

الأعمال الفكرية والكلامية

عمر عبد حسنه

المجلد التاسع



المكتب الاسلامي

الأعمال الفكرية والكاملية

عمر عبد حسنه

المجلد التاسع

المكتب الاسلامي

٤٢) مرحلاً ودفتره اليوم

إشاعة ثقافة التزويج ٥٦٦٩/٤٣
ودفن الوسطية هو

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

المكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب. : ١١/٣٧١ - هاتف : ٤٥٦٢٨٠ (٠٥)

عمّان : ص.ب. : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٤٦٥٦٦٠٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَقُولُ تَعَالَى:

﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا
وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾

(يُوسُفُ، ١٨)

فهرس المحتويات

الرقم	الكتاب	الصفحة
٣٥	عمرو بن العاص <small>رضي الله عنه</small> أنموذج للتأسي	٥١٨٩ - ٥٢٣٤
٣٦	البعد الثقافي لإنتاج المستشرقين	٥٢٣٥ - ٥٢٥٦
٣٧	من التنمية إلى التزكية رؤية في الإصلاح	٥٢٥٧ - ٥٣٣٨
٣٨	أزمة التعليم والطريق المسدود	٥٣٣٩ - ٥٣٩٤
٣٩	المنهج السنّي أفق حضاري متجدد	٥٣٩٥ - ٥٤٥٢
٤٠	التي هي أقوم	٥٤٥٣ - ٥٥٢٦
٤١	مراجعات في الفكر والدعوة - الجزء الثاني	٥٥٢٧ - ٥٥٩٤
٤٢	دور الوقف في التنمية المستدامة	٥٥٩٥ - ٥٦٤٠
	أعمال لم تنشر	٥٦٤١ - ٥٦٤٢
٤٣	من عطاء عقيدة التوحيد	٥٦٤٣ - ٥٦٧٦
٤٤	في الرؤية الحضارية	٥٦٧٧ - ٥٧١٤
٤٥	في الإنتاج الحضاري	٥٧١٥ - ٥٧٥٠
٤٦	على طريق النهوض	٥٧٥١ - ٥٨٠٦
٤٧	من مناهج النظر المعرفي	٥٨٠٧ - ٥٨٣٦
٤٨	الأسرة رحم المجتمع	٥٨٣٧ - ٥٨٦٩
	الفهرس العام	٥٨٧٠ - ٥٨٧٢

عَلَى بَصِيرَةٍ

عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ
أَنْ مُودِعٌ لِلنَّاسِ

مَا نَرَسَلُ اللَّهَ صَلَّيْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
« أَسْلَمَ النَّاسُ وَأَمَّنْ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ »
(الخزبة الجند)



100

100

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَقْرِيم

بقلم: زهير الشاويش

قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَمَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾
[الحجرات: ١٤].

وقال سيدنا رسول الله ﷺ: «أسلم الناس وآمن عمرو بن العاص»..
إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.
وَبَعْدُ:

فإن عظماء الناس تتباين منازلهم، ولا يمكن أن يكونوا على نمط واحد، لأن الله جل شأنه خلقهم أطواراً شيئاً بعد شيء في كل أمورهم، وكل ميسر لما خلق له، ووزع على عبيده ما امتاز به كل واحد منهم من: خلق، وقدرات، وقوة، وضعف، سواء مما نشاهده في أجسامهم، ومما خفي علينا من مكنونات نفوسهم، وما تحوي صدورهم.

فالله سبحانه وتعالى جعل في أبناء جيل النبوة صفات وقدرات، كانت بأمر الله (فوق ما عرفنا في كل الناس - غير ما اختص به الأنبياء والرسل وحدهم فقط - صلوات الله عليهم أجمعين).

لقد كان أصحاب النبي ﷺ أكثر من مائة ألف تقريباً، ووجدنا فيهم عدداً من الأصحاب الذين اختصهم الله بصفات نادرates: بعقولهم، وقدرات

أجسامهم، ومن امتازوا بأفضال متعددة، وضعها الله فيهم، ما قارب عددهم
الآلاف القليلة من الرجال والنساء، وكان من هؤلاء:

أبو بكر الصديق، وعمر الفاروق، وعثمان ذي النورين زوج بنتي
النبي ﷺ، وعلي زوج فاطمة الزهراء، والزيبر، وأبو عبيدة، وأبو سفيان،
ومعاوية، وخالد بن الوليد، والحسين بن علي، وغيرهم، ومن بشر
رسول الله بالجنة في أحاديث متعددة وأمثالهم. ومن النساء: خديجة،
وعائشة، وأسماء، وفاطمة، وأخواتها من بنات الرسول، وأم سلمة، وحفصة
بنت سيدنا عمر، وهند بنت عتبة، وغيرهن كثيرات أيضاً.

سيدنا عمرو بن العاص:

وقد أوفده الرسول ﷺ إلى عُمان جنوب جزيرة العرب، وفتح الله
عليه، وأدخل أهل تلك البلاد الشاسعة بالإسلام، من غير حروب ولا
معارك، وقام بالعديد من المعارك التي حالفه فيها النصر.

وشارك بأمر الخليفة أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان في فتح بلاد الشام
(كل الشام: سورية، وفلسطين، والأردن، ولبنان).

ثم فتح مصر بعد قليل بتحريض سيدنا عمر بن الخطاب، وأخرج
الرومان منها، ووحد أهلها مع المسلمين، وأبقى أكثرهم الذين اختاروا البقاء
على دينهم. وفتح أوائل بلاد إفريقية، وفتح مصر مرة ثانية بعد الفتن التي
قامت بعد استشهاد سيدنا عثمان بن عفان، وهذا لم يتم لأحد غيره، من
الصحابة أو غيرهم من القادة.

وعمر هذا كان محل نظر النبي ﷺ، ومحل إعجاب الصحابة
الكبار، وإنك لتجد لكل واحد منهم كلمات رائعة قالوها فيه، وهي محل
التقدير من كل الذين عاشروه وصاحبوه وتزاملوا معه. ويكفي شهادة عمر
له، عندما كان يرى رجلاً هاملاً يقول: الذي خلق هذا، وخلق
عمرو بن العاص واحداً!

لقد وجدت في كتاب «عمرو بن العاص.. القائد المسلم والسفير

الأمين»، تأليف القائد محمود شيت خطاب، أحد إصدارات سلسلة (كتاب الأمة) التي تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر^(١)، من روح صاحبه عمرو بن العاص السهمي، ما جعلني متأثراً بما أجد من أخباره في صفحات كلها إعجاب وتقدير، وما فيها من بطولات ومواقف عقائدية، وعقلية، وإدارية، ومن الذكاء، والمعرفة، والفهم، والإيمان، ما يعجز الإنسان عن تصورها في واحد من الناس.

وقد سبق لي منذ سبعين سنة، أن عشت مع عدد كبير من جيل الصحابة رضي الله عنهم ومنهم سيدنا عمرو بن العاص، ثقافة وإطلاعاً وعلماً، واتخاذهم محل الاقتداء والاتباع.

ولكن كنت أطلع على نصف من أخباره مفرقة موزعة في ترجمته، أو أنها مشتركة مع غيره من إخوانه الصحابة الكرام.

ولكن اليوم في كتاب أخي وأستاذاي، القائد العسكري، والكاظم المتقن، الضابط المجاهد العالم محمود شيت خطاب، الرجل الكريم الموصلي من مدينة الحذاء عمرها الله بالإسلام، وجدته قد جمع من أخبار هذا الصحابي الجليل، كل ما يملك من تفرغ للدراسة عنه. فما عليه - وأنا مثله - إلا الوقوف - مسلماً - مع ما كتب محمود شيت خطاب، وما حلل من أخباره ومعاركه وما وصل إليه من نتائج محقة.

وبقيت طوال ترددي ومراجعتي المتعددة، زمناً طويلاً أراجع هذا الكتاب القيم كذلك ما شاء الله لي.

ولهذا، فإنني أدعو إخواني من أهل الجهاد والعلم وطلابه السائرين على نهج الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - راجياً الاطلاع على هذا الكتاب، ودراسته بتفهم وإمعان، لمعرفة أحوال رجل عظيم ظهرت عظمته باتباعه والاقتداء بسيدنا رسول الله صلوات الله عليه.

(١) كتاب الأمة، العددان ٥١، ٥٢، صدرا بتاريخ: المحرم ١٤١٧هـ (مايو - يونيو ١٩٩٦م)، وربيع الأول ١٤١٧هـ (يوليو - أغسطس ١٩٩٦م).

ولما اطلعت على الكتاب وقرأت التقديم، الذي كتبه أخي المربي الفاضل، والكاتب المفيد، الأستاذ عمر عبيد حسنه، فرأيت أفكاراً مهمة ومتجددة، فأشرت عليه بطباعته في رسالة مستقلة لأهمية ما فيها من معلومات، ورؤى منصفة لجيل خير القرون، فطلب إليّ أن أقدم لهذه الرسالة.

فدهشت - والله - بما فيها من دراسة موسعة، حوت كل المعاني التي في الكتاب، وسيرة صاحبه الجليل، والمستفاد من الدراسات السابقة التي لا يتقنها - ولا يحسن نقلها - إلا من كان مثل الأستاذ عمر، ولا أكتمكم، فقد أمسكت قلمي ونشرت صحائف اعتدت عليها في مثل هذه المناسبات، وباشرت بالكتابة، وللكني - والله - ما كتبت سطرّاً إلا توقفت - الساعة والساعات - ثم اليوم والأيام! وأجدي عاجزاً عن الكلام، وحتى الدعاء!

ولا غرابة، فإن هذا الأخ الكبير قدراً ومكانة (وهو أصغر سنّاً مني) قد يَسّر الله له العناية الكبرى في «مجلة حضارة الإسلام»، التي أنشأها أستاذنا الدكتور الشيخ مصطفى السباعي رحمته الله ورأس تحريرها أخي الدكتور الشيخ محمد أديب الصالح، وكان مدير تحريرها أخي الأستاذ عمر عبيد حسنه؛ ثم انفرد بإصدار «مجلة الأمة» القطرية الغراء، كتب الله لها العودة.

وتولّى العناية بمكتبة العالم الجليل الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني، حاكم قطر الأسبق، الذي تشرفت بالعمل معه عشر سنوات بالمكتبة والطباعة والمراقبة، تغمده الله برحمته.

وتمكن أخي عمر من الإشراف على ما تُجري أوقاف دولة قطر من مسابقات علمية، وأدبية نافعة.

وما لا أعلم من نشاطات أخرى له، لا أجدها، ولا أطلع عليها، إلا بعد صدورها (مطبوعة ومنفذة) خالية مما اعتاده الناس في المطبوعات من إهمال وأغلاط، ولكن فيها زوائد وحواشي تحوي كل فائدة وعلم نافع (زاده الله تواضعاً).

وإنني وجدت في كتاب «همرو بن العاص» والتقديم له ما يكفي

العالم المطلع، والطالب المستفيد، والمؤمن المتقد قلبه بحب الصحابة،
رضي الله عنهم أجمعين، الذي رضي الله عنهم ورضوا عنه.

فجزى الله القائد محمود شيت خطاب الخير، وأحسن الله مثوبته
وكتب له الرحمة.

وأطال الله عمر أخي العلامة الأستاذ عمر عبيد حسنه، ويسر له الخير
حيث كان.

وبارك في أهله وأولاده الذين وجدتُ فيهم، بحمد الله، ما وجدته في
والدهم من دأب على العلم ونشره وتقديم النافع للناس، والله سبحانه
قدّره على ذلك.

والحمد لله رب العالمين.



عمرو بن العاص (رضي الله عنه) أنموذج للتأسي

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإيمان، وجعلنا بفضلته من جند الإسلام، الحاملين لرسالته، المبلغين لدعوته، الوارثين لنبوته، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده.

والصلاة والسلام على من اجتمعت فيه كمالات الأنبياء، وانتهت إليه خصائص وأصول الرسالات، فكمُل به الدين، وكان اللبنة، وكان خاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، الذين أثنى الله عليهم في كتابه الكريم الخالد إلى يوم الدين، لإيمانهم بالله، وتصديقهم لنبيه، وعلو منزلتهم في ذلك، وسبقهم، ونُصرتهم، وجهادهم بالأموال والأنفس، فغفر الله لهم ورحمهم، ورضي عنهم، ورضوا عنه، وذلك لمن خشي ربه.

- جيل تربى على النبوة:

قد يكون من المفيد، ونحن نتحدث عن أحد أصحاب رسول الله ﷺ وقادته العظام، أن نأتي على ذكر بعض ما ورد في القرآن والسنة من صفاتهم وخصائصهم وجهادهم، لنذكر موقع هذا الجيل الرباني القدوة، الذي تربى على عين النبوة وتسديد الوحي، فكانت أمته خير أمة أُخرجت للناس، وكان الجيل المعيار، والجيل القدوة، وقد شهد له الرسول ﷺ بأنه خير القرون، لما تَمَتَّع به من المجاهدة والجهاد، والخصائص والصفات، التي تتمثل قيم الإسلام، وتثير الاقتداء.

قال تعالى: ﴿لَيْكِنَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْغَيْرَتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨٨﴾ اَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿٨٩﴾﴾ [التوبة].

وقال عز وجل: ﴿وَالسَّيِّفُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿٩٠﴾﴾ [التوبة].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُمْ بِهِمْ رُدُّوا رَحِيمَةً ﴿٩١﴾﴾ [التوبة].

وقال عز من قائل: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿٩٢﴾ وَمَعَانِيهِ كَثِيرَةً يُأْخَذُونَهَا وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿٩٣﴾﴾ [الفتح].

وقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٩٤﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِثُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الحشر].

وقال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيَّمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْبَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِزِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْطَهُمْ فَازْدَرَوْهُ فَأَسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٦﴾﴾ [الفتح].

وقال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي قُرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(١).

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٦٥٠).

وقال عليه الصلاة والسلام: «لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فلو أن أحدكم أُنْفِقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، ما بَلَغَ مَدَّ أَحَدِهِمْ ولا نَصِيفَهُ»^(١).

- سبيل إخراج الأمة من جديد:

ومن هؤلاء الأصحاب سيدنا عمرو بن العاص رضي الله عنه الذي يعتبر من المعالم الرئيسة على طريق إعادة البناء الثقافي وتحقيق الوعي الحضاري، وإخراج الأمة المسلمة، واسترداد دورها العالمي، وإحياء التزامها ووعيتها برسالتها الإنسانية، التي كانت الغاية منها إلحاق الرحمة بالعالمين، استجابة لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء، ١٠٧)، ذلك أن استرداد دور الأمة العالمي، وإحياء التزامها برسالتها، وإعادة بناء خيريتها، وتحقيق إخراجها الجديد للناس، لا يتأتى إلا بتلمس ظروف وشروط ميلادها الأول، أو بتعبير أدق: إخراجها الأول، وامتلاك القدرة على التحقق بالمرجعية، وخصائص خير القرون، وعلى الأخص مرحلة السيرة وجيل الصحابة، الذي شهد له الرسول صلوات الله عليه بالخيرية.

ومن ثم التوغل في التاريخ العام للأمم، والاهتداء خاصة بالنماذج التي عرض لها القرآن الكريم فيما اصطلح عليه: بالفصوص القرآني، والمسيرة التاريخية للأمة المسلمة، والإصابات التي لحقت بها حتى صارت إلى ما هي عليه اليوم، وتحديد مواطن الخلل وأسبابه، في ضوء السنن الإلهية المطردة، وأقدار الله تعالى في السقوط والنهوض.

ولعل الفترة - أو المرحلة الأحق - بالبحث والدراسة والتحليل باستمرار، هي مرحلة: السيرة النبوية والخلافة الراشدة، وحقبة خير القرون.

لأنها تُصَوِّب المسار، وتمثل المعيار والمرجعية، وتشكل نقطة الانطلاق، وتحقق الارتكاز الحضاري، وتوضح الملامح والقسمات المميزة للشخصية الحضارية الإسلامية التاريخية، كما تمثل البعد الإنساني والعالمي

(١) أخرجه البخاري عن أبي سعيد الخدري برقم (٣٦٧٣)، ومسلم عن أبي هريرة برقم (٢٥٤٠).

للمرسالة الإسلامية، والفترة الآمنة والمأمونة والسابقة، لتحويل المبادئ إلى برامج، والقيم إلى خطط، والفكر إلى فعل، والنظرية إلى تطبيق، وإدراك مقاصد الدين، والانطلاق في الاجتهاد، والحوار، والمشاورة، والمفارقة، والمناظرة، إلى الآفاق والأبعاد المستقبلية، التي تتلاءم مع خلود الإسلام ومرونته، وقدرته على العطاء في كل زمان ومكان..

فتجربة هذا الجيل الرباني، واجتهادهم، وفعلهم، وتنزيلهم للقيم على الواقع، جزء من خلود هذا الدين، ووسائل إيضاح معينة وخالدة لكيفية التعامل مع النصوص في الكتاب والسنة، في الظروف والأحوال المختلفة.

- إشكاليات في مجال القاسي:

وقد تكون مشكلة الكثير ممن يدعون التآسي بهذا الجيل الفريد اليوم، هي في الانحباس ضمن أطر الأشكال، التي هي أقرب ما تكون إلى المحاكاة، والغفلة عن المقاصد الشرعية، وتأسيس الفقه المطلوب للواقع في ضوء ذلك الفهم وتلك المرجعية.

ذلك أن التقليد الذي يعني المحاكاة والبيغائية.

غير الاتباع الذي يعني العلم والإحاطة وإدراك مناهج الحكم ومقاصده.

إن الانحباس ضمن الأشكال، أو المحاكاة للمبادئ، بعيداً عن النفاذ إلى المعاني والمقاصد وبلوغ الرشد، بمقدور حتى الأطفال، ويمكن أن تعتبر من أدنى وظائف العقل، إن كان للعقل دَخلٌ في ذلك، أما النفاذ إلى المعاني والمقاصد وبلوغ الرشد، فهي الإشكالية التي نعاني من غيابها اليوم.

وأعتقد أنه من الأهمية بمكان، تحرير المقاصد والمعاني من قيود الأشخاص، والزمان والمكان، وأسباب النزول والورود، ومن ثم توليد الرؤى وتحقيق الاجتهاد في ضوء ذلك، وتنزيله على الواقع، وتقويمه به.

ذلك أن العجز عن التجريد، وتجاوز الصورة إلى الحقيقة، والشكل إلى المضامين والمقاصد، يورث العقم في التوليد والامتداد..

فحصر البطولة في نطاق البطل، والكرم في نطاق الكريم، والتقوى في إطار التقى، والإيثار في إطار المؤثر، وعدم تجريدها وجعلها صفة وإمكانية بمقدور الجميع الوصول إليها، سوف يجعل حاجزاً نفسياً وجداراً سميكاً، لا يمكن أن تظهره في التأسى بجيل خير القرون.

ولا أدري! كيف يتحقق معنى الخلود ويمتد، ويمتلك الإسلام الإنتاج والعطاء والبناء في كل زمان ومكان، إذا كانت المعاني والخصائص المطلوبة، محبوسة ومرهونة في إطار الجيل الأول، دون إمكانية ذلك لسواه؟!

وكيف يمكن أن نحقق بطولات إذا كانت البطولة محصورة في نطاق بطل لا تتعداه، الأمر الذي سوف يجعلنا عاجزين عن أن نزنو إليها؟

- بين البطولة والبطل:

لذلك نرى أن المتأمل في الرسالة والحضارة الإسلامية، سوف يتحقق أنها على عكس سائر الحضارات الأخرى، السائد منها والباطد، عظمَت المعاني، عظمَت البطولة، لتكون مجالاً للتنافس وتناول الجميع، ولم تعظم البطل إلا بمقدار ما يمنحها ذلك من إمكانية التطبيق والتجسيد بالواقع، وتحويلها من المثال والخيال إلى الحقيقة والواقع المعيش.

لذلك أرى أن الذين يحاولون اقتفاء آثار السلف، أو بعبارة أدق آثار الصحابة، ويقتصرون على الأشكال، وطرائق الممارسات، دون محاولة النفاذ إلى الفقه والمضمون، ويخادعون أنفسهم أنهم على طريق التدين السليم، بحاجة إلى المراجعة وإعادة النظر.

ذلك أنهم امتلكوا الأشكال، وافتقدوا الأعمال، فأصبحوا عبثاً على منهج الصحابة والسلف، وحاجزاً دون امتلاك القدرة على التعامل الصحيح مع خصائص جيل خير القرون، وعبثاً على أنفسهم أيضاً، لعجزهم عن التغيير والإنجاز المأمول.

وكنْتُ أشرتُ في كتاباتٍ سابقةٍ إلى أهمية استقراء وتجريد الخصائص

والصفات والمعاني، التي جعلت من جيل الصحابة خيرَ القرون، والتي جعلت منه معياراً للأجيال، وأنموذجاً للإنجاز: خصائص الخيرية، وصفات العظمة، لينعكس ذلك على مناهجنا في التعليم والإعلام والتربية، وكل وسائل التشكيل الثقافي، وبذلك نتحول من الاقتصار على الفخر والاعتزاز، إلى مرحلة الإنجاز والتأسي العملي الذي يقود إلى تغيير الحال.

أي لا بد من جدولة الخصائص والصفات، التي بها كانت الخيرية، ومن ثم وضع المناهج التربوية والثقافية، الموصلة إلى الإنتاج المأمول، ذلك أن قول الرسول ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةَ أَحَدِهِمْ يَمِينُهُ وَيَمِينُهُ شَهَادَتُهُ»^(١)، لا بد أن يستدعي الاستفهام الكبير: ما هي الخصائص والصفات، التي بها كانت الخيرية، وكيف يمكن تلمسها، والاقتراب ما أمكن من هذا الجيل الرباني، ليمتد الخلود للرسالة، والإنتاج للجيل المأمول؟ وإلا لكان إخبار الرسول ﷺ ليس له مدلول تطبيقي في حياة المسلمين، خاصة وأن القرآن الكريم قدّم الأنموذج، ونصّ على بعض الخصائص والصفات، التي استحق بها جيل الصحابة خيرية القرون جميعها.

ولذلك كانت دراسة السير والمغازي وتعلمها، كجانب عملي تطبيقي، يعتبر موازياً ومكملاً لدراسة السورة من القرآن، لتعلم العلم وتعلم العمل جميعاً. يقول علي بن الحسين عليه السلام: «كنا نعلم مغازي النبي ﷺ، كما نعلم السورة من القرآن». وكان الإمام الزهري يقول: «في علم المغازي، علم الآخرة والدنيا»^(٢).

- معيارية جيل الصحابة:

وهنا قضية لا بد من التوقف عندها ولو قليلاً، وهي أن للصحابة الكرام ﷺ موقعاً متميزاً في مسيرة الإنسانية التاريخية، بل في مسيرة النبوة

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٦٥٢)، ومسلم برقم (٢٥٣٣).

(٢) «البداية والنهاية» ٢٤٢/٣.

وَصَحِبَهَا وَرَكَّبَهَا الْمَمْتَدَّ، فَشَانَهُمْ لَيْسَ كَشَانِ غَيْرِهِمْ، وَعَمَلُهُمْ لَمْ يُدَانِهِ أَحَدٌ مِنْ سَبْقَهُمْ، وَلَنْ يَلْحَقَ بِهِ أَحَدٌ مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ.

لقد كانوا معجزة خالدة من معجزات الإسلام، ومعياراً لكل جيل في كل زمان ومكان.

ولنحاول فتح بعض النوافذ، التي تؤكد ذلك وتُعزِّزُه:

فلقد قال بنو إسرائيل لموسى عليه السلام وهو من أولي العزم من الرسل، ومن أكبر أنبيائهم وأعظمهم شأنًا: ﴿قَالُوا يَمُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَارِينَ وَإِنَّا لَن نَدْخُلُهَا حَتَّى يَخْرُجُوا مِنهَا فَإِن يَخْرُجُوا مِنهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾ (٣٣) قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِذْكُمْ عَلَيْهِمْ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (٣٤) قَالُوا يَمُوسَى إِنَّا لَن نَدْخُلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتَلْنَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ (٣٥) قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافَرَّقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ (٣٦) [المائدة].

فإذا قَابَلْنَا هذا الكلام اليوم بما قاله الصحابة يوم بدر: «والله لا نقول لك كما قال بنو إسرائيل لموسى: اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون، ولكن نقول لك: اذهب أنت وربك فقاتلا، إنا معكما مقاتلون»^(١)، أدركنا تميز هذا الجيل في تاريخ النبوة الطويل.

ونقدم أنموذجاً آخر من موقف حوارى عيسى عليه السلام وهم خُلِصُوا وأنصاره وناصريه، ومع ذلك فقد كانوا غير عارفين حق المعرفة لربهم، لذلك كانوا مترددين في الالتفاف حوله، والتضحية في سبيل دينه وشريعته، يقول تعالى حاكياً قصتهم: ﴿إِذْ قَالَ الْعَوَارِثُونَ يَإِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (١١٧) قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنهَا وَنَحْمِلَ قُلُوبَنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَّقْتَنَا وَكَوْنُ عَلَيْهِ مِنَ الشَّاهِدِينَ (١١٨) قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا

(١) «مسند الإمام أحمد» ٣١٤/٤ (١٨٧٨٠)

عَيْدًا لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَمَآيَةٍ مِنْكَ وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴿١٤﴾ [المائدة].

فإذا قابلنا ذلك بموقف الصحابة عليهم السلام بعد العودة من رحلة الإسراء - وقد كانت معجزة عَصِيَّةً عَلَى الْعَقْلِ - والذي لَخَّصَهُ مَوْقِفُ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه بقوله: «إِنْ كَانَ قَالَهُ، فَقَدْ صَدَقَ»^(١)، أَذْرَكُنَا مَوْقِعَ هَذَا الْجَيْلِ الْفَرِيدِ فِي تَارِيخِ النُّبُوَاتِ.

بِذَلِكَ وَغَيْرِهِ كَثِيرٌ، نَدْرِكُ مَوْقِعَ جَيْلِ الصَّحَابَةِ عليهم السلام وَنَدْرِكُ بَعْضَ أبعادِ الْخَيْرِيَّةِ، الَّتِي شَهِدَ بِهَا الرَّسُولُ صلَّى الله عليه وآله وسلم لِهَذَا الْجَيْلِ.

وَلَمَّا كَانَ لِجَيْلِ الصَّحَابَةِ هَذِهِ الْمَكَانَةُ الْفَرِيدَةُ مِنَ الْخَيْرِيَّةِ، وَهَذَا التَّمْيِيزُ فِي تَارِيخِ الْبَشَرِيَّةِ بِشَكْلِ عَامٍ، وَفِي تَارِيخِ النُّبُوَّةِ بِشَكْلِ خَاصٍّ، وَكَانُوا الْجَيْلُ الَّذِي تَجَسَّدَتِ الرِّسَالَةُ فِي حَيَاتِهِمْ، وَكَانُوا الْجَيْلُ الَّذِي سَوْفَ يَبْقَى يُمَثِّلُ أَنْمُودَجَ التَّأْسِي، وَأَنْهُمْ الْجَيْلُ الَّذِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِنَصِّ الْقُرْآنِ: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾، وَوَصَلُوا إِلَى مَرَحَلَةٍ مِنَ الرِّضَا وَالْإِلتِزَامِ وَالْإِنْضِبَاطِ، وَالْإِذْعَانِ وَالْإِطْمِئْنَانِ إِلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْخَيْرِ، فَوَصَفَهُمُ الْقُرْآنُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَرَضُوا عَنْهُ﴾.

لَقَدْ وَصَفَ الرَّسُولُ صلَّى الله عليه وآله وسلم مَوْقِعَهُمُ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَمَةِ، بِقَوْلِهِ: «النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءُ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لِأَصْحَابِي، فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ»^(٢)

وَأَعْتَقَدُ أَنَّ الدَّلَالََةَ وَاضِحَةً جَدًّا فِي وَصْفِ الرَّسُولِ صلَّى الله عليه وآله وسلم لِجَيْلِ الصَّحَابَةِ: فَإِنَّ ذَهَابَ النُّجُومِ يَعْنِي اخْتِلَالَ نِظَامِ الْكُونِ، وَتَوَقُّفَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا. . وَإِذَا غَابَتِ سَنَةُ الرَّسُولِ صلَّى الله عليه وآله وسلم، وَمَعْرِفَةُ الْوَحْيِ، انْتَشَرَتِ الْبِدْعَةُ، وَاخْتَلَّتْ مَسِيرَةُ الْحَيَاةِ، وَعَمَّتِ الْفُوضُؤُ، وَضَلَّ الرَّأْيُ. . وَإِذَا غُيِّبَ جَيْلُ الصَّحَابَةِ، افْتَقَدَتِ الْأُمَّةُ الْمَرْجِعِيَّةَ، وَاهْتَزَّ الْإِرْتِكَازُ الْحَضَارِيُّ، وَاعْتَلَّ مِيزَانُ

(١) «الإسراء والمعراج» للألباني، صفحة ٤٧.

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٥٣١)، والإمام أحمد في «مسنده» ٣٩٩/٤ (١٩٥١٢).

التطبيق، ودخلت الأمة في التنازع والحيرة، والارتباك والفشل، والتبعثر، وعواصف الأهواء.

ولقد أجمع أهل السنة والجماعة على عدالة الصحابة في الرواية، ونقل الحديث.. والعدالة لا تعني العصمة من الخطأ بحال من الأحوال، قال الخطيب في «الكفاية»: «والأخبار في هذا المعنى تتسع، وكلها مطابقة لما ورد في نص القرآن، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة، والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد إلى تعديل أحد من الخلق.. فهم على هذه الصفة إلى أن يثبت على أحد ارتكاب ما لا يحتمل إلا قصد المعصية، والخروج من باب التأويل، فيحكم بسقوط عدالته، وقد برأهم الله من ذلك، ورفع أقدارهم عنده.

على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله شيء مما ذكرنا، لأوجبت الحال التي كانوا عليها، من الهجرة والجهاد، والثورة، وبذل المَهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين، والقطع على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من المعدلين والمزكين، الذين يجيئون من بعدهم إلى أبد الأبدین»^(١).

يقول ابن تيمية، معقباً على قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ ﴿١٨﴾ [الفتح]:

«والرضا من الله صفة قديمة، فلا يرضى إلا عن عبد علم أنه يوافيه على موجبات الرضا، ومن رضي الله عنه لم يسخط عليه أبداً... فكل من أخبر الله عنه أنه رضي عنه فإنه من أهل الجنة، وإن كان رضاه عنه بعد إيمانه، وعمله الصالح، فإنه يذكر ذلك في معرض الثناء عليه والمدح له، فلو علم أنه يتعقب ذلك بما يسخط الرب لم يكن من أهل ذلك»^(٢).

(١) «الكفاية»، ص ٩٣ - ٩٦.

(٢) «الصارم المسلول»، ص ٥٧٤ - ٥٧٥، طبعة المكتب الإسلامي.

ويقول ابن حزم رحمته الله: «فَمَنْ أَخْبَرَنَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ عَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ، وَرَضِيَ عَنْهُمْ، وَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ، فَلَا يَحُلُّ لِأَحَدٍ التَّوَقُّفُ فِي أَمْرِهِمْ، أَوْ الشُّكُّ فِيهِمْ الْبَتَّةَ»^(١).

لذلك قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُتَأَسِّياً فَلْيَتَأَسَّ بِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صلوات الله عليهم، فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَبْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُلُوباً، وَأَعَمَّقَهَا عِلْماً، وَأَقْلَبَهَا تَكَلُّفاً، وَأَقْوَمَهَا هَدْياً، وَأَحْسَنَهَا حَالاً. قَوْماً اخْتَارَهُمُ اللهُ لَصُحْبَةِ نَبِيِّهِ، وَإِقَامَةِ دِينِهِ، فَاعْرِفُوا لَهُمْ فَضْلَهُمْ، وَاتَّبِعُوهُمْ فِي آثَارِهِمْ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهَدْيِ الْمُسْتَقِيمِ»^(٢).

لذلك ومن هنا، ندرك عِظَمَ المخاطر والآثار المترتبة على النيل من هذا الجيل، الذي يمثل قاعدة البناء، وأنموذج تنزيل الإسلام على الواقع، ومحل التأسي، والمرتكز الحضاري.

وليس ذلك بالنسبة لعصر، أو قوم، أو جيل، أو موضع، أو وضع اجتماعي، وإنما هم جيل التأسي الخالد، المجرد عن حدود الزمان والمكان، إنهم جيل التأسي العالمي والإنساني، لأنهم حَمَلَةَ رسالة عالمية إنسانية خالدة، ونماذج تطبيقها، وأوعية حَمَلِهَا وَنَقْلِهَا، والقاعدة البشرية الأولى، التي قامت بها: «اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ» [الأنعام: ١٢٤].

- نماذج بشرية للاقتداء:

أما قضية العِصْمَةِ عن الخطأ، فالصحابة لا عِصْمَةَ لَهُمْ، لأنهم بَشَرٌ يجري عليهم الخطأ والصواب، بكل ما في البشرية من أبعاد، وبكل ما فيها من نوازع، ودوافع، وغرائز، وخصائص، وتفاوت في أقدار التدين، وفوارق فردية في النظر والاجتهاد، لذلك فلن يتأتى لأحد أن يدَّعي العِصْمَةَ في القول أو العمل، أو يمنحهم خصائص وصفات الملائكة، الذين جُبلوا على الخير وحده، وسُلبوا حرية الاختيار بين الخير والشر، ولم يكن للشر سبيلاً إليهم.

(١) «الفصل في الملل والنحل»، ١٤٨/٤.

(٢) «جامع بيان العلم وفضله»، لابن عبد البر.

لقد عَمِلَ بعض الصحابة، فأخطأ في حياة الرسول ﷺ فعاتبه القرآن، واجتهدوا فأصابوا وأخطأوا، ولا نزال نتخير من آرائهم الفقهية الاجتهادية، في حالة اختلافهم، حيث إنهم لم يختلفوا في قضايا العقيدة.. فكم من مرة تَخَلَّى أبو بكر ﷺ عن رأيه.. وكم من مرة تَخَلَّى عمر ﷺ عن رأيه، و«أصاب امرأة وأخطأ عمر».. وكم قال أيضاً ﷺ: «لولا عليٌّ لهلك عمر»، حين أراد رجم التي ولدت لسته أشهر.

ولو لم يكونوا بَشَرًا، لما استحقوا أن يكون محلًّا للتأسي، وأنموذجًا يُعْتَدَى لتَنْزِيل الإسلام على الواقع، وتحقيق المعجزة الإسلامية من خلال عزمات البشر.. وقد نحتاج هنا إلى إعادة التذكير بقوله الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ إمام دار الهجرة، بأن: «كُل إنسان يؤخذ من كلامه ويردُّ إلا صاحب هذا القَبْرِ»، يعني الرسول ﷺ، لأنه معصومٌ بالنبوة، مُسَدَّدٌ بالوحي، ومؤيَّدٌ به، أما الصحابةُ فَبَشَرٌ يجري عليهم الخطأ والصواب، عاشوا حياة البشر بكل ما فيها من أبعاد وحالات، حتى لنستطيع القول: بأن بشريتهم، وما نتج عنها من ممارسات واجتهادات وفوارق فردية، جاءت مستوعبة للحالات التي تمر بها الأمة الخاتمة، حتى يَرِثَ الله الأرضَ وَمَنْ عليها، ليشكل جيل هذا القرن الذي وصف بالخيرية، المعيارية في موقع التأسي ومرجعية التطبيق.. اختلفوا واتفقوا، وتعارضوا وتوافقوا، ووصلت القناعات والاجتهادات في بعض الحالات مرحلة الاحتراب، بل احتربوا فعلاً، دفاعاً عما يعتقدونه من الحق.

لقد جمعت حياتهم أصول الحالات التي تمر بها البشرية جميعاً، والتي يمكن أن تعرض للمجتمعات البشرية، وكيفية التعامل معها، من خلال ما يؤمنون به من قيم، وشهد لهم الرسول ﷺ بالخيرية، لتشكيل حياتهم رؤية لكل السائرين على الطريق.

وقد يكون من المفيد: أن نعرض لبعض النماذج التي ترسم لنا خطأ بيانياً، لكي نوثق البشرية، ولمستوى أقدار التدين، وطرائق الانفعال البشري بقيم الوحي.. لكن لا بد أن ننبه ابتداءً إلى قضية أساسية: وهي أن

الصحابه أَوَابُونَ، تَوَابُونَ، قد يقعون في الهوى والخطأ والضعف، وهذا شأن بشري، لكن سرعان ما يعودون إلى الحق ويلتزمون به.

- يوم وفاة الرسول ﷺ :

فعندما تُوفِّي الرسول ﷺ، اشتدت الرزِيَّةُ بموته، وعَظُمَ الخُطْبُ، وجَلَّ الأمرُ، وأصيب المسلمون بنبيهم، ولما سمع عمر بن الخطاب ؓ نبأ وفاته، أنكر ذلك، وقال: إنه لم يمت، وإنه سيعود كما عاد موسى لقومه، وقام يخطبُ الناسَ، ويتوعَّدُ من قال: مات، بالقتل والقطع، حتى خرج أبو بكر الصديق ؓ ليقيم الأود، ويصدعَ بالحق، ويردَّ الناسَ إلى رشدهم وصوابهم، وعَمَرَ يُكَلِّمُ الناسَ، فقال له أبو بكر: (اجلس يا عمر! فأبى عَمَرُ أن يجلسَ، فَتَشَهَّدَ أبو بكر، فأقبل الناسُ عليه، فقال:

«أَمَّا بَعْدُ، مَنْ كَانَ يَغْبُدُ مُحَمَّدًا فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ»، قال الله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران].

يقول ابن عباس ؓ: «فوالله لكانَّ الناسَ لم يعلموا أنَّ الله أنزلَ هذه الآيةَ حتى تلاها أبو بكر، فَتَلَقَّاهَا مِنْهُ الناسُ كُلُّهُمْ، فما أَسْمَعُ بَشَرًا مِنْ الناسِ إِلَّا يتلوها»..

ويقول ابن المسيب: قال عمر: «والله ما هو إلا أن سمعتُ أبا بكرٍ تلاها، فَعَقِرْتُ - أي دهشتُ - حتَّى ما تَقْلَنِي رِجْلَاي، وَحَتَّى هَوَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ»^(١).

- التخلف عن الغزو:

وتخلف وتشاقل عن الذهاب إلى غزوة تبوك مع رسول الله ﷺ

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٤٥٤).

الصحابية الثلاثة: (كعب بن مالك، ومُرارة بن الربيع العُمري، وهلال بن أمية الواقفي) ؓ وتوبتهم معروفة في مظانها من كتب السير والحديث، ولقد سجل القرآنُ هذا التخلف، لأنه حالة بشرية متكررة، ليكون خالداً على الدهر.

كما لحق به ﷺ أبو خَيْثَمَة، بعد أن تخلف وجلس إلى نسائه وطعامه ومائه البارد، فأدركته حالة يقظة وصحوة ضمير، فاستشعر تقصيره، ولام نفسه، كيف يكون بين نسائه وطعامه في ظل ظليل، والرسول ﷺ يسير على رمال الصحراء اللاهية، إلى منازل الروم في تبوك؟ فما كان منه إلا أن ركب فرسه، والتحق بالرَّكْب، فلما رأى الرسول ﷺ الغبار يثور من بعيد، قال: «كُنْ أبا خَيْثَمَة»، فكان القادم المجاهد الآيب، التائب، أبا خَيْثَمَة ؓ^(١).

- الوقوع في الزنى:

والصحابي ماعز ؓ وقع في الزنى، وأحس بعقدة الذنب، ومخالفة الشرع، فأسرع للتطهر، والإقرار على نفسه، فقال الرسول ﷺ عنه، بعد إنفاذ العقوبة، وإقامة الحد: «لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوْسِعَتْهُمْ»^(٢).

وامرأة من جُهينة، أتت رسولَ الله ﷺ وهي خُبلى من الزنى، فقالت: يا نبي الله! أصبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، فلما أقيم عليها الحدُّ، صُلِّيَ عليها النبي ﷺ، فقال له عُمَرُ: تُصَلِّي عليها يا نبي الله وقد زَنَتْ؟ فقال: «لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً، لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوْسِعَتْهُمْ»^(٣).

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٤١٨)، ومسلم برقم (٢٧٦٩)، وأحمد برقم ٣٨٧/٦ (٢٧١٦٨)، والمنذري في «الترغيب والترهيب» برقم (٤٢٣٢).

(٢) أخرجه مسلم برقم (١٦٩٥).

(٣) أخرجه مسلم برقم (١٦٩٦).

- الشفاعة في الحد:

وأسماء بن زيد، حب رسول الله ﷺ وابن جبه، توسط في حد من حدود الله، توسط لرفع عقوبة القطع عن المرأة المخزومية التي سرقت على عهد رسول الله ﷺ، فلما تلون وجه الرسول ﷺ من فعلته، وقال له مستنكراً: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟» قال أسماء رضي الله عنها: استغفر لي يا رسول الله^(١).

والمخزومية سَرَقَتْ، والغامدية زَنَتْ، لكن قَدَّرَ الله ذلك، لأنه من طبيعة البشر، وحتى يكون وسيلة إيضاح، ومناسبات لِنَزْلِ الأحكام وكيفيات التطبيق.

- الخطأ في الاجتهاد:

واجتهد سيف الله خالد بن الوليد رضي الله عنه وعمل فأخطأ، فتبرأ الرسول ﷺ من عمله.. فعن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة، فدعاهم إلى الإسلام، فلم يُحْسِنُوا أن يقولوا: أَسْلَمْنَا، فجعلوا يقولون: صَبَأْنَا، صَبَأْنَا، فجعل خالد يقتل منهم ويأسر، ودَفَعَ إلى كل رجلٍ منا أسيرَهُ، حَتَّى إذا كان يومٌ، أمر خالد أن يقتل كل رجلٍ منا أسيرَهُ، فقلت: والله لا أقتل أسيري، ولا يقتل رجلٌ من أصحابي أسيرَهُ، حَتَّى قَدِمْنَا على النبي ﷺ فذكرناه، فَرَفَعَ النبي ﷺ يديه، فقال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خالد»^(٢) مرتين.

- الاعتراض على اجتهاد الرسول ﷺ:

ولا نزال نذكر موقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صلح الحديبية، الذي بناه على اجتهاده في رؤية النتائج القريبة، وغَابَتْ عنه العواقب والمآلات، عندما قال للرسول ﷺ مستنكراً: أَلَسْتَ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا؟ أَلَسْنَا على الحقِّ

(١) متفق عليه: البخاري (٣٤٧٥ و ٤٣٠٤)، ومسلم (١٦٨٨).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٤٣٣٩).

وَعَدُّنَا عَلَى الْبَاطِلِ؟ فَلِمَ تُعْطِي الدِّينَةَ فِي دِينِنَا؟^(١) ثم لما تبين له الحق، بقي يتوب ويعتذر إلى الله بقية حياته، من موقفيه يوم الحُدُيبية، الذي أسماه الله الفتح المبين، يقول عمر رضي الله عنه: «مَا زِلْتُ أَصُومُ وَأُصَلِّي وَأُتْصَدِّقُ وَأُغْتَبِقُ مِنَ الَّذِي صَنَعْتُ، مَخَافَةَ كَلَامِي، الَّذِي تَكَلَّمْتُ بِهِ يَوْمَئِذٍ، حَتَّى رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا»^(٢).

- الاختلاف في قسمة الغنائم:

وهؤلاء البديريون، وهم من أكرم خلق الله على الله، يجادلون في الحق بعدما تبين، ويكرهون الخروج للجهاد، مع رسول الله ﷺ، قال تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَاذِبُونَ ۝ يَجْعَلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا بَيَّنَّ كَأَنَّمَا يُسَافِرُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ۝﴾ [الأنفال].

ويختلفون في قسمة الغنائم يوم بدر، ويروي عبادة بن الصامت رضي الله عنه ذلك فيقول: اختلفنا في غنائم بدر حتى كادت تسوء أخلاقنا، فنزعها الله منا، وجعل أمر قسمتها لله والرسول، ونزلت الآيات لتعيد إصلاح ما فسد من ذات البين، قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ۝ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ۝ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝﴾ [الأنفال].

- الضعف أمام حفظ العهد:

وقصة الصحابي حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه التي نزل فيها قرآن خالد يئلى على الدهر، وهو من البديريين، معروفة في مظانها من كتب السيرة

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٧٣٤).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٣٢٣/٤ (١٨٨٦٣)...

والتفسير، عندما ضَعُفَ أمام حفظ العهد، وأراد عَمُرُ ﷺ أن يَقْتُلَهُ جزاء فعلته، فنهاه الرسول ﷺ قائلاً: «لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ إِلَى أَهْلِ بَدْرِ فَقَالَ: اغْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»^(١).

وهكذا فالنماذج كثيرة ويصعبُ استقصاؤها، والآيات الخالدة في القرآن تقرر ذلك وتحكيه، ليكون وسيلة إيضاح، ودليل عمل على الزمن الممتد.

لذلك أرى أن الذين يعتقدون أن نزع الصفة البشرية بكل أبعادها عن جيل الصحابة، ظناً منهم أن هذا نوع من التقدير والتعظيم والإجلال، ويدعون لهم العصمة عن الخطأ، إنما يساهمون مساهمة سلبية في القطيعة المعرفية والسلوكية والتربوية، والمحاصرة لامتداد التأسى بهذا الجيل... إنهم يحنطون الإسلام، ويطفثون شعلته، ويميتون فاعليته، ويلغون خلوده وامتداده، ويدخلون به إلى المتاحف والمعارض، بدل المساهمة في تفهيمه، وتقديم النماذج التي تثير الاقتداء، وتدل على إمكانية التنزيل للقيم على الواقع، وتبين أن رسالة الإسلام واقعية، تتعامل مع الناس من خلال الحالات التي هم عليها، وترتقي بهم، وليست خيالية أو مثالية، عَصِيَّةً عن التطبيق... ولا أدري كيف يمكن أن يشكل محلاً لتأسي البشر، الذي يجري عليه الخطأ والزلل والصواب، مَنْ هو معصوم، خارج عن طبيعة البشر، وضعف البشر، وخصائص البشر؟!

إن عِظَمَ الصحابة وقدرهم، ببشريتهم... وإن عظمة الإسلام، ومعجزة الإسلام (عظمة الرسالة والرسول)، بقدرته على هذا الإنتاج، وعلى صناعة هذه النماذج، التي استطاعت أن تُجسّد التعاليم الإسلامية في الأرض، وتتحرك بها، من خلال خصائصها وصفاتها كبشر، له غرائزه وأشواقه... وقَدِّم الإسلامُ الدليل على أن معجزته الحقيقية، أنه تحقق من خلال عزمات

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤)، وأبو داود (٢٦٥٠)، والترمذي (٣٣٠٥)، والإمام أحمد في «مسند» ٧٩/١ (٦٠٠).

البشر، وأن الخلود، من بعض الوجوه: هو في وجود هذه الإمكانية، والقدرة على الإنتاج في كل زمان ومكان، طالما أن القيم موجودة في الكتاب والسنة، والأنموذج التطبيقي موجود في السيرة، لأن السيرة في نهاية المطاف، هي حركة جيل الصحابة، وإنجازته بقيادة النبوة.

جيل استدعاء الوحي:

وهنا قضية أعتقد أنه من المفيد التوقف عندها قليلاً، أو على الأقل إثارتها وفتح ملفها، لعله يُغري مستقبلاً بعض القادرين أو الباحثين بالمتابعة، وهي أن جيل الصحابة رضي الله عنهم هم لبناتُ البناء، ووسائلُ الاكتمال للدين، والوصولُ به إلى مرحلة الكمال، حيث انتهت إليهم حياة الأنبياء، وأصحاب النبوات، وصُيِّغَتْ بهم الصورةُ الأخيرةُ والخاتمةُ للنبوة.. كانوا هم محل التلقي لآيات الكتاب، وميدان الفعل والتجريب، ووسائل إيضاح للتطبيق.. حياتهم وتصرفاتهم هي أسباب النزول للآيات، وأسباب الورود للأحاديث، لذلك نرى أن الكثير من الآيات والأحاديث سجلاً لحياتهم، وبياناً لخصائصهم، وتصويباً أو إقراراً لممارساتهم، واستنزالاً واستدعاءً لبعض الأحكام الشرعية، يقول عمر بن الخطاب، ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما: «اللَّهُمَّ بَيِّنْ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيَاناً شَافِياً، فَإِنَّهَا مَفْسَدَةٌ لِلْعَقْلِ، مُضِيعَةٌ لِلْمَالِ»^(١).

هم حلقة الاتصال بين الفكر والفعل، بين المبادئ والبرامج، بين التكليف الإلهية والفعل البشري، ولعلنا نقول: إن آيات القرآن الكريم، وأحاديث الرسول ﷺ، سجلاً لحياتهم، وتقويماً لمسالكهم، وإرشاداً لوجهتهم، ليكون أنموذج الفعل، وسبيل الاقتداء، وميدان التطبيق.. ولا شك عندي أن الأمر في البداية أو النهاية واقع في علم الله، وأن الله أعلم حيث يجعل رسالته، ومن هم المؤهلون ليكونوا قاعدة الرسالة الأولى،

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٣٦٧٠)، والنسائي في «سننه» (٥٥٤٠)، والإمام

أحمد في «مسنده» ٥٣/١ (٣٧٨).

وامتلاك الخصائص والصفات التي تمكنهم من الامتداد بها ونقلها، وأن أي محاولة للتشكيك في عدالتهم، وهدم مرحلة خير القرون، تعني تطرق الشك إلى الرسالة، وأوعية نقلها، والخط من قَدَر الرسول المُرَبِّي ﷺ.

وبإمكاننا القول: إنهم الجيل الذي استدعى الوحي بحركته، وتحقق لهم الانفعال به، والتحرك وفق مَقَاصِدِهِ.. إنهم الجيل الذي يُمَثِّلُ أَجِنَّةَ الدعوة الأولى، وشبابها، ورجالها، ودُعوتها، ودَوْلَتها، وفِرْدَهَا، ومُجْتَمَعها، جعلَ الله نَصْرَهُم لها موازياً لتأييده ونصره، فقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي آيَدَكَ بِصِرِهِ، وَالْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٢]، لأنهم في المحصلة النهائية، أوعية نصر الله ووسائل تحقيقه.

فالله أَيْدَ الرسولَ بنصره، كما أَيْدَهُ بهداية الصحابة إلى الإيمان بالله ورسوله، الأمر الذي دفعهم للجهاد وتحقيق نصر الله، من خلال حركة البشر المؤمنين.. فأَي جيل أكرم من هذا الجيل؟ إنه جيلُ الخلود، لأنه جسّد الرسالة الخاتمة الخالدة.. وجيلُ الاكتمال، لأنه بهم اكتمل التشريع.. وجيلُ الكمال، لأنهم اللَّبَنَاتُ التي اكتملَ بها بناء الثبوة التاريخي.

لكن المشكلة كل المشكلة، قد تكون فيما نعانیه - منذ توقف العقل والاجتهاد والامتداد المعرفي - من الارتهاق الثقافي، والاستلاب الحضاري، والانشطار التربوي، فنكتب عن جيل الصحابة بشكل عام، أو عن أحد الأصحاب، أو أية دراسة أخرى، بأدوات وأنظمة معرفية ليست من إبداعنا، ولا من امتدادنا المعرفي، وليست مطلقة من قِيَمِنَا.. فالكثير منا يكتب وهو مطبوع بثقافة فصل الدين عن الحياة، التي شكلت المناخ الثقافي لأمتنا خلال حقبة من الزمن، الأمر الذي يتطلب الكثير من الجهد للانعتاق منه.. فإذا جاء أَحَدُنَا يتكلّم عن خصائص وصفات بعض الصحابة وعبادتهم وإيمانهم، أحسنَ الكتابة، لكن إذا طوئَ هذه الصفحة، التي تخصّ التدين - بالمفهوم العلماني - وتحوّل للكلام عن ممارساتهم السياسية، رسم لهم صورة كاريكاتورية من المكر والكذب والخداع والغش ونقض العهود، قد لا تليق حتى بالإنسان العادي..

ذلك أن المشكلة - فيما نرى - هي في المنهج الذي يرتهننا، ويمزق رؤيتنا، ويُعلمين تفكيرنا، فنقع في مقاصده وأدواته، حتى ولو حاولنا في كثير من الأحيان رفع شعار مناقضته، والتنكر له.

أما بغض الباحثين، وتلامذتهم في الداخل الإسلامي، الذين تخصصوا بالنقاط السود في تاريخنا، وعلى الأخص عصر الصحابة، فلم يبصروا إلا ما تخصّصوا به، وما تهوؤ أنفسهم، وحاولوا توهين هذا الجيل، والخط من قدره وأدائه، والادعاء بأنه جيل الفتن، والاعتلالات، والحروب، والاستبداد السياسي، والظلم الاجتماعي، فمقاصدهم قطع الأمة عن جذورها وتشويه شخصيتها التاريخية، وتركها في مهبّ الرياح! فالغاية من طروحاتهم لم تعد خافية على أحد.

ومن هنا ندرك الأبعاد الحقيقية لنهي الرسول ﷺ عن سب الصحابة بقوله: «لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي»^(١).

ونُدرك مخاطر مَنْ فهموا من ذلك العصمة لهم عن الخطأ، ورفعهم فوق مستوى البشر.. وندرك الخلط الحاصل عند مَنْ فهموا أن البحث في اجتهاد الصحابة، وترجيح بعض الاجتهادات، ورد الأخرى، هو من السب المنهي عنه.. فكيف يكون ذلك، وقد خطأ بعضهم بعضاً، وخطأ بعضهم نفسه، وتراجع عن اجتهاده؟! لذلك نقول: إن المشكلة في استخدام مناهج (الآخر) بالدرجة الأولى، وغياب النظام المعرفي، الذي يأتي ثمرة للقيم والمبادئ الإسلامية.

وهنا أمر لا بد من إيضاحه، وهو أننا بالإمكان أن نمتد بالرؤية الإسلامية، ونعديها إلى آفاق واجتهادات بحسب ظروف الزمان والمكان، لكن لا يجوز بحال من الأحوال أن تلغي هذه الاجتهادات، أو تَنَقِصَ ما اجتهده عموم الصحابة، لأنهم جيل المرجعية للفهم والتنزيل، كما أن القرآن والسنة هما محل المصدرة لتشريعات وأحكام هذا الدين.

(١) أخرجه البخاري، وتقدم تخريجه في الصفحة (١١).

- جيل الشهود الحضاري:

ومن نعمة الله على هذه الأمة المسلمة - ولعل ذلك من ملامح وخصائص الخلود والخاتمية - أن جعل لها من جيل الصحابة، جيل خير القرون، وأن الرسول ﷺ شهد له بأنه الجيل المعيار، ليكونوا جيل الشهادة على الناس، كما كان الرسول ﷺ شهيداً عليهم، ونهى عن سبهم، والنيل منهم، لتبقى خصائصهم وصفاتهم واجتهاداتهم، معالم هادية على الطريق الطويل لمسيرة الدعوة الإسلامية، وحركة الأمة الإسلامية، ويبقى فهمهم للتنزيل متميزاً، بسبب معاصرهم له، وكونهم مادته وأدوات فعله وتنفيذه، وأوعية حفظه ونقله، يقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «والذي لا إله غيره، ما نزلت آية من كتاب الله، إلا وأنا أعلم فيمن نزلت، وأين نزلت»^(١).

إنهم جيل الخيرية، وحياتهم معالم مضيئة في بناء المرجعية، والفهم والتنزيل على الواقع، حتى يُحمى الجانب التطبيقي للقيم من الاجتهادات المعوجة، والانتحالات الباطلة، والتحريفات الجاهلة، والغلو في الدين، وحتى تكون ترجماتهم وسيَرهم المنجم التربوي، والمعين الذي لا يَنْضُب لمناهج وسُبُل الارتقاء بالنشء إلى تحقيق مقاصد الدين، والتَحَلِّي بخصائص الخيرية والصعود نحو الكمال.

إن هذا الجيل يبقى هو القاعدة الصلبة للبناء المأمول، والأنموذج المُحتَذَى للتطبيقي السليم، والمُرْتَكِزُ الحَضَارِي للانطلاق الصحيح، والدليل العملي لتحويل القيم إلى سلوك وواقع، والوسيلة المُعِينَةُ لكيفية التعامل مع قيم الدين في الكتاب والسنة من قِبَل البشر بِكُلِّ ما يمرُّ به من أقدارِ التدين: صُعُوداً وهبوطاً، دُنُوباً وتوبة، ضَعْفاً وقوة، سُمُوراً وتَقَهُّراً، اتباعاً واجتهاداً.

- جيل التكامل:

وفي هذه المرحلة الحرجة من حياة الأمة، أو في هذه الأزمنة الرديئة،

(١) أخرجه البخاري (٥٠٠٢)، ومسلم (٢٤٦٣)، وابن جرير الطبري في «تفسيره»

واللفظ له.

إن صح التعبير - وقد وَصَفَ الله بعض الأيام بأنها نَحْسَات بسبب ما يقع فيها - والتي تجتاحنا فيها ثقافات السموم، والإفساد في الأرض، تحاول اقتلاعنا من جذورنا، وتوهين قِيَمِنَا، والتشكيك بثوابتنا، والنيل من تاريخنا، وتجريح حِقْبة الخيرية والمرجعية في مسيرتنا، يشتد اشتياقنا لطبي مسافة الزمان والمكان، وتجاوز فترات العجز والتخاذل والوهن... تشتد حاجتنا إلى تجديد العزيمة على الرشد، والانعقاد من مرحلة (القُصَّة)، حيث تنداعى علينا الأمم، «كَمَا تَدَاعَى الْأَكَلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا»^(١)، في محاولة للوصول إلى الينابيع الأولى في الكتاب والسنة، وأوعية الاغتراف منها، من جيل الصحابة، وأدلة التعامل معها، من سيرة أهل خير القرون.

في هذه الظروف الحرجة، يشتد اشتياقنا إلى اتباع أبي بكر رضي الله عنه: «إِنَّمَا أَنَا مُتَّبِعٌ وَلَسْتُ مَبْتَدِعاً»^(٢)، وإلى اجتهاد عمر رضي الله عنه وإلى إيمان وحياء عثمان، وإلى حِكْمَةِ علي، وإلى فقه ابن عباس، وابن مسعود، وإلى زهد أبي ذرٍّ وانعتاقه من الجاهلية، وإلى ثبات عبد الله بن الزبير، وإلى حِنْكَ عمرو بن العاص، ومشورة أم سلمة، وإدراك أم المؤمنين خديجة لأبعاد النبوة، وطمأننة الرسول ﷺ بأن الله لن يخزيه أبداً، وإلى شجاعة عائشة، وتوبة ماعز، وموقف السَّعْدَيْنِ، وذكاء نعيم بن مسعود في غزوة الأحزاب، وقدرته في التعامل مع سنن المدافعة، وتوظيف التناقض، وتحقيق النصر على الأحزاب، وإلى سياسة عمر بن عبد العزيز الذي عاد بالامة إلى ممارسات الخلافة الراشدة.

- دراسة الاعلام ركيزة النهوض:

في هذه الأيام، تشتد حاجتنا إلى إعادة بناء القاعدة الصلبة للتخلص من الهشاشة والرخاوة، وإعادة بناء المرجعية للتخلص من الضياع والضللال الثقافي، وتشتد حاجتنا أكثر فأكثر إلى الاقتداء والتأسي، لأن التأسي بهذا

(١) «سنن أبي داود» (٤٢٩٧)، و«المسند» ٢٧٨/٥ (٢٢٣٩٣).

(٢) «الطبقات الكبرى» لابن سعد ١٨٣/٣، و«كثر العمال» للمفتي الهندي (١٤٠٧٣).

الجيل، يعني اكتشاف سبيل التربية والمنهج وعلم الطريق، الذي يحقق لنا الانتشال من الحال التي صرنا إليها، ويمكننا من التجاوز، ويحصننا من الإصابات، ويمنحنا قدرات إضافية للتحمل والثبات على الحق، ويقدم لنا رؤى تمكننا من التعامل مع الواقع، والانسجام مع السنن، ومداغة قَدَرٍ بقَدَرٍ، والعودة إلى الجادة والسبيل القويم على بصيرة وهدى.

فعمر بن العاص رضي الله عنه أَحَدُ الصحابة الكرام، وقادة الفتح العظام، وسفراء النبوة الأمناء، رجل المهام والتعامل مع المآزق الكبرى، الذي جمع الإخلاص والصواب، وحسبنا في ذلك شهادة الرسول ﷺ له بقوله: «أَسْلَمَ النَّاسُ وَأَمَّنْ عُمَرُ بْنُ الْعَاصِ»^(١)، حيث لم تَدَعِ هذه الشهادة استزادة لمستزيد، وقولة عمرو رضي الله عنه: «وَاللَّهِ مَا عَدَلَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبِخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي أَمْرِ حَزْبِهِ مِنْذُ أَسْلَمْنَا»^(٢)

كان الرسول ﷺ يختاره دون غيره، للسفارات والمهمات الكبرى: «يا عمرو! خُذْ عَلَيْكَ ثِيَابَكَ وَسِلَاحَكَ، ثُمَّ اثْنِي»، فأتيته،

فقال: «إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَبْعَثَكَ عَلَى جَيْشٍ فَيَسْلُمَكَ اللَّهُ وَيَغْنَمَكَ، وَأَرْغَبُ لَكَ مِنَ الْمَالِ رَغْبَةً صَالِحَةً».

فقلتُ: يا رسولَ الله! ما أسلمتُ من أجل المال، بل أسلمتُ رغبة في الإسلام.

قال: «يا عمرو! نِعِمَّا بِالْمَالِ الصَّالِحِ لِلْمَرْءِ الصَّالِحِ»^(٣).



(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ١٥٥/٤ (١٧٣٨١)، والترمذي في «سننه» (٣٨٤٤)، وهو في «صحيح الجامع الصغير» (٩٧١).

(٢) «السيرة النبوية» لابن كثير ٤٤٩/٣، و«حياة الصحابة» ١/١٦٤، و«دلائل النبوة» للبيهقي ٣٤٦/٤.

(٣) أخرجه الإمام أحمد بسند صحيح في «مسنده» ٢٠٢/٤ (١٧٧٦٨)، والخطيب التبريزي في «مشكاة المصابيح» (٣٧٥٦).

دراسة الأعلام سبيل لبناء المستقبل

- استشراف آفاق الماضي:

إن محاولة استشراف آفاق الماضي، وخاصة مرحلة خير القرون، التي شهد الرسول ﷺ لها بالخيرية، وجُعل شهيداً عليها لتصبح هي شاهدة على الناس، تصوّب مسارهم، وتُقوّم سلوكهم بقيم الكتاب والسنة، وتتحقق بالمرجعية من فهم خير القرون، هي التي سوف تمكن من العبور إلى المستقبل بخطوات ثابتة، تأمن معها اغتيال الشياطين، والتضليل الثقافي، وتحصن دون انتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وتحريف الغالين، وتحقق خلود هذا الدين، وقدرته على إنتاج النماذج الإسلامية، التي تتمثل قيم الإسلام في حياتها، مقتدية بالرسول ﷺ، ومتأسية برجال خير القرون، ومساهمة بإظهار الإسلام على الدين كله.

وقد يكون من المفيد، في هذه الرسالة الموجزة، أن نتابع التأمل في جوانب من أبعاد خيرية جيل الصحابة، السابقين الأولين، الذين أظهر الله بهم هذا الدين، وامتدوا به في الآفاق، متابعة للرسالة، وحملاً للأمانة، حيث أرسل الله رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، ولو كره الكافرون، وأمدّ الأمة المسلمة عبر التاريخ، وزوّدها بعوامل الظهور ومقومات الإظهار لهذا الدين.. فهي الأمة التي امتازت عن غيرها من سائر الأمم، أنها تمتلك النص الإلهي السليم، أو خطاب الله للبشر، المتناسب

مع فطرتهم، القادر على إنتاج النماذج التي تتمثلها في حياتها، في كل زمان ومكان.. وهي الأمة التي تمتلك الفترة التطبيقية المشهود لها بالرضا والخيرية، سواء على مستوى الجماعة، أو على مستوى الأفراد، الذين آمنوا بهذا الدين وما يزالون يقبلون عليه، من مختلف الشرائح الاجتماعية والسويات الحضارية.

- امتداد الخيرية:

فعلى المستوى الفردي، نجد اليوم الإقبال على اعتناق الإسلام متحققاً في أرقى المجتمعات البشرية، وأكثرها مدنية في أوروبا وأمريكا، كما نجد الإقبال عليه مستمراً في أدغال إفريقيا، وأكثر المجتمعات بداءة وبدائية، إضافة إلى عودة الوعي به، وتجديد العزيمة على الرشد في مجتمعات المسلمين، وتقديم نماذج من أعلى التضحيات وأغلاها في سبيله، وإحياء موات الأمة في عالمنا الإسلامي، بعد أن سقطت كل الشعارات التي حاول أصحابها أن تحقق الظهور، وأن تكون البديل الملائم.

أما على مستوى المجتمعات، فلا تزال طوائف من أبناء الإسلام قائمة على الحق، ممتدة به، مضحية في سبيله، لا يضرها من خالفها حتى يأتي أمر الله وهي على ذلك.

ولئن جاز لي أن أتوقف قليلاً عند ملمح بسيط بين مدلول كلمتي الإظهار والظهور، لقلت: بأن الظهور للدين الذي أشار له القرآن، أصبح متحققاً، ذلك أن الإسلام الذي مضى عليه أكثر من أربعة عشر قرناً، ما يزال مطروحاً وله الحضور الكامل على مختلف الأصعدة، الحضارية والثقافية والسياسية والدينية، لم يستطع أحد مهما قوي جبروته، وتصادت عداوته، أن يقف في وجهه أو يغيبه.. فالإسلام يندفع ويتقدم بقوته الذاتية، وفطرية مبادئه، وتحقيقه لإنسانية الإنسان، يتقدم صوب الإنسان، أينما كان، ويتقدم الإنسان أيضاً باتجاه الإسلام، كرجاء وسبيل خلاص، من خلال معاناته وأزماته وإشكالياته، التي أورثها الحضارة المعاصرة.

- إظهار الدين:

ولعل ثورة المعلومات والاتصالات، التي اختزلت الزمان والمكان، أو ما يمكن أن أسميه: حقبة امتداد الحواس وإمتلاكها طاقات إضافية هائلة، حققته ثورة التكنولوجيا، حتى أصبح الإنسان يرى آخر الدنيا وهو في مكانه، ويسمع أصوات أقاصيها وهو في مكانه، نقول: لعل ثورة الاتصالات، وطى المسافات، بقدر ما حملت لنا من المخاطر والنفايات الثقافية والحضارية، بقدر ما أتاحت لنا آفاقاً ومجالات لامتداد الإسلام وحضوره وظهوره، إما بعز عزيز أو بذل ذليل، مصداقاً لحديث الرسول ﷺ: «لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الْأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَلَا يَتْرُكُ اللَّهُ بَيْتَ مَدْرٍ وَلَا وَبَرَ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ بِعَزٍّ عَزِيزٍ، أَوْ بِذُلٍّ ذَلِيلٍ، عِزًّا يُعَزُّ اللَّهُ بِهِ الْإِسْلَامَ، وَذُلًّا يَذُلُّ بِهِ الْكُفْرَ»^(١).

إن هذا الظهور وهذا الحضور وهذا الشهود - إن صح التعبير - أصبح أمراً قائماً، على الرغم من حالات العجز والتخاذل والتخلف الذي يعيشه عالم المسلمين، ويحول دون امتلاك المقومات والقدرة على إظهار الإسلام.. فالظهور يعني النمو والامتداد الذاتي، بما يمتلك من عوامل ذاتية، على الرغم من العجز الذي يعيشه العالم الإسلامي على الإظهار.

ولعل هذا الأمر، أمر ظهور الإسلام وتوجهه العالمي، انطلق وتحقق بعد معركة الفرقان ونصر بدر، التي قادها جيل الصحابة، جيل الفوز بالسبق والريادة والنصيحة، وقال عنها الرسول ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنَّ تَهْلِكَ هَذِهِ الْعَصَابَةُ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُعْبِدُ فِي الْأَرْضِ»^(٢)، ولذلك كان للبدرين من الصحابة، من الثواب والأجر والمغفرة، ما ليس لغيرهم: «لَعَلَّ اللَّهَ قَدْ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اغْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»^(٣)، لأن أمر الإسلام بعد بدر قد

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ١٠٣/٤ (١٦٩٢٨).

(٢) أخرجه مسلم برقم (١٧٦٣)، والترمذي في «سننه» (٣٠٨١)، والإمام أحمد في «مسنده» ٣٠/١ (٢٠٨).

(٣) تقدم تخريجه في الصفحة (٢٤).

توجه، وظهوره قد تحقق بعد أن أظهره البديرون، بتوفيق الله ونصره، ويشن الذين كفروا من إطفاء نور الإسلام، وعجزوا عن الحيلولة دون ظهوره، على الرغم من كرههم له: ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢] . . ﴿الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٣].

وبالإمكان القول: إن جيل الصحابة رضي الله عنهم هم الذين أظهروا الإسلام، وامتدوا به في الاتجاه الإنساني والعالمي، وتجاوزوا في إظهاره الجغرافيا والتاريخ، والجنس واللون، والأرض واللغة، والمناخ والبيئة، انطلقوا به إلى الرحابة العالمية، فكانوا نماذج التطبيقية التي تثير الاقتداء، في المواقع كلها، والظروف كلها، والحالات الثقافية والبشرية كلها.

لقد كانوا نماذج عالمية إنسانية، امتدوا بالإسلام في كل الاتجاهات، وعلى مختلف الأصعدة . . استوعبوا كل الثقافات والحضارات والأديان، واستطاعوا الإنتاج والبناء الإسلامي في كل المواقع، مما يؤكد عالمية الإسلام، وإنسانية الإسلام، حتى إن الحضارة الإسلامية في مصبها الأخير، كانت مُشترَكاً إنسانياً متشابكاً، يصعب معه فرز ألوانها أو عناصرها أو أجناسها . . هي إسلامية القيم والمنطلقات، عالمية العطاء البشري.

بينما نرى الحضارات، التي ظهرت على مسرح التاريخ البشري، سواء السائد منها والباطل، كانت حضارات خاصة بقوم، أو جنس، أو جغرافيا، ولم ترتقِ إلى مستوى المشترك الإنساني . . فهي إما: حضارة يونانية، أو رومانية، أو فرعونية، أو فينيقية، أو فارسية، أو أوربية . . الخ، على عكس الحضارة الإسلامية، التي هي في مبادئها وممارساتها، حضارة إنسانية، تحقق فيها ولها المشترك العالمي، الأمر الذي يصعب معه وصفها بالعنصرية، أو الإقليمية، أو العرقية . . الخ.

- نماذج للارتكاز الحضاري:

من هنا نقول: إن جيل الصحابة، الذي كان له فضل السبق في إظهار الإسلام، ومن ثم ظهوره وامتداده، ليس خاصاً بأمة، أو جنس بشري، أو

جماعة، أو بيئة، أو تاريخ.. إنهم نماذج عالمية الأداء، إنسانية العطاء، بما تحمل من قيم الإسلام العالمية والإنسانية، لذلك لا يقتصر التأسي بهم، وتلمس جوانب العظمة - فيما نرى - على الأمة المسلمة، أو معايرة العظمة في إطارها، لأن ذلك مجافاة للحقيقة، ويخس للأشياء، ومحاصرة لإظهار الدين، ونماذج ظهوره اليوم.

ذلك أن جيل الصحابة رضوان الله عليهم، بما تحقق لهم من الخصائص والصفات، وما تمثل على أرض الواقع لهذه الصفات، يشكلون نماذج الاقتداء والإشعاع، والارتكاز الحضاري، على المستوى العالمي.

ونستطيع القول: إن الفائدة من جيل الصحابة لم تتحقق بالأقدار المطلوبة، وأن الانحياز لهذا الجيل المرضي عنه من الله سبحانه وتعالى، والمشهود له بالخيرية من الرسول ﷺ، إنما جاء في معظمه عاطفياً، تتحكم به عقدة الافتخار بالماضي، لمواجهة مركب النقص أمام الاستلاب الحضاري والثقافي، والعجز عن الإنتاج.. أو بمعنى آخر، جاء هذا الانحياز لتحقيق الحماية دون التنمية، لذلك فهو أقرب لثقافة الاستهلاك منه لثقافة الإنتاج، ولذلك لم يسهم بتغيير الحال الإسلامي، إلى درجة يمكن أن نقول معها:

إن جيل الصحابة لم يأخذ البُعد المطلوب، من ثقافة المسلمين وتربيتهم، ولم تنعكس خصائصهم وصفاتهم التي كانت سبب خيريتهم والرضا عنهم، على مناهج التعليم، والإعلام، والثقافة، والتربية، لتحقيق التأسي المطلوب، وصناعة الثقافة والتربية للأمة، وإنما اتجهت الخطب والكتابات والدروس والوعظ والإرشاد، إلى الفخر بهذا الجيل - وهو مما يُفتخر به لا شك - والتعظيم بإنجازاته، دون القدرة على استنباط الأسس، والقواعد، والمناهج، وجوانب العظمة، وكيفيات بنائها في الجيل المسلم.

وعلى أحسن الأحوال، كانت الكتابات والدراسات الإسلامية لهذا الجيل، يغلب عليها الطابع والمنهج التسجيلي، التصويري، التفسيري، لا الطابع والمنهج التحليلي، الذي يستطيع تجريد معاني الخلود، وتخليصها من

قيود الزمان والمكان، والأشخاص، والامتداد بها، لتمثل روائز ومنطلقات تربوية وثقافية للجيل في كل زمان ومكان.

هذا من وجه، ومن الوجه الآخر، جنحت معظم الكتابات الإسلامية حول التعامل مع هذا الجيل، على أنه نماذج اقتداء على المستوى الإسلامي أو العربي، دون الالتفات إلى البعد الحقيقي إلى الوظيفة المهمة والأساسية، وهي أن هذا الجيل يشكل نماذج عالمية وإنسانية، سواء فيما تمثل من قيم، أو بما قدّم من عطاء.. فعظمة هذا الجيل ليست على المستوى العربي الإسلامي، وإنما هي أيضاً على المستوى الإنساني العالمي، فهم وَرَثَةُ النبوة، وهم حَمَلَةُ الرحمة للعالمين.. هم حملة الرسالة العالمية الخالدة، وقاعدتها البشرية الأولى، ونماذجها التطبيقية، التي تشكل تراثاً إنسانياً ومراكز إشعاع عالمي.

لذلك نرى كثيراً من تلك الكتابات التي حاصرت نفسها بظرف الزمان والمكان، وتحدثت عن جيل الصحابة وعظمته، وتألقه في إطار الزمان، الذي عاشوا فيه، عجزت عن الامتداد بجوانب العظمة وخصائص البطولة، وأسباب التألق، لتكون منارات هادية للأجيال في كل زمان ومكان، يمكن أن تقترب منها، فهي في عمومها اقتصرت على الافتخار بتلك العظمة، دون تربيتها على القدرة للاستفادة منها وتجسيدها في واقعها، اللهم إلا ما كان من دراسات انتقائية، وقراءات مغلوطة، جاءت من الخارج الإسلامي، أغرقت الساحة الفكرية بأهداف وأفكار، وأيديولوجيات وفلسفات دخيلة وغريبة عن طبيعة عقيدة الأمة ومعادلتها الاجتماعية.. أرادت أن توجد لها التغطية التراثية أو المشروعية من التراث، وعلى الأخص من فترة جيل القدوة والتأسي، للتسلل إلى الداخل الإسلامي، متجاوزة أسوار الغربة، ومختربة التحصينات الفكرية الإسلامية.

- القراءة بأبجدية مغلوطة:

وبالإمكان القول: إن هذا الجيل، أو هذا التراث، قُرئ تارة بأبجدية رأسمالية، وأخرى بأبجدية ماركسية، وثالثة بأبجدية علمانية، وأخرى بأبجدية

باطنية، ويكفي أن نقول: إن ما سمي في فترة من الفترات باليسار الإسلامي، وأفرز بعض المؤلفات التي تسللت إلى المكتبة الإسلامية ووجدت مكاناً لها بسبب الفراغ، حاول ممارسة الانتقاء والإسقاط ليجد لنفسه موطن قدم، ولأفكاره بعض المشروعية، سقط هذا جميعه، على الرغم مما ترك من بعض الضحايا والإصابات، لأن هذا الجيل المشهود له بالخيرية، هو أنموذج هذا الدين التطبيقي، الذي يتجدد باستمرار، ويستأصل نوابت السوء وأنماط الفهوم المعوجة، وينفي عن نفسه الخبث كما ينفي الكبر خبث الحديد.

وقد لا نحتاج إلى ذكر الأمثلة من الكتابات التي قسمت الصحابة إلى يسار ويمين، وذكر قائمة من الصحابة (اليساريين)، وأخرى من الصحابة (اليمينيين)، وحاولت تفسير تاريخ الصحابة من خلال فلسفة الأنظمة، التي انطلقت منها، وانحدرت إلينا، الأمر الذي يمكننا من القول: إن فتاوى السلطان، وتطويع النصوص، والانتقاء والإسقاط، لم يقتصر على الفتاوى الفقهية، وإنما تجاوز إلى الطروحات الثقافية أو الفتاوى الثقافية - إن صح التعبير - وهي الأخطر، لأنها تصنع القابليات، وتشكل العقول، وتضلّل الآراء.

- معرفة الوحي معيار التقويم:

وتبقى القراءات المطلوبة والغائبة، هي القراءات والمراجعات من خلال ميزان الكتاب والسنة، في تحديد الخطأ والصواب، والضعف والقوة، في واقع الدين، لأن الله الذي اصطفى هذا الجيل، وأورثه النبوة والكتاب، أخبر عن الفوارق الفردية في الدين، فقال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُؤْذِنُ اللَّهُ﴾ [فاطر: ٣٢].

إنها حالات بشرية دائمة ومتكررة، أو لازمة باستمرار، لتكامل الحياة وتماسك شبكة العلاقات الاجتماعية، ولو لم يكن ذلك كذلك لما تحقق لجيل الصحابة موقع القدوة، ومركز التأسّي.

أما دراسة هذه الحقبة بروح عدوانية حاقدة، والضغط على مواطن الخلاف والتضخيم لها، والتقاط بعض الجزئيات وتعميقها، ومحاولة رؤية هذا الجيل من خلالها، وتصوير هذا الجيل المشهود له بالخيرية، على أن حياته كيد وتآمر، ومكر، وحرب، واغتيالات، واستئثار بالحكم والرأي، وتصفية الخصوم، والتقاط الروايات الضعفية والهالكة والساقطة، ومحاولة تجاوز البشرية وطبائعها، إلى الملائكية، والمعايرة بها، لنقض الأساس الذي تقوم عليه المرجعية الإسلامية، والنيل من جيل خير القرون، وإيجاد الحواجز النفسية بين الأجيال المتعاقبة وميراثها المرجعي، وإبراز عناصر التآلق والإنجازات الديمقراطية والإنسانية في الحضارات والثقافات الأخرى، لاغتيال الجيل المسلم واستلابه، فحديثه يطول!!

وقد يكون هذا الحال الثقافي، بما يمتلك من وسائل الإعلام، ووسائل التشكيل الثقافي الأخرى، هو أخطر فتنة للجيل المسلم، الذي لا يجد نفسه في تاريخه، ولا في واقعه، وإنما لا يجد نفسه إلا عند (الأخر)، الذي قد يمنح له هوامش من الحرية، فما يقوله في الأسواق، والإعلام، والأندية، والمؤسسات الفكرية هناك، قد لا يستطيع أن يقوله في أي مكان في بعض بلاد العالم الإسلامي.

وبالمقابل نجد من رفع بعض الصحابة عن مقام البشرية، وادّعى له العصمة عن الخطأ في كل شأن، ورأي، واجتهاد، فتجاوز به مقام النبوة، في حدود وأبعاد العصمة، ورفعته إلى مقام الألوهية، كما هو الحال في إصابات التدين التي لحقت بأصحاب الأديان السابقة!!

ولم يختلف الحال من حيث النتيجة، بين من حاول إلغاء وإسقاط حقبة الصحابة من أعداء الدين، لأنها مرحلة الفتن والخصومات والاقتتال، فهي لذلك لا تليق بموقع التلقي والتأسي ومعالجة الواقع!! وبين من رفع الصحابة عن مستوى البشر إلى مستوى العصمة، وناط العطاء بالمعصوم، وغيب هذا المعصوم عن واقع الأمة، والإجابة عن إشكاليات حاضرها، والتحضير لمستقبلها.

ولعل المشكلة كلها في الكثير من دراسات الداخل الإسلامي لهذه الحقبة، إنما تتمثل في منهج التعامل، وأدوات الفحص والاختبار والنقد والمراجعة والتقويم. . المشكلة مشكلة منهج أولاً وقبل كل شيء، وإذا لم يصوب المنهج فسببى الإنتاج مختلفاً.

لذلك نقول: إن هناك بعض المسلمات أو المرتكزات الأساسية، التي تشكل نقاط الانطلاق المنهجية، وهذه المسلمات مقررة وثابتة بالتواتر، أو ما يشبه التواتر.

فجيل الصحابة، جيل رضي الله عنه، وأنزل السكينة عليه، وشهد له الرسول ﷺ بالخيرية.

«والمعروف عقلاً وشرعاً، أن الله لا يرضى إلا عن عبدٍ علم أنه يوافيه على موجبات الرضا، ومن رضي الله عنه لم يسخط عليه أبداً»^(١)، كما يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.

ويقول أبو نعيم: «فمن أسوأ حالاً ممن خالف الله ورسوله، وآب بالعصيان لهما، والمخالفة عليهما؟! ألا ترى أن الله تعالى أمر نبيه بأن يعفو عن أصحابه، ويستغفر لهم، ويخفض لهم الجناح؟»^(٢).

لذلك، فإن الخوض في البحث في تاريخ الصحابة، دون امتلاك منطلقاته ومؤهلاته وأدواته، من القدرة على التحقيق في الروايات، وتحريرها ونقدها، والتمكن من معايير الجرح والتعديل، والنظر في هذه الحقبة من خلال تقويم الكتاب والسنة لها، والمنهج نفسه، الذي وضعه المحدثون، وخاصة بالنسبة لهذه الحقبة دون سائر حقب التاريخ الإسلامي، قد يوقع بالفتنة والاضطراب، وانتقاص الصحابة خير القرون، من حيث لا يعلم.

ولا بد هنا من الإشارة إلى قاعدة منهجية علمية تربوية تعليمية مقررة، وهي أن لا يُعرَضَ على الناس من مسائل العلم، إلا ما تبلغه عقولهم، قال

(١) تقدم تخريجه في الصفحة (١٧).

(٢) «الإمامة» لأبي نعيم، تحقيق علي فقهي.

الإمام البخاري رحمه الله: «باب من خَصَّ بالعلم قوماً دون قوم كراهية ألا يَفْهَمُوا». وقال علي عليه السلام: «حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتَحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟»^(١) قال الحافظ في «الفتح» تعليقا على ذلك: «وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يُذكر عند العامة».

ومثله قول ابن مسعود رضي الله عنه: «ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تَبْلُغُهُ عقولُهم، إلا كان لبعضهم فتنة»^(٢).

لذلك لا بد من التحقق والتثبت من الروايات المذكورة حول الفتن، ومن ثم دراستها وتحليلها، بعد فحص إسنادها، والتعامل مع متونها، من خلال تحكيم قيم الدين في الكتاب والسنة، لبيان الخطأ في الاجتهاد.

والمعروف عند أهل العلم، أن أكثر النقول من المطاعن، يرويها المعروفون بالكذب، مثل أبي مخنف لوط بن يحيى، ومثل هشام بن محمد بن السائب... الخ.

- عواصم الفتن:

لذلك لا يجوز من الناحية العلمية والموضوعية والمنهجية، رد ما ورد بالتواتر في فضل الصحابة، وخيريتهم، وخصائصهم، بنقول بعضها منقطع وبعضها محرف... وحتى لو سلم السند في بعض الأحيان، فلا بد من فحص المتن بمعيار الكتاب والسنة.

فالقاعدة المعروفة عند العلماء، هي الحكم بشذوذ الحديث ورده، إذا خالف الثقة من هو أوثق منه.. فكيف إذا خالفت الروايات التاريخية، النصوص المتواترة، التي شهدت بالفضل والخيرية والرضا؟!!

ولما كان الصحابة بشراً من البشر، الذي يجري عليه الخطأ والنسيان والصواب، وكانوا مادة التنزيل الخالد وأوعيته، التي تمثل النماذج العملية

(١) فتح الباري ١/١٩٩ قبل الحديث (١٢٧).

(٢) أخرجه مسلم في المقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع (٥).

لتعامل البشر مع المقدس، أو لتعامل الإنسان مع نصوص الوحي، وتبين أقدار التدين، بكل ما يعترئها من هبوط وارتقاء، لذلك كله فإن ما يقع منهم من خطأ وتوبة وعودة إلى الحق، وانصياع للصواب، مطلوب أيضاً كوسائل معينة على التأسى، والافتداء، لاكتمال البناء في كل الظروف والأحوال، التي تعرض لها المسيرة البشرية.

ولعل من القضايا المهمة والأساسية في تقديري، ونحن بصدد رؤية بعض الآفاق المستقبلية، التي تقتضي منا استشراف الماضي، وخاصة مرحلة التأسى، مرحلة خير القرون، سعيًا في أن يعيننا ذلك على الانطلاق الحضاري من خلال دراسة ظروف وشروط وممارسات الولادة الأولى لمجتمع خير القرون، ونماذجها المتألقة التي تشكل بحق المرتكز الحضاري، والإشعاع الثقافي، والمرجعية والمعيارية، المشهود لها، بالنسبة للمسيرة الإسلامية في كل عصر، أن نتوقف قليلاً عند بعض التأملات في النقلة النوعية التي حققها الإسلام في حياة هذا الجيل على يد الرسول ﷺ، وكيفيات التربية النبوية له، وصور التعامل مع جميع الظروف والأحوال والأشخاص، وكيف تحققت شهادة الرسول ﷺ لهذا الجيل، ليصبح مؤهلاً لأن يشكل المرجعية، وبالتالي التصويب والشهادة على الناس: ﴿وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٨].

- منهج التربية النبوية:

وقد يكون من أبرز القضايا التي تستدعي التوقف والدعوة إلى التأمل الطويل، هي أن العملية التربوية، أو المدرسة النبوية في التربية، تعاملت مع كل الأعمار، تعاملت مع الإنسان طفلاً، ومراهقاً، وراشداً، وكهلاً، وشيخاً، وذكرًا وأنثى، واستطاع الإسلام فعلاً أن يشكل عطاءً لهؤلاء جميعاً في كل ظروفهم وأحوالهم.. ونستطيع أن نقول: إنه تعامل مع الإنسان من خلال الاستطاعة، والحالة التي هو عليها، فلم يرفض أحداً، بحيث لم يَبْقَ إنساناً خارج الخطاب الإسلامي، فتحققت الاستجابات من الشباب والشيخوخ، والذكور والنساء، والأطفال، وكل وجد نفسه في الإسلام.. لذلك نلاحظ

أن جيل الصحابة، الذي ترتب على عين النبوة، يشكل نماذج لهؤلاء جميعاً، كما أن الإسلام تعامل مع الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية جميعها.. وبذلك تأهل جيل الصحابة، الذي شهد له الرسول ﷺ، وزكاه الله ورضي عنه، ليكون شهيداً على الناس، كما أسلفنا.

وقدم النموذج للتعامل مع كل الثقافات، والحضارات، والبيئات، والمناخات، والظروف والأحوال، وكان قادة الفتح نماذج مضيئة للإسلام، بعد أن تربوا في مدرسة النبوة، لتصبح هذه التربية دليلاً لإعادة البناء.. تمت هذه التربية، وعلى مختلف الأصعدة، ومختلف الحالات، في فترة ثلاثة وعشرين عاماً، فكانت أمة من خلال كتاب ونبوة، ممتدة على الزمن، وهذه المدة قد لا تكفي لزراعة شجرة ورعايتها.

- خلود المعجزة في التعامل مع السنن:

لذلك عندما نقول: بأن المعجزة الإسلامية - القرآن وبيانه النبوي - تمثلت أو تحققت في إنتاج هذا الجيل الأنموذج، لا نعني بأنها أنتجت من خلال القفزات من فوق السنن الجارية وعزمات البشر والأسباب والأقدار التي شرعها الله، وإنما نعني أنها تميزت بتعاملها مع السنن والاستطاعات البشرية، ولم تخرق السنن.. أو بعبارة أخرى، لم تتعامل مع السنن الخارقة، لذلك لم تكن كمعجزات الأنبياء السابقين، مادية وخارقة للعادة، مما يلمح إلى توقيتها وانتهائها بغياب الأنبياء، على الرغم من أنه كانت للنبي ﷺ معجزات مادية خارقة للعادة أيضاً، إلا أنها لم تعتبر المعجزة، لأن الإيمان بها نوع من الإيمان بالغيب، لعدم شهودها والتعامل معها، وإنما اعتبرت المعجزة هي القرآن، الذي لا يستطيع البشر الإتيان بمثله، وهو في الوقت نفسه مستمر وخالد، يمكن تنزيله والتعامل معه في كل عصر، من خلال عزمات البشر واستطاعاتهم.

لذلك قلنا: بأن المعجزة الإسلامية، جاءت لتأكيد السنن وليس لخرقها.. ولو لم يكن ذلك كذلك، لكان التجديد وإعادة الإنتاج يمثل إشكالية يصعب تجاوزها، وكان بحاجة إلى نبي مرسل، وإنما كانت المعجزة

الإسلامية، في تنزيلها على الواقع، تأكيداً للسنن الجارية، وتعاملاً معها، وليس خرقاً لها.

ولئن كانت المعجزات المادية خرقاً للأسباب، ودليلاً على قدرة الله ووجوده، فإنها من وجه آخر، دليل على اطراد الأسباب، وأنه لا يملك تعطيلها إلا الله الذي خلقها، فإن المعجزة الإسلامية وخلودها، وامتدادها، يكمن في أنها تعاملت مع السنن الجارية، وأكدت اطرادها، وتحققت من خلال عزمات البشر، الذين أدركوها وأحسنوا تسخيرها، فكان جيل الصحابة رضي الله عنهم الذي يشكل دليل التعامل، وسبيل إعادة البناء في كل زمان ومكان، تتوفر له الظروف وتحقق فيه إمكانات ومؤهلات التسخير.

إن عمرو بن العاص رضي الله عنه يشكل أنموذجاً متميزاً من الصحابة الكرام، كان جاهلياً تعامل مع الجاهلية، لكنه تحول إلى الإسلام، على بصيرة واختيار، فحبب الإسلام ما قبله، وبدأ إنساناً آخر، «وخياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا»^(١).

كان قائداً فاتحاً ينشر الإسلام ويبشر به، ويحسن سياسة أهل البلاد المفتوحة، وكيفيات التعامل معهم، وحسبه أنه أصل للحضارة والثقافة الإسلامية في مصر الفرعونية، وإفريقية الوثنية.

كان والياً، وسفيراً، وراوية للأحاديث، وخطيباً، وفقهياً، وسياسياً من الطراز الرفيع.

كان رجل المآزق والمهمات الصعبة والمواقف الحرجة، وحسبه أنه كان صحابياً جليلاً، صالحاً، ذا مال صالح، جعله الرسول ﷺ أنموذجاً ودليلاً للتعامل المتوازن: «نعماً بالمالِ الصالحِ للمرءِ الصالح»^(٢).

وقد تكون المشكلة في دراساتنا التاريخية وسير الأعلام، أو الكثير

(١) هو في «صحيح الجامع الصغير» (٣٢٦٧)، و«مشكاة المصابيح» (٤٨٩٣)، و«الأدب المفرد» (١٢٩).

(٢) تقدم تخريجه في الصفحة (٣٠).

منها، كما أسلفنا، أنها مرتبهة لمناهج وثقافات بعيدة عن قِيَمِنَا وأصولِنَا ومرجعيتِنَا، ونسقنا المعرفي، لذلك جاءت في معظمها - إلا مَنْ رَجَمَ الله - مطبوعة، بنظرات وفلسفات غريبة عن طبيعة هذا الدين، حيث توهم الكثير من الباحثين أن تدينَ الإنسانَ وإيمانه، لا يَمْنَعُهُ في مجال الحياة والسياسة، من المكر والدهاء والكذب والانتهازية، والوصولية والأثرة، لذلك تأتي الصورة أقرب ما تكون إلى الشخصية الخرافية المتناقضة.

وبهذه الرؤية والثقافة الانشطارية، شوّهت رموزنا، وقرئت بأبجديات مخطئة وغريبة عن مناهجنا وقيمنا، وانتقيت روايات هالكة وضعيفة ومنحازة، فلم تزدنا تلك المعارف والدراسات إلا بعثرة وارتباكاً وحيرة، وفي الأثر أن محمد بن سيرين، قال: «هاجت الفتن، وأصحابُ رسول الله ﷺ عشرة آلاف، فما خَفَ لها منهم مائة، بل لم يبلغوا ثلاثين»، فأين هذا الواقع، وهذه الحقيقة مما ذهب إليه القصاصون، والمؤرخون غير المحققين، والمغرضون، من التهويل والتضخيم، واعتماد الروايات الضعيفة والهالكة للنيل من جيل القدوة؟!!

وعلى الرغم من وجود دراساتٍ مقدورة في مجال التحقيق لموقف الصحابة، واعتماد موازين رجال الحديث في القبول والرد، إلا أن هذه الدراسات لم تصل إلى مرحلة تكوين الثقافة التأصيلية والوثائقية المطلوبة. ولعل من أبرز الشخصيات التي تعرّضت للتشويه والافتراءات الخاطئة، شخصية عمرو بن العاص ﷺ الذي قال فيه الرسول ﷺ: «أسلمَ الناسُ وآمن عمرو بن العاص»^(١).

وقد آثرنا في هذه الرسالة الموجزة، أن نتجاوز الحديث عن الفتن، ومقتل سيدنا عثمان ﷺ لعدة أسباب، لعل من أبرزها أن الروايات التاريخية لأخطر مرحلة من حياتنا المرجعية، لم تخضع لمعايير المُحدّثين في الجرح والتعديل، والقبول والرد، مما يجعل الصورة الدقيقة غائبة، الأمر الذي سوف يُخْذِلُ بعض الاضطراب في الرؤية والتشويه للصورة.

(١) تقدم تخريجه في الصفحة (٣٠).

المحتو

الموضوع	الصفحة
تقديم بقلم الشيخ زهير الشاويش	٣
عمرو بن العاص <small>رضي الله عنه</small> أنموذج للناسي	٩
- جيل ترتب على النبوة:	٩
- سبيل إخراج الأمة من جديد:	١١
- إشكاليات في مجال الناسي:	١٢
- بين البطولة والبطل:	١٣
- معيارية جيل الصحابة:	١٤
- نماذج بشرية للاقتداء:	١٨
- يوم وفاة الرسول <small>صلی الله علیه وسلم</small> :	٢٠
- التخلف عن الغزو:	٢٠
- الوقوع في الزنى:	٢١
- الشفاعة في الحد:	٢٢
- الخطأ في الاجتهاد:	٢٢
- الاعتراض على اجتهاد الرسول <small>صلی الله علیه وسلم</small> :	٢٢
- الاختلاف في قسمة الغنائم:	٢٣
- الضعف أمام حفظ العهد:	٢٣
- جيل استدعاء الوحي:	٢٥
- جيل الشهود الحضاري:	٢٨

٢٨	- جيل التكامل:
٢٩	- دراسة الأعلام ركيزة النهوض:
٣١	- دراسة الأعلام سبيل لبناء المستقبل
٣١	- استشراف آفاق الماضي:
٣٢	- امتداد الخيرية:
٣٣	- إظهار الدين:
٣٤	- نماذج للارتكاز الحضاري:
٣٦	- القراءة بأبجدية مغلوبة:
٣٧	- معرفة الوحي معيار التقويم:
٤٠	- عواصم الفتن:
٤١	- منهج التربية النبوية:
٤٢	- خلود المعجزة في التعامل مع السنن:
٤٥	- المحتوى



عَلَى بَصِيرَةٍ

الْبُعْدُ الثَّقَافِي

لِإنتاجِ المستشرقين

100

100

100

100

100

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وأنزل القرآن مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيماً عليه، وبدأ الوحي بالكلمة: ﴿اقْرَأْ﴾، وجعل الجهاد الفكري، أو المجاهدة بالقرآن، وبناء الشوكة الفكرية هي أعلى أنواع الجهاد وأسمها، لأن الساحة الفكرية هي ميدان المعركة الحقيقي بين الإسلام وخصومه قال تعالى: ﴿فَلَا تَطْعَمُ الْكَافِرِينَ وَجَهَنَّهُمْ بِهِمْ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان].

واعتبر الحوار والمناظرة والمجادلة بالتي هي أحسن الطريق الأمثل لنشر الدعوة ونصرها، وتحقيق الاقتناع الذي يتشكل في الأعماق، فيولد الإيمان، الذي لا يمكن أن يفرض بالإكراه.

والصلاة والسلام على الرسول القدوة، الذي كانت سيرته وقيادته أنموذجاً لدولة الفكرة دولة الشورى السياسية، والعدالة الاجتماعية، والحرية الإنسانية، وكان كل مطلبه إيصال الفكرة وكلمة الحق: ﴿خَلُوا بَيْنِي وَبَيْنَ النَّاسِ﴾، وكان كل جهد الكفار الحيلولة دون وصول كلمة الحق إلى آذانهم والشغب عليها، لأنها ستهمهم: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْقَوَا فِيهِ لَكُمْ ثَقَلُوتٌ﴾ [فصلت].

وَبَعْدُ:

فلا بد أن نستمر بالإلحاح والتأكيد على ضرورة توافر الجهود في مختلف المواقع والوسائل للمساهمة في فك التحكم الفكري والاحتواء الثقافي وإعادة بناء الشخصية المسلمة، وترميم عالم الأفكار، وتنقية الموارد الثقافية، وامتلاك القدرة على الاجتهاد، وإيجاد الأوعية الفكرية لحركة الأمة، وتنزيل الإسلام على واقع الناس، وتقويم سلوكهم به، بعد أن افتقدت تلك الشخصية

الكثير من فعاليتها، ومنهجيتها، وصوابها، وانحسر شهودها الحضاري، وعجزت عن التعامل مع قيم الكتاب والسنة، وانتهت إلى التقليد الجماعي، والتخاذل الفكري، سواءً أكان هذا التقليد في الهروب إلى ملاجئ التراث - الذي لا يخرج في النهاية عن أن يكون اجتهادات بشرية قابلة للخطأ والصواب، على أحسن الأحوال، جاء ثمرة لمشكلات العصر الذي نشأت فيه - كنوع من التعويض عن مركب النقص، وحماية الذات، وأخذ جرعات من الاعتزاز والفخر بالتاريخ وإنجاز الأجداد، أم كان باللجوء إلى استيراد البديل الأسهل من الخارج الإسلامي، ومحاولة إيجاد الحلول في أوعية الآخرين الفكرية.

ولا شك أن الاستشراق كان ولا يزال يشكل الجذور الحقيقية، التي تقدم المدد للتنصير والاستعمار، والعمالة الثقافية، ويغذي عملية الصراع الفكري، ويشكل المناخ الملائم لفرض السيطرة الاستعمارية على الشرق الإسلامي، وإخضاع شعوبه، فالاستشراق هو المنجم، والمصنع الفكري، الذي يمد المنصرين والمستعمرين، وأدوات الغزو الفكري، بالمواد التي يسوقونها في العالم الإسلامي، لتحطيم عقيدته، وتخريب عالم أفكاره، والقضاء على شخصية الحضارة التاريخية.

لقد تطورت الوسائل، وتعددت طرق المواجهة الثقافية الحديثة، ويكفي أن نشير إلى أن مراكز البحوث والدراسات، سواءً أكانت مستقلة، أم أقساماً للدراسات الشرقية في الجامعات العلمية، وما يوضع تحت تصرفها من الإمكانيات المادية، أو المبتكرات العلمية، والاختصاصات الدراسية، تمثل الصور الأحدث في تطور الاستشراق، حيث تمكّن أصحاب القرار من الاطلاع والرصد لما يجري في العالم يومياً.

ففي القارة الأمريكية وحدها حوالي عشرة آلاف مركز للبحوث والدراسات، القسم الكبير منها متخصص بشؤون العالم الإسلامي.. وظيفة هذه المراكز: تتبع ورصد كل ما يجري في العالم ومن ثم دراسته وتحليله،

مقارناً مع أصوله التراثية التاريخية، ومنابعه العقائدية، ثم مناقشة ذلك مع صانعي القرار، لتبنى على أساسه الخطط وتوضع الاستراتيجيات الثقافية والسياسية، وتحدد وسائل التنفيذ.

لقد أصبح كل شيء خاضعاً للدراسة والتحليل، ولعل المختبرات التي تخضع لها القضايا الفكرية والثقافية، وجميع الدراسات الإنسانية اليوم، توازي المختبرات التي تخضع لها العلوم التجريبية، إن لم تكن أكثر دقة واهتماماً، حيث لم يعد مجال للكسالى والنيام، والمتخاذلين والأغبياء في عالم المجدين الأذكياء.

لقد اكتفينا نحن مسلمي اليوم بمواقف الرفض والإدانة، للاستشراق والتنصير، اكتفينا بالانتصار، والانحياز العاطفي للإسلام، وخطبنا كثيراً وانفعلنا أكثر، ولم تغل إلا أصواتنا، ولا نزال نحذر من الغارة على العالم الإسلامي، القادمة من الشرق والغرب، ومن المخططات الصهيونية الماكرة والصليبية الحاقدة، لقد أصبح ذلك يشكل عندنا مناخاً ثقافياً، وإراثاً فكرياً، وطريقاً أمثل للوصول إلى المناصب والزعامات، دون أن تكون عندنا القدرة على إنضاج بحث ذي قيمة في الموضوع، أو إيجاد خطة أو وسيلة مدروسة في المواجهة، أو محاولة جادة لتقديم البديل الصحيح للسبيل الفكري والثقافي، والإعلامي، والأكاديمي، القادم من هناك، إلا من رحم الله من جهود فردية تمثل إضاءات، كما أنها تمثل في الوقت نفسه إدانات لهذا الفراغ، والادعاء، والعجز، والتخاذل الفكري.

إننا لا نزال في مرحلة العجز عن تمثل تراثنا بشكل صحيح، ومن ثم القدرة على غربلته وفحصه، والإفادة من العقلية المنهجية التي أنتجته، والقدرة على إنتاج فكري معاصر يوازيه، من خلال الاهتداء بالقيم المحفوظة في الكتاب والسنة، حيث لا يزال بعضنا يصر حتى اليوم على نقل القدسية من الكتاب والسنة المعصومين، إلى أقوال واجتهادات البشر الفقهاء والفكرية، وفعلهم التاريخي، وبذلك يلغي عقله تماماً، ويسقط في فخاخ التقليد

الجماعي، ويقف أمام هذا التراث للتبرك والمفاخرة، دون أن تكون لديه القدرة على العودة إلى الينابيع التي استمد منها، فينتج تراثاً معاصراً، قادراً على قراءة مشكلات العصر، وتقديم الحلول الشرعية لحركة الحياة، ويفكر بوسائل تنزيل الإسلام على الواقع وتقويم الواقع به.

والمظهر الآخر للعجز نفسه يتمثل في فريق آخر، يحاول القفز من فوق الفهوم السابقة، والتراث الفقهي والفكري، ضارباً عرض الحائط هكذا بحكم عام، وعامي في الوقت نفسه، بكل الإنتاج الفكري، والحضاري الإسلامي، بدعوى التناول المباشر من الكتاب والسنة، دون امتلاك القدرة على ذلك. فكيف يمكننا - وهذا موقعنا وواقعنا - أن نمتلك الشوكة الفكرية، التي تمكنا من النزول إلى معركة الصراع الحضاري والفكري، ونأمل أن نحقق فيها انتصارات للإسلام والمسلمين؟

وقد نلاحظ هنا أن الكثير منا لا يزال مولعاً بالمعارك القديمة، التي انتهت بأصحابها وأهدافها وأسلحتها وزمانها، ومع ذلك فهو يصر على دخول المعركة المنتهية، ويستنزف طاقاته، وطاقات من يستمعون إليه فيها، ويحاول أن يحقق انتصارات في الفراغ، بعد أن تطورت المعركة، وتطورت أسلحتها، وتغير أشخاصها، وتبدلت ساحاتها، وبلغت أبعاداً وأمداءً تفعل فينا فعلها، لكننا سوف لا ننتبه إليها إلا بعد فوات الأوان، ولا ندخل ساحاتها إلا بعد أن تكون قد أدت أغراضها، وحققت أهدافها.

لقد دخلنا المعارك القديمة، ولا نزال ندخلها، ونشغل بها، على حساب الحاضر وما يدور فيه، والمستقبل وما يخطط له، ويمكننا هنا أن نقول: بأننا سوّقنا لأفكار المستشرقين عن حسن نية، وعملقنا أشخاصهم، دون حسابات دقيقة للآثار السلبية على أكثر من صعيد، لما يترتب على ذلك، وكأننا لكثرة ما نبدي ونعيد في هذه الموضوعات، ونكتب ونخطب، نوحى أننا ما زلنا دون مرحلة النصر، أو على أحسن الأحوال، لا نزال نعاني من آثار الهزيمة الفكرية التي تعيش في أعماقنا، إلى جانب ما يمكن أن تورثه تلك

المعارك من قدرة الخصم على التحكم بمسار تفكيرنا، ونشاطنا العقلي، لأنه يكفي أن يلقي إلينا ببعض التشكيكات، ليستثيرنا ويحول جهودنا وطاقاتنا إلى تلك المواقع الدفاعية، فينفرد هو بالتخطيط لتحقيق أهدافه، وكلما حاولنا أن ننتبه، ينتقل بنا من مشكلة إلى أخرى. فنبقى دائماً في مجال رد الفعل، ونعجز دائماً عن الفعل، ذلك أن رد الفعل يملكنا، بينما نحن الذين نملك الفعل.. وسوف تبقى هذه المواقف الدفاعية، والأفكار الدفاعية، على حساب البناء الداخلي، والإنجاز الأهم.

ونحن هنا لا نقول: بأن الدفاعات غير مطلوبة، والحراسات لا قيمة لها، وإنما الذي نريد أن نوضحه: أنها عند الأمم التي تبصر مهامها تماماً، وتدرك مشكلاتها حقيقة، تقدر بقدرها.

ولنا في منهج القرآن خير دليل.. فلو أن القرآن الكريم استجاب لكل تمحلات الكافرين وشكوكهم وشبههم، لكانت آياته جميعها تمثل رد الفعل، والاستجابة لطلبات الكافرين، ولما تفرغ لبناء أمة، وإنجاز حضارة.. والذي نلمحه من منهج القرآن في ذلك، أنه طرح من الحقائق والأدلة ما يكفي لمن يريد الاستدلال، والذي لا يستدل بما طرحه من آيات وأدلة، فلن يستدل، فالمشكلة لم تعد في الدليل، وإنما بعناد المستدل الذي لا بدّ من تجاوزه، إلى مرحلة البناء المرصوص، بحيث لا يوجد بعد ذلك مداخل وفراغات يملؤها الأعداء.

ومن جانب آخر، فلعل الأساليب الدفاعية، أو الأفكار الدفاعية تشكل نوعاً من الراحة النفسية، لأنها في النهاية تعني فيما تعني إعفاء النفس من المسؤولية وإيجاد الذريعة لها عن عملية البناء، والواجب الحضاري المطلوب والغائب.

فإذا كان الكثير منا، على مستوى الأفراد، والمعاهد، والمؤسسات الأكاديمية، لا يزال يعيش على مائدة المستشرقين، لفقر المكتبة الإسلامية للكثير من الموضوعات التي سبقنا إليها في مراحل السبات العميق.

وإذا كانت مناهج النقد والتحليل، وقواعد التحقيق، ووسائل قراءة المخطوطات، من ابتكارهم، ووضعهم، فلا بد أن يصدق فينا قوله تعالى: ﴿فَلَا تُلْوَموني وَلَوْ مُوًّا أَنْفُسَكُمْ﴾ [إبراهيم: ٢٢] إلى حد بعيد.

وإذا تجاوزنا جهود علمائنا الأقدمين، في تدوين السنة من خلال وسائل عصرهم، وتأسيس ضوابط النقل الثقافي، وقواعد الجرح والتعديل، وتأصيل علم مصطلح الحديث، الذي حفظ لنا السنة، والذي كان من عطاء منهج القرآن في الحفظ والتدوين للوحي، فإننا لا نكاد نرى اليوم فيما وراء الشرح والاختصار، سوى النقل لجهود السابقين من الخطوط اليدوية إلى حروف الطباعة. فقد اقتصر عمل معظم المشتغلين بالحديث والسنة عندنا على تحقيق بعض الأحاديث تضعيفاً وتقوية، لإثبات حكم فقهي أو إبطاله، أو إثبات سنة، في مواجهة بدعة، وهذا العمل على أهميته وضرورته يبقى جهداً فكرياً فردياً دون سوية البعد المطلوب، الذي يمكن من الانتفاع بكنوز الميراث الثقافي.

والذي ينظر اليوم إلى دوائر المعارف، والموسوعات التي شكلت لإنجاز الفقه الإسلامي بشكل عصري، يمكن من الاستفادة منه، أو إلى مراكز بحوث السيرة والسنة، في أكثر من بلد إسلامي، وما وضع تحت تصرفها من الإمكانات، ومضي السنين الطويلة وهي لا تزال دون إنجاز يذكر، في الوقت الذي نرى أنفسنا مضطرين إلى الرجوع والنظر في موسوعة المستشرقين «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث» للتعرف على ما نريده، على الرغم من رأينا فيهم؛ يدرك خطورة التخاذل الفكري، وخطورة الادعاء والتفاخر، والفراغ الرهيب، الذي مكن المستشرقين وغيرهم من احتلال عقولنا واستلابنا الحضاري.

وليست مجامع اللغة العربية، التي تحبس نفسها اليوم في مجادلات عقيمة على حساب الإنتاج المطلوب في معركة التعريب والمعاجم، بأحسن حالاً من موسوعات الفقه، ومراكز السيرة والسنة.

وحسبنا أن نقول: بأننا إلى اليوم لم ننتج معجماً للغة، يناسب ابن

العصر الحاضر من خلال تقدم وسائل الطباعة والفهرسة والألوان، ولا نزال إذا أردنا أن نفثش عن معنى لفظة نضطر لتجربدها إلى مادتها الأصلية، وتحديد الباب والفصل، ومن ثم الرجوع إلى المعجم، بعد هذه الرحلة المضنية، التي قد يعزف المثقف معها عن الرجوع إلى المعاجم، في الوقت الذي تطورت خدمة اللغات ووسائل تعليمها ومعاجمها، إلى درجة مذهلة، بل يمكن أن نقول: إننا كنا الأقدر على نقد المعاجم العربية التي وضعتها المؤسسات التبشيرية - مثل «المنجد» للأب لويس معلوف - والأكثر عجزاً في وضع معجم مناسب، ولا يزال الكثير منا في المدارس والمعاهد يرجع إلى «المنجد» على كره منه حيث يفرض وجوده، لأنه الأيسر.

لقد نجحت العقلية الأوروبية الاستشراقية، في فرض شكليتها وآلياتها على التحقيق، والتقويم، والنقد، والسيطرة على مصادر التراث العربي الإسلامي.. وعن طريق الاستشراق والمستشرقين، بادرت إلى التحقيق والطبع والنشر لمجموعة من أكبر وأهم المصادر التراثية. وعلى الرغم من أن بعض الدراسات كانت تقترب من صفة النزاهة والحياد، إلا أنها في النهاية، وبكل المقاييس تبقى مظهرًا من مظاهر الاحتواء الثقافي.

لقد نجحت العقلية الأوروبية - كما أسلفنا - في فرض شكلية معينة من التحقيق والتقويم ومناهج النقد، ويمكن القول: بأن معظم الكتابات العربية المعالجة للتراث، قد سارت على هذا النهج في التاريخ والأدب وغيره، ولم تتجاوزه إلا في القليل النادر، وانتهت إلى إيجاد ركائز عربية معبرة عنها، ومتبينة لوجهة نظرها، ومدافعة عن المواقع الثقافية التي احتلتها.. حتى في الجامعات، والمؤسسات العلمية، لا يزال الخضوع والاحتكام للقوالب الفكرية، التي اكتسبها بعض المثقفين العرب من الجامعات الأوروبية. لقد ارتئوها للمنهج والمصدر في آن واحد.

صحيح أن الاستشراق خرج من المناخ الثقافي لللاهوت الغربي بكل مكوناته، وتأسس واستمر ضمن إطار المناخ الاستعماري، وبدأ خطواته

الأولى باتجاه العقل الأوروبي، ليحول بينه وبين اعتناق الإسلام، لذلك جاءت معظم الدراسات والكتابات باللغات الأوروبية، ولمخاطبة أبنائها، وجاء جلّ هذه الدراسات، إن لم نقل كلها، محكومة بدوافعها وأهدافها بعيدة عن التزام الموضوعية والعلمية، لأن التزام الموضوعية سوف يفوت غرضها، ذلك أن التزام الموضوعية، سيكون بلا شك في صالح الإسلام، بوصفه دين الله الحق، البعيد عن مواضع البشر وأخطائهم وتأثراتهم.

وهنا قضية لا بد أن ننتبه لها، لأنها قد تغيب عن أذهان كثير منا، ممن يعرضون لموضوع الاستشراق بشكل خاص، أو القضايا الفكرية والثقافية بشكل عام، وهي أن الإنتاج الفكري - والاستشراق بعض منه - هو في الحقيقة يمثل الوليد الطبيعي والشرعي للثقافة التي تنتجه ويربى في مناخها، فالمفكر هو إلى حدّ بعيد رهين الثقافة التي ينشأ فيها، وليس وليداً للموضوع المدروس، أو المطروح، باعتباره صاحب الحق الأول في الاهتمام والدراسة.

لذلك لا يستطيع أي مستشرق أن يتناول موضوعاته دون أن يخضع للقوالب والحدود الفكرية والعلمية، المفروضة عليه مسبقاً، بسبب من ثقافته التي يصعب عليه الانفلات منها.

لذلك قد يكون من الصعوبة بمكان وضع حدود فاصلة وواضحة بين الاستشراق والتبشير والاستعمار.

والذين يجهدون أنفسهم في التفريق، بين الاستشراق، والتبشير، والاستعمار، ليقوموا بذلك الجسور الثقافية الغربية إلى الداخل الإسلامي، كالذين حاولوا - ولا يزالون - إيجاد الفوارق، بين الصهيونية واليهودية، وكم تكون مأساتنا كبيرة إذا اكتشفنا أن هذا التفريق في النهاية ليس من اختراعنا واكتشافنا، وإنما هو من جملة الفخاخ الثقافية التي نقع فيها.

نعود إلى القول: بأن الاستشراق بدأ خطواته الأولى باتجاه العقل الأوروبي ليحول بينه وبين اعتناق الإسلام، فكانت الترجمات الأوروبية

المبكرة للقرآن الكريم، والسيرة، ومن ثم بدأت الدراسات التاريخية والاجتماعية والتراثية بعامة، في المعاهد والجامعات والمراكز العلمية، التي أنشئت لتخريج القناصل والسفراء، والكتبة، والجواسيس، لتأمين مصالح بلادهم، وتوفير المعلومات عن بلاد العالم الإسلامي، وإقامة مراكز لدراسة هذه المعلومات، وتحليلها، لتكون بمثابة دليل للاستعمار، في شعاب الشرق وأوديته، من أجل فرض السيطرة الاستعمارية عليه، وإخضاع شعوبه، وإذلالها، وارتهانها للثقافة الغربية، والوصول بها إلى مرحلة العمالة الثقافية. . . لذلك، لم يقتصر الاستشراق على مخاطبة العقل الأوروبي، كما لم تقتصر كتابات المستشرقين ودراساتهم على حماية الأوروبي من اعتناق الدين الإسلامي، وإن كان ذلك هو الهدف الأول، وإنما تجاوزت إلى محاولة إلغاء النسق الفكري الإسلامي، ومحاولة تشكيل العقل المسلم، وفق النسق الغربي الأوروبي، وإنجاب تلامذة من أبناء العالم الإسلامي، لممارسة هذا الدور والتقدم باتجاه الجامعات والمعاهد ومراكز الدراسات، والإعلام، والتربية في العالم الإسلامي، لجعل الفكر الغربي والنسق الغربي هو المنهج، والمرجع، والمصدر، والكتاب، والمدرس، في كثير من الأحيان.

لذلك نرى أن علماء الاجتماع، والنفس، والتربية، هم الذين يمثلون الصورة الأحدث للمستشرقين، في الوقت الذي يمارس فيه الخبراء الذين يُستوردون إلى عالمنا، التسويق الثقافي. . . فالصورة التي ترسمها وسائل الإعلام اليوم، والقرارات التي يتخذها أصحاب السلطان، التي تخص العالم الإسلامي، هي من صناعة علماء الاجتماع وتسويق الخبراء.

لقد تطورت أهداف وأساليب الاستشراق تطوراً مذهلاً، وإن كان الكثير منا لا يزال مصراً على المrapطة في المواقع القديمة والمحاربة في المعارك المنتهية، التي مضى عليها أكثر من نصف قرن على أحسن الأحوال، والخروج من الزمان والمكان. كذلك، فالقول بأن المستشرقين يكتبون لأبناء جلدتهم، إن صدق هذا، فإنه يصدق على مرحلة البدايات الاستشراقية التي ما نزال

نقف عندها، أما تعميمه على كل إنتاج المستشرقين ففيه الكثير من المجازفة.

لقد اهتم المستشرقون بالتشكيل الثقافي للأمة المسلمة في ضوء رؤية معينة، وخطبة مدروسة، لذلك ولجوا جميع الميادين، وحاولوا الوصول والتحكم بالموارد الثقافية كلها، وبحثوا ونقبوا وأثبتوا وجهة نظرهم، وتفسيرهم، في الكثير من القضايا المعرفية، إلى درجة يمكن معها القول: بأن الاستشراق استطاع أن يملئ على الكثير منا وجهة نظره، في مجالات متعددة، بشكل أو بآخر، وإن كان مدى التأثير يختلف من شخص إلى آخر.

لقد كتبوا في الأدب، واللغة، والتاريخ، والثقافة، في محاولة لبناء الذهنية الإسلامية وفق النمط الغربي، من خلال المناهج ومصادر الدراسة، ومراجع البحوث، في الجامعات والمدارس، ومن خلال عملية الابتعاث والتلمذة على أيدي أساتذة الأقسام الغربية والدراسات الشرقية، في الجامعات الأوروبية والأمريكية، لذلك نرى الكثير من المثقفين، لا يدركون أنفسهم إلا من خلال رؤية الآخرين، فلم يعد في وسع الكثير منهم أن يكتب عن التراث، والتاريخ، والأدب، دون الرجوع إلى كتابات المستشرقين، وأصبحت الموارد الفكرية الخارجية هي التي تصنع الثقافة الداخلية، أو أصبح الخارج هو الذي يتحكم بالداخل الإسلامي، بسبب من مركب النقص، وعقدة تفوق الآخر، الأمر الذي يؤدي إلى الاستلاب الحضاري، وذلك بتسليط نمط الحياة والعلاقات الاجتماعية الغربية، وصولاً إلى السيطرة الفكرية الكاملة.

ولما كان هذا الاستلاب يمكن أن يكون من المنبهات والاستفزات الحضارية، خاصة بالنسبة لأمة تمتلك شخصية حضارية تاريخية، ولا تزال تحتفظ بخميرة الإمكان الحضاري، عدل المستشرقون بأساليبهم المتطورة، عن الطرح المباشر، إلى محاولة تحييد الإسلام عن واقع الحياة، والدعوة إلى العلمانية.

ولما اكتشف مدلول مصطلح العلمانية، وأنه «كلمة حق أريد بها باطل»، وأنها تعني فيما تعني: اللادينية، وإسقاط الأديان من البناء الحضاري والثقافي

للأمة، كان لا بدّ من التفتيش عن البديل، فطرح مصطلح العقلنة والعقلانية، إذ كيف لا يقبل المصطلح والإسلام دين العقل؟! ولما سقط، طرح فصل الدين عن الدولة، في العالم الإسلامي.. كان البديل جاهزاً أيضاً: إن المطلوب اليوم هو فصل الدين عن السياسة أو عدم تسييس الدين.

وللوصول إلى إعادة التشكيل الثقافي، وفق النمط الغربي، كان لا بدّ أيضاً من إلغاء عملية التواصل الفكري والثقافي بين الأجيال، ومحاولة فصل الحاضر عن الميراث الثقافي، وذلك بالتقليل من قيمته، والقيام بعملية التقطيع والتجزئ، أو قراءته بأبجدية النسق الغربي، وتفسيره تفسيراً مذهيباً، لا تفسيراً منهجياً من خلال قيمه التي صدر عنها، أو القيام بعملية الانتقاء من التراث الفكري، والأدبي، للمواضع التي تهز ثقة المسلم بترائه، والاقتصار على إبراز النقاط السود، والتضخيم لحركات الرفض والخروج، والعناية بفكرها وطروحاتها، أو بمحاولة محاصرة اللغة العربية، التي تعتبر من أهم أدوات التواصل والنقل التراثي، وذلك بتسييد العامية، والتشجيع عليها، إلى درجة الكتابة بها، وإلغاء الحرف العربي من لغات شعوب العالم الإسلامي، الذي يشكل حلقة التواصل الأساسية مع الموروث الثقافي والحضاري، لقطع الجيل عن ماضيه، وعزل اللغة العربية عن المعاهد، والمدارس، والجامعات، وتدريس العلوم باللغات الأوروبية، في محاولة مأكرة للتفريق بين لغة العلم - وهي طبعاً الأوروبية لأنها لغة المنجزات العلمية الحديثة في الهندسة، والطب، والعلوم، والحاسبات الإلكترونية، فالكتب المدرسية والمصادر والمراجع لا تتحقق إلا بها! - وبين لغة الدين، وهي العربية التي يجب أن تحاصر في المساجد والمعابد وأداء المناسك والشعائر! وترسيب القناعة بأن العربية هي من أسباب التخلف العلمي في العالم الإسلامي، وحتى تتم التنمية ويحصل النهوض لا بدّ من لغة للمعهد، وهي الأوروبية، وأخرى للمعبد، وهي العربية، وبذلك تكون الأوروبية لغة العلم، وتنتهي العربية إلى ألفاظ عبادية نفتقد معانيها شيئاً فشيئاً، لقلّة الاستعمال، وتزوي في المعابد، شأنها

شأن اللغات القديمة كالسريانية وغيرها، التي اقتصرَت في نهاية المطاف على رجال الدين وبعض زوار المعابد الذين يرددونها بلا فهم ولا إدراك. والمشكلة أن هذه المحاولة الماكرة بدأت تتسرب إلى رأس كثير من الذين يشغلون مناصب مؤثرة في صنع القرار التربوي، والسياسي، في العالم الإسلامي. ولعلها في مغرب العالم الإسلامي أكثر وضوحاً وبرزاً منها في مشرقه.

وأكتفي في هذا المجال بالإشارة إلى أسبوع المحاضرات الذي نظمه المستشرقون المقيمون في تونس في معهد قرطاج التبشيري منذ سنة ١٩٠٧م، وأصدروا فيه بيان موت اللغة العربية، والذي أعلن أن الشعوب المغربية لا يمكن لها أن تحقق التقدم، إلا من خلال تخليها عن اللغة العربية، واعتناق الفرنسية، كوسيلة للثقافة والحضارة والعلم. لهذا من جانب، ومن جانب آخر نرى المحاولات المستميتة لإحياء اللهجات واللغات القديمة، التي توشك على الانقراض، ومحاولة إحلالها محل العربية، وإقامة كراسي في الجامعات والمعاهد الأوروبية لإحيائها، وتقديم رسائل الماجستير والدكتوراه في دراساتها، ومحاولة وضع معاجم لها، ولعل قسم دراسات اللغة البربرية الذي أقامته فرنسا في السوربون مؤخراً خير شاهد لذلك، فالعربية لا تصلح لغة العلم، أما اللغات المنقرضة التي تمّ إحيائها لمحاربة العربية وإثارة النعرات الإقليمية، التي تمزق عالم المسلمين، فتقام لها المراكز وتؤسس لها المعاهد، وتوضع لها المعاجم!

يضاف إلى ذلك تشجيع النماذج والأعمال الفكرية التي تسير وفق النمط الغربي، أو تحاكي مناهج الغرب، وتغادر أصولها المنهجية، ونسقها الثقافي، باسم الحداثة والتجديد، والتخلص من قواعد اللغة، التي تحبس انطلاق المعاني، وعمود الشعر التقليدي الذي يحول دون الدفقة الشعرية، والترويج لأصحاب هذا اللون من الإنتاج الفكري، واعتبارهم طلائع التحرر والتقدم والتنوير.

والحقيقة التي لا مناص من الاعتراف بها، أن إنتاج المستشرقين الذي

يملاً الساحة الفكرية والأكاديمية اليوم، ويشكل المرجع والمصدر والمنهج، جاء ثمرة لغيابنا العلمي، وتخاذلنا الثقافي، ومواجهتنا العابثة التي لم تكلفنا شيئاً.. اكتفينا بالجلد، والإدانة، والتفاخر، والتعالي بالأصوات، والخطب الحماسية، بينما انصرف المستشرقون للإنجاز والإنتاج، والتصنيع الفكري، والتسويق في بلادنا الخالية من إنتاجنا.. فنحن نحاول أن نغطي عجزنا بإلقاء التبعة على الآخرين، وبقيت أنظارنا موجهة إلى الخارج، دون أن ننظر، ولو مرة واحدة، إلى الداخل الذي استدعى ذلك الخارج ومكن له.

لقد نشر المستشرقون، وحققوا عدداً ضخماً من المؤلفات العربية، لا تزال مرجعاً للباحثين والدارسين من الأوروبيين، والعرب أنفسهم.. ولم يكتفوا بالتحقيق والنشر لأهميات الكتب، في السيرة، والتاريخ، وعلوم القرآن، والتراجم، والملل والنحل، والنحو، والتفسير، بل تجاوزوا ذلك إلى التأليف في الدراسات العربية والإسلامية، حتى بلغ عدد ما ألفوه في قرن ونصف - منذ أوائل القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين - ستين ألف كتاب في التاريخ، والشريعة، والفلسفة، والتصوف، وتاريخ الأدب، واللغة العربية.

ولا يزال «تاريخ الأدب العربي» لكارل بروكلمان، مرجعاً لا يستغني عنه أي باحث في الدراسات العربية والإسلامية!

ولا يقتصر هذا الكتاب على الأدب العربي، وفقه اللغة، بل يشمل كل ما كُتب باللغة العربية، من المدونات الإسلامية، فهو سجل للمصنفات العربية، المخطوط منها والمطبوع، وقد عمل به المؤلف نصف قرن تقريباً.

ولا بد أن نشير هنا أيضاً إلى الأطلس الجغرافي التاريخي، للشرقين الأدنى والأوسط، الذي هو قيد الإعداد الآن، ويتوفر على إنجازة مجموعة من المستشرقين في ألمانيا الاتحادية، ويشمل الأقطار الممتدة من السودان غرباً، إلى أفغانستان شرقاً، ومن جنوب بلاد العرب، إلى البحر الأسود في الشمال، وخرائطه لا تتناول المواضيع الجغرافية والتاريخية بالمعنى التقليدي، بل تتجاوز إلى مواضيع لم يسبق لأحد أن تناولها في الأطالس، مثل: المدارس الفقهية،

والفتن السياسية، وبعض مظاهر الاتصال، وأماكن العبادة، وتوزيع السكان.. وسوف ينتهي في أواسط التسعينيات^(١).

ولا يتسع المجال في هذه العجالة، للتفصيل، في مجال الدراسات المتعددة الأخرى، والمعاجم، والترجمات، من العربية إلى اللغات الأوروبية.. فماذا فعلنا نحن إذا ما قيس إنتاجنا لتراثنا بإنتاجهم لتراثنا؟ إننا ما زلنا نستغرق طاقاتنا كلها في التهجم على الآخرين دون إنتاج مقدور.

ويضاف إلى ذلك: إصدار أكثر من خمسمائة مجلة تتعلق بالاستشراق، وثلاثمائة أخرى متخصصة به، إلى جانب ذلك العدد الهائل من الكتب والأبحاث، والدراسات، والمقالات، التي تصب على رأس أبناء المسلمين، سواء عن طريق الترجمة، أو التمدرس على اللغات الأصلية للمستشرقين، وفي مؤسساتهم، ومعاهدهم، أو ما يمكن أن يتم عن طريق الابتعاث العشوائي، غير المخطط، أو المبرمج، من عمليات التأثير والنقل الثقافي، وإيجاد المعابر والجسور للوصول إلى المعاهد، والجامعات، والمناصب المؤثرة في العالم الإسلامي، ووقوعه في دائرة التحكم والاحتواء الثقافي.

ونحن هنا في العالم الإسلامي لا نقتصر على الابتعاث العشوائي إلى جامعات ومعاهد الغرب، بدون أن نزود الطالب بدليل فكري، ومقياس ثقافي لكيفية التعامل مع ثقافة الغرب، وإنتاجه الفكري، بل نصر على تكريس حالة التخلف، والتخاذل الثقافي، أمام الآخرين. وبدل أن نقيم ندوات ومؤتمرات تُطرح من خلالها مشكلات المبتعثين العلمية، والفكرية، والثقافية، ونكون على إدراك مسبق بما تقدمه مراكز البحوث والدراسات والجامعات، ومراكز الإعلام هناك، ونفتش له على المتخصصين، القادرين على معالجته، ومناقشته مع الطلبة، والمبتعثين، وتبصيرهم بدوافعه، وأهدافه، ومنطلقاته وأغواره، وكيفية التعامل معه، وكيفية الاستفادة من إيجابياته؛ نقيم مؤتمرات لاتحادات الطلبة،

(١) للعلم فإن هذا الكلام كُتب في أوائل التسعينيات.

ونحمل إليها مشكلاتنا، وقضايانا، وخلافاتنا في العالم الإسلامي، وإن لم توجد خلافات معاصرة، نستجد بالتاريخ ليمدنا بمشكلات فكرية، وعقيدية، مضت بخيرها وشرها، وقد لا يكون الطلبة سمعوا بها من قبل، فنصبها فوق رؤوسهم، لنمزق وحدتهم ونكرس خصوماتهم، ونفرق جمعهم، ونحضرهم، شئنا أم أبينا، ليكونوا ضحايا الاستشراق والغزو الثقافي.

والذي يراجع قوائم الخطباء، والمتحدثين، في تلك المؤتمرات من سنوات، يراهم هم أنفسهم، يصلحون لكل المناسبات، وكل الموضوعات، وكل المواسم، وقد لا يرى بجوار ذلك، ندوة متخصصة بحاجات المبتعثين الأصلية، ونوعية دراساتهم، واهتماماتهم، والمستقبل الذي نعدهم له، ونطلبه منهم، إلا ما رحم الله.

فمتى نرتقي بندواتنا ومؤتمراتنا، ونبصر الساحة الثقافية والفكرية، التي يخضع لها هؤلاء الطلبة، ونرسل لهم المتخصصين في العالم الإسلامي، يلتقون بهم، ويعالجون قضاياهم العلمية والثقافية؟ فذلك أجدى من أن يبقى كياننا الفكري قائماً على مهاجمة الآخرين، دون أن نقدم البديل، وفي تلك الحال سوف ينتهي هجومنا إلى مصلحة الآخرين.

وهنا قضية قد يكون من المفيد أن نعرض لها، ونحن بسبيل الكلام عن بعض ملامح التحكم الفكري، والاحتواء الثقافي، الذي يمارسه الاستشراق، في المعاهد والجامعات، والأطر الأكاديمية، والغزو الفكري، في نطاق الإعلام والتشكيل الثقافي، وهي قضية اللغة بشكل عام.

فمما لا شك فيه أن اللغة أمر كسبي، بمقدور كل إنسان أن يتعلمها ويبدع فيها، والواقع يؤيد ذلك، ويؤكد، على مستوى اللغات جميعاً، ولو أخذنا ما يهمننا هنا، اللغة العربية، لأمكننا القول:

إن الكثير من أئمة، اللغة بصرفها، ونحوها، وفقهها، هم من الأعاجم، الذين أسلموا وتعلموا العربية، ولسنا بحاجة هنا، لذكر أولئك الأئمة، فالذي يمتلك حداً أدنى من الثقافة، أو يستخدم القدر الأقل من المراجع اللغوية،

سيراهم موجودين أمامه باستمرار.. ولا أدري، إذا افترضنا أن اللغة لا يمكن معرفتها، وإدراك أسرارها إلا من أبنائها، ماذا سيكون موقفنا من الخطاب القرآني العالمي، الذي يتوقف فهمه على معرفة اللغة العربية، وإدراك معهود العرب بالخطاب؟ وكيف يمكن أن يتم التكليف، وتبنى أمة مسلمة - واللغة من أهم عوامل التفاهم والتواصل وبناء الثقافة، وصياغة الشعور، وترتيب التفكير - إذا قررنا أن اللغة وقف على أبنائها فقط؟ وما مصير المكتبة اللغوية، التي تعتبر مصدرنا، إذا أسقطناها بسبب أن مؤلفيها من غير العرب؟

لذلك نعتقد أن القول: بأن اللغة لا يدرك أسرارها إلا أبنائها فيه الكثير من التجاوز، ومناقضة الحقائق الواقعة.. ولو أن إدراك اللغة على غير العرب مستحيل، لكان الخطاب القرآني تكليف بما لا يطاق، وهذا مستحيل شرعاً وعقلاً.

وقضية أخرى نرى من الضروري التنبيه إليها أيضاً، وهي قضية الثقافة الذاتية للأمة.. فالأمر الذي لا بدّ من إيضاحه ابتداءً: أن الثقافة الإسلامية هي ثقافة عالمية، وأن الخطاب القرآني، أو الخطاب الإسلامي، الذي يشكلها خطاب عالمي، وأن الحضارة الإسلامية جاءت ثمرة لمساهمات عالمية لكثير من الشعوب والأمم، وكانت نتيجة للخطاب الإسلامي، يصعب تقطيعها، وفرض ألوانها القومية، فهي إنسانية في دعوتها، وهدفها، ومنطقها، وإنتاجها، وإن كانت قاعدتها البشرية الأولى من العرب..

لذلك فالتجاوز أكثر من اللازم في التأكيد على الخصوصية الثقافية، يخشى أن يؤدي إلى نزع صفة العالمية ومحاصرتها، ويخلق الطرق أمام انسلاخ، ومساهمة الشعوب البشرية الأخرى فيها، وتعطيل التبادل المعرفي، باسم التخوف من الغزو الفكري. وبذلك نعين الأعداء على الانتصار علينا.

أما النظر إلى موضوع التاريخ الإسلامي واعتباره هو الإسلام فأمر محل نظر.. فالمعروف أن مصدر التشريع في الإسلام هو القرآن الكريم، وبيانه السنة النبوية، وهو الحاكم على فعل البشر بالخطأ أو الصواب، وأن التاريخ

الإسلامي لا يخرج عن اجتهادات بشرية في تنزيل القيم على الواقع، أو في تحويل القيم إلى فعل، قد تخطئ وقد تصيب، مثله مثل أي اجتهاد بشري فكري، أو فقهي آخر.. فاعتبار التاريخ الإسلامي هو الدين، وهو مصدر التشريع والأحكام، فيه الكثير من المجازفة.. فالتاريخ الذي هو وعاء الحياة الإسلامية العملية، في استجابتها للقيم الواردة في الكتاب والسنة، هو محل العبرة والعظة والدرس، وفيه من السلبيات والإصابات، التي كان فيها عدول عن القيم، ما يجب تجنبه، وفيه من الإنجازات العظيمة، المتسقة مع القيم، ما يجب الاهتداء والاعتزاز به.. وتبقى القيم هي الضابط، وهي الحاكم، على تصرفات البشر ومسالكهم.. وحبنا للتاريخ، وانتصارنا له، لا يجوز أن يجعلنا نتجاوز هذه الحقيقة. وكما ستكون الخطورة كبيرة إذا لم نضبط التاريخ، ونحكم عليه بالقيم، من التفسيرات والإسقاطات التاريخية، التي يحاول أعداء الإسلام توظيف التاريخ لها اليوم، وكما ستكون الخطورة أكبر، إذا أصبح التاريخ ديناً، وتفسيره ملزماً، واعتبر النص والفعل التاريخي، كالنص الإلهي.

وقد يكون الدافع لذلك كله، غياب روح النقد، والخوف من الاعتراف بالخطأ، الذي ما يزال يشكل المناخ العقلي المغشوش لكثير منا، ذلك أن هذا المناخ هو السبب وراء سقوطنا في الفخاخ المنصوبة لعقولنا، بأيدي ماهرة من المستشرقين، الذين أدركوا ذلك فأتقنوا فن المديح، والإشادة بحضارتنا وتاريخنا، الأمر الذي حرك مكان من الفخر فينا، وساهم بحالة الاسترخاء، والسبات العام، والاكتماء بإنجاز الآباء والأجداد، وأدى إلى شلل الأجهزة الفكرية، عن معالجة الحاضر، واستشراف المستقبل، فأصبح حالنا كما يقول الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله: شبيه بحال ذلك الفقير الذي لا يجد ما يسد به الرمق اليوم، عندما نتحدث له عن الثروة الطائلة التي كانت لآبائه وأجداده، إننا بذلك الحديث نأتيه بنصيب من التسلية عن متاعه بوسيلة مخدر، يعزل فكره مؤقتاً، وضميره عن الشعور بها، إننا قطعاً لا نشفيها، فكذلك لا تشفى أمراض مجتمع بذكر أمجاد ماضيه.

كان هذا حال المستشرقين المداحين الذين قصوا علينا تلك النشوات التي تخامر عقولنا، حتى تتعلق عيوننا على صورة سامرة لماضي مترف . وكثيراً ما كان المديح أو حتى إعلان اعتناق الإسلام، مدخلاً، ووسيلة تعتبر الأخطر للدخول علينا، وتخريب ثقافتنا من الداخل، لأن المديح حال بيننا وبين البصارة الصحيحة للأمور، وعطل فينا أجهزة الاستقبال، والفحص، والاختبار تحت عنوان: الخير ما شهدت به الأعداء .

لقد عطل فينا هذا الشعار الاستجابة للمنبهات الحضارية إلى حد بعيد، وقبلنا من المداحين كل شيء تقريباً . . ولعل إصابات المداحين، كانت هي الأخطر في النهاية، خاصة عندما نكتشف أن دخولهم في الإسلام كان ممراً إلينا، وليس حقيقة .

ونستطيع القول: بأن الحملات الاستشراقية بعامة، لم تتمكن من القضاء على ثقافتنا، وإن ألحقت بها بعض الإصابات، التي يمكن اعتبارها من قبيل الأذى ﴿لَنْ يَضُرَّكُمْ إِلَّا أَذًى﴾ [آل عمران: ١١١]، وأن معظمها كان إلى حد بعيد أشبه بالمنبهات الحضارية . . ورب ضارة نافعة .

إن عمليات الاستشراق والتغريب، لم تستسلم، ولم تلق السلاح . . لكن لما أعياها السعي، فبدل أن تقر بفساد نظرياتها، وطروحاتها، وعدم إمكانية القبول لها في العالم الإسلامي، تحاول اليوم أن تعتبر، أن المشكلة والعلة في بنية العقل المسلم أصلاً، لتأتي على البنيان الإسلامي من القواعد، وترسب في النفوس، أن السبب في التخلف، والعجز، والتخاذل الثقافي، وعدم القدرة على الإبداع، وقبول الفكر الغربي، هو في بنية هذا العقل، وتكونه، وميراثه الثقافي .

فهو عقل مولع بالجزئية، وعاجز عن النظرة الكلية للأشياء، وهو عاطفي يحب الإثارة والانفعال، ويعجز عن الفعل، وهو محكوم أيضاً بموروث ثقافي، لا يستطيع الفكك منه، فهو لا يفكر بطلاقة، وحرية، لأنه محكوم بوحى مسبق، وهو يقوم على منهج التفكير الاستنتاجي، ويعجز عن التفكير الاستقرائي، وهو

معجب بالمنهج البياني، وعاجز عن المنهج البرهاني، وهو يخلط بين الواقع المعاش، والمثال الخيالي، وصاحبه يحب الثأر، ويفرق في الملذات!

وأن الإسلام الذي يكون هذا العقل، هو دين أمر ونهي، وزجر وكبت للحرية، وإلغاء للاجتهاد، الأمر الذي أدى به إلى التقليد وفقدان الشخصية، والقدرة على الإبداع، وأن العنصر العربي مادة الإسلام الأولى، عنصر متخلف بفطرته، وطبيعته الجنسية، والمناخية، وأن دور العلماء المسلمين تاريخياً اقتصر على النقل لميراث الحضارات الأخرى، وأن علاج الأمة المسلمة، سوف لا يتحقق، إلا بإعادة بنية العقل العربي وفق الأنموذج الغربي.

لذلك رأينا الكثير من الدراسات اليوم لخريجي المدرسة الاستشراقية تتجه إلى طروحات، من مثل: بنية العقل العربي، ونقد العقل العربي، وخطاب إلى العقل العربي... إلخ، وأن أول ما نلاحظ أن منهج النقد يتم طبقاً لآليات ومعايير وطروحات الفكر الغربي، وينطلق غالباً من الترسبات التي تركها الاستشراق في ضحاياه، لذلك نراها تتخطب كثيراً في الخلط بين العقل كآلة للتفكير، وبين الإنتاج الفكري لذلك العقل.

وقد يلفت انتباهنا أحياناً بعض القضايا التي يطرحونها، لكن لا نلبث أن نطلع عليها في مصادرها الاستشراقية، فتأكد من جديد أن هؤلاء التلامذة لا تخرج مهمتهم عن الشحن من هناك، والتفريغ هنا. لذلك نراهم يخطئون في أبسط القضايا، إنهم يخطئون حتى في الأسماء العربية الواضحة، لأنهم يقرأونها قراءة أعجمية استشراقية، ولا نرى هنا أننا بحاجة إلى إيراد الأمثلة.

وخلاصة القول في هذا الأمر: إن مناهجنا في المعالجة لا يزال يعوزها الكثير من التأصيل، والتخطيط والتقويم، ودراسة الجدوى، وطبيعة تناول ومساحته، والتنبيه إلى مخاطر المستشرقين الذين يمدحون الإسلام، ويحركون غرائز الزهو والافتخار عند المسلمين تجاه الماضي، ليتسللوا من خلالها، وهذا هو الأخطر لأنهم يساهمون بحالة الخدر العام، من أولئك المستشرقين، الذين يستثيرون فينا غرائز الدفاع عن النفس، وحماية الذات، ذلك أن المديح

إنما يكون في كثير من الأحيان تحويلاً إلى الماضي، والاستغراق فيه على حساب مشكلات الحاضر، واستشراف آفاق المستقبل.

صحيح أن الماضي هو الذي يدعم التماسك الثقافي، ويشكل الجذور التي تحول دون الاقتلاع، إلا أن هذا الماضي بالرغم مما قدم في إطار تحقيق الذات، وضمن تماسكها، كاد ينقلب الاقتصار عليه إلى ظاهرة مرضية، تحبس الإنسان في ملائحتها، وتحول بينه وبين النهوض، وذلك عندما يصبح الاستغراق في التشبث بالماضي صارفاً للإنسان عن صناعة حاضره ومعالجة مشكلاته، والتفكير في مستقبله.

وحتى نكون في مستوى الحوار الفكري، والتبادل المعرفي، ونوقف فعلاً الغزو الفكري، والإغراق الاستشراقي، لا بد لنا بدل البكاء على الأطلال، والاكتفاء بجبرعات الفخر والاعتزاز بالماضي، أن نكون أيضاً قادرين على امتلاك الشوكة الفكرية، أن نكون قادرين على الإنتاج الفعلي، لمواد ثقافية تمثل ثقافتنا، وتأتي استجابة لها، وتغري الناس بها، وبذلك وحده نكون في مستوى الحوار، والتبادل المعرفي.. فالمواجهة لا تكون بإدانة الآخرين، والنظر إلى الخارج دائماً، وإنما تبدأ حقيقة من النظر إلى الداخل.. أولاً لملء الفراغ، بعمل بنائي مستمر، وتحصين الذات، وتسليحها بالمقاييس الثقافية السليمة، وإنتاج مناهج، وآليات للفهم، تأتي وليداً شرعياً لثقافتنا.

ذلك أن المناهج وآليات الفهم، التي تحكم الكثير من جامعاتنا، ومعاهدنا، لا تزال من صناعة الفكر الغربي، انتهت إلينا بسبب التخاذل الفكري الذي نعيشه.. وتلك المناهج هي ثمرة لتشكيل ثقافي معين، تصنعه وتُصنَع به، غير منفكة عنه.. لذلك فمن الصعب نقلها واستخدامها في إنتاج ثقافي آخر، والاطمئنان عندها إلى نتائج الفكر^(١).

الدوحة - صفر الخير ١٤١١هـ

(٢) تقديم كتاب الأمة ٢٧ «المنهج في كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامي».

عَلَى بَصِيرَةٍ

مِنْ التَّحْمِيلِ إِلَى التَّزْكِيَةِ
رُؤْيَى فِي الْإِصْلَاحِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين.. وبَعْدُ:

فاستراتيجية التنمية هي رؤية متكاملة الجوانب، شاملة لجميع أنشطة الحياة، الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والمعرفية؛ تتشكل تلك الرؤية في ضوء الإمكانيات المتاحة ووسائل تطويرها والارتقاء بها وتعظيم دورها، والظروف المحيطة بكل تداخلها وملابساتها واستحقاقاتها بعد أن دخل العالم حقبة العولمة، ولم تعد أي دولة أو ثقافة أو جماعة أو جغرافيا بمعزل عن التأثير والتأثر.

وعملية التنمية عملية متراكبة متداخلة، ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وتربوية وإنسانية، حيث لا يمكن أن نتصور عقلاً ولا واقعاً النمو والارتقاء في جانب مترافقاً ومتجاوراً مع التخلف والعجز والسقوط في جانب آخر؛ وما يمكن أن يُدعى من عمليات تنموية مغشوشة قد تسحر أعين الناس لبعض الوقت حتى يعيشوا وهم العافية، لكن لا تلبث أن تتكشف حقيقتها، ويبطل سحرها، حيث: لا يفلح الساحر حيث أتى.

ولعلنا نقول: إن الاستمرار في سقوط الكثير من الرؤى والنظريات والمذاهب، السياسية والاقتصادية، التي يُرَوَّج لها ويُدعى لها الصواب والحق المطلق، إنما جاء بسبب الخلل في الرؤية وفقدان التوازن بين عوامل النهوض ومقوماته والعجز عن ضبط النسب وإعطاء كل ذي حق حقه في العملية التنموية، ذلك أن تغيب بعض الجوانب عن استراتيجيات التنمية كان ولا يزال مؤذناً بالسقوط على مدى التاريخ الإنساني.

إن سقوط الرؤية والفلسفة الاشتراكية بعد أكثر من سبعين عاماً من التعسف والعنت، الذي تولّد نتيجة لرؤيتها التنموية في حياة الإنسان، وظهر ذلك واضحاً بعد احتلالها للأرض والإنسان ونظام الحكم والإدارة والمال وتحكمها في حياة الإنسان ومفاصل الاقتصاد ومؤسسات التعليم والإعلام، شكّل منعطفاً كبيراً في وجهة المسيرة الإنسانية.

فلقد امتد حكمها وتحكمها على مدى سبعة عقود استهلكت فيها أربعة أجيال نشأت في إطارها، وترتبت على نظرياتها، وحلمت بجنيتها، واعتبرتها الملاذ الآمن من جحيم الرأسمالية، وخشبة الخلاص من نظام الإقطاع والعبودية والاستغلال وتحكم رأس المال بالسياسة، والسبيل إلى مواجهة الاحتكارات الرأسمالية الكبرى وتحكمها بعمليتي العرض والطلب، حيث ارتكزت الفلسفة الاشتراكية في نظريتها على أن نظام الملكية الفردية هو سبب البلاء والشقاء والتخلف.

ولعل المبالغة في تمجيدها واعتبارها قدر الحضارة وحمية الوجهة الإنسانية، التي تمثل جدلية الحياة والسبيل إلى الخلاص من كل المشكلات، ومحاولتها إعادة قراءة تاريخ الحضارات البشرية، بل تاريخ النبوت، ومحاوله التعسف في تفسيرها والتضليل في ثقافتها، وذلك بالارتكاز إلى بعض النقاط المظلمة وتعظيم شأنها، ساهم بتضليل الكثير من الجماهير المسحوقة ردىاً من الزمن.

بل لقد حدث أكثر من ذلك، حيث انبرى بعض علماء النفس والاجتماع للتدليل على أن الصفات المكتسبة من المجتمع الاشتراكي وممارسة الأدلجة الاشتراكية للإنسان والمجتمع سوف تتحول بفعل الممارسة والتدريب إلى صفات عضوية، حيث يبدأ المجتمع الاشتراكي في المستقبل بإنتاج اشتراكيين بالولادة! وعندها تتحقق حتمية التحول والانتصار، وكأنهم بتلك الفلسفة لا يقتصرون على التحكم بحياة الناس وإنما يحاولون التحكم بالأصلاّب والأرحام والأجنة، بما يمكن أن نصطلح على تسميته اليوم بـ«الاستنساخ الأيديولوجي»، هذا عدا عن حمايتها بالحراب والقهر والإكراه والإبادة الجماعية، وإشاعة الرعب والخوف، وممارسة التجسس على الناس،

وتأجيج بؤر الصراع، وتفكيك اللحمة الاجتماعية، وصناعة أزمة ثقة بين أبناء المجتمع الواحد.

وعلى الرغم من ذلك كله وادعائها العلمية والاحتميات اليقينية، ما لبثت التجربة الاشتراكية أن سقطت بعد أن تآكلت من الداخل، وتركت مجتمعات ما بعد الحقبة الاشتراكية أنقاضاً ومقابر جماعية وفقرًا عاماً، تحمل اللعنة التاريخية، وتشكل عبرة لمن يعتبر، وتبين أن ادعاءات الاحتميات ما هو إلا حماقات جاهلة لطبيعة الإنسان والكون والحياة، حيث انقلب عليها وتحول عنها معظم الأحزاب والمذاهب الاشتراكية في العالم.

وفي تقديرنا أن من أهم أسباب السقوط أن الرؤية الاشتراكية هي رؤية ذات بعد واحد، اختزلت الإنسان والحياة، بكل أبعادها، اختزلتها بالبعد المادي، وحصرت وسائل النهوض بامتلاك وسائل الإنتاج، باعتبارها مصدر الإثراء بلا سبب، فكان اختلال البعد المادي الذي قامت عليه والذي تمركزت حوله ومن أجله في ممارساتها من أبرز عوامل سقوطها وانقراضها.

هذا إضافة إلى أن الإشكالية الأساس في هذه الرؤية، كما في غيرها، أنها قامت على إبراز التناقض، وتغذية الحقد، وتأجيج عوامل الصراع، فعالجت الانحراف بانحراف مماثل لكن معاكس في الاتجاه وأشد في الانحراف، فخطفت ببريقها الأبصار أو كادت.

إن مخلفات الاشتراكية في البلدان التي سادت فيها ثم بادت سوف لن ترمم بعشرات السنين.

ولا شك عندنا أن القابلية للاشتراكية إنما تشكلت بسبب سطوة النظام الرأسمالي، وسحقه للفقراء، واستغلاله للطبقات العاملة، وتحكم رأس المال في السياسة، وتعطيل عفوية العرض والطلب بسياسات الإغراق للأسواق وتجميع الاحتكارات العالمية، ومع ذلك يمكن القول: إذا كانت الرأسمالية أدت إلى غنى فاحش لطبقة صغيرة متحكممة وفقير مدقع لطبقات المجتمع كله، فإن حصاد الاشتراكية جاء إفقاراً للجميع.

إن سقوط الاشتراكية وإحباط الحالمين بجنتها، على الأصعدة كافة،

دفع إلى إعادة النظر والمراجعة والتقويم واكتشاف الخلل في الرؤية التنموية الاشتراكية، كما أسلفنا، خاصة بعد أن نقلتها حكومات وأنظمة بوليسية استبدادية في عالم التخلف بلا وعي ولا بصيرة بعقيدها ومعادلتها الاجتماعية.

وعلى الجانب الآخر، فلقد أدى السقوط الاشتراكي إلى نوع من الوهم والضلال باعتبار أن النظام الأمثل هو النظام الرأسمالي، الأمر الذي أدى إلى نوع من الصلف والتصلب والسقوط مرة أخرى في القراءة ذات البعد الواحد، والترويج إلى أن النظام الرأسمالي هو خيار الإنسانية الوحيد، وأنه يمثل مرحلة النضج الإنساني ونهاية السعي والخير المطلق والحق المطلق، والمحطة النهائية في مسيرة الإنسانية وتطورها، وأن سقوط الاشتراكية يعني انتصار النظام الرأسمالي بكل عواهنه وما يعتلج في جوفه من الجرائم والأمراض وفي مؤسساته من الألغام الموقوتة؛ وألفت في ذلك المؤلفات، وأقيمت المنتديات، فليس مؤلف «نهاية التاريخ» و«صراع الحضارات» والثقافات إلا نوع من الصلف والادعاء ومعاودة معالجة الانحراف بانحراف مماثل مرة ومرات أخرى؛ والشعوب هي التي تدفع الثمن باستمرار!

إن ما نشاهده اليوم من الارتكاس الرأسمالي والسقوط المروع لكل مؤسسات دفعة واحدة، كأحجار الدومينو، وانهيار مقولة: إن عمليات العرض والطلب كفيلة بتنظيم الأسعار والأسواق وعدم الحاجة إلى تدخل الدولة وحمايتها، ذلك أن تدخل الدولة يتناقض أصلاً مع الرؤية الرأسمالية ومذاهبها في الحرية الاقتصادية والسياسية، حيث هي اليوم، بعد الانهيارات، باتت تعتبر أن تدخل الدولة لضبط حركة السوق هو السبيل الوحيد لإنقاذها من السقوط.

إن المضاربات والتجمعات الاحتكارية الكبرى، وسياسة الإغراق للأسواق، وحتى صناعة الأزمات واستغلالها، والتحكم في أسواق الأسهم والسندات، وإشاعة الأرقام الموهومة حول العمليات التنموية في النظام الرأسمالي هي أشبه ما تكون بساحة قمار، حيث كل مقامر يبذل جهده وذكاؤه وتحايله ليقتنص من أمامه ويأكله.

ولذلك يمكن أن نصف العملية التنموية، في النظام الرأسمالي، بمجموعة أشخاص من الحواة، كل واحد منهم يضع يده في جيب الآخر، وبذلك تدور عملية السلب، ويتحرك المال في حلقة مفرغة، حيث تتضخم الأرقام، وتتحكم المراهنات، وتُعتمد الصُدف، ويعيش المضاربون على امتصاص جهد المجاهدين؛ لذلك لا تلبث هذه العمليات أن تنهار، فهي أشبه بالسيل الطافي يأتي بالكثير الموهم لكنه لا يمكث في الأرض، بل قد يجرف معه ما كان موجوداً قبل إعصاره.

ولعل هذا الانحماق والانهيار، الذي نشهد نذره اليوم في النظام الرأسمالي والذي قد لا يبقى شيئاً، يصدق فيه قول الله تعالى: ﴿يَمَحُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الْعِبَادَ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، حيث الإنماء والإرباء في التصور الإسلامي يستصحب نوعاً من الطهورية، فهو تنمية وتثمير للجانب المادي كوسيلة لتزكية الخصائص الإنسانية والارتقاء بإنسانية الإنسان، حيث الإنسان في القراءة النهائية هو وسيلة التنمية وهدفها، لذلك اختار الإسلام للعملية التنموية بكل أبعادها مصطلح «التزكية»؛ وكانت الزكاة كركن من أركان الإسلام وفرض من فروضه الرئيسية تعني الطهارة والنماء؛ والطهارة والطهورية هي الغاية والرؤية المرافقة للعملية التنموية.

وليس ذلك فقط، وإنما وضع الإسلام قيماً وضوابط للعملية التنموية والأنشطة المالية والاقتصادية جميعها، حتى لا تنحرف إلى الأثرة، وتضمن الحيلولة دون الأخطار المتوقعة، وذلك بتحريم كل معاملات الغرر والإثراء بلا جهد، ووضع ضوابط للكسب الحلال والإنفاق المشروع، وجعل ذلك ديناً من الدين، يُثاب الإنسان على الالتزام به ويحاسب على التفريط فيه، وأيقظ الوازع الداخلي، وأقام الرقابة الذاتية، حيث الله يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، هذا إضافة إلى الرقابة الاجتماعية والقانونية، من خارج النفس الأمانة بالسوء، وأشاد بإنسان الواجب، إنسان الإيثار والعمل والإنتاج، ورفع مرتبته، واعتبره المعيار والأنموذج للنمو والتنمية، حيث معيار التنمية في النظام الرأسمالي كمية الاستهلاك، وإنسان الاستهلاك.

ولعلنا نقول هنا: إن إبداع المعيار الاستهلاكي في هذا النظام جاء

ثمرة طبيعية لفلسفة التسويق والترويج لإنفاق السلع؛ حتى المرأة في الرؤية التنموية تلك تحولت إلى سلعة استهلاكية وأداة كسبٍ وجذب للزبائن، حيث اعتبر التحلل وانتهاك القيم وممارسة المحرمات هو معيار الترقى وتقدم المرأة ومشاركتها في التنمية، حتى ولو كانت في حقيقتها أمية وجاهلة.

لقد أصبح رجل الاستهلاك ورجل المال والأعمال في هذا النظام، والبلاد المعتمدة له التي تمثل رجع الصدى، هو الشخصية المميزة، فالإنسان إنما يوزن بجيبه، بما يمتلك من مال، لا ما يتحصل عليه من معارف وكسب علمي ومساهمة إنتاجية وفعل تنموي.

وقد يكون من المفيد هنا أن نشير إلى أن المعرفة هي التنمية، مهما زيفت الحقيقة، وأن التربية والتعليم هما سبيل النهوض ومنطلق التنمية ورحمها الطبيعي، وأن إعادة النظر بسياسة التعليم وبذل الجهد في توطين التعليم وإصلاح مناهجه ووضوح أهدافه التنموية يعتبر من أولويات الفعل الثقافي والتنموي.

وإذا جاز لنا أن نقول: إن العبرة بالعواقب البعيدة، الأمر الذي تحدى به القرآن الكريم ادعاءات المبطلين وزيهم ﴿وَالْقَبِيحَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [طه: ١٣٢]، ذلك أن النقلة والتغير في سنن الأنفس يتطلب الآجال المديدة، أدركنا أسباب تآكل النظام الاشتراكي وسقوطه، والانهيئات الكبيرة التي نشهدها اليوم في النظام الرأسمالي، وأنه لا عبرة دائماً بالنتائج القريبة، التي قد لا تخرج عن كونها من المقدمات التي تحضر لوقوع العواقب.

وقد لا نستطيع القول: إن النظام التنموي الإسلامي يشكل البديل المأمول، نظراً لتخلف المسلمين، ولكن بالإمكان أن نقول: إن الارتكاز إلى القيم الإسلامية الضابطة لمسيرة التنمية تبقى هي المخلص والملاذ المأمون من السقوط والانحيار وسائر الأخطار.

والله غالب على أمره.

الدوحة في: شوال ١٤٢٩هـ

الموافق: تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨م

مِن التَّحْمِيَةِ إِلَى التَّكْوِينِ
رُؤْيَى فِي الْأَصْلِحِ

- سؤال النهضة:

سؤال النهضة وهَمَّ الترقى والنهوض، ومحاولات التغيير للواقع، والإصلاح والتنمية، كان ولا يزال الإشكالية الأساس، التي تتمحور حولها الطروحات والرؤى والجهود المتعددة، والهاجس الدائم للإنسان، فرداً وجماعة، فهو هاجس الكُتّاب والمفكرين والفلاسفة والعلماء والمتخصصين في شعب المعرفة المختلفة والزعماء والساسة ورواد الإصلاح، في العصور كلها.

ولعلنا نقول: إن الارتقاء، والنهوض والإصلاح وإلحاق الرحمة بالناس، و«التزكية» بكل أبعادها، هي رسالة النبوة التاريخية ومهمة الإنسان المسلم في الحياة ومناط الاستخلاف الإلهي له، ذلك أن صلاح «الذات» وإصلاح الأمة وإثارة فاعليتها ودفعها إلى الاستباق في الخيرات هو سبيل الوراثة الحضارية وتحقيق المجتمع المنشود، على تاريخ الجنس البشري الطويل، يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ (١٠٥) إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَكِيدِينَ ﴿١٠٦﴾ [الأنبياء]، فهل يعقل الناس، العباد، في كل زمان ومكان هذا البلاغ، ويدركون أبعاده جميعاً، ويحققون وسائله ويستشعرون أن ذلك هو محور أمانة الاستخلاف واستشعار المسؤولية؟

ونود أن نؤكد منذ البداية أن ما نقدمه هو رؤية أو وجهة نظر أو اجتهد فكري، يجري عليه الخطأ والصواب والقصور كسائر الإنتاج البشري؛ لذلك فهو مطروح للفحص والاختبار والنظر والنقد وحتى النقض والتعديل والإضافة والإلغاء، ولعلنا نقول: إن من لوازم الاجتهاد البشري المراجعة والنقد، وأن ذلك في مصلحة البحث حتى تبلور الحقيقة، وتتحقق الشراكة

الفكرية، وتتمرن الأذهان على الأعمال المشتركة وعلى الأخص في مثل هذه الموضوعات، التي تهتم الأمة بكل شرائحها وتمس واقعها وتقرر مستقبلها.. والخلاصة أنه عمل يستدعي بل يستجدي النقد والمناصرة؛ لأننا نعتبر أن الناقد والباحث والمفكر شركاء في بناء العمل.

- إشكالية المصطلح:

ونسارع إلى القول: إن البحث النظري حول إشكالية مصطلح «التنمية»، في القرن الماضي وأوائل هذا القرن، أخذ حيزاً كبيراً ومساحة واسعة في الدراسات الفلسفية والمذهبية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛ وما ذلك إلا لأن عملية التنمية عملية شاملة تستدعي في رؤيتها وبنائها مجموعة من التخصصات في العلوم والشعب المعرفية، وإن لم يأخذ موقعاً على الأرض وفي الواقع، حتى كاد البحث في المصطلح والانشغال به والجدل حوله يحول دون الانخراط بالعمل التنموي، تخطيطاً وتنفيذاً.

وقد تكون هذه البعثة في رقعة التفكير والاضطراب في السعي إلى تغيير واستبدال المصطلحات والانحباس ضمن الإطار النظري والاقتصار على الدوران فيه دليل العجز عن تحويل الفكر إلى فعل، والرؤية إلى خطة، ولعل هذا الحال البائس في حقيقته قد يعود إلى العديد من الاعتبارات الموضوعية والمعطيات التاريخية وتداخل المصطلح بطبيعته مع الكثير من المصطلحات القريبة والمرادفة والمشاركة.

وقد لا تكون الإشكالية في المصطلح دائماً، خاصة بعد أن تتحدد دلالاته ويتضح هدفه ويأخذ شكلاً إجرائياً، وإنما في اكتساب الرؤية وامتلاك الإرادة ووضوح الدلالة وإبداع الوسائل، وامتلاك الأدوات، خاصة أن مثل هذه المصطلحات، بطبيعتها، يمكن أن تأخذ تعريفات إجرائية، تسهل النقلة من الفكر إلى الفعل؛ لأنها تقع في إطار المفاهيم التي يصعب معها وضع تعريف جامع مانع لها، كما يقول أهل المنطق؛ لأنها بطبيعتها المرنة عصية على الانحباس ضمن قوالب صلبة بقدر ما تبدو واضحة أثناء تجلية المصطلح في الواقع وإيجاد الأوعية التنموية لحركة الإنسان.

وعلى العموم، فالإشكالية - فيما نحسب - ليست في المصطلح، على أهمية ذلك، بل قد تكون المشكلة باستمرار تتمحور حول حالة العجز عن الخروج من الفكر إلى الفعل، من النظرية إلى التطبيق، من الفلسفة إلى البرمجة، من الرؤية التي تشكل المناخ والمحرك والدافع إلى العمل والتففيذ؛ ذلك أن إفرازات مناخ التخلف والعجز، تستدعي كثرة الجدل والقييل والقال، وتشقيق الكلام حول التنمية، أكثر من الإسهام في ممارستها، وتلمس أوجه العطاء وكسب الفرص وتحريك أدواتها على أرض الواقع؛ لذلك فإن المكتبة العربية أو الإسلامية، بشكل عام، تزخر في الحديث عن التنمية المفقودة والغائبة، والتنمية المنقوصة، في المجالات السياسية، والطبية، والاجتماعية، والمستقلة والتابعة، وتخلف التنمية وتنمية التخلف... ومع ذلك فمن الناحية العملية ما يزال التقهقر والتراجع مستمراً.

هذه الحالة المرضية المزمنة، والمأزق الذي انتهت إليه يمكن وصفها أنها لم تتجاوز بعد عتبة الإحساس بالإشكالية إلى الإحاطة بعلمها وإدراك أبعادها وتحليل عناصرها، والوصول إلى إبداع الحلول والمخارج وتوفير عناصر الإقلاع التنموي، وإن كان الإحساس، على كل حال، يبقى هو أول مراحل الإدراك أو طريق الإدراك.

- في دلالة المصطلح:

ومع ذلك، فقد يكون من المفيد التوقف، ولو قليلاً، عند أبعاد مصطلح التنمية، وإلقاء بعض الأضواء الموضحة للرؤية على ذلك يساهم ولو بقدر إدراك أبعاد ذلك المصطلح المركب المعقد، الذي كان وإلى وقت قريب قاصراً في أذهان كثير من الناس على التنمية المادية والنمو الاقتصادي، المتمثل في زيادة الدخل القومي والنتاج الإجمالي، حيث اعتمد دخل الفرد، وأحياناً استهلاكه، معياراً للتنمية والتخلف؛ ومعنى ذلك، بشكل مبسط، أن مفهوم التنمية في أذهان كثير من المهتمين اقتصر على أشياء الإنسان، دون أدنى انتباه أو إقامة أي اعتبار لترقية خصائصه وتنمية قدراته، وبناء مهاراته.

لذلك نرى أنه حتى في الجانب المادي، أو تنمية أشياء الإنسان، لم يوضع في الاعتبار أهمية النظر في ضوابط الكسب وقيود التوزيع والإنفاق، أو إن شئت فقل: كم الكسب، حتى ولو ترافق مع سوء التوزيع.

وبقي هذا المفهوم عن التنمية (المفهوم المادي والتنمية الاقتصادية مقتصرأ على أشياء الإنسان دون تنمية الإنسان نفسه والترقي بخصائصه والارتقاء بقدراته)، المفهوم الذي يختزل التنمية في أحد أبعادها، فيما نرى، سائداً في الكثير من دول العالم، وخاصة المتخلف منها، الذي لا يبصر إلا حاجة الطعام والشراب، ويخضع لضغوطها، حتى أواخر الستينيات، كما يرى بعضهم، ولكن وبعد هذه النتائج المريعة للفعل التنموي وآثاره السلبية، النفسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، حتى في البلاد المتقدمة، بدأت المراجعة والنقد والتقويم يُوجّه إلى هذا المفهوم على أنه نوع من الفهم الجزئي، لا يعبر عن التقدم والارتقاء والإصلاح المنشود بشكل سليم، وبدأت تطرح دلالات إضافية لمفهوم التنمية، على اعتبار أن التنمية عملية شاملة مركبة، تشمل النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئية والإدارية... إلخ، في الوقت نفسه، ولم تعد كلمة التنمية تطلق هكذا؛ لأنها تنصرف إلى الدلالة العرفية المعهودة، وإنما أصبح يضاف إليها المجال الذي تُعنى به، كالتنمية الاجتماعية، والتنمية المعرفية، والتنمية السياسية... إلخ، ذلك أنه لا يمكن أن تُتصور التنمية والتقدم في جانب مجاوراً للتخلف والانحطاط في الجوانب الأخرى.

وكان نتيجة للتجارب المريعة وخيبات الأمل والشعارات الفضفاضة غير المقنعة، أن بدأ يتبلور مفهوم جديد للتنمية، حتى في المجال المادي والاقتصادي نفسه، إضافة إلى المفهوم العام، ذلك أن التنمية الاقتصادية حتى تصبح سليمة لا بد أن يتجاوز التنمية الاستهلاكية إلى التنمية الإنتاجية وصولاً إلى التنمية المستدامة، إضافة إلى أهمية تجاوز المفاهيم التقليدية والشائعة والقاصرة للتنمية، إلى التمحور حول تنمية الإنسان، محل التنمية وصانها وهدفها، حيث بدأ إدراك أهمية تنمية خصائصه ومهاراته وقدراته الإبداعية، وأصبح التنبه إلى الشروط والعوامل الاجتماعية والثقافية

والمرجعيات العقائدية والتجارب الحضارية والمعادلات الاجتماعية للأمم
أساس نجاح عملية التنمية، ونتائج تُقاس بها العملية التنموية والتحقق من
مدى نجاحها أو إخفاقها.

وبمعنى آخر، تحولت الرؤية التنموية من التمحور حول تنمية أشياء
الإنسان فقط إلى التمحور حول الإنسان بكل مكوناته، بما في ذلك حاجاته
المادية، وذلك بتنمية خصائصه وصفاته ومهاراته وأفكاره، ودور ذلك في
تنمية أشيائه وأدواته، فأصبح الإنسان الصالح بذاته، القادر على إصلاح
مجتمعه هو هدف التنمية، وهو معيارها، وهو وسيلتها.

ويبقى تأمين حاجات الإنسان المادية أمراً ضرورياً وأولياً ليبدأ استعداد
الإنسان بالتطلع إلى المثل الأعلى وممارسة إنسانيته وحقوقه، قال تعالى:
﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۖ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ
﴿١﴾﴾ [قريش]، فمن الشروط الموضوعية للتطلع إلى المثل الأعلى تحقيق
الكفاية المادية، لكن الكفاية المادية ليست نهاية المطاف، ولا تحقق جميع
أهداف الإنسان وارتقائه.

- التنمية المادية شرط لاسترداد إنسانية الإنسان:

صحيح أن الإنسان بشكل عام، في مناخ التخلف، يصبح مصاباً
محاصراً بفكره وفعله بذهنية التخلف، عدا بعض الأفراد الممتازين الذين
استطاعوا الانفكاك من مناخ التخلف وتجاوز ضغط الحاجات المادية وامتلاك
الرؤية الاستشرافية للبحث عن المثل الأعلى، الذي يحاولون مقاربتة
والارتقاء إليه، حتى ولو لم تؤمن لهم الحاجات الأساس من الطعام
والشراب واللباس والمسكن والأمن، ذلك أن الإنسان الفقير الجائع العاري
القلق الخائف المشرد بعيد عن التحقق بالإنسانية المطلوبة وامتلاك القدرة
على التسامي إلى المثل الأعلى ما لم تحقق له التنمية هذه الحاجات،
فتأمين تلك الحاجات الأساس يعتبر وسيلة أولية لتحقيق إنسانية الإنسان،
لذلك فلا يصح بحال الوقوف عندها فتتحول بذلك إلى غاية وهدف، بحيث
تصبح غاية الإنسان أن يصير فرداً من القطيع، يتردد بين المراعي والحظائر،

يأكل ويتمتع كما تأكل الأنعام، إن لم يكن أضل؛ لأنه بذلك يُسقط إنسانيته ووظيفته في القيام بأعباء الاستخلاف وإقامة العمران وتحقيق العدل والأمن والمساواة.

ولقد يكون من الطبيعي أن تتطلع الشعوب الفقيرة والجائعة وتنشغل بتأمين قوتها، قَوَدَ حياتها، وتأمين حاجاتها الأصلية، وتظن أن الفوز بالحصول عليها يعني نهاية المطاف، حيث لا تستطيع البطون الجائعة التفكير بغير ذلك، واعتبار الكفاية المادية هي التنمية، ونجد دلالة ذلك في الشعارات اليسارية والاشتراكية والشيوعية المخادعة، وكيف أنها تمحورت حول العمل على تأمين الحاجات المادية؛ فالحصول على الطعام والمسكن والملبس هو الهم وهو الشغل الشاغل، حيث يغيب أمام ذلك التطلع إلى الخصائص والصفات الإنسانية، التي تتعلق بحق حرية التفكير والتعبير والاختيار والحرية والمساواة وما إلى ذلك من خصائص إنسانية الإنسان وكرامته؛ فالأمن من الخوف والإطعام من الجوع هما الركيزتان، اللتان يقف عليهما الإنسان ليبدأ بعدهما الإحساس بإنسانيته وخصائصه وأبعاد خلقه وتكريمه وإدراك وظيفته ورسالته.

- سقوط الرؤية الاشتراكية:

وبالإمكان القول: إن السراب الاشتراكي والشيوعي، الذي استغل البطون الجائعة وأثار أحقادها وحركها بثورة عارمة وحقد أعمى، قد غشى على عيون الكثير في المراحل الأولى، أولئك الذين ما لبثوا ومن خلال ضغط حاجاتهم المادية أن اكتشفوا الخدعة الكبيرة، وتبين لهم: لئن كانت الرأسمالية إغناء للنخبة وإفقاراً للكثير من الشعوب واحتكاراً للثروة والسلطة من دون سائر الناس، فإن الاشتراكية كانت إفقاراً للجميع، إلا آلهتها الجدد، الأمر الذي أدى ليس للشك في تطبيقات النظرية الاشتراكية والرأسمالية التنموية وإنما للشك بقيم ومبادئ النظرية ذاتها.

لذلك، فظاهرة التنمية أو رؤية التنمية غير السوية أصبحت إشكالية عالمية، فالنمط التنموي الغربي، بشقيه الرأسمالي والاشتراكي، لم يعد

صالحاً ليس لدول العالم الثالث فقط، ولكنه أصبح محل نظر وتحليل ودراسة وتعديل بالنسبة إلى شعوب الغرب ذاتها.

وإذا كانت دول العالم الثالث تشكو التخلف والتراجع والفقر وأزمة الغذاء، فإن الأقطار الصناعية أصبحت تشكو التلوث وتبديد الموارد وسيطرة الاحتكارات، هذا عدا عن انتشار الجريمة المنظمة وحوادث الانتحار واتساع مساحة الاكتئاب والقلق وعجز الفلسفات التي تسود مجتمعاتها عن تحقيق سعادة الإنسان، أو إنسانية الإنسان؛ فالمشكلة كانت ولا تزال في النظرة القاصرة، التي تتمحور حول أشياء الإنسان وحاجاته المادية وتسقط إنسانية الإنسان ومتطلباته النفسية والعقلية والروحية والاجتماعية، فأصبحت التنمية على حساب الإنسان نفسه، وإن ادعي أنها لصالح الإنسان؛ وليس ذلك فقط وإنما حدث الاختلال في النظرات والنظريات الجزئية، التي تفتقد التوازن وضبط النسب ومكونات الإنسان وحاجاته، وتتمحور على جانب واحد وتُسقط من حسابها بقية الجوانب كالجانب الاقتصادي، على أهميته، أو الجانب الأمني والجانب الاجتماعي.

ولا يفوتنا هنا أن نقول: إن الجهود التنموية في العالم الثالث جميعها اقتصرت على تنمية الجانب الأمني، بكل متطلباته وأساليبه أيضاً، وبلغ فيها شأواً لم تبلغه الدول المتقدمة والمتحضرة، فأصبحت التنمية تعني استيراد واستخدام الوسائل والأساليب والمتخصصين بالقمع لتحقيق أمن السلطة على حساب أمان المواطن الإنسان.

لقد كان من النتائج المريرة والشكوك أن أعيد النظر عالمياً بمفهوم التنمية ذاته، وبدأت إعادة النظر بالمفاهيم العقيمة - كما أسلفنا - وبدأت تبلور مفاهيم جديدة للتنمية تتمحور حول الإنسان صانع التنمية وهدفها، وحول كيفية تنمية قدراته الإبداعية، والارتقاء بخصائصه وصفاته، إلى جانب الارتقاء بمهاراته، وأصبحت العوامل الاجتماعية والثقافية والمرجعيات العقائدية، كعوامل فاعلة، في مقدمة الأمور المطلوب استحضارها في أي تفكير أو تخطيط تنموي أو نقل تجارب (الآخر).

حتى في المجال الاقتصادي، بدأت عملية التفكيك لهذا المفهوم، وبيان الخلل في تكوينه، ودراسة مدى ملاءمته كقوالب جاهزة لكل الأمم، مهما كان وضعها المادي وموقعها على السلم الاقتصادي، وبرزت مجموعة معطيات بل ومفاهيم جديدة؛ فلقد اتجه مفهوم التنمية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق عدالة في التوزيع بقدر ما هو سعي لزيادة في الإنتاج وتراكم في الثروة؛ فالتنمية حتى يكتب لها النجاح لا بد أن تكون تخطيط نخبة، وعمل وإنجاز أمة، ومشاركة شعبية، ولم يعد مقبولاً أن تقتصر على تخطيط حكومي رسمي ونقل تكنولوجيا؛ وليس ذلك فقط وإنما امتد البحث إلى هوية التنمية واستقلالها وتبعيتها ومدى قدرتها على الإفادة من تجارب (الآخر) عالمياً.

- عجز إنسان المتخلف عن الإفادة من (الآخر):

وإن كنا نسارع إلى القول: إن الإنسان والأمة القادرة على الإفادة من (الآخر) هي الأمة المتقدمة، فالإنسان والأمة المتقدمة هي القادرة على أن تفيد وتستفيد، تعرف ما يفيد وما لا يفيد، أما الأمم المتخلفة فهي لا تخرج عن كونها وعاء لـ (الآخر) تأخذ منه بشكل عشوائي، قد يؤدي إلى تكريس تخلفها وعجزها.

ولعل هذا التخبط والتأزم والتشرذم والمراوحة في ذات المكان واستمرار ذات الحال، الذي يجتاح العالم الثالث، والعالم الإسلامي يشكل معظمه، يعني - فيما يعني - استعصاء العجز، الأمر الذي ينتهي بأصحابه إلى الارتواء دون القدرة على اختبار الحلول والبدائل والرؤى المتعددة، وعدم الصبر عليها للإفادة ولو الجزئية منها، على اعتبار أنها ليست شراً كلها، لكن الإنسان المتخلف يفتقد لمجموعة من الخصائص والخبرات والمؤهلات تجعله قادراً على الإفادة، لذلك نرى هذا الاضطراب في المجالات جميعاً.

ففي المجال السياسي كلما تغير العهد والنظام بثورة أو انقلاب أو أي شكل من أشكال الاستيلاء على السلطة، أتى القائمون به على كل إنجاز لمن سبقهم، واعتبروه شراً مطلقاً، لا شيء وإنما لأنه يمت إلى السابقين،

وقد يذكّر بهم؛ وهكذا الحال في المجال التربوي والاجتماعي والاقتصادي... وهذا مما يكرس الافتقار إلى تراكم الخبرة والإفادة من التجربة، لذلك تبقى العملية التنموية تراوح في مكانها تنموياً، وإن كان لها سعيٌ فهو إعادة إنتاج التخلف، لكن بأشكال جديدة.

- التنمية.. أبعاد وغايات:

ويبقى السؤال عن كيفية تحقيق التنمية وكيفية الانعتاق من التخلف مشروعاً ومطروحاً في كل حين، وفي كل مجال، ويبقى التحدي الكبير في كيفية الاستجابة للمشكلات والمستجدات، وكيفية استيعابها والتعرف إلى أسبابها، وكيفية وضع الخطط والبرامج للتجاوز والارتقاء واستشراف المستقبل بالقدر الكافي؛ ذلك أن التنمية لا تخرج في مجملها، بعد إبصار الأهداف وتحديد بدقة ووضوح، عن البحث في الكيفيات والوسائل والأدوات والرؤى، وتنمية الإمكانيات المتاحة، والارتقاء بقدرات وخصائص الإنسان، وتجميع الطاقة، وبعث الفاعلية، التي تساعد على النهوض ومعاودة الشهود والشراكة الحضارية والإقلاع من جديد، في ضوء الإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة.

فالتنمية في عمومها تعني الرؤية الكلية الاستراتيجية الشاملة، ومن ثم التحريك العلمي والمعرفي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، المنطلق من خلال العقيدة، التي تشكل بمجموعها فلسفة للحياة ورؤية تنشد التغيير للواقع، والارتقاء للأفضل، ومحاولة التجسير بين الموجود والمأمول، والمقاربة بين الواقع والأنموذج والمثال، وهي بالنسبة للمسلم تعني المقاربة للمنهج الرباني، وجيل خير القرون، الذي ارتضاه الله لعباده.

وغاية التنمية في محصلتها النهائية ليست من أجل المجاهدة للبقاء والاستزادة من الاستهلاك والعب من الملذات، وإنما هي من أجل الإعداد والتأهيل للقيام بتحقيق الرسالة، والاضطلاع بأعباء الاستخلاف الإنساني، والعمل على انخراط الناس وتشغيل طاقاتهم بحسب مؤهلاتهم وقابلياتهم

فيما يسروا له: «... فَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ»^(١)، أو بمعنى آخر: التنمية تعني، من بعض الوجوه، إعادة تأهيل الإنسان لحمل الأمانة، ويندرج ضمن ذلك تنمية خصائص الإنسان ورفع قدراته؛ لأنه هدف التنمية ووسيلتها - كما أسلفنا - وتنمية وتنقية محيطه ومحل فعله؛ لأن المحيط هو الرحم الذي ينمو فيه، بكل ما يتطلب من معالجة مشكلات البيئة من مثل التصحر، ومصادر الغذاء، والبطالة، والطاقة، وفرص العمل، والتزايد السكاني، وتلوث البيئة.

فالتنمية، في حقيقتها ليست مبادئ وأفكاراً وشعارات ومظاهرات تطرحها الجماعات والأفراد، وتمارس تكرارها كالذي يطحن الماء ظناً منه بأن ذلك يحرك عجلة التنمية، وإنما هي القدرة على الإحاطة بعلم المشكلات المتعددة، التي تشكل التحديات الكبرى ومعوقات النمو، الأمر الذي يتطلب إيقاظ الوعي، وتحريك مخزون الخبرة الجماعية للأمة، وتوجيهها صوب البحث العلمي والمعرفي المتخصص، الذي يعتبر من أهم محركات التنمية.

ولعل من الأمور الواضحة أن النهوض غالباً ما يدين إلى إشراقات فكرية، ويسبق برؤية يقدمها الرواد، ويرمجها المهندسون والخبراء، وينفذها الفنيون؛ فالفكر يسبق الفعل، والنية (رؤية أبعاد الفعل والحركة) تسبق العمل، ومن ثم فالأمة بجميع شرائحها هي التي تحول هذه الأفكار إلى أفعال.

وببقى الفكر هو الذي يهيئ المناخ، ويحقق القناعة، ويشكل مهماز التقدم والإقدام للمجالات جميعاً؛ والفكر النضيج لا يقتصر على كشف الخطأ وتجليته وإنما يقدم الرؤية التي تعيد التعامل مع الواقع بشكل أفضل، والإفادة من إمكاناته؛ فالفكر هو وسيلة استيعاب الماضي واستخلاص نتائجه والقدرة على الارتكاز إليه في الطريق إلى إصلاح الحاضر وبناء المستقبل.

(١) أخرجه أحمد.

ونعود إلى التأكيد أن التنمية عملية شاملة مركبة، حيث لا يمكن أن نتصور أن يتجاور النهوض في جانب والتخلف والسقوط في جانب آخر؛ وأن العملية التنموية مشروع أمة، لا يمكن أن تقوم به حكومة أو جماعة أو نخبة أو حزب أو نقابة أو رابطة أو مؤسسة، وإنما العمل التنموي هو إنجاز رؤية تضطلع بها نخبة متخصصة قادرة على تجنيد الأمة وتجميع طاقاتها والإغراء بانخراطها في العملية التنموية وإيمانها بجدوى فعلها، كل في موقعه وفي مجال عمله وتخصصه، بحيث تتكامل الجهود ضمن إطار واحد لتصب في مصب مشترك واحد، ذلك أن التوهم بأن عمليات التنمية يمكن أن تقتصر أو تقصر على جانبٍ بدّد الكثير من الجهود والطاقات، وأدّى إلى الفشل المتلاحق.

إن قصر التنمية على جانب واحد، حتى ولو حقق بعض النجاح، إلا أنه يُحاصر بجدران سميكة من ذهنية وواقع التخلف ينتهي به إلى الفشل.

ولا شك أن بعض المجالات قد يكون هو الأخطر والأكثر أهمية وأولوية، لكن ذلك لا يغني عن الرؤية الشاملة وضبط النسب في الخطط التنموية، وإبصار المواقع كلها، ودور كل موقع في المصب النهائي.

وقد يكون الفشل والإخفاق في عمليات الإصلاح والتغيير التاريخية هو في اقتصارها على جانب وإهمال سائر الجوانب الأخرى، وهذا لا يعني أنها لم تحقق نجاحات جزئية، حتى ولو فشلت على المستوى العام، إما بسبب قصور في الرؤية أو قصور في الإمكانيات أو في العجز عن تحريك الأمة وتجميع طاقاتها وضمّان مؤازرتها.



من أسباب التخلف

قد يكون من المفيد أن نحاول، ما أمكن، استقراء أسباب التخلف والعجز عن الانفكاك من أسره، على الرغم من المحاولات الكثيرة، التي بدأت ولا تزال.

- غياب الاستراتيجية الشاملة:

ولعل في مقدمة الأسباب: غياب الاستراتيجية الشاملة، واضحة الأهداف، التي تستقطب وتستوعب كل شرائح المجتمع، في كل مواقعها وإمكاناتها، التي تستطيع أن تبعث روح الأمة وتجدد شبابها وتجمع طاقاتها في كل المجالات، وعلى الأخص في المجال الثقافي والتربوي والتعليمي؛ ذلك أن أي خطة أو رؤية أو فلسفة تتجاوز الرحم (التربوي الثقافي) الذي تتشكل فيه الأمم والأفراد، ويشكل المناخ الملائم للنمو والتنمية، وإن شئت فقل: «التركية» لخصائص الإنسان وقدراته وبناء مهاراته وتوجيه قابلياته عملٌ محكوم عليه بالفشل من مقدماته؛ صحيح أن العملية التربوية التعليمية بطيئة ومديدة تقتضي الاصطبار وتقاس بالعواقب البعيدة وليس بالنتائج السريعة، لكنها الأساس، الذي يقوم عليه سائر البناء التنموي المأمول.

وفي تقديري أن العملية التربوية والتعليمية بكل أبعادها واستحقاقاتها، لا تحقق التنمية ولا يتوافر لها النجاح وتحقيق الأهداف ما لم تتوافر لها الاستراتيجية واضحة الأهداف، المنطلقة من عقيدة الأمة، المدركة لمعادلتها الاجتماعية، المبصرة لمشكلاتها وإشكالاتها وتحدياتها، المنفتحة على (الآخر) بكل تجاربه وإنجازاته، القادرة على التخطيط للتخصصات المعرفية

والعلمية المطلوبة لنهضة الأمة، المستوعبة لتراثها وشخصيتها الحضارية التاريخية، المحاطة بمناخ صحي بعيداً عن الضغوط الرسمية والتوظيف السياسي، المحاطة بمناخ مساند من مؤسسات المجتمع المدني والتعليم المستمر، كمؤسسات الإعلام والثقافة بكل تنوعها؛ استراتيجية قادرة على اكتشاف المواهب والقابليات وحسن رعايتها، ومؤهلة لتقويم وقياس الإنجازات في المراحل المرسومة والمتعددة والمتابعة لاكتشاف مواطن الخلل، في التقدير والتخطيط، قادرة على أن تعيد للمعلم، الذي هو مرتكز العملية التعليمية، موقعه الاجتماعي المؤثر.

- تسييس العملية التعليمية:

العملية التعليمية بطبيعتها وسياقها وارتكازها إلى المعرفة، ولا شيء غير المعرفة، التي تنمي الإنسان وترفع قدراته وتطور أشياءه ووسائله وتنمي مهاراته، تأبى بطبيعتها التسييس.

ذلك أن تسييس العملية التعليمية وعقاييله الخطيرة على الأمة ونهوضها ونموها قد يكون أكثر خطورة من تسييس المسألة الدينية لتكون في خدمة التخلف والاستبداد؛ لأن تسييس العملية التعليمية واعتماد معايير السياسة وليس المعرفة، لا ينتج إلا الإنسان (الكَل)، ويغيب الإنسان (العَدل)؛ والإنسان أساس التنمية.

فالإصابات السلبية الناتجة عن التسييس في المجالات جميعاً، وتعيين أهل الثقة وإبعاد أهل الخبرة والتخصص، لا تعدل الإصابات الناتجة عن تسييس العملية التعليمية وعدم ضمان استقلاليتها.

إن من أشد الأخطار على العملية التعليمية: التدخل السياسي بالشأن التعليمي، وإعاقة بسبب تدخل من لا علاقة لهم بالتربية أو التعليم، وإيكال أمر الإشراف عليه وإدارته إليهم، في محاولة للابتزاز السياسي الخادع، ولو أدى الأمر إلى تدمير العملية التعليمية برمتها؛ وعدا عن تعيين ومسؤولية الإشراف على التعليم لرجال الأمن وعسكر الاستبداد السياسي فإن إعطاء درجات إضافية ومراكز ومسؤوليات للمتخلفين والراسبين والأغبياء لإنجاحهم

بالامتحانات لكسب ولائهم، أو بالقبول في مرحلة من مراحل الدراسة لغير المؤهلين لضمان تبعيتهم ومساندتهم، هو تكريس للتخلف وقتل لأي أمل في التنمية، وكلنا يذكر في هذا المجال زيارة بعض الزعماء من العسكر الانقلابيين ومن كان يطلق عليهم: «الزعماء الملهمون»، لإحدى الجامعات وما اقتضاه ذلك من حشر ومناداة الطلبة والمدرسين للاستقبال والتصفيق، وما ترتب على ذلك من قرار، وُصف بأنه تاريخي، بإنجاح جميع الراسبين لذلك العام الدراسي!.. فهل يبقى بعد ذلك من أمل في أي تنمية أو نهوض أو تغيير؛ والتعليم والتربية هو التنمية؟

- عزل التربية عن الواقع:

ولعل الأمر الأخطر في علاقة التنمية بالتربية غياب وتهميش وعزل العمل التربوي عن الواقع، بكل مؤسساته ومشكلاته، وعدم تحقيق الانسجام والتكامل والتساند بين مؤسسات المجتمع المدني، فالإعلام يعتبر تعليماً مستمراً، ومؤسسات الثقافة تعتبر تفعيلاً للمعارف والمعلومات والإسهام بكيفيات توظيفها في الإطار التنموي وتحضيراً للمناخ وتهيئة للقابليات للتعلم وإدراك أهمية المعرفة ومجتمع المعرفة، وهكذا حال الكثير من الأنشطة الاجتماعية ذات الطابع الثقافي، فإذا كانت التربية في واد والإعلام والثقافة في واد آخر، بعيداً عن المساندة والتكامل، فكيف نصل إلى البناء؟ وإذا كان كل تغيير أو ادعاء إصلاح يبدأ بنسف كل ما هو موجود وقائم والبدء من الصفر، كما هو الشأن السياسي أو الثوري، الذي يستهدف كل شيء، وإذا استمرت هذه البعثة وسوء تقدير النتائج وغياب الرؤية الجامعة للأمة والمساندة لمسيرة التعليم، فكيف نتطلع إلى نجاح العملية التعليمية؟ ومن ثم العملية التنموية؟

فمتى يبلغ البنيان يوماً تماماً إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

- تهميش العملية التعليمية:

ونعاود القول: إن الخطورة كل الخطورة في تهميش العملية التعليمية والتربوية وإصابتها نوعياً، فتتحول لتكون عبئاً على الطالب والمدرس والأسرة

والدولة والأمة، تتحول لتكرس التخلف وتحدث فراغات عقلية وعلمية
ونفسية واجتماعية تستدعي (الآخر).

وقد لا نستغرب ما لحق بالمؤسسات التربوية والتعليمية بسبب
الإصابات النوعية من عقم وعجز، وشيوع منهج التلقين، الذي أصبح هو
السائد، والتوجه إلى حشو الذاكرة بالمعلومات، الذي بات هو المعيار
للتفوق، بينما غدا إعمال الذهن والعقل دليل الشغب والتمرد!

قد لا نستغرب النواتج التعليمية اليوم وقدرتها على تحويل الأسوياء
إلى صم وبكم، والقبول بغياب التدريب على التفكير والتجربة والملاحظة
وإثارة التفكير والتأمل والإبداع وطمس الموهبة!

كيف لا نستغرب كل تلك المقدمات والنواتج، ونعود لنطلب من
المعلم الإسهام في التغيير والتنمية، ونحمله المسؤولية، ودوره ومكانته
وقيمته في انحدار مستمر حتى كاد يصل إلى قاع المستويات الاجتماعية؟

كيف لا نستغرب النواتج العقيمة والمحاولات مستمرة من جانب آخر
لقطع الدارس عن لغته وعقيدته وثقافته، كمحركات أساس لعجلة التنمية؟

كيف يمكن أن نعيد للعملية التربوية والتعليمية دورها وفاعليتها
وتعاملها مع الإنسان غير الآمن على رزقه وحياته وحقوقه مع العقل القلق
فاقد الأمل، بسبب غياب الأمن السياسي والسلم الاجتماعي وما يترافق مع
ذلك من الاستئثار بالسلطة والثروة وانعدام تكافؤ الفرص وغياب الحرية
والمساواة، وهي روائز ومرتكزات وأهداف العملية التربوية والتعليمية؟

كيف ستكون النواتج عندما يتحول مناخ التخلف إلى تقديم أهل الولاء
والثقة ومطاردة أهل الاختصاص والخبرة؛ لأنهم أهل معرفة وعقل يشكل
خطراً على السلطة، التي تعتمد القوة والساعد؟

ولا سبيل إلى تنمية حقيقية إلا باعتماد الأهلية، التي يتطلبها الموقع،
وتحويل شعار الرجل المناسب في المكان المناسب إلى مبدأ عملي يخضع
لضوابط وشروط موضوعية ويشكل ثقافة وقناعة إنسانية.

- الاستبداد السياسي والكهانة الدينية:

إذا كانت العملية التربوية أو إذا كانت التربية هي الرحم وهي الحاضن لعملية التنمية، فإن الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والاستئثار بالسلطة والثروة، العامل الأساس في إفسادها واغتيالها، يعتبر السوس، الذي ينخر كيان الأمة، ودابة الأرض التي تأكل منسأة التنمية وتقتل أجنة الحواضن التربوية؛ فالاستبداد عدو التقدم والتنمية والحرية وتكافؤ الفرص.

إن إلغاء الألقاب الكاذبة الموهمة بالفهم، وهي عنوان الجهل، وتقديم أهل الخبرة واعتمادهم هو السبيل لحفظ الأمانة وقيام التنمية.

ومهما تمظهر وتظاهر الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي وتطاول وادعى التقدم والارتقاء والتنمية واستخدم التمثيل والنفاق الاجتماعي، وسحر أعين الناس، وأوحى للجماهير بقدراته الخارقة وتقدمه الهائل والإعلان عن إنجازات ومخترعات تقنية خادعة وكاذبة، فلا يلبث أن ينقلب السحر على الساحر، ويُفضح الفجر الكاذب بالفجر الصادق.

والأخطر من ذلك كله على أجنة التنمية ظهور طبقة فقهاء السلطان وتحالف الكهانة الدينية مع الاستبداد السياسي، وصناعة المسوغات لأفعاله أمام الجماهير البائسة، عندها يُفقد الأمل في كل تقدم ونهضة، وتهاجر العقول للخارج أو تهجر المجتمع وتنسحب من أنشطته في الداخل، فيشل النشاط، وتقتل روح الإبداع، وتصبح العملية التعليمية حكراً لتعليمات الحاكم المستبد، ورجع الصدى لإنجازاته الخادعة، وموضوعاتها حكراً على خطبه الطنانة الرنانة المصنوعة من أعمدة النفاق الاجتماعي، وبذلك تتحول شيئاً فشيئاً لتصبح عبئاً على الأمة، تكرس التخلف، وتفقد الناس الثقة بأنفسهم وقدراتهم على النهوض، كما يصبح الشأن الديني وقفاً على فقهاء السلطة، التي تمكن السلطة لهم وتحاصر وتطارد كل ما عداهم، تحت عناوين وتهم شتى، وبذلك تنغلق قيم الدين عن فضائها الواسع.

- غياب إنسان الإنتاج والفكرة:

لا شك أن العملية التربوية والتعليمية هي الرحم والوطن والأم لعمليات التنمية المستدامة وتوفير عناصرها، وهي السبب الرئيس للنهوض، وفشلها وخللها السبب الرئيس للتخلف والتراجع والتقهقر الحضاري، وأن ما نراه في المجالات الأخرى من إصابات وخلل إنما هو في الحقيقة من مظاهر وإفرازات الإصابة في العملية التعليمية والتربوية.

ولعل في مقدمة الأسباب، إذا اعتبرنا أن التخلف نتيجة، غياب إنسان الإنتاج، إنسان الفكرة، إنسان التضحية والإيثار، وبروز إنسان الاستهلاك والغريزة، بل أكثر من ذلك شيوع فلسفة لتسويق وتبرير ذلك، حيث اعتماد إنسان الاستهلاك معياراً للنمو الاقتصادي، وذلك هو المؤشر الخطير للتنمية الكاذبة أو الخادعة.

إن التوهم بأن الاستيراد لأشياء الإنسان الاستهلاكية والتكديس لها على حساب إيجاد الإنسان القادر على الاستنبات والتوليد والإبداع والتطوير، على الرغم من أنه يمكن أن يحقق تنمية في الظاهر إلا أنه خداعٌ وفجرٌ كاذب.. نعم يمكن أن يحقق مظهراً تنموياً، كحال الورد الصناعية، التي لا رائحة ولا روح لها، وإنما لتكريس أوهام الناظرين إليها.

- استيراد الخطط والبرامج الجاهزة:

وليس أقل من ذلك خطورة على مسيرة التنمية محاولة إثارة الراحة الخادعة، وإعفاء النفس من الهمّ والهمة، واستيراد الخطط والبرامج الجاهزة، التي تولدت وجاءت استجابة لمشكلات مجتمع له ثقافته وعقيدته وتاريخه وموقعه الحضاري ونواتجه العلمية، وحملها وضّبها على رؤوس مجتمعات أخرى لها ثقافتها وعقيدتها وتاريخها ومعادلاتها الاجتماعية وتقاليدها؛ ويكفي شواهد إدانة لهذا النقل والاستيراد الجاهز أن الخطط والتجارب المستوردة ما تزال تسلمنا من فشل إلى فشل، بحيث تحولنا في الحساب الختامي إلى حقل تجارب، وهذا لا يعني الدعوة إلى الانغلاق والانكفاء على (الذات) وعدم الاستفادة من تجارب (الآخر) وإنما يعني أن نعي كيف وماذا نأخذ، أن نمتلك

المعيار، الذي يؤهل صاحبه لمعرفة ما يأخذ وما يدع، وقد سبق لنا القول: إن الإنسان المتخلف عاجز بطبيعته عن الاستفادة من (الآخر)، وإن القادر على الاستفادة والتبادل والشراكة هو الإنسان المتقدم.

ولم يبق سراً، والشواهد أكثر من أن تحصي، أن خطط التنمية المستوردة من مجتمع آخر، له فلسفته وثقافته ومكوناته الاجتماعية وتاريخه وعمره الحضاري وتجاريه ومشكلاته وموارده والتحديات، التي تواجهه، وتشكل إنسانه، لا يمكن لها أن تحقق نمواً ولا تنمية؛ ولو أدرك المستوردون للخطط الجاهزة أبسط المعادلات الاجتماعية والتنمية المستوردة من (الآخر) وعرفوا بعض الأبعاد والمكونات والشروط والمحاضن التربوية المطلوبة لعملية التنمية لفكروا كثيراً قبل أن يجازفوا ويقدموا بشكل أعشى على التصرف بأموال الأمة وأقدارها الأمر الذي يؤدي إلى تنويم الأمة، بدل تنميتها، وإعفائها من المسؤولية، وتعطيل الاستجابة العفوية للتحديات المحيطة بها، وشل حسها، وتزييف وعيها؛ إن هذا النقل الأعشى أدى إلى تنويم وعطالة مستديمة، ولم يؤد إلى أية نهضة وتنمية مستدامة.

- المساعدات الاستهلاكية:

ولا أقل من ذلك خطورة وإساءة أيضاً، بل قد يكون الوجه (الآخر) واللازم لاستيراد الخطط: المساعدات الخارجية الاستهلاكية والآثار السلبية، التي تخلفها على المدى البعيد، وإن كانت تبدو في ظاهرها عمليات إغاثة إنسانية تملأ البطون الجائعة وتنقذها من الموت المحقق؛ ذلك أن الإشكالية الكبيرة فيها أنها تعطي السمكة وتمنع الشبكة، وإذا صح هذا في حالات الشدائد والإصابات والكوارث، وكان له مسوغ كحالات استثنائية ضرورية، فإن عقابله البعيدة في الحالات الطبيعية تحول الأمة، التي تمتلك مقومات الحياة والنهوض، إلى الدخول في مرحلة الاحتضار المستمر، فلا يقضى عليها بالموت فتموت ولا يخفف عنها العذاب.

إن المساعدات الاستهلاكية، الداخلية منها والخارجية، تسهم بتشكيل إنسان الاستهلاك، مشلول النشاط، معطل التطلع، عالة على (الآخر)، إنه

أشبه ما يكون بالمعاق إعاقه كبيرة تجعله لا يقوم بنفسه، فإذا عرفنا توجه العالم اليوم إلى تأهيل المعوقين وأصحاب الحاجات الخاصة وبذل الجهود التقنية لتوظيف وتشغيل ما يمتلكون من طاقات للارتقاء بهم وتنمية قدراتهم، ومحاولات دمجهم في خطط التنمية ليستغنوا ويعتمدوا على أنفسهم، أدركنا خطورة المساعدات الاستهلاكية على تعطيل محركات التنمية.

هذا في حالة أخذت تلك المساعدات طريقها إلى مستحقيها فعلياً، لكن الخطورة كل الخطورة أيضاً عندما تذهب هذه المساعدات إلى جيوب القائمين على أنظمة القمع والاستبداد السياسي، التي تعطل محركات التنمية ومقوماتها بطبيعتها، فتزيدهم جبروتاً وتسلطاً، وبذلك تتحول المساعدات لتصبح دعماً لأنظمة القمع والاستبداد السياسي وتقويتها ودفعها إلى استمرار التسول باسم شعوبها. . وما لم تتحول هذه المساعدات، الخارجية منها والداخلية، إلى مساعدات إنتاجية تنمية تمويل خططاً ومؤسسات موثوقة ومدروسة الجدوى ومحكومة الإنفاق، يُخشى أن نقول: إنها تكرر التخلف وتقضي على بذور التنمية.

- فقدان التوازن في العمل التنموي:

هذا من وجه، ومن وجه آخر نعتقد أن الرؤية التنموية القاصرة، التي تتركز في التوجه صوب تنمية الموارد المادية، وذلك بإقامة المشروعات العملاقة والمؤسسات المرموقة والشركات الكبرى، على حساب تنمية الموارد البشرية والارتقاء بقدرات الإنسان ومهاراته وخبراته وخصائصه الإنسانية، فإن العملية التنموية تبقى عرجاء، محكوماً عليها بالفشل ابتداءً؛ ذلك أن من إشكاليات التنمية اليوم عدم التنبيه إلى أهمية التوازي والتوازن بين تنمية الموارد المادية وتنمية الموارد البشرية، إن صح أننا نقبل بتسمية البشر موارد كالأموال المادية، والارتقاء بخصائص الإنسان وقدراته ومهاراته، التوازن بين عملية الاستهلاك وعملية الإنتاج، التوازن بين إنسان الحق وإنسان الواجب، التوازن بين إنسان الفطرة والإيثار والفكرة وإنسان الغريزة والأثرة والاستهلاك، الذي يشكل النبات الخبيث لثربة التخلف.

ويحضرني هنا قول المفكر مالك بن نبي ﷺ عندما يقارن بين الإنسان (العذل) المنتج، الذي رأى بسقوط التفاحة من الشجرة، وهو مستقل تحتها، صوب الأرض دليلاً على قانون الجاذبية وما ترتب على هذا الكشف من نتائج في رحلة الحضارة، وبين الإنسان (الكُل) الذي لو كانت التفاحة سقطت على رأسه لانتهدت إلى روثه وإحدى فضلاته.

فما قيمة كم الأشياء وكثرة الوسائل إذا غاب الإنسان؟ وما قيمة التظاهر بصور التحضر والتنمية في الحقيقة إذا كان الاستيراد لكل شيء، للآلة والعامل والخبير والعالم والمحيط بعلمها، القادر على تشغيلها وتصليحها، واقتصار إنسان الاستيراد على استهلاك منتجاتها؟

إنها صور تنموية مزيفة للوعي، خادعة للإنسان؛ لأنه بمجرد توقفها وانقطاعها يعود الإنسان إلى نقطة الصفر، هذا إضافة إلى ما يمكن أن تحمل معها وما يكون من نواتجها من عمليات التحكم لأصحابها والقائمين عليها في حياة الناس وما تدع من آثار سلبية من تكريس التبعية والتخلف واستمرار الحاجة لبقاء (الآخر).

ومرة أخرى، فنحن هنا لا ندعو إلى الانغلاق والانكفاء وحرمان إنساننا من التمتع بمنجزات الحضارة والتقدم المادي العالمي، وإنما ندعو للارتقاء بالإنسان وخبراته ليكون في مستوى تلك المنجزات، بحيث يستطيع أن يكون مسخراً لها لا مسخراً بها.

ومن هنا ندرك أبعاد وأهمية التوجه إلى الإنسان لتأهيله وإعداده ليكون في مستوى عصره، ذلك أن الإنسان يصنع ويبدع أشياءه، والمثل القديم الحديث أن «الحاجة أم الاختراع»، والوسائل والأدوات والآلات لا تنتج إنساناً، وإنما هو الذي ينتجها ويوجهها صوب أهدافها.

- القياس قيم الدين بصور التدين:

ولعل من أخطر الأسباب التي تكرر التخلف والانحطاط: العجز عن التفريق بين الصورة والحقيقة، مما يتطلب التوقف ولو قليلاً عند أبرز

وأوضح مظاهرها، وهو التباس (الذات) بالقيمة، وحقيقة الدين بصور التدين، وهذه الحال تشكل قمة التخلف والتراجع الثقافي والحضاري والانحطاط الديني، إن صح التعبير، وذلك عندما يصبح الشخص، البشر، الذي يجري عليه الخطأ والصواب، محل الحكم ومحل التقويم والمراجعة والمعايرة، هو محل الفعل وهو في الوقت ذاته المعيار والمقياس والقيمة لصواب الفعل من خطئه، وأن كل ما يفعله هو الدين، فسلوكه هو المقياس، وعمله هو المعيار ودليل الصحة والصواب، وأداؤه هو الدين؛ وأذكر في هذه المناسبة كيف أن أحد الشيوخ عندما طلب إليه التدليل من الكتاب والسنة على صحة ما يقول، قال: «الدليل: أنني أنا أقول ذلك».

وليس أقل من ذلك تديناً مغشوشاً الخلط بين الابتداع في الدين، اختراع دين، مما لم يرد في الكتاب والسنة ولم يأذن به الله ورسوله، والإبداع في وسائل الإنسان ومعارفه وتقدمه العلمي.

وهذه من أعظم الأسباب وأبعدها أثراً، وأخطر علل التدين، التي لحقت بالأمم السابقة، فكانت السبب في تراجعها وسقوطها الحضاري وتخلفها الاقتصادي وعجزها السياسي، بل كانت سبباً في إقصاء الدين عن واقع الحياة وأنشطتها واعتباره معوقاً يحول دون النهضة والتنمية.

إن اختبار صور التدين وسلوك الناس ومدى مطابقتها لمقاصد الدين وأحكامه وتحديد مواطن انحرافها إنما يكون بقيم الدين المعصومة، فإذا صارت صور الدين هي الفعل وهي معيار الفعل والتبست «الذات» بالقيمة ونصوص الدين وقيمه بصور التدين، تحول الدين عندها إلى كهانة هي أشد خطراً على المجتمعات من آثار الاستبداد السياسي، الذي يعني العطالة والشلل لكل شيء.

- إغلاق باب الاجتهاد:

ولعلنا نرى: أن من أخطر الأسباب التي أدت إلى إصابات بالغة لمسيرة التنمية والتي أدت إلى العطالة وشل الحركة وقتل البصيرة وتكريس

التخلف وإحداث الفراغ، الذي استدعي (الآخر) لملئه والتحكم بالبلاد والعباد، هي إغلاق باب الاجتهاد، الأمر الذي أدى إلى تجريم وتأثير التفكير والنظر، وحؤول العقل بكل ملكاته وعطائه من نعمة إلى نقمة وتهمة؛ إن إغلاق باب الاجتهاد عطل وظيفة العقل، الذي يعتبر المهماز الحضاري والثقافي للتنمية؛ وليس ذلك فقط وإنما أصبح العقل والتفكير سبة ونقيصة وموطن حذر وتخويف؛ وكأن الله أراد لنا أن نكون بلا عقل.

ويكفي أن نقول: إن إطلاق مصطلح العقل والعقليين، أصبح محل تهمة كافية لصرف الناس عن الاقتراب منهم والسماع إليهم، ومناقشتهم، وتصويب اجتهادهم، وانصرافهم وخوفهم من التفكير على دينهم، وكان ذلك السبب الرئيس في اتساع الفجوة بين معرفة الوحي ومعرفة العقل، ووضع العقل في مقابل الوحي، ووضع الإنسان، الذي منحه الله الفطرة التي تتوجه صوب الدين وقيم الوحي، والعقل الذي يشكل دليلاً إلى الوحي وشرطاً لتكاليفه وسبيله إلى الاجتهاد وتنزيل أحكام الشرع على حياته ومجتمعه والنظر في المصالح والمفاسد واختبار التجربة وتحديد الخطأ واكتشاف الخلل، وضع الإنسان أمام الخيار الصعب.

فبدل أن تكون قيم الوحي هادية لحركة العقل وتحديد أهداف سعيه وكسبه وطمأنته على ثواب وسلامة وسداد كسبه، فتكون حركة العقل مؤطرة ومستهدية ومستصحبة لقيم الوحي وأمر الوحي، حيث معرفة العقل تقوم على التكامل مع معرفة الوحي وليس التقابل، اختلت المعادلة، فكان إغلاق باب الاجتهاد توقفاً قسرياً لحركة الحياة ونموها وتنميتها وامتدادها؛ كان تكبيلاً للعقل، وسيلة التنمية وأداتها الرئيسة، ومحاصرةً للوحي، محاصرة لخلوده وقدرته على الاستجابة لمشكلات الحياة وقضاياها.. وإذا علمنا أن الرؤية الإسلامية لا تقتصر على الأحكام الشرعية للعبادات والأحكام التشريعية وإنما تمتد لتنظيم سائر جوانب الحياة أدركنا المدى المترتب على خطورة إغلاق باب الاجتهاد، وأثره السلبي على تنمية الثقافة والحضارة والاقتصاد والتربية والسياسة والأخلاق.

إن إغلاق باب الاجتهاد، بذريعة فساد العصر وانعدام الأهلية التي تمكن منه، إضافة إلى أنه اجتهاد، فتح الباب أمام (الآخر) ليتقدم باتجاهنا، ويقدم رؤيته وحلوله لمشكلاتنا؛ أدى إلى ولوج الكثير من غير المؤهلين لطرح فتاوى وأحكام شرعية وجدت طريقها إلى الناس في غياب الاجتهاد الأصيل المحكم، القادر على إبطالها وبيان فساد ما ذهبت إليه.

إن الادعاء بأن فتح الباب سوف يسمح بدخول من يحسن ومن لا يحسن، أمرٌ يدعو للاستغراب حقاً؛ ذلك أن ضرب الحق والباطل من سنن المدافعة وجدلية الحياة وطبيعتها، وهذا الدخول أكثر من طبيعي في كل المجالات، ذلك أن التدافع سنة بشرية وكونية واجتماعية، لكن في النهاية لا يصح إلا الصحيح، فضرب الحق والباطل يُذهب الزبد، ويبقى ما ينفع الناس، والعلماء العاملون هم حرسة الفهم الصحيح والفقه السليم وبيان الانحراف والتأويل والغلو والتحريف، والتحذير منه، ومن هنا ندرك أبعاد قول الرسول ﷺ: «يحملُ هذا العلم من كل خلفٍ عدوُّه، ينفون عنه تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين»^(١)، فما معنى هذه الوظيفة إذن؟ إذا أغلقنا الأبواب وأعلننا توقف الحياة، وحُلْنَا دون تجددِها؟

إن إغلاق باب الاجتهاد، وإلغاء العقل والنظر، ومحاصرة خلود الوحي، كان وراء الكثير من الجمود والتخلف والجنوح إلى التقليد وتكرار قول السابقين وإعادة إنتاجه، بل تنمية التخلف، وفي أحسن الأحوال جعل العقل يتحرك في إطار عقل السابقين، للتخلص من التجريم والتأثير والإلقاء بالتبعة عليهم، إضافة إلى ما يؤدي إليه ذلك من أخطار تتمثل في توقف الفقه والاجتهاد والإعراض عنه بسبب الخوف من الإثم، الأمر الذي أدى إلى تسييس الدين من قبل أهل الاستبداد السياسي، عدو التنمية، وإنشاء كهانات دينية لتسويغ بعض التصرفات الفاشلة والمخالفات الشرعية وإضفاء صفة الشرعية عليها أمام الأمة.

إن إغلاق باب الاجتهاد أدى إلى تحوُّل الدين والتدين إلى كهانات -

(١) أخرجه البيهقي.

كما أسلفنا - لا تجد من ينتقدها، كما انتهى إلى تحالف الاستبداد السياسي مع الكهانة الدينية، تحالف الجبت والطاغوت، فالاستبداد بطبيعته يجمع العقول ويصادر الحريات، وإغلاق باب الاجتهاد والحجر على العقل والتفكير هو نوع من الاستبداد الثقافي أو الفكري أو الفقهي، وهو إرهاب واستبداد فكري، وهو الوجه (الآخر) للاستبداد السياسي، إن لم يكن أصله، إنه سبب الكوارث جميعاً.

- غياب العقل الناقد:

إن غياب العقل الناقد، يشكل سبباً رئيساً وإصابة كبرى على مسيرة التقدم.. فالعقل الناقد هو الذي يتحسس الواقع، ويبصر الفجوات، ويلاحظ الإصابات، ويستشعر عملية التغيير، ويجتهد في تنزيل أحكام الشرع على واقع الناس، في ضوء استطاعتهم، وربط التكليف بالاستطاعة، والتمييز بين الإسقاط للأحكام على رؤوس الناس مهما كانت استطاعتهم، محل الحكم، والتنزيل على الواقع في ضوء استطاعته.. إن غياب المناصحة والنقد شكل كارثة علمية وثقافية وشرعية، وأدّى إلى إخراج الأمة من ساحة الفاعلية، فلم تعد في مستوى الامتداد بإسلامها الخالد المجرد عن حدود الزمان والمكان ولا في مستوى عصرها بكل معطياته.

إن بناء العقل الناقد، الخبير المتخصص المستهدي بقيم الوحي، التي تشكل معيار النقد والفحص والاختبار لواقع الحياة، يعتبر من أهم الوسائل المحركة للتنمية والترقية.

وهذا العقل، الذي يعتبر مهماز المعرفة والتنمية ومحركها الأساس، لا يمكن أن يأتي من فراغ، وإنما لا بد أن يتشكل من خلال التخصص والإحاطة بعلم الأشياء التي ينظر ويجتهد فيها، من خلال تحصيل التخصصات العلمية، واستشعار المسؤولية عن إبداء الرأي أمام متطلبات معرفة الوحي: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾؛ إن التزام هذه الهداية للوحي كاف لإحداث التنمية وبناء رحلة الصواب والعطاء المثمر، واستشعار المسؤولية أمام هداية الوحي: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِطُوا بِإِلَهِهِ وَلَكِنَّا بِآيَاتِهِمْ

تَأْوِيلُهُ» [برنس: ٣٩] وأهل المنطق يقولون: «الحكم على الشيء فرع عن تصوره»، وهذا العلم والحكم على الأشياء لا يتحصل إلا بالاستجابة لهداية الوحي، بإحياء الفروض الكفائية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهي أرقى أحوال التنمية المستدامة.

إن الوصول إلى العقل المتخصص بشعب المعرفة، في ضوء هداية الوحي؛ وأخذة موقعه في المجتمع، والاضطلاع بمسؤوليته عن علم وبصيرة، وإعادة الاعتبار للعلم والمعرفة، بعيداً عن الألقاب والأنساب والأحساب، وإحلال الخبرة والمعرفة في مكانها وموقعها، حيث معرفة وإعادة بناء وتركيب أهل الحل والعقد من خلال التخصصات المطلوبة للقضية المطروحة، فلكل إشكالية أهل حلها وعقدها من المتخصصين بعلمها والخبراء بمكوناتها، يقول تعالى: ﴿فَشَكَّلَ فِيهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٨]، ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَيْرٍ﴾ [فاطر: ١٤]، هو استشعار لمهمة الأمانة، التي حذر الرسول ﷺ من تضييعها بقوله، عندما سئل عن علامات الساعة، التي يعني ضياعها تعاضم الخلل والإيذان بالسقوط وانتهاء الدنيا، قَالَ: «فَإِذَا ضَبِيعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»، قَالَ السَّائِلُ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: «إِذَا وُسِدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»^(١)؛ وإذا علمنا أنه «لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةٌ لَهُ وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ»^(٢)، أدركنا الأخطار والآثام والمسؤوليات الكبيرة التي تترتب على إيكال الأعمال لغير أهلها.

- تغيب المرأة:

ولعل إحدى الفجوات الكبيرة في جدار التنمية وإعادة البناء، التي لم تأخذ البعد المطلوب في حياتنا الثقافية والاجتماعية، بعد جيل خير القرون، وتوجهاتنا أو خططنا التنموية، هي غياب دور المرأة في التنمية من الناحية العملية، ذلك أننا اشتغلنا كثيراً وما نزال نتحدث عن حقوق المرأة ووظيفتها ورسالتها وتميزها في المجتمع المسلم، وفي كثير من الأحيان نعتقد أن

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه أحمد.

الدافع لذلك والداعي له إنما ينطلق من مواقع الفكر الدفاعي ورد الفعل أمام التيارات والمذاهب الوافدة، التي اعتبرت دور المرأة الغائب وواقعها المتردي مدخلاً مناسباً لاتهام الإسلام بظلم المرأة وهضم حقوقها، واكتفينا بذلك عن الاشتغال ببناء شخصية المرأة وتنميتها واسترداد كيانها ورسالتها ودورها في تنمية المجتمع.

وإذا اعتبرنا أن التربية هي التنمية في حقيقة الأمر، وأن المرأة هي الحاضن الأمين، أو الخائن للأمانة، لكل أنواع النشاط المادي والإنساني، وأن المرأة هي العنصر الأساس في العملية التربوية، إلى جانب مجموعة عوامل ثانوية، حيث الطفولة هي المرحلة التي تغرس فيها بذور مستقبل الحياة السلوكية؛ وأن المرأة في تاريخنا العلمي والمعرفي، في مرحلة خير القرون، كانت عالمة وطبيبة، ومحدثة وداعية، ومهاجرة ومبايعة، أدركنا أن وظيفة المرأة ليست حاضناً للتنمية فقط، على أهمية ذلك وضرورته كشرط لازم لتجذر العملية التنموية وامتدادها ونجاحها، وإنما هي فاعل مهم وركيزة أساس في بعض جوانب بنائها.

إن المرأة اليوم، في واقع المسلمين وفي صور التدين المغشوش، غائبة غياباً كاملاً عن الفعاليات التنموية الحقيقية، حتى عن وظيفتها التنموية الأساس، في مجال التربية الأسرية، تتحكم فيها التقاليد الاجتماعية الجائرة بدل التعاليم الشرعية الرحيمة، حيث لا تُعطى ما أعطاها الله، في مجتمع أعطاها الله ويمنعها البشر، سداً لذريعة الفساد بزعمهم، فأدّى ذلك إلى تعطل أحكام الشرع والوقوع بالفساد؛ لذلك توهمت بعض النساء، التي وقعت فريسة للغزو الثقافي، أن صور التدين المغشوش هي الدين فتمردت وخرجت عن وظيفتها وطبيعتها ودورها، لكنها باسم التحرر والانطلاق تحولت إلى سلعة رخيصة وإعلان مغر لكل شيء، وبذلك اختزل عمرها ببضع سنوات تمثل شبابهها، ومن ثم تلقى كالنواة لعدم صلاحية جسدها.

وقد نكون نحن المسؤولون بالدرجة الأولى عما صارت إليه المرأة؛

حيث صرفنا جهوداً كبيرة لحماية المرأة؛ فباسم حماية المرأة والحرص عليها خسرنا المرأة عملياً أو غيبنها دورها؛ تحت شعار: «سد ذريعة الفساد».

- اختلال العلاقة مع (الآخر):

وسبب آخر، نرى أنه محل للنظر والتأمل في مجال التنمية ورؤى النهوض والذي قد يعتبر إشكالية ذهنية ثقافية بالدرجة الأولى قبل أن تكون قضية اقتصادية واجتماعية، حيث إن هذه الذهنية تتمظهر في المجال الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي أو إن شئت فقل: في المجالات جميعاً، وهي العلاقة مع (الآخر) وإدراك أبعاد دوره وموقعه من إشكالية التنمية في الدول والأمم المتخلفة.. وفي تقديرنا أن الموقف من (الآخر)، استخدامه وتوظيفه في الرؤية الإصلاحية التغييرية أو التنموية، يتراوح بين موقفين، حيث لا يزال العجز متحكماً عن توليد موقف استراتيجي نهضوي إصلاحي سليم.

أما الموقف الأكثر ظهوراً وانتشاراً فهو الموقف الذرائعي التبريري، الذي يقوم في حقيقته على استمرار الاسترخاء، وعدم استشعار التحدي، وإعفاء النفس من أية مسؤولية عن التخلف والتراجع والسقوط الحضاري والإلقاء بالتبعة على (الآخر)، العدو المستعمر المتآمر الكائد الحاقداً، هو موقف يتلخص في اتهام (الآخر) أنه وراء كل الإصابات والمعوقات، التي أدت إلى الفشل وحالت دون تحقيق الأهداف والنهوض بالأمة، لذلك فـ«ليس بالإمكان أفضل مما كان» أصبح شعار تكريس التخلف؛ وهذا على النقيض مما هو معروف ومطلوب ومشاهد، ذلك أن اكتشاف القدرات والإمكانات، ورفع القدرات، واكتساب المعارف، وتحديد الخلل، وبيان الأخطاء، وإفادة الإنسان من الملاحظة والتجربة واستشعار التحدي وآلية الاستجابة، سنة من سنن الحياة، وهي في تطور ونمو مستمر، وبذلك يتحول الشعار: «ليس في الإمكان أفضل مما كان» من خاتمة الإنسان (الكل) الذرائعي إلى خاتمة الإنسان (العذل)، حيث استدعاء الشعار التنموي الغائب أنه: «بالإمكان دائماً الارتقاء إلى أفضل مما كان».

إن الذين يلقون بتبعة التخلف على (الآخر)، إعفاء لأنفسهم من المسؤولية، ومحاولة لإيجاد الذرائع والمسوغات للتخلف والتراجع والعجز، يفوتهم أنهم بذلك إنما يوبّخون أنفسهم، ويعظمون من مسؤوليتهم دون أن يدروا أنهم يعلنون بشكل لا لبس فيه أنهم على الأقل دون سوية قيادة المرحلة وكيفية التعامل معها، وكان الأولى بهم أن يدركوا تواضع إمكاناتهم، ويتخلوا عن موقعهم لمن هو أجدر بالقيادة والريادة، فكم من الدول من حولنا دمرتها الحروب وتكالبت عليها الأمم، حتى كادت تأتي على منجزاتها جميعاً وما لبثت أن استشعرت التحدي وعادت النهوض من تحت الركام، محولة النقم إلى نعم ومحفزات ومحرضات تنمية، حتى وصلت إلى مصاف الدول المتقدمة وساهمت بالشراكة العالمية.

وليس الموقف الآخر من (الآخر) أحسن حالاً؛ لأن ذهنية التخلف لكلا الموقفين في نهاية المطاف هي واحدة، بكل إفرازاتها، وإن أخذت اتجاهات شتى؛ موقف الارتماء على (الآخر) المتقدم، والتوهم بأنه يمتلك كل مفاتيح معالجة التخلف وإحداث التنمية؛ ولا أدل على ذلك عندهم من صنيعه في بلاده، لذلك فلا نهوض ولا تنمية بدون استدعائه ليملاً الفراغ ويصلح الخلل وينهض بالامة، وقد لا نجد حاجة للتوقف طويلاً عند مناقشة هذا الموقف الأقرب إلى السذاجة، وقد أتينا على ذكر أخطار الاستيراد لخطط التنمية وآثارها السلبية، وفشلها في إحداث أي نهوض، في ما أسلفنا من حديث، ذلك أن شواهد الإدانة لمثل هذه الرؤى الحسيرة العاجزة عن إدراك معادلة التنمية ومتطلباتها وشروطها أكبر من أن تحصي أو تدرك من السذج والبسطاء.

فلا الانكفاء على «الذات» باسم حمايتها، وما يترتب عليه من الانغلاق وما أورثه من العقم عن التوليد والارتقاء وإيجاد الذرائع والمسوغات للتراجع والتقهر الحضاري، استطاع انتشالنا من وهدة التخلف، فنحن اليوم لسنا بمستوى (الذات) إسلامنا وشخصيتنا الحضارية، ولا في مستوى عصرنا (الآخر)؛ ولا الارتماء على (الآخر) واستدعاؤه للامتداد في حياتنا وثقافتنا بكل مساراتها والذي مضى عليه أكثر من قرنين ونيف استطاع انتشالنا

ومعالجة قضاياها، وإنما كان الناتج في مزيد من الاتكالية والعجز والدخول إلى غرف الانتظار والاصطفاف في طوابير الجوعى طالبي الصدقات.

وما زالت هذه المعادلة الصعبة، وهكذا الطرح التقابلي، إلى جانب السقوط في الكثير من الجدل حول فخاخ الثنائيات والخفر الثقافية والدخول في المعارك الخطأ، التي حولتنا عن قضايانا المصيرية، من مثل: التراث والمعاصرة، (الذات) و(الآخر)، العروبة والإسلام، الشرق والغرب، الوحي والعقل، الدنيا والآخرة، الجسد والروح، عالم الغيب وعالم الشهادة، التعليم الديني والتعليم المدني، الإسلام والديمقراطية، والإسلام والغرب... إلخ، هذه المقدمات الخطأ التي ما تزال تحكم حياتنا، وتستنزف طاقاتنا وتشطرها إلى حد بعيد، وتدفع بنا إلى مزيد من السقوط بين ضفتي الاتجاهين، وإن كنا نرى أن النواتج الحضارية أو التنموية لكلا الاتجاهين هي واحدة، وإن اختلفت ألوانها، اللهم إلا أننا نرى أن الاتجاه الأول (الانكفاء على الذات) إن كانت له ميزة أو فائدة هي في أنه استطاع الاحتفاظ بخمائر النهوض وتوفير حملها ونقلها إلى الجيل القادم، وإن لم يستطع الاستفادة منه، لعل الجيل القادم يمتلك القدرة على الانطلاق من ذاته، تراثه وشخصيته الحضارية ومعرفة كيفية الاستفادة من (الآخر) فيجيء بمستوى إسلامه وعصره.

ونعتقد أننا ما نزال بحاجة إلى موقف آخر، موقف توليدي وليس توفيقى أو تلفيقي، موقف قادر على تجاوز الفخاخ والثنائيات والمقدمات الخطأ واستيعاب تراث أمته وهضمه والتقوي به واستصحابه لفقه الحاضر وإبصار المستقبل؛

موقف توليدي تنموي قادر على الانطلاق من رؤية الوحي، التي تشكل له المرجعية والدليل ومعيار التقويم والقبول والرد، من (الذات) و(الآخر)، واستصحاب الشخصية الحضارية للأمة، والاستفادة من هذه التجارب التاريخية الكبيرة المختبرة في بناء الحاضر واستشراف المستقبل؛

موقف توليدي يستدعي معرفة العقل الغائبة المعطلة ويطلقها من عقالها

وفيك الأسوار المضروبة عليها، باسم حماية الوحي، لينطلق العقل لأداء
وظيفته في ضوء هدايات الوحي.

موقف توليدي ينفتح على (الآخر)، ويستوعب ما عنده، ويمتلك
الحصانة ضد الذوبان، كما يمتلك المعيار، الذي يمكنه من التبادل المعرفي
والحوار الحضاري والثقافي، والإفادة من منجزاته، والوصول إلى الشراكة
الحضارية والتنموية، وتوديع مرحلة التقليد وحالة «الزبائن» الاستهلاكية.

وطالما أن هذا الموقف غائب، فإننا سوف نستمر بالمراوحة في ساحة
ودوائر التخلف، مهما ادعينا العافية والمعافاة.



من تجليات ذهنية التخلف

على الرغم من أن كثيراً من المعاني حول تجليات ذهنية التخلف وظواهرها المتعددة ربما تكون قد وردت في ثنايا الموضوع، إلا أنه قد يكون من المفيد الانتهاء إلى بلورتها على شكل خلاصات تسهل استحضارها والإحاطة بها.

وقد لا نحتاج كثيراً لإيراد الشواهد والأدلة على تجليات ذهنية التخلف ورصد ظواهرها في حياتنا؛ لأننا نعيشها ونعاني من إصابتها؛ ذلك أنه في مناخ التخلف، حيث ضلال السعي، وغياب معرفة الوحي، بوصلة الهداية، وما ينتج ذلك من إفرازات ذهنية التخلف، تتداخل معها الأسباب والنتائج، بحيث تكون الملامح والمظاهر أسباباً للتخلف ونتائج له في الوقت نفسه، ويصير الدوران في الحلقة المفرغة، التي تتبدل فيها المواقع ولا تتغير معها الأحوال، ويتوهم الإنسان أنه يتقدم وينهض.

- التعميم في الأحكام:

ولعل من أخطر تجليات ذهنية التخلف قصور الرؤية وانغلاقها، التي تؤدي إلى التعميم في الأحكام، فالأمر إما شرّ كله أو خير كله؛ فـ (الآخر) سواء من داخل (الذات) أو من الخارج شر كله، لذلك لا بد من إلغاؤه بشكل مطلق، ودون مناقشة ومقارنة ومقاربة ومراجعة! فالتعميم هو ضرب من العامية، وإن شئت فقل: عمى الألوان، وعدم القدرة على التمييز، والجرأة في إطلاق وتعميم الأحكام.

- اختزال التاريخ في موقف:

كما أن من تجليات ذهنية التخلف اختزال تاريخ الإنسان كله في موقف، فما أسهل عمليتي الرفع والخفض في مجتمعات التخلف، ولعل ذلك هو ثمرة لغياب معيار التقويم وانعدام النظرة الشاملة للأمور، التي تمكن من إِبصار الحسنات والسيئات وتقود إلى الحكم المتوازن.

- الاستعصاء الذهني:

وقد تكون الإشكالية الأخطر عندما تستعصي ذهنية التخلف، ويتوهم أصحابها أنهم ينجزون ويبنون، دون أن يدركوا أنهم إنما يصرفون طاقات الأمة وإمكاناتها في المواقع الخطأ والأعمال غير المجدية أو المثمرة، وهذا من أسوأ حالات التخلف، التي يمكن وصفها بضلال السعي، الذي حذرنا الله منه بقوله: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۝ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ۝﴾ [الكهف].

- إضاعة الأمانة:

وقد تكون الإشكالية ابتداءً تتمثل في أن الأمة المتخلفة هي أمة إضاعة أمانة الاستخلاف، وهي في أبسط دلالاتها: إيكال الأمر لغير أهله المؤهلين له؛ لذلك فمن الطبيعي أن تنتج عن هذه المقدمة تلك الذهنية، التي تعجز عن النظر إلى الأشياء والتمييز بينها، فتتحول إلى أذن غير واعية، وقد حذر الرسول ﷺ من تلك الحالة الغثائية، التي تتحكم فيها الغريزة، ويغيب إنسان الواجب والفكرة والتضحية والإيثار ويبرز إنسان الغريزة وتراجع الفطرة، مرحلة القصعة والوهن والتخلف الحضاري: «يُوشِكُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمُ الْأُمَمُ مِنْ كُلِّ أَفْقٍ كَمَا تَدَاعَى الْأَكْلَةُ عَلَى قَضَعَتِهَا، قَالَ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمِنْ قَلَةٍ بَنَّا يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: أَنتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ وَلَكِنْ تَكُونُونَ غَنَاءَ كَغَنَاءِ السَّيْلِ، يَنْتَزِعُ الْمَهَابَةُ مِنْ قُلُوبِ عَدُوِّكُمْ، وَيَجْعَلُ فِي قُلُوبِكُمُ الْوَهْنَ، قَالَ قُلْنَا: وَمَا الْوَهْنُ؟ قَالَ: حُبُّ الْحَيَاةِ وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ»^(١).

(١) أخرجه أحمد.

- الجراءة في إطلاق الأحكام، لاضطراب موازين النظر في الاحتمالات المتعددة والعواقب المترتبة على الفعل أو الامتناع عن الفعل؛ فقد تصدر أحكام على بعض الأمور دون علم ودراية.

- سوء التقدير للمواقف والظواهر والقدرة على النظر في الأولويات، والإحاطة بالاحتمالات والملابسات والعواقب المترتبة على الإقدام والإحجام، وما يمكن أن يكون سبباً وسنة وجوهرأ وما يكون عرضاً ومرضأ ومظهرأ.

- الانشغال بالمظاهر والأشكال، والتوهم بأن ذلك دليل عافية وتنمية وارتقاء، وما يورث من استرخاء وغياب القلق السوي، المحرك الأساس لفعل الإنسان.

- المعجز عن التحليل والتركيب لعناصر الظواهر ومكوناتها والأسباب المنشئة لها والتائج المترتبة عليها، وافتقاد الأدوات الممكنة من ذلك.

- الانحياز للأشخاص والهيئات والمؤسسات والجماعات، وعدم القدرة على إِبصار الحق والانحياز أو الانتصار له والدوران حيثما دار.

- غلبة العاطفة والحماس على المواقف والتصرفات، دون علم بها أو دليل على صوابها.

- التأرجح بين التبسيط للأمور والتهويل لها، واتخاذ الموقف والانتقال لنقيضه بسرعة وبدون دليل أو قرينة مرجحة.

- الجراءة في الإقدام على الاقتحام والخوض في القضايا العلمية والفكرية والثقافية دون مؤهل وتصور مسبق لها أو علم بها، ويظهر ذلك جلياً عند من تخصصوا في الأمور العلمية كيف يجرون على الفتوى والكلام في شرع الله، ومن تخصصوا بالعلوم الشرعية كيف يعطون أنفسهم الحق في الحديث عن أدق المسائل العلمية!

- المكابرة وعدم الاعتراف بالخطأ وسوء التصرف، والهروب من النقد والتقويم والمراجعة، والإلقاء بالتبعة على خارج (الذات).

- الارتجال في اتخاذ المواقف، والافتتان والعجب بالنفس، وعدم القدرة على الإفادة من الآخرين.

- النزوع الفردي، والتمحور حول (الذات)، والمعاناة من عقدة الفخر بالنفس، وعدم الاستعداد للعمل المؤسسي وتوزيع الأدوار وتقسيم العمل.

- ادعاء المعرفة بكل شيء، حتى في أعقد المسائل، وعدم الخوف من الإجابة عن أي سؤال وبـ «لا أعلم» أو «لا أدري»، فهو «يدري» بكل شيء؛ والمجتمع المتخلف مناخ مساعد على تكوين زعامات مزيفة، التي تعرف بكل شيء، واجتمعت لها كل المعارف، وظهور ألقاب كاذبة من مثل: الرجل الملحمة، والقائد الملهم، والعالم العلامة، والعارف الرباني... وترسب في الأذهان حتى تشكل أنصباً جديدة للتخلف.

- غلبة المصالح على المبادئ والقيم، وشيوع العبودية المتبادلة، على مختلف المستويات، فالزعيم حريص على دعم الجماهير ومساندتها لاستمراره في موقعه، وجماهيره حريصة على دعمه ومساندته بحق وبغير حق لتأمين مصالحها.

- التعصب والغلو والتطرف، والجنوح إلى فكرة القوة بدل قوة الفكرة، والحجة.

- التكسب بالزهد الخادع، والظهور بمظهر الورع والتقوى والصلاح، لدرجة تتجاوز حدود البشرية وترك «ظاهر الإثم» والسقوط في «باطنه»، والله يقول: ﴿وَذَرُوا ظُلْهَرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٠].

- شيوع الغيبة وغياب النصيحة، وانتشار النفاق الاجتماعي.

- الارتكاز إلى النسب والقبيلة، واعتبار ذلك قيمة بحد ذاته ترفع وتخفف.

- انتشار التدين المغشوش، الذي يقود التوكل والكسل والقعود عن الكسب بحجة أن الله ضامن للرزق والأجل.

- انتشار الفكر الانسحابي والجنوح إلى الشعوذة والسحر وانتظار
الخوارق والقفز من فوق سنن الله في الحياة والأحياء وتعطيل الأسباب.
- ولعل أخطر مظاهر وتجليات التخلف اختلال التركيب الاجتماعي
السليم واضطراب المعايير نتيجة العبث بالقيم وما يمكن أن نجمله بـ«مجتمع
ضياح الأمانة».



التنمية في حقبة العولمة

إن ثورة المعلومات وتقدم وسائل المواصلات، وإسقاط الحدود والسدود، والتسارع المذهل، وانفتاح الدنيا على بعضها، وتأثر الإنسان وتأثيره، حيثما كان، بكل ما حوله ومن حوله، رفع من سقف التحديات، وبات يتطلب مؤهلات عليا للارتقاء بالإنسان إلى مستوى عصره، وإن شئت فقل: لاستيعاب عصره، ومن ثم التكيف معه، وبعد ذلك التمكن من الإسهام والشراكة فيه.. إن رؤية عجلة التنمية العالمية المتسارعة بشكل مخيف بدأت تخلف وراءها الكثير من الشعوب والأمم، حيث لا مجال للأغبياء والكسالى في عالم الأذكىاء والمنتجين، لدرجة يمكن أن نقول معها: نخشى أن تورث هذه الصورة المفزعة عند الأمم المتخلفة وفي مقدمتها عالم المسلمين، ما يسمى بذهنية الاستحالة، التي تشل الإنسان عن استخدامه طاقاته التي يملكها، إن لم نقل يطورها وينميها.

ونخشى أن نقول: إن حقبة «العولمة» وما أسسته من منظمات التجارة الحرة اليوم سوف تسهم بتكريس التخلف بالنسبة إلى بعض الشعوب وتسرع التنمية المادية بالنسبة للشعوب الأخرى، لقد وحدت الأسعار والأسواق ولم توحد الأجور ومجالات الإنتاج، لذلك نعتقد أن متطلبات إعداد الإنسان وتأهيله، ونحن على عتبة حقبة «العولمة»، لم يعد خياراً، هذا إذا كنا ما نزال على عتبة «العولمة»، فإما أن نكون بعض أشياء وأدواتها وأسواقها، وإما أن نكون ولو بقدر بسيط من شركائها؛ والفرق واضح بين الشركاء والزبائن، بين الأسواق والمصانع، بين إنسان الاستهلاك والتخلف وإنسان التنمية والإنتاج.

إن البؤس والتخلف والجوع والتضخم، الذي تورثه «العولمة» إن لم يتنبه له سوف يوقع كوارث بدت مظاهرها في أكثر من بلد؛ إنها توحد الأسعار وتفتح مزيداً من الأسواق، ولذلك فيمن أولى آثارها السلبية تكريس الفقر وتعميمه وتركيز الغنى وتخصيصه.

الكثير من الأمم والشعوب اليوم بدأت تتحول إلى أدوات إنتاج؛ لأنها تمتلك السواعد الرخيصة والأيدي العاملة، التي يمكن أن تؤهل فينبأ بأبخس الأجر، لتكون في خدمة الشركات الكبرى، وتبقى تفتقد القدرة على التفكير والابتكار، تتحول إلى أدوات إنتاج لـ(الآخر) وأسواق استهلاك لمنتجاته.

وفي المقابل، نرى كيف أن الأمم المتقدمة بدأت تفكر بتوفير طاقاتها والاحتفاظ بها للتفكير والإبداع والتصميم والتحول صوب التخصصات الدقيقة النادرة، منها العالم والمفكر والمهندس، ومن غير بلادها اليد العاملة الرخيصة، الأمر الذي سوف يؤدي إلى التحكم بمصائر الشعوب وثقافتها ونوعية إنتاجها وحياتها ومستوى نموها، على الرغم من الوفرة السكانية؛ التي يمكن أن تشكل لها طاقة تسهم في نهوضها؛ وليس ذلك فقط بل تعمل الدول المتقدمة والمتحكمة التي تقود «العولمة» المهيمنة على امتصاص الطاقات المتميزة على مستوى العالم، أينما كانت، وإغرائها بالهجرة إليها والتوطين فيها، فكيف سيكون مصيرنا، في عالم المسلمين، إن كنا بعد لم نصل إلى مرحلة تأهيل العامل الفني؟ بل على وفرة السكان في بعض البلاد الإسلامية قد لا نستغرب أنها ما تزال تستورد اليد العاملة، التي قد لا تتطلب مهارات فنية عليا!

وربما يحمل لنا المستقبل نوعاً من تقسيم العمل والإنتاج والتخصص على مستوى الدول، كما هو الحال على مستوى الأفراد في الدول المتقدمة والمؤسسات في المجتمع الواحد، حيث بدأت تظهر دول متخصصة بإنتاج متميز في مجالات متعددة، يتطلع إليه المستهلكون في كل بقاع العالم، وسوف ينشئ ذلك نوعاً من شبكة العلاقات والمبادلات الدولية الجديدة، بحيث تتكامل مجموعة الدول المنتجة أو المتقدمة في حقبة «العولمة»، فكل

دولة أو أمة لها نبوغها واختصاصاتها، ولا بد للدول الأخرى من استدراك ذلك منها ومبادلتها بما عندها، تحت وطأة الحاجة والضرورة.

وقد تصبح الإشكالية أكثر تعقيداً في الدول التي تعاني من التخلف وندرة السكان، حتى ولو حباها الله بوفرة الموارد، حيث الأمر يستدعي التفكير العميق والاستراتيجي: كيف تبني خططها للتنمية في ضوء إمكانياتها المادية الكبيرة والندرة السكانية والرؤية العالمية لحركة التنمية؟ أين موقعها وما هو دورها؟ ذلك أن الدول اليوم لم تعد تقاس بعدد سكانها ووفرة مواردها، بل بمكونات ونوعيات وقدرات إنسانها وحسن اختيارها لدورها وموقعها في حقبة «العولمة».

لذلك نقول: إن المحاولات لاستدراك كل شيء، بات عبثاً من العبث في عالم يتكامل في تخصصاته كما تتكامل المجتمعات والأمم. فكم من المجتمعات اليوم تملك موارد هائلة من الخامات والأموال يترافق مع تخلف إنسانها وعدم تأهيله، لذلك فسوف تبقى مجتمعات رخوة متخلفة تعيش حالة على معارف وإنجازات (الأخر)؟ إنها تمتلك المال الذي يملأ جيوبها ويؤمن متطلبات بطنها وبقاء نوعها وتفتقر إلى الإنسان البصير في توظيف هذه الخبرات في مشاريع تنمية؛ وإذا كان الاستهلاك أو دخل الفرد هو المعيار الأساس للتنمية فهي من أكثر بلاد الدنيا نمواً، وإذا كان الإنسان معيار التنمية فهي من أكثر بلاد المعمورة تخلفاً!

إنها مجتمعات يعيش إنسانها في الوهم الكبير، والجهل الكبير، في أنه قادر على الحصول على كل شيء بما يملك من أموال، وكأن هذه الموارد خالدة مخلدة أبداً، دون أن يحسن شيئاً أو أن يستدرك حتى حاجاته الأولية بنفسه، فبدل أن يحقق له المال النمو ساهم بتخلفه وعجزه، وجعل حياته حالة على غيره، شأنه شأن المعوقين، بل نقول: إن المعوق بدأ ينمي قدراته ويساهم بكفائاته، أما هو فارتكس إلى ما هو أدنى من مرحلة الإعاقة.



من متطلبات النهوض والتجاوز

إن موضوع النهوض والتنمية يتطلب، على المستوى الثقافي والتعليمي، نقلات نوعية تقتضي إبداع برامج ثقافية وحلقات تدريبية ليتم التحويل، وذلك:

- من الاعتماد على الذاكرة، وقد انتهى دورها تماماً في التقنيات الحديثة، إلى إثارة الذكاء وتنميته.

- ومن الحماس والتوثب وسماكة الحناجر والضجيج والضوضاء واستجداء الأضواء، إلى نظرات العقل والاختبار والإحاطة بعلم الأشياء والاختصاص في شعب المعرفة جميعاً،

- ومن الغزو الفكري والارتواء على ما عند (الأخر) بشكل أعشى، إلى امتلاك القدرة على التبادل المعرفي، بحيث نعرف ما نأخذ وما ندع، ما يضر وما ينفع،

- ومن جلد (الذات) والتوهين من إمكاناتنا الحضارية واحتقارها، إلى نقد (الذات)، واكتشاف عوامل القوة والضعف والجرأة وعدم الخوف من نقد الأمور السلبية والتوجيه صوب الأمور الإيجابية، ملتزمين بأدب المناصحة،

- ومن المواجهة واعتماد العضلة والساعد، ورفع شعار السيف أصدق إنباء من الكتب، وبذلك خسرنا السيف والكتاب معاً، إلى الحوار والتعاش، واعتماد العقل والمعرفة والرأي والتعقل والحوار:

الرأي قبل شجاعة الشجعان هو أول وهي المكان الثاني

- ومن المذهبية والتعصب والانغلاق، الذي يؤدي إلى التوهم في امتلاك الحقيقة كاملة وأن (الآخر) على الضلال المبين، وتنزيل آية ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الْفُتْلُ﴾ (يونس: ٣٢)، على غير محلها، وما يورث ذلك من المغالاة وبخس (الآخر)، إلى المنهجية، التي تمكن من النظر والفحص والاختبار والانتقاء وتتبع الحقيقة ضمن معايير وضوابط سليمة.

- ومن تلبس (الذات) بالقيمة بحيث تصبح (الذات) هي القيمة والقيمة هي (الذات) فنُضِلُّ ونُضِل، إلى تجريد القيمة من (الذات)، بحيث يقاس الأشخاص بالأعمال ولا تقاس الأعمال بالأشخاص، ذلك أن الشخصية هي علة العلل في مجتمعات التخلف.

- من عقدة تضخيم (الذات) والتمترس بالألقاب والأنساب والأجناس والأعمال العظيمة الموهومة، واعتبارها مؤهلاً ومجالاً للتمايز والعنصرية، إلى التسابق بفعل الخير واعتماد التقوى والكسب الطيب والرأي السديد والعمل النافع ميزاناً للكرامة والتفاضل؛ ففي عالم التخلف، حيث القيمة للألقاب والأنساب والأحساب، فعندما يصبح الإنسان مسؤولاً أو منسوباً يغدو فهيماً عليمًا بكل شيء، أما في عالم التخصص وتكافؤ الفرص والمساواة فتنعكس المعادلة، فعندما يصبح الإنسان فهيماً متخصصاً مؤهلاً يغدو مسؤولاً عما هو متخصص فيه، وقادراً على الاضطلاع بأمانة العمل.

- من ذهنية الاستحالة والعجز واليأس والسقوط وفقدان الأمل، إلى الاستعانة بالله وعدم العجز واستشعار التحدي والاستفزاز، الذي يجمع الطاقة، ويحرك الإمكان، ويثير الفاعلية، ويحرض الهمة، ويشحذ العزيمة، ويشكل الدافعية.

- من المساعدات الاستهلاكية، التي تركز التخلف والتبعية واستمرار الحاجة، إلى المساعدات الإنتاجية، التي تؤسس للنهوض والتنمية (من السمكة إلى الشبكة)، وتوصل إلى التنمية المستدامة.

- من اعتبار زيادة دخل الفرد أو استهلاكه معياراً للتنمية، والاقترار في مفهوم التنمية وأبعادها على اعتبار تأمين الطعام والشراب هي غايات التنمية

وأهدافها النهائية، الأمر الذي يشكل ارتكاساً للقيم الإنسانية والسقوط إلى مستوى المخلوقات، التي تحكمها الغريزة ويغيب عنها العقل، وهو ما عابه الفيلسوف الشاعر أبو العلاء المعري على مجتمعه بقوله:

تقطعون البلاد طولاً وعرضاً إنما سعيكم لبطن وفزج

إلى اعتبار كمية ونوعية الإنتاج المعرفي والمعلوماتي وازدياد عدد مراكز البحوث والدراسات، في شعب المعارف والعلوم الاجتماعية والإنسانية والتجريبية، وامتلاك القدرة على توظيفها واستثمارها لخير البشرية، فإذا اعتبرنا أن المعرفة والمعلومة أصبحت قوة، أصبحت قيمة، أدركنا أن من أبعديات التنمية هي بناء مجتمع المعرفة، وإنتاج المعرفة، واقتصاد المعرفة، وتصدير المعرفة، وتوطين العلوم، واعتماد البحث العلمي كمحرك أساس لعملية التنمية، والارتقاء إلى الشراكة العالمية، وأن معاودة إنتاج المعارف القديمة الموجودة يهدر الطاقة ويكبل التنمية ولا يحركها.

- من العمل الفردي إلى العمل المؤسسي، بحيث يكون الفرد في خدمة المؤسسة، وليست المؤسسة في خدمة الفرد، فالمؤسسات في البلاد المتخلفة لا تخرج عن أن تكون خرائب وهياكل تقليدية وذات عناوين كبيرة ومضامين هزيلة، عقيمة أو معدومة، بعيداً عن التخطيط والتقويم والمراجعة أو اختبار العطاء؛ لأن ذلك قد يمس (الذات) المقدسة التي تديرها أو تشرف عليها؛ والعمل المؤسسي لا يأتي بالادعاء والتمظهر، فلا يتحقق إلا بالإيمان بتقسيم العمل، فعلياً، وتوفير التخصصات الملائمة، التي تشكل الحواس المطلوبة لعقل العمل وحسن إنجازه والارتقاء بعطاء المؤسسة.

- من تقديس التراث والاقتصار على الافتخار بإنجاز السلف وتراث الأجداد، لمعالجة مركب النقص وتغطية حالة العجز، والاقتصار على استرداد الماضي، طباعة ونقلاً من مكان إلى مكان، ومن تجليد إلى تجليد، ومن لون إلى لون، والعجز عن الإنتاج، أو إسقاطه والقفز من فوقه باسم الاعتراف من الكتاب والسنة مباشرة، سواء توفرت الأهلية والأدوات أو لم تتوفر،

إلى استيعاب التراث والإحاطة بمعرفة السلف وفقهم للكتاب والسنة، والعودة إلى الكتاب والسنة من خلال استيعاب التراث وليس القفز من فوقه، وامتلاك القدرة على توظيف هذه المعلومات والمعارف لفهم الحاضر واستشراف المستقبل، والقدرة على تعدية الرؤية التراثية، وتوليد الحلول لمشكلات الواقع، والتهيؤ للمستقبل؛ ذلك أن معظم الجهود التراثية، وما يحيط بها، وينطلق منها من الدراسات الأكاديمية، ما تزال تُعنى بتحقيق النص، وصحة النص، وتوثيق النص، والقليل القليل منها الذي يُعنى بكيفية إعمال النص في واقع الحياة؛ فتحقيق النص على أهمية ذلك وضرورته إلا أنه يشكل نصف الطريق نحو النهوض، ويبقى في إطار الوسائل، التي يُتطلب تشغيلها، واستكمال النصف الآخر (إعمال النص) لتحقيق الأهداف.

- من التقليد والجمود وتقديس التراث وتعظيمه والوقوف عند حدوده (فهوم البشر، الذي يعني توقف الوحي والعقل) دون الوصول إلى الينابيع الأصلية في الكتاب والسنة،

إلى الاجتهاد والتجديد وتحقيق خلود الشريعة ومرونتها وقدرتها على الاستجابة لقيادة المجتمع وحل مشكلاته، والاستجابة لقضاياه، وإطلاق العقل ضمن إطار مرجعية الوحي ليؤدي دوره ووظيفته في الاجتهاد والتجديد وتعدية الرؤية وتحصيل العلوم والمعارف في شتى الاختصاصات، والعمل على تحريك روافد الأمة والتقدم باتجاه مشكلات المجتمع، وإبداع الحلول، ووضع الأوعية الشرعية لحركة الأمة، في ضوء الإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة.

إن التدين المغشوش والفهم المعوج لوظيفة معرفة الوحي، والادعاء بأنها تمتلك الإجابة البرامجية لكل شيء، بديلاً للعقل، سوف يؤدي إلى خسارة عطاء معرفة الوحي وعدم إدراك ميدانها، كما يؤدي إلى عطالة معرفة العقل ووظيفتها وميدانها، والانتهاه إلى الفشل والإحباط، ومن ثم الشك بقيمة الوحي وقدرتها على تقدم الأمة وتنميتها، والسماح لـ (الآخر) بالامتداد في استعمال وفعل ما يريد بواقع مشلول في استعمال العقل، مطموس في

استضاءة الوعي، وبذلك نسيء من حيث نظن أننا نحسن صنعاً.

- ومن فقه الحيل الشرعية والمخارج إلى فقه المقاصد، فقد يكون من أخطر إفرازات ذهنية التخلف انكماش وظيفة الدين ودوره، ومحاولات فصله وعزله عن بناء الإنسان والحياة وال عمران، ذلك أن التخلف كما يصيب سائر جوانب الحياة ينعكس على فهم الدين ودوره، والعجز عن التمييز بين قيم الدين وصور التدين - كما أسلفنا - فبدل أن يشكل الدين دليل الحركة والحياة، يحدد أهدافها ويبين غاياتها، وينظم علاقاتها، ويرتقي بخصائص الإنسان، ويسمو به، ويدفعه لإبداع وسائله وأدواته وأشياءه، التي تمكنه من تحقيق رسالته في الحياة، ويسير أمام المجتمع، يشكل قيادة وفلسفة ورؤية، وبياناً للناس مسالك حياتهم ودليل سيرهم، تحوّل إلى السير خلف المجتمع، والحكم على ما يسمح له بالحكم عليه من تصرفاته بعد أن تكون وقعت الواقعة وحصل الفعل، عندها يأتي دور الدين للحكم على الفعل؛ وليس ذلك فقط بل يستدعي الدين لإعطاء الشرعية والمسوّغ والمبرر للفعل البشري، وخاصة في المجال السياسي، لتكليف أو شرعنة الفعل وإيجاد المخارج الشرعية، التي تجسر له القبول عند الأمة المسكينة، التي ما تزال تؤمن بقيم الدين دون أن تدري ما يفعل بها من تزيف الوعي.

وما أكثر فقهاء السلطان السياسي، وما أكثر فقهاء الظلم الاجتماعي والاقتصادي، الذين يفبركون الفتاوى للمؤسسات السياسية والحيل الشرعية للأنشطة الاقتصادية!

لذلك فقد نقول: إن المؤسسات السياسية والاقتصادية، التي تدعو إلى فصل الدين عن الحياة، إنما تريد بذلك عزل الدين عن توجيه فعلها واستدعائه في الوقت المناسب لتسويغ عملها وإضفاء صفة الشرعية عليه؛ لقد أصبحت هي التي تسيّر الدين، وتحوله إلى هياكل عاجزة عن تدين تلك المؤسسات، وبذلك يكرس التخلف، وتعطل وتنطفئ الفاعلية، أهم محركات التنمية والتصويب، التي يأتي في مقدمتها قيم العقيدة، التي تشكل الدافع والمحرّض للإنسان، وبذلك تتحول القيم الدينية لتشكّل المانع

والمعوق لعقله وسعيه، فيصبح الدين عامل تخلف وعجز، وبذلك يفقد رسالته ووظيفته وفهمه السليم.

لذلك يمكن القول: إننا إذا لم نتحول من فقه الحيل الشرعية، للوقائع التي لم يكن للدين دخل بنشئها، من فقه إيجاد المخارج الشرعية للإصابات الواقعة إلى فقه المقاصد، من السير خلف المجتمع لتسويغ فعله إلى السير أمام المجتمع لبيان صواب السعي، ووضع الأوعية الشرعية لحركته وخارطة السعي في ضوء قيم الوحي، فلا سبيل إلى النهوض.

- ومن الإسقاط للأحكام الشرعية على الواقع دون دراية وفقه لمكونات الواقع واستطاعته، إلى التنزيل المتدرج حسب الاستطاعة وفقه الواقع.

قد يكون أيضاً من أخطر إفرازات ذهنية التخلف وانعكاساتها على فهم الدين وفقهه ممارسة العبث في التعامل مع الأحكام الشرعية، وغياب مقاصدها الحقيقية، ومناطق تكليفها، ومن ثم إسقاطها على رؤوس الناس، دون فقه لواقعهم واستطاعتهم، التي يتحدد في ضوءها تكليفهم، والمعروف شرعاً وعقلاً أنه إذا فقدت الاستطاعة والوسع لم يرد التكليف أصلاً.

إن بيئة التخلف توهم كثيراً من المتعاطين مع القضية الإسلامية، الذين يندفعون وراء حماسهم، ويحكمون من مخيلاتهم وليس من واقع الحال، أن المجتمع اليوم يتمتع بصفات وخصائص واستطاعات مجتمع الصحابة، دون القدرة على الفقه والنظر لواقع التردّي والتخلف والسقوط والعجز والعطالة، التي تعاني منها مجتمعات المسلمين اليوم، لذلك فما أسهل أن تسقط الأحكام الشرعية عليهم ولو لم تتوفر الاستطاعات المطلوبة لتنزيلها، فيؤدي هذا الإسقاط الأعمى إلى مزيد من التأزم والإشكال بدل أن يساهم بالحل، وتصبح الأحكام الشرعية عبئاً على الإنسان بدل أن تشكل حلاً وفرجاً ومخرجاً له.

فالمعروف أن الأحكام الشرعية كالأدوية، ولكل داءٍ دواءه، فإذا أعطينا الدواء لغير دائه فقد نقتل المريض، أو نكون سبباً في استمرار مرضه وتكريس عجزه، على الرغم من أن ما يُعطى يُوصف بالدواء. لكن ليس كل

دواء علاجاً لكل داء، فلا بد من فقه الداء قبل وصف الدواء، فحفظ قائمة الأدوية واحتيازها لا يعني فهم مهنة الطب، ومن نخاطبهم اليوم يعانون من أمراض اجتماعية وسياسية وتربوية واقتصادية وليسوا أباً بكر وعمر وعثمان عليهم السلام، وإن حاولوا مقاربتهم والتأسي بهم، لنسقط عليهم الأحكام والعزائم التي تتطلب استطاعات عليا، وإنما لا بد أن نمتلك فقه الواقع إلى جانب فقه النص، بل لعل فقه الواقع (محل النص)، هو السبيل لإعمال النص الشرعي والوصول إلى المقاصد والنتائج المرجوة.

فقد تكون مشكلة بناء التدين في حياة الإنسان اليوم بحملة الفقه، الذين يحفظون الأحكام وينقلونها من كتاب إلى (آخر) ليسقطوها على رؤوس الناس، دون إدراك مدى استطاعتهم، ودون تأهيلهم لهذه الأحكام، ودون إدراك ما يناسبهم من الأحكام في هذه المرحلة ليتدرجوا فيرتقوا إلى الكمال والاكتمال، الذي يشكل الغاية النهائية.

ولا مخرج من التخلف إلا باسترداد دور القيمة الدينية في تحقيق دافعية الإنسان وتزكية سعيه، إلا بالانتقال من حملة الفقه إلى الفقهاء، ومن الخطباء إلى الخبراء، ومن الحماس للدين إلى الاختصاص في شعب المعرفة جميعاً، الذي يدعو إليه الدين.

إن محاولة إسقاط الأحكام على واقع ما دون معرفة إمكاناته واستطاعاته ومشكلاته وأولوياته أو - كما أسلفنا - دون فقه لهذا الواقع بكل مكوناته، والاقتصار على فقه الحكم الشرعي أو فقه النص - هذا إن لم نقل: إن فقه النص يقتضي فقه محله، يقتضي فقه الواقع - نخشى أن نقول: إن الذين يمارسون إسقاط الحكم على الواقع دون فقه يحفظون النص ولا يفقهونه، وينتهي الأمر بهم إلى العزلة عن المجتمع شيئاً فشيئاً، وتراجع الثقة بهم، لعدم قدرتهم على تقديم العلاج الشافي لمشكلاته، الأمر الذي يؤدي إلى الإحباط النفسي عند بعض أفراد المجتمع، الذين يعجزون عن التفريق بين الصورة والحقيقة، بين نصوص الدين ومقاصده وصور التدين المغشوش، وقد يدفعهم هذا الإحباط إلى طلب الحل لمشكلاتهم من

(الآخر)، كما يؤدي بحفظه الأحكام والنصوص بلا فقه لها إلى العزلة عن ضمير المجتمع وواقعه.

والإشكالية الكبيرة، التي تأتي كثمرة لفقهٍ محزن وفكر بائس ونظر قاصر، الظن أن المشكلة في المجتمع، وليس في تعاطيهم ومقارباتهم الشرعية، فيقررون الانسحاب من المجتمع لينغلقوا على أنفسهم، ويتمحورون حول ذواتهم، ويزعمون أنهم إنما يشكلون نواة مجتمع يثير الاقتداء، فهم لا يُعجبون إلا بفكرهم وإنجازهم، ويتوهمون أنهم على الحق المطلق بما يحفظون من أحكام، وغيرهم على الباطل المطلق لعدم التزامه واستجابته لما يحفظون ويرون للأحكام، وتأتي النتائج مخيبة للآمال؛ لأنهم يحملون من الإصابات ما تحمله المجتمعات وزيادة، ففاقد الشيء لا يعطيه.

وبذلك تتشكل طوائف تُعجب بذاتها وأدائها، وتستكف عن المشاركة، وتحكم على المجتمعات بأحكام جائرة، وتقيم السدود بينها وبين محل الدعوة ومجالاتها، وتدع الكثير من دوائر الخير، التي لو توسعت فيها لكثر الخير، وتتنكر بفعالها لما تدّعيه من أن الإنسان مفطور على الإسلام، وأن الإشكالية فيهم بعطب الوسائل الموصلة للإسلام إلى الناس، وعندها يتحول الإسلام من قيم ترتقي بخصائص الإنسان، وتنمي قدراته، وتظهر سلوكه، وتحرضه على العمل، أساس التنمية، وتعتبر ذلك عبادة، إلى معوقٍ وسبب في التخلف والعجز، خاصة عند الذين يرون الصورة ويعجزون عن إدراك الحقيقة، ويدل أن يكون الدين وسيلة نهضة وتقدم يتحول إلى أداة تخلف وتراجع وجمود، وتكثر الصيحات التي تتهمه وتجعله سبب التخلف وتطالب بفصله عن حياة الناس وسياسة أمورهم.. وهذه إحدى الكوارث وظواهر التخلف، بل تكريس التخلف أو تنمية التخلف.



ملامح على طريق النهوض

ويمكن لنا أن نجمل بعض الأبعاد الغائبة والمطلوب استحضارها والبدء في تمثيلها لرؤية النهوض، مع اعترافنا أن المعادلة صعبة والتركة ثقيلة، وأن الأمنيات والأحلام شيء والقدرة على التعرف على الإمكانيات والتخطيط لتنميتها وترقيتها وتوظيفها شيء آخر، فالقضية التنموية ليست تعامللاً أصماً مع المادة وآلات الإنتاج، بحيث يتحول الإنسان إلى آلة، وإنما هي فكر وفعل، نية وعمل، معاناة وصبر، خطأ وصواب، ومحاولة تحتمل الفشل والنجاح والاستفادة من التجربة.

ويبقى تشكيل الإنسان وثقافة الارتقاء بقدراته ومهاراته وخصائصه وبناء فاعليته هو الأساس في العملية التنموية، في الحركة التنموية؛ فالإنسان كان ولا يزال هو معيار التنمية وهو وسيلتها، وهو هدفها، فكيف نعدّ الإنسان (العَذر) القادر على العطاء في كل الظروف والأحوال ونغادر الإنسان (الكَل)، الذي أينما ترسله لا يأتي بخير؟

لذلك، فما نقدمه يعتبر ملامح وصوئ على الطريق الطويل، يفتقر إلى متخصصين في شعب المعرفة المتعددة لتحويله إلى خطط وبرامج؛ لأن هذه الملامح لا تخرج عن كونها تساهم فيما نعتقد ببناء المناخ الذهني والقناعات، التي تشكل الحواضن الغائبة والبيئة المناسبة لرحلة التنمية العتيدة.

- من التلقين إلى التفكير:

- فعلى المستوى التربوي والثقافي، نعتقد أنه طالما يقوم التعليم على التلقين والتوجه صوب الذاكرة وحشوها وتحويلها إلى وعاء تكتفي باستقبال

ما يصب فيها، تكتفي بالنقل من جيل إلى جيل، ومن كتاب إلى آخر، ومن صفحة إلى أخرى، بدون قدرة على الفرز والاختيار والاختبار والتفكير، فهذا بعمومه حملٌ للعلم وتسجيلٌ له وليس علماً وتعليماً، حملٌ للفقه وليس فقهاً يحدث إبداعاً وتغييراً وارتقاءً، إنه تكديس يتم بشكل آلي وليس إبداعاً وكشفاً وتفكيراً وملاحظة، وكم ستكون الكارثة العلمية والثقافية الكبيرة إذا علمنا أن الثورة التقنية استعاضت عن الذاكرة واستغنت عنها وقدمت ما هو أكثر حفظاً وحافظة منها.

هذا النسق من التلقين والتكديس وعدم التفكير والتدريب والملاحظة يقود بطبيعته إلى اتخاذ مواقف على غير علم، والقيام بممارسات ارتجالية، تحمل الكثير من سوء التقدير للمواقف والإمكانات والتداعيات المطلوبة والآثار السلبية، التي يمكن أن تترتب على النقل.

كما أن هذا النسق من التعلم والتعليم والتربية تنعدم فيه الشراكة الفكرية والإفادة من (الآخر) والانفعال بالمعلومة والمعرفة وإدراك قيمتها ومعرفة أبعاد استخدامها وتوظيفها، كما أنه يقود إلى التمحور حول الأشخاص الأكثر حفظاً واستحضاراً وليس حضوراً، تُصنع لهم حالات وألقاب ومناصب وأبهاء تعشي العيون وتساهم باستمرار رحلة الضلال الثقافي والعقم التعليمي.

كما أن هذا النسق من التعليم يسير بعكس اتجاه التنمية و«التزكية» معاً، ويقود إلى بروز الرجل الملحمة، الذي يمارس الوصاية العلمية والفكرية والعقلية، التي تتطلب تقزيم الآخرين وتكثير الأتباع وإسقاط فكرة الأنداد أصلاً، الرجل الملحمة الذي يعلم كل شيء، ويحتوي على كل المعارف، ويجيب عن كل الأسئلة، في شتى العلوم والفنون، فهو العالم العارف بكل شيء، إنه بالمجمل عدو التنمية الفكرية والثقافية؛ لأنها تؤثر على مكانته وتؤدي إلى منازعته موقعه.

وعلى ذلك، فليس صاحب الفضيلة، العالم العلامة، الحبر الفهامة الأوحد، العارف بالله، الذي انتهى إليه علم الأولين والآخرين، العالم

الأوحد، في المجال الفقهي الديني، بأقل خطورة على العلم والتعليم والمعرفة من الزعيم السياسي الملهم الأوحد، العبقري، القائد الفذ، المناضل، في كل شيء، ونعتقد أن ذلك كله من إفرازات التخلف، ومن عطاء التعليم المغشوش، وثمرة لمناخات وهم العافية وصناعة هياكل كرتونية لا تسمن ولا تغني من جوع، والظن بأننا نحسن صنعا.

وأبسط قواعد المنطق، التي تعتبر ألف باء العلم والأدب العلمي أو أدب المعرفة، تفيد - كما أسلفنا - أن «الحكم على الشيء فرع عن تصوره»، وأن منهج الله يؤدبنا ويرقىنا ويزكينا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، بعيداً عن الارتجال في النظر والحكم والفقهاء؛ لأن الادعاء بمعرفة كل شيء نوع من العبث والكذب، حيث لا يتسع لهذا الادعاء العقل ولا العمر ولا تحتمله مساحة العلم اليوم، فالذي يدعي العلم بكل شيء يمكن أن نقول: إنه لا يحيط بعلم شيء.

لذلك، إذا أردنا أن نأخذ الكتاب بقوة ومسؤولية ونعي ما فيه، استجابة لقوله تعالى: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٦٣]، فلا بد لنا من التحول من التلقين في التعليم، الذي لا يكون إلا عند بعض المبتدعة في الدين للموتى، إلى التدريب على ممارسة التفكير والنظر والملاحظة.

- التخصص العلمي والمعرفي:

من هنا تبرز أهمية تقسيم العمل، وأهمية التخصص في شعب العلم والمعرفة، ودور ذلك في الإلتقان والتكامل والتفاعل وتفجير الطاقات المبدعة وتوظيف الإمكانيات كلها، لتشكيل بمجموعها شبكة العلاقات الاجتماعية المنتجة، وتصب جميعها في نهر الحياة المتدفق تنمية، تصوب مجراه، وتركي عطاه، ليكون إنتاجه وعطاؤه في سبيل سعادة الإنسان وتحقيق كفايته، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]؛ واستدراك هذه التخصصات في شعب المعرفة جميعاً يعتبر ديناً

من الدين، وفرضاً من فروض الكفايات، ومرتكزاً أساساً من مرتكزات التنمية.

وتحقيق الكفاية في المجالات جميعاً هي التنمية، والأمة تبقى محملة بالأوزار والآثام إذا لم تقم بهذه الفروض وتؤديها على الوجه الأكمل، وليس مجرد مباشرتها يخرج من عهدة التكليف.

وهذه الفروض - كما أسلفنا - إضافة إلى ما تحمله من البعد الاجتماعي والاقتصادي والإنساني، تتضمن الدافع والمحرز والمحرك، وتربي الضمير والوازع الديني واستشعار الثواب على القيام بها والعقاب على تركها، خاصة إذا علمنا أن الذي يختارها تصبح بالنسبة له فرض عين لا يجوز التخلي عنها، ومن هنا ندرك دور العقيدة الإيجابي في إحداث التنمية.

وكم ستكون الجريمة كبرى في حق الأمة والعلم والتعليم والتربية والثقافة والدين والتنمية وبناء الحضارة عندما تقودنا ذهنية التخلف والتدين المغشوش إلى انكماش مفهوم فروض الكفاية، وقصرها على المقابر والمدافن، وعندما نرى شواهد على تكريس التخلف من أن الكثير ممن تخصصوا بشعب العلوم والمعارف من مثل الطب والهندسة والزراعة والصناعة والبيولوجيا والبيئة وعلوم الأرض لا يستشعرون أهميتها ولا يدركون أبعادها العقدية ودورها في النهوض والتنمية، فيغادرونها باسم الدعوة والحماس الديني إلى منابر الوعظ والإرشاد، ويدعون بهذا الجروح مفتوحة في جسد الأمة، وليس ذلك فقط وإنما الجراءة على التنظير لنهضة الأمة ومحاولة حل إشكالية التخلف، دون أن يدركوا أنهم أدلة التخلف وإشكالياته ومعوقاته.

إن المشكلة، كل المشكلة، عندما يتحول من يدعي الانتساب إلى أهل الحل والعقد إلى سبب في إشكالية التخلف؛ وما يترتب على ذلك من توريثهم الاجتماعي والعلمي لهذه العقلية والثقافة أيضاً هو الذي يكرس التخلف ويؤكد التبعية والحاجة لامتداد (الآخر) واستدعائه.

- من الاغتراب في التعليم إلى توطين العلوم:

وقد تكون الإشكالية الأساس في استعصاء حالة التخلف والمنعطف الكبير المطلوب إحداثه على طريق النهوض. ما يعانيه العالم الإسلامي من اغتراب في التعليم ونقل للتجارب كما هي بعيداً عن استصحاب قيم الأمة ومرجعيتها ومعادلتها الاجتماعية وشاكلتها الثقافية، الأمر الذي يتطلب التفكير بكيفيات توطين العلوم ووضع العملية التعليمية في موضعها الصحيح من معادلة الأمة؛ ويبقى السؤال المطروح: إلى أي مدى يمكن لإنسان التخلف أن يحسن الاستفادة من تجارب الآخرين ويتجاوز عملية النقل الأعشى؟

فالتوطين للعلوم والإصلاح للتعليم، الذي يشكل رحم النهوض، هو الذي يمنح الرؤية الصائبة لحل إشكالية التخلف ومعاودة النهوض^(١).

- التزكية بديلاً عن التنمية:

إن المفهوم الشائع والمترسب في الأذهان أن مصطلح التنمية المستخدم عالمياً غالباً ما ينصرف إلى اعتماد المعيار المادي في الإنتاج أو في الاستهلاك على حد سواء، دون إدراك الأبعاد الحقيقية للعملية التنموية وشموليتها والتفاتاتها إلى أهمية تنمية الإنسان ودوره في عملية التنمية؛ لذلك فقد يكون مفيداً هنا أن نشير إلى أن الإسلام استخدم مصطلح «التزكية» الجامع بمعنى تنمية خصائص الإنسان ووسائله المادية، لما في هذا المصطلح من بعد أخلاقي وإنساني ونفسي وديني، إن صح التعبير، ذلك أن التنمية ليست عملية مادية تتم ضمن الارتقاء بوسائل الإنسان وأشياءه، بعيداً عن تطوير قدراته والارتقاء بخصائصه وصفاته وإنسانيته وأخلاقه؛ لأنه محل التنمية وهدفها ووسيلتها في الوقت نفسه؛ ف«التزكية» تعني - فيما تعني - الطهارة والنمو؛ والطهارة قبل النمو؛ لأنها المؤشر الصحيح لحركة التنمية

(١) وقد ارتأينا أن تأتي ملاحظتنا حول أهمية توطين العلوم في العملية التعليمية متكاملة في ما يشبه الملحق الخاص في آخر هذه الرسالة، وذلك لأهميتها في معالجة إشكالية التنمية ورسم ملامح النهوض، انظر ص ٦٥ - ٧٩.

وتحديد أهدافها، وتخليصها من آثامها، وتحويل رحلة المعرفة لتكون في خير الإنسانية.

وقد يكون مصطلح «التزكية» هو الأكثر دقة ودلالة على مفهوم التنمية، في الرؤية الإسلامية.

فـ«التزكية» تعني الطهر والطهارة في النفس والفعل، كما تعني النماء والزيادة المنضبطة بضوابط الحِل والحرمة والنفع والضرر، في الكسب والإنفاق، في الإنتاج والاستهلاك.

فـ«التزكية»: هي الطهورية المتأتية من معرفة الوحي لحركة الإنسان، والمطلوبة لسعيه، التي تشكل الدافع للارتقاء بخصائص الإنسان ومعارفه، والرفع من قدراته وبناء مهاراته، والمصاحبة لكسبه، وإنفاقه، أو لإنتاجه واستهلاكه.

وخلاصة القول: إن خيانة الأمانة، التي تعني غياب الإيمان الصحيح فـ«لَا إِيمَانًا لِمَن لَا أَمَانَةً لَهُ وَلَا دِينَ لِمَن لَا عَهْدَ لَهُ»^(١)، والتزكية المطلوبة كشرط للفعل التنموي، التي تمارس يومياً في معظم المواقع، وذلك بإيكال الأمر لغير أهله واتخاذ الرؤوس الجهال، لتكون محل رأي وخبرة، هي عقدة التخلف ومعادلته الصعبة في حياة المسلمين على الأصعدة كلها.

والرسول ﷺ يعتبر أن ضياع الأمانة من علامات الساعة، وذلك عندما سئل عن إماراتها: فقال: «فَإِذَا ضَبِيعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»، قَالَ السَّائِلُ: كَيْفَ إِصَاعَتُهَا؟ قَالَ: «إِذَا وَسَدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»^(٢)؛ ذلك أن ضياع الأمانة يؤدي إلى اختلال نظام الحياة وسيورتها، ويؤذن بالانتهاء حتى الانقراض.

إن عملية التنمية والنمو، التي توطرها معرفة الوحي بالتطهير، وتحركها معرفة العقل صوب أهدافها المشروعة بالنمو والتنمية، هي الركيزة الأساس،

(١) أخرجه أحمد.

(٢) أخرجه البخاري.

خاصة إذا عرفنا أن الإسلام اعتبر العمل هو أساس التنمية وركيزتها، وأن من عبادة المسلم وعبوديته استفراغ طاقته وجهده في العمل والإنتاج، أدركنا دور معرفة الوحي في تحريك عجلة التنمية، فالرسول ﷺ يقول: «إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَبَيَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ، فَلِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا؛ فَلْيَفْعَلْ»^(١)، فهل فضل العمل وثواب الغرس بين يدي الساعة يعادل حاجة الإنسان إلى التوبة والاستغفار، ويقدم عليها، ويشكل الأولوية للفعل، حيث انتهت الحياة وقد أصبحت الآخرة يقيناً من اليقين؟

ويبقى سؤال النهضة قائماً وملحاً ومستمراً، والإجابات عنه متعددة ومتنوعة، لكنها إلى الآن غير مقنعة؛ لأنها فشلت على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي، وحتى الاقتصادي والتنموي؛ وإن ادعى لها أصحابها النجاح فلا تخرج عن إنجازات إعلامية تساهم بتضخيم الحالة الغنائية، التي يأتي بها السيل، فلا تكتفي بالانتهاء والمضي بسرعة، وإنما تجرف معها ما هو موجود، مما يمكن أن ينفع بعضه للبناء عليه.



(١) أخرجه أحمد.

مِنَ الْإِغْتِرَابِ فِي النَّعْيِ
إِلَى تَوْطِئِ الْعُلُومِ

بدأ الله سبحانه وتعالى وحيه الخاتم إلى الإنسانية بكلمة ﴿اقْرَأْ﴾، وبذلك اعتبر القراءة وتحصيل المعرفة والعلم والتعلم والتعليم هو مفتاح هذا الدين وإدراك قيمه ومعرفة أحكامه، وهو سبيل النهوض والارتقاء بالإنسان وال عمران، وإن شئت فقل: الارتقاء بخصائص الإنسان، وتنمية قدراته، كما الارتقاء بأشياء الإنسان وتحسين ظروف وشروط حياته؛ فبالعلم والمعرفة تتم ولادة الإنسان الصالح بذاته، المصلح لمجتمعه ومحيطه.

ولذلك، فإن أية إصابة للعملية التعليمية والتربوية، في أبعادها المتعددة، أو أي خلل في تركيبها النوعي، أو في ملاءمتها الاجتماعية، سوف ينعكس على جميع أنشطة الحياة وفعاليتها، وفي مقدمتها الإنسان، وسيلة النهوض وهدفه في الوقت ذاته.

ومن هنا نرى أن أي بحث أو دراسة عن أسباب الفشل والقصور والتقهقر والتخلف واستعصاء التنمية خارج العملية المعرفية، بكل أبعادها وأنساقها، هو تكريس للفشل، وهدر للطاقة، وإضاعة للعمر، وضرب في الحديد البارد، وأن أي اهتمام بالشكل دون المضمون وبالصورة دون الحقيقة هو تكريس للوهم، وخلط بين التكريس والإبداع، وبين الاستيراد والاستنبات، وبين التقليد والاجتهاد والتوليد، وبين التأصيل والتهجين، بين العدول عن الارتقاء بخصائص الإنسان إلى التناول في البنيان، وبكلمة مختصرة: بين التوجه إلى الإنسان، كمحل للعملية التعليمية وهدف لها، وبين الاقتصار على وسائل الإنسان وأدواته واعتمادها في النهوض.

ولقد أشار القرآن أن من أخص خصائص العملية التعليمية والتربوية والمعرفية، حتى تؤتي ثمارها في الارتقاء، عملية توطين التعليم، قال

تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿١﴾﴾ [الجمعة]، وتوطين لغة التعليم ﴿يَلْسَانَ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤٤].

وكم ستكون محصلة التدبر والتأمل والتفكير والاستكشاف لأبعاد وآفاق قوله تعالى: ﴿رَسُولًا مِنْهُمْ﴾، ﴿يَلْسَانَ قَوْمِهِ﴾، عظمة الأثر في عملية التغيير والارتقاء: رسولاً من بينهم، من بينهم، من مجتمعهم، من لغتهم، من أنسابهم، من وطنهم وقومهم... إن هذه الاستحقاقات مجتمعة تشكل شروط نجاح العملية التربوية والمعرفية والتعليمية، أو إن شئت فقل: عملية التزكية بشكل عام.

إن العملية التعليمية هي الطريق الموصل إلى استكشاف الطاقات الكامنة في الأمة، واستنهاض الهمم، وبيان مواطن الخلل، والتعرف إلى أسباب القصور، وتحديد مواطن التقصير، وإحياء المنهج السنني، والدعوة إلى السير في الأرض والتوغل في تاريخ الحضارات، والتعرف إلى أسباب السقوط والنهوض، واستنطاق التاريخ، الذي يشكل المختبر الحقيقي والنضيج للفعل الإنساني، ومعرفة السنن التي تحكم حركة الحياة، وامتلاك الشروط والتخصصات المطلوبة لتسخيرها في محاولة لإدراك الحاضر وإبصار المستقبل، واسترداد الفاعلية، وتصويب المعادلة الاجتماعية، ومحاولة الإجابة عن سؤال النهضة وأسباب استعصاء العجز.

لذلك نقول: إن جهدنا الفكري والثقافي لا بد أن يتمحور بعمومه على بناء العقل الناقد، وإدراكه المعيار (قيم الوحي) الذي يجعله يعرف وينكر، يأخذ ويدع، يقبل ويرفض، يستطيع التمييز بين الولاء للفكرة والولاء للأشخاص، يعرف الرجال بالحق ولا يعرف الحق بالرجال، يتحرر من التعصب والتمييز والتحيز، يميز بين نص الشارع الحكيم ورأي الشارح المجتهد، بين قيم الدين ونصوصه وبين صور التدين؛ يبصر دور معرفة الوحي كدليل عمل ومعيار تقويم للفعل البشري، أو فلسفة حياة تقدم القيم والمعايير والضوابط وتضع الإطار المرجعي والضابط المنهجي لحركة

الإنسان، ويدرك أبعاد معرفة العقل ودورها في وضع البرامج وإبداع الوسائل في إطار معرفة الوحي وانطلاقاً منها.

العقل، الذي يميز بين الحماس ومساحته والاختصاص ومجالاته، بين دور الخبير الفقيه، وبين دور الخطيب الواعظ.

العقل الذي يميز بين التبادل المعرفي والغزو الثقافي؛ الذي يعرف ما يفيد من (الآخر) وما يستلبه ويلحق به الضرر؛ العقل الهاضم القادر على الإفادة في كل أنواع الطعام ليتقوى بها ويطرح فضلاتها.

ولعلنا نقول: إن استقراء التاريخ والتعرف إلى سنن السقوط والنهوض الحضاري يؤكد أن الإنسان المتخلف كان ولا يزال عاجزاً عن الإفادة من تقدم الآخرين وعطائهم، وإنه سيقى زبوناً مستهلكاً لأشياء (الآخرين)، الأمر الذي سوف يكرس التخلف ويقضي على أمل النهوض؛ فهو الإنسان «الكُلّ»، الذي حيثما تحرك لا ينتج، بينما الإنسان المتقدم المتحضر المنطلق من ذاتيته، الملتزم بمرجعياته، المدرك لمعادلة أمته الاجتماعية، هو الإنسان «العَدْل» الحكيم، القادر على الإفادة من (الآخر) وتقديم العطاء الإنساني للناس جميعاً.

- متطلبات بناء الإنسان العدل:

وتبقى الإشكالية التي كانت مطروحة ولا تزال: كيف السبيل إلى إعادة إنتاج وصناعة الإنسان «العدل»، القادر على الانطلاق من قيمه ومرجعياته، القادر على استيعاب تراثه والقدرة على توظيفه وعدم الغيوبة في جوفه، الإنسان الذي يمتلك القدرة على أخذ العبرة من تراثه لفقه حاضره ومستقبله، القادر على حمل رسالة الخير والرحمة إلى الناس جميعاً، المؤهل للإفادة من (الآخر) وممارسة التبادل المعرفي؟ ذلك أن الإنسان «الكُلّ» العاجز، لا يخرج في الحقيقة عن أن يكون وعاءاً يُملأ من (الآخر)، يفكر بعقله، ويعبر بلسانه، ويشرب في أوعيته؛ إنه يشكل رجع الصدى، لذلك فلا يؤمل منه

نهوض ولا تنمية، فالله تعالى يقول عن حاله التي هو عليها وحيلته التي يفتقدها: ﴿إِنَّمَا يُوجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ١٧٦].

فالسبيل إلى النهوض إنما يتحقق بإعادة بناء الإنسان «العدل»، الذي ينطلق من معرفة الوحي وقيمته كدليل حياة ومعيار حكم على الأشياء، معرفة وإنكاراً، ويمتلك معرفة العقل فيتحقق بجميع العلوم والمعارف والتخصصات، التي تتطلبها مهمة الاستخلاف وإقامة العمران وامتلاك الأدوات والوسائل للشراكة الإنسانية، ومن ثم تحقيق الشهود الحضاري، استجابة لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣].

ولا شك أن ألف باء تحقيق هذا الشهود تبدأ من التحقق بمعرفة الوحي كمرجعية، ومن ثم يحصل الكسب العلمي والمعرفي؛ تبدأ من الاستجابة لتكليفه تعالى: ﴿اقْرَأْ﴾، ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ [علق: ١] الأمر الذي يعني القراءة القاصدة الهادفة، التي تنضبط بقيم الوحي، وتندفع لتحقيق الكسب بقوة العقل، فتكون القراءة باسم الرب الأكرم، ذلك أن الدين بلا علم ومعرفة يورث تديناً مغشوشاً، والعلم بلا قيم تضبط مسيرته وتوجه رحلته وتحدد هدفه يدمر صاحبه ويشقي أمته، لذلك نرى كيف أن وجهة معظم العلم اليوم، تتجه إلى إنتاج أدوات الهيمنة والسيطرة والتسلط، وقد تمثل المشكلة الإنسانية اليوم بـ «دين بلا علم، وعلم بلا دين»!

نعود إلى القول: إن السبيل إلى بناء الإنسان «العدل» هو طريق الكسب العلمي والمعرفي وإيجاد الرحم والمناخ العلمي والتعليمي الصحيح لتشكل الأجنة السليمة، التي تضطلع بمهمة الاستخلاف الإنساني، ذلك أن المعرفة هي طريق النهوض ولا طريق سواه، مهما زين لنا الشيطان أعمالنا، وقال: لا غالب لنا اليوم من الناس.

إن المتأمل في مسيرة المسألة التعليمية، على مستوى العالم العربي والإسلامي، يبصر أنها تنذر بشر مستطير، لما لحق بها من الإصابات والقهقر والتراجع وسيادة العشائية والادعاء واللجوء إلى التكديس والتلقين

والتقليد، والنقل لمناهج وتجارب (الآخر) كما هي بدون معيار؛ ذلك أن العاجز المتخلف - كما أسلفنا - عاجز عن امتلاك المعيار، الذي يعرف بموجبه ما يأخذ وما يدع، ما يناسب وما لا يناسب، ما يعرف وما ينكر؛ لذلك ينقل تجارب (الآخر) دون إِبصار لا لـ «الذات» وقيمها ومرجعيتها ومعادلتها الاجتماعية وتاريخها الحضاري ومناخها الثقافي ولا لـ (الآخر) بعمره الحضاري وتاريخه الثقافي ومعادلته الاجتماعية.

والإشكالية المحيرة فعلاً أن عمليات التحديث والنهوض والنقل الحضاري مضى عليها ما يقارب القرنين، تقدمت خلالها كثير من الأمم، ساهمت بالشراكة، وتميزت بشعب معرفية مهمة، أما نحن فما نزال نراوح في مكاننا، ولا ننجز إلا تقطيع نعائنا، ومع ذلك نرى الإصرار على السير في الطريق المسدود، دون المراجعة وتحديد مواطن الخلل وأسباب الفشل؛ ولما كانت السلطات السياسية غير المؤهلة لمثل هذه المهام هي الناقل والحامي للتجارب المستوردة بشكل أعشى أو أعمى، فإن عمليات النقد والتقويم والمراجعة وبيان الفشل واكتشاف العلل والفجوات تصبح محرمة على الناس؛ لأنها تفسر بعداوة السلطة ومعارضتها، لذلك انتهينا إلى تكريس التخلف والعجز والتراجع في العملية التعليمية، على جميع المستويات، هذا إضافة إلى ما يشيعه الاستبداد السياسي من المناخ المعطل للطاقت، الطارد للإمكانات، القاتل للإبداع.

إن الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي هو عدو بطبيعة تكوينه وتسلمه للمعرفة، فالجامعات والمعاهد التقليدية أصبحت معزولة، لا تنتج إلا حفظة للقديم، والأكثر حفظاً هو الأفضل موقعاً ومرتبته، وهي على أحسن الأحوال ومن عقود، أو إن شئت فقل: من قرون طويلة، تشتغل بحفظ وتحقيق المعرفة والاشتغال بنقلها من جيل إلى جيل، وتعجز عن امتلاك القدرة على توظيف المعرفة وإعمالها في واقع الناس؛ والجامعات والمعاهد الحديثة، في معظمها، مرتبته في المنهج والكتاب والمدرس واللغة وأنماط التفكير وأنماط المعرفة ونوعيتها لـ (الآخر) وتاريخ (الآخر)، لذلك لم تأت تاريخياً بخير، فهي ما تزال تمثل الإنسان «الكُل» على موله.

- مؤسساتنا التعليمية بين غربتين:

وإذا كانت الجامعات والمعاهد التقليدية تعاني من العزلة والعقم وغربة الزمان، ويعيش بعضها حالات الغيبوبة، فإن الجامعات والمعاهد الحديثة تعاني من غربة المكان والبيئة والمناخ.

وفي كلا الحالتين، يبقى التقليد هو السمة الطاغية على الجامعات عامة، منها من يقلد الماضي دون القدرة على توليد رؤى وحلول للحاضر، ومنها من يقلد (الآخر) ويفتقر إلى رؤية (الذات) ومرجعيتها وقيمتها ومعادلتها وإصابتها وأمراضها.

ويكفي أن نلقي نظرة ولو سريعة على المسيرة التعليمية في جامعاتنا لنرى أن الجامعات الشرعية أو الدينية أو التي تولت تدريس معرفة الوحي، على طريقتها، كيف حرمت على طلابها أي لون أو علم مدني غير شرعي، بالمعنى التقليدي، من معارف العقل، بل قل: إنها ألغت العقل، واعتبرت التفكير جريمة تقود إلى الزندقة والإلحاد، وإن العقل مقابل الوحي وليس أداة له!

والجامعات الحديثة والمعاصرة وقفت على الطرف المقابل، وعالجت الجمود والتقليد بانحراف أخطر أثراً، بادعاء العلمانية، فحرمت كل ما يمت إلى معارف الوحي بصلة.

لقد كنا في جامعاتنا الشرعية التقليدية، نرفض كل علم ومعرفة غير العلوم العربية أو الشرعية، فأصبحنا في جامعاتنا العلمانية الحديثة نرفض كل علم ومعرفة غير العلوم العقلية أو التجريبية، ونعتبر معرفة الوحي من الغيبات التي لا علاقة لها بالعلم والمعرفة وحاجة الإنسان.. وما تزال هذه المعادلة الصعبة مستمرة في حياتنا، إلى حد بعيد: «دين بلا علم» يقابله «علم بلا دين»؛ لذلك لم تستطع الجامعات والمعاهد بأنماطها المتعددة أن تسهم بمعاودة إخراج الأمة لتكون بمستوى إسلامها وعصرها.

ولا شك أن الإحساس بهذه الإشكالية، والفشل المريع الذي أثمرته

التجارب الذاتية والمنقولة من (الآخر)، بدأ يتنامى في كثير من المواقع الثقافية والفكرية والفردية، وتعد له الندوات والمؤتمرات، وتطرح من خلالها إشكالية النهوض بالعملية التعليمية، سواء على مستوى التعليم الأساس أو التعليم العالي، ويتوسع هذا الإحساس شيئاً فشيئاً إلى درجة يمكن أن نقول معها: إنه بدأ يصل إلى حد الإدراك، ومن ثم بدأت الطروحات الثقافية والفلسفية المأمولة، التي تشكل المناخات المطلوبة، أو صناعة البيئة المطلوبة، أو بعبارة أخرى: محاولة تهيئة التعليم، أو العمل على توفير مواصفات الرحم التعليمية المناسبة لتنشئة الأجنة ذات النسب الشرعي.

إن التقدم صوب تفكيك المعادلة الصعبة، التي أسلفنا الحديث عنها، والتفكير بكيفية التعامل معها، ليأتي التعليم منطلقاً من معرفة الوحي وقيمه، كمرجعية ومنطلق وضابط منهجي، ومعتمداً على معرفة العقل وكسبه وتحقيقه في شعب المعرفة المتنوعة، أصبح أمراً لا مندوحة عنه.

فمعرفة الوحي تشكل الإنسان، وتصنع فلسفة العلم، وتحدد هدفه؛ ومعرفة العقل تبدع وسائل الإنسان، وتنمي قدراته، وتؤهله للقيام بمهمة الاستخلاف الإنساني وإقامة العمران؛ وقد لا نحتاج إلى كثير نظر وتفكير لنبصر أن الكثير من المعارف الإنسانية والاجتماعية مرتبطة بفلسفة أصحابها ومرجعياتهم ومنطلقاتهم وتاريخهم الثقافي وعمرهم الحضاري ومشكلاتهم الاجتماعية، وأنها ليست حقائق علمية مجردة وواحدة في كل العالم، بل هي مختلفة حتى في البلد الواحد، والاختصاص الواحد، وأنها ملونة بمرجعياتها ومذبياتها وعقائدها، لدرجة بات بعضهم لا يعتبرها علماً بعد.

لذلك، فنقلها بكل مكوناتها، يشكل استلاباً ثقافياً وتربوياً، وأخطاراً مميتة تكرر التخلف، وتعطل الطاقات والفاعليات الثقافية، لافتقارها إلى مناخها، وليس ذلك فقط وإنما نعتقد أن العلوم التجريبية المجردة هي أيضاً بأشد الحاجة إلى القيم، التي توجهها وتضبط أهدافها، حتى لا تتحول إلى

أدوات مدمرة للإنسان نفسه، فتقع في دائرة ما استعاذ منه رسول الله ﷺ بقوله: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ»^(١).

فمعرفة الوحي هي المؤشر والدليل والموجه والضابط لحركة العقل ومعرفته والدافع لها، وليس المقيد والمانع منها، كما يتوهم أصحاب التدين المغشوش وأدعياء العلمانية الطاغية، وفصل قيم الدين عن مسيرة العلم.

ويمكن لنا أن نقول، من بعض الوجوه: إن معرفة الوحي، إضافة إلى أنها تقدم فلسفة الحياة ودليل التعامل معها، بكل أنشطتها، هي مصدر لمعرفة الفروض العينية والتكاليف الشرعية التي يناط بها بناء الفرد؛ أما في مجال الفروض الكفائية والاضطلاع بالتكاليف الاجتماعية وتحصيل الاختصاصات والشعب المعرفية المطلوبة لبناء الحياة فتبين معرفة الوحي أنها منوطة بمعرفة العقل وكسبه، حيث اكتفى الوحي باعتبارها، ولم يفصل فيها، وأطلق العقل ليحصلها واعتبر ذلك مصدر ثواب وأجر.

- فهم معوج وتدين مغشوش:

وقد تكون الإشكالية التي نعاني منها تتمثل في غياب الأبعاد الحقيقية لمفهوم فروض الكفائية، وقصرها على تشييع الجنازة والصلاة عليها، الأمر الذي قد يؤدي إلى مغادرة فعاليات الحياة وأنشطتها، مغادرة المجتمعات إلى المقابر، ذلك الفهم الحسير الذي أدى إلى عطالة الأمة وتخلفها وقتل نشاطها، بل تأثيم نشاطها، والانتهاز بها إلى الموت الواقعي، والعجز عن الاضطلاع بمهمة الاستخلاف الإنساني، وتوفير مستلزماتها.

وليس أقل من ذلك خطورة، من أمثلة ونماذج الفهم المعوج والتدين المغشوش، التوهم أن المسلم إنما خُلق للعبادة، بالمفهوم الضيق للعبادة، بمعنى الصلاة والصوم وبقية الشعائر، وأن الكفار خلقوا لخدمتنا، خلقهم الله للصناعات والزراعات وتحصيل التخصصات العلمية، لاستهلاكنا وخدمتنا؛

(١) أخرجه مسلم.

دون أن ندري أننا بكل خبراتنا في خدمتهم، وأن خيراتنا وخاماتنا وأموالنا هي السبب في تقدمهم، وقد لا يُستغرب ذلك الفهم من إنسان التخلف، فالتخلف يلف الواقع ويحكمه، وقد ينعكس على تشكيل العقل والفقه وفهم الدين.

لذلك، فأول الطريق إلى النهوض العلمي والمعرفي وإصلاح الخلل التعليمي والثقافي يبدأ من استشعار أهمية إحياء الفروض الكفائية، والانطلاق إلى تحصيل المعارف والعلوم المتنوعة، والاستشعار بأن ذلك دين من الدين، وأن الذي يختارها تصبح بالنسبة له فرض عين، وأن الانسحاب منها إلى منابر الوعظ والإرشاد دون مؤهل غشٍّ للدين والدنيا معاً.

هذا إضافة إلى أهمية الانتباه إلى عملية توطين التعليم ومؤسساته والتدبر الواعي لقوله تعالى: ﴿رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾، والخلوص من الارتهان للمنهج واللغة والكتاب المدرسي والبيئة الثقافية. . وقد يكون المطروح اليوم بشدة، أولاً وقبل كل شيء، عملية توطين الجامعات، التي ما يزال الكثير منها يشكل جزراً مرتهلة لـ (الآخر) في معظمها، لتشكل الحاضن الصحيح لتوطين العلوم.

فالتوطين له أبعاد واسعة وكبيرة ومعقدة، ويتطلب إمكانات واستعدادات ومؤهلات تتطلب جهوداً كبيرة، فهو من الصناعات الثقيلة، ولا نقول ذلك من باب إشاعة ذهنية الاستحالة، كثمرة للعجز والتخلف، وإنما لنحول دون المجازفات، التي يسبق الفعل فيها الفكر، ويسبق العمل النية والرؤية والفلسفة الكاملة وتوفير الأدوات المطلوبة، بحيث تتحول الأمانة إلى إمكانية، فالتوطين ليس جغرافياً ولا لغوياً ولا منهجياً ولا هيئة تعليمية ولا مدرساً ولا كتاباً ولا بحوثاً مرتبطة بالبيئة وحاجة المجتمع فقط، وإنما ذلك كله.

إن التوطين لا يعني النقل من هناك والإلقاء هنا؛ لا يعني الاستيراد والتكديس والتمظهر بالعلم وإنما يعني قيماً، يعني القدرة على الاستنبات والوصول إلى مرحلة معرفة الاستفادة من (الآخر) وكيفياتها، فالتوطين والوطن

يعني - فيما يعني - اللغة والعقيدة والتقاليد الاجتماعية والتاريخ السياسي والثقافي والمناخ والبيئة والعمر الحضاري والنظر لـ(الآخر)؛ وكيفية الاستفادة من منجزاته، يعني ذلك كله وأكثر، وأي توطین للعلوم يعني اصطباغ العلوم جميعها، بهذه الصبغة، في لغته ومنطقه ومرجعياته ومعادلتها الاجتماعية وبيئته ومناخه الثقافي، وإلا كان التعليم كالذي يستورد ثماراً ويعلقها بخيوط على غير أشجارها ليوهم ويتوهم أن أشجاره تثمر.

- التوطين الثقافي:

وهنا قضية، قد يكون إلقاء الأضواء الكاشفة عليها من الأهمية بمكان، وهي أن مفهوم توطین التعليم، لا يعني انحباسه ضمن الحدود الجغرافية للوطن خاصة، ذلك أن ثورة الاتصالات ووسائل الاتصال ألغت الحدود الجغرافية وحولتها إلى حدود ثقافية وحضارية، وأسقطت المسافات، وقربت طالب العلم من المعلم والعالم والمعلومة، أينما كانت، وأن مجرد الضغط على أحد أزرار «الكمبيوتر»، يأتي بكمية من المعارف، تعتبر من العجب العجائب في شتى أنواع المعرفة، الأمر الذي يذكر بقوله تعالى، حكاية عن الذي عنده علم الكتاب: ﴿أَنَا إِلَٰهِيكَ بِهٖ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠] فالإنسان اليوم بات يرى العالم ويسمعه من مكانه، ويستدعي المعلومة حيثما هي من موقعه.

وبذلك أصبح العالم كله وطن للإنسان، رغب أو لم يرغب، لذلك فالدعوة إلى عملية التوطين للعلوم والمعارف لا بد أن يدرك أهلها تلك الأبعاد، ويفكروا ملياً كيف أن التوطين لا بد أن يحقق ردم فجوة التخلف، والارتقاء بالمواطن إلى مستوى عصره، وذلك بالعمل على إطلاق مواهبه، ورعاية قابلياته، والارتقاء بقدراته، وتشجيع إبداعاته، ليصل إلى مستوى الشراكة الإنسانية، والمساهمة بالمشترك الإنساني.

وفي اعتقادي أن مفهوم توطین التعليم، يعني أن تحقق وسائل التعليم وتهدف مسيرته كلها وتتمحور رحلة البحث العلمي لتكون في خدمة المواطن، وتتجه إلى معالجة قضايا الوطن ومشكلاته، والانطلاق به من

حيث هو، وأن يكون التخطيط للتعليم في ضوء حاجات الوطن والمواطن. ذلك أن العلوم الإنسانية والاجتماعية إنما توظف للارتقاء بخصائص وصفات الإنسان المواطن، وتعمل على تأصيل وترسيخ مفهوم المواطنة، وتبصّر بوسائل إدراك الظواهر الاجتماعية وكيفية معالجتها، وتمتّن أنسجة العلاقات الاجتماعية، وتؤهل المواطن لكيفية التعاطي مع نفسه ومجتمعه وبيئته ومحيطه و(الآخر) والعالم من حوله.

وأن العلوم التجريبية إنما توظف للارتقاء بأشياء وأدوات المواطن، وتحضيره للدخول في العصر الإلكتروني بجدارة، ليكون قادراً على بناء العمران، وقيام الحضارة أو المساهمة فيها، ويمكن أن نقول باختصار: المطلوب تهيئة التعليم وإعادة النظر بواقعيته ونوعيته.

- احتكار العلم والمعرفة:

وقضية أخرى لا بد من التوقف عندها والنظر في أبعادها، وهي القول: إن الحقيقة العلمية لا وطن لها، وإنها مشتركة إنساني، وهذا صحيح إلى حد بعيد، وقد يكون أكثر صحة ودقة في مجال العلوم التجريبية؛ أما في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية فالأمر محل النظر، ذلك أن هذه المعارف مشبعة بفلسفات ورؤى أصحابها ومذاهبهم، حتى على مستوى الوطن الواحد - كما أسلفنا - وأن حقيقتها نسبية وقابلة للنقض والإلغاء، فهي نظريات أو وجهات نظر؛ وإن كنا نعتقد أن الحقيقة العلمية في العلوم التجريبية أيضاً وما يصاحبها ليست مجردة ولا محايدة وإنما تحمل ثقافة متجيبها، وتُبدع وتُستخدم لتحقيق أهدافهم.

وحتى إذا سلمنا أن العلم لا وطن له، فإنما ذلك يعني في نظرنا أنه ليس حكراً على شعب أو عرق أو أمة، وإنما يجري ويتحول حيث المناخ والحاضن المناسب؛ وحتى إذا قلنا: إن العلوم تمثل المشترك الإنساني فأين موقعنا من هذه الشراكة؟

ومن ناحية أخرى، فإننا نرى عملية التوطين ليست أمراً مستحيلاً وإن

كان صعباً، وليس العجز والتخلف عضوياً، ذلك أن المبتعثين والمهاجرين من العرب والمسلمين استطاعوا، عندما توفر المناخ المناسب والبيئة الملائمة، أن يبدعوا ويسابقوا ويتفوقوا، وأن المشكلة الأساس إعادة النظر في حاجات الوطن ومواصفات الوطن وتحضيره قبل عملية التوطين.

إن أوطان الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي أوطان غير صالحة بطبيعتها لتوطين العلوم ولا العلماء، وإنما هي طاردة للعلماء ومعطلة للعقول، تعتبر النور المعرفي عدوّها الأول، وتكتفي منه ببعض التظاهرات التي تعتمد الشكل العلمي وتفقد المضمون المعرفي.

وقد يكون لقضية المبتعثين، أو العقول العلمية المهاجرة، وجه آخر وموقع أساس في عملية التوطين العتيدة، ذلك أن الجسر إلى التوطين يبدأ من إعادة توطين هؤلاء العلماء وتجسير العلاقة بهم، حتى وهم في غير أوطانهم الأصلية وإنما وهم في أوطانهم المختارة؛ لأنهم يمتلكون مرجعيات كامنة في شخصياتهم لا تحتاج إلا إلى إعادة بعث وتأهيل.

وإذا لم تتغير الذهنية ابتداءً، فنتيقن أن المعلومة والمعرفة هي القوة الحقيقية، أو هي القوة المرنة في المجالات جميعاً، التي يشكل عدم تحصيلها حالة التخلف والارتهان المزمّن، وقد لا نستغرب اليوم أنه حتى في المجال الاقتصادي، كيف أصبحت المعرفة والمعلومة هي الرصيد المادي الذي يرقى باقتصاد البلد، ويمنح القيمة لعمليتها، في العالم المعاصر، بدل الذهب والفضة والمعادن الثمينة والقطع الأجنبي.

من هنا ندرك لماذا بدأ دين الله بالكلمة: «في البدء كانت الكلمة»، وأن الدين الخاتم افتتح خطابه بـ «اقرأ»، وأن الرسول ﷺ الذي جاء معلماً ومربياً وهادياً ومبشراً ونذيراً، جاء من داخل الأمة، التي شكلت أنموذج الاقتداء، وأن قصة بدء الوحي تشير بشكل لا يقبل اللبس أن المعرفة والعلم هي مفتاح هذا الدين وسبيل الحضارة الإنسانية، وأن امتناع الرسول ﷺ عن الاستجابة السريعة: «ما أنا بقارئ»، ومعاناته، ومعاودة الوحي الطلب مرة ومرتين وثلاث، مع مرافقة الضم بقوة، الأمر الذي يعني الرأفة والرحمة

بالمتعلم، إنما هو لتأكيد أن العلوم والمعرفة هي الطريق إلى هداية الناس، وأن الهداية تبدأ بالمعلومة.

فهل نتدبر، ونستشعر المسؤولية، ونبصر المطلوب؟

ولعل من المبشرات أن بعض الأنشطة الثقافية والندوات والمؤلفات قد بدأت تبصر هذا الموقع الخطير، في محاولة لتشكيل رؤية نضيجة ومنفتحة، مستوعبة لأبعاد القضية المطروحة؛ رؤية علمية وموضوعية، تجاوزت الواقع المتخلف، وتنفلت منه، واستطاعت أن تتجاوز مرحلة الإحساس، الذي لا يولد إلا الحماس والانفعال، والذي لا يلبث أن ينتهي، إلى الارتقاء إلى عتبة الإدراك لأبعاد الموضوع ومناقشته والتدليل عليه بشكل علمي موضوعي هادئ؛ الأمر الذي يشكل خطوة على الطريق الصحيح بعد هذا الضلال الثقافي والتضليل العلمي وتحول جامعاتنا ومعاهدنا لتصبح مقابر أو لتكون محل رجع الصدى، الأمر الذي يكرس العجز والعقم والارتهاق ل(الآخر).

وفي تقديرنا أن حجر الزاوية في عملية الإصلاح والإجابة عن سؤال النهضة توفير الرؤية النضيجة بالدرجة الأولى والخبرة المؤهلة والشجاعة في الإقدام جادة لتخليص جامعاتنا ومعاهدنا من حالة العقم والانفصال عن روح الأمة وثقافتها ومعادلتها الاجتماعية، سواء كانت علمانية تفكر بأوعية (الآخر) ولغته وتحاول تقليده ومحاكاته، تفكر بعقل غيرها، أو كانت شرعية غائبة في الماضي، منفصلة عن واقع الأمة ومشكلاتها، تفكر بمشكلات مضت وانتهى عصرها، وتوفير المناخ المناسب لتوطين العلوم والارتقاء بالجامعات العربية والإسلامية إلى مستوى الشراكة الإنسانية.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.



الفهرس

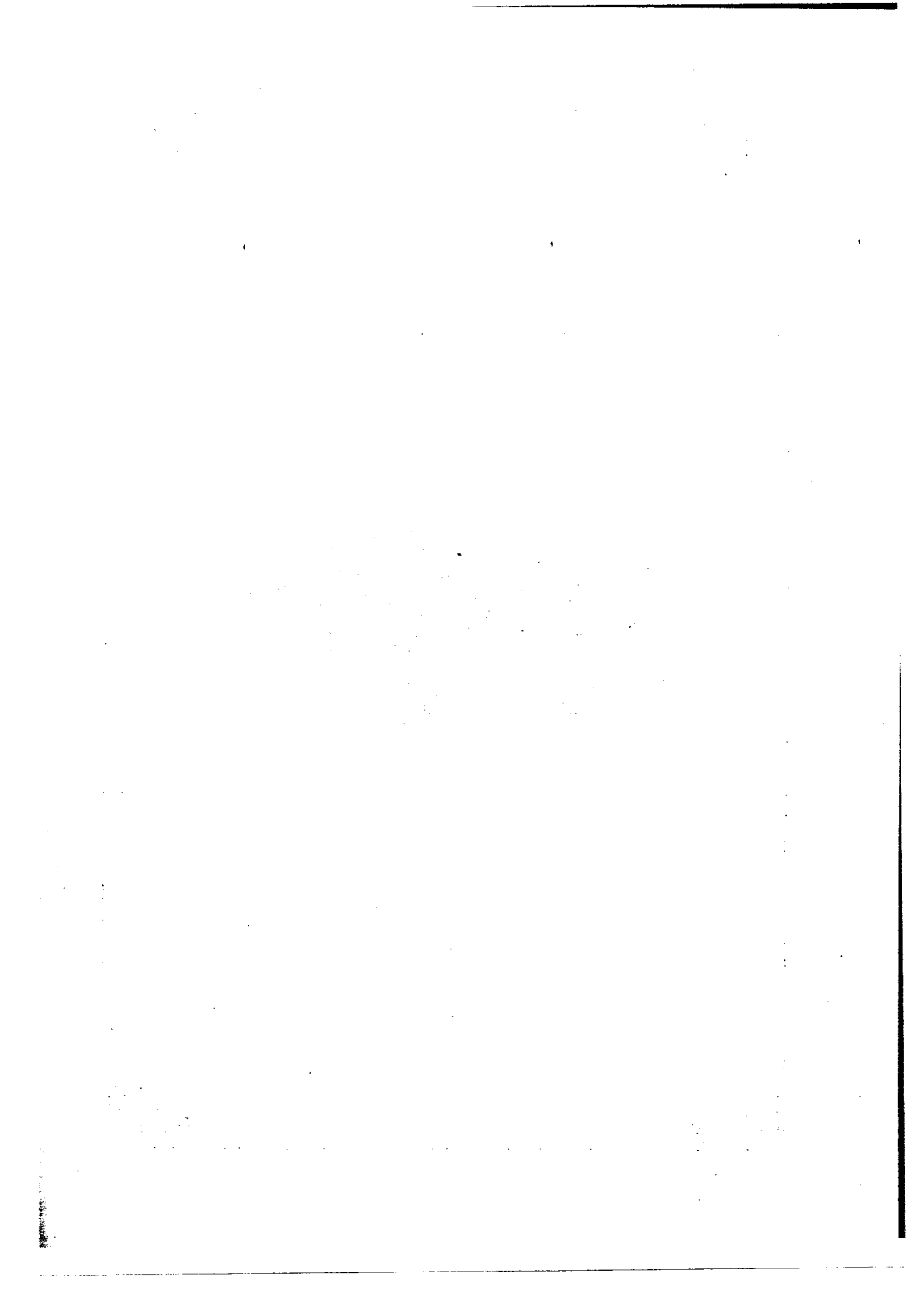
الموضوع	الصفحة
* مقدمة	٣
* من التنمية إلى التزكية.. رؤية في الإصلاح	٩
- سؤال النهضة	١١
- إشكالية المصطلح	١٢
- في دلالة المصطلح	١٣
- التنمية المادية شرط لاسترداد إنسانية الإنسان	١٥
- سقوط الرؤية الاشتراكية	١٦
- عجز إنسان التخلف عن الإفادة من (الآخر)	١٨
- التنمية.. أبعاد وغايات	١٩
- من أسباب التخلف	٢٢
- غياب الاستراتيجية الشاملة	٢٢
- تسييس العملية التعليمية	٢٣
- عزل التربية عن الواقع	٢٤
- تهميش العملية التعليمية	٢٤
- الاستبداد السياسي والكهانة الدينية	٢٦
- غياب إنسان الإنتاج والفكرة	٢٧
- استيراد الخطط والبرامج الجاهزة	٢٧
- المساعدات الاستهلاكية	٢٨
- فقدان التوازن في العمل التنموي	٢٩
- التباس قيم الدين بصور التدن	٣٠

٣١	- إغلاق باب الاجتهاد
٣٤	- غياب العقل الناقد
٣٥	- تغييب المرأة
٣٧	- اختلال العلاقة مع (الأخر)
٤١	- من تجليات ذهنية التخلف
٤١	- التعميم في الأحكام
٤٢	- اختزال التاريخ في موقف
٤٢	- الاستعصاء الذهني
٤٢	- إضاعة الأمانة
٤٦	- التنمية في حقبة العولمة
٤٩	- من متطلبات النهوض والتجاوز
٥٧	- ملامح على طريق النهوض
٥٧	- من التلقين إلى التفكير
٥٩	- التخصص العلمي والمعرفي
٦١	- التزكية بديلاً عن التنمية
٦٥	* من الاغتراب في التعليم إلى توطين العلوم
٦٩	- متطلبات بناء الإنسان العدل
٧٢	- مؤسساتنا التعليمية بين غربتين
٧٤	- فهم معوج وتدين مغشوش
٧٦	- التوطين الثقافي
٧٧	- احتكار العلم والمعرفة
٨١	* الفهرس



عَلَى بَصِيرَةٍ

أُظْهِرَ التَّحْلِيلُ
وَالطَّرِيقُ الْمَسْدُودُ



مقدمة

الحمد لله، الذي جعل العلم والمعرفة مفتاح أحكام الدين، وسبيل التدين الصحيح، ووسيلة التنمية المستدامة، وسلم الترفي الحضاري وتشكيل الإنسان الصالح المصلح، وبناء المجتمع وإقامة العمران.

والصلاة والسلام على معلم الناس الخير، النبي القدوة، الذي شكّل أمته المسلمة من خلال كتاب، وانطلق بها من خلال مسجد؛ فالمعرفة وأخلاق المعرفة وضبط أهدافها وتوجيه مسارها هو النسق الحضاري المميّز للحضارة الإسلامية، وكان السبيل إلى ذلك كسب العلم وتحصيل المعرفة وتزكية النفس، قال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعْتَنًا وَلَا مُتَعَتَنًا وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُبْتَسِرًا»^(١).

لذلك فمحاولات إعادة البعث والإحياء والتجديد والنهوض وتحقيق الوراثة الحضارية والتدين السليم ومعاودة إخراج الأمة لا سبيل له إلا سبيل العلم والمعرفة والتخصص في شعب العلوم والمعرفة المتعددة، فالخير كل الخير في عالم ومتعلم، ولا خير فيما سواهما، يقول عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ؓ: «اغْدُ عَالِمًا أَوْ مُتَعَلِّمًا، وَلَا خَيْرَ فِيمَا سِوَاهُمَا»^(٢).

والذي نريد له أن يكون واضحاً أن العملية التعليمية والتربوية، بكل أبعادها واستحقاقاتها ومراحلها العمرية، هي عملية «دينامية» مستمرة ذات

(١) أخرجه مسلم (١٤٧٨).

(٢) أخرجه الدارمي، باب في فضل العلم والعالم (٣٣٧).

فضاء واسع يصعب إدراك غوره أو بلوغ حدوده، وملف مفتوح دائماً، سواء في ذلك المراحل العمرية للإنسان، محل التربية (سيكولوجية النمو)، أو تطور المجتمعات واختلاف المشكلات وتسارع المستجدات، التي لا بد أن تنعكس بشكل أو بآخر على الأدوات والوسائل التربوية والسياسات التعليمية.

ذلك أن التربية هي الوطن بكل آفاقه واستحقاقاته، وهي الهوية بكل أبعادها وقسماتها، وهي الرحم التي تتشكل فيه سمات الشخصية، وتؤصل فيه الخصائص والصفات الإنسانية، وتزرع في حقله بذور مستقبل حياة الإنسان السلوكية، ويشكل المرجعية التي تحكم مسار جميع النشاطات البشرية في المجالات المختلفة. فالتربية هي كيمياء الحياة وروحها المتدفقة، لذلك كلما زاد الإنفاق عليها والاهتمام بها استدعت المزيد.

والتربية لا يسعها زمن ولا كتاب ولا مكان، ولعلنا نقول: إن خلود القرآن، كتاب الرسالة الخاتمة، ومصدر التربية الإسلامية، وقدرته على العطاء والإنتاج وتوليد الأحكام ومدّ الرؤية في كل زمان ومكان مؤشّر، من بعض الوجوه، على طبيعة العملية التربوية، التي لا تقف عند حد أو عند عمر أو عند إشكالية.

فهي كالماء يحتاجه الصغير والكبير والسليم والمريض، لذلك فلا شك أن مهمة الابتعاث النبوي كله تمحورت حول التربية وبناء الإنسان الصالح المصلح، وأن مشروعية العبادات والتكليف بأدائها اليومي والشهري والسنوي والعمرى إنما جاءت كوسائل للوصول إلى بناء هذا الإنسان.. فمهمة النبوة هي التعليم والتزكية ورفع الإصر والأغلال والتشريع لضمان ديمومة دوافع الخير على نوازع الشر، والعمل على تزكية النفس، لأنه طريق النجاح والفوز وبناء المجتمع الحضاري الصالح في الدنيا والفلاح بالآخرة: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ۝ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ [الشمس].

فالتربية تزكية للنفس، وحيلولة دون تدسيتها وإفسادها بالمعاصي؛ وكتاب الله منجم تربوي ثري؛ وسيرة النبي ﷺ العملية ميادين تدريب وتطبيق؛ وجيل خير القرون - بعد توقف الوحي - امتداد بهذا العطاء؛

واستمرار وجود مقاربات ونماذج تتحلل بهذه الصفات التربوية وتجليها في حياتها دليل على هذا العطاء، الذي لا ينفد، والقدرة على الاستجابة في كل زمان ومكان.

ولئن أخذت الأحكام الشرعية وآيات الأحكام في القرآن النصيب الأوفى من الاجتهاد والتجديد والامتداد، ووضع لها علم خاص بها (علم أصول الفقه) كمنهج يعين على ضبط مسيرة الاجتهاد - وآيات الأحكام لا تزيد عن خمسمائة آية -، فإن جميع آيات القرآن الكريم تتمحور حول العملية التربوية، بما في ذلك آيات الأحكام.. فأين أصول الفقه التربوي؟ وأين الاجتهاد التربوي؟ وأين الرؤى التربوية المستمدة من القرآن والسنة؟ وأين أصول الفقه السياسي والاجتماعي والاقتصادي...؟ إنها ثغور وملفات مفتوحة تتطلب الاجتهاد والتجديد.

إن الإغراء بتلاوة كتاب الله، على ما في ذلك من استدعاء للتفكير وتوسيع للمدارك وتبصير بالسنن التي تحكم الحياة والإحياء ومنح العبر وبناء أهلية الفرقان، فإن مقصد هذه التلاوة بالدرجة الأولى بناء النفس وتزكيته والارتقاء بعطائها، وتغيير ما بها، وتحقيق النقلة النوعية في سلوك الإنسان، والارتقاء به في مدارج الكمال والاكتمال؛ فالتلاوة ومعاودة التلاوة هي المشكاة المفتوحة باستمرار للنظر والارتقاء، وهي دليل على الآفاق الوسعة لساحة التربية ومجالاتها التي لا تنتهي إلا بانتهاء الحياة.

كما أن عمليات التقويم والمراجعة واختبار وفحص المخرجات من الأمور الأساس الموازية، التي لا تقل أهمية عن العملية التعليمية نفسها، لذلك نقول: إن معظم السياسات التعليمية انتهت إلى الفشل في كثير من أنحاء العالم الإسلامي، سواء في ذلك التي انغلقت على (الذات) أو التي استوردت من (الأخر)، لأسباب كثيرة، معقدة ومركبة، داخلية وخارجية، جميعها أكدت عقم الوسائل.

وطالما أن التعليم يفتقر إلى الارتكاز للمرجعية والاتصال بالعصر ويعاني من غربة الزمان والمكان والعجز عن الإنتاج وإعداد الفرد لعصره،

فهذه وريقات تضم أفكاراً كتبت في مناسبات متعددة وأزمنة متعددة ومتباعدة، لا تخرج عن كونها مجموعة إضاءات وملحوظات على الطريق الطويل للمسألة التعليمية والتربوية؛ هي ملاحظات واجتهادات وأفكار ورؤى لا ندعي لها الصواب، وإنما هي جهد واجتهاد بشري، يجري عليه خطأ والصواب، لعلها تساهم بمعاودة تحريك الذهن الخامل وتنبيهه إلى خطورة المسألة التربوية والعملية التعليمية في عملية التغيير المأمول ودورها في توفير شروط النهوض بالإنسان والمجتمع.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

الدوحة في: شعبان ١٤٣٠هـ

الموافق: آب (أغسطس) ٢٠٠٩م



أزمنة التعليم في الواقع الإسلامي^(١)

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، خلق الإنسان، علمه البيان، جعل التعلم فريضة شرعية على المسلم، وعبادة من أعلى أنواع العبادات وأسمائها، وناط الخيرية بالتعلم والتعليم، فلا خير في سواهما، وبدأ الرسالة الخالدة الخاتمة بكلمة: اقرأ، ولم يبدأها بفرض صوم، أو صلاة، أو زكاة، أو جهاد، على أهمية ذلك في بناء الإسلام؛ لأن القراءة والكتابة والتعلم والعلم، هي جماع الأمر كله، وهي مفتاح هذا الدين، وحسبنا أن نعلم أن العلم والتعلم دين، وأن الدين علم ويقين، بعيداً عن الخرافة، وإسقاط العقل، وأن العلم يدعو إلى الإيمان، والإيمان يقود إلى العلم، فكل من العلم والإيمان، يمكن أن يكون مقدمة، ونتيجة للآخر في الوقت نفسه.

فالعلم في الإسلام قاصد، والقراءة هادفة، تنطلق باسم الله الخالق، الذي خلق الإنسان، وأنعم عليه، وميزه بالقدرة على التعلم، وتستصحب الاعتراف بفضل الله الأكرم، في تحصيل العلم، وتحقيق العبودية لله، وضبط المعرفة بأخلاقيها، وتوجيه العلم ليؤدي وظيفته في تحقيق إنسانية الإنسان، وتخليصه من التسلط والطغيان السياسي والظلم الاجتماعي، والارتقاء به إلى استشعار المسؤولية عن علمه، ماذا عمل فيه؟ يقول الله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَ خَلَقَ ۝ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجُوعَ ۝﴾ [العلق].

(١) كتبت هذه الورقة في رجب ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

ورسول النبوة الخاتمة ﷺ الذي بُعث في الأميين رسولاً منهم، يتلو عليهم آيات الله، ويزكيهم، ويعلمهم الكتاب والحكمة، وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين، تمحورت رسالته حول التعليم، وانطلقت من قوله ﷺ: «... إِنَّمَا بُعِثْتُ مُعَلِّمًا»^(١)، لذلك استصحب أهمية التعليم، وحتى التخصص في شعبه، في كل مراحل الدعوة، في سلمه، وحربه.. فالتربية والتزكية والتحويل الثقافي، كانت مقصد الرسالة، فكان من فداء الأسرى لفكاهه من الأسر؛ واعتبر العمل الفكري من أعلى أنواع الجهاد، وكان الجهاد بالقرآن مصدر جهاده الكبير، استجابة لقوله تعالى: ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢]؛ والنفرة لطلب العلم والتفقه في الدين مقدمة على نفير مواجهة الأعداء، وحصانة ثقافية، ومقدمة لا بد منها للنصر، لقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

فالتخصص وإتاحة المجال لطلبة العلم، والنفرة إليه سبيل إلى الارتقاء، والرفعة درجات، يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَقَسَّعُوا فِي الْمَجَالِسِ فَاقْسِعُوا بِسَمِ اللَّهِ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا فَإِنَّ شَرَّ اللَّهِ تَقَسَّعُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٌ﴾ [المجادلة: ١١]، بحيث يُحدد ارتقاء الإنسان ومكانه في الجنة بمقدار تعلمه وقراءته، يقول رسول الله ﷺ: «يُقَالُ لِمَا أَصَابَ الْقُرْآنَ: أَقْرَأَ وَأَزَقَ وَرَتَّلَ كَمَا كُنْتَ تُرَتِّلُ فِي الدُّنْيَا، فَإِنَّ مَنَزِلَتَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرَأُ بِهَا»^(٢).

فالتعليم بلا شك، هو محور الارتكاز الأساس في الانطلاق إلى إعادة بناء وتشكيل شخصية المسلم المعاصر، وصنع شاكلته التي يعمل عليها، قال تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤]، المسلم المعاصر، الذي يفقه الدين، ويفهم العصر، ويكون قادراً على تحويل الفكر إلى فعل،

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٢٩)، والدارمي (٣٤٩).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٦٤)، والترمذي (٢٩١٤) واللفظ له.

وتخليصه من التقليد والمحاكاة، الذي يعتبر من أخطر الإصابات الثقافية، وأبرز مظاهر الكسل العقلي، بحيث يجسد القيم في برامج عملية، ويبرهن على أن خلود الرسالة إنما يتحقق بقدرتها على إنتاج وإنجاب النماذج المطلوبة وتقديم الحلول الحضارية لمشكلات البشرية الكبرى، وتخليصها من شقوتها، وإلحاق الرحمة بها، وأن معجزة الرسالة الإسلامية إنما هي معجزة تكليفية تعليمية، تتحقق من خلال عزمات البشر، وإراداتهم الفاعلة، والإشراف التربوي والتعليمي السليم على تكوينهم في المراحل الأولى، وبناء مرجعيتهم، وتوجيههم في المراحل التعليمية المتوسطة، وإثارة تفكيرهم وبناء ملكة الإبداع، والتمرين على الاجتهاد الفكري في مراحل النضج العقلي، ليكونوا مؤهلين لحمل أمانة البلاغ المبين، في الشهادة على الناس، والريادة لهم.

ونرى أن هناك حقيقة لا بد أن نؤكددها، ونعاود طرحها في كل الظروف والأحوال، على الرغم من أن الاعتراف بها قائم من الناحية النظرية، لكن كل التوجهات والمؤشرات - في عالمنا الإسلامي على الأقل - تدل على أنها تُغتال، وتُتجاهل عملياً، بحيث أصبحت أقرب للشعارات، التي ترفع بالمناسبات، للتظاهر والتفاخر والاحتفال، منها للواقع، وعزائم التطبيق، وهي: أن أي مشروع للنهوض والبناء، والتنمية ومعالجة الخلل والتجاوز، ومحاولة التغيير، والإقلاع من جديد، يتم بعيداً عن الارتقاء بنظام التعليم، واستمرار مراجعته وتقويمه، ودراسة جدواه، واختبار مدخلاته ومخرجاته، هو من قبيل المجازفات السياسية، والضلال الاجتماعي، والعمى الفكري، ولون من الضرب في الحديد البارد، وابتعاد عن الموقع الفاعل، وتعامل مع عالم الأشياء، على حساب عالم الأفكار، التي هي الإنسان، الأمر الذي يجعلنا نخسر الإنسان والأشياء معاً، وتحوّل عن معالجة أسباب التخلف والتقهقر والتخاذل الفكري، والتقليد، والكسل العقلي، وتوفير أسباب الإبداع، إلى الاكتفاء بترميم الآثار، وادعاء العافية الكاذبة، أو الخادعة على أقل تقدير.

فليس عبثاً في تاريخ هداية الوحي أن ينقل إلينا: أنه في البدء كانت

الكلمة، وليس عبثاً أن تبدأ الرسالة الخاتمة بكلمة (أقرأ)، لكن المشكلة التي نعاني منها اليوم: أن أمة أقرأ، أصبحت لا تقرأ. ذلك أن التعليم هو المحضن والرحم، الذي تتخلق، وتنمو فيه قابليات الإنسان، وتشكل شخصيته، وتَنَمُّ مهاراته، وتتكون ثقافته، أو تصنع شاكلته، التي يعمل عليها - إن صح التعبير -، والمدارس والمعاهد والجامعات هي مجتمعات المستقبل، فأَي تخطيط استراتيجي، أو استشراف للمستقبل، أو تصور لمجتمعه، أو رؤية لعالم الغد، بعيداً عن بناء نماذجه وأمثله، في المدارس والمعاهد، هو رسم بالفراغ، واستنبات للبذور في الهواء، وحرث في البحر.

لذلك أطلق على صناعة التعليم: «الصناعة الاستراتيجية»، وذلك لما يقوم به التعليم من دور خطير في صياغة الأفراد، وتشكيلهم الثقافي والعلمي، والتأثير بعيد المدى، والوصول إلى النتائج غير المنظورة، حيث تزرع في معاهد التعليم بذور مستقبل حياة الإنسان العقلية والسلوكية، فإذا لم نحسن بناء المقدمات، التي نملكها بشكل سليم، فسوف ننتهي إلى النتائج التي تملكننا، ولا نمتلك إزاءها أي إمكانية للتغيير.

وصناعة التعليم من الصناعات الثقيلة، والأساسية والدقيقة، والاستراتيجية في الوقت نفسه؛ لأن صناعة التعليم، لا تتعامل مع جوامد كسائر الصناعات، وإنما موادها الأولية هم البشر بكل مكوناتهم، واستعداداتهم وموارثهم، وغرائزهم ودوافعهم، وتطلعاتهم، وخضوعهم لشتى العوامل المؤثرة في بناء الفرد. هو صناعة مدخلاتها ومخرجاتها من البشر، أكرم خلق الله؛ فالتعليم لا يصنع الآلة، وإنما يصنع النفس، ويكون العقل، ويمنح المهارة، التي تصنع الآلة؛ يصنع القادة، والزعماء، والعلماء، والآباء، والأمهات، والمبدعين والمفكرين، وبكلمة مختصرة: يصنع الإنسان، ويحضره للتعامل مع الحياة، بشتى مجالاتها، فالتعليم يتعامل مع أعقد المهمات، وأخطرها، وأبعدها أثراً، لذلك، فإن أي خطأ أو خلل أو عجز أو تقصير، سوف تكون له نتائج الممتدة والمترتبة، على المستويات كلها.

وبإمكاننا القول بكل اليقين: إن مظاهر التخلف والتراجع والعجز جميعاً، لا تخرج عن أن تكون أعراضاً للإصابة في العملية التعليمية، فالتعليم سبب النهوض، وسر التخلف والتراجع، لذلك نرى أن الأمم المتقدمة لم يأت تقدمها من فراغ، من دعاوى وأمنيات، ولم يأت تقدمها بعيداً عن استشعار أهمية التعليم، واستمرارية المراجعة لنظم التعليم، وطبيعة المعلومات، ودورها في بناء الإنسان، وتشكيل مجتمع المستقبل، وقدرتها على تكوين الجيل، الذي يمتلك التفوق في السباق الحضاري.

وقد يكون من المفيد، أن نذكر هنا، أن الرئيس الأمريكي، الذي يكاد يتحكم بالعالم، رضي لنفسه أن يكون رئيساً للتربية والتعليم، ويعلن ذلك؛ لأنه من التعليم، يكون الانطلاق إلى العالم، لذلك دعا لاجتماع حكام خمسين ولاية في قمة خاصة، للبحث في شؤون التعليم في أمريكا.. وترجع مشكلة التربية والتعليم عند الأمريكيين، إلى وجود شعور متنام بأن نظامهم التعليمي ليس بمستوى طموحات الأمة الأمريكية، ومكانتها في العالم، ولم يقتصر المؤتمر على النظرات السريعة، وإنما تجاوز إلى الدراسات، والإحصاءات الدقيقة، حول مدخلات ومخرجات معظم المواد، خاصة في الرياضيات والعلوم، وكانت النتيجة التي انتهت إليها بعض الدراسات: أن الأمريكيين يتفوقون في مجال الثقة بالنفس، ولكنهم غير معتادين على بذل الجهد، لأن الدراسات الجدية لا تبدأ إلا بعد الدراسة الثانوية، كما أن المسؤولين يلاحظون أن الفائزين في المسابقات في المدارس هم غالباً أولاد المهاجرين، من أصل آسيوي على وجه الخصوص.

وقد تفجرت قضية نظام التعليم على المستويات كلها، عندما سُبِّحت أمريكا في مجال رحلات الفضاء الخارجي، وكان من نتيجة ذلك، عنوان القرار الإعلامي والمثير: «أمة في خطر»، ولم تتوجه الدراسة لدرة الخطورة عن الأمة إلى أي موقع، غير التعليم، ومما جاء في الدراسة:

إن طلابنا لا يدرسون المواضيع الصحيحة، ولا يبذلون النشاط الكافي، ولا يتعلمون بما فيه الكفاية. ومدارسهم تعاني من مستويات

خفيضة، وغير متوازنة، كما أن جاهزية المعلمين غير سليمة، ولو أن دولة أجنبية غير صديقة، حاولت فرض هذا الأداء التعليمي، غير المناسب، على أمريكا، لاعتبرنا ذلك عملاً من أعمال الحرب.

وأضافت الدراسة: وما لم تسارع الولايات المتحدة لوضع الأمور في نصابها، فإن هياكلنا الاجتماعية ستتهار، وثقافتنا ستتآكل، واقتصادنا سيترنح، ودفاعاتنا القومية ستضعف.

وحسبنا أن نعلم، أن الشركات في أمريكا، تنفق ما يناهز المائة مليار دولار، لإقامة دورات تدريبية، للحصول على كفاءات، لم توفرها الجامعات والمعاهد؛ إلى جانب الكتب الكثيرة، التي عرضت لمسألة إخفاق التعليم، وإغلاق العقل الأمريكي، الأمر الذي أدى إلى افتقاره إلى مقومات الحس الحضاري، والتخوف من تميز مؤسسات التعليم الياباني، والتفوق على أمريكا في فهم المقومات الحضارية، والأسس اللازمة للإثراء العقل.

فالعملية التعليمية أو النظام التعليمي، بما في ذلك نوعية المعلومة، ومدى ملاءمتها، وأدوات التوصيل: من المعلم، والمناهج، والكتاب، والوسائل المعينة، أو تقنيات التعليم كلها، لا بد أن تخضع دائماً، للمراجعة والتقويم، ودراسة الجدوى، والتغيير، والتطوير والتجديد في هذا العصر، الذي يمكن أن يطلق عليه بحق عصر التسارع العجيب، وثورة المعلومات، حيث لم تعد تقتصر عمليات التطوير، والتحديث، على وسائل نقل المعلومة، وإنما تجاوزت ذلك إلى طبيعة، ونوعية المعلومة نفسها، وابتكار وسائل حفظ ونقل، واسترجاع المعلومات، وإخضاع المعلومات، إلى برمجيات مسبقة، تقوم الحاسبات بدراساتها، وتقرير النتائج المطلوبة فيها، توفيراً للطاقة، واختزالاً للزمن، وبذلك تم نقل العملية التعليمية من موقع الحفظ وأهمية الذاكرة، إلى موقع التفكير، وأهمية الابتكار والإبداع، الأمر الذي انتهى إلى صورة جعلت من التراكم المعرفي والإنجاز العلمي، لعشرات السنين، أو مئات السنين، يُختزل، أو يُنجز في سنة واحدة، أو

أقل. لذلك نعتقد أن الإبقاء على نظام التعليم التقليدي، سواء بالنسبة لطبيعة المعلومة، أو لوسائل التوصيل، سوف ينتهي بالجيل إلى العزلة والغربة، في الزمان والمكان، والتحنط في متاحف التاريخ، حيث لا مجال للكسالى، الذين يفنون أعمارهم، ويستنزفون عقولهم في الحفظ والتلقين، ويقضون أوقاتهم في عمليات حسابية عقيمة، ويعتمدون أصابعهم في عصر الحاسبات الإلكترونية، التي توفر أعقد العمليات بلحظات.. لا مجال لهم في عالم الغد، إن لم نقل في عالم اليوم.

وقد تكون المشكلة بعجز وعدم إدراك بعض من يوكل إليهم أمر التخطيط، للعملية التعليمية، للتطورات السريعة، والحاجات المتبدلة، واختلاف إيقاع العصر، واستيعاب التطورات العلمية من حولهم، إلى جانب الخلط بين أهداف ومنطلقات التعليم ووسائله، والتوهم أن الإبقاء على طرائق التعليم ووسائله التقليدية، التي تجاوزها العصر، من الأصالة، وحماية الأهداف، حتى ولو أدى ذلك إلى الخروج من الحاضر والمستقبل معاً، وكأن الوسائل التي أنتجت في عصور سابقة كانت لها مواصفاتها وسماتها وحاجاتها، باتت مقدسة وخالدة، ويجب أن تُنتج في كل عصر، حتى ولو تغير الحال.

ولعل من أخطر المشكلات، التي يعاني منها نظامنا التعليمي، في العالم الإسلامي، والتي لا بد من حسم الأمر فيها، هي مشكلة عدم الاعتراف بأهمية التخصص، سواء في ذلك العلوم الإنسانية، أو العلوم التجريبية، وإنهاء مرحلة الادعاء الخادع، والرجل الملحمة، الذي يدّعي المعرفة في كل شيء، حيث لم يعد العمر ولا العقل، يتسع إلا لاختصاص واحد، أو جزء من اختصاص، يمكن صاحبه من الإحاطة بالعلم، والتطوير له، والإبداع في نطاقه، واستيعاب التراكم المعرفي، ذلك أن الاختصاص أصبح من لوازم التقدم العلمي، وتكامل التنوع المعرفي، إضافة إلى ما يترتب على الاختصاص، من متانة بناء المجتمع، وتماسك هياكله، ونمو العمل المؤسسي، بحيث سيصعب على الفرد في المستقبل أي إنجاز بعيداً عن التكامل مع الآخرين، وبذلك تسهم فلسفة التعليم المتخصص بالقضاء

على الروح الفردية، والتبعثر والتمزق الاجتماعي، الذي يعتبر من أخطر آفات المسلم اليوم.

ولا شك أن هناك خلطاً بين مفهوم الثقافة، ومفهوم العلم، في ذهن المسلم المعاصر، فالثقافة في هذا المجال، تعني: أن يعلم الإنسان شيئاً عن كل شيء، حتى لا يعيش غريباً معزولاً عن الحياة العامة، أما العلم فهو معرفة كل شيء عن الشيء، وهذا هو التخصص المفضي إلى الإبداع.

وكم ستكون المأساة مخيفة، إذا علمنا أن كثيراً في عالمنا الإسلامي لا يزالون يتناولون على غير تخصصهم، أو يعملون في غير تخصصهم، أو يغادرون تخصصهم عملياً باسم العمل للإسلام والمسلمين، وكأن العمل للإسلام يعني عمى الألوان، والعامة العلمية، ويعني العجز عن التعامل مع التخصص وإدراك حاجة المسلمين إليه، من طب وهندسة وعلوم، وجعله في خدمة الإسلام، والتحول إلى مواقع الخطب، والوعظ والتنظير للإسلام، بلا زاد كاف من العلم الشرعي، وهذا التطاول، لا يقتصر على دارسي العلوم التجريبية، وإنما أصبح آفة عامة لحقت ببعض دارسي العلوم الشرعية أيضاً، الذين يقحمون أنفسهم في الحديث عن أخطر القضايا العلمية الدقيقة، التي مجالها أهل الاختصاص.

وقد تكون المشكلة حقاً، في تشكل ذهنية بعض قيادات العمل الإسلامي، أو القائمين على مؤسساته، فبدل أن يرعوا الدارسين ويشجعوهم، ويقنعوهم بأهمية التخصص، ودوره في البناء الحضاري الإسلامي، ويذلّلوا لهم السبل، ويتابعوا الإشراف على تحصيلهم، يقبلون منهم حالة التسكع، والفشل التي قد تؤهلهم فيما بعد للعمل في ريادة المؤسسات الإسلامية، فكم من الأطباء والمهندسين المتخصصين في شعب المعرفة المتنوعة، غادروا اختصاصاتهم، إلى ما يتوهمون أنه عمل إسلامي، والمسلمون بحاجة إلى تخصصاتهم.

ولا ندري كيف يمكن أن نقيم الدين، الذي هو منهج شامل، لجميع جوانب الحياة، ونقوم بأمانة الاستخلاف الإنساني، ونبدع البرامج في كل

المجالات، التي تمكن من تنزيل الإسلام على الواقع، بدون الإيمان بأهمية التخصص، وترجمتها إلى واقع؟!

وقد يكون من المفيد التوقف قليلاً أمام هذه القضية من الناحية الشرعية، وبالمقدار البسيط، الذي يسمح به المقام، وهو: إن التخصص، في شتى فروع العلم والمعرفة، يعتبر من الفروض الكفائية، حيث لا تتحقق مهمة الاستخلاف إلا باستدراكها، فإذا لم تتوفر للمجتمع الإسلامي الاختصاصات المطلوبة، يعتبر المجتمع كله آثماً من الناحية الشرعية، ولعلنا نقول: إن اعتبار تحصيل الاختصاصات العلمية المتنوعة من فروض الكفائية، يعني فيما يعني: تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي للأمة المسلمة، ذلك أن فرض الكفاية يُعرف بأنه: إذا قام به بعض المسلمين سقط الإثم عن الباقين، ومعنى قام به: أي أداه على الوجه الأكمل وكفى المسلمين الحاجة في هذا المجال، أما إذا باشره بعض الأفراد، دون أن تتحقق الكفاية، فمعنى ذلك أن المجتمع بعمومه لا يزال آثماً؛ لأنه لم يوفر ذلك، هذه قضية.

وقضية أخرى لا بد أن نعرض لها أيضاً وهي أن هذه التخصصات، التي شرعت على الكفاية، تصبح لمن اختارها وانسلك فيها فرض عين، لا تجوز مغادرته إذا كانت الأمة المسلمة بحاجة إليه.

صحيح أن هناك علماً وجوبه عيني، أو هو فرض عيني، وهو معرفة فقه العبادات، وحكم الحلال، والحرام، أما فيما وراء ذلك فالعلوم جميعاً فرضيتها على الكفاية.

إن غياب هذا الفهم عن العقل المسلم، وعن نظم التعليم، وفلسفته، يعتبر من الكوارث الثقافية، والعجز عن إدراك مقاصد الدين، والتوقف عن الامتداد، بعباء النبوة الخالد، الذي بدأ التخصص فيه مع الخطوات الأولى، حيث كان يُعرف: الأقرأ، والأفقه، والأفرض... إلخ. فهل يحق لنا بعد ذلك، أن نعتبر الطلبة الذين يغادرون جامعاتهم، والأطباء والمهندسين الذين يغادرون مواقعهم إلى مجالات الوعظ والتنظير لأمر الدين من التدين السليم؟!

وما لم يدرك المسلمون بشكل عام، والقائمون على أمر التعليم، بشكل خاص، أهمية التخصصات العلمية المتعددة، واعتبارها من الدين، وأن الإبداع والنبوغ فيها، من الفروض، وأنها عبادة من العبادات، ويتحول العاملون للإسلام فعلاً، من مرحلة الحماس، إلى مرحلة الاختصاص، واعتلاء المنابر الفاعلة، والمؤثرة، وامتلاك القدرة على إنتاج العلم، وجعله في خدمة مقاصد الدين، وإبراز المنهج الوظيفي للتعلم، فسوف يبقى كلامنا عن مكانة العلم والتعلم في الإسلام، دعوى بلا دليل، خاصة وأن الحاجة أصبحت ماسة اليوم لإسلامية العلوم وربطها بوظائفها وأهدافها التي تحقق إنسانية الإنسان، ذلك أن العالم المتقدم تكنولوجياً، بحاجة إلى هدى الإسلام؛ لأنه امتلك الوسيلة، وافتقد الغاية، وتمكن من العلم، وأضاع الحكمة.

إن الكلام عن أهمية التخصص، ودوره في تحقيق الاكتفاء الذاتي للأمة المسلمة، على اعتبار أنه من الفروض الكفائية، يقودنا بشكل طبيعي إلى التوقف عند قضية الابتعاث، من أجل التخصص، تلك القضية الخطيرة التي يمكن أن تشكل - لو أسيء استخدامها - جسراً للغزو الثقافي، والاستلاب الحضاري، يكرس التخلف والتبعية، وذلك إذا تمت بشكل عشوائي، وغير مخطط وهادف، بينما يمكن أن تكون مصدراً للتبادل المعرفي، والتفاعل الثقافي، والتحريض الحضاري، يشعر الأمة بالتقصير، ويستفزها لتستجمع قواها، وتستكمل نواقصها، وتستدرك الاختصاصات غير المتوفرة عندها، لتقلع من جديد.

ولا بد من الاعتراف أن الابتعاث التعليمي في العالم الإسلامي اليوم، صار يخلق مشكلة، بدل أن يقدم حلاً؛ لأننا لم ندرك بعد أبعاد القضية ومخاطرها تماماً، كما أننا لا نحسن التعامل معها. فهو من جانب يشكل نزفاً للعقول والطاقات الفكرية، التي ترحل للغرب، للحصول على التخصص، فلا تعود بسبب العوامل الطارئة في العالم الإسلامي، والعوامل الجاذبة هناك، حيث الحرية وتقدير قيمة التخصص، واحترام المواهب الإنسانية، وتقديم المكافآت المادية المجزية، بينما الحال في أنحاء كثيرة من العالم

الإسلامي، محزن حقاً، ذلك أن كثيراً ممن دفعتهم روح الانتماء، وحب الوطن، والشعور بالواجب نحوه إلى العودة، كان نصيبهم الضياع، والإهمال، والنسيان، والتعيين بمراكز بعيدة عن اختصاصهم، مساواة لهم بعوام المتعلمين، بحيث أصبحوا ينتظرون الفرصة للهروب، والعودة من حيث أتوا.

وقد كان المأمول من بعض دول العالم الإسلامي، أن تجد فيهم فرصتها، وتحسن الاستفادة من هذه الطاقات المتخصصة والمتميزة، الهائلة على وجوهها، بشكل أفضل، لكن مخططات سوء تحاول الوصول إلى كل المواقع، حتى لا يبقى سبيل للنهوض. إضافة إلى أن بعض الجامعات والمعاهد في الغرب التي تحكمها الروح الاستعمارية، وليس العلمية، رضيت لنفسها أن تخصص بإعطاء الشهادات لأبناء العالم الإسلامي والعالم الثالث بشكل عام، دون أي اعتبار للمعايير العلمية والمعرفية، ليعودوا رؤوساً جهالاً، يحتمون بشهادات من الغرب فاشلة، لقيادة مؤسسات علمية وعملية، فلا يزيدون الأمة إلا خيلاً، بحيث تبقى الأمة المسلمة، بحاجة إلى الخبراء والعلماء والمستشارين، وسائر المناصب الأخرى التي تتحكم فيها، هذا على أحسن الأحوال التي يعيشها العالم الإسلامي، إلا من رحم الله.

أما الوجه الآخر لقضية الابتعاث، فهم أولئك الذين ينتهون إلى مزابل الحضارة الغربية، فلا يرون منها إلا صورتها الداعرة، ومجتمعها الإباحي.

وفي كلا الحالين، نرى الخسارة فادحة للعالم الإسلامي، سواء أولئك الذين انتهوا إلى محاضن الحضارة الغربية، وشكلوا دماءً في شرايينها، وقوة في تقدمها ودفعها، فأصبحوا كالألات في ماكنتها، توظف طاقاتهم، وتسخر أوقاتهم وإمكاناتهم، بعد أن أنفقت عليهم بلادهم المبالغ الطائلة، في مراحل التعليم الأولى، أو أولئك الذين انتهوا إلى مزابلها فضاعوا وأضاعوا.

ولذلك لا بد من استشعار خطر قضايا الابتعاث، وتخليصه من العشوائية والارتجال وإعادة دراسته، في ضوء الحاجات الحقيقية للأمة،

وتحقيق المرجعية المطلوبة للمبتعثين، وتزويدهم بالدليل الثقافي أو الفكري، الذي يمكنهم من التعامل مع حضارة وثقافة البلاد، التي يرتحلون إليها، والإشراف عليهم من مؤهلين متخصصين.

ونحن في العالم الإسلامي لا نقتصر على الابتعاث العشوائي إلى الجامعات ومعاهد الغرب، بدون أن نزود الطالب بدليل فكري، ومقياس ثقافي لكيفية التعامل مع ثقافة الغرب، وإنتاجه الفكري، بل نُصِرَ على تكريس حالة التخلف، والتخاذل الثقافي أمام الآخرين، وبدل أن نقيم ندوات ومؤتمرات تُطرح من خلالها مشكلات المبتعثين العلمية والفكرية والثقافية، ونكون على إدراك مسبق بما تقدمه مراكز البحوث والدراسات والجامعات، ومراكز الإعلام هناك، ونفتش له على المتخصصين القادرين على معالجته، ومناقشته مع الطلبة، والمبتعثين، وتبصيرهم بدوافعه، وأهدافه ومنطلقاته وأغواره، وكيفية الإفادة من إيجابياته؛ نقيم مؤتمرات لاتحادات الطلبة، ونحمل إليها مشكلاتنا، وقضايانا، وخلافاتنا في العالم الإسلامي؛ وإن لم توجد خلافات معاصرة نستجد بالتاريخ ليمدنا بمشكلات فكرية، وعقيدية، مضت بخيرها وشرها، وقد لا يكون الطلبة سمعوا بها من قبل، فنصبها فوق رؤوسهم لنمزق وحدتهم ونكسر خصوصياتهم، ونفرق جمعهم، ونحضرهم، شئنا أم أبينا، ليكونوا ضحايا الاستشراق والغزو الثقافي.

والذي يراجع قوائم الخطباء، والمتحدثين، في تلك المؤتمرات من سنوات، يراهم هم أنفسهم، يصلحون لكل المناسبات، وكل الموضوعات، وكل المواسم، وقد لا يرى بجوار ذلك ندوة متخصصة بحاجات المبتعثين الأصلية، ونوعية دراساتهم واهتماماتهم، والمستقبل الذي نعدهم له، ونطلبه منهم، إلا من رحم الله.

فمتى نرتقي بندواتنا ومؤتمراتنا، ونبصر الساحة الثقافية والفكرية، التي يخضع لها هؤلاء الطلبة، ونرسل لهم المتخصصين في العالم الإسلامي، يلتقون بهم، ويعالجون قضاياهم العلمية والثقافية؟ فذلك أجدى من أن يبقى

كياننا الفكري قائماً على مهاجمة الآخرين، دون أن نقدم البديل، وفي تلك الحال سوف ينتهي معها هجومنا إلى مصلحة الآخرين.

ولعلنا نقول: إن قضية الابتعاث، لا تخرج عن أن تكون صورة من الصور المرعبة، التي وصلت إليها العملية التعليمية في عالمنا الإسلامي، بعد أن انسلخ أو كاد عن المرجعية الإسلامية، حيث تفشل المؤسسات التعليمية اليوم عن الإنتاج المطلوب، وكل منها تلقي باللوم على الأخرى، على الرغم من كل الوسائل المعينة، والتقنيات التربوية المتقدمة، وتوفر الكتاب المدرسي بإخراجه المتميز، ومواصفاته المطلوبة، وشكله الجذاب.

وحقيقة العملية التعليمية، في كثير من أنحاء العالم الإسلامي، أشبه بمن يقيم أشكالاً وهياكل من الثلج، ثم يبكي على ذوبانها.

لقد أصبح وضع المعلم ومكانته الاجتماعية، هو النموذج الاجتماعي الرديء، الفقير، المهزوم، الذي يدفعه العوز، إلى مواقف وممارسات تزي بالفضية التعليمية، وتنفر منها، إلى جانب أن بعض الذين يلجأون إلى مهنة التعليم، بعد هذا التردى، غالباً هم الذين لا يجدون غيرها، وقد يترقبون الفرص للهرب منها، أملاً في تحسين أوضاعهم، إضافة إلى العواصف السياسية، في بعض بلاد العالم الإسلامي، التي اقتلعت العملية التعليمية من أساسها، وعشت بمفاهيمها وقيمها، وعairت من يعملون فيها: ليس بمدى كفاءتهم التعليمية، وإنما بمدى ولائهم السياسي. وجزأت الكثير من الطلبة - بسبب انتماءاتهم السياسية والحزبية - على معلميههم وأمات قابلياتهم للتعلم، وسمحت لهم باختراق قدسية المعايير التعليمية، والقفز من فوقها، للوصول إلى المعاهد، والكليات، والبعثات، بدون مؤهل علمي مناسب، إضافة إلى أوهام كثيرة زرعت في عقول الطلاب، بأن التعلم سبيل البوار، وأن الذي يمتلك المال يستطيع التحكم بكل الخبرات، وتوظيفها، وأن الذي يمتلك العلم عالة على من يمتلك المال والسلطان، الأمر الذي يكرس الجهل، ويقتل القابليات للتعلم، ويلغي الدافعية تماماً، مهما حاولنا التظاهر بغير ذلك.

ولعل من أخطر إصابات العملية التعليمية، أو نظم التعليم، في عالم المسلمين اليوم، هو في إنتاج شخصيات مشوهة، مشوشة، متناقضة، وممزقة، تعيش صراعاً وانشطاراً ثقافياً لا ينتهي، نتيجة لتناقض الموارد التعليمية، واضطراب فلسفة التعليم، التي يذهب ضحيتها الطالب، وذلك بسبب الفصل بين التعليم الديني والتعليم المدني، الذي كان ثمرة طبيعية للصراع بين العلم والدين، أو بين العلم ورجال الكنيسة على الأصح، عندما وقف رجال الكنيسة في وجه العلم والعلماء، ومن ثم جيء به إلى عالم المسلمين، الذي لم يعان من تلك المشكلات أصلاً، وإنما كان ارتقاؤه العلمي بسبب الإسلام، الذي اعتبر العلم بشكل عام عبادة، وفريضة عينية، أو كفاية.

لذلك بإمكاننا القول: إن مؤسسات التعليم المدني - إن صح التعبير - التي أقيمت في العالم الإسلامي، إنما بنت فلسفتها، على تكريس فصل الدين عن الحياة، ومعاداته، ووضعه في خانة الخرافة والأساطير، والغيبيات المبهمة، وحاولت إلغاء الوحي كمصدر للمعرفة؛ لأنه غير خاضع للحس والتجريب، وأريد لمؤسسات التعليم المدني، أن تخرّج أعداء للإسلام، جهلة بتاريخه وثقافته، وحضارته، يدينون للتحكم الثقافي الغربي، في المنهج، والمصدر، والمرجع، والأستاذ، وكان من الطبيعي أن يحتل خريجو مؤسسات التعليم المدني، المواقع المؤثرة، في المجتمع، سواء قلنا: إن ذلك جاء بسبب التخطيط والاحتواء الثقافي والسياسي، أم قلنا: بأنهم هيئوا بطبيعة دراساتهم لشغل وظائف الدولة الحديثة، بينما انغلقت بعض مؤسسات التعليم الشرعي والديني على الماضي، فعاشت غربة الزمان، وإن لم تعيش غربة المكان، الذي عاشته مؤسسات التغريب، ولم تنبه لشمولية التصور الإسلامي، وأهمية التخصصات المطلوبة للمجتمع، وأهمية تطوير فلسفتها، ومناهجها، ودراساتها، وحوصر خريجوها ببعض الوظائف الهامشية، التي حالت دون تأثيرهم في المجتمع، مما أدّى إلى عزوف كثير من الطلاب عنها، إلا في حالات خاصة، من الفقر والعجز عن متابعة التعليم، في مؤسسات تقتضي نفقة، أو بسبب ضعف المستوى العلمي،

الذي لا يؤهلهم إلى دخول مؤسسات التعليم المدني، وهنا وقعت الواقعة في نوعية الطلبة، وفي أسلوب التعليم وطرائقه، ولولا عطاء الصحوة الإسلامية، التي حفزت الكثير من الطلبة الإنابيين على الدراسات الشرعية ودخلت المؤسسات التعليمية حقيقة، ولم تخرج منها، كما هو المنطقي والمطلوب، فأنقذت كثيراً من الأجيال المسلمة من التيه وضياح الانتماء الحضاري، وأعادت الثقة والاعتبار لبعض خريجي المدارس الشرعية، وتقدمت بهم إلى الحياة، لكانت الكارثة التعليمية الثقافية مدمرة فعلاً.

ونستطيع أن نقول أيضاً: إن مؤسسات التعليم الشرعي، لم تستطع الامتداد بالنظم التعليمية، التي بدأت فيها مسيرة التعليم الإسلامي، في القرون الأولى، ولم تحاول أن تدرك فلسفتها، فانقلبت عند كثير منها الوسائل إلى غايات، وثوابت، فاستقرت واستمرت عليها، ظناً منها أنها من الدين، فجفت بذلك منابع الدين في الكتاب والسنة، وغيب مقاصده عن فلسفة التعليم، وسادها التقليد والمحاكاة، وانغلقت عن المجتمع كما أريد لها، وانعزل خريجوها عن الحياة، ووظائف المجتمع الجديد، وحدث الانشطار الثقافي الرهيب بين خريجي التعليم الشرعي وخريجي التعليم المدني.

وقد لا نكون معنيين باستقصاء إصابات العملية التعليمية، في عالمنا الإسلامي، والتي تحول دون الإبداع، والإنتاج المطلوب، بعد هذا التاريخ العريق من النظم، والأنماط التعليمية، التي يزر بها تراثنا، والتي نعجز اليوم عن محاكاة إنتاجها، وحسن تطويرها، والامتداد بها، على الرغم من التقدم كله في أدوات التوصيل، ولكن ذلك لا يمنع من الإشارة السريعة إلى مواطن الانهدام الرئيسة، التي أتينا على ذكر شيء منها، ولعل من أخطرها على الإطلاق تهديم مدرسة التعليم الأولى (المعلم الأول)، أو تهديم مرحلة التعليم الأولى في حياتنا العلمية، وهي: المرأة الأم، وحرمانها من التعليم لعقود طويلة، تحت شعارات من التدين المغشوش، والثقافة الفاسدة، والفهوم المعوجة، وغلبة التقاليد الظالمة على التعاليم الإسلامية، التي جاءت ثمرة للتخلف والغياب الحضاري، عندها أصبحت قيمة الجهل أفضل من

قيمة العلم، بالنسبة للمرأة، فاعتبر تعليم المرأة مفسدة لها، لذلك وحفاظاً على دين المرأة وخلقها، منعت من التعليم، سداً للذريعة، ودرءاً للمفسدة، وكان العلم مفسدة والجهل محمداً! فكان العلم والتعليم مقتصرين على كثيرات. ممن رقى دينهن بحسب الظاهر، وكان لا بد لهذه الفتاوى المحزنة، التي يُتَدَرَّعُ بها، أن تسقط أمام المنطق، والشرع، والواقع، فخرجت المرأة المسلمة إلى التعليم، لتجد أستاذاتها اللواتي يمثلن القدوة، ممن يتنكرون للدين، ويسخرن من تعاليمه، التي تحرم من العلم وتشيع الجهل.

لذلك نقول بكل اليقين: إن تقاعس العلماء العاملين والمصلحين عن مهمتهم في تصحيح الحال، وتحرير المرأة من التقاليد الجائرة، التي لا علاقة لها بالتعاليم الشرعية، هو الذي أشاع هذا الواقع البئيس ومكن لأن تجيء دعوات تحرير المرأة، وأهمية تعليمها، على يد أعداء الإسلام، من المفسدين في الأرض، فكانت دعاوهم في تحرير المرأة في الحقيقة، دعوة إلى تحليلها، وكانت الاستجابة لدعاوهم طبيعية؛ لأن المرأة في العالم الإسلامي أعطاه الله، وحرمتها التقاليد الظالمة، فكانت دعوة التحرير، والتعليم على يد دعاة التغريب، فتهدمت بيوتنا ومؤسساتنا التربوية والتعليمية الأولى من داخلها.

ولا تزال رواسب التقاليد المخالفة للتعاليم الإسلامية، تعمل عملها في حياتنا وتتحكم بالمرأة باسم الدين، أو باسم الدين، وتمنعها من التعليم سداً للذريعة الفساد، وادعاءً بضرورة انصرافها إلى القيام بوظيفتها الأولى، وهي تربية أولادها، ولا ندري كيف يمكن لها القيام بتربية أولادها، وتأهيلهم لمجتمع لا تعرفه، وحياة لا تدركها؟ وكيف يمكن لأم جاهلة أن تعد أبناءها للتعامل مع الحياة، وتبصّرهم بمسالكها، وهي أشبه ما تكون بالمعوقة، الفاقدة لبعض نعم الله عليها من الحواس؟

وهنا قضية قد يكون من المفيد التوقف عندها قليلاً، وإن كان لها مقام آخر، وهي: ظاهرة محاصرة بعض النصوص بحجة فساد العصر، سداً للذريعة، ودرءاً للمفسدة، والتوسع في مبدأ سد الذرائع، إلى درجة أدت

إلى تعطيل كثير من النصوص، الأمر الذي يتنافى مع خلود الشريعة، ويناقض علم الله، الذي أنزل الشريعة، بتطور الأحوال في الزمان والمكان، فالله أعلم بالعصور، وفسادها، وصلاحها، وما يصلحها، فالمصلحة فيما أمرت به الشريعة، والمفسدة فيما نهت عنه؛ وتعطيل كثير من النصوص باسم سد ذريعة الفساد يشكل خطورة لا تقل من حيث النتيجة عن فعلة أعداء الإسلام، في ادعائهم أن الشريعة إنما جاءت لعصر ماضٍ، ولا تصلح لهذا العصر، بعد أن تطورت المجتمعات.

فالتيجة عند من يعطل النص سداً للذريعة ودرءاً للمفسدة، ومن يعطل النص لعدم صلاحيته لهذا العصر واحدة، وبدل أن يعمل المسلمون لتحقيق مقاصد الدين، وتصويب الوسائل التعليمية وتطبيق النصوص جلباً للمصالح، استنفدوا طاقاتهم في درء المفساد فضاعت المصالح وشاعت المفساد.

وحسبنا أن نعلم: إن الإسلام لم يفرق بين المرأة والرجل، في التعليم، والولاء والبراء، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فالمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، إلى درجة تميزت فيها المرأة في بعض المراحل، وتفوقت فاستدركت على الصحابة، وصوبت لبعضهم، وكانت عائشة تفتي في عهد عمر وعثمان رضي الله عنهما وكان يجلس في حلقة نفيسة بنت الحسن بن زيد بن الحسن بن علي رضي الله عنه مشاهير العلماء والمجتهدين، كما أن المرأة تعلمت وبايعت وهاجرت وشاركت في الجهاد.

والحقيقة أن الفرصة ما تزال سانحة لتحرير المرأة (المعلم الأول) من الإفساد والإباحية التي أريدت لها، باسم الحرية، وتحريرها من التقاليد الجائرة، التي لا علاقة لها بالتعاليم الشرعية، لتأخذ دورها في الحياة الإسلامية، تعلماً وعملاً، وتحسن القيام بوظيفتها الأولى، في التربية والتعليم، ذلك أن الإسلاميين المعاصرين انشغلوا بالدفاع عن المرأة في الإسلام نظرياً، عن الاشتغال بإعادة بناء شخصيتها، وتنشئتها وفقاً لتعاليم الإسلام، إلى حد بعيد.

ولا بد لنا من القول: إن التعليم على أهميته، وخطورة الآثار المترتبة على الخلل في العملية التعليمية، يبقى منظومة في نظام مجتمعي أكبر مساند، لذلك فالاعتماد على التعليم وحده في التغيير، وعدم إدراك دور المؤسسات المساندة، التي تسهم بتشكيل المناخ المناسب، وتنمي القابليات، قد لا يؤدي الغرض تماماً، وينتج المبدعين، لذلك لا بد أن نعلم حركة التغيير الجذري الشامل، لتؤمن بها جميع المؤسسات المجتمعية، وعندئذ يستطيع التعليم أن يؤدي دوره، ويسرع الخطأ، ويحقق النتائج، لذلك نرى ابن خلدون رحمه الله يقول: إن ازدهار العلم مرتبط بمدى وفرة العمران.

والعمران الاجتماعي أو الحضاري هو التقدم، والتكامل في كل أبنية الجسم الاجتماعي الكبير.

إن انعدام المناخ الحضاري أو وفرة العمران، كما يقول ابن خلدون، هو الذي يجعل طلبة العالم الإسلامي مبدعين متألقين في الغرب، متخلفين مأزومين وعجزة معطلين في عالم المسلمين.

ولعل من المفيد معاودة التأكيد أن معظم الإصابات التي نعاني منها على الأصعدة المختلفة هي نتيجة طبيعية للإصابة في العملية التعليمية، والعجز عن تقويم جدواها، وتطوير وسائلها، والانطلاق من مرجعيتها، وفق النسق الإسلامي والانتظام في مسار التراث المنهجي، العلمي والتعليمي، وامتلاك القدرة على الامتداد به، في شعب المعرفة جميعاً، التي توقف عندها.

إن تراثنا العظيم، تمثل في مناهج المفسرين والمحدثين، وعلماء أصول الفقه، وغيرهم منذ وقت مبكر، سواء في ذلك دوره في بناء المرجعية لطالب العلم، أو ترتيب تراكم المعرفة، في إطار النظام التعليمي، وتشكيل مركز الرؤية، وذلك بحفظ القرآن أولاً، قبل الجلوس لتلقي علم الحديث، أو في استكمال المعرفة في الموطن، قبل الارتحال، والابتعاث لطلب العلم، أو في استفاد الوسائل الممكنة في توصيل العلم إلى أهله، أو الخصائص المطلوبة للمدرس، أو المعلم القدوة، الذي يعتبر ركيزة العملية

التعليمية، وسواء في ذلك اختبار وصوله إلى المرحلة العلمية المشهود لها قبل الجلوس للتعليم، أو العناية بمظهره وهيئته، أو طرائق الحصول على المعلومة واختبارها، أو تحويل الفكر إلى فعل، والعلم إلى عمل، أو دور المرأة في نظام التعليم الإسلامي، أو التخصص في الفن المطلوب، وعدم قبول الروايات، وادعاء العلم من غير أهله.

هذا التاريخ التعليمي، لا يزال يشكل سابقاً في بعض جوانبه إلى اليوم، لكن تبقى المشكلة في عجز المسلم المعاصر، عن تمثيل التراث وفقهه وامتلاك القدرة للامتداد به في ضوء فهمه للعصر، واعتبار ذلك عبادة من أسمى العبادات، يحكمها الإخلاص لله في النية، والصواب في الوسيلة، والاحتساب في الأجر.

والله المستعان.



التربية الإسلامية تحديات الحاضر وآفاق المستقبل^(١)

يقول تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمَمِينَ رُسُلًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَمِنَ ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿١﴾﴾ [الجمعة].

وبذلك يمكننا أن نعتبر مهمة النبوة الأولى، ورسالتها في الحياة، ورسالة التربية وريثة النبوة، هي في محاولتها عملية البعث المستمرة، لمعاودة إخراج الأمة، وتحقيق النقلة الحضارية من الأمية، بكل أشكالها، ومن الجهل إلى العلم والمعرفة، ومن الكفر إلى الإيمان، ومن الضلال إلى الهدى، ومن الظلمات إلى النور، ومن التخلف والتراجع الحضاري والتبعية إلى توفير شروط التقدم والنهوض، وتحقيق الشهود الحضاري، استجابة لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وقضية توفير الشروط والتأهل للوصول إلى الشهود على الناس، وامتلاك القدرة على العمل لبعث الأمة والارتقاء بخصائصها وتنمية إمكاناتها، هي مسؤولية التربية، أولاً وآخراً.

ذلك أن التربية هي الرحم التي تتخلق فيها وتغرس كل خصائص

(١) قدمت هذه الورقة في أصلها إلى الندوة العلمية الآسيوية التربوية بعنوان: «التربية الإسلامية في مرحلة التعليم العالي الإسلامي: الواقع والمأمول» المنعقدة يوم ٤ شعبان ١٤٣٠هـ - ٢٧ تموز (يوليو) ٢٠٠٩م في جامعة جالا الإسلامية (تايلاند).

وصفات الإنسان، وبذلك تعتبر هي المنطلق الأول المسؤول عن تحديد أهداف الإنسان وضبط جميع أنشطته في الحياة، بما تغرسه من قيم ومبادئ وتحققه من الحقائق العلمية والمهارات المعرفية والقيم السلوكية والتفاعلات الوجدانية.

فالتربية عملية «دينامية» مستمرة أو عملية بعث وتغيير مستمرة، وهي لمن يدرك أبعادها ومسؤولياتها من الصناعات الثقيلة، التي تتطلب مهارات وتخصصات وخبرات متميزة، كما تتطلب صبراً واحتمالاً وخبرات متراكمة إلى جانب القدرة على التفاعل والانفعال بالقيم المشروعة في الكتاب والسنة وإدراك تبعاتها واستحقاقاتها، يقول تعالى: ﴿إِنَّا سَأَلْنَا عَلَيْكَ قَالَ نَقِيلًا ۝١٥﴾ [المزمل]، ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَائِمًا أَوْ كَفُورًا ۝١٦﴾ [الإنسان].

وقد يكون من المفيد هنا أن نتوقف ولو قليلاً عند قوله تعالى: ﴿يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ١٢٩]، ذلك أن مجرد التلاوة باللسان، والخطاب العام والنقل الثقافي مهما طرح من الآيات والدلائل والبراهين، وحقق من القناعات، وبلغ من التعليم، فإنه لا يغني عن إدراك الحقيقة والإحاطة بها، سواء بالنسبة لطبيعته ومضامينه، أو بالنسبة لشرائع التلقي؛ لا يغني عن التربية المتخصصة في تشكيل الشخصية، وبناء العقلية، وتنمية المشاعر، وصقل المواهب، وتزكية النفس، والارتقاء بخصائصها، وتأسيس دوافع الخير، والحيلولة دون نوازع الشر، يقول تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ۝١ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا ۝٢﴾ [الشمس]، فالتربية تنمية الشخصية وتزكيته وحمايتها من التدهور، وفي ذلك حفاظ على سلامة الفطرة ونموها، فكل مولود يولد على الفطرة.. ولعل من أبرز وظائفها أيضاً التدريب على الأدوات والوظائف التي تنمي العقل، من التعويد على الملاحظة والمقارنة والقياس والاستنتاج والاستقراء والتدريب والتعليم على المعاني الخيرة لتصبح سجية وطبعاً..

وقد يكون من الأمور المطلوبة لعملية البعث المأمول تلك، أو العملية التربوية عامة، ممارسة الارتقاء والنمو في ضوء منهج نصيح ومدرس،

ومتدرج، يأخذ باعتباره العمر العقلي، والكوامن النفسية، والقابليات الذهنية، والمناخ الثقافي، والواقع الاجتماعي بمشكلاته الحقيقية التي يعيشها، فالله يقول: ﴿رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ أي من داخل المجتمع، ويأتي في مقدمة ذلك جميعه امتلاك المفتاح الذي تصنعه التربية ويمكننا من فتح المغاليق، وهذا المفتاح هو معرفة الكتاب (القرآن) الذي يشكل المرجعية، ويكسب الحكمة التي تعني، فيما تعني، التوازن وضبط النسب، وعدم المبالغة، وعدم التطفيف، ووضع الأمور بمواضعها؛ لأن أي خلل في ضبط النسب، أو عدم الإحاطة بقابلية المتلقي، وظروفه وحاجاته، ومجمعه، ومشكلاته، في كل مرحلة عمرية، سوف يفتح المجال لنوازع الشر لاغتيال شخصيته.

ذلك أن هدف التربية في نهاية المطاف الإنقاذ من الضلال وتنمية خصائص الإنسان والارتقاء بمهاراته وإلحاق الرحمة به ﴿وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤، الجمعة: ٢٢].

والرسول ﷺ معلم الناس الخير، الذي أحسن ربه تأديبه، حيث كان خلقه القرآن، حدد طبيعة مهمته بقوله: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَنِي مُعْتَنًا وَلَا مُتَعْتَنًا وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُّيسِّرًا»^(١)، وكان يستعيز بالله من علم لا ينفع، حيث ينتهي الحال إلى (علم بلا دين) أو (تدين بلا علم).

فالعنت والتعنت، والإرهاق، والشدة، والمشقة، والتنطع، والتشدد، والإكراه، والعجز عن تيسير المعلومة وحسن إيصالها وتقويم واختبار اكتسابها وتحويلها إلى قناعة علمية ومهارة معرفية وانفعال وجداني تنمي العقل وتذكي الطاقة وترتقي بالخصائص، وتعود على التفكير بالنمو والكثير من الوسائل والأدوات بالتطور والتطوير، تتحول إلى اندفاعات وفقاعات من الإخلاص والحماس يجانبها الإدراك والاختصاص وتنتهي إلى الإعاقة، وتكسب العجز، وتنمي التخلف، وتكرس الواقع المؤلم، وتوقف عجلة الحياة ومعاودة الانبعاث وإخراج الأمة.

(١) أخرجه مسلم (١٤٧٨).

فالتربية علم وتخصص وخبرة وفن، ويمكن تعريف التربية الإسلامية، بأنها: العلم بأدوات وكيفيات وآليات التنشئة والتنمية والتزكية.

ولعلي أختار هنا مصطلح التزكية؛ لأن معنى التزكية أدل، فهي تعني التنمية والارتقاء، كما تعني الطهارة للنفس من أدرانها وآفاتهما، والعشق للروح من كل مكبلاتها، من أنواع العبث والانحراف بها، للحفاظ على الفطرة.

والإسلامية تعني، فيما تعني، أن التربية في منطلقها ومرجعيتها وأهدافها ووسائلها ومقاصدها، متأتية من قيم الوحي في الكتاب والسنة، باغية إلى تحقيق مقاصد الشريعة في الخلق، فهي تتمحور حول عقيدة التوحيد، وتنضبط بقيم الإسلام السلوكية، وتلتزم بحدود الشرع في الحلال والحرام، بكل استحقاقاتها.

تعمل على بناء الإنسان الرسالي الصالح بنفسه، المصلح لمجتمعه وأمته، والعالم المجاهد الواقف عند حدود الله، الذي يتمتع بالشخصية الاستقلالية، المستشعر للمسؤولية عن نفسه ومجتمعه والعالمين.

وتؤمن بأن الوراثة الحضارية والبقاء إنما هو للأصلح وليس للأقوى المتغطرس المهيمن استهداء بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرْثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ (١٥) إِنَّ فِي هَذَا لَلَكُنْهًا لِقَوْمٍ عَاكِدِينَ ﴿١٦﴾ [الأنبياء]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (١٧) [الأنبياء]، فالصلاح في الحقيقة هو القوة المرنة الأقدر والأبقى والأكثر تحقيقاً لكرامة الإنسان وتحقيق إنسانيته بعيداً عن الضبط والإكراه والتسلط والظلم.

- من خصائص التربية الإسلامية:

ويمكن لنا أن نجمل خصائص وسمات التربية الإسلامية لندرك مدى تميزها عن غيرها من الفلسفات والنظريات التربوية فيما يلي:

أولاً: هي تربية ربانية: يقول تعالى: ﴿مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُوْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ (آل عمران)،

بمعنى أنها مستمدة من قيم الوحي في الكتاب والسنة والسيرة النبوية، التي جسدت هذه القيم في واقع الناس: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وهي بذلك تربية تحريرية تؤمن بالله الخالق الواحد، وفي ذلك يتساوى الناس جميعاً أمام الله، فلا يعلو أحد على آخر، ذلك أن الإيمان بالله الواحد ينسخ تأله الإنسان على الإنسان وتسلمه عليه ويجعل الجميع سواء.

ثانياً: هي تربية شاملة لجميع جوانب الحياة: فلا تُعنى بجانب على حساب آخر، فهي تربية للنفس وتزكية لها، وتربية للروح والسمو بها، وتربية للجسم والحفاظ عليه، وتنمية للمعرفة والارتقاء بها، وتنمية للموارد والحفاظ عليها، فالرسول ﷺ يقول: «إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ»^(١).

ثالثاً: هي تربية إيجابية: تدفع إلى العمل وتحض عليه وتعتبره عبادة وفريضة، وتوهم الإنسان للقيام بأعباء الاستخلاف الحضاري وإقامة العمران وأداء الأمانة المنوطة به على هذه الأرض، وليست تربية سلبية انسحابية من الاجتماع البشري وعدم استشعار المسؤولية عن إلحاق الرحمة بالناس ومغادرة ذلك واللجوء إلى الكهوف والزوايا وممارسة الزهد الأعجمي بالانقطاع عن الحياة والزواج والتمتع بالطيبات، تشعر بمسؤوليتها في الدنيا وتقوم بها وتؤمن بحسابها بالآخرة وتعمل لها.

رابعاً: هي تربية واقعية: بمعنى أنها تتعامل مع الواقع من حيث هو وتعمل على الارتقاء والسمو به وتنمية خصائص الإنسان والنهوض بها، وليست فلسفة مثالية خيالية عصية عن التطبيق، شعارها: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فالتكليف منوط بالوسع والاستطاعة، فإذا استفرغ الإنسان وسعه وبذل جهده فقد قام بواجبه الشرعي، ولا أدل على واقعيته من أنها تمثلت وتجسدت في حياة الرسول البشر ﷺ والصحابة

(١) أخرجه البخاري (١٩٦٨).

الكرام ﷺ ولا تزال تتجسد في أفراد كل زمان ومكان؛ وهي مثالية، في الوقت نفسه، تدفع الإنسان دائماً إلى مقارنة حالة الكمال والتحلي بالكمالات الخلقية.

خامساً: هي تربية استقلالية: تبني الفرد على أن له شخصية قائمة بذاتها، له رأيه ومسؤوليته، واختياره، وتفكيره، وحسابه، كفرد أمام الله، ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [الجاثية: ١٥]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَسْتَأْذِنُ﴾ [١٦] [المؤمنون]، فلا واسطة بين إنسان وبين الله، من حاكم أو رجل دين أو كاهن، ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه.

سادساً: هي تربية عالمية: خطابها عالمي، فهي معنية بالعالم بعيداً عن التمييز بسبب الأقوام، والأجناس، والألوان، والجغرافية، والغنى، والفقر، فهي خطاب الناس جميعاً: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، ولا يهدأ لها بال ما لم تلحق الرحمة بالعالمين جميعاً، التي من أجلها جاءت النبوة: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء]. ولقد كانت الاستجابة لها عالمية من كل مناحي الأرض؛ وجاءت الحضارة الإسلامية عالمية شاركة فيها كل الأجناس والألوان والأقوام، فهي حضارة الإنسان، وميزان الكرامة فيها التقوى والعمل الصالح: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

سابعاً: هي تربية إنسانية: تعمل على تحقيق كرامة الإنسان لكونه إنساناً مهما كان دينه ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، وتعمل على رفع الظلم والتسلط والتأله، وتحول دون مصادرة رأي الإنسان وحرية، تحت شعار: «لا إكراه».

ثامناً: هي تربية منفتحة على (الآخر): تحمل إليه الخير، وتفيد مما عنده، وتقيم العلاقات معه على التفاهم والتكامل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَعَمَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣]، وليس التعارف إلا التفاهم والتعاون، فشعار المسلم: «الحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ فَحَيْثُ وَجَدَهَا فَهُوَ

أَحَقُّ بِهَا»^(١)، وهي تربية قائمة على الحب لـ(الآخر) والبر به، وليس الحقد عليه، والعدل بين الناس ولو لم يكونوا مؤمنين، يقول تعالى: ﴿لَا يَتَنَكَّرُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِنِّلُوكُمْ فِي الَّذِينَ وَكَلَّ بِخُرُوجِكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَزُولَ مِنْهُمُ النَّاسُ وَتَقْطَعُوا أَلْسِنَهُمْ﴾ [المتحنة: ٨].

تاسعاً: هي تربية رسالية: تسعى لحمل رسالة الخير، والعدل، والرحمة، والحب، والوفاء، والصدق، فهي تربية قائمة على الحب لـ(الآخر) ومحاولة إنقاذه، فالغاية عندها لا تبرر الوسيلة، فهي تربية بريئة من التعصب والتمييز؛ لأن مجتمعها مفتوح وهي متاحة أمام الناس جميعاً.

عاشراً: هي تربية معرفية أخلاقية: معرفية لأنها تشكلت من خلال كتاب (القرآن)، وأخلاقية لأنها انطلقت من خلال مسجد، فالعلم والمعرفة والتربية الصحيحة والخلق القويم، وبناء الإنسان الصالح المصلح، المؤهل لوراثة الحضارة، والنبوة، وقيادة العالم، وتحقيق الشهود الحضاري هي ثمراتها وغاياتها وأهدافها.

هذه بعض السمات والصفات، التي تتميز بها التربية الإسلامية، أتينا على ذكرها على عجلة، والتي يمكن أن تعتبر من بعض الوجوه معايير وأدلة على اكتشاف الخلل والتقصير في مسيرتنا التربوية.

- التحديات الذاتية:

وقد يكون من المفيد أن نأتي على بعض الإصابات والعلل الذاتية، التي لحقت بمسيرة التربية الإسلامية فأفقدتها القدرة على العطاء الكامل.

ولعل من أهم تلك التحديات الذاتية، وهي دائماً الأخطر من التحديات الخارجية وأبلغ تأثيراً - والوقت لا يتسع للإحاطة بها :-

أولاً: معاناتها لغربة الزمان والمكان: فهي تربية ما تزال تغرق في الماضي، وتمنحه قدسية عامة، وتبدي فيه وتعيد وتكرر، وتتمحور حول

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٨٧)، وابن ماجه (٤١٦٩)، وأوله: «الكلمة الحكمة...».

مفهوم السابقين، واجتهاداتهم، التي تولدت لعصرها، وهذا شيء جيد لو استطعنا أن نخطو الخطوة التالية وهي الإفادة من هذا التراكم المعرفي والتجارب التربوية لتوليد رؤى تستجيب لبناء الحاضر ومعالجة مشكلاته واستشراف المستقبل.

وهي تعاني غربة المكان لانغلاقها عن معطيات العصر وكيفية التعامل معها، وتحضير المتعلم لعصره وعدم انزوائه كجزيرة منفصلة عن بحر الحياة وكجسم غريب عن الوسط المحيط، مع أن الوظيفة الأولى للتربية بناء المرجعية وإعداد الإنسان لعصره وكيفية التعامل مع قضاياها من خلال مرجعيته.

ثانياً: إهمال وظيفة العقل وتنميته: فالمعروف أن الإسلام منذ الخطوات الأولى لمسيرته كان قائماً على البرهان والدعوة إلى التفكير والملاحظة والاستنتاج واعتبار ذلك من دلائل الإيمان... إلخ، وتلك تعتبر أولى وظائف العقل، فجنوح التربية الإسلامية إلى عملية التلقين وصب المعارف في رؤوس المتلقين دون إثارة التفكير، فيه تعطيل لوظيفة التربية، وإلغاء لمهمة العقل، وحط من كرامة الإنسان، ولا نجد أنفسنا بحاجة لإيراد الآيات التي تحض على النظر والتفكير والتدبر والاعتبار.

فاعتماد التربية على التلقين بدل التفكير كارثة تربوية، وليس ذلك فقط وإنما التوجه صوب الذاكرة وإهمال الذكاء، ولعل ذلك من لوازم التلقين.

ثالثاً: جنوح التربية الإسلامية إلى التقليد والجمود والمحاكاة في معظم مدارسها، والعجز عن الاجتهاد والتوليد بما يتوافق مع العصر ومشكلاته.

رابعاً: انكفاؤها على (الذات)، وعدم التوجه صوب (الآخر) وممارسة التواصل معه وهو محل الدعوة ومجالها، فعالمية الرسالة الإسلامية تقتضي معرفة (الآخر) والإفادة مما عنده وتعريفه بما عندنا، فهو شريك في الوطن والإنسانية، وهو محل الخطاب الإسلامي ومدد الدعوة المتدفق.

خامساً: العجز عن تطوير وسائلها وأدواتها في التوصيل والتدريب، والتعليم، والجمود على الوسائل السابقة التقليدية، التي قد تكون كثيرة

الجدوى في عصرها، قليلة الجدوى في عصرنا، حيث تتغير مكونات الإنسان وتحدياته، فالتربية عملية دينامية مستمرة تتطلب الاجتهاد التربوي المستمر في ضوء المشكلات المتجددة.

سادساً: الالتباس بين الوسائل والغايات: فالمعروف أن الغايات من الثوابت والأسس، وهي من عطاء الوحي، أما الوسائل فهي من إبداعات العقل البشري واجتهاده، فهي قابلة للنقد والنقض والتغيير بحسب متطلبات الحال.

سابعاً: الخلط بين معرفة الوحي المعصوم في الكتاب والسنة، التي من وظيفتها وضع القيم والأهداف والثوابت، وبين معرفة العقل، التي يجري عليها الصواب والخطأ، التي من وظيفتها أن تبتدع الوسائل والأدوات، والتوهم أن معرفة العقل يمكن أن تغني عن الوحي، الأمر الذي كان سبب ضلال الأمم الأخرى ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَفِلُونَ﴾ [الروم]، لفقدائها بوصلة الحياة، أو التوهم من جانب آخر أن معرفة الوحي تغني عن عمل العقل واجتهاده في وضع البرامج وإبداع الوسائل والأدوات والاستجابة لمتطلبات الوحي وتنزيله على واقع الناس، الأمر الذي كان سبب الجمود والتخلف وتعطيل العقل وإلغاء وظيفته.

إن أنماط التربية، بشكل عام، تنتج اليوم تديناً بلا علم (عندما تلغى وظيفة العقل)، أو علماً بلا دين (عندما تلغى معرفة الوحي).

ثامناً: الانشطار الثقافي بين علوم الدين كوسيلة لبناء الذات وتحسينها بالأخلاق وإعدادها للقيام بمهمة الاستخلاف وبين علوم الدنيا بكل تخصصاتها، التي تؤمن الوسائل والأدوات التي يستخدمها المسلم لإقامة المجتمعات وتحقيق العمران والقيام بأعباء الاستخلاف وتحقيق متطلبات المعاش، الأمر الذي ساهم بتخلف المجتمعات الإسلامية وعزلها وجعلها عالة على غيرها وتحضيرها لهيمنة (الآخر) لحاجتها إلى إبداعاته ومخترعاته.

تاسعاً: عدم تنبهاها إلى أهمية تحصيل الاختصاصات المعرفية المتنوعة والاستشعار أنها من الفروض الدينية والضرورات الحضارية واقتصارها على

التوثب والحماس، وبذلك غاب الخبراء العلماء وبرز الخطباء أصحاب الصوت العالي، والله يقول: ﴿فَسَكِّلْ بِهِ خَيْرًا﴾ [٥٩] [الفرقان]، ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

عاشراً: عدم إحصارها للفوارق الفردية وإدراكها لقابليات المتعلمين ومراحلهم العمرية وما يصلح لكل مرحلة وعمر ومشكلة، والاكتفاء بالتعميم والخطاب العام، مع العلم أن التعميم هو نوع من العامة والأمية وعمى الألوان.

حادي عشر: عجزها عن ترتيب الأولويات وتقديم الأهم على المهم، والفرض على النفل، والضروريات على الحاجيات، والحاجيات على الكماليات، ومصلحة الجماعة على مصلحة الفرد، وتقدير الضرورات بقدرها، والتدريب على الاعتراف بالخطأ واعتبار ذلك من الشجاعة الأدبية، فكل ابن آدم خطاءً.

والمطلوب أن تخاطب الناس على قدر عقولهم.

هذه بعض الملحوظات المجملّة حول التحديات الداخلية، التي تتطلب العكوف عليها والنظر فيها ووضع الحلول لقضاياها، في محاولة للوصول إلى تربية إسلامية راشدة، وهو الأمر المنوط بكليات التربية ومعاهد التعليم العالي.

- التحديات الخارجية:

لعل من أخطر التحديات الخارجية، التي تستهدف الشخصية المسلمة وتحاول طمس هويتها ومعالمها وسماتها وأخلاقها، وتحاول استلاب الحضارة الإسلامية وإسقاطها:

أولاً: العولمة، بكل ما تحمل من ثقافة وعادات وتقاليد وطبائع وبضائع (الآخر) المتقدم المهيمن، ذلك أن المغلوب دائماً مولع بتقليد الغالب، فلقد جاءتنا حقبة العولمة وحلت بدارنا على غير إعداد واستعداد، فدخلت إلى عقولنا وبيوتنا وشوارعنا ونوادينا ومدارسنا وجامعاتنا بكل منتجاتها، التي

تحمل ثقافتها وأخلاقيها وعاداتها وإباحيتها، فهي اليوم تحيط بنا من كل جانب، وتحمل لنا تحديات جمة.

ولا شك أن التربية هي المسؤولة عن قراءة حقبة العولمة وأهدافها ووسائلها، ومن ثم إعداد الفرد للتعامل معها، فالعولمة لم تعد خياراً تقبل به أو نرفضه، لذلك فلا بد لنا من إيجاد معيار نعرف من خلاله ما نأخذ وما ندع، كما لا بد من تحصين أبنائنا وإشعارهم بالتحدي وإعدادهم لكيفية التعامل مع حقبة العولمة، فالعولمة ليست شراً كلها وليست خيراً كلها، فكيف نفيد من فُرصها وما أتاحت من أدوات التواصل والاتصال للوصول من خلال أدواتها إلى تبليغ رسالة الإسلام الإنسانية العالمية إلى العالم، وكيف نتمكن من تحصين أبنائنا للحيلولة دون الذوبان في ثقافتها وقيمها، وتحويل التحدي إلى استفزاز لـ(الذات) وتجميع للطاقة وبعث للنشاط والفاعلية ووسيلة بناءٍ للشخصية القوية القادرة على المواجهة والصمود؟

ثانياً: الإعلام، الذي حوّل العالم إلى بيت واحد وليس إلى قرية أو دولة إعلامية واحدة، فأزال الحدود والسدود والرقابات والحواجز، فهو يصب على رؤوس الناس من كل حذب وصوب، فهو كالصواعق الحارقة، فلم يعد ينفع معه المنع والحجب وغير ذلك، وإنما يبقى المطلوب إيجاد خطط تربوية تدفع إلى استشعار التحدي ورسم الطريق للاستجابة الراشدة في مجال الحماية والوقاية الثقافية والتربوية ومن ثم كيفية الاستفادة من هذا الفضاء في توصيل وتوظيف الإعلام لقضايانا.

ثالثاً: الإنترنت، الذي أصبح أشبه بحواس مرافقة للإنسان يفتح له نوافذ على كل شيء ﴿فَلَمَّا سَوَّأَ مَا دُكِّرُوا بِهِ، فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾ [الأنعام].

فلا مجال لنا إلا التفكير بكيفية إعداد الفرد المسلم لعصره، والارتقاء باهتماماته، وإشعاره بمسؤوليته، وتبصيره بكل التحديات التي تصلب شخصيته وتمكنه من العطاء الإنساني في هذه الميادين، فـ«رب ضارة نافعة»، فليس من مهمة التربية بناء الشخصية الهشة وتنشئة الفرد في مجتمع معقم من الجرائم

يسقط إذا خرج منه عند أول صدمة أو يموت من وقوف ذبابة أو يمرض من مجرد هواء ملوث لعدم وجود المناعة الصحية وإنما إعداده لمجتمعه.

أما قضايا الهيمنة والاستعمار والاستغلال وسرقة الموارد والطاقات وتشويه صورة الإسلام، ودمغه بالإرهاب، والغلو والتطرف، والتشدد، والتحذير من خطورته على الإنسانية فهي تحديات مستمرة ودائمة، والشر كان ولا يزال من لوازم الخير، يقول تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٣١].

نعود إلى التذكير بسبيل الخروج بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا يَقُومُ حَتَّىٰ يَغْيُرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، فوسيلة التغيير التربية، ثم التربية، ثم التربية، فهي المسؤولة عن تغيير ما بالنفس ليتغير تبعاً له ما في المجتمع والحياة، والتغيير يتطلب معرفة وعلماً، ويتطلب تدريباً وتعويداً وممارسة ومراجعة، فتربيتنا وحضارتنا وأمتنا تشكلت من خلال كتاب وانطلقت من خلال مسجد، فأين رسالة المسجد وعطاؤه في حياتنا؟ فالمسجد والجامعة والمعهد هي سبيل تغيير ما بالنفس، والعمل على تزكيتها، والحيلولة دون تدسيتها.

أين النبوغ في المعرفة والإبداع في الكشف العلمي والتحصيل المعرفي؟ أين دور مؤسسات التعليم العالي؟ فالمعاهد والجامعات ومؤسسات التعليم العالي هي المصانع والمناجم المعطاء لهذه التربية المأمولة؛ والمدارس هي الأسواق والميادين والمجالات التنفيذية لإنتاجها.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

والحمد لله رب العالمين.

الدوحة في ٢٩ رجب ١٤٣٠هـ

٢٢ تموز (يوليو) ٢٠٠٩م



خُصَائِرُ النُّهْوضِ^(١)

لقد ناط الله سبحانه وتعالى بالإنسان أمانة الاستخلاف في الأرض، وأهله بتعليمه الأسماء لعمارتها، والقيام بأعباء هذا الاستخلاف، وإقامة العمران وفق قيم الوحي الهادية، وجعل الاضطلاع بتلك الأمانة تكليفاً ومسؤولية، فقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس]، وبذلك التكليف الرباني انطلق الإنسان في رحلة الحياة ينظر ويفكر، يعمل ويبني، فيخطئ ويصيب، يفشل وينجح، يقدر وينظم، يقارن ويقارب، ولكنه يسعى باستمرار لاكتشاف الطرق والوسائل والأدوات والمعارف والتجارب الأفضل والأرقى، التي تيسر له مهمته وتمكنه من كسب أكبر، وتحقيق له أهدافه المشروعة ومقاصد خلق الله له.

ولعل قابلية التعلم واكتساب المعرفة والقدرة على اختزانها، والتوفر على إدراك كنه الأشياء والإحاطة بعلمها، والتوارث الاجتماعي للخبرات والتجارب، والتراكم المعرفي، والملاحظة والتجربة، والخطأ والتصويب، وإبداع الطرق والوسائل الأكثر جدوى، هو سبيل الإنسان إلى الترقى والوصول إلى الأداء الأفضل.

وفي هذا السعي جميعه يستصحب المسلم هداية الوحي، التي تشكل له دليل العمل في شعب الحياة المختلفة، وتحدد له الوجهة والهدف، وتمثل له في الوقت نفسه المعيار، الذي يختبر فيه صوابية

(١) كتبت هذه الورقة في المحرم ١٤٢٩هـ، شباط (فبراير) ٢٠٠٨م.

مسالكه.. ولئن كانت الحواس من مصادر المعرفة، وكان العقل مركز الإدراك والقبول والرد والفحص والاختبار والاختيار لهذه المحسّات ووضع الخطط والبرامج واختيار الوسائل والأدوات المناسبة لأداء الفعل، أيّ فعل، فإن معرفة الوحي هي الشعاع الهادي لحركة الفعل، والإطار المنهجي لضبط تصرفاته، والبوصلة الموجهة لاختيار مساراته.

وفي ذلك نقول: إن معرفة الوحي حفظت علينا كثيراً من طاقاتنا من الهدر والضياع، كما حفظت حياتنا من أن تكون محل تجريب وضلال، واحتفظت لنا بخمائر النهوض والحماية من الانطفاء والذوبان، واختصرت لنا الطريق، وقدمت لنا تقويماً للتجارب الإنسانية وخلاصة عطائها، ليشكل ذلك التراكم منجماً معرفياً يوفر على الإنسان جهده وعمره، ومن ثم يؤهله لأن ينظر كيف يعمل ويقوم بعبء الاستخلاف.

ولقد كانت سيرة الرسول ﷺ خير دليل لتجسيد معرفة الوحي وكيفيات تنزيلها في حياة الناس، وقدمت نماذج لتنظيم الدولة، وإدارة المجتمع، وإمامة الناس وتربيتهم على القيم الفاضلة، والفصل في خصوصياتهم، وأسست لأهمية الاختيار لكل مهمة المؤهل من أصحابه ﷺ؛ فلكل مهمة مؤهلاتها، ولكل عمل شروطه ومقوماته، فقدم الرسول ﷺ بممارساته أنموذج الاقتداء، ولم يجد بأساً أن يتراجع عن اختياره واجتهاده البشري عندما يظهر له الحق: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ»^(١).

وكان ﷺ يجمع أصحابه ويدربهم على التشاور والتداول والتحاوّر في التعامل مع مشكلات الحياة وشؤونها وآلية إدارتها، ويطلب إليهم تقديم الرأي والنصيحة والمشورة، التزاماً بقوله تعالى: «وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ» [آل عمران: ١٥٩]، واستجابة لهذا التكليف كان لا ينفرد برأي، وكان شعاره الدائم: «أَشِيرُوا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيَّ»^(٢) - علماً بأنه مستغني عن الشورى بمعرفة الوحي - للدلالة على الحق في ممارسة الشورى، وليؤصل هذا المبدأ في

(١) أخرجه مسلم (٢٣٦٣).

(٢) أخرجه البخاري (٤١٧٩).

إدارة شؤون الحياة، بأنشطتها المختلفة، بالنسبة للفرد والمجتمع، حيث لا استمرار للوحي، وإنما سينقطع الوحي ويوكل إلى الناس إدارة شؤونهم والتشاور حول قضاياهم، في ضوء معرفة الوحي وتجسدها في فترة السيرة.

ولا شك عندنا أن خمائر النهوض، أو مقومات النهوض ما تزال موجودة في هذه الأمة، ولعل في مقدمتها ما تتوفر عليه دون سائر الأمم من الخطاب الإلهي الصحيح، الذي ورد بطريق علمية ومنهجية تفيد علم اليقين، ذلك أن امتلاكها لهذا النص هو من أعظم ما تمتلك، وأمكن ما يؤهلها لمعاودة النهوض، خاصة وأنها تمتلك إلى جانب ذلك التجربة الحضارية التاريخية من تجسيد هذا النص في حياة الناس، سواء في ذلك مرحلة بناء الأنموذج القدوة، برعاية وتسديد الوحي في مرحلة السيرة الصحيحة، أو حقبة خير القرون، الأمر الذي يمنح القدرة على استئناف الدور الحضاري، والقيام بمقاربة ومواءمة لواقع الحال مع نماذج ومراحل التنزيل المتعددة للنص، بحسب ما يتوفر من استطاعات، ابتداءً من أدنى حالات الاستضعاف إلى أعلى درجات القوة والتمكين.

وقد يكون استمرار الطائفة القائمة على الحق، التي قد تضيق وقد تتسع لكنها لا تنقطع، التي أخبر عنها الصادق المصطفى عليه السلام، والتي تجسد قيم الإسلام في حياة الأمة، وتدل على خلوده وتجرده عن حدود الزمان والمكان باستمرارها، دليلاً عملياً لكل أصحاب الهمم، الذي يبعث فيهم الهممة، ويدفعهم للتفكير بسبل الخروج من الواقع وإبصار كفايات معاودة إخراج الأمة، لتستأنف دورها الرسالي الحضاري من جديد.

وفي تقديري، أن وجود واستمرار امتداد هذه الخمائر من لوازم خاتمية الرسالة وخلود النص، إضافة إلى أن الأمة المسلمة هي مجتمع مفتوح، هي أمة إنسانية، عالمية، خطابها لكل إنسان، بعيداً عن النزعات والدعوات العنصرية والشوفونية، وأن من صفات هذه الأمة أنها، كما أخبر عنها الصادق المصطفى عليه السلام، لا تجتمع على ضلالة - وفي رواية: لا تجتمع

على خطأ.. يقول الرسول ﷺ: «إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ»^(١)، الأمر الذي ينفي التواطؤ على الضلال، كما يعني دائماً وجود الشعلة المتوقدة، واستمرار النور، وتوفر البصيرة، وبيان الحق ونصرتة، ولو كان ذلك ضئيلاً، حيث ظلام الدنيا كلها لو اجتمع لا يمكن أن يطفى ضوء شمعة واحدة.

فهذه المصابيح، وهذه الشموع، ولو أحاطها الظلام، تعتبر نقطة الارتكاز والانطلاق لكل عملية استنارة ومعاودة نهوض، وهي الخمائر الممتدة، المؤهلة للتوسع وتشكيل النماذج والتأهيل للإقلاع من جديد؛ ففي كل عصر، وفي كل زمان ومكان، ما نزال نسمع نماذج إسلامية رائعة قد تنتسب في صفاتها وعطائها وتضحياتها إلى العصر الأول، لجيل خير القرون، وقد نجد كتاباً ومفكرين وعلماء وخطباء وخبراء ومجاهدين مستمرين في المجاهدة والمحاولة، وحمل العلم، ونفي نوابت السوء، والتطلع إلى الارتقاء: «يَخْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُذُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَخْرِيفَ الْغَالِينَ»^(٢).

وقضية أخرى، هي أن وراثته الأمة، التي تمتلك هذا الإمكان، وهذه النماذج، وتلك التجربة الحضارية التاريخية، والتي لم تسقط في أسر عنصرية اللون أو الجنس أو القوم... إلخ، حيث جاءت تجربتها وحضارتها إنسانية، شاركت فيها كل الأجناس والألوان والأقوام والأزمان، وتعايشت واستوعبت كل الثقافات، أصبحت ملكاً وحقاً إنسانياً يصعب على أي عنصر أو لون أو جغرافيا ادعاءها أو احتكارها، لذلك هي أمة وحضارة ممتدة لا يمكن أن تنقرض بانقراض أو تراجع أو تخلف أي من المؤمنين بها، فهي كالكواكب إذا غابت من مكانٍ ظهرت في مكانٍ آخر، وتاريخ الحضارات شاهد على ذلك؛ فهي لا يمكن أن تبيد أو تموت.

لكن تبقى إشكالية الإصلاح والنهوض هي في اكتشاف هذه الخمائر واختيارها، وامتلاك الوسائل والأدوات القادرة على التوسع بها، والإغراء

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٩٥٠).

(٢) أخرجه البيهقي، والخطيب التبريزي في «مشكاة المصابيح» (٢٤٨).

بمنهجها، ووضع استراتيجية طويلة الأمد للنهوض، في ضوء الإمكانيات المتوفرة والظروف المحيطة، وإخضاع هذه الاستراتيجية، التي هي من وضع البشر، وإن كانت ضمن مرجعية الوحي، للتقويم والمراجعة والتعديل والتبديل، في ضوء المعطيات الحياتية جميعاً.

والسؤال الكبير المطروح دائماً: كيف نصنع هذه الرؤية؟ وكيف نقومها ونعدل ونبدل فيها، ونوجد المتخصصين الذين يشكلون أهل حل وعقد لها؟ الأمر الذي لا يتأتى بالحماس والخطب والأصوات والادعاء والاحتجاج، وإنما بتوفير الاختصاص في جميع شؤون الحياة؛ لأن الإسلام دين الحياة، ولا يمكن إقامة الحياة وفق منهجه إلا بالنفرة لاستدراك شتى العلوم والمعارف وشعب المعرفة، التي تشكل المناخ الثقافي، والعقل الجمعي، والخبرة المطلوبة، والسير في الأرض والتعرف إلى عوامل سقوط ونهوض الأمم، وقراءة التجربة النبوية التاريخية بدقة؛ لأنها الأوثق والأدق، استجابة لقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢]، ذلك أن طلب الفهم والوعي والتخصص والسير في الأرض: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [النكبوت: ٢٠] والاطلاع على التجارب، فرض كفاي، كما أكدنا في كتاباتنا السابقة؛ ولو لم تكن النفرة مطلوبة لميادين الحياة المختلفة لاستكمال الوعي والفقه بجميع جوانب الحياة وفهم واقعها وتجاربها الميدانية لاكتفى خطاب الوحي واقتصر على ساحة الفقه، بمعنى العلم بالأحكام الشرعية، التي تُتلقى عن الرسول ﷺ وكأن المطلوب عدم مغادرة مجلسه!

والنفرة والسير في الأرض ليس لنشر قيم الدين فقط، وإنما للفقه بالآليات وأدوات ووسائل نشر الدين أيضاً، سواء كان فهم الواقع وميدان العمل وتنزيل القيم على حركة الحياة، أو كان للتبصر بالسنن والقوانين الاجتماعية والتربوية، التي شرعها الله لتحكم التاريخ والحاضر، سقوطاً ونهوضاً. . ففهم المسلمين الحضاري أن الدين لبناء الدنيا وإقامة العمران وحسن إدارة الحياة، بكل شعبها هو الذي كان وراء حركتهم واندفاعهم لاستدراك مقومات الاستخلاف كلها.

إن قيم الوحي، التي اكتسبها من مجلس الرسول ﷺ وصحبته ومعاشتهم لتجربة تنزيلها على الواقع، من خلال أنموذج السيرة العملية، أهلّتهم منهجياً للنفرة بهذه القيم، وفقه الواقع، وفقه كيفية إدارته بهذه القيم، وتنزيلها على حياة الناس، ونشرها، وتباين تطبيقاتها، والنظر إليها وفقها، من خلال مكونات الواقع واستطاعاته وإمكاناته، وفقه الواقع والتعامل معه وتسديد مسيرته من خلال مقاصد هذه القيم وكيفيات ومراحل تنزيلها، وآلية التدرج بأخذ الناس بها، وهذا هو الفقه، وليس الفقه، كما انتهى إليه الحال، حفظ الأحكام والعجز عن فقه مقاصدها وكيفية تنزيلها، في ضوء الاستطاعات.

وفي تقديري، أن حفظة الفقه وحملته فقط، الذين يشكلون نسخاً إضافية للمكتبة، أقصى ما يستطيعونه هو إسقاط الأحكام بطريقة آلية أوتوماتيكية على حياة الناس، دون فقه مؤهلات التكليف وتوفير شروط المحل.

أما فقهاء النص والمقاصد والواقع فهم الفقهاء حقاً، الذين يُبصرون الاستطاعات والشروط وآليات التنزيل بحسب الحالة؛ حيث لا بد من التمييز، في ضوء توفر شروط محل الحكم؛ والإسقاط شيء والتنزيل، فيما نرى، شيء آخر.

وقضية أخرى، قد يكون المطلوب دائماً معاودة تأكيدها؛ لأنها من الأهمية بمكان، لتصبح أقرب إلى المسلمات والبيدهيات، وهو ما نكثر الإشارة إليه، من أن معرفة الوحي وما ورد في الكتاب والسنة هو قيم ومعايير وموازين ومبادئ ومناهج وتحديد وُجّهات ومسارات، وما ورد في السيرة العملية نماذج تجسيد وتطبيق وتنزيل لهذه القيم والمبادئ على واقع الحياة، بكل حالاتها، من أدنى الاستطاعات والضعف إلى أعلى الإمكانيات والتمكين؛ أما البرامج والخطط ووسائل وكيفيات وآليات وأدوات التطبيق والتنزيل في ضوء الواقع فهو متأث من معرفة العقل، وهو وظيفة العقل.

لذلك فإن الخلط والالتباس بين المبادئ والبرامج، بين القيم والمعايير

وبين الإنتاج والاجتهاد الإنساني، الذي هو محل التقويم والمعايرة والمراجعة، والخلط بين معرفة الوحي ومداها ومجالها ووظيفتها ودورها وبين معرفة العقل وميدانها ومداها ودورها، كان ولا يزال يشكل الإشكالية والمعادلة الصعبة والعقبة، التي أعاقَت مسيرة الأمة ونهوضها ونموها وتحقيق شهودها الحضاري.

هذه الازدواجية أوقفت العقل عن التفكير، باسم الورع المغشوش والرهبة من الابتداع في الدين، كما عطلت الإفادة من الوحي والقدرة على تنزيله على واقع الناس وحياتهم، فلا الوحي أدى رسالته؛ بسبب الفقه القاصر والفهم المعوج، الذي جعل من القيم والمبادئ برامج، ومن الشعارات الكبيرة شعائر، ولا العقل الذي كُبل عند بعضهم، واعتُبر وصمة عار، ومن مكامن الخطر على الوحي، استطاع أن يقوم بوظيفته؛ فمن يستعمل عقله يُوصم بالعار والانحراف.

وكان من الإفرازات السلبية لهذا الفقه القاصر والفهم المغشوش محاصرة الوحي، والاكتفاء بترديده كشعارات، والاحتفاء وراءها، بدل إعماله في الواقع بإبداع البرامج، وتعطيل العقل عن وظيفته ودوره في فهم الوحي وإبداع آليات وبرامج تنزيله على الواقع؛ كما أفرز هذا، من وجه آخر، انشطاراً ثقافياً خطيراً أطفأ روح الأمة، وعطل حيويتها، وأوجد على الجانب المقابل بعض من ألّه العقل كردّ فعل، وألغى الوحي، وأعطاه مهمة وضع القيم والمعايير والتوجهات والمبادئ، فأصبح الإنسان بإسقاط معرفة الوحي هو الخصم وهو الحكم، هو المعيار وهو الفعل، هو القيم وهو الذات، هو الوسيلة وهو المحل، فكان ما كان من الواقع البائس المتخلف الذي انتهينا إليه، واستمرار المعارك غير المجدية.

إن هذا الفهم، أو هذا الفقه، والالتباس بين معرفة الوحي ومعرفة العقل، وعدم إدراك العلاقة بينهما، وأنهما معارف قائمة على التكامل وليس التقابل، على الانسجام وليس الانشطار والتضاد، كان السبب - في تقديري - الذي عطل عطاء العقل المسلم، وأدى إلى توقف امتداد المسلمين في شعب

المعارف المتنوعة، وعطل إمكانية التسخير لقوانين الحياة وسننها في المجالات المتعددة، ويتعبّر آخر عطل عطاء معرفة الوحي عن الامتداد بفعل وفقه العقل، تلك المعرفة التي تشكل المنظور الإسلامي للأشياء، وبالتالي أوقع في حالة الخزي والعجز، وفصح المجال بشكل طبيعي لامتداد (الآخر) بمعارفه وإنتاجه وإبداعه وأنماط حياته وحضارته، وحتى طعامه وشرابه ولباسه ونظرته للإنسان والكون والحياة، التي هي من أخص خصائص معرفة الوحي، وهذا لا يمكن أن يصنف ضمن «الاستلاب» الحضاري فقط وإنما هو «السقوط» الحضاري، وإن لم نعترف به، ذلك أن الاعتراف حالة صحية يمكن أن تشكل تحدياً واستفزازاً يجمع الطاقة، ويوقظ الروح، ويحرك الفاعلية، ويدفع للنهوض، ويخلص من حالة الاستنقاع والركود ووهم العافية.

إن الكثير من المجتمعات المسلمة، غنيها وفقيرها، التي تستورد وتكدس، تستورد الأشياء والأدوات والأفكار، باتت تستورد الإنسان العامل والمنتج والمستهلك وأنماط الحياة الاجتماعية والتعليمية والثقافية والإعلامية، لقد أصبحت في أحسن الأحوال محطات لرجع الصدى، وتبقى هي في حالة عطالة وانطفاء فاعلية ممتدة وهي تنوهم العافية؛ لأنها لم تعد عاجزة عن الإبداع فقط، وإنما أصبحت عاجزة عن التقليد والمحاكاة إلا في سفساف الأمور وتوافه الأشياء، التي لا تعود عليها إلا بتكريس التخلف.

وقد يكون من المستغرب، بل والمدهش حقاً، وجود هذا الكم الهائل من المراكز والجامعات والمؤسسات التربوية والثقافية، وهذا الإنتاج الهائل من الرسائل العلمية، التي تقدر بعشرات الآلاف في بعض دول المسلمين، وفي معظمها لا تخرج عن كونها جثثاً هامدة لا تحرك ساكناً، ولا تغير واقعاً، ولا تنمي جانباً من جوانب الحياة المتخلفة، اللهم إلا ما يمكن أن يتحقق منها في ظهور لألقاب جديدة تشكل عبئاً على الأمة، وجيوب متنفخة تستنزف ميزانيتها، إضافة إلى ما تخلفه تلك الألقاب من أوهام لا تزيد أصحابها إلا جهلاً، ولا تزيد الأمة إلا خبالاً وعتناً واستلاباً.

والم تأمل بمضامين الكثير من الرسائل المسماة علمية، إلا ما رحم الله، يجدها على أحسن الأحوال محاولات لإعادة الإنتاج السابق، أو الدوران في عقول السابقين شرحاً وتحقيقاً للعبارة، دون القدرة على تعدية رؤية تبصر واقع الأمة، أو اكتشاف فكرة تجدد النظرة إلى آليات النهوض بالواقع؛ إنها على أحسن الأحوال قد تخرُج أساتذة يكررون ما تعلّموه، وقد يعلمون ما لا يعلمون سداً للفراغات؛ إنها تخرُج حملةً للعلم للامتداد بالطريقة والعقلية نفسها، التي تريد أن تُوقف الزمن عند حدودها الذهنية، لكنها لا تخرُج علماء وباحثين ومبدعين وفقهاء.

وقد تكون إشكالية الجامعات والبحوث والدراسات والرسائل العلمية، وخاصة الإسلامية منها (أمل النهوض والتنمية)، إنما تتمثل في التركيز على البحث والاجتهاد والتفصيل والتفريع والتحقيق ومناهج وأدوات وكل ما له علاقة بإثبات النص، شرحاً واختصاراً، واختصاراً وشرحاً واستدراكاً، وعلى أحسن الأحوال تقديم طبعات جديدة لطبعات قديمة، ومن ثم محاولة الإحاطة بالأحكام الفقهية، والاجتهاد في توليدها في حالات مماثلة، ومقارنة تلك الاجتهادات، أو بمعنى آخر، نرى أن مهمة معظمها انحصرت في تحقيق وتأكيد صحة النص، وهذا شيء مهم وأساس لأيّ تحرك فقهي وفكري، ليأتي بناء الحاضر ورؤية المستقبل وتجاربه الناضجة على قواعد صلبة وأسس سليمة.

لكن هذا كله يشكل نصف المطلوب، الذي قد يتحول إلى جهود ضائعة ما لم يُستكمل بالاجتهاد والتفكير في كيفية إعمال النص في ضوء الظروف المحيطة والإمكانات والاستطاعات المتاحة، الأمر الذي يتطلب أدوات اجتهادية من نوع آخر، وشعباً معرفية متعددة ومتنوعة للإحاطة بالطرق والتعرف على مكوناتها وكنهها، والإحاطة أيضاً بالاستطاعات والإمكانات المتوفرة، التي تؤهل لتنزيل الحكم الشرعي والنص الشرعي الصحيح، والتكليف به.

لقد بذلنا جهوداً علمية كبيرة ومقدورة في الاجتهاد وفي استنباط

الأحكام وتوليدها ومقارنتها، ولم نبذل إلا القليل القليل من الاجتهاد في بيان محل تلك الأحكام، الذي هو الإنسان، محل الحكم والتكليف، ولعل ذلك كان السبب في التراجع أو التوقف أو حتى الانقطاع عن الامتداد بشعب المعارف الإنسانية والاجتماعية.

لذلك وحتى نتحقق لنا المعرفة الكاملة بمحل الحكم، الإنسان، فإن الأمر يتطلب التحقق بالكثير من الدراسات المتخصصة في الشعب المعرفية المتنوعة، في نطاق العلوم الإنسانية والاجتماعية والتاريخية.

ولقد كان المأمول أن تسير التخصصات في العلوم الإنسانية والاجتماعية جنباً إلى جنب وبشكل مواز مع العلوم الفقهية والشرعية، أي دراسات واجتهادات في نطاق الحكم الشرعي وأبعاد خطاب التكليف، ودراسات واجتهادات في نطاق محل الحكم الشرعي وتوفر شروط التكليف، لكن الامتداد كان وما يزال مستمراً في نطاق الحكم الفقهي، أما الاجتهاد والامتداد في نطاق محل الحكم فما يزال يعاني انقطاعاً وفراغاً أدى في كثير من الأحيان إلى القطيعة بين الحكم وبين محله، بين الأحكام الفقهية وحياة الناس، هذا فضلاً عما يمكن أن ينشأ من جدران نفسية بين توافق الحكم والمحل، بين الحكم والإنسان، محل الاستجابة، ولعل ذلك كان أحد الأسباب الرئيسة في انفصال الشريعة عن لحمتها في حياة الناس، وتوقف استخدام المنظور الإسلامي (قيم الوحي) لمعارف الحياة، اللهم إلا من بعض الشعارات والادعاءات، التي قد تتعامل مع الصورة على حساب الحقيقة.

وليس أفضل من ذلك كثيراً أولئك الذين نفروا من الأمة المسلمة إلى مجتمعات وجامعات (الأخر) لتحصيل بعض التخصصات في الشعب المعرفية، التي لا تتوافر في بلادهم، ليتزودوا بالعلم ويرجعوا إلى مواطنهم لينذروا قومهم، دون أن يتحققوا بالمرجعيات التي تمنحهم الرؤية والمقياس ودليل التعامل، تمنحهم المنظور الإسلامي (معرفة الوحي)؛ ذلك أن تلك العلوم والمعارف والجامعات والمعاهد توجد في بيئتها الثقافية، التي

أنتجتها، وتنحدر من مرجعيتها التي انطلقت منها، وبذلك تختلف عن العلوم المادية والتطبيقية، لذلك نراها متجددة ومتلونة بألوان مرجعياتها، إلى درجة التناقض أحياناً، وبالتالي فإن قيامها وامتدادها وعطاءها يأتي منسجماً مع تلك البيئات والمجتمعات والمرجعيات، فالكتاب المدرسي والمعلم ومشكلات الدراسة وأهدافها وطبيعتها أيضاً سوف تأتي منسجمة مع تلك الفلسفة المتكاملة، وتلك الرؤية، وتلك الروح، وفي ضوء تلك القيم والمعايير والاهتمامات، أو إن شئت فقل: (مع تلك الثقافة) بكل أبعادها.

وفي ظني، أن التشكيل الثقافي والعلمي لهؤلاء الطلبة الوافدين أصلاً من مناخات ثقافية أخرى، تفتقر لمثل هذه المعارف المتولدة من مرجعياتها - كما أسلفنا - سوف يضع الطالب أو الدارس أمام معادلات صعبة؛ لأنه يفتقر إلى الأصول والمعايير التي تبصره بما يأخذ وما يدع، وما ينفع وما يضر، خاصة وأنه منحدر من مرجعية معطلة، بسبب التخلف، مرجعية أصبحت أشبه بالعمى بمثل هذه الولادات الثقافية على يد العجزة من أهلها، وبذلك قد يذهب وينتهي عندهم، ويتحول إلى إضافة لهم، أو في أحسن الأحوال يعود نسخة معرفية غريبة مشوهة ليست من نبات أرضه وثمار مرجعيته، إلا من رحم الله، فهو بذلك يحمل لقباً، لا يحقق به فعلاً ولا تفاعلاً مع أمته؛ وهو إما أن يغادر اختصاصه ليتحول إلى الوعظ والإرشاد وإرسال دقات الحماس، إذا كان ذا عاطفة دينية، وبذلك يزيد الطين بلة في مجال التخلف، وإما أن يحاول إسقاط شيء من مرجعيته الإسلامية على تحصيله المعرفي، ليرضي نفسه، ويرضي من حوله، دون القدرة الحقيقية على توليد أو إبداع أو على الأقل فتح ثغرة في جدار التخلف، أو تشغيل المحركات الذهنية باتجاه الامتداد المعرفي، من خلال المرجعية الإسلامية.

ولذلك نعتقد أن غاية ما يستطيع هو اللجوء إلى تعميمات إسلامية، لإسقاطها على ثقافته الوافدة، هي أقرب للشعارات من الدراسة والبحث والتحليل؛ هي محاولة تأطير وتجميل، وليست محاولة تغيير وتوليد وبناء؛ إنها في حقيقتها تشكل جيوباً ثقافية ناشرة النسب الحضاري والثقافي، تسير جنباً إلى جنب مع القطيعة العلمية والفقهية والثقافية مع الإنسان، محل

الحكم الشرعي، وقد تعتبر ثمرة لها؛ والخلاصة هي هذا الانشطار والقطيعة والتباعد المعرفي بين الدراسات الفقهية والأحكام الشرعية، وبين الدراسات والتخصصات المعرفية في العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ ولا سبيل للخروج إلى ردم هذه الهوة وسد تلك الفجوات المعرفية إلا بتصويب الخطوات، بدءاً من مرحلة التنشئة والتربية بكل أبعادها؛ لأنها موطن التغيير دون سواها.

وليس أقل من ذلك سلبية ورداءة وتخلفاً وعجزاً مَنْ حاولوا ممارسة التبني الثقافي، أو الاستبضاع الثقافي، ظناً منهم أنه يعوض عن النسب الأصلي، ويغني عنه، فعمدوا إلى معارف اجتماعية وعلوم إنسانية من ولادات الحضارات والمرجعيات والثقافات والمناخات الأخرى، وحاولوا جاهدين أن يخلعوا عليها ثياباً وأسماءً ثقافيةً وقيماً ليست من طبيعتها، وبذلوا جهوداً للتوفيق أو التلفيق بينها وبين الإسلام، فأضاعوا أوقاتهم، وأعمارهم، والكثير من أموالهم وأموال المسلمين، وفرطوا بالكثير من قيمهم ومعاييرهم، دون أن يحققوا شيئاً يذكر؛ لأنهم يحاولون تغطية العقم والعجز وبنوة النسب، والشكلى بالنائحة، لذلك نراهم يفرحون ويرحبون ويروجون لكل نقد للإسلام يكون لصالح قيم الحضارة الأخرى؛ إنهم يأتون البيوت من ظهورها بدل إتيانها من أبوابها، ويضعون المفاتيح في الجدار بدل وضعها في مغاليقها من الأبواب.

ولعل المطلوب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، وقفة للمراجعة، بعد أن مر على التجربة أكثر من ربع قرن، وهي مدة كافية للتقويم والمراجعة، للدلالة على أن العملية لم تخرج عن طحن الماء وقبض الريح والاقتصار على إعادة قراءة أنفسهم وإنتاجهم.

فهل المطلوب الإقدام على إلباس الإسلام معارف مما لا يحيطون بعلمها ولا دخل لهم بإنتاجها، أم المطلوب حقاً هو التوجه لإنتاج علماء متخصصين في الشعب المعرفية المتنوعة ينحدرون من المرجعية الإسلامية، ليأتي إنتاجهم منسجماً مع مرجعياتهم الإسلامية الإنسانية، ويمتلكون القدرة من خلال اختصاصهم ومرجعياتهم أن يكونوا شهداء على إنتاج (الأخر)،

قادرين على أخذ النافع ورد الضار، والشراكة في توجيه وجهة المعارف والعلوم لما فيه خير الإنسان؛ ذلك أن الشريك المفلس لا قيمة له ولا عطاء ولا دور لمشاركته؟

ولعلنا نقول: إن الإشكالية التي تُمظهر وتجلّى في كل ما أسلفنا إنما تكمن أساساً في فشل العملية التربوية والتعليمية، بكل أبعادها، من مناهج ووسائل ومعارف ومعلم وطالب وإدارة وأُسرة ومجتمع، وما لم تصوّب العملية التربوية، التي تكتشف الطاقات، وتنمي القابليات، وتوجّه الأفكار، وتُكسب الفاعلية، وترتب الأولويات، وترتقي بالمعارف، وتدرّب الإنسان، وتنمي المعارف العلمية والمهارية والسلوكية، وتخطط للتعليم، وتحسن إعداد الكتاب والمعلم والتعامل مع الطالب، وتوفّر الإدارة القدرة على تصميم وهندسة وقيادة هذه الجوانب جميعاً، في ضوء معرفة الوحي (المنظور الإسلامي)، سنبقى نراوح في مكاننا، ونضرب في الحديد البارد.

ولعل المسؤول الأول عن التوقف أو التراجع في عملية التنمية؛ إذا تجاوزنا النظرة السطحية إلى العمق، نجد أنه التربية والتعليم... والإشكالية تصبح أكثر تعقيداً عندما يتحول الحل إلى مشكلة! فإذا كانت المسألة التربوية نفسها تعاني من مزيد من التخلف والتراجع في حقيقتها، وإن بدا أن الصورة الظاهرة تسعى إلى التطوير والارتقاء، فالعبرة بالنتائج؛ وتغيير العناوين لا يغير شيئاً من حقيقة المضامين، فالعقل الذي جاء نتيجة لإفرازات التخلف لا يمكن أن يتغير بتغيير العنوان أو تغيير المكان.

وللحقيقة نقول: إن نجاح وسائل ومناهج حقبة في عصر ومجتمع وعمر حضاريّ معين لا يدل بالضرورة على إمكانية نجاحها في كل آن وإنسان، فالتربية بطبيعتها عملية دينامية، تقوم على الاكتشاف، والاكتساب، والترقي، والتغيير، والمواءمة، والقياس، والتقويم.

وخلاصة القول: إن التربية هي الرحم، الذي تتخلق وتنمو فيه وتنطلق منه كل المهارات، والتوجه صوب كل التخصصات، وقبل ذلك وبعده تُبنى فيها المرجعيات؛ فهي رحم الأمة الكبير، الذي يخرج جيلاً عدلاً يبصر

تقسيم العمل وأولوياته، ودور التخصصات المعرفية في بنائه وإقامة حضارته، وإلا سوف تنتج الأمة أجيالاً كلّة على نفسها ومجتمعها وحضارتها، ودينها، والفرق واسع بين الإنسان «الكلّ» والإنسان «العَدْل».

وبكلمة مختصرة: فالتربية بكل مكوناتها هي التنمية، والحقيقة التي لا مراء فيها القول: إنه لولا أن معرفة الوحي غطت لنا الكثير من عجزنا وتقصيرنا التربوي لأصبحنا أثراً بعد عين.

ولا بد من التأكيد أن الدراسات الاجتماعية والإنسانية بطبيعتها تتوجه وتضطرب بأيدولوجية أصحابها ومرجعياتهم، لذلك نراها تتعدد حتى ضمن الإطار المرجعي الواحد، وقد تتمايز الرؤى بين المذاهب الفلسفية والدراسات النظرية الأكاديمية والبحوث والنتائج الميدانية، الأمر الذي يوضح أن الدراسات الإنسانية والاجتماعية (للتربية) لها نسقها وأدواتها ووسائلها ونتائجها، التي تختلف فيها عن دراسات ومناهج العلوم المادية والتطبيقية، وأن أية محاولة لتطبيق مناهج العلوم التجريبية على العلوم الإنسانية والاجتماعية فيه الكثير من التجني والمجازفة الخطيرة والمفارقة، حيث لا يزال الكثير من الباحثين يرى أن مثل هذه الدراسات الإنسانية والاجتماعية لم ترق إلى مستوى العلم المحكوم بنتائج المقدمات.

وإذا كانت الحقيقة العلمية، في العلوم التطبيقية واحدة، والمرجعيات والعقائد تتحكم بتوجيهها وتوظيفها، فإن الدراسات الإنسانية والاجتماعية هي في حقيقتها مشبعة بعقائد أصحابها ومرجعياتهم وفلسفاتهم، مهما ادّعت الحياد وعدم الانحياز، لذلك يمكن أن تشتد عندها معركة الصراع الفكري والسباق حول كسب الإنسان واحتوائه ومحاولات تشكيله، وفق منظومتها الفكرية والثقافية والأيدولوجية، ومن هنا تظهر خطورة التوقف المريع عن الامتداد بالشعب المعرفية الإنسانية والاجتماعية، الذي يعاني منه المسلمون، والامتداد بها، من خلال معارف الوحي (المنظور الإسلامي)، وخطورة غياب التخصص، وما يرتب على ذلك من النتائج المخيفة التي سوف تؤدي بشكل طبيعي لامتداد (الآخر) في فراغنا، وكيف أنه لم يغن عنا استدعاء

نظريات (الآخر) ومذاهبه، ومحاولة قطعها عن مرجعياتها وإلباسها لبوس المرجعية الإسلامية ببعض العناوين والمصطلحات العامة، ذلك أن مثل هذه المعارف والدراسات من طبيعتها أن تتولد من رحم المرجعية الإسلامية ومعادلة الأمة الاجتماعية، وتفيد من دراسات (الآخر).

إن العلوم الإنسانية والاجتماعية هي ثمار ملتصقة بأشجارها التي أنتجتها، وتأبى طبيعتها أن تُعلّق على غير أشجارها، على عكس العلوم المادية والتطبيقية فإنها حقائق عامة وعالمية، ولكل أيديولوجيا أو مرجعية أن توظفها حسب أهدافها.

أما النقل والاستيراد والتكديس للعلوم الاجتماعية والإنسانية فلن يغيّر شيئاً، وقرون التخلف شاهد على ذلك، ولو كدسنا المستوردات في مخازن إسلامية.



المحتو

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
أزمة التعليم في الواقع الإسلامي	٧
التربية الإسلامية: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل	٢٧
- من خصائص التربية الإسلامية	٣٠
- التحديات الذاتية	٣٣
- التحديات الخارجية	٣٦
خمائر النهوض	٣٩



عَلَى بَصِيرَةٍ

الْمَنْحَاجُ السَّنِيُّ
مَرْصُومٌ سَرِيحٌ
أَفُقُّ حَضَارِيٍّ مُتَجَدِّدٌ

مقدمة

الحمد لله الذي هدانا بمعرفة الوحي إلى سبيل كل خير، وجعل العقل مناط التكريم للإنسان، واعتمده دليلاً لمعرفة الوحي، والامتداد بعبثاته في كل زمان ومكان؛ والصلاة والسلام على أنموذج الاقتداء، الذي جسّد بسيرته أنموذج التعامل مع معرفة الوحي، وتنزيلها على واقع الناس، يقول تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].
وبعد:

فلا أرى نفسي مغالياً ولا مجازفاً إذا قلت: إن إشكالية تغييب العقل وإلغائه وتعطيله في الواقع الإسلامي باسم الدين والتدين ومقتضى الالتزام بالعقيدة الصحيحة والانضباط بمعرفة الوحي والتوقف عند عطائها، واعتبار العقل نقيض الوحي، أو مقابل الوحي، كانت ولا تزال تحكم حياتنا بالملطق، وتنحكم بثقافتنا العامة، وتشكل السبب الرئيس الكامن وراء تخلفنا وعجزنا وتأخرنا وانحطاطنا وانغلاقنا، كما أنها تشكل المنطقة المحرمة التي لا يجوز الاقتراب منها والبحث في كنهها؛ لأنها محاطة بأسوار سميكة من التخويف والترعيب والإرهاب الديني المتوارث، ثقافياً واجتماعياً.

هذه الإشكالية، أدت بنا إلى محاصرة عطاء معرفة الوحي والحيلولة دون الخلود والامتداد وتعطيل وظيفة العقل وإلغائه كلياً، والانتهاه إلى ضروب من الإرجاء المعاصر، الذي يعتقد الإيمان وحده كافياً والذي انتهى بأصحابه إلى إضاعة طاقات الأمة وشل حركتها وإفقادها مهمتها الرسالية في الاضطلاع باستحقاقات الاستخلاف وإقامة العمران، ذلك أن الإرجاء يعتبر

أن مجرد الإيمان السلبي يكفي ليكون سبيل النجاة، ومن بعده فلا حاجة للعمل والنظر والتفكير والتدبير واستشعار المسؤولية والهم والاهتمام بقضايا الأمة؛ الهم الذي يبعث الهممة، كما يقال.

ومثل هذا التدين المغشوش والفهم المعوج لقيم الوحي ووظيفة العقل ينتهي بصاحبه إلى لون من الاطمئنان الخادع، والاستسلام المزيف، والوهم الكبير بأنه يحسن صنعاً.

ولعل الأخطر في ذلك أن هذا اللون من التدين يعطل ما يمكن أن نطلق عليه «القلق السوي»، القلق الحضاري، الذي يعتبر المحرك الدائم لفاعلية الأمة، والمعرض المستمر للمراجعة الدائمة لأدائها وممارسة النقد والمقارنة والنمو والارتقاء والتجاوز، والدافع الأساس للنظر والتدبر في معطيات الوحي؛ لأنه تدين مغشوش، يمثل حالة الانطفاء الكامل، وينتهي إلى الخسران المبين.

ولو كان هذا هو الدين حقيقة أو التدين، الذي أصلته معرفة الوحي، لما تجاوزت النبوة جدران غار حراء، أو لما كان هناك دعوة وحركة وهجرة وتضحية، ولما تجاوز الإسلام أسوار مكة - عمرها الله -.

وقد نقول: إن هذا اللون من التدين مريح؛ لأنه يُشعر صاحبه بالاطمئنان الخادع ولا يكلفه شيئاً، وقد يحوِّله إلى رقم في القطيع البشري المستسلم لقياده «فلا تعترض فتتطرد»؛ والخطورة كل الخطورة عندما يوكل أمر الطرد من رحمة الله إلى البشر، حيث يلغى الوحي والعقل والإنسان معاً.

ولا نستغرب كثيراً أو لا نفاجأ عندما نرى أن الأنظمة المستبدة والدكتاتورية الطاغية تشجع هذا اللون من التدين، وتنفق عليه بسخاء، وأكثر من ذلك فهي قد تنشئه وترعاه؛ لأنه يصبح جزءاً من لوازم الحالة الاستبدادية، حسب أنه يساهم بالتنويم والتخدير والعطالة، ويُستخدم لمحاربة التدين الصحيح الفاعل في حياة الأمم، إنه تدين يحرم النقد والمراجعة والمناصحة، ويساهم بتكريس التخلف، وعندها تتحول قيم الدين من دافع

ومحرض إلى مانع ومعطل، وهذا من بعض الوجوه يؤدي بمن يعجز عن تجاوز الصورة إلى الحقيقة إلى الفسوق والتمرد والرفض والخروج والمغالاة والتشدد، أو الزندقة والكفر والإلحاد، ويفسح المجال أمام كل علل التدين للمرور إلى الأمة.

وما لم نفكر بكيفية حل المعادلة الصعبة بين العقل والوحي، فسوف تستمر رحلة التيه والضلال، سواء بالنسبة لمن توهم أن معرفة العقل ووظيفته تغني عن هداية الوحي وعطائه، أو من توهم أن معرفة الوحي وعطائه تلغي دور العقل ووظيفته في الاجتهاد والامتداد بالوحي وتنزيله على واقع الناس وتحقيق خلوده في كل زمان ومكان.

ولعلنا نقول: إن معرفة الوحي هي سبيل التعرف على المنهج السنني، بشكل عام، وكشف سنن الأنفس، واطرادها، ولفت النظر إلى السنن الكونية، وجعلها منوطة بمعرفة العقل لتسخيرها.

فالوحي يرسم خارطة الحياة، ويصُـرُّ بأهدافها، ويحدد مقاصدها، ويبين المناهج والسنن، التي تحكمها أمام السالكين، وبشكل بوصلة الهداية لها؛ والعقل يبتكر أدوات ووسائل المسيرة، ويضع البرامج، ويكتشف المناهج والسنن، ويستوعبها، ويسخرها، ويغالبها، ويتعامل معها على أنها أقدار الله وتدابيره وأنظمتها للكون، وسنته الناظمة لمسيرته، حيث لا مجال للعبث أو الصدفة.

ولعل النبوة بقيمها، والسيرة بفعالها وتجسيدها لهذه القيم قد جلت هذه المفاهيم، وحلت المعادلة الصعبة، وقدمت أنموذجاً للتعامل مع معرفة العقل ومعرفة الوحي، وحددت المساحات والمجالات المنضبطة لكل منهما، وحلت عقدة القدر والحرية، وكشفت الفهوم المعوجة لمسألة التدين، وأكدت على التكامل والتلازم بين الوحي والعقل، وجعلت الانضباط بالمنهج السنني من لوازم التدين والاستجابة لهدايات الوحي، وناطت بالعقل اكتشاف تلك السنن والتعامل معها، فالله ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه]، والرسول ﷺ قال: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مَيْسَرٍ لِمَا خُلِقَ

لَهُ»^(١)، فما هو هذا العطاء، الذي أعطاه الله لكل شيء؟ ما هو قانون كل شيء الذي يحكمه ويسيره؟ وما هي القابليات والمواهب والمؤهلات التي يمتلكها الإنسان والتي يمكن اكتشافها من توجيهه لما يسر له؟

هذا هو المنهج السنني، الذي ما يزال غائباً والذي يحتاج استدعاؤه وجعله شاكلة ثقافية تشكل الذهنية الإسلامية المعاصرة إلى الكثير من الجهود والتعميق والتأكيد والتكرار والمراجعة والمشاورة والمشاركة وإعادة قراءة النص، معرفة الوحي في الكتاب والسنة، بأدوات ووسائل منهج النبوة حتى ينضج في الذهن، وتتضح معالمه، وتستبين شروطه ومقوماته، وعندها نأمل أن يشكل سبيل الخروج والانعتاق من وهدة التخلف، واسترداد الفاعلية، وبعث روح الأمة من جديد، ومعاودة إخراجها واكتشاف أفق حضاري متجدد وجديد، وبذلك نضطلع بمهمة التجديد التي خلقنا الله بها «إِنَّ اللَّهَ يَنْعِثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَلِّدُ لَهَا دِينَهَا»^(٢).

وهذه الرسالة، التي نقدمها نحسب أنها تشكل بصائر على طريق المنهج السنني، ذلك الملف المفتوح على الزمن حتى يرث الله الأرض ومن عليها، فلكل يوم اكتشاف جديد، وتحاول إلقاء الأضواء على أهمية «فقه السنن» واستدعاء هذا المنهج إلى الساحة الدينية والثقافية، وفتح نوافذ في الجدار المسدود، ذلك الأمر الذي يتطلب الكثير من التأكيد ومعاودة القول والحفر في العمق، التأكيد الذي قد يصل إلى حد التكرار، هذا التأكيد ومعاودة القول قد يكون في نظرنا من طبيعة الحديث عن المناهج؛ لأن إنضاج المنهج ولفت العقل إليه يتطلب الكثير من الوقود والمحرضات ومعاودة الإيقاد واستمرار التحريض؛ على أمل أن تساهم هذه الرسالة، ولو بشيء بسيط على الطريق الطويل من استرداد فاعلية الأمة، وذلك بوضعها على الجادة، وتأهيلها للتعامل مع استحقاقات الوحي واستجابات العقل ومعاودة الإقلاع في رحلة الكشف العلمي، في ضوء المنهج السنني.

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه أبو داود.

ولا بد من الإشارة إلى أن الأفكار الواردة في هذه الرسالة كتبت في مناسبات متعددة وأزمنة مختلفة، لذلك قد يُلاحظ عليها معاودة التأكيد لبعض المعاني، التي تشكل في الأصل محور الرسالة.
والله من وراء القصد.

الدوحة في:

رمضان ١٤٣٠هـ

أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٩م



المدخل

لعل من الأمور المسلمة أن هذه الحياة تسير طبقاً لنظام محكم، كما يرى العقلاء جميعاً، من أدق الأمور إلى أعلاها، سواء في ذلك من يفكر فيؤمن بأن وراء ذلك إلهاً خالقاً مدبراً حكيماً، أو من يظن أن الكون وُجد هكذا من تلقاء نفسه، وعجز عن إدراك النظام والقانون، فعبر عن عجزه بأن الحياة والأحياء تولدت من خلال تفاعلات وتفاعلات وصراع حول البقاء، وكأنَّ التفاعلات والتفاعلات لو صحت ليست من السنن! أو أن الطبيعة هي التي أنتجت ذلك كله عن طريق الصدفة، رغم أن هذه الصدفة حدثت لمرة واحدة ولمَّا تتكرر!

وقد أكد القرآن أن كل شيء يحدث بسبب، ويخضع لنظام، سواء كان في عالم الأحياء أو الأشياء (في سنن الآفاق) أو عالم الأحياء (سنن الأنفس).

فقانون السببية والنظام شامل لكل الوجود.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «فليس في الدنيا والآخرة شيء إلا بسبب، والله خالق الأسباب والمسببات»^(١).

والقرآن، كما يقول ابن القيم رحمته الله: «مملوء من ترتيب الأحكام الكونية والشرعية والثواب والعقاب على الأسباب بطرق متنوعة، فيأتي ببناء السببية تارة كقوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْفَالِئَةِ﴾ [الحاقة]، ويأتي باللام تارة كقوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ بِإِنِّكَ

(١) «الفتاوى»، ص ٧٠.

لِيُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ» [إبراهيم: ١]، ويأتي بذكر الوصف المقتضي للحكم كقوله تعالى: «وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا» [الطلاق: ٢]، فليس في الكون مكان للصدفة، وإنما هناك أسباب ومسببات ونتائج تسبقها مقدمات؛ وما يطلق عليه صدفه أو يفسر بالصدفة ما هو صدفه في الحقيقة، وإنما هو حدث ما يزال يجهل الناس أسبابه؛ وكثير من الأمور التي كان ينسبها الناس في الماضي إلى الخوارق والجان والسحر والأساطير كان الزمن كفيلاً بكشف أسبابها.

وقد يكون الفرق الدقيق بين الأسباب المادية (سنن الآفاق) والأسباب الاجتماعية (سنن الأنفس) هو أن الأولى أسبابها واضحة بيّنة منضبطة بالزمن والمواصفات، إذا عَرَفْنَاهَا أمكننا الحكم بدقة على نتائجها وتحديد عمر ومواقيت هذه النتائج.

أما الإشكالية الحقيقية فهي في الأسباب الاجتماعية، بمختلف أنواعها، سياسية اقتصادية، حضارية عمرانية، نصر وهزيمة، نهوض وسقوط، فهي أسباب خفية دقيقة وكثيرة ومتشعبة ومتشابكة، وقد يصعب على الكثير الإحاطة بها تفصيلاً، لكن مع هذه الصعوبة يمكن للمتأمل المتفحص الدقيق أن يكتشفها ويتعرف عليها ويحيط بها، كما يمكنه الجزم بحصول نتائج معينة بناء على أسباب معينة، وإن لم يمكن الجزم بميعاد حصول النتائج، لذلك فنستطيع أن نحكم على وجه الجزم واليقين بزوال حكم أو سلطان وجدناه قائماً على الظلم والإرهاب، وإن كنا لا نستطيع تحديد وقت زواله بالضبط كما هو حال الأمور المادية (سنن الآفاق).

ومن أجل هذا الفرق بين (سنن الآفاق) و(سنن الأنفس) يغفل الناس كثيراً عن سنة الله في الاجتماع البشري وفي تصرفات الأفراد وسلوك الأمم، ويظنون أن أمورهم لا تخضع لسنن كما تخضع الظواهر الكونية.

ويقوى هذا الظن الخاطيء في نفوسهم عندما يرون، في الظاهر، أسباباً متشابهة بين دولتين أو أمتين ولكن أحوالهما مختلفة، فأين هو القانون العام وهذه الأسباب بينهما واحدة لكنها لم تؤد إلى نتائج واحدة؟! ولقد فاتهم

أن الأسباب تؤدي حتماً إلى مسبباتها إلا لمانع، والمقدمات تؤدي إلى نتائجها إلا لعارض؛ وهم لم يبصروا الموانع والعوارض، كما أنهم لم يبصروا كل الأسباب والنتائج، فتراكم عندهم الخطأ، فلم يعودوا يبصرون^(١).

ولعل من المفيد هنا أن نشير إلى أن السنن الكونية المادية تترتب نتائجها بسرعة ووضوح بعد فعل المقدمات، لدرجة تكاد تكون صارمة كالمعادلات الرياضية، بينما السنن النفسية والقوانين الاجتماعية قد تتخلف نتائجها السريعة وقد يمضي جيل أو أكثر دون إدراكها أو إبصارها، لذلك فهي عصية عن الإدراك السهل؛ لأن مقدماتها ترتبط بالعواقب البعيدة وليست النتائج القريبة؛ لذلك نرى القرآن الكريم يتحدث بالعواقب وليس النتائج شأن السنن الكونية، ذلك أن النتائج القريبة في سنن الأنفس والاجتماع قد تكون من المقدمات، فالعاقبة قد تكون بعيدة الحصول، وإلا فما معنى أن تستمر الحالة الفرعونية ورموز الاستبداد السياسي قروناً قبل أن تسقط وتصبح عبرة بما انتهت إليه من عواقب؟!

وقد رد ابن تيمية رحمه الله على من لا يعتبر الأسباب، ويُنكر أن يكون مسبباتها ناتجة عنها، فقال رحمه الله : ومحو الأسباب أن تكون أسباباً نقص في العقل، وهو طعن في الشرع أيضاً، فالله يقول: ﴿وَمَا أَرْزَلْ أَهْلٌ مِّنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَخْبَا بِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ١٦٤]، ويقول: ﴿يَهْدِي بِإِذْنِ اللَّهِ مَنِ اتَّبَعَ بِضِرَافِ نُّجُومٍ لِّلَّهِ سُبُلُ الْمَغَافِرِ﴾ [المائدة: ١٦].

فمن قال: يفعل الله تعالى عند الأسباب وليس بها فقد خالف لفظ القرآن^(٢).

فالمؤكد أن هذه الحياة والأحياء والأشياء تسير وفق نوااميس وقوانين وسنن ثابتة ومطرودة، ولولا ذلك لاستحالت حياة الإنسان عليها وسعيه فيها؛ لأنه يعيش عاجزاً عن الفهم والتفهم والعمل على تحقيق أهدافه والتعامل مع

(١) انظر عبد الكريم زيدان، «السنن الإلهية».

(٢) «الفتاوى»، ١٧٥/٨.

الأشياء، التي يصعب عليه التنبؤ بما تحمل، وإلى أين تمضي، ولكانت الحياة مجموعة ألغاز تلغي عقل الإنسان وإرادته وتديره وخططه واستشرافاته للمآلات والمصائر والعواقب.

وإذا كان ذلك كذلك فإن الفهم والوعي بالحياة والاستيعاب لسيورتها وإمكانية التعامل معها والمداخلة في سيرتها يتطلب اكتشاف هذه السنن والقوانين، وفهم آلية عملها، ومن ثم امتلاك القدرة على تسخيرها ومداغة قدر بقدر أو سنة بسنة؛ وأن عملية النهوض بكل متطلباتها وشروطها إنما تتحقق بالتزام هذا المنهج السنني، وتوظيفه لبلوغ الأهداف وتحقيق متطلبات الاستخلاف، والقيام بأعباء عمارة الأرض وإقامة العمران؛ وأن أي فشل أو إخفاق أو سقوط أو تعثر إنما يرجع إلى الخلل في إدراك قوانين الأشياء وقصور الرؤية عن كيفية التعامل معها.

وقد نقول هنا: إن الله سبحانه وتعالى ناط بالإنسان أمانة القيام بأعباء الاستخلاف، وحمله المسؤولية عن حسن الأداء؛ وهذا التكليف لا يتحقق إلا بإدراك المنهج الرباني، الذي وضعه الله وأعطاه للأشياء جميعاً بما فيها الإنسان، وإن أي تقصير أو خلل ينتاب الحياة أو يعجزها عن النمو أو يصيبها بالارتكاس إنما هو ناتج عن عدم إدراك هذا المنهج وعدم إعماله أو التعامل معه بفقهِ ووعي.

والعجز عن الإدراك يحوّل معادلات الحياة جميعاً إلى ألغاز مبهمة مستعصية على الحل.

وإصابات الحياة أيضاً سوف تبقى ألغازاً تتكرر وتنعدم فيها الدروس والعبر إذا لم نكتشف هذا المنهج السنني ونحسن تطبيقه وتنزيله واكتشاف الخلل في تطبيقه في رحلة الحياة كلها، والتعامل معه كسبيل للتنمية والنجاح والنهوض والقيام بأعباء الاستخلاف، وكوسيلة لاكتشاف الخلل والإصابات والإخفاق والفشل والسقوط في محاولة التجاوز ومعاودة النهوض.

فالإشكالية وجدلية الحياة تكمن في اكتشاف قوانين الأشياء، وعدم الاقتناع بأن رحلة الكشف مستمرة حتى نهاية الحياة على الأرض؛ تلك

القوانين التي لولا اكتشاف بعضها لتوقف امتداد الحياة وكشوفاتها، ولتوقفت رحلة البحث والإنتاج العلمي والتفوق المعرفي.

إن هذه السنن، أو هذا المنهج، قد بدأ مع الإنسان الأول، بأدواته البسيطة وتجاريه وملحوظاته؛ واستمرت رحلة الكشف وسوف تستمر، ويأتينا هذا المنهج كل يوم بقوانين جديدة للأشياء في مختلف الشؤون والحقول العلمية، ويتيح لنا فرص التقدم والارتقاء، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه]؛ وهذا الخطاب الإلهي للإنسان يتطلب الكثير من التأمل والتفكير والتدبير، ويشير السؤال الكبير والمستمر الكامن في عمق الأشياء: ما هو هذا الناموس، الذي منحه الله وأعطاه للأشياء، كل الأشياء؟

إن كشف أو اكتشاف هذا العطاء من الله للأشياء، الذي يعني - فيما نرى - قوانين المادة والكون والحياة والأحياء، كل شيء، هو سر رحلة البحث العلمي، وهو المحرض الحضاري الدافع إلى استمرار البحث والتحري والاستقراء والاستنتاج والملاحظة والمقارنة والمقايسة والاعتبار... وهكذا.

إن الله أعطى كل شيء خلقه، فما هو هذا العطاء، الذي منحه الله لكل شيء في هذه الدنيا؟ وكيف نهتدي إليه؟ وما مصدر المعرفة، الذي يضعنا على الجادة الصحيحة؟ وما هي الميادين الحياتية، التي نختبر فيها مدى فاعلية هذه السنن واطرادها، وعواقب الجحود لها، والتكول عن التعامل معها، واللجوء إلى الخوارق والأساطير والخرافات؟

وفي تقديري أن مصدر المعرفة العام لاعتماد هذه السنن كمنهج وإبصارها والحرص على متابعة كشفها هو الوحي، أو معرفة الوحي، وهداية الوحي، فالله أعطى كل شيء خلقه ثم هدى؛ فالهداية للأشياء سيرها وفقاً لما أعطاها الله؛ وكلٌ ميسر لما خلق له.

والعقل محل التكليف، ومحل الخطاب، ووسيلة نقل ونشر هذه الهداية واكتساب العلم بهذه السنن والاعتبار من السير في الأرض للتأكد من

فاعليتها واطرادها وأسباب تخلفها والعواقب التي تترتب على ذلك؛ كما أن معرفة العقل مطلوب إليها، وفق هذا المنهج السنني، هذا الفرض الحضاري، من السير في الأرض والاطلاع على تاريخ الأمم، واستشراف المستقبل، والاكتشاف لمزيد من القوانين والسنن لتحقيق المزيد من الفهم والارتقاء وتجنب الارتكاس والسقوط والعناد.

ومعرفة الوحي لم تتكفل بالهداية إلى هذه السنن، التي تمثل سر الحياة وامتدادها وديمومتها ووضع العقل على الجادة الصحيحة لمسيره فقط، وإنما أكدت إمكانية تدافعها؛ فهي ليست قوالب صلبة قسرية يُصب فيها الإنسان فتفقده حرية اختياره وكرامته وتميزه عن سائر المخلوقات، وإنما هي دينامية فاعلة متفاعلة، تتولد عن تدافعها حركة الحياة وتميز الأشياء، وتمنح العقل القدرة على المغالبة وتوليد الحلول ودرء المشكلات؛ لذلك يمكن القول:

إن معرفة الوحي مصدرها، والسير في الأرض والتوغل في تاريخ الأمم والحضارات مخبرها.

ويمكن أن نذكر ببعض السنن الإلهية:

- سنة زيادة الرزق والبركة فيه، بالدعاء والاستغفار وصلة الأرحام:

يقول تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّكُمْ كَانُمْ غَافِقًا ۝١٧ يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ۝١٨ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَنْوَالٍ وَبَيْنَ يَدَيْكُمْ جَنَّاتٍ وَجَعَلَ لَكُمُ الْخُرُوجَ مِنْهَا ۝١٩﴾ [نوح] ويقول ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبَسِّطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ؛ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»^(١).

- سنة كفر النعمة وزوالها:

يقول تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ۝١٣٢﴾ [النحل].

(١) أخرجه البخاري.

- سنة نهاية الترف ومصير المترفين:

يقول تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ ﴿١١﴾ [الإسراء].

- سنة الوراثة الحضارية:

يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ ﴿١٠٦﴾ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٠٧﴾ [الأنبياء].

- سنة تحقيق النصر والتمكين:

يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن نَّصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُم وَيُنِيتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ ﴿٧﴾ [محمد].

- سنة المدافعة كقانون اجتماعي؛ يكاد ينتظم كل الأشياء تقريباً ويكون سبباً في النمو والارتقاء وحصصه الحق وتأصيل الخير وهزيمة الشر والباطل:

يقول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٢٥﴾ [البقرة]، ويقول: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّمْ دَمَّتْ صَوْبُكُمْ وَبِيعَ وَصَلَاتُكُمْ وَمَسْجِدُكُمْ فِيهَا أَسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ ﴿٤٠﴾ [الحج]، ويقول: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّيْدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ ﴿٧﴾ [الرعد].

- سنة التدرج والارتقاء بالناس شيئاً فشيئاً كقانون تربوي أخلاقي

تشريعي:

أخرج البخاري عن أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: «... إِنَّمَا نَزَلَ أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنْهُ (أي القرآن) سُورَةُ مِنَ الْمُفْصَلِ فِيهَا ذِكْرُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، حَتَّى إِذَا تَابَ النَّاسُ إِلَى الْإِسْلَامِ نَزَلَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ، وَلَوْ نَزَلَ أَوَّلَ شَيْءٍ لَا تَشْرَبُوا الْخَمْرَ، لَقَالُوا: لَا نَدْعُ الْخَمْرَ أَبَدًا، وَلَوْ نَزَلَ لَا تَزْنُوا لَقَالُوا: لَا نَدْعُ الزَّنى أَبَدًا...».

وأخرج البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا رضي الله عنه عَلَى الْيَمَنِ قَالَ: «إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتَرُدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا فَخُذْ مِنْهُمْ وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ»

- سنة التغيير الاجتماعي:

يقول تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾

[الرعد: ١١].

- سنة السير في الأرض لتحقيق العبرة واكتشاف القوانين الاجتماعية:

يقول تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَ عَقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [الأنعام: ١١] ويقول: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [١٧] هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ [آل عمران: ١٧]

- سنة الأجل واعتماد الزمن ضمن الخطط، والأعمار المطلوبة للعمل، والإنتاج وأدائه:

يقول تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٨]

- سنة التداول الحضاري:

يقول تعالى: ﴿إِنْ يَمَسُّكُمْ فَرَجٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ فَرَجٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٥]

- سنة الاختلاف والتنوع:

يقول تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَرَاؤُنَ تَحْتِلَافِينَ﴾ [هود: ٦١]

- سنة حصول الوهن الحضاري:

يقول رسول الله ﷺ: «يُوشِكُ الْأُمَمُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعَى الْأَكَلَةُ إِلَى قَضَعَتِهَا، فَقَالَ قَائِلٌ: وَمِنْ قَلَّةٍ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ، قَالَ: بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ، وَلَكِنَّكُمْ غِنَاءٌ كُفَّاءِ السَّبِيلِ، وَلَيَنْزَعَنَّ اللَّهُ مِنْ صُدُورِ عَدُوِّكُمْ الْمَهَابَةَ مِنْكُمْ، وَلَيَقْذِفَنَّ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمُ الْوَهْنَ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْوَهْنُ؟ قَالَ: حُبُّ الدُّنْيَا وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ»^(١).

- سنة الإهلاك والانقراض الحضاري:

يقول رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنَّمَا اللَّهُ! لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»^(٢).

- سنة الفتن والابتلاءات:

يقول تعالى: ﴿الَّذِينَ أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾^(١) وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴿٢﴾ [العنكبوت].

- سنة عقاب السكوت عن الظلم:

يقول رسول الله ﷺ: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ، فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ، أَوْشَكَ أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ»^(٣).

- سنة إهلاك الظالمين:

يقول تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُهُمْ إِلَّا تَنْجِيْبٍ﴾^(١) وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الشَّرَّاءَ مِنْ ظَلَمِهِمْ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴿١٧٧﴾

(١) أخرجه أبو داود.

(٢) أخرجه البخاري.

(٣) أخرجه الترمذي.

فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لِّمَن خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴿١٣٢﴾ [هود]؛ ويقول: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ ﴿١٣٣﴾ وَلَنُسَخِّرَنَّكُمْ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ ذَلِكَ لِمَن خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ ﴿١٣٤﴾﴾ [إبراهيم].

- سنة عاقبة الطغيان وهلاك الطغاة:

يقول تعالى: ﴿وَجُوزْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا حَاقًّا إِذَا أَدْرَكُهُ الْغَرَقُ قَالَ ءَامَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٩٠﴾ ءَأَلْقَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴿٩١﴾ فَالْيَوْمَ نُنَجِّكَ بِيَدِنَا لِنَكُونَ لِمَن خَلَقَكَ ءَايَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ عَنْ ءَايَتِنَا لَغَافِلُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [يونس] ويقول: ﴿فَنَسَفْنَا بِهِ وَيَدَارِيهِ الْأَرْضَ﴾ [القصص: ٨١].

- سنة إحباط المكر وأخذ الماكرين:

يقول تعالى: ﴿... وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَن يَحْدِثَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن يَحْدِثَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴿١٣٢﴾﴾ [فاطر].

- سنة التحدي بالعواقب والمآلات:

يقول تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُظِلِّمَهُمُ اللَّهُ وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿١﴾﴾ [الروم].

إلى غير ذلك من الكثير من سنن الكون والحياة، التي لا نهاية لاكتشافها إلا بنهاية العالم.

لذلك نرى أن أي كشف جديد لقانون أو سنة في مختلف مناحي الحياة يحقق قفزة نوعية في رحلة العلوم والمعارف والترقي الحضاري، ويحقق للإنسان ألواناً وقدرات جديدة من المدافعة والمغالبة، التي يتولد عنها اختراع وإنجاز جديد.

إن العالم المتقدم اليوم عندما يتعرض لأي نكسة أو إصابة لم يعد

مستعداً للتسليم بها والقفز من فوقها وإنما يحاول - وقد تأخذ المحاولة منه سنوات - الكشف عن مواطن الخلل في التعامل مع السنة أو القانون الحاكم للشيء الذي وقع عنده أو به الخلل، وتحديد السبب وعلاجه، وأخذ العبرة في عمله للإتقان والتنبه لكيلا يقع الخطأ مستقبلاً.

فالمنهج السنني يرقى بالإنسان، ويزيد خبراته ومعارفه وكسبه وإبداعه، ويحمي رحلة الإنسان من الخلل والخطأ والانحراف؛ فإذا ما وقع ذلك نتيجة غفلة أو تقصير، وذلك من أقدار الله وسننه أيضاً أن الذي يقصر يصاب، فلا بد من اكتشاف الأسباب؛ لأن هذا الاكتشاف سبيل السداد؛ وفي هذا الكشف استجابة لأمر الله وعبادة له، وليس خروجاً عن طاعته والإيمان بمطلق إرادته، ذلك أن الله هو الذي أراد لنا أن نريد ونختار، وطلب إلينا الكشف والمدافعة.

إن الإقبال على كتاب الله، الذي يشكل مصدر المعرفة لهذه السنن، ويضعنا على الجادة، ومعاودة تلاوته وتدبر آياته والنظر والتأمل في هذا الخطاب الخالد، الذي «لَا يَخْلُقُ عَلَى كَثْرَةِ الرِّدِّ» هو كفيل بالدفع لكشف أسرار الكون ومغاليقه أمام بصر الإنسان، وفتح بصيرته، وتمكينه من مفاتيح الكون والحياة والإنسان.

فالقرآن منح العقل الإنساني مفاتيح الحياة والكون والإنسان؛ هذا البناء الكبير والفضاء الواسع المملوء بالأسرار والرموز لا يمكن للإنسان فهمه وإدراك سيرورته والقوانين، التي تسيّره، أو الأقدار التي تسيّره، إلا بتلقي علم الأسماء من جهة الوحي، يقول تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة]، فهذا العلم هو مفتاح الحياة.

لقد طرحت معرفة الوحي خارطة السنن (الأقدار)، التي تحكم الحياة والأحياء، وهي أشبه في اطرادها وصرامتها ودقتها بالمعادلات الرياضية والقوانين الفيزيائية، بل لعلنا نقول: إن القوانين الفيزيائية وقوانين المادة هي سننها المكتشفة، وإن محاولات الكشف عن سنن الأنفس، أو السنن

الاجتماعية، في محاولة لتحقيق قفزات نوعية سريعة، تبدو عصية عن الإحاطة بشكل عام؛ لأنها خفية وبطيئة الإيقاع وبعيدة النتائج وإنها تتحدى بالعواقب والمآلات البعيدة، التي قد تتجاوز عمر الإنسان، وليس بالنتائج القريبة كالسنن الكونية (سنن الآفاق)... ولئن كان الحاضر مؤهلاً للإجابة والكشف عن (السنن الكونية) وكشف قوانين الأشياء، فإن التاريخ العميق وملاحظة سيرورته وعوامل السقوط والنهوض، التي قد تأخذ عقوداً طويلة هو مصدر كشف سنن الأنفس والاجتماع البشري ومعرفتها.

هذه المفاتيح، وهذه الأسماء المتلقاة من الوحي، هي البوصلة الأساس للمسيرة، التي بدأت مع رحلة الإنسان، رحلته حتى ينشئ الله النشأة الآخرة.

فالمشي في ضوء ومنهاج السنن هو السير على هدى وهداية؛ والعدول عنها أو تجاهلها هو العمى والعمه، يقول تعالى: ﴿أَمَّنْ يَمْلِكُ آتَا أَنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَخَوٌّ كَثِيرٌ هُوَ أَعْمَى إِمَّا يَنْذَرُ أَوَّلًا أَلَّا تَكُنِ ﴿٨١﴾﴾ [الرعد]؛ ﴿أَمَّنْ يَمْشِي مَكْبًا عَلَى وَجْهِهِ﴾ (لا يبصر أمامه ولا يحسن الاعتبار والتقدير، ولا يبصر أبعد من أرنبة أنفه، يتعثر بكل خطوة) أَهْدَى أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٢٢﴾ [الملك]... ونكاد نقول: إن أي شيء موجود في هذه الحياة لا يكون وجوده إلا بسنن جارية وقانون سار، عِلْمُهُ من عِلْمِهِ وجهلُهُ من جهلِهِ، فالله يقول: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾، لهذا عدا السنن الخارقة (المعجزات)، التي قد تؤكد من بعض الوجوه اطراد السنن، وأن الذي خلقها هو وحده القادر على خرقها، أما عمل البشر فلا يخرج عن مغالبة قدر بقدر، والفرار من قدر إلى قدر أحب إلى الله.

وفي تقديري، لو أدركنا سنة المدافعة فقط بشكل جيد لحققنا الكثير من الكسب لأمتنا، والتثبيت لحقنا، والهزيمة لأعدائنا، وكفينا هنا من تاريخنا نافذة بسيطة، وهي ما قام به نعيم بن مسعود رضي الله عنه في غزوة الخندق، عندما ابتلي المؤمنون وزلزلوا زلزالاً شديداً، حيث بلغت القلوب الحناجر، فاستطاع بذكائه وحنكته وتدبيره أن يوقع بين الأحزاب جميعاً،

وكانت حركته بارقة النصر، حيث أحسن التقاط الفرصة، وقد قال له الرسول ﷺ عندما جاءه وقال: قد أسلمتُ، ولم يعلم أحد بإسلامي، فمرني بما شئت، قال له: «إنما أنت رجل واحد، فَخَذَلْ عَنَّا ما استطعت، فإن الحرب خدعة...»^(١) فكان ما كان من النصر بواحدٍ أحسن التصرف.



(١) قصة نعيم بن مسعود موجودة كاملة في محمد بن عبد الوهاب، «مختصر السيرة النبوية»، تحقيق عبد العزيز الرومي، مطابع الرياض، ص ١٧٤.

فَقْهُ السِّنِّ إِنْصَارُ الْمَاضِي وَانْتِشَارُ الْمُتَقَبَّلِ

من نعم الله العظيمة، التي امتنَّ سبحانه علينا بها هداية الوحي، الذي يشكل دليل الحياة ويحدد مقاصدها؛ ومنحنا العقل محل خطاب الوحي؛ العقل المؤهل للنظر والملاحظة والتفكير والمقارنة والمقاربة والمقايسة والاستقراء والاستنتاج؛ كما منحنا الذاكرة، مخزن المعلومات ومستودع الذكريات، وأودع فينا القدرة على استرجاع الماضي وقت الطلب؛ كما منحنا الذكاء، وأمكننا من القدرة على تحليل الماضي وقراءته واستخلاص عبرته للإفادة منها في تصويب الحاضر وحسن النظر والتقدير لأبعاد المستقبل؛ ووضع العقل المستضيئ بهداية الوحي في فضاء لا نهاية له، ودعاه إلى النظر والتفكير والتبصر في هذا الفضاء الكبير من عالم الأنفس والآفاق، ابتداءً من الدعوة إلى التفكير بكيف بدأ الخلق وارتقاءً وامتداداً حتى ينشئ الله النشأة الآخرة، فقال تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠].

فالتوغل في التاريخ، واكتشاف قانون الحركة الاجتماعية، وقراءة دروس التاريخ وعبره، منذ بدء الخليقة وحتى نهايتها، حتى النشأة الآخرة، هو أمرٌ وتكليف من الله سبحانه وتعالى؛ والنظر والتفكير هو عبادة وطاعة لله؛ وميدان ذلك ووعاؤه هو تاريخ الحياة والأحياء واستكناه سنن الله في الأنفس والآفاق، الممتدة إلى يوم القيامة، والنظر في فضاء لا حدود له وجوانب سيرورة الحياة بكل تنوعاتها.

ذلك أن الهدف من السير والنظر واضح، فهو ليس دعوة إلى غيبوبة وانحباس في الماضي، وإنما يتمثل ويقصد إلى استصحاب التجارب والمعارف والكشوف والمعلومات لتحقيق الاعتبار؛ والاعتبار يرشد إلى الصوابية في بناء الجاضر، ويمنح القدرة على عبور الجاضر إلى استشراف المستقبل، وامتلاك الرؤية على تصويب الخلل وتجنب الإصابات، واكتشاف أفق جديد للنهوض الحضاري من خلال الإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة.

ولعلنا نسارع إلى القول: إن هذه الفريضة من التفكير في سيورة الحياة وتاريخ الأمم والشعوب وقيام وسقوط الحضارات، وعلى رأسها تجربة النبوة، هو السبيل لاكتشاف قوانين السقوط والنهوض، أو إن شئت فقل: السنن التي تحكم الحياة، أو القواعد والقوانين الاجتماعية والنفسية والمادية التي تحكم الحياة والأحياء؛ فالتاريخ يبقى هو المصدر الأساس لاكتشاف السنن والقوانين في الأنفس، وهو المختبر الحقيقي للفعل البشري والتأكد من فاعلية السنن، والنظر في العواقب والمآلات؛ هو الذي يمكن من ملاحظة ومتابعة اطراد السنن وعدم تخلفها، يقول تعالى: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ يَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب].

ولقد جعلت النبوة الخاتمة السير في الأرض والنظر والتفكير والبصيرة والاستدلال هو وسيلة الدعوة والسبيل إلى الإيمان، يقول تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، وامتدت الرسالة الإسلامية وآمن بها الناس من خلال إِبصار سنن الله في الحياة والأحياء، وتميزت معجزتها بالخلود والامتداد والعطاء من خلال عزمات البشر الخاضعة لهذه السنن والنواميس، بعيداً عن التفكير الخرافي والخرافي والقفز من فوق الأسباب انتظاراً للنتائج، حتى ليتمكن القول: إن استشراف المستقبل والإخبار عما سيقع في قابات الأيام من النبي الخاتم - وهو الصادق المصدوق ﷺ - جاء نوعاً من الإعجاز ولفت النظر لما يكون، واستشرافه من خلال مقدماته، من خلال استقراء التاريخ وقراءة الجاضر والتدريب على كيفية التعاطي مع هذه السنن؛ فالجاضر لا يخرج عن أن يكون مستقبلاً للماضي وماضياً للمستقبل.

فالسبيل لاستشراف المستقبل يتمثل في النظر في المقدمات والسنن الفاعلة، وبذلك يتأهل الناظر لإبصار المستقبل والإعداد له، حتى جعلت قصص الأنبياء ومسيرة النبوة منجماً لا ينضب على الزمن للنظر والاعتبار، يقول تعالى: ﴿لَقَدْ كُنَّا فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

- الانشطار المعرفي:

ولعل من الإشكاليات الخطيرة والمعادلات الصعبة، في حياة مسلمي اليوم والتي ما تزال مستعصية على الحل وتقديم الإجابة المقنعة وتكوين الثقافة المطلوبة ليكون المسلم في مستوى إسلامه وعصره: ما يعانيه عالم المسلمين من الانشطار المعرفي، والخضوع لرد الفعل، بعيداً عن الاتزان وضبط النسب بين مجالي معرفة الوحي ودورها ووظيفتها، وميدان معرفة العقل ودورها ووظيفتها، هذا إضافة إلى الانشطار المتولد عن كل الثنائيات التي تملأ صفحات حياتنا الفكرية والثقافية.

ذلك أن من الأهمية بمكان، لعملية الارتقاء والنهوض، إدراك العلاقة التلازمية بين الوحي والعقل، والوصول إلى حل المعادلة الصعبة، وإبصار أسباب إشكالية التخلف والتراجع الحضاري؛ وأن مصدر معرفة الوحي هو الله، خالق كل شيء، العالم بكل شيء: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك]، وأن محلها الإنسان، لاستنقاذه وهدايته، وتقديم الإجابة الشافية عن جميع الاستفسارات الكبرى، التي ما تزال تستعصي على مدركات الحواس أو معرفة العقل؛ وأن وسائل معرفة العقل إضافة إلى الوحي هي الحواس وما يقع ضمن نطاقها، وأن محلها أشياء الإنسان ووسائله وأدواته وآليات كسبه؛ وأن مصدري المعرفة مختلفان، وأن محلي المعرفة مختلفان، وأن العلاقة بين معرفة الوحي ومعرفة العقل قائمة على التكامل والتشارك وليس التضاد والتقابل.

لذلك فوضع الإنسان أمام الخيار الصعب، الذي يؤدي إلى نوع من الانشطار الثقافي والمعرفي، يؤدي إلى الضلال ويحول دون أي تقدم وارتقاء وكشف وإبداع.

إن معرفة الوحي، عند من يزعمون أنهم يقفون من وراء العقل، لا تخرج عن كونها نوعاً من الغيبيات أو الغيبيات الذهنية وأحلام اليقظة وإحدى وسائل تعطيل ملكات الإنسان والدعوة إلى انطفاء الفاعلية والانتهاة إلى الجبر والاستسلام؛ وفي المقابل فإن العقل عند بعض من ينحازون إلى معرفة الوحي وظواهر النصوص هو سبة ومحل تهمة ودليل فسوق وابتداع ومروق وخروج عن قيم الدين؛ لذلك بات الاتهام بالعقلانية والعقلانيين وسيلة لمحاصرة العقل وإبعاد الناس عن رجس التفكير، وكأن مجال الدين والتدين من لا عقل لهم!

وفي تقديرنا، ما لم يصوب هذا النسق المعرفي، وتنضبط النسب، وتأخذ كل من المعرفتين أبعادها في حياة الناس وكسبهم، ويطلق لها العنان للقيام بوظيفتها وأداء رسالتها بالتوازي والتكامل مع المعرفة الأخرى، فسوف يستمر الارتهان لفخاخ فكرية موهومة وصور من التدين المغشوش، وحسبنا أن نقول: إن وجود العقل شرط لصحة الإيمان بالوحي، وشرط لصحة تكاليفه «إذا أخذ ما وهب سقط ما وجب»؛ فالعقل هو محل خطاب الوحي، والعقل هو دليل الوحي؛ وارتكاز الوحي عليه في الاستدلال لتحقيق الإيمان؛ فالعقل دليل وسبيل الإيمان، ويمكن القول: إن الوحي، من بعض الوجوه، إحدى معارف العقل، فلولا العقل ما عُرف الوحي.

لذلك؛ فإن إقحام الوحي في مجال العقل وعمله في إبداع الخطط والبرامج، خاصة وأن نصوصه تنهاى والحياة ممتدة لا تنهاى، يفقد الوحي وظيفته ويخرجه عن مهمته، ويقلل من شأنه، ويدفع الإنسان إلى تجاوزه والانسحاب من ساحته والعمل على فصله عن حركة الحياة؛ كما أن إقحام العقل في ميدان الوحي والطلب إليه الإجابة عما لا يطيق ولا يقع تحت حواسه واستنتاجه وطاقته، ومحاولة تأليهه وجعله مصدر القيم ومحل تنزيلها في الوقت نفسه يفقد العقل مهمته، ويبدد قدرته، ويبعثر رقة التفكير، وينتهي إلى تشكيل الإنسان القلق العاجز عن الإجابة عن الأسئلة الكبرى، التي ميدانها الوحي، فيخسر بذلك العقل والدين معاً.

- العقل بين التأليه والإسقاط :

لذلك فتحرير مصدر المعرفة، وتحديد ميدانها، وانطلاق كل من العقل والوحي للاضطلاع بدوره في بناء الإنسان، الذي يبني الحياة وقيم الحضارة وال عمران هو المعادلة المطلوبة للإنجاز الحضاري والتقدم الإنساني؛ ذلك أن اعتماد معرفة الوحي للإجابة عن كل شيء، وما يترتب على ذلك من الجنوح إلى المذهب العرفاني الباطني غير المنضبط بضوابط الشريعة والوحي باسم التدين، أدى إلى التوهم بضرورة استمرار الوحي وانتقاله من شخص إلى شخص، وما يتطلب ذلك من ادعاء العصمة للبشر، والوقوع في علل تدين الأمم السابقة، والسقوط في نوع من الغنوصية.

كما أن تأليه العقل ليقوم مقام الوحي، والادعاء أن الإيمان بالوحي كان يشكل مرحلة الطفولة البشرية، وأن العقل أصبح اليوم قادراً على الكشف والمعرفة الكلية، وتكليفه ما لا يقع ضمن طاقاته هو نوع من اختزال الكون والوجود والإنسان وتجريده من شعوره وأشواقه وروحه وتطلعاته؛ ليصبح إنساناً بليداً لا شعور له ولا عاطفة ولا أشواق ولا روح، وتحويله إلى آلة، وصيروته إلى نوع من الوجودية البوهيمية.

فمن تأليه العقل وعدم الإيمان بغيره، عند بعض الفلاسفة، الذين ضلوا وأضلوا ولم يتمكنوا أو لم يحسنوا غير التشكيك والضياع، إلى إسقاط العقل بالكلية عند الكثير من المذاهب الوجودية، واعتباره الصورة المزيفة للإنسان؛ لأن العقل يشكل وسائل ضغط على الإنسان، يطلب منه التكيف مع واقع ويدفعه إلى مسالك استجابة لظروف وتقاليده وعقائده خارجة عن غرائز الإنسان وشهواته، لذلك فالعقل يحمل لصاحبه المتاعب، والإنسان يريد أن يفعل ما يحلو له، وخاصة الهروب من الأسئلة الكبرى التي تلح عليه دائماً: كيف بدأت الحياة؟ وكيف تنتهي؟ وهل الموت يعتبر الانطفاء النهائي؟ وأثر ذلك على حياته وسلوكه وعلاقاته وسعيه وعقله؟!

لذلك يقول بعض الفلاسفة: إننا مهما اشتغلنا وانشغلنا في النهار في ميدان العمل والضجيج وأصوات الآلات وصخب الحياة فإننا عندما نأوي

إلى الفراش ليلاً ترتسم أمامنا الأسئلة الكبيرة، التي لا نجد لها جواباً مقنعاً: كيف بدأ العالم؟ وكيف سينتهي؟ وهل الموت يعني الانطفاء النهائي؟ ولا علاج لنا إلا الهروب إلى المسكرات والمخدرات أو استمرار القلق والضياع؟!

ولا شك عندي أن الوحي ملّك العقل أدوات النظر ومعايير التقدير والتقويم ووسائل تحديد الهدف والمقصد حمايةً له من التيه والضياع، ولطاقاته من الهدر والضلال، ولفته إلى مجموعة من القوانين والسنن التي تحكم الحياة والأحياء، وطلب إليه النظر فيها، والتعامل معها، والقدرة على تسخيرها، واعتبر التسخير لها هو السبيل الأجدى للقيام بأعباء الاستخلاف وإقامة العمران، وقدم له نماذج من المقارنة والمقاربة والقصص والتحويلات الاجتماعية وأسباب السقوط والنهوض ليكون على بينة من أمره، ويأخذ حذره، ويتحقق بعبرة التاريخ، فالعاقل هو من يعتبر بغيره، والأحمق هو الذي يصير عبرة لغيره.

ولعلنا نقول هنا: إن بؤرة الرؤية المستقبلية ونقطة الانطلاق الأساس في النهوض وإبصار المستقبل من خلال مقدماته، أو التمكن من تشكيل المستقبل والمداخلة في بنائه، إنما تتحقق من خلال اعتماد المنهج السنني، ومحاولة الكشف عنه وملاحظة اطراده في الحياة، ومن ثم تأتي مرحلة التسخير والقدرة على المداخلة في المقدمات من خلال القانون ذاته.

وقد يكون من العجب العجائب الاعتقاد والإيمان أن الله لم يخلق الحياة عبثاً، وإنما خلقها وفق نظام محكم دقيق منضبط، والإيمان أن المعجزة هي عمل خارق جار على غير السنن والأسباب المطردة التي ألفها الناس، لفتاً لنظرهم وارتقاء بهم إلى الإيمان بقوة عليا قادرة على خرق هذه السنن والأسباب، التي يخضعون لها ويخضع لها الكون؛ لأن خالق الأسباب التي يسير عليها الكون والحياة هو وحده القادر على خرقها، ومع ذلك لا يحاولون كشف هذا النظام الدقيق.

واكتشاف هذه السنن الجارية المطردة حتى يتمكنوا من فهم سيرورة

الحياة وإدراك النتائج من المقدمات، وامتلاك القدرة على التسخير، سواء في ذلك المعاندة ومحاولات الارتطام بسنن الحياة أو الانتظام والانسجام مع هذه السنن والقوانين، في سعيهم واجتماعهم وأنشطتهم جميعاً، أو الارتقاء بعد الإحاطة بهذه السنن والقوانين إلى محاولة المداخلة في مقدماتها لتحقيق قدر أكبر من التسخير، واستشراف المستقبل، والتخطيط لحسن بنائه أو ما اصطلاح ابن القيم، رحمه الله تعالى، على تسميته في «مدارج السالكين» بـ: «مغالبة قدر بقدر»، الأمر الذي يمنح الإنسان سعيًا مخططاً ومدرّساً لتحقيق مردود مستقبلي أكبر.

فمغالبة الأقدار ليست الخروج والتمرد وإنكار القدر وعدم الإيمان به، بل على العكس من ذلك فهي نوع من أرقى أنواع الإيمان، حيث امتلاك القدرة القصوى على التسخير بالمغالبة: «الفرار من قدر الله إلى قدر الله»، لذلك يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ قَوْلُهُ الذَّهَبِيَّةُ: «ليس المسلم هو الذي يستسلم للقدر، وإنما المسلم الحق هو الذي يغالب القدر بقدر أحب إلى الله».

هذه المغالبة، وهذا الإدراك المترافق مع الإيمان باطراد السنن هو الذي يمنحنا القدرة على استشراف المستقبل، والمداخلة في مقدماته، في الحاضر، والتخطيط لما نريده عليه.

ولا يمكن إبصار المستقبل أو رؤيته أو استشرافه إلا من خلال كشف المنهج السنني لحركة الحياة والأحياء.

وهذه السنن، أو هذه القوانين، أو الأسباب، التي تحكم الحياة والأحياء هي سنن إلهية، تمثل إرادة الله سبحانه وتعالى؛ هي أقدار الله وأوامره وإرادته في تسيير الكون، وأن عدم الإيمان بها وإدراكها وكشفها ومن ثم القدرة على تسخيرها هو اختلال في الإيمان واستسلام وجبرية وعطالة وانطفاء فاعلية وانحسار رؤية، ليس لاستشراف المستقبل والتخطيط له وإنما لبناء الحاضر أيضاً، يقول تعالى: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]، (قدراً مقدوراً) هذه السنن المطردة هي القدر المقدور؛ هي أقدار الله تعالى - كما أسلفنا - التي خلقها لتسير

عليها الحياة، والتي تتطلب كشفاً وفهماً ومن ثم قدرة على المغالبة والتسخير.

- استشراف الماضي:

لذلك؛ فإن من أهم مصادر معرفة هذه السنن وإدراك اطرادها إنما هو استشراف الماضي، رؤية الماضي، والتوغل في التاريخ وتحليل أحداثه، والوصول إلى القوانين التي حكمته وحركته، أو على الأقل انتظمت حركته، يقول تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [الأنعام: ١١]، ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

ونحب أن نؤكد، مرة بعد مرة، أن هذه السنن إلهية، تعمل بإرادة الله وبما أودع فيها من قدرة، وأن الخروج عليها يتطلب معجزة، حيث المعجزة - من بعض الوجوه - دليل اطرادها، وأن الخروج عليها أو تعطيلها لا يكون إلا من خالقها سبحانه وتعالى، وأن التاريخ هو مصدر المعرفة والاهتداء إلى هذه السنن والقوانين.

إن التاريخ، الذي يُطلق عليه: «أبو العلوم الاجتماعية» هو الماضي، وإن استشرافه والتعرف على قوانين حركته هو الذي يحقق لنا العبرة، ويؤهلنا للعبور إلى الحاضر والمرور إلى المستقبل: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١]؛ فالعبرة والعبور والاعتبار إنما هو نوع من المقايسة والمقارنة والبصيرة والقدرة على رؤية المستقبل، من خلال ما يمنح الماضي من معرفة هذه السنن ويؤكد من اطرادها.

لذلك فقد لا نستغرب أن النبوة، رغم الوحي، طُلب إليها - لأنها منوطة بعزمات البشر وهداية البشر - الاعتبار بقصص السابقين من الأنبياء مع أقوامهم، وكيف أن بعض المقدمات الشاذة انتهت إلى العواقب الخطيرة، يقول تعالى: ﴿مَنْ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]، ويقول تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقُصِّهِمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]، ﴿وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُنَبِّئُ بِهِ فَرَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠]، ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

حتى لنكاد نقول: إن المساحة التعبيرية لقصص الأنبياء مع أقوامهم فاقت بكثير المساحة التعبيرية لقضايا بناء العقيدة وبيان الأحكام الشرعية، بل لعل بناء العقيدة وبيان الأحكام الشرعية إنما جاء أيضاً من خلال القصص.

- القراءة المنقوصة:

وقد تكون الإشكالية اليوم في القراءة القاصرة والمنقوصة لآيات القرآن الكريم، وسيطرة بعد واحد على ذهنية القارئ، هو الاختصار على بذل الجهد في استنباط الحكم التشريعي، وهو بذلك يحاصر النص، ويحاصر نفسه، ويضيق واسعاً، وينتقص من الفضاء الكبير، الذي يتيح النص حتى يمتد إلى المستقبل، العالم غير المنظور، من مثل قوله تعالى في سورة الحشر: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَتْهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَكَاؤُلِ الْآبُصَرِ ﴿١﴾﴾ [الحشر]، فكثير من المجتهدين لم يبصروا من الآية: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَكَاؤُلِ الْآبُصَرِ﴾، إلا أنها دليل على شرعية القياس التشريعي، وهذا طيب ومطلوب، لكن الآية إضافة إلى ذلك نزلت في تأسيس وتأصيل قانون اجتماعي وسنة ماضية إلى يوم القيامة، وهي أن عمل المقدمات نفسها يفضي إلى النتائج نفسها.

فالمعروف أن الآية نزلت في يهود بني النضير وما فعلوا وما انتهوا إليه من العواقب الوخيمة، ومن ثم عقب تعالى على ذلك بقوله: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَكَاؤُلِ الْآبُصَرِ﴾، فإذا فعل المؤمنون فعلهم أصابهم ما لحق بهم؛ فالاعتبار هو - في أبسط معانيه - عبور الإنسان من إحدى ضفتي النهر (الحاضر) إلى الضفة الأخرى (المستقبل) وتعدية الرؤية، والوصول إلى نتيجة مفادها أن الذي يفعل المقدمات يقع بالنتائج نفسها.

وبالإمكان القول: إن اكتشاف قوانين المادة، من مثل قانون الجاذبية وغيره، هو الذي مكّن العلماء من مغالبتها والخروج عليه وليس إلغاؤه، من مثل إرسال مركبات الفضاء واختراع الطيران؛ كما أن اكتشاف قوانين

العضوية ووظائف الأعضاء ومغالبتها هو الذي أدّى إلى بناء علوم الطب والصيدلة والهندسة الوراثية؛ وهكذا يمكن تفسير التقدم العلمي والإنجاز العلمي والوصول إلى القناعة الراسخة أن ما تحقق إنما جاء نتيجة الكشف عن قوانين الأشياء.

صحيح، كما أسلفنا، أن السنن والقوانين، التي تحكم المادة (سنن الآفاق) واقعة تحت الحس والمشاهدة ومحكومة إلى حد بعيد بالنتائج القريبة، التي تترتب فوراً على المقدمات، التي قد تحصل ضمن عمر الإنسان، ومن هنا جاء الإيمان بها والإقبال عليها والتقدم صوبها؛ لأنها على أهميتها ودقتها ملموسة واضحة، يمكن إدراكها بسهولة ومن ثم استخدامها وإدراك اطرادها ونقلها وعولمتها؛ أما السنن والأقدار الاجتماعية، التي تحكم الحياة والأحياء (سنن الأنفس)، فالعبرة فيها بالعواقب البعيدة وليس بالنتائج القريبة، بل قد تكون النتائج القريبة التي تحصل تنسلك في إطار المقدمات؛ ذلك أن العواقب والمآلات بطيئة وبعيدة ومديدة، قد تقتضي جيلاً أو أجيالاً تقضي قبل أن تراها، لذلك تبقى عصية على الإدراك على غير صاحب البصيرة.

وقد يكون من الأمور اللافتة أن القرآن الكريم، مصدر المعرفة والثقافة والتشريع والتربية... إلخ، يتحدث عن المقدمات وما يترتب عليها من العواقب والمآلات، ويتحدث بها وكأنها معادلات رياضية صارمة ويقينية الحدوث: ﴿إِنْ تَصْرُؤْا اللَّهَ يَصْرُكُمُ﴾ [محمد: ٧]، ﴿إِنْ يَصْرُكُمُ اللَّهَ فَلَا غَالِبَ لَكُمُ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، ﴿إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ﴾ [الإسراء: ٢٥]، ﴿... ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ (١٤).

[الشورى].

بل لعل القرآن، أو الوحي بشكل عام، الذي يتحدث بالعواقب، اعتبر الفقه الحقيقي في الدين لا بد أن يقود إلى معرفة التأويل والمآلات، وقد وصف الله الكفار في أكثر من موقف خاسر النتائج والعواقب بأنهم ﴿قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الحشر: ١٣].

وكان من دعاء الرسول ﷺ لابن عباس ؓ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ»^(١)... فالفقه الحقيقي هو معرفة العواقب والمآلات وحسن تقديرها.

وما أدري إلى أي مدى يمكن أن أقول: إن مساحة سنن الأنفس الرئيسة، على مستوى الفرد والمجتمع، غالباً ما تكون متأتية من معرفة الوحي، الذي لفت النظر إليها، ونص على اطرادها، وطلب إلى الإنسان تسخيرها؛ ذلك لأن محلها الإنسان نفسه، وفعلها في نطاق الإنسان والمجتمع، بينما السنن الكونية، سنن الآفاق المادية، قوانين المادة وأشياء الإنسان متأتية من معرفة العقل! ومحلها أشياء الإنسان.

وعلى الرغم من التخلف، الذي يحيط بنا بسبب من عدم اكتشاف سنن الأنفس أو آيات الأنفس عن سنن الآفاق أو آيات الآفاق، فلقد بلغت اليوم شأواً بعيداً، عند أهل الحضارة الغالبة؛ فمنهج الاستقراء والاستنتاج واستطلاعات الرأي العام وتحولاته والاستبيانات وبناء المستقبل أو تشكيل المستقبل، في ضوءها، وقياس المستقبل على الحاضر يكاد لا يخطئ.

ولئن كانت قراءة الأنواء والظواهر المناخية وتحركات الأرض أصبحت تنبئ بدقة عن نزول الأمطار وهبوب الرياح وحدوث الزلازل والكوارث البيئية، ليأخذ الإنسان حذره في الإعداد لها والتعامل معها، فإن الدراسات التي تقوم على آيات الأنفس، أو سنن الأنفس، على الرغم من بطئها وصعوبة قياسها وارتباطها بالعواقب، إلا أنها أصبحت أشبه بالرؤية الهندسية، ولا نقول الرؤية الفلسفية، لبناء مستقبل العالم.

- من صور التدين المغشوش:

وتبقى إشكالية ما تزال عصية عن الوضوح، لكونها ملتبسة بمفاهيم لم تحرر بعد وبشكل كاف، فيما نرى، وهي أن هذه السنن هي أقدار الله - كما أسلفنا -: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا

(١) أخرجه أحمد.

﴿٢٨﴾ [الأحزاب]، وقوانينه لتنظيم الكون، وأن اعتمادها هو إيمان بقدر الله، بل لعل ذلك أعلى أنواع الإيمان إيجابية، وأن التوكل يعني اعتمادها، خاصة أنها ليست من وضع الإنسان وخلقها، وإنما هي إرادة الله ونظامه وتكليفه؛ فاعتمادها واكتشاف الفجوات والخلل في عدم اطرادها لإصلاح المقدمات لا يمكن أن تُشتَم منه رائحة الشرك، كما يحلو لبعض المتواكلين وأصحاب الفهم المتخلف، وإنما هو دليل على الإيمان والتوحيد والخضوع لأقدار الله وأنظمتها في بناء الكون وتقدير سيرورته، واعتمادها في تحقيق مهمة الاستخلاف الإنساني.

وعليه؛ فإن العدول عن قراءة واكتشاف السنن وتسخيرها، كمقدمات وأسباب، وانتظار الخوارق والمعجزات (النتائج) هو صور من التدين المغشوش والتفكير المعوج.

- بين الغيب والمستقبل :

وقضية أخرى تكاد تكون ملتبسة في بعض الأذهان أيضاً، وهي دلالة مصطلح «الغيب»، الذي اختص الله بعلمه، والخلط بين الغيب والمستقبل والماضي الغائب عن ساحة النظر؛ ذلك أن المستقبل المطروح هنا هو جزء من «عالم الشهادة»، المقدر من المقدمات، المدرك من السنن الجارية، الذي سوف ينكشف للإنسان شيئاً فشيئاً ﴿سَتْرِيهِمْ ۖ أَيَّيْنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [فصلت: ٥٣]؛ و«عالم الغيب» هو عالم ما بعد الموت، الذي يستعصي على الحواس؛ إضافة إلى أن مصطلح «الغيب» قد يُطرح ويُراد به الماضي، وقد يُطرح ويُراد به الغائب عن ساحة المشاهدة، وقد يُطرح ويُراد به المستقبل، وقد يُطرح ويُراد به العالم الآخر... فالتدبر لآيات القرآن والتأمل في سيرة الرسول ﷺ التي جسدت هذه الآيات في حياة الناس، والسيرة بيان عملي لما أنزل الله، هو السبيل إلى تحديد المصطلح ودلالته، بحسب السياق وبيان المحذور من المباح.

وقد نستغرب أو لا نستغرب أن رؤية المسلم المستقبلية، المتأتية من معرفة الوحي، لم تقتصر على «عالم الشهادة» وإنما تمتد حتى العالم الآخر،

واعتبار «عالم الشهادة» وطبيعة تشكيله هو المقدمة لتلك النتيجة والعاقبة؛ حتى إننا لنرى في «عالم الشهادة» الكثير من المقاربات المحسوسة لمشاهد القيامة وما يحتوي عليه العالم الآخر، لذلك فالرؤية بالنسبة للمسلم لا تقتصر على الحاضر وإنما تمتد في عمق التاريخ، منذ النشأة الأولى، كما تمتد في عمق المستقبل وعالم ما بعد الموت وبعد أن ينشئ الله النشأة الآخرة.

ولعلنا نقول أيضاً: إنَّ المسلم، بما أتاحت له معرفة الوحي من الرؤية، قادر على تشكيل مستقبله وامتداد فعله حتى بعد الموت، وذلك بالولد الصالح، نبت المستقبل؛ والصدقة الجارية، استمرار الامتداد والفعل والأثر بعد الموت؛ والعلم المستدام الدائم العطاء، فالرسول ﷺ يقول: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^(١)، أليس هذا نوع مميز من تشكيل المستقبل، والتحكم به، حتى في عالم ما بعد الموت؟

- نصيب الإنسان من أسماء الله الحسنى:

وقضية أخرى، قد يكون من المفيد طرحها للتأمل، أو فتح ملفها واستدعاء الاهتمام بها، خاصة وأن إخبار الله سبحانه وتعالى برؤية الآيات في الأنفس والآفاق مستمر لبني البشر حتى تقوم الساعة، وهي: ما هو نصيب الإنسان من أسماء الله وصفاته، من العلم والحلم والشكر والصبر والود والرحمة والستر والعفو وعلم الغيب والشهادة... إلخ؟ وإلى أي مدى يبلغ نصيب الإنسان من التدرج والارتقاء في العلوم والمعارف والصفات والخصائص؟

ولقد لفت نظري، في هذا المقام، ملمح انتهيت إليه بعد تدبر قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ

(١) أخرجه مسلم.

خَيْرٌ ﴿٢٦﴾ [لقمان]، كيف أن السياق تغير من محل علم إلى محل علوم أخرى، فعلم الساعة عنده تعالى حصراً، أما بقية الأمور، من نزول الغيث وعلم ما في الأرحام... إلخ، فله سياق لغوي آخر، يحمل دلالات أخرى، وقد جاء علم الإنسان البسيط النسبي اليوم وما وصل إليه من علم الأنواء والأمطار والرياح ونوع الجنين ليأخذ حيزاً من هذا العلم المطلق، وأن ما بقي من أسرارٍ هي في علم الله ينكشف بعضها مع الزمن؛ فهل يعتبر التفكير والكسب في ذلك عدواناً على علم الله وعدم الاعتراف بصفات الكمال له سبحانه، أم أن من الاعتراف بالعلم المطلق للخالق سبحانه محاولة كسب العلم النسبي للإنسان المخلوق؟

لذلك قد يكون المطلوب اليوم محاولة الاقتحام لساحة تكاد تكون محظورة، والرؤية لقضية ما تزال مهمشة في العقل المسلم، بل تكاد تكون من المحظورات، وبناء بصيرة من خلال قراءة الماضي ومقدمات الحاضر وصولاً إلى تشكيل تصور لعالم غائب عن مطاولة الحواس، يتجاوز البصر إلى البصيرة، والحكم إلى الحكمة، ويرتقي من المقدمة إلى النتيجة، ويلاحظ اطراد السنن وفاعليتها، فيعدي الرؤية من الحاضر المشاهد إلى المستقبل الغائب عن ساحة الحواس، ويبصر في المقدمات النتائج، ومن الأحداث الكبرى المآلات والعواقب، حيث لا بد أن نعترف بأن الغوص فيما يسمى علم «المستقبلات» ما يزال يُستقبل بغير راحة إيمانية كافية، وما يزال يتداخل مع بعض الالتباسات والتأثيرات، وعلى أحسن الأحوال محاولة الكثير منا الهروب من مثل هذه الدراسات وإيثار السلامة وإغلاق باب النظر والاجتهاد، على الرغم مما يحمل ذلك من رؤية حسيرة ويخفي من مفاجآت مقبلة لم نعد لها؛ لأننا نعدل عن إبصارها ودراسة احتمالاتها والقفز من فوق مقدماتها باسم الدين وسلامة العقيدة!

إن أحاديث الفتن كلها، تقريباً، فيما وراء أنها إخبار من الصادق المصدوق ﷺ هي رؤية مستقبلية، جاءت على سبيل التحذير والتخويف وضرورة الإعداد لها، ومحاولة التخفيف من آثارها السلبية، من أهمية إصلاح المقدمات حتى لا تدركنا النتائج الضارة؛ وما أشرط الساعة والإخبار

بأماراتها إلا رؤية مستقبلية تتطلب الإعداد والاستعداد بفعل المقدمات المنجية، من هولها.

أما الفهم المتخلف فذهب بها في اتجاه آخر، فمثلاً قول الرسول ﷺ: «... إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِלَّةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً، قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»^(١)، دفع كثيراً من الباحثين إلى عدّ الفرق وإعادة عدها لتصل إلى الرقم المطلوب دون جدوى، بينما المطلوب - فيما نرى - أن يختبر الإنسان سلوكه ومدى انطباقه على ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه ليطمئن على سلامة المصير؛ وكذلك عندما سُئل ﷺ عن أسرار الساعة قال للسائل ذاته: «وَيْلَكَ، وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا»^(٢).

فهل تمنحنا هذه الأحاديث مؤشرات على أهمية امتداد التفكير إلى عالم المستقبل، والتبصر بعالم الغد، من خلال استشراف الماضي والسنن التي حكمته، وقراءة الحاضر والمقدمات التي تحكمه، لرؤية المستقبل وكيفية تشكيله والإعداد له؟

ثم، ألا يحق لنا أن نقول: إنه لا فقه ولا حياة منتجة دون استصحاب أبعاد الزمن الثلاثة: الماضي، الحاضر، المستقبل؛ وإن إسقاط أي بعدٍ من هذه الأبعاد، التي تحكم حياة الإنسان، عن ساحة النظر والتفكير تحت شتى الذرائع، سوف يشكل انهداماً واختلالاً في مسيرة الحياة، وانحشاراً في زمرة من وصفهم الله بقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ﴿١٣﴾ [الحشر].

إن تجريم وتأثيم النظر صوب المستقبل والإعداد له، في ضوء استشراف الماضي وقراءة الحاضر، هو نوع من إنكار المنهج السنني وامتداد للتفكير المعوج والتدين المغشوش، يتناقض مع أصل الخلق وهدف الخلق، ويعتبر نقيصة للإنسان، الذي يتجه عضوياً إلى التفكير بمستقبله، حتى لنجد

(١) أخرجه الترمذي.

(٢) أخرجه البخاري.

في تكوينه العضوي وجود عينيه في أعلى قامته بحيث يستطيع النظر إلى أبعد ساحة أمامه؛ فليس الاستشراق إلا الارتفاع إلى أعلى والصعود إلى الشرفة العالية ليتمكن من النظر المديد ومعرفة ما في الأفق البعيد.

فالحاضر - كما أسلفنا - هو مستقبل الماضي وماضي المستقبل، وقول الله سبحانه وتعالى: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ ﴿٢﴾ فِي أَذَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَكُونُونَ ﴿٣﴾ فِي يَضِيعِ سِينَةٍ﴾ [الروم]، مؤشر على أهمية النظر إلى مستقبل الأحداث والتحركات الاجتماعية ودلالاتها ومآلاتها.



﴿لَا تُحْسِبُوهُ شَرًّا لَّكُمْ﴾ الوحي مُضِدُّ الْمَعْرِفَةِ السُّنَنَِّةِ

لعل مما يميز كتاب الله سبحانه وتعالى ما يمنحه من الفضاء الفكري والمعرفي والثقافي والتشريعي؛ ذلك أن التأمل والتدبر والتفكر في آيات الله، في كتابه المقروء وفي كونه المنظور وسننه في الأنفس والآفاق، يبلغ بصاحبه أبعاداً تتزايد وتمتد وتكتشف كلما ازداد تأمله وتفكره ونظره وعاود تلاوته وتوسعت مداركه وتقدم عمره؛ فأبعاد كلمات الله وآياته وعطاؤه خالد وممتد إلى أن ينشئ الله النشأة الآخرة، فلكل جيل رواؤه، ولكل عقل غذاؤه، يقول تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدادًا لَكَلِمَتِي رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَتِي رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٨]، ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُومُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفَذْتُ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]؛ وهذا ليس لغير كلام الله وكتاب الله، فهو كالبحر الزاخر كلما غُصَّت فيه كلما عدت بالكنوز «لَا يَخْلُقُ عَلَى كَثْرَةِ الرَّدِّ»؛ فأبي كلام من كلام الناس أو إنتاجهم بعد أن يقرأه الإنسان أو يطلع عليه يبلغ مداه حتى ولو حمل نفسه على معاودة القراءة؛ وقد يشعر بالقراءة الثانية ضيقاً ومحاصرة لعقله وحداً من تفكيره.

فالقرآن هو سبيل الهداية ودليل الحياة؛ ومعرفة الوحي هي المنطلق والإطار والمرجع لرحلة الإنسان وموجّه تفكيره.

وببقى السؤال الكبير والمستمر هو في: اكتشاف ما أعطاه الله لمخلوقاته المتنوعة، فلكل خلق من مخلوقاته قانون وسنة تحكمه، فما هو هذا القانون؟ ماذا أعطى الله المخلوق محل الهداية؟

فلقد جعل الله سبحانه وتعالى معرفة الوحي سبيل الهداية ودليل العمل والتعامل مع الحياة، بكل تحولاتها، وفق سنن وقوانين وأقدار مطردة ونظام محكم، يقول تعالى: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ (٥٠) [طه]، فهذه الآية تسع كل إنجازات الإنسان ومكتشفاته لقوانين المادة العضوية والنفسية، وتجعله بصيرة ممتدة لاكتشافات جديدة، وهي وراء رحلة البحث العلمي والتطور المعرفي.

لقد ميز الله الإنسان بهذه المعرفة، وجعله على بينة من أمره وفعله، في الشدة والرخاء، والعسر واليسر، كما جعله أمام مسؤوليته عما يفعل بعد أن منحه حرية الاختيار؛ وهذه المسؤولية فرع تلك الحرية ودليلها، قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ (١٥) [المؤمنون]، وقال: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ (٢٨) [الأحزاب]، وقال: ﴿فَلَن يَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن يَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ (٤٦) [فاطر].

فالإنسان والكون والحياة - كما أسلفنا - تخضع لسنن ونواميس وقوانين؛ وهذه السنن والقوانين هي مفاتيح الكون ووسائل فهمه وشفرة الحياة وأدوات التعامل معها، وبدونها تتحول الحياة إلى ألغاز مستعصية على عقل الإنسان.

والرسول القدوة ﷺ، المبلغ عن ربه ما نزل إليه، تعامل مع معرفة الوحي، التي أكدت حاكمية السنن لواقع الناس وحياتهم، وقدم الأنموذج العملي والتربوي لتسخيرها وحسن التعامل معها، وكان محل الاقتداء والتأسي لمسيرة الحياة، بكل تفاصيلها ومتعرجاتها وما يمكن أن يكون من العسر واليسر، والشدة والرخاء، والهزيمة والنصر، والضعف والقوة، والخطأ والصواب.

لقد كان ﷺ دليلاً هادياً للناس للتعامل مع سنن الله وأقداره في الحياة والأحياء، في كل الأحوال، مؤكداً في كل المناسبات أن هذه السنن الجارية إنما تتحقق من خلال عزمات البشر، بعيداً عن الأوهام والأساطير والخوارق.

(أو السنن الخارقة)، ذلك أن حسن تسخير هذه السنن ومغالبة قدر بقدر هي قضية الإنسان في الأرض - كما أسلفنا - وأن الإخفاق في تسخيرها أو الغفلة عنها والانسحاب من التعامل معها مؤذن بالوقوع في الشدة والأزمة والتخلف، نتيجة للارتطام بها، المؤدي لضيع الأجر والعمر.

إن همّ النهوض، والمساهمة في معاودة إخراج الأمة لتحمل الخير والرحمة للإنسانية إنما يتحقق بالعمل العلمي المتخصص القاصد أو الهادف وامتلاك الأدوات الحقيقية، التي تمكننا من اكتشاف هذه السنن وتحديد مواطن الخلل، والعمل على وضع خطة متكاملة لكيفية إصلاحه، وقبل ذلك ترويض أنفسنا وتمارين عقولنا وتربية أجيالنا على شجاعة الاعتراف بالخلل، الاعتراف بالفشل والإخفاق، بعيداً عن المكابرة بغير الحق، والاعتراف بالمسؤولية عنه ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥] وعدم الإلقاء بالتبعة على أية جهة، حتى إذا ما أعيّتنا الحيلة ألقينا بالتبعة على القدر، وكأنه يستقصدا دون غيرنا!

إن استشعار التحدي، الذي تمثله الأزمة التي نعيشها، والتي تكشف عن مواطن الضعف والإصابة، والتحرك في ضوء ذلك، هو نقطة الانطلاق للبدء في تحليل الأزمة وتفكيكها وإرجاعها إلى أسبابها وعواملها ومكوناتها الأولى، ومن ثم وضع الخطط، التي تأخذ بالاعتبار الأسباب والعوامل والآثار، التي شكلت الأزمة، الخلل، وتصميم طرق وبرامج كيفية التعامل معها، في ضوء السنن الحاكمة للإنسان والكون والحياة.

- الوقاية من الأزمات:

إن فقه هذه السنن لا يشكل لنا وقاية من الأزمات والإصابات، التي يمكن أن تلحق بنا، بسبب جهلها أو تجاهلها ومحاولة تجاوزها وحسب، وإنما فقه السنن يشكل لنا دليلاً للتعامل مع الأزمات وكيفية إدارتها بعد وقوعها، وتجنبها قبل وقوعها؛ كما أن السير في الأرض واكتشاف السنن لا يدل على أسباب السقوط والنهوض فقط، وإنما يمنح العبرة والدروس والفقه بكيفية التعامل مع الأزمات وكيفية تجاوزها.

ونعتقد أن استرداد فاعلية الأمة المسلمة ومعاودة إخراجها مرهون، إلى حد بعيد، باستدعاء معرفة الوحي، مصدر معرفة السنن - كما أسلفنا - واستصحابها كدليل عمل وبوصلة هداية لكيفية التعامل مع مسيرة الحياة، وإبصار سننها، وإيقاظ الوعي، واستنفار العقل، وتوفير التخصصات المطلوبة لبناء العقل الناضج، ليقوم بدوره ووظيفته في الاجتهاد وتنزيل معرفة الوحي على واقع الناس ونوازلهم من خلال المنهج السنني، في ضوء الاستطاعات المتوفرة والظروف المحيطة، والخلوص من ذهنية التخلف والعجز والانسحاب من ساحة الفعل والفاعلية والإيمان بالخوارق والأساطير وحصول المعجزات ومحاولة الإلقاء بالتبعية على (الآخر) أو على القدر عندما تعيننا الحيل وتعوزنا الأدلة.

هذه الحالة المرضية، انتظار الإنقاذ من أمر خارج عن فعلنا، أو الإلقاء بالتبعية على (الآخر)، التي نغاني منها تحولت إلى توارث اجتماعي بين الأجيال، إلى ثقافة مجتمع، إلى وباء مُعْدٍ على الرغم من وضوح المسؤولية في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ ؛ ذلك أنها لم تعد تقتصر على الجماعات والأحزاب والطوائف والمؤسسات وإنما تجاوزت ذلك إلى الأفراد، الذين يجهدون أنفسهم في إلقاء تبعة فشلهم فيما يضطلعون به من مهام ويناط بهم من أعمال على الآخرين! ولو أنهم بذلوا هذا الجهد في دراسة أذائهم ومعرفة نقائصهم وتقصيرهم واستدراك ما يعوزهم لاستطاعوا الارتقاء ولو بشكل بسيط، أو على الأقل لاستووا على الجادة الصحيحة، التي تأذن لهم بالتصويب.

لكنه الاستكبار بغير الحق، والتمترس وراء ألقاب وعناوين، دون مؤهل حقيقي؛ تلك الألقاب الخادعة، التي تتحول مهمتها إلى توبيخ حملتها وصبغ حياتهم بنوع من البهتان وتحملهم على ارتكاب المحظور والمساهمة في خلق الأزمة والمشكلة بدل حلها؛ لأنهم أصبحوا هم المشكلة.

- صناعة مناخ الفتن:

وليس أقل من ذلك شأنًا، بل لعلنا نقول: الأمر هنا قد يكون أشد

خطورة وأنكى عاقبة، وهو أن لا نكتفي بالعجز عن إدارة الأزمة وعدم القدرة على تحليلها واكتشاف مواطن الخلل واستشرافها قبل وقوعها، للحيلولة دونها أو التخفيف من آثارها، وإنما يستهوينا مناخ الفتن والأزمات فلا نستطيع العيش بدونه، فنصرف جهدنا كله إلى استدعاء أزمات تاريخية ماضية وإيقاظ فتن نائمة، لم يبق فيها استزادة لمستزيد، «لعن الله من أيقظها»، لا للخلوص إلى العبرة واكتشاف السنن الاجتماعية والاقتصادية أو السياسية التي حكمتها، والاعتبار بها حتى لا ندلغ من جحر مرتين، وإنما نستردها لنجعلها فخاخاً تستنزف جهد الأمة وعقلها ومالها في المعارك الخطأ.

ذلك أن الكثير من الناس باتوا لا يستطيعون الحياة إلا في مناخ الأزمات مثلهم مثل الاحتكاريين في أزمان الحروب والمجاعات، الذين يتلاعبون بأقوات الناس توهماً لمصلحتهم؛ فهم بذلك يصنعون الأزمة ويمتدنون بها ويعجزون عن تجاوزها ليركبوا الموجة ويضعّدون عليها بحجة الغيرة على تاريخ الأمة وحماية لحاضرها.

والذي نود تأكيده أننا في الحالة الأولى، التي نلقي فيها بتبعة الأزمات على (الآخر) نحكم على أنفسنا على الأقل بأننا دون سوية التعامل مع الظروف والتوازل وامتلاك أهلية قيادة الأزمة وحسن إدارتها ومعالجة أسبابها، وفي الحالة الثانية (الإلقاء بالتبعة على القدر) أننا دون سوية فهم معرفة الوحي، التي تمنح فقه السنن وتقدم نماذج للتدريب والاقتداء، وكيفية التعامل مع الأزمات؛ وليس ذلك فقط وإنما إغلاق منافذ التفكير كلها، التي يمكن أن تقود إلى إدارة الأزمة، واكتشاف مواطن الخلل، واستبانة أسباب القصور ومواطن التقصير، والمساهمة بخبال الأمة، وإلغاء رد فعلها العفوي في الاستجابة للتحدي والتفكير في سبيل الخروج.

إن غياب المنهج السنني عن العقل المسلم اليوم - والمؤسف أن العقل المسلم أضاع البوصلة «معرفة الوحي» ووقع في التيه - نمتى صور التدين المغشوش، وأدّى إما إلى المروق من الدين أو الانسحاب من الدنيا.

- من الفهوم المعوجة:

وهنا شيء أشبه بالطرفة يمكن أن نذكره بالمناسبة، وهو أنموذج من الفهم المحزن لقيم معرفة الوحي، في الكتاب والسنة، فمثلاً قوله تعالى: ﴿سَرُّبِهِمْ ءَايَتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [فصلت: ٥٣]، وقوله تعالى: ﴿وَأَلَمَ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتْ رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، يعني عند أصحاب هذا الفهم السقيم أن أمر كشف السنن والآيات والدلائل موجه للكافرين ومنوط بهم، وأن الله سيربهم آياته وسننه في الأنفس والآفاق ليقودهم ذلك إلى الإيمان به وتنتهي المهمة، وكأن الرؤية رهينة بهم، أما نحن فلسنا بحاجة إلى هذه الرؤية وهذا الاكتشاف وفهم مسيرة الكون على مستوى الأنفس والآفاق، لأننا مؤمنون! فلا نحن نسعى لهذه الرؤية لتتملكها، ولا نحن ندرك أن السعي إليها من مقتضيات الإيمان ولوازمه.

وهكذا تستمر فينا الفهوم المغشوشة، المعوجة، وتنعكس ذهنية التخلف على فهم الوحي، وتتحول معرفة الوحي من وسيلة هداية وإنقاذ إلى تكريس التخلف والمساهمة بالاستنقاع الحضاري، وذلك يتم تحت عناوين الإيمان والتدين، التي تنمو بسرعة في عالم التخلف، لا تزيد الأمة إلا خبالاً وتراجعاً وعطالة.

وليس أقل خطورة أيضاً من ذلك الاعتقاد أن الله خلق المسلمين للعبادة، بمفهومها الضيق والحسير جداً، بعيداً عن حكمها وحكمتها ودورها في بناء الفرد ورسالتها في المجتمع، ومنح الآخرين إمكانية النظر والتفكير وبلوغ العلوم والصناعات واكتشاف السنن التي تمكنهم من إتقان تدابير الحياة ليكونوا في خدمة عباد الله المؤمنين به؟! يعالجون قضاياهم، ويديرون أزماتهم، ويقومون نيابة عنهم على عمارة الأرض، ليتفرغوا لعبادة الله!

- فقه التعاطي مع الأزمات:

وقد تكون الإشكالية أو الأزمة الأم كامنة في الذهنية، أو في الثقافة، في كيفية التعاطي مع الأزمة؛ ذلك أن لكل أزمة أسبابها، أو سننها التي

أوجدتها، وأن تحليل الأزمة وتفكيك عناصرها والتعرف إلى أسبابها، وامتلاك الأدوات التي تعالج هذه الأسباب وتكون قادرة على ترميم الآثار أو التخفيف ما أمكن من الآثار السلبية، واكتشاف عوامل الحل الكامنة في الأزمة نفسها تتطلب دراسات وتخصصات معرفية متنوعة، وخبرات متراكمة عن سيرورة الحياة، والقدرة على تدبر معرفة الوحي ومسيرة التاريخ، التي تمنح ملكة التدبير وإدارة الأزمة واكتشاف ما تكنه من فرص ونوافذ تبصر بالحل، ذلك أن كل أزمة تحمل في داخلها بذور الحل، وأن اليسر قرين العسر: ﴿فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء].

ولا شك أن مواطن الخير ﴿وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ التي تلازم الأزمة والتي تشكل نقاط الانطلاق والخروج من نفق الأزمة، تتطلب فقه النازلة أو فقه الأزمة، الفقه بمعناه الشامل العام، الذي يعني الاستيعاب والإحاطة بالأسباب والنتائج ووضع أوعية لحركة الأمة، أثناء الأزمة، لا تقتصر على التخفيف من آثار الأزمة وإنما تحول الأزمة إلى حل، والنقمة إلى نعمة، تُبصر مواطن الخير، وتكتشف بواطن الأزمة وما تتضمن من ملامح التصويب، ورؤية الحل.

فالأزمة دائماً تحمل في داخلها سبل الخروج ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح]، فاليسر من لوازم العسر، ﴿فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء]، فهذا الجعل من الله، الملازم للمكاره والشدائد والأزمات، هو الذي يشكل أمل الخروج وعدة الصمود وآلية الإقدام على النظر والتفكير واكتشاف الخلل؛ على الهداية إلى الحل، الذي يشكل المخرج.

ولعلنا نقول هنا: إن هذا الإيمان بأن ﴿مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ والذي يغذيه الدعاء، بحيث يصل بالإنسان إلى الأمل والرجاء وتحقيق الصمود والقدرة على المواجهة المستندة إلى باري الكون، صاحب القدرة المطلقة على الهداية إلى الحل، هو الذي يشكل الرافعة الحقيقية للصمود والاحتفاظ

بالقدرة على النظر ورؤية المخارج، ويؤهل للنظر الهادئ، ويحول دون السقوط والانكسار، ويؤدي إلى التجاوز بل الارتقاء والمناعة المستقبلية.

وإذا كانت أبسط قواعد المنطق تقضي بأن «الحكم على الشيء فرع عن تصوره» فكيف يمكن لنا أن نتعامل مع الأزمة، التي قد تكون معقدة تعقيداً شديداً، بالتداول والادعاء بعيداً عن فهمها وإدراكها وبيان توجهاتها وتصور الآثار المترتبة عليها والأسباب التي أوجدتها، والجرأة بل الجرأة على القول فيها بغير علم، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]؟

إن الثقافات المغشوشة في عالم التخلف، التي تدفع إلى التداول والقول والنظر في قضايا قد تكون من دقائق الأمور، التي لم نمتلك الأدوات التي تمكننا من فهمها، حتى ولو كان ذلك بنية صادقة وإخلاص في الوجهة، لا تزيد الأمور إلا تأزيماً، والأزمة إلا شدة؛ وإن كنتُ أعتقد أن من متطلبات النية الصادقة ولوازمها، قبل العزم على العمل، الإحاطة بما يُقدم عليه الإنسان «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَبْتَهِكُهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(١)؛ وذلك يعني رؤية الأبعاد قبل حركة الأقدام وتحديد الأهداف؛ وليس أمر الإخلاص، الذي هو الصدق كله، والصفاء كله، ومتطلباته بأقل من ذلك شأنًا؛ فالصدق والإخلاص يقتضي فحص العمل؛ وفحص العمل واختباره يتطلب مهارات وأدوات واختصاصات على صلة مباشرة بطبيعة المشكلة والأزمة؛ فلكل مشكلة متخصصوها وأهل حلها وعقدها، إن صح التعبير.

لذلك فالتداول والإقدام وإعطاء أنفسنا الحق في القول في أكثر القضايا تعقيداً - حتى لا نُتهم بالجهل - خاصة ممن يضعون أنفسهم في محل القدوة، دون امتلاك التخصص والأدوات والخبرة والمهارة ينمّي التخلف

(١) أخرجه البخاري.

ويزيد الخبال، ويؤدي إلى جعل الإشكالية أو الأزمة أكثر تعقيداً وأعقد تركيباً.

ولو تأدبنا بأدب معرفة الوحي، بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، وأن لكل أمر كوني أو نفسي أو اجتماعي سنة تحكمه وقانوناً ينتظمه ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، ولو تأدبنا بأدب العقل والمنطق بأن «الحكم على الشيء فرع عن تصوره» لتوقفنا طويلاً قبل الخوض مع الخائضين، وأدركنا نقصنا وتقصيرنا، وانصرفنا لنستدرك ما فاتنا.

وقد يكون من بعض وجوه الإشكالية أننا نقفز من فوقها للتعامل مع النتائج دون إِبصار المقدمات والأسباب، مع أن مجال وميدان فعلنا وفاعليتنا هي المقدمات؛ فالنتائج تحكمنا والمقدمات نحكمها.

- العجز عن تنزيل السنن على الواقع:

ولعل من الأمور اللافتة حقاً أننا بدأنا من زمن ليس بالقريب بالحديث عن أهمية السنن الإلهية في الأنفس والآفاق كقوانين اجتماعية وكونية مطردة وصارمة لا تحابي أحداً، ولا أدل على عدم المحاباة من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنصَرَفَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ﴾ [محمد: ٤]، وعن دورها في الإصلاح والتعامل مع الأزمات واكتشاف مواطن الخلل وامتلاك القدرة على تحليله وتحديد أسبابه وسبل معالجته، ودورها في النهوض والبناء الحضاري، وأن التعرف إليها والقدرة على تسخيرها من أخص خصائص تكليف الإنسان للقيام بأعباء الاستخلاف وبناء العمران، ذلك أن فقهها هو السبيل للوصول إلى مرحلة متقدمة للتعامل مع الحياة والفرار من قدر الله إلى قدر الله، أو مغالبة قدر بقدر، شأن المسلم الحق؛ ولعل قولة ابن القيم رحمته الله، في هذا المجال لم تدع استزادة لمستزيد: «ليس المسلم الذي يستسلم لقدر الله، وإنما المسلم الحق من يغالب قدر الله بقدر الله»^(١).

لكن كم كنا نتمنى على أنفسنا وعلى الآخرين القيام بمحاولات لتقديم

(١) مدارج السالكين.

نماذج وأمثلة والتقدم صوب قضايا الحياة ومشكلاتها ونوازلها وتحليلها وتفكيك مكوناتها، وقراءتها من خلال المنهج السنّي، وإبداع الحلول السنّية للتعامل معها، أو باستشراف المستقبل وقراءة المقدمات وأخذ الحيطة والحذر ومعالجة الأسباب بشكل استباقي، للحيلولة دون الأزمة، أو التخفيف من آثارها حال حدوثها، واكتشاف فجوات الأمل والنجاة والتقاط فرص التجاوز التي تصاحبها؛ واجتهادنا في ذلك قد يخطئ مرة ومرات، لكنه المنهج الذي لا مندوحة عنه للتعامل مع الحياة والأحياء بمنهج سليم، إضافة إلى أهمية: كيف يصبح ذلك ثقافة وتمريناً للأجيال القادمة؟

لكننا مع الأسف الشديد، استغنيا بالحديث عن السنن وأهميتها ودورها وفاعليتها عن محاولة تنزيلها على حياة الناس؛ عجزنا حتى عن تقديم أمثلة وقراءات قاصدة ونماذج تحتذى وتدريب الأجيال على النظر والتحليل والاستنتاج والاعتبار والاستقراء للظواهر واكتشاف سننها.

وكم ستكون النتائج محزنة - كما أشرنا سابقاً - عندما نقوم بمقارنة أو مقارنة مع العالم المتقدم، ذلك أن العالم المتقدم استطاع، من خلال الاندهاش والملاحظة والتجربة والخطأ والمحاولة الدائبة، أن يكتشف الكثير من السنن والقوانين الاجتماعية وقوانين المادة حتى أصبح ذلك ثقافة عامة له، يتعامل معها الناس كلهم تقريباً في مواقعهم المتعددة وعلى المستويات المتعددة، كل بحسب مستوى ثقافته وطبيعة عمله، حتى باتت أدوات القياس والتقويم ووسائل اكتشاف الخطأ جزءاً لا يتجزأ من حياتهم وحضارتهم؛ فأى خطأ أو خلل خاضع للدراسة والمراجعة وتحديد مواطن التقصير وأسباب القصور، ومن ثم استصحاب ذلك للحيلولة دون تكرار الإصابة ووقوع الأزمة، مهما كانت مساحتها؛ وكل خطأ يؤدي إلى كشف جديد لا يقل عن الكشوف الكونية الحديثة التي لا تتوقف.

- من عطاءات المنهج السنّي:

إن اكتشاف المنهج السنّي، الذي يحكم الأنفس والآفاق، والتزامه في التنمية والتطوير والارتقاء والتقدم العلمي والتقني كان وراء الكثير من

الإنجازات الكبيرة في مسيرة الحضارة، كما كان له الأثر البالغ على حياة الإنسانية ومعالجة أزماتها وقضاياها.

فالكشف عن سنن الأنفس أنتج علوم النفس والاجتماع والإنسان؛
والكشف عن سنن الكون أنتج علوم الفيزياء والفلك... إلخ؛
والكشف عن سنن وقوانين المعادن والعناصر العضوية أنتج علم الكيمياء، وساهم باختراع الأدوية؛

والكشف عن سنن مكونات جسم الإنسان ووظائفه (البيولوجيا والفسيولوجيا) أنتج علم الطب وعالج أزمات وأمراض الإنسان،
وهكذا تستمر سائر الإنجازات العلمية ومعالجة الأزمات الإنسانية،
وتأتي ثمرة لاكتشاف واتباع المنهج السنني واكتشاف قوانين الخلق: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه] في شتى المجالات؛ وكل يوم يأتي بجديد إلى أن ينشئ الله النشأة الآخرة.

بينما نحن أصحاب معرفة الوحي، التي اختصرت لنا الطريق ووفرت علينا الجهد والوقت، حيث بينت لنا أن الكون تحكمه سنن لا تتخلف ولا تحابي، وقدمت لنا نماذج تُحتذى على مستوى الفكر والفعل، من خلال قيم الكتاب والسنة والسيرة التطبيقية، وطلبت إلينا التوجه صوب منجم القيم، تاريخ النبوة والتاريخ البشري، للوصول إلى الاكتشاف لهذه السنن، واليقين من اطرادها وفعاليتها، والتعلم منها كيف نغالب قدراً بقدر ونفر من قدر إلى قدر، بدل أن تشل قوانا وتدعنا عجزة عن النظر والفكر والفعل والتعامل، بتنا نعانى من العجز والتخلف بل والخزي الذي يورثه الإيمان ببعض الكتاب ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ إِلْقَيْنَهُ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٨٥].

وبالإمكان القول: إن حالة التخلف والعجز والتراجع الحضاري، التي نعيشها صرفتنا إلى الحديث عن أهمية المناهج والمصطلحات والنظريات والقيام بالمقاربات والمقارنات والاستنجاد بالتراث للإجابة عن بعض الأسئلة وتشكيل الغطاء الثقافي دون القدرة على الممارسة والإبداع والتوليد، ذلك أن

الممارسة والإبداع تتطلب تخصصات وخبرات متراكمة ومهارات وامتلاك الأهلية للتعرف على التجارب العالمية في ذات الموضوع، وتأتي بعد ذلك مرحلة استيعابها وامتلاك معايير الاستفادة منها، ومن ثم التكيف معها وصولاً إلى مرحلة الشراكة والإبداع في مجالها.

فالمتخلف بطبيعة تخلفه عاجز عن الاستفادة من (الآخر) بشكل عام، فكيف يفيد منه في أمور خاصة ودقيقة؟ لذلك فقد يكفي ببعض المقاربات والمقارنات، التي قد لا تسمن ولا تغني من جوع، هذا إن لم تؤد إلى مزيد من التراجع والبقاء عند حدود الشواطئ وترديد العناوين والشعارات بفيض من الحماس والتي تساهم في تكريس التراجع الحضاري.

- من المضامين والإنجازات إلى العناوين والشعارات:

ولعلنا نقول: إنه في مراحل التوهج الحضاري من تاريخنا الثقافي والسياسي والإداري كان مصبّ الاهتمام هو المضامين والإنجازات والإبداع وليس العناوين والشعارات والمصطلحات؛ فكم من الأزمات السياسية والإدارية والاقتصادية، التي مررنا بها في مسيرتنا الحضارية والتاريخية، وكيفيات إدارتها والتعامل معها؟! لكن إشكالية التخلف تورث عجزاً عن الاستفادة من التراث ومن معطيات العصر، فتتحول الجهود من إنضاج المضامين إلى الولع بالعناوين والشعارات الكبيرة، فإذا ما حاولنا تجاوز هذه العناوين الكبيرة إلى المضامين شعرنا بالكارثة الثقافية، وأصبنا بخيبات تورثنا تخلفاً على تخلف، وتجعلنا نعيش وهم العافية ومرارة العجز عن الإنتاج والتوليد الذاتي.

وتستمر رحلة الغش والنفاق والدجل الثقافي، التي لمّا نكتشف حقائقها ونذكر مآلاتها وعواقبها بعد: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِطُوا بِإِلَهِهِ وَلَكِنْ يَأْتِيهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩].

نعاود القول: إن مسيرة الحياة وما يعترضها خاضعة لسنن وقوانين اجتماعية وكونية ﴿فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ﴾، وإن هذه السنن ثابتة ومطرودة لا تحابي أحداً، وهي سنن جارية في الحياة حتى على النبوات المسددة

بالوحي، المؤيدة به، إلا ما اختصت به النبوة من السنن الخارقة، المعجزات، التي يجريها الله على أيدي الأنبياء لتكون دليل نبوتهم ومعقد صدقها، أما فيما وراء ذلك فالنبوة نفسها خاضعة للسنن الجارية، التي تحكم الحياة والأحياء.

بل لعلنا نقول: إن النبوة، أو معرفة الوحي، هي التي أبانت عن هذه السنن، ودلت عليها، واستشهدت لها من التاريخ، وطلبت من المؤمنين متابعة السير في الأرض والرحلة في الماضي، وجعلت إدراكها وحسن تسخيرها هو جدلية الحياة وامتلاك القدرة على بناء الاستخلاف والعمران وفق منهج الله، الذي يعني شرع السنن والأقدار والانضباط بها.

فسنة التدافع، التي تعتبر من السنن الأساس لحركة الحياة، التي شرعها الله والتي كشفت عنها معرفة الوحي، التي تحكم مسيرة الحياة وتميز بين القدرات بحيث يمكن حسن تسخيرها والتعامل معها ومغالبة قدر بقدر، كانت ولا تزال وراء النجاح والفشل في الحياة والحيلولة دون الأزمات ورؤية التعامل معها حال وقوعها واكتشاف مواطن الخلل والأسباب حتى لا نعاود السقوط، فلا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، هي خير من كل وجه، وفي مقدمة الخيرية هي معاودة بناء الإنسان ومعالجة الغفلة، التي يمكن أن يمر بها، وإيقاظ وعيه، واختبار مواطن الإصابة، واستدراكها وتجاوزها.

ولعلنا نقول: إن سنة التدافع، إضافة إلى ذلك، تؤدي - كما أسلفنا - إلى حصص الحق وحماية أهله والحيلولة دون امتداد جولة الباطل وسطوته، يقول تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّيْدُ فَذَهِبْ فَجَاءَهُ وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَبَاطِلٌ لِّمَن لَّمْ يَرْزُقْهُ﴾ [الرعد: ١٧]، فالأزمة والضرب والمدافعة تذهب بالزبد وتبرز الجوهر، تبرز قيادات جديدة وعبقريات جديدة قادرة على الاستفادة من التجربة ومبصرة لسبل التجاوز؛ يقول تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفُتِنَتْ صَوَافِعُ وَيَبْعُ وَصَلَوْتُ وَمَسْجِدُ يُذَكِّرُ فِيهَا أَسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: ٤٠]، ويقول: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

وهكذا رحلة الحياة، وقد يكون ذلك وراء فلسفة من رأى أن جدلية الصراع هي التي تحكم الحياة، وأقام لذلك مذهباً وتنظيرات، متناسياً أن سنة التدافع هي واحدة من السنن الكثيرة التي تنتظم مسيرة الحياة وتحكم علاقاتها، بما في ذلك خضوع مسيرة النبوة لها؛ بل لعل مسيرة النبوة وكيفية تعاملها تعتبر دليل السنن التي تحكم الحياة. . وكل ما قدمت النبوة في هذا المجال: أهمية فهم السنن، وكيفية تسخيرها، ومغالبة قدر بقدر، والفرار من قدر إلى قدر؛ وأن تلك السنن لا تلغي إرادة الإنسان بل تنميها وتطلقها من عقالها.

والنبوة في مجال السنن والتدليل عليها استشرفت تاريخ الإنسان، منذ النشأة الأولى، واستقرأت أحداثه، وليس ذلك فقط وإنما استشرفت المستقبل واحتمالاته وتقدير نتائجه وعواقبه، من خلال قراءة المقدمات، لبناء الاستعداد والإعداد والتفكير بكيفية الحيلولة دون وقوع الأزمات؛ وما أحاديث الفتن، التي أخبر عنها الرسول ﷺ والتي سوف تتعرض لها مسيرة الحياة والأحياء في حقيقتها، إلا رؤى مستقبلية تطرح علينا السؤال الكبير دائماً: ماذا أعدنا لها؟ وكيف نتعامل معها؟ وكيف نبصر سبيل الخروج؟ فهي كقطع الليل المظلم، الذي يغشى الأبصار ويعمي الرؤية لكن لا يلغي البصيرة والوعي بها؛ وأن أول خطوة على طريق التجاوز هي تنمية جوانب الخير الإيجابية ومحاصرة الجوانب السلبية للحيلولة دون امتدادها، وأن نخف ونبادر لإصلاح الواقع ومعالجة الخلل للحيلولة دونها، أو دون آثارها، أو السقوط فيها.

- قراءة أحاديث الفتن في المنهج السنني:

فقول الرسول ﷺ: «بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ (السرعة في المواجهة، ابتداءً من تنمية الجوانب الإيجابية وإصلاح الخلل) فِتْنًا كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُضْهِجُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُفْسِي كَافِرًا، أَوْ يُفْسِي مُؤْمِنًا وَيُضْهِجُ كَافِرًا، يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا»^(١) خير سبيل للخروج والعلاج.

(١) أخرجه مسلم.

لكن ذهنية حالة التخلف والتراجع الحضاري لم ترنا من أحاديث الفتن إلا نماذج الإعجاز في مجال الإخبار بالغيب؛ والإخبار بالغيب أحد دلائل النبوة وصدقها بدون ريب والتدريب على رؤية النتائج من خلال حصول المقدمات، لكن ما قيمة الإخبار بها إذا لازمتنا حالة العطالة، وافتقاد القدرة على الإعداد لمواجهة الأزمة والمبادرة للحيلولة دون آثارها وإبصار كيفية إدارتها والتعامل معها؟

ولعل المطلوب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، والأزمات يأخذ بعضها برقاب بعض، التوجه صوب القراءة القاصدة والإيجابية للأزمة، وتحليل مكوناتها، في ضوء فقه السنن، والعمل على امتلاك القدرة لتوظيفها في استرداد فاعلية الأمة، وتجديد شبابها، واستنبات قيادات ونخب جديدة، والقضاء على الجوانب الرخوة في حياتها، وبيان أثر الترف والفساد والفسوق والمعاصي في هشاشة بناء الأمة ونظامها الأخلاقي ونسيجها الاجتماعي وتحضيرها للكارثة؛ وبكلمة مختصرة: كيف يمكن أن تكون الأزمة فرصة، أو لحظة تاريخية تُلْقِط للمراجعة على مختلف الأصعدة؟

فلو حاولنا التعرف على ما ترتب على أزمة الإفك، التي تعتبر من أخطر الأزمات في العهد النبوي وأبعدها أثراً في تاريخ النبوة والحياة الإسلامية، وتأملنا ما ترتب عليها من نتائج وأحكام شرعية، وآداب اجتماعية، وقيم أخلاقية، وفرز لمكونات المجتمع، وفصح للمنافقين وبيان دواخلهم وخطورة دورهم، لأدركنا البعد الإيجابي للأزمة، ولوعينا حقاً آفاق قوله تعالى: ﴿لَا تَسْبُوهُُمْ ثَمَرًا لَّكُمْ بِهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ [النور: ١١]؛ لذلك لا بد لنا أن نقرأ الأزمات جميعاً ودورها في إعادة البناء، بعيداً عن الخوف والاضطراب، تحت عنوان: ﴿بَلْ هُوَ خَيْرٌ﴾، مستحضرين قوله بعض الصالحين: «لا تخافوا الفتن فإنها حصاد المنافقين».

كما لا بد لنا من العمل على استدعاء فقه السنن (فقه الأزمة)، وفتح هذا الملف المهم في حياتنا المعاصرة إلى ساحة التفكير والنظر، ليكون محلاً للبحث والنظر، ومجوراً للتفكير والتفكير، وبعثاً للفاعلية، وتجاوزاً

ل طرح القضايا التقليدية، التي ما تزال نبدي فيها ونعيد؛ ذلك أن مثل هذه الموضوعات المعاصرة والتي تبلورت عند (الآخر) وكان له في تأسيسها وتأصيلها وتحديد مفاهيمها ومصطلحاتها فضل سبق، لم تأخذ بعدها المطلوب في الأدبيات والاهتمامات الإسلامية المعاصرة.

ولا بد من إدراك أهمية الامتداد في الاجتهاد الفكري في المجالات والآفاق المتعددة، ومحاولة استنطاق القيم واستقراء التاريخ الحضاري للأمة المسلمة، والتبصر والاعتبار بكيفية التعامل مع الأزمات، والمقاربة مع التراث، والمقارنة مع ما وصل إليه (الآخر).

إن هذا الملف، وغيره كثير، ما يزال من الثغور الفكرية المفتوحة في العقل المسلم المعاصر بالأفكار المطلوبة والتي تحتاج إلى كثير من التأمل والتفكير والتأسيس والتأصيل والاستيعاب، الأمر الذي سوف يؤهل من ثم لهضم الكسب العالمي، ضمن معيار معرفة الوحي، وصهره في بوتقة القيم الإسلامية، ذلك أن مجرى الحياة لا يتوقف، وأن مسيرتها كانت وما تزال تحمل الكثير من الأزمات والفتن والشدائد والنوازل والاحتمالات، وتحتاج إلى اجتهادٍ دائم، وفقه نوازل مبصر للآفاق والعواقب والتداعيات والمآلات، وعقل مستجيب لمعرفة الوحي، مؤطر بها، يفكر ويبصر ويعتبر ويبتكر أوعية، ويستشرف آفاق المستقبل، ويعد له عدته، ويقدم حلولاً للتعامل مع الأزمات، وكيفية الحد من آثارها، وتجاوزها بأقل قدر من الخسائر، ومحاولة تحويل النعمة إلى نعمة؛ لأن الأزمة من بعض الوجوه تشكل جرس الإنذار أو صوت النذير والصدمة الضرورية لسبات الأمة لتحقيق المراجعة والتوبة الفكرية والعملية، واكتشاف أسباب الخلل ومواطنه، والعودة إلى مراجعة المعاصي، التي أهلت لحصول الأزمة، والمبادرة لإصلاح الحال، واللجوء إلى الدعاء، الذي يشحذ الفاعلية ويبني الهمة ويجلي الحقيقة ويوصل بمصدر القوة.

فالدعاء فعل وفاعلية، وليس سلاح العاجز وتكريساً للعجز، ذلك أن الاستعانة بالله سبحانه وتعالى، معقد الرجاء وسبيل الصمود والثبات على

القيم، وعدم الانكسار أمام الأزمة: «بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ فِتْنًا كَقَطْعِ اللَّيْلِ
الْمُظْلِمِ، يُضِيحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُغْسِي كَافِرًا، أَوْ يُغْسِي مُؤْمِنًا وَيُضِيحُ كَافِرًا،
يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا»^(١).



(١) أخرجه مسلم.

المحتوى

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
المدخل	٩
فقه السنن: إِبصار الماضي واستشراف المستقبل	٢٣
- الانشطار المعرفي	٢٥
- العقل بين التأليه والإسقاط	٢٧
- استشراف الماضي	٣٠
- القراءة المنقوصة	٣١
- من صور التدين المغشوش	٣٣
- بين الغيب والمستقبل	٣٤
- نصيب الإنسان من أسماء الله الحسنی	٣٥
«لا تحسبوه شراً لكم» الوحي مصدر المعرفة السننية	٣٩
- الوقاية من الأزمات	٤١
- صناعة مناخ الفتن	٤٢
- من الفهوم المعوجة	٤٤
- فقه التعاطي مع الأزمات	٤٤
- العجز عن تنزيل السنن على الواقع	٤٧
- من عطاءات المنهج السنني	٤٨
- من المضامين والإنجازات إلى العناوين والشعارات	٥٠
- قراءة أحاديث الفتن في المنهج السنني	٥٢
المحتوى	٥٧

عَلَى بَصِيرَةٍ

الَّتِي هِيَ أَقْوَمُ

هذه الرسالة في أصلها مساهمة في كتاب «رسالة القرآن» الذي أصدرته
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر بمناسبة الاحتفال بإنجاز
«مصحف قطر» وبدء تداوله

مقدمة

الحمد لله الذي اصطفانا لورثة الكتاب، فقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، ونسأله تعالى أن نكون بالتزام منهج القرآن من السابقين بالخيرات.

والصلاة والسلام على النبي القدوة، الذي أنزل الله إليه الكتاب ليجسد قيمه في حياة البشر فيخرجهم من الظلمات إلى النور، قال تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ لِأَنَّكَ إِتَخَرَجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ...﴾ [إبراهيم: ١]، فكان فقه تنزيل قيم القرآن، ولا يزال هو سبيل إخراج الأمة الوسط، ومعاودة إخراجها تاريخياً لتكون بالقرآن خير أمة أخرجت للناس، تبلغ الحق وتدافع عنه، وتحارب الباطل وتدفعه عن الناس.

وبعد:

فقد تكون الإشكالية الكبيرة في حياة المسلمين اليوم، وهم على ما هم عليه من التخلف والجهل والتراجع الحضاري، الذي لا ينتسب لقرآنهم ولا ينسجم مع تجربتهم الحضارية التاريخية، تتمثل في السؤال الكبير: كيف يمكن أن نعود للقرآن؟ كيف نتعامل معه لتعاود به إخراج الأمة من جديد، ونُعيد تأهيلها، بحيث تمتلك المعايير والقيم القرآنية لتكون أمة وسطاً، وأنموذجاً دائم العطاء الإنساني، ودليل سلوك سبيل الرشاد، شهيدة على الناس، ويكون الرسول عليها شهيداً؟

فواقع المسلمين، بكل ثقافته ومكوناته ووسائل تعاطيه مع الكتاب

والسنة يعاني من خلل كبير يدل بما لا يقبل الشك أننا نعاني من أزمة تعامل مع القرآن وكيفية تنزيله على واقع الناس، وتقويم سلوكهم به، والتعامل مع الواقع من خلال قيمه ومعايره.

ولا نرى أن الطريقة التي نتعامل بها مع القرآن، تلاوة وحفظاً وكتابة وطباعة وتزييناً وتذهيباً وتأنيقاً وتجليداً، تحقق مقاصد القرآن في حياتنا؛ لأن ذلك كله على ما فيه من خير وفائدة إلا أنه لم يحقق النقلة النوعية والتغيير المنشود والهداية للتي هي أقوم، الأمر الذي يتطلب المراجعة المستمرة لماهية المناهج ووسائل الاتصال وأدوات التوصيل والتواصل مع القرآن واكتشاف سبب عطبها.

ولعلنا نقول هنا: إن الخطورة كل الخطورة أن نتوهم أن التدين السليم والكافي إنما هو بالإقبال على الحفظ والتلاوة وإعادة التلاوة والنقل من جيل إلى جيل دون إدراك مواطن الخلل الحقيقي الذي نعانيه وطريقة معالجته؛ وبعدم الإدراك هذا سوف نستمر بالمرآوحة على أرض التخلف والتراجع الحضاري، ولن ينفعنا تعظيم القرآن والافتخار بما يتصف به من الصحة والهيمنة والخلود والخاتمية والنقل المتواتر، والرصيد التراثي الذي تمحور حول القرآن، والشرح والتحقيق لكثير من مخطوطات علوم القرآن وتفسير معانيه... ذلك أن هذا يشكل بعمومه نصف الطريق إلى الهدف، أو المقدمة الضرورية، التي لا بد منها لتحقيق المقاصد والغايات التي من أجلها أنزل القرآن.

لكن يبقى الأمر الأهم أو النصف الآخر على الطريق أن نتمكن من دراسة واقع الناس وتفهم مشكلاتهم، ومن ثم نضع البرامج والمناهج لكيفية تنزيل قيم القرآن على هذا الواقع ومعالجته بها؛ أن نكتشف دوائر الخير والجوانب الإيجابية في المجتمع، ونعرف كيف نتوسع فيها في ضوء الاستطاعة والممكن، يقول الحسن البصري رحمته الله: «إنما نزل القرآن ليعمل به، فجعل الناس من تلاوته عملاً» وبذلك نخرج من عهدة التكليف باستفراغ الوسع وبذل الجهد والطاقة.

أو بمعنى آخر: قد يكون المطلوب الانتقال من تحقيق النص وإثبات صحته، إلى إعمال النص في واقع الناس، بحسب استطاعتهم، وتحقيق مقصده.

ونستطيع القول: لقد تحولت العناية بالقرآن إلى حفظه، وحسن ترتيله، وتحقيق مخطوطاته وعلومه، والاقتصار على ترديد فهم السابقين فقط، والاكتفاء بها أحياناً عن القرآن المهيمن، ونخشى بذلك أن تتسرب إلينا علل التدين للأمم السابقة، التي حذر منها الصادق المصدوق، من ذهاب العلم، وشيوع الأمية العقلية، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أَتِيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانٍ﴾ [البقرة: 78]، أي: لا يعلمون الكتاب إلا تلاوة وترتيلًا.

قال ابن تيمية رحمته الله، عن ابن عباس رضي الله عنه وقناة رضي الله عنه، في قوله: ﴿وَمِنْهُمْ أَتِيُونَ﴾، أي: غير عارفين بمعاني الكتاب، يعلمونها حفظاً وقراءة بلا فهم، لا يدرون ما فيها؛ وقوله: ﴿إِلَّا أَمَانٍ﴾ أي: تلاوة، لا يعلمون فقه الكتاب، إنما يقتصرون على ما يتلى عليهم.

إنها الأمية العقلية التي نعيشها اليوم مع القرآن، التي تعني ذهاب العلم، على الرغم من تقدم فنون الطباعة ووسائل النشر وتقنيات التسجيل والحفظ والتحفظ.

ولعل فيما ذكره ابن كثير رحمته الله، عند تفسير الآية الثالثة والستين في سورة المائدة، في الجدل الذي وقع بين الرسول ﷺ وصاحبه زياد بن لبيد رضي الله عنه، مؤشراً دقيقاً على الأمية العقلية التي صرنا إليها مع كتاب الله.

فَعَنْ زِيَادِ بْنِ لَبِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئاً فَقَالَ: «وَذَاكَ عِنْدَ أَوَّانِ ذَهَابِ الْعِلْمِ»، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يَذْهَبُ الْعِلْمُ وَنَحْنُ نَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَنُقَرِّئُهُ أَبْنَاءَنَا، وَنُقَرِّئُهُ أَبْنَاءُؤُنَا أَبْنَاءَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «كَلَلْتُمْ أُمَّكَ يَا ابْنَ أُمِّ لَبِيدٍ، إِنْ كُنْتُ لَأَرَاكَ مِنْ أَفْقِهِ رَجُلٍ بِالْمَدِينَةِ، أَوْلَيْسَ

هَذِهِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى يَقْرَأُونَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ لَا يَنْتَفِعُونَ مِنْهَا فِيهِمَا
بَشَىءٌ؟^(١).

فقد تكون مشكلة المسلمين كلها اليوم، في منهج الفهم الموصل إلى التدبر، وكسر الأقفال من على العقول والقلوب، وتجديد الاستجابة، وتحديد وسيلتها، ليكونوا في مستوى القرآن، ومستوى العصر، ويحققوا الشهود الحضاري، ويتخلصوا من الحال التي استنكرها القرآن: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد].

وفي تقديري أنه لا بد من العودة للقرآن الكريم، وإعادة قراءته وتدبره في ضوء الواقع الذي عليه الناس وما يعانون ومدى استطاعتهم؛ لأن ذلك هو أول الطريق لمحاولة تنزيل قيمه وأحكامه على واقع الناس؛ ذلك أن فقه الواقع وتحديد الاستطاعة مناط التكليف لا يتحقق إلا من خلال خبراء ومتخصصين في ذلك، واستخدام أدوات قياس علمية ومنضبطة لتحديد هذه الاستطاعة، حتى نأمن المجازفات وهدر الطاقات، كما أنه لا بد لنا من الاهتمام بفقه التنزيل على الواقع، بكل متغيراته وتطوراته، بفترة السيرة وسيرة خير القرون.

هكذا، إضافة إلى إعادة قراءة الواقع وتحديد مواطن الإصابة فيه من خلال قيم ومعايير القرآن، للتعرف على دوائر الخير ومجالات الفعل المجدية، ووضع الخطط والبرامج التي تتوافق مع الاستطاعات، وما يتطلبه ذلك من الأوعية الزمنية المحسوبة بدقة والتخصصات العلمية والمعرفية لإنضاجها ومتابعتها، ومن ثم الاعتراف الجريء بخطأ التنزيل عند حدوثه، وبيان أسباب الخطأ، لتصويبه وأخذ الحذر من معاودة السقوط فيه؛ ذلك أن الإعلانات والشعارات، التي تملأ الساحة الذهنية بأن: الإسلام هو الحل، والقرآن هو الدستور، دون ترجمة ذلك إلى خطط وبرامج واستراتيجيات لها شروطها واستحقاقاتها بات لا يجدي شيئاً، بل سوف يساهم ولو بشكل

(١) أخرجه الإمام أحمد.

سلبني بانسلاخ الأمة عن مصادر حياتها، ويعطل وظيفة القرآن، ويحاصر رسالته في حياة الناس، ويحول دون معاودة إخراجهم من الظلمات إلى النور.

كما يوهم بأن الحال التي وصلت إليها الأمة، إنما هي بسبب عدم صلاحية القرآن لمعالجة قضايا الزمان والمكان، دون إدراك الحقيقة وهي أن ذلك كان بسبب سوء التعامل وغياب التدبر الذي يقود إلى التدبير ومنح ملكة الفرقان.

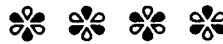
وَبَعْدُ:

فهذه الرسالة هي نوع من وجهات النظر والاجتهاد الفردي، الذي يجري عليه الخطأ والصواب والقبول والرد، كسائر اجتهادات البشر، فهي في نهاية المطاف تعتبر محاولة للإلقاء بعض الأضواء الكاشفة على أسباب الإشكالية الكبيرة في حياة المسلمين اليوم، والتحذير من انتقال علل التدين التي لحقت بالأمم السابقة فكانت سبب سقوطها، ويمكن اعتبارها السبب الرئيس في تخلفنا وتراجعنا الحضاري، الأمر الذي يتطلب الكثير من التحوار والتشااور والتناصح والتسديد والتصويب لاكتشاف مواطن الخلل ومحاولة رسم سبيل الخروج في ضوء الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

الدوحة في:

ربيع الأول ١٤٣١هـ - آذار (مارس) ٢٠١٠م





مَدخل

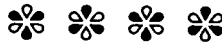
تأملت ملياً في محاولتي العثور على عبارة وجيزة تختزل «رسالة القرآن» إلى الناس وتُعرف بها، بكل أبعادها، فما وجدتها إلا في القرآن، فلا أدل ولا أقوم من قوله تعالى في بيان وظيفة القرآن ورسالته للناس: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء].

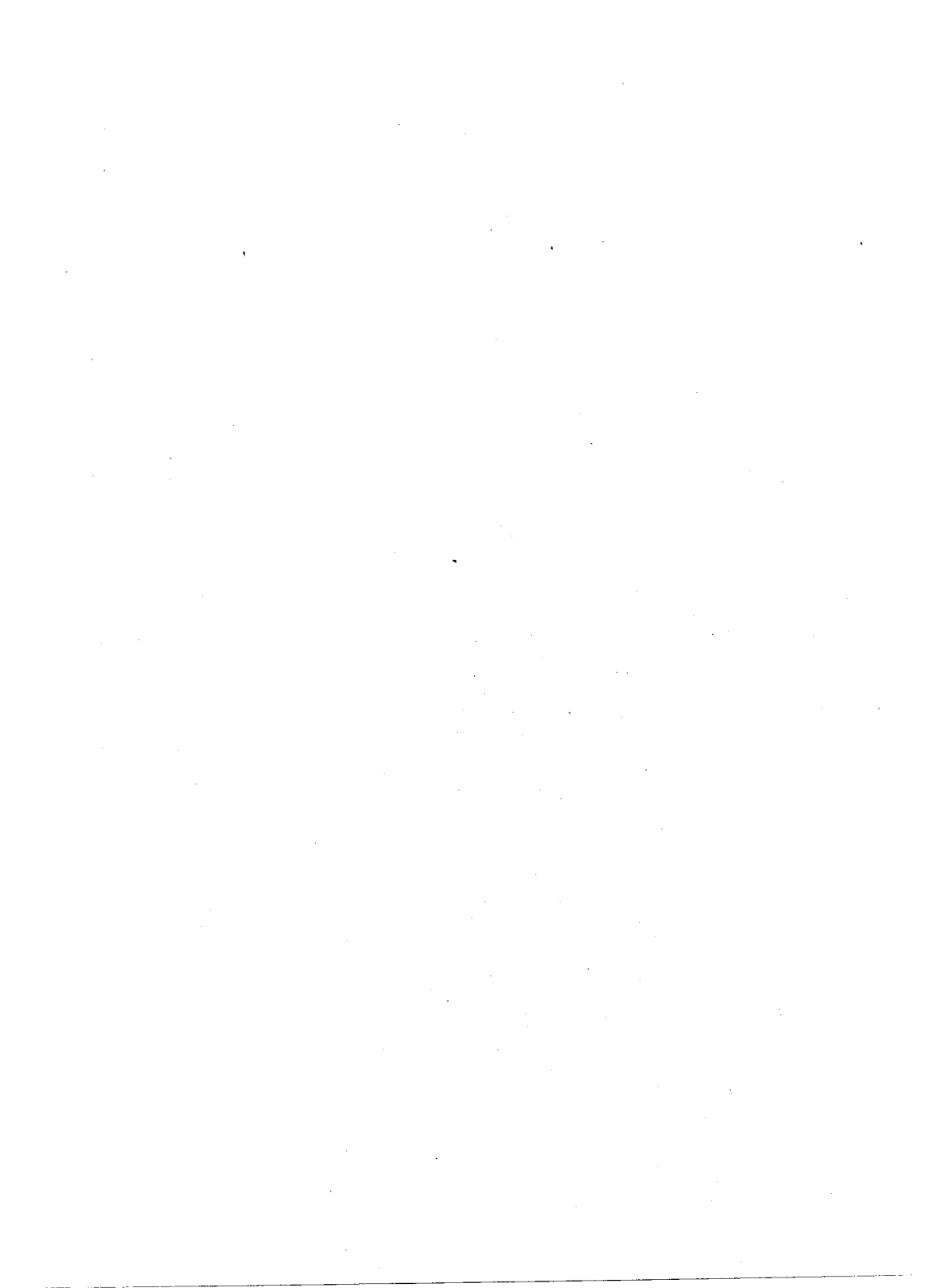
فالقرآن بذلك يُعتبر كتاب هداية، بالدرجة الأولى، ودليل حياة، وسبيل نجاة على جميع الأصعدة، فهو شُكْل الأمة المسلمة، وأقامها على الطريق الصحيح، وقوم اعوجاجها، وأعطاه قيمة ومكانة، وهداها إلى سبيل السلام: ﴿وَأَنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُشْكَلُونَ﴾ [الزخرف].

وهو مصدر قيم وسفر هداية مفتوح، على كل الاتجاهات، على الرغم من تنوع أساليب المنطق، وتعدد وسائل ومناهج الإقناع، سواء في ذلك اعتماد «المنهج البرهاني» المقنع في خطاب العقل، وطلب النظر والتفكير والتدبر والاعتبار والمقارنة والملاحظة والمقايضة؛

أو «المنهج البياني» البلاغي المعجز، الذي يُقدِّم أرقى الأساليب وأوضحها وأدلهها بياناً، وأعظمها تأثيراً، وأعمقها أثراً؛

أو «المنهج العرفاني» المؤثر والأسر، الذي يتوجه إلى القلوب والمشاعر، الأمر الذي يشكل بمجموعه وتنوع وسائله وأساليبه خطاباً للإنسان وإيقاظاً لوعيه، بكل مكوناته؛ يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْئاً جَدَلًا﴾ [الكهف].





مَنَاهِجُ الْهَدَايَةِ

القرآن يستخدم لتحقيق غرضه في الهداية للتي هي أقوم وتحصيل الإقناع والاستدلال كل المناهج والوسائل والأدوات والشواهد.

- المنهج البرهاني:

فالمنهج البرهاني، الذي يؤسس له القرآن، يُحرض على التفكير، وينمي العقل ويروّضه، ويدربه على الاستدلال، والاستنتاج، والمقارنة، والملاحظة، والقياس، والاستقراء، واكتشاف النتائج من المقدمات، وإبصار العواقب والمآلات، وإدراك القوانين والأقدار وآلياتها، ويستبين سبل مغالبتها: ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠١]، ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء]، ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة].

- الدعوة إلى النظر في ملكوت الله:

النظر في الكون والتفكير في آلاء الله وآياته، يُعتبر من أهم وسائل إعمال العقل وتنميته وتدريبه وتوجيهه لاكتشاف سبل الحق والخير، الأمر المتوفر لكل إنسان بحسب مكتسباته، واكتشاف نظامه المُمكن من تذليله وتسخيرهِ للإنسان، ولفت النظر إلى السنن التي تحكمه، ومن ثم الاستمرار في رحلة اكتشاف هذه السنن والتعرف عليها، والعمل على تسخيرها لصالح الإنسان، وليس الاقتصاد في مردود النظر على مجرد التسليم بوجود الخالق وعدم عبثية الخلق - وهو الهدف الأساس بلا شك - دون إدراك الغايات

والأهداف الأخرى لهذا النظر والتحقيق بمردوده، حيث الكون أصبح اليوم من أكبر ميادين البحث العلمي والمكتشفات الباهرة، التي قفزت بالإنسان قفزات نوعية، واختزلت له الزمان والمكان، ولا يزال ينظر ويتفكر...

وتستمر رحلة الكشف العلمي والمعرفي بدفع من القرآن حتى يرث الله الأرض وما عليها: ﴿سَرُّبِهِمْ ءَايَتِنَا فِي ٱلْأَفَاقِ وَفِي ٱنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣].

- القصص مناط الاعتبار:

وليس أمر إيراد القصص، التي تروي وتبين مسيرة الحياة، وما اعتورها من إصابات، وتُبصّر بعوامل السقوط والنهوض، وتؤكد اطراد القوانين الاجتماعية، التي تحكم الحياة والأحياء، بأقل شأنًا وإعمالاً للعقل من النظر في ملكوت الله؛ إن قصص الأنبياء والتاريخ البشري هي التي تحقق العبرة للحاضر والمستقبل؛ العبرة التي تعني - فيما تعني - التمكن من العبور الآمن والسليم من الماضي إلى الحاضر والتطلع إلى صناعة المستقبل بخطى ثابتة وأمانة: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [يوسف: ١١١].

ولعل ضرب الأمثال واعتصار تجارب إنسانية متنوعة في نماذج مجسدة يسهل إدراكها والخلوص إلى عبرها، لا يقل شأنًا عن إيراد القصص.

- الحقيقة العلمية والإغراء باكتشافها:

إن الإغراء بالحقيقة العلمية والاستشهاد بها، للفت النظر إليها، والتدريب عليها، والتحريض للوصول إليها، وتوظيفها في تحقيق الهداية واستكناه الأمر الإلهي في النظر إلى أهمية التوغل في كشف هذه الحقائق والإفادة منها، يُعتبر من أعلى مراتب الاجتهاد والاستدلال والعمل العقلي واعتماد المنهج البرهاني، الذي يبدأ من وضع الإنسان أمام نفسه، وتوجيه نظره للداخل، وأهمية عكوفه على ذاته، ودفعه لسبر أغوارها: ﴿وَفِي ٱنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات]، ومن ثم الانطلاق منها إلى الآفاق البعيدة والممتدة في معرفة سنن الأنفس؛ تلك السنن، التي تتيح خيارات للبشر،

كما تتيح القراءة الصحيحة لاستشراق رحلة الإنسان، وإبصار المستقبل، في ضوء ذلك، وتحقيق السبق والكشف العلمي والمعرفي، والتأكيد بكل مناسبة أن هناك قوانين وسنناً تحكم الأنفس والآفاق ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، وأن عدم تبيين هذه السنن، في الأنفس والآفاق، موقع في الارتطام وعدم الانسجام والعجز عن التسخير ومغالبة قانون بقانون، أو قدر بقدر.

تلك المغالبة التي كانت وراء كل التقدم الذي أحرزته البشرية، ذلك أن الغفلة عن إدراك هذه الآيات والإعراض عنها، واكتشاف القوانين التي تحكمها، موقع في التخلف والنكوص عن مهمة النظر والتحقق بالرؤية الموصلة إلى كشف السنن الممكنة من تسخيرها: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ ءَايَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥]، حيث الإشكالية في التوهم: أن امتداد الغفلة والإعراض والعزوف عن التفكير والنظر تعني التدين الحقيقي وسلامة القلب، وذلك من علل التدين، الذي وقعت به الأمم السابقة، وبدأت تتسرب إلى العقل المسلم: «أطفئ سراج عقلك واتبعني»، وأن العقل نقبض الوحي!

- من الحفظ والتلاوة إلى التدبر والاعتبار:

والذي نود أن نوكد، أن الوصول إلى الهداية التي هي أقوم لا يتحقق إلا بتدبر القرآن ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٢]؛ التدبر والتأمل الذي يوصل إلى اكتساب ملكة التدبير، كما أسلفنا، وإزالة اللبس، والتمكن من كسر الأقفال من على القلوب والعقول، وإيقاظها لإبصار طريق الحياة الطويل: ﴿كَتَبْنَا أَنزَلْنَاهُ لَكَ مُبْرَكًا مُّبْدًى وَلَسْتَ تَكْفُرُ أُولَئِكَ الْأَلْبَابِ﴾ [مر: ٢٦]؛ التدبر الذي يمنح التقوى وملكة الفرقان والتمييز فيما يشبهه من الأمور: ﴿يَتَأْتِيَكَ أَزْوَاجُكَ إِن تَقْوُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]، وذلك هو بعض معاني تدبر القرآن والعمل به.

أما ما يتوهمه بعض الناس اليوم، من أن التدبر هو التلاوة فقط وإعادة التلاوة، دون أن يتحقق بالمقصود الأساس من التلاوة، فذلك هو الخسران

المبين؛ ذلك أن التدبر الحق هو الذي يقود إلى التدبير ومنح رؤى للحياة بكل تعقيداتها.

فَعَنْ زِيَادِ بْنِ لَبِيدٍ رضي الله عنه، قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا فَقَالَ: «وَذَاكَ عِنْدَ أَوَانِ دَهَابِ الْعِلْمِ»، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يَذْهَبُ الْعِلْمُ وَنَحْنُ نَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَنُقْرِئُهُ أَبْنَاءَنَا، وَنُقْرِئُهُ أَبْنَاءُؤُنَا أَبْنَاءَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، قَالَ: «تُكَلِّتُكَ أُمُّكَ يَا ابْنَ أُمِّ لَبِيدٍ، إِنْ كُنْتُ لَأَرَاكَ مِنْ أَفْقِهِ رَجُلٍ بِالْمَدِينَةِ، أَوْلَيْسَ هَذِهِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى يَقْرَأُونَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ لَا يَنْتَفِعُونَ مِمَّا فِيهِمَا بِشَيْءٍ؟»^(١).

إن غياب التدبر بدلالته الحقيقية هو افتقار للمعنى الصحيح للتلاوة وتعلم القرآن وتعليمه؛ افتقار للخيرية المنوطة بالتعلم والتعليم، التي أخبرنا بها الصادق المصدق: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»^(٢).

فالاعتقاد أن مجرد التلاوة باللسان، وتحصيل كم كبير من المساحة المقروءة هو المقصود النهائي، فأمر - فيما نرى - مجاف لمقاصد التلاوة نفسها، حيث نخشى أن تصدق فينا عندها مقولة: «إنما نزل القرآن ليُعمل به، فجعل الناس من تلاوته عملاً؛ ذلك أن التطبيق والتنزيل على الواقع ومعاناة التجربة الميدانية عملٌ وفقهٌ لمقاصد الآيات، ومن هنا ندرك قولة بعض الصحابة: إنهم كانوا لا يتجاوزون الآيات إلى غيرها قبل إعمالها والعمل بها، حيث تعلموا العلم والعمل معاً.

- مصدريّة القرآن:

ونعاود القول:

إن القرآن دليل حياة ومصدر هداية للتي هي أقوم، كما أسلفنا، بالدرجة الأولى:

- فالقرآن دليل الحياة، في مجالاتها المتعددة؛

(١) أخرجه الإمام أحمد.

(٢) أخرجه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

- والقرآن مصدر القيم، التي تُنظم مسيرة الحياة وتضبط إيقاعها؛

- والقرآن معيار التقويم والتقييم للفعل الإنساني؛

- والقرآن مصدرٌ لاستيعاب الكون ومعرفة السنين والقوانين، التي تحكم الحياة والأحياء: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [الأنعام: ١١]، وكيفية الاتساق معها، والانسلاخ في نظامها، وتسخيرها، ومغالبة أقدارها، كما بيّن الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فِي «مدارج السالكين»، في ما معناه: (ليس المؤمن الذي يستسلم للقدر، وإنما المؤمن الحق، الذي يُغالب القدر بقدر أحبّ إلى الله). وكيف للمسلم أن يصل إلى درجة المغالبة دون أن يعرف الأقدار والسنن الحاكمة للحياة؟!

- والقرآن مصدرٌ للتشريع والأحكام: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾ [البقرة: ١٨]، ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٨]؛

- والقرآن مصدرٌ للتعرف على قوانين السقوط والنهوض، والتعرف على العلل، التي تسببت في الانقراض الحضاري، كما بيّن حامل رسالة القرآن للبشرية ﷺ: ﴿إِنَّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنَّمَا اللَّهُ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتُ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا﴾^(١)؛

- والقرآن هو مصدر الإجابة عن الأسئلة الكبرى والألغاز المحيرة للعقل البشري عن كيفية بدء الخلق، ومن ثم كيف ينشئ الله النشأة الآخرة.

- المنهج البياني:

والمنهج البياني، الذي اعتمده القرآن أداة للتوصيل وتحقيق القناعة، واستخدم له أعلى أنواع الأساليب وأبلغها وأكثرها تأثيراً، هو الذي يُوسع أفق الإنسان، ويخصّب خياله، ويرقى بقدرته على التجريد، ويغني لغته،

(١) أخرجه مسلم.

ويمكنه من امتلاك القيم التعبيرية والإحاطة بدلالاتها، التي تستوعب خياله ومشاعره وقيمه الشعورية، وتؤمن تواصله مع الآخرين.

- العربية لسان الوحي ووعاء الإعجاز:

فالقرآن الكريم، بإعجازه البياني، الذي يُعتبر معجزته الكبرى الخالدة، كان وراء إغناء اللغة العربية وتطورها واتساعها وعالميتها والبلوغ بها آفاقاً وقدرات تعبيرية قادرة على استيعاب كل الحالات النفسية والعلمية والحضارية والإنسانية.

إن الإعجاز القرآني والتحدي البياني كان الدافع الكبير وراء شحذ الهمم للارتقاء باللغة لاستيعاب مدركات القرآن، ومحاكاة المعجزة الكبرى، والتعرف على وجوه الإعجاز المتعددة.

فالقرآن، في تشكيله للأمة وإقامته للحضارة، لم يُقم وزناً لفارق اللون والجنس والقوم والطبقة والجغرافيا؛ لأن ذلك جميعه فوارق قسرية ليست من صنع الإنسان وكسبه وعمله، ومن الظلم اعتمادها معياراً للكرامة والتمايز والتمييز؛ لكنه لم يتنازل بحال من الأحوال عن اللغة، باعتبارها وسيلة التواصل والاتصال وصياغة المشاعر وتشكيل عقل الأمة ووجدانها ونسيجها الذهني ووعاء أفكارها وتراثها وقيمها، التي تنطلق منه وتصب فيه؛ ذلك أنه مهما تعددت وسائل الاتصال والتواصل وتطورت فلا قيمة لها بدون اللغة؛ وتبقى اللغة هي الأبلغ والأيسر انسياباً والأكثر انتشاراً والأبقى أثراً.

لم يتنازل القرآن عن العربية، بل كانت اللغة العربية وعاء معجزته البيانية؛ لأن اللغة، أي لغة، كسببية تعليمية في الأساس، كما أشرنا، وبمقدور الإنسان تعلمها وإتقانها، وهي سبيل النقل والتواصل بين الأجيال والحفاظ على النسيج الفكري والثقافي وحماية ذاكرة الأمة وميراثها وتواصل أجيالها وتوارثهم الاجتماعي، وتمكين تلك الأجيال من قراءة ماضيهم وتجاربهم؛ فهي أشبه بالعجينة اللينة، التي يُساهم بها الجميع؛ وهي الخميرة الذهنية، التي تتفاعل مع الجميع؛ وهي العامل الأساس في بناء الثقافة وتشكيل الأمة، وتنظيم تفكيرها، حيث لا يُنكر علاقة التعبير بالتفكير.

- القرآن أغنى العربية وحماها:

ولعلنا نقول هنا: إن القرآن الكريم، الذي نزل على معهود العرب في الخطاب، كان مركز انطلاق اللغة إلى كل آفاق الحياة العلمية والعملية، وكان السبب في ارتقائها وتطورها وعالميتها؛ وقد تكون الدراسات في النحو والصرف والتوليد والاشتقاق والتعريب والبلاغة والبيان والبديع والمعاني وفقه اللغة وعلم القراءات، والمدى الذي بلغته، كلها تمحورت حول النص القرآني، ونشأت بسببه.

فالدراسات المعجمية، التي كان القدح المعلن فيها للغة العرب، حماية للنص القرآني، بمساحاتها ومناهجها وفضاءاتها اللغوية، ما تزال تعتبر من أعظم الإنجازات، التي لم تبلغها أي لغة أخرى.

يضاف إلى ذلك، أن الرسم القرآني وُحِدَ الحرف والرسم، وأطلق المواهب والقدرات للتفنن في رسمه، وجعل بإمكان أي طفل يعرف الأبجدية أن يقرأ في كتاب مضى عليه قرون، هذا إضافة إلى نقل القرآن مشافهة، وما ترتب على ذلك من معرفة علم الأصوات وأحكام التجويد، الأمر الذي جعل بإمكاننا أن نقرأ القرآن كما قرأه صاحب الرسالة ﷺ: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عَوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨]، ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ ﴿٢٥﴾ [الشعراء]، ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: ١١٣].

- المنهج العرفاني:

وليس أقل من ذلك عطاء وتأثيراً وهداية للتي هي أقوم المنهج العرفاني التأملية المنضبط بقواعد اللغة وضوابط الشريعة؛ وهنا لا بد أن نذكر أن المنهج العرفاني هو المنهج المنضبط بقواعد اللغة وضوابط الشريعة؛ تلك القواعد والضوابط هي التي تحميه من الانحرافات الصوفية والتفاسير الباطنية والمواجد الذوقية، والتي أفضت، بدون ضوابط الشريعة، إلى فكرة الحلول ووحدانية الوجود «ما في الجبة غير الله!!»، «حدثني قلبي عن ربي!».

النص وسلامته وعلمية نقله وهيئته لم تعد تحتاج لاستزادة أي مستزید، وإنما قد يكون المطلوب اليوم فقه واجتهاد بالوسائل والأدوات، وتقدير الاستطاعات المطلوبة لإعمال النص في واقع الناس تحقيقاً لرسالة القرآن، أي إدراك أهمية إعمال النص بقدر أهمية تحقيقه وتوثيقه.

إن الذين يبذلون الجهود الكبيرة في المدارس والجامعات والمعاهد ومن على المنابر للحديث عن عظمة النص القرآني وصحته، وتحقيق مخطوطات تفسيره، على ما فيه من خير، إلا أنه يشكل نصف الطريق إلى المقصد، وقد يفتقد هذا النصف قيمته ويصبح في عداد الوسائل النظرية إذا لم نتابع الخطو إلى النصف الآخر، الذي هو إعمال هذا النص في حياة البشر، وتنزيله على واقعهم بقدر استطاعتهم؛ لأن ذلك على أهمية ارتباطه بالنصف الأول، إثبات النص، وتحقيقه، إلا أنه يشكل المقصد النهائي لكل الجهود المبذولة لإثبات النص.

فقد يكون المطلوب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، وقد تقدمت العلوم الاجتماعية والإنسانية، التي يمكن توظيفها إلى حد بعيد في فهم النص وإعماله وتقدير الاستطاعات وقياسها، قد يكون المطلوب اجتهاد مقدور في إعمال النص، في ضوء الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة، يوازي الاجتهاد في إثباته، ومعالجة الخلل القائم.

فالحديث عن عظمة النص وإعجازه البياني، ولغتنا في تراجع مستمر، وبذل الجهود الكبيرة للحديث عن إعجازه العلمي - ونحن أشد ما نكون متخلفين علمياً -... إلى آخر قائمة الإعجاز، العددي والتاريخي والإخبار بالغيب، والمسلمون من تخلف إلى تخلف، في العلم والعمل والحضارة، أمر قد يُزري بأهل القرآن، ويُلحق الضرر بدعواهم، التي لا شاهد لها على أرض الواقع.

لقد اكتفينا بالحديث عن الإعجاز عن بذل الجهود في الإنجاز، وتلك من أخطر آفات التخلف.

هذا الفهم العقيم السقيم، الذي يعطل الفاعلية ويلغي التكليف

والمسؤولية، تسانده فلسفة الإرجاء المعاصر، التي تقيم أسواراً من الخوف والإرهاب الفكري يُحمّل الرسالة القرآنية ما نحن عليه من العجز والكسل العقلي، ويُلجِم الألسنة عن الاعتراض؛ لأنها بزعمهم تتناول على المقدس (!)، ويعفي من المسؤولية، ويطارد العقل، ويعطل آلية النقد والمراجعة، وقد يؤدي إلى إقامة الحواجز بين القرآن ووصول رسالته إلى الناس وإنقاذهم مما هم فيه.

- نص الشارع وفهم الشارح:

ولعل من الأمور الجديرة بالنظر والتفكير أن الإنتاج البشري والاجتهادات المتنوعة، التي تمحورت حول القرآن، بدل أن تُشكل جسراً معرفياً تمنح الرؤية والأدوات، وتخصب الذهن، وتغني المعرفة، وتمكّن من النظر فتسهل العودة إلى القرآن، وَدْخول البيوت من أبوابها الصحيحة، والإفادة لذلك من عطاء هذه العقول أثناء التعامل مع القرآن، والاهتداء بهديه، والارتقاء إلى التي هي أقوم في أنشطة الحياة المختلفة والمتجددة، تحولت في كثير من الأحيان إلى جدران وحواجز مانعة، عزلت القرآن عن حياة الناس، ادعاء بأنها إنما استنبطت من القرآن، وأن القرآن هو مرجعيتها، فلا حاجة إلى العودة إلى القرآن، والنهل منه، حيث لم يترك الأقدمون للمتأخرين شيئاً!

وبذلك، تعطلت فاعلية القرآن في الحياة وصياغة الإنسان، وتحول من المجتمعات إلى المقابر، والاكتفاء برأي واجتهاد الشارح، القابل للخطأ والصواب، المحكوم بحدود عصره ومشكلاته، عن نص الشارع المعصوم، الخالد العطاء لكل زمان ومكان.

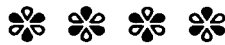
وليس أقل من ذلك خطورة، وكرد فعل غير سوي، محاولات القفز من فوق هذه الاجتهادات والفهوم والرؤى، والتعامل مع القرآن مباشرة، دون امتلاك الأداة والمؤهل والتحقيق بالمحصلة التراثية.

وقد يكون المنهج الأسلم، والله أعلم، في العودة إلى القرآن، ينبوع

الأول، الخالد على الزمن، وتدبر آياته، واسترداد دوره في معاودة إحيائنا وحياتنا، وإعادة اعتماده المعيار الحاكم على كل إنتاج واجتهاد بشري، من خلال استصحاب هذه الرؤى والاجتهادات، دون تقديس لأي رأي، وإحلاله مكان القرآن المقدس المعصوم، فـ«كل إنسان يؤخذ من كلامه ويرد إلا صاحب هذا القبر ﷺ»، كما يقول الإمام مالك رحمته الله، بحيث يبقى القرآن هو الهادي للتي هي أقوم، والأساس، والمعيار، والميزان لقول البشر، مهما بلغوا.

ومحصلة القول: إن القرآن منهج حياة كامل، ودليل عمل، ومصدر قيم، ودستور إصلاح وبناء عقيدة، ومصدر تشريع، يقدم رؤية للحياة، ابتداءً من النشأة الأولى (بدء الحياة) وحتى النشأة الآخرة (انتهاء الحياة)، ويوجب عن الأسئلة والاستفهامات الكبرى الخارجة عن ساحة العقل ونطاق الحواس، ويقدم لإنسان الرسالة الخاتمة تجربة النبوة التاريخية، ويبصره بقوانين السقوط والنهوض، ويدعوه للاعتبار والإفادة من هذه التجارب، التي تحكمها سنن وقوانين مطردة لا تتبدل ولا تتحول، ويطلب إليه تسخيرها ومغالبتها.

لكن الإشكالية أن الإنسان اليوم أضاع بوصلة الحياة في القرآن، وحوله إلى ساحة للتبرك، وتحول هو إلى نوع من العطالة عن التزام المنهج السنني وتعاطي الأسباب، التي هي أقدار الله في تسيير الحياة، باسم الدين. فكيف يأمل من هذا الإنسان «الكل»، الذي وصفه القرآن بقوله: ﴿أَيُّهَا يُوجَّهَةٌ لَا يَأْتِ بِحَيٍّ﴾ [النحل: ٧٦]، النهوض والإصلاح والصلاح؟



رسالة القرآن في الإصلاح

إن هاجس الإصلاح والتنمية وسؤال النهضة كان ولا يزال همّ الإنسان ومؤرقه الدائب، ولقد سلك الإنسان تاريخياً صوب الإصلاح طرائق قديماً، ولعل مشاريع الإصلاح، التي طُرحت على الساحة الإسلامية، بعد انفصال السلطان عن القرآن وتحول القرآن إلى تراويل وتلاوات بعيدة عن صُنْع الحياة، أكثر من أن تحصى، وقد باءت جميعها بالفشل في استنقاذ الإنسان، واسترداد إنسانيته، وتحقيق كرامته، وتوفير اختياره؛ ابتداءً من المذاهب والدعوات القومية إلى المبادئ والأنظمة الماركسية والاشتراكية، التي توهمت أن أس البلاء في الرأسمالية وامتلاك وسائل الإنتاج، إلى الثورة وإيقاد الصراع الطبقي، إلى مذاهب الحرية الاقتصادية والترويج لمؤسسات التجارة الحرة، إلى استعارة واستيراد الخطط والبرامج التربوية والتنمية، التي عانت ولا تزال من غربة المكان والإنسان، هذا عدا عن المذاهب الفلسفية الكثيرة، التي انتهت عند حدود المعارف الباردة، التي لم تُحرك ساكناً، وبعثرت رقعة التفكير، وعجزت أن تغير حتى سلوك أصحابها، بله الآخرين.

فرحلة الشقاء هذه، الذي كان الإنسان أول ضحاياها، حتى في أرضها ومنبتها، أعادت التفكير بموضوع الإنسان والمراجعة للخطط والقيم والمبادئ من جديد، وإلى اعتبار الإنسان أو إنسانية الإنسان هي هدف الإصلاح ووسيلته في الوقت ذاته؛ ذلك أن ما خلّفت تلك التجارب من حياة الضنك جعلت الإنسان يقف حائراً قلقاً معذباً خائفاً شاكاً يعاود البحث من جديد... إنه الإعراض عن طريق القرآن في الإصلاح، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً﴾ [طه: ١٢٤].

إن منهج القرآن في الإصلاح توجه صوب الإنسان لتغييره وإعادة صياغته وبناء شاكلته التي يعمل عليها ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤]، فالإنسان في القرآن هو وسيلة التغيير، وهو هدف التغيير.

* فشل مشاريع الإصلاح:

ولعل من أهم أسباب فشل مشاريع الإصلاح والنهوض والتغيير:

- الخلل في تنزيل المنهج القرآني على الواقع:

قد لا تكون الإشكالية في المنهج، وإنما تتمحور حول إمكانية استيعابه وتوفير أدوات تطبيقه وتنزيله على الواقع وضبط الوجهة بمعطياته.

فالخروج بالمنهج البرهاني، الذي اعتمده القرآن، عن مجاله ومحلّه، واعتبار النظر والتفكير والعقل بديلاً للوحي إقحاماً للعقل بما لا يقع ضمن مجاله وساحة إدراكه، وتحكيمة بما لا يمتلك أدواته (عالم الغيب)، الأمر الذي سوف يؤدي إلى التخبط وضلال السعي وتعطيل وظيفة العقل.

ولعل عدم إدراك دلالات لغة التنزيل فيما يمكن أن نطلق عليه «المنهج البياني» والتمكن من معرفة معهود العرب في الخطاب هو تحريف وخروج بالمنهج البياني يؤدي إلى الفهم المعوج والبيان المعوج، ذلك أن البيان هو السفير والمعبر عن منهج البرهان ومنهج العرفان معاً، المحدد لأبعاد المعاني والأحكام التكليفية والمقاصد.

- اختلال المنهج المعرفي:

وقد تكون المشكلة الإنسانية، أو أزمة الإنسان بكل إصاباته، نتيجة للفشل في مشاريع الإصلاح، تتمحور الخلل حول التعسف في تطبيق المنهج المعرفي (العرفاني) وانفلاته من مصدريته، وعدم انضباطه بقيم الوحي وقواعد اللغة ومعهود العرب في الخطاب أثناء التطبيق والتنزيل فيكون ذلك سبباً في التيه والضلال.

وقد تكون الإصابة الأكبر عندما يمارس المنهج المعرفي (العرفاني)

باسم الدين أو التدين، فيؤدي إلى ولايات وكهانات دينية وأولياء يجعلون أنفسهم فوق البشر، يتحكمون بدنيا الناس وآخرتهم، بعيداً عن صبغة الله وما شرعه في كتابه وسنة نبيه ﷺ.

إن غياب المنهج المعرفي أو العرفاني المتأني من معرفة الوحي، الملتزم بضوابطها، أدى إلى التخطئ وضلال السعي تاريخياً، ولعلنا نسارع إلى القول: إن تاريخ الحضارة والاجتماع البشري يعج بالمذاهب والفلسفات والآراء والمناهج والوسائل، التي تدعي لنفسها الصواب والاستقامة والمثالية في السلوك وتعتبر نفسها سفينة النجاة للإنسان، سواء في ذلك الفلسفات التي حاولت تجاوز عالم الشهادة إلى ما يسمونه «ما وراء الطبيعة المحسنة»، إلى عالم الغيب، دون أن تمتلك أدوات ذلك، أو أشد الفلسفات والمذاهب انغلاقاً وجموداً ومادية.

إن محاولة اقتحام عالم الغيب من قبل بعض الفلسفات دون امتلاك أدوات ذلك سوف يؤدي إلى ممارسة الرجم بالغيب وتقديم الوعود والمغريات الخادعة باتباع تلك الفلسفات، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه للاستغلال والتسلط والشعوذة والسحر والخرافات والأساطير وأنماط السلوك الشاذ، وكلٌ يدعي وصلاً بليلى، كما يقال.

وليس أقل من ذلك خطراً أشد الفلسفات والمذاهب انغلاقاً وجموداً وتنطعاً وتعذيباً للنفس والجسد؛ أو أكثرها انفلاتاً وخروجاً على كل الحدود والضوابط والقيود.

لقد وصل الأمر ببعض هذه الفلسفات إلى اعتبار العقل الصورة المزيفة للإنسان والدين والخلق، قيوداً ابتدعها الإنسان تدفع به إلى أنماط من السلوك قد لا يرضاهما، لكن يخضع لها تحت وطأة الضغط الاجتماعي، وضرورة التكيف مع المحيط وتحسين سمعته، في الوقت الذي تصدر فيه حريته واختياره وانطلاقه لفعل كل ما يريد، من مثل المذاهب والفلسفات الوجودية ومذاهب ما يسمى بالحرية الفردية، التي رفعت شعار: «افعل ما يحلو لك» دون المبالاة بأي رأي أو قيمة أو أخلاق.

وقد يندرج في ذلك فلسفات الحداثة وما بعد الحداثة، التي حاولت أن تؤسس لنهاية الدولة، ونهاية الأخلاق، ونهاية التاريخ، ونهاية القانون، ونهاية القيم الأخلاقية، والدخول في مجتمع الإباحية أو استباحة كل شيء، فالشعار العام: «بلا حدود».

وهنا تبدو الحاجة ماسة لبيان النبوة لقيم الوحي حتى تتحقق الحماية من الفهوم المعوجة، من التحريف والمغالة والانتحال، فلقد بيّن الرسول البشر القدوة ﷺ، منهج الوحي؛ بيّن للناس الصراط المستقيم والسلوك القويم، فجسّد برسالته وسيرته طريق النجاة والخلاص للإنسانية، الذي شرعه لها خالقها، العالم بأحوالها وظروفها وكيونتها المعقدة، وضرب لذلك مثلاً مادياً أشبه بوسيلة إيضاح مُعينة على الفهم، حيث: «خَطَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطًّا بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ مُسْتَقِيمًا، قَالَ: ثُمَّ خَطَّ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ ثُمَّ قَالَ: هَذِهِ السُّبُلُ وَلَيْسَ مِنْهَا سَبِيلٌ إِلَّا عَلَيْهِ شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾» [الأنعام: ١٥٣] (١).

- غياب النظرة الكلية الشاملة:

إن غياب النظرة الكلية الشاملة لأبعاد التنمية، وعدم الإحاطة بعلم جوانب إشكالية التخلف والتراجع الحضاري ودراسة أسبابها، من قِبل متخصصين وخبراء، والاقتصار على معرفة الآثار، وغلبة النظرة الجزئية السطحية لبعض جوانب المشكلة، على مستوى الفكر والفعل، والعجز عن اختيار الموقع الفاعل في ضوء الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة... هذا التبعض، إن صح التعبير، أدى إلى الفشل والعجز والخزي ومزيد من التراجع، يقول تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ

(١) أخرجه الإمام أحمد.

أَشَدَّ الْعَلَابِ وَمَا اللَّهُ بِفَعْلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ [البقرة]، ولعل الكفر المقصود هنا هو كفر عملي ولو لم يُعترف به فكرياً.

- الاستيراد وغربة المكان:

المغلوب والمتخلف مولع دائماً بتقليد الغالب المتقدم، لذلك يتوهم أن استيراد أشياءه وخططه في النهوض، بلا فقه ولا روية ولا وعي ومعرفة بما ينفع وما يضر، وما يناسب وما لا يناسب، يمكن أن يحقق له قفزات نوعية وطي مسافة التخلف! ونحن هنا لا ندعو للانغلاق والانكفاء وعدم الإفادة مما عند «الآخر»، فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها، لكن الذي ندعو إليه أن نمتلك المعيار القيمي (القرآن) الذي يُبصرنا ما نأخذ وما ندع؛ وقد ثبت علمياً وواقعياً أن الإنسان المتخلف، المنسلخ عن مرجعيته، العاجز عن اكتشاف إمكاناته الذاتية الكامنة للنهوض وامتلاك القدرة على تطويرها، إن هذا الإنسان العاجز عن الاستفادة من ذاته ورصيده الحضاري، هو أعجز عن إمكانية الاستفادة من «الآخر»، وأن الذي يقدر على الاستفادة واختيار ما ينفعه هو الإنسان المتقدم، لذلك سقطت مشاريع وخطط الاستيراد وتكديس الأشياء؛ لأنها تعاني من غربة المكان وخيبة الإنسان.

- عدم التوافق مع المعادلة الاجتماعية:

وليس ذلك هو السبب الوحيد، فالمعروف أن هذه المشاريع جاءت ثمرة لتراث وتاريخ وعقيدة وثقافة ومرجعية ومعادلة اجتماعية، وبالتالي فهي سوف تفتقر في المكان المنقولة إليه هذه المحاضن والمناخات الضرورية لنموها وتحقيق مقاصدها.. لقد سقطت لمغايرتها المعادلة الاجتماعية للأمة ومرجعيتها وعدم إحاطتها بمشكلات الأمة، ولم ينفع معها التقليد والمحاكاة والتكديس.

ولعل في الإشارة القرآنية في قوله تعالى: ﴿رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾، و﴿رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ دلالة واضحة على أهمية الانبعاث الذاتي لخطط التنمية والنهوض، بحيث تكون وليداً شرعياً للأمة، يقول تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ وَأَنبَأَهُمْ وَأَرْسَلَهُمْ وَيُعَلِّمُهُمُ

الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿١٦٦﴾ [آل عمران]، ويقول: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيَّةِ رُسُلًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢].

* سبيل التغيير والخروج:

فلذا تقرر عندنا أن الأمة المسلمة تشكلت من خلال كتاب (القرآن)، وتجسدت في حياة الناس من خلال السيرة وجيل خير القرون، وأنه لا بد لكل مشروع نهوض وخطة تنمية من مرجعية تُشكل لها الموجه والضابط المنهجي والمعياري، وأن القرآن هو المرجعية والضابط المنهجي لهذه الأمة، وإذا كان نهوض أي مجتمع مرهون بتوفير شروط وظروف ميلاده الأول، أدركنا العلة الأساس في العجز والتخلف وفشل مشروعات النهوض، حتى تلك التي رفعت شعارات الإسلام دون توفير ظروف وشروط ومحاضن وبرامج وخطط هذا الطرح، حيث اكتفت برفع الشعار وغابت في الماضي واكتفت بالفخر به لمعالجة مركب النقص والعجز عن الإنجاز، دون إيصال لمعطيات ومتغيرات العصر، فعانت غربة الزمان كما عانت المناهج والمشاريع المستوردة غربة المكان.

ولعل في مقدمة الأمور المطلوبة والتي تشكل سبل التغيير والخروج من المأزق الحضاري:

- إعادة بناء الشاكلة الثقافية:

إن الإصلاح، في الرؤية القرآنية، يبدأ من تغيير عالم الأفكار وإعادة بناء الشاكلة الثقافية، كما أسلفنا؛ والمعادلة الصادقة للتغيير والإصلاح تتمثل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا يُقَوْمُ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، فكيف نتعامل مع القرآن لتغيير عالم أفكارنا وبناء شاكلة ثقافية قرآنية، بحيث يصبح ذلك وسيلة تغيير؟

وكيف يمكن لنا أن نُضج منهج الاقتداء، ونحدد موقع الاقتداء لواقعنا ومجتمعنا في مسيرة السير النبوية، في ضوء استطاعتنا؟ وكيف يمكن أن

نبني العقل الناقد، ونعيد للعقل مكانه وفعله، في ضوء معرفة الوحي؟ وكيف نفقه قوانين السقوط والنهوض ونصل إلى مرحلة مغالبة قدر بقدر، التي لا تتأثني إلا باستيعاب المنهج السنني في الأنفس والآفاق؟

فالإنسان في الإسلام خليفة الله في الأرض، والقرآن دليله إلى بناء الحضارة وإقامة العمران، وفق قيم السماء، ومنحه الرؤية على تسخير السنن والقوانين.

فالنص القرآني يشكل فضاءً واسعاً يحيط برحلة النبوة في مسيرتها التاريخية الطويلة، ويواكب الإنسانية في مسيرتها إلى أن ينشئ الله النشأة الآخرة، ولا يزال البشر يبدون في إدراك النص القرآني ويعيدون، كل يغترف منه حسب اختصاصه ومعرفته وثقافته، فالقرآن حمّال أوجه، ولكل فيه نصيب: ﴿سَأَلْتُ أَوْدِيَةً بِقَدْرِهَا﴾ [الرعد: ١٧]؛ إنه فضاء مفتوح غير متناه، لا يمكن أن يُختزل بمنهج أو مذهب أو جماعة أو طائفة أو زمان أو مكان، أو يمكن إغلاقه دون سائر الناس، محل الخطاب، وقد يسره الله للذكر، وحض العقل الإنساني والجنس البشري وحرّضه بكل مستوياته وأزمته على النظر والاذكار والتدبر والتبيين والاعتبار، يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمr].

ولعل من الأمور الملفتة حقاً أن المتأمل في سياق قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [١٧]، الذي ورد في سورة القمر، يدرك أنه إنما جاء بعد بيان جملة من أحوال الأمم - قوم نوح وعاد وثمود ولوط وآل فرعون، على تباين الزمان والمكان والإصابات المتنوعة - بسبب نكولها عن تعاليم الله وارتطامها بسننه أو غفلتها عنها، والله يقول: ﴿وَلَقَدْ تَرَكْنَاهَا بَايَةً فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمr]، وليس المقصود بأمر التيسير فقط مجرد القدرة على التلاوة؛ لأن القرآن كما أنه خطاب أمة فهو خطاب نخبة.

- استنهاض عزمات البشر:

ولعل هذا التيسير، الذي يشكل بعض ملامح الإعجاز، هو الذي حرك الهمم، وأهل النفوس، وشحذ العقول لمحاولة محاكاة النص القرآني

واستكناه أبعاده ومقاربة أسلوبه، وكشف وجوهه، والتعرف إلى كنوزه، فكان النص القرآني المعجز الميسر للذكر سبيلاً للارتقاء باللغة والأسلوب والتطور في النظر والاجتهاد والعطاء، حيث إن مفهوم الإعجاز القرآني الذي يعني - فيما يعني - العجز عن الإتيان بمثله، لم يكن يعني للمسلم العجز والعقم والعطالة وانطفاء الفاعلية، وإنما كان الدافع الكامن وراء كل الأنشطة الذهنية، يمدّها بالعطاء الثقافي والتشريعي والتربوي والاجتماعي والسياسي والفكري، وحتى الفلسفي بشكل عام، بمعنى أن النص القرآني المعجز كان المحور لثقافة الأمة والمصدر لانطلاقها في شعب المعرفة المختلفة، بالمفهوم الواسع لمصطلح «الثقافة» على مستوى المعرفة والتربية معاً.

ولئن كان المعنى المتبادر لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ سهولة تلاوة وإمكانية تداول وتناول النص القرآني، وتحصيل المدركات والمقاصد لكل بحسب مؤهله، فإنه بهذا التيسير يشكل مائدة العقل والنفس للناس جميعاً.

إن المتأمل المتدبر في سياق قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمr] يبصر فيه دلالات عميقة وعميقة جداً، لكن هذا العمق لا يحول دون أن يأخذ كل إنسان منه بحسب كسبه العلمي والمعرفي، وليس أقلها قوانين الحركة الاجتماعية، ويبقى النص دائم العطاء بحسب ترقى الإنسان وارتقائه، ولا تُدرك تلك الأعماق ويتوصل إلى غورها إلا عند انتهاء الحياة، فهو ميسر لكل الناس، وكل الأجيال، وكل الاختصاصات، وكل المناهج، سفر مفتوح دائماً، ولكل العصور، ليس مغلقاً بطبيعة خاتميته وخلوده على منهج أو عصر أو طبقة أو نخبة أو تخصص أو ظرف اجتماعي أو ثقافي، إنه مصدر ثقافة الأمة، التي يشارك فيها الجميع، بأقدار متفاوتة لكنها متجانسة، من العامي البسيط وحتى العالم المكين.

إنه القرآن، معجزة الإسلام الخالدة.

والقرآن على الجملة، هو كتاب حياة كاملة، وهداية للإنسان، فهو

ليس كتاب لغة وبيان وأدب وتربية وعلم وتاريخ وفنون وعلوم، وإنما يستخدم ذلك كله لتحقيق غرضه في الهداية، فهو يمثل القيم المرجعية لذلك كله، حيث يؤهل الإنسان، ويضعه في مناخ ذلك، ويدفعه للإنتاج النافع في شتى هذه الميادين، ويقدم له النماذج في المجالات المتنوعة للاهتمام، لكن ذلك جميعه لا يخرج عن مقصده وهدفه، صناعة الإنسان المستخلف لصنع التقدم والحضارة، وفق منهج القرآن، وأن هذه الروافد والجداول من الرؤى والمناهج جميعها تخرج من القرآن وتعاود الصب فيه، وتعين على فهمه.

ولسنا بحاجة إلى الإشارة إلى الأثر الكبير، الذي أحدثه القرآن المعجز في العقول والنفوس ووجوه الترقى اللغوي والبياني والبرهاني مقارنة ومحاكاة للإعجاز، ولا المناخ العلمي الذي دفع الإنسان المسلم إلى الكشف والإبداع والتحريض والفاعلية لعقله ونظره، ليتدبر ويتبين فيندفع صوب كشف الحقيقة وتسخير معطيات الكون وفق منهج القرآن.

ولحكمة يريد بها الله أن الكثير من آيات الأنفس والآفاق وردت في القرآن مجملة، لينطلق الفكر والفعل في آفاقها وأمدائها وفضاءاتها الواسعة، يكشف عن موجوداتها، ويكتشف قوانينها، ويعمل على محاكاتها ومقاربتها وابتكار وسائل إبصارها. وما أعتقد أن هناك كتاباً في تاريخ البشرية شكل منطلقاً لمجموعة دراسات متنوعة ومصدراً لثقافة إنسانية في بيئات جغرافية وتاريخية وزمانية متعددة التنوع موحدة المصدر كالقرآن الكريم.

- بناء الإنسان الصالح:

إن العمل على العودة بالأمة إلى الالتزام بالمنهج القرآني هو سبيل الخروج، وعلى الأخص العرفاني منه المنضبط بقيم الكتاب والسنة، وتقويم سلوك الأمة به، وإبراز دور القيم المتأتية من الوحي المعصوم في تشكيل الإنسان الصالح، ومعاودة إخراج الأمة، وتقديم أنموذج جديد متجدد يفقه الدين ويفهم العصر، ويُبصر أزمة الحضارة ووسائل التعامل معها، ويدرك دوره الرسالي في العمل على استنقاذها من خلال مرجعيته في الكتاب والسنة وقيمه المستمدة من معرفة الوحي المعصوم؛ تلك القيم التي توظف المنهج

العرفاني وتشكل المعايير والموازن، التي تقاس بها أنماط السلوك، وتستبين من خلالها مواطن الخلل والاعوجاج المطلوب تقويمها وحماية استقامتها على الطريق الصحيح.

هذا الإنسان الصالح بذاته، الذي يستشعر المسؤولية عن إصلاح مجتمعه والعالم بأسره، الذي بات إعادة تشكيله واستدعاؤه وتقديمه كأنموذج ضرورة دعوية؛ لأنه الإنسان الجديد الذي يمثل سلوك الداعية ويقوم بالدعوة بالقدوة.. الوسيلة الأعظم تأثيراً.

كما يمثل هذا الإنسان اليوم حاجة إنسانية بعد هذا الاضطراب والارتكاس في القيم والمعايير، والانقلاب على كل خُلق ودين، والعمل على إسقاط كل المعاني التي تميز الإنسان عن سائر العجماوات، والاستهانة بتنمية خصائص وصفات الإنسان، والتوجه بالتنمية صوب أشياء الإنسان وأدواته على حساب تنمية ذاته والارتقاء بخصائصه وصفاته، وشيوع المذاهب والفلسفات، التي غادرت الفطرة إلى الغريزة، والمباح إلى الحرام، والإيثار إلى الأثرة والأنانية، وأصبح كل غايتها التمحور حول اللذة والمنفعة والمصلحة، التي باتت محركات لسلوك الإنسان وغايات لسعيه وحركته، والناظم لعلاقاته، والمرتهن لحياته، باسم خصوصيته وحقه في الحرية الفردية والشأن الشخصي.

- الانضباط بالقيم السلوكية لصبغة الله:

والذي نريد له أن يكون واضحاً ابتداءً أن ما ندعو له ونعمل على تشكيله من سلوك وما يضبطه من قيم وما يؤطره من مرجعيات إنما هو: صبغة الله، ومن أحسن من الله صبغة، يقول تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً وَتَحْنُ لَمْ عِبْدُونَ﴾ [البقرة]، فصبغة الله التي تجسد هداية القرآن ورسائله إلى الناس والتي ندعو للانضباط بقيمها السلوكية، هي التي بيّنها سبحانه في كتابه وسُنّة وسيرة رسوله، والذي شرع لها العبادات المتنوعة التي تشكل بعمومها ضماناً لديمومتها ومصدر تغذيتها وتنميتها لها والتزويد المطلوب لامتدادها واستمرارها.

فالله هو الذي شرع للإنسان وسائل الوقاية لحمايته، كما شرع وسائل العلاج لإصاباته، وسُبل رد الناس إلى الطريق القويم وتمكينهم من التجاوز والتصويب بعد ما يمكن أن يحصل من الخطأ أو الانحراف أو السقوط؛ فالصبغة التي ندعو لها متأتية من الله، الذي خلق الإنسان والكون والحياة، المحيط بتركيب الإنسان وكيّنونته، العارف به، العالم بما يُصلحه ويُضلح له: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك].

وبذلك فما نبينهُ وندعو إليه ليس من وضع الإنسان نفسه، ذلك أن القيم، التي تشكل المعايير والموازن لسلوك الإنسان، لا يعقل أن يكون الإنسان وهو موطن المعايير ومحلها وفي الوقت نفسه واضع المعايير؛ لأنه بذلك يصبح المحل والمعيّار معاً، إضافة إلى أن الإنسان غير مؤهل لذلك بطبعه وتكوينه، فهو واقع تحت ضغط مجموعة مؤثرات وراثية، وبيئية، ومذهبية، إضافة إلى الانشداد إلى تأثير الروابط اللونية والعرقية والقبلية والجنسية والجغرافية والتاريخية، التي تشكل شخصية الإنسان، إلى حد بعيد، وتساهم بتحديد اختياراته، هذا إضافة إلى أن الإنسان نفسه بطبيعة تكوينه وتطور كسبه وعلمه قد يستحسن سلوكاً وأخلاقاً وقيماً في وقت ما، وبعد مرحلة وجيزة قد يستبين له ما كان يخفى عليه، أو يمارس ردود فعل لأسباب طارئة معينة، فيخرج على سلوكه هو نفسه، يناقضه ويهوئى غيره لعدة عوامل واعتبارات يصعب تحديدها جميعاً، وقد أتينا على ذكر بعض منها.

هذا من جانب، ومن جانب آخر: كيف يمكن لهذه القيم والسلوكيات الموضوعية من قبل إنسان أن تجد القبول والاستجابة والانضباط بها من الآخرين، خاصة وأن مصدرها هو إنسان مثلهم، وهو بنظرهم ليس الأحق بأن يشرع لهم قيم أخلاقهم وأنماط سلوكهم من غيره، إضافة إلى انعدام ما يضمن لها الشعور بالمسؤولية تجاهها والمراقبة الذاتية لمسيرتها؟ وما هي قيمة وثمر وثواب الانضباط بها؟ وقبل ذلك كله وبعده: ما الضامن ألا تكون هذه القيم السلوكية، التي يضعها الإنسان، في حقيقتها تشكل مصلحة له وقنطرة للوصول لاستغلال وتعبيد الآخرين وتوظيفهم لمصلحته وبناء سلطته وسطوته عليهم؟!

لذلك قد يكون من الأمور الأساس في الرؤية الإسلامية، المتأتية من هداية الوحي المبيئة في عطاء النبوة، أو معرفة الوحي (المنهج العرفاني) بشكل عام: أن مصدر القيم وتقويم الأنماط السلوكية المتسقة مع هذه القيم، المنطلقة منها، المنضبطة بها، هي من وضع الوحي، وذلك يشكل - فيما نرى - أساساً ونقطة انطلاق لتحرير الإنسان من الإنسان، من جانب، وتأسيساً لتحقيق المساواة بين الناس ومنع التسلط والسطوة والتمييز بكل أشكاله، من جانب آخر؛ وأهم من ذلك كله إضفاء صفة اليقينية والطمأنينة والثبات عليها، التي تعتبر من أهم خصائص القيم؛ لأنها من مصدر معصوم؛ ذلك أن الشك والاضطراب في القيم والموازن يؤدي إلى الاختلال في السلوك والتباين المستمر في حركة الحياة.

فالثبات في القيم والمقاصد والأهداف هو من أهم المرتكزات الحضارية وضمان امتدادها وانسجامها وتوارثها وتنميتها والتمكين من الإفادة من العبرة الحضارية التاريخية الممتدة؛ أما إذا اختلت الموازن وكانت محل شك وتشكيك، فسوف يتحول المجتمع إلى لونٍ من الفوضى والاضطراب وافتقاد كل نقاط الارتكاز ووسائل الامتداد والقدرة على اختيار وسائل البناء الصحيحة وتحديد مواطن الخلل والإصابة لإصلاحها.

وقد لا نغالي عندما نقول: إن أزمة الحضارة اليوم في حقيقتها هي أزمة القيم السلوكية، وأن محاولات اعتبار السلوك والأخلاق شأناً ذاتياً شخصياً يخص الإنسان، لا علاقة له بعمله أو علاقاته بالآخرين، وأن للإنسان أن يفعل ما يحلو له، وأن هذا يعتبر من أخص حقوقه الشخصية وخصوصياته التي لا يجوز لأحد أن ينتقدها أو يتدخل بها، وأن الفعل الإداري والسياسي والاقتصادي تحكمه وتضبط مسيرته قوانين وآليات لا علاقة لها بالأخلاق، وأن قضية الأخلاق أمر نسبي بين الناس والمجتمعات وهي بطبيعتها لا تخضع للقياس ولا تصلح للاعتماد في عالم المصالح والمنافع... إن تلك المحاولات هي مصدر الفساد في الأرض وسبب لفشل مشاريع التغيير.

وتكاد تكون المحاولات مستمرة، أكثر من أي وقت مضى، لعزل الأخلاق والقيم السلوكية عن واقع الحياة، والدعوة إلى اعتبار ما يسمى مبادئ وقيم وأخلاق مكانه المعابد والصوامع والتكايا والزوايا، وليس المعاهد والمجتمعات والعلاقات الاجتماعية، التي تقوم على المصلحة، وأن الغاية فيها تبرر الوسيلة، وأن السياسة في حقيقتها هي سلوك مَكْرٍ وخداع وكذب ونفاق وباطنية، وهذا على نقيض المطالب الأخلاقية أو الأهداف السلوكية التي تدعو لها النبوة.

ومن هنا جاء التأسيس والتأصيل الفلسفي لفصل قيم الدين وتشريعاته عن واقع الدولة والمجتمع، وأصبح صاحب الخلق، أو الذي يدعو إليه، يرادف الإنسان المتخلف البسيط الساذج عديم الذكاء قليل الحيلة، الخارج من المدن إلى الكهوف والزوايا، فتلك الأماكن هي أحق به وهو أحق بها، فسياسة الحياة تحكمها فلسفة «الإنسان ذئب الإنسان»، وقاعدة «البقاء للأقوى»، وليس للأصلح، وأن الأخلاق بضاعة كاسدة تسود أسواق العاجزين؛ وأن المفلسين هم الذين يدعون إليها ويتشبثون بها لعجزهم عن المشاركة في الحياة وتحقيق أهدافهم فيها.

لذلك رأينا أن معظم خطط التنمية والتقدم تتوجه إلى تنمية الجانب المادي الاستهلاكي والإشباع الغريزي، وتتمركز حول أشياء الإنسان على حساب الارتقاء بخصائصه وصفاته والسمو به إلى تحقيق إنسانيته وكرامته، وما ذلك إلا ثمرة للرؤية المادية والفلسفة النفعية.

من هنا نقول: قد تكون أزمة الحضارة المعاصرة طبيعية في ضوء تلك الرؤى والمقدمات التي تعتمدها؛ إنها أزمة غياب منهج معرفي منضبط بقيم وسلوك أخلاقي يشكل معايير ثابتة خارجة عن وضع الإنسان، بحيث يشعر تجاهها بالمسؤولية والرقابة من جانب ويستشعر بها المصلحة والثواب والحياة السعيدة وتحقيق إنسانية الإنسان، من جانب آخر، وأن القيم السلوكية طالما أنها من وضع الإنسان فهي محلاً للرفض والانتهاك؛ وتبقى الإشكالية مستمرة، حتى يدرك أنها لا بد أن تُتلقى من مصدر آخر يؤمن به الإنسان ويخضع له.

وفي ضوء ذلك، نرى أن أزمة الأخلاق في الحضارة المعاصرة هي التي سوف تكون دابة الأرض، التي تأكل منسأتها وتنخر بها شيئاً فشيئاً حتى تؤذن بسقوطها، وأن شياطينها وخبرائها لا يبصرون إلا الصورة التي تُوهم أن استمرار قيامها وامتدادها إنما هو بما تمتلك من عصا تقوم عليها.

والحقيقة التي يؤكدُها تاريخ الحضارات: أن الإيمان بأهمية دور القيم الأخلاقية في بناء السلوك القويم وإنتاج الإنسان الصالح المصلح المنشئ للحضارة والعمران الباني للإنسانية السعيدة لا يقل أهمية عن الالتزام بالضوابط والمرجعيات ومعايير التقويم، التي تضبطها وتضمن مسيرتها وتحول دون جنوحها؛ لأن القيم السلوكية الأخلاقية بطبيعتها قابلة للتصرف، ومؤهلة للفهم المعوجة والظنون والادعاءات الباطلة وصعوبة القياس، خاصة إذا خضعت لاجتهاد الإنسان بكل مكوناته ورغباته، التي يحاول أن يُخلِّقها أمام الناس ليخفي الحقيقة، فلا بد لها دائماً من ضابط وتشريع خارجي ووازع وريب داخلي.

- ضبط المناهج العرفانية:

وليس بعيداً عنا ما لحق بالأخلاق التي جاءت بها النبوة من التباسات وعلل على مدى تاريخ التدين الطويل، وما كان ويكون من ممارسات منسوبة إلى الدين ومنفلتة من ضوابطه ووسائل تقويمه باسم الصفاء والتصفوف والوجد والتذوق للوصول إلى حالات من الذوبان والغرق في الحب الإلهي المزعوم؛ كل ذلك يتم باسم الدين والمنهج الذوقي العرفاني والتفسير الباطني الإشاري والتأويل المنحرف لقيم الكتاب والسنة، حتى لقد ارتكبت الفواحش، وانتُهكت الحرمات، واستُبيحت الموبقات باسم العلم اللدني والمنهج اللدني والاتصال المباشر بالله وإسقاط التكاليف لبلوغ درجة اليقين: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ١٩١﴾ [الحجر]، «حدثني قلبي عن ربي»، الأمر الذي لا ضابط له من شريعة أو لغة أو عقل؛ إنه نوع من البوهيمية الغرائزية والانفلات والوجودية والإباحية، التي تسوّغ الارتكاس وترفع عن صاحبه الحس بالخطيئة، لكن الخطورة فيه أنه يتم باسم الدين وقيمه؛ فيضفي لونا

من الاطمئنان الكاذب المغشوش، ينغلق صاحبه عليه ويحسب أنه يحسن صنعاً، وهو من الأخسرين أعمالاً.

لذلك، فالعلل والأمراض التي تلحق بعطاء النبوة وتُتوارث من دين إلى دين ومن حضارة إلى أخرى واردة، وكانت الوقاية مطلوبة، والحراسة مطلوبة؛ وقيام العلماء العدول بنفي نوابت السوء وحمل العلم الصحيح إلى الأمة وبيان الضوابط والقيم، التي تقوم بها اعوجاج المسيرة وتضبط سلامة سيرها من استحقاقات وتكاليف رسالة النبوة التاريخية: «يحملُ هذا العلم من كلِّ خلفٍ عدوُّه، ينفون عنه تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين»^(١).

ولعلنا نقول أيضاً: إن الخطورة، كل الخطورة، عندما تهتز المعايير والقيم، ويكون من أخطر مواطن الاهتزاز التباس الذات بالقيمة، وذلك عندما يصبح عمل الشخص المتدين هو الدين، وسلوكه واجتهاده هو المعيار، عندها تلتبس صور التدين بقيم الدين، فترتكس المعادلة، فبدل أن نعاير الأشخاص بالحق نتحول إلى معايرة الحق بالأشخاص، وهنا تنشأ الكهانات الدينية ونقع بما وقع به أصحاب الأديان السابقة من العلل والأمراض، التي كانت سبب انقراضهم واستبدالهم بالرسالة الخاتمة.

- تقديم نماذج تغري بالافتداء:

إن معالجة أزمة الحضارة المعاصرة وإحقاق الرحمة بالعالمين، سوف لا تكون بالنظريات الحالمة والأفكار المثالية والفلسفات الباردة والاقتصار على الفخر بالتجربة التاريخية، على أهميتها ودورها في إعادة عملية البناء الحضاري، وإنما لا بد لها من تقديم نماذج جديدة، إنسان جديد يتمثل هذه القيم ويلتزم بهذه الضوابط؛ أنموذج آخر تتجسد فيه هذه القيم، يغري بالإيمان بها، ويدرك دورها في تصويب مسيرة الإنسان وخلاصه، والالتزام بضوابطها، واستشعار أهمية الالتزام بالعبادات التي تشكل محطات تزويد

(١) أخرجه البيهقي.

وتعميق ووقاية وحراسة لهذه القيم؛ فما شرعت العبادات إلا لمقاصد وغايات وأهداف محددة في بناء الإنسان الصالح المصلح.

فالصلاة، كعبادة يومية متكررة، التي تصنع الانسجام والتوافق بين الجسم والروح، بين الحركة والفكرة، تنهى عن الفحشاء والمنكر: ﴿إِنَّكَ أَنتَ الْكَلِمَةُ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

والصيام الذي يربي الرقابة الذاتية، ويشعرنا بالعبودية والبشرية والحاجة والحس بالآخر، يصنع الوقاية المطلوبة: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِمَلَّكُمْ تَفْقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣].

والزكاة وما تؤديه من تطهير للنفس من الشح واستشعار حق الآخر بالمال، وتطهير المال من حقوق الآخرين، وما تشيعه من التكافل الاجتماعي تؤدي الدور العظيم في البناء الخلقي والتربوي للمجتمع: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

وهكذا الحج، الذي يشكل دورة تدريبية بما يشيعه من معاني الامتناع عن الرفث والفسوق والجدال: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ فَمَن رَّوَّضَ فِيهِكَ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ليصبح ذلك خلقاً وسجية عند الفرد، يمثل ولادة جديدة تجديدية: ﴿مَنْ حَجَّ لِلَّهِ، فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ﴾^(١)، وقبل ذلك كله الإيمان بالله عالم الغيب والشهادة، الذي يمثل نقطة الارتكاز.

وهكذا، فإن سائر أبنية الإسلام وعباداته المتنوعة، حيث لا تغني عبادة في أدائها عن أخرى وإلا لاكتفي بعبادة واحدة، كلها لبنات في البناء المأمول وضمانات لإنتاج الفرد الصالح المصلح، الذي يشكل ركيزة النهوض وخميرة الحضارة وإقامة العمران.

- توليد رؤى قرآنية في المجالات المعرفية:

إن العالم يعجّ اليوم، وخاصة في ميدان علم النفس والاجتماع

(١) أخرجه البخاري.

والتربية، بالكثير من الرؤى والفلسفات والنظريات المختلفة والمتضاربة والمتناقضة حول دوافع السلوك، ومعايير السلوك، و«سيكولوجية» السلوك، ومدارس التحليل النفسي للسلوك الإنساني، لهذا إضافة إلى الرؤى والفلسفات المتعددة في مجال الأخلاق، لدرجة أصبح معها «الأخلاق» علماً ومساقاً يدرس في الجامعات، رغم أنه من بعض الوجوه من المعارف الإنسانية والاجتماعية، التي على الرغم من تقدمها لم تتجاوز درجات الظن والاحتمالية للصواب والخطأ، شأن سائر العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولا أدل على ذلك من التضارب والتناقض والنسبية والتناسخ بين نظرياتها والقصور عن بلوغ مرحلة المعيارية والتقويمية، حيث لم تستطع أن تصل إلى الاتفاق على معيار ثابت تقوم من خلاله أنماط المسالك البشرية، فلكل نظريته ورؤيته ومعياريته المتلبسة بشخصه ورغبته ومنازعه، إلى درجة وصل معها الأمر إلى الاقتناع بنسبية هذه الرؤى والفلسفات وعجزها عن أن تحمل أصحابها على التحلي والتجلي بها، فهي لم تخرج بعمومها عن معارف وخواطر باردة لا نصيب لها من حياة الإنسان.

لكن لا بد لنا من الاعتراف بتقدم المحاولات وتحقيقها بعض الكسب في مجال علم النفس والاجتماع، وتشكيل الإنسان القادر على قراءة بعض الأنماط السلوكية والتعرف إلى دوافعها، والإفادة من ذلك في مجال الطب النفسي والإرشاد الاجتماعي؛ وليس ذلك فقط، وإنما المحاولة لربطها بالتربية ومراحل النمو لإنتاج مسالك معينة في المجال الإنساني.

هذا في الوقت الذي قد لا نجد في تراثنا الثقافي المعاصر إلا لمحات ونظرات ودراسات ونوافذ، ما تزال بسيطة، لم تجد من يمتد بها بالقدر المطلوب ولم ترتق إلى مستوى التراث وعطاء النبوة، الذي تمحور حول بناء السلوك السوي، كما أنها لم تستطع أن تقدم مشاركات مقدورة من المجال الإنساني، وإن كانت موجودة وممارسة عملياً في تاريخنا الثقافي.

وكم كان حرياً بالذين اختصوا بالمعارف والعلوم النفسية والاجتماعية والإنسانية أن يكونوا قادرين على توليد رؤى ونظرات تركز إلى الوحي

المعصوم، وتحاول الاستفادة من الأدوات المعاصرة لقراءة معرفة الوحي في هذا المجال، والتدليل على صدقيتها، وواقعيتها، ومثالياتها، وقدرتها على تخليص الإنسان من عذابه وتمزقه وأزماته بامتلاك القدرة على اكتشاف العلل وتقديم الأدوية، خاصة وأن المفردات والمصطلحات التي تخص ذلك في الكتاب والسنة كثيرة، وكثيرة جداً، وهي كنوز معرفية تتطلب وقفات متخصصة ومعاصرة لتعميق مفاهيمها وتحقيق دلالاتها في حياة الإنسان، مستعينة في ذلك بما توصل إليه الإنسان من أدوات متخصصة في هذه المعارف المعاصرة، سواء في ذلك الناحية الوقائية التربوية أو الناحية العلاجية الشفائية، والتخلص من مرحلة الخطب والتعميمات العاطفية والشعارات، والتوقف عن الافتخار بالماضي، ومحاولة استدعائه لمعالجة مركب النقص وتغطية العجز عن الإنتاج، لا للتحريض الحضاري.

وقد حاولنا ولا نزال بسط هذه القضية، وتأكيد أهميتها، والطلب إلى المتخصصين بهذه المعارف محاولة النظر وتقديم جهد خاص بهذه الموضوعات، وإشعارهم بأهمية الاضطلاع بهذا الفرض الكفائي والمسؤولية عن دينهم وأمتهم لكن، مع الأسف، لا يوجد إلى الآن إلا نقرات هنا وومضات هناك لم ترتق إلى المستوى المأمول.

- الرافعة الحقيقية للنهوض الحضاري:

والحقيقة أن رحلة البحث في فضاءات النص القرآني ماضية لا تتوقف حتى انتهاء رحلة الحياة، وهذا يشكل بحد ذاته دليل الخلود والحيوية وديمومة العطاء، ويؤكد حقيقة الإعجاز، كما أن الجدل والتمحور حول النص ما يزال مستمراً أيضاً، بين مدافع عنه، كاشف لإعجازه وكنوزه، وبين خارج عليه يحاول النيل منه وإلحاق الإصابة به؛ وبين هذا وذاك يبقى النص القرآني خالداً خلود الزمان، ومحلاً لاهتمام الناس جميعاً وفائدتهم، من الأميين إلى الأكثر تعليماً وتحضراً وكسباً معرفياً.

لكنني أعتقد، في إطار ذلك كله، وفعل ذلك كله، على أهميته وضروريته، أن من المقاصد الأساسية التي لا يجوز أن تغيب ولو لحظة

واحدة، أو تتراجع عن مرتبتها وأولويتها أثناء النظر والتنهيج والبحث والجدل حول فهم النص وتحديد معطياته: أن هذا القرآن إنما أنزل ليُتدبر فيعمل به، فلا يصح أن يستغرق الجدل حول النص إقرآني الجهد كله، والاستغناء بالجدل وصوابية المنهج وأهميته عن العمل بمقاصده، فيحول ذلك دون التوجه صوب قراءة المجتمعات ومعرفة استطاعاتها وإمكاناتها، ومن ثم إعادة تجسير العلاقة بين الأمة والنص القرآني، لأنه خطاب أمة، حتى ولو كانت مناهج التعامل معه إنتاج نخبة، لكن يبقى تحقيق عطاء القرآن إنجاز أمة.

إن الاختصار في التمرکز حول مناهج الفهم وأدواته، على أهميتها وضرورتها - باعتبارها تشكل مرتبة الفكر قبل الفعل - إذا لم يتم تجاوزها إلى الفعل وتنزيل القرآن على واقع الناس وبناء ثقافة الأمة من خلال الاختصار على آياته وتقويم مسيرتها بقيمه، فقد يخرج بالأمة من دائرة النص، ويحول دون التعاطي معه، إلى جدلية نخبة، كما يخرج النص من إطار العقيدة الفاعلة المحركة في الأمة، الدافعة للإنجاز، المانعة من السقوط والانقراض، إلى إطار الفلسفة ذات المعارف النظرية الباردة، حيث يقتصر العمل على النظر والجدل وينحصر في خاصة الخاصة، التي تعيش معزولة عن الأمة، فيتحول الجدل حول النص عملاً؛ ويغيب عن عقولنا وإدراكنا المقصد الحقيقي ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِينَ هُمْ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، فإذا تعطلت الهداية أو توقفت، فإن ذلك يعني خللاً في التعامل مع القرآن.

وببقى أن الهاجس الدائم، أو القلق السوي، الذي يشكل المهماز والمحرض الحضاري، ويكون ثقافة الإصلاح والتغيير، ويبني محاضنه، ويؤدي إلى التبصير بوسائله وإبداع أدواته هو التفكير الدائم بالتي هي أقوم... هذا التفكير هو الرافعة الحقيقية للنهوض الحضاري؛ لأنه يدفع إلى قراءة الواقع وتقويمه وتحديد مواطن الخلل ووسائل تجاوزها، وفق رؤية دقيقة فقهية بصيرة، حيث المطلوب دائماً التفكير بالارتقاء للتي هي أقوم.

وبالإمكان القول: إن معرفة الوحي هي التي تجيب عن سؤال أهداف

التغيير: «لماذا التغيير؟» ويأتي دور معرفة العقل لتجيب عن برامج ووسائل وأدوات التغيير: «كيف يكون التغيير؟»

وَبِمَدِّ:

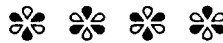
فإن «رسالة القرآن» عطاء إنساني جديد متجدد (لا يَخْلُقُ عَلَى كَثْرَةِ الرَّؤْيِ؛ آفاقها لا تحدها الجغرافيا: «إِنَّ أُمْتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا رُؤِيَ لِي مِنْهَا»^(١)، «... ليلغز هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار...»^(٢)، وقد بلغ؛

ولا يحدها التاريخ، ابتداءً من النشأة الأولى وحتى ينشئ الله النشأة الآخرة: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ ﴿٧﴾ ﴿صُفِّ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ ﴿١٢﴾ [الاعلى]؛

ولا يحاصرها الزمن بكل مكتشفاته العلمية وكسبه المعرفي: ﴿لَا يَأْنِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: ٤٢]؛ ﴿سَرَّيْهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]؛

إنها فضاء لا نهائي، وعطاء يمتد إلى ما بعد الموت، لا ينفد إلا بانتهاء الحياة على الأرض: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَعْرُ مَدَادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَعْرُ قَبْلَ أَنْ نَنْفَذَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ ﴿١٦٩﴾ [الكهف].

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.



(١) أخرجه مسلم.

(٢) أخرجه ابن حبان.

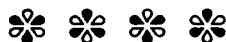
المحتو

الموضوع	الصفحة
* مقدمة:	٣
* مدخل	٩
* مناهج الهداية:	١١
- المنهج البرهاني	١١
- الدعوة إلى النظر في ملكوت الله	١١
- القصص مناط الاعتبار	١٢
- الحقيقة العلمية والإغراء باكتشافها	١٢
- من الحفظ والتلاوة إلى التدبر والاعتبار	١٣
- مصدرية القرآن	١٤
- المنهج البياني	١٥
- العربية لسان الوحي ووعاء الإعجاز	١٦
- القرآن أغنى العربية وحماها	١٧
- المنهج العرفاني	١٧
- تنوع محل الخطاب	١٩
- خلود العطاء	٢٢
* عقيدة التوحيد.. المرنكز الأساس لرسالة القرآن:	٢٣
- عقيدة التوحيد تحرير للإنسان	٢٣
- فك الارتباط بين الألوهية والحكم	٢٤
- تحقيق السلم الأهلي	٢٥
- وحدة الأصل البشري	٢٥

٢٦	- الأمن الاقتصادي
٢٧	- حفظ الحقوق والوفاء بالعقود
٢٧	- تحقيق التنمية الإنسانية
٢٨	- نماذج تربوية
٣٠	- التبصير بالفقه الحضاري
٣٢	- التاريخ مصدر معرفة
٣٣	* من أبعاد رسالة القرآن:
٣٣	- بناء أمة الفكرة
٣٤	- ميزان الكرامة
٣٥	- عصمة عموم الأمة
٣٦	- وراثة النبوة والبعث الحضاري
٣٩	* تصويب الرؤى الدينية:
٣٩	- الهيمنة ومنهج النقل العلمي
٤١	- صحة النص القرآني
٤١	- التجديد من لوازم الخاتمية
٤٢	- أعظم ما تمتلك الأمة
٤٤	- الهجر وغياب التدبر
٤٥	- من المبادئ والقيم إلى البرامج والخطط
٤٦	- من إثبات النص إلى إعماله
٤٨	- نص الشارع وفهم الشارع
٥١	* رسالة القرآن في الإصلاح
٥٢	- فشل مشاريع الإصلاح:
٥٢	- الخلل في تنزيل المنهج القرآني على الواقع
٥٢	- اختلال المنهج المعرفي
٥٤	- غياب النظرة الكلية الشاملة
٥٥	- الاستيراد وغربة المكان
٥٥	- عدم التوافق مع المعادلة الاجتماعية

الموضوع	الصفحة
---------	--------

٥٦	- سبيل التغيير والخروج :
٥٦	- إعادة بناء الشاكلة الثقافية
٥٧	- استنهاض عزمات البشر
٥٩	- بناء الإنسان الصالح
٦٠	- الانضباط بالقيم السلوكية لصيغة الله
٦٤	- ضبط المناهج العرفانية
٦٥	- تقديم نماذج تغري بالاقتداء
٦٦	- توليد رؤى قرآنية في المجالات المعرفية
٦٨	- الرافعة الحقيقية للنهوض الحضاري
٧١	* المحتوى

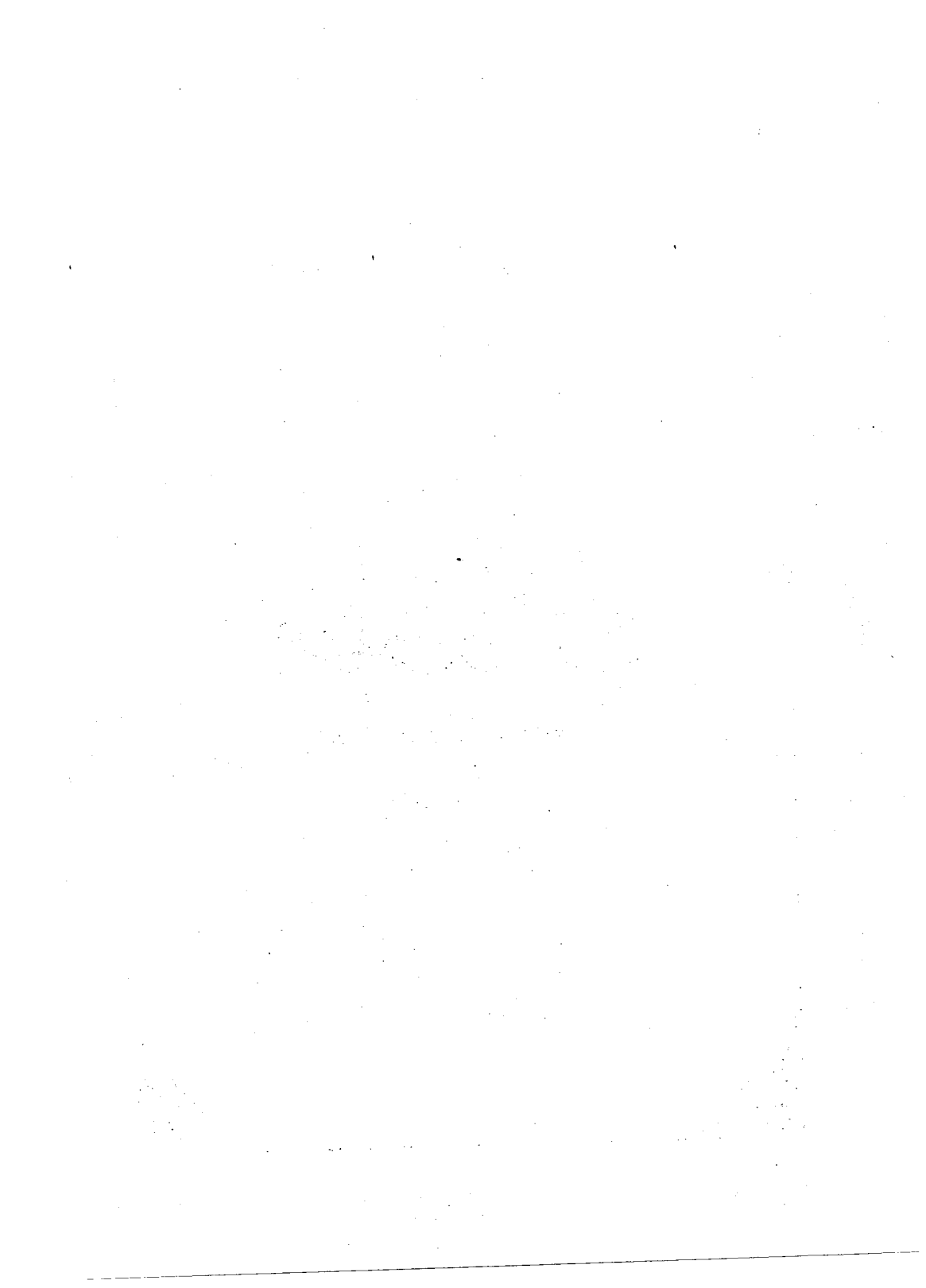


عَلَى بَصِيرَةٍ

مِرْاجِعَات

فِي الْفِكْرِ وَالذَّعْوَةِ وَالْحَرَكَةِ

الجزء الثاني



مقدمة

الحمد لله الذي اختار الإنسان ليكون خليفة في الأرض، وناط به حمل أمانة الاستخلاف، وإقامة العمران، فقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، وقال: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، وكرمه عن سائر خلقه فمنحه العقل وحرية التصرف والاختيار، وحمله مسؤولية تصرفه واختياره، يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَرْدِ وَالْبَحْرِ وَرَفَعْنَاهُمْ مِنَ الطَّلَاطِيتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠]، ذلك أن المسؤولية فرع الحرية، فلا مسؤولية بدون حرية؛ وأرسل له الرسل والكتب، التي تجسدت قيمها في حياتهم وتجلت في سيرهم، فكانت رسالة النبوة دليل الحياة، ومنبع الإخلاص، وسبيل الصواب، وكانت قيمها المعيار والميزان للفعل البشري، يقول تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

والصلاة والسلام على المبعوث على بيضاء نقية، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك؛ الذي كان من أولى مهماته، بعد بيان ما نزل إليه، أن يكون شاهداً على هداية الناس، قال تعالى: ﴿لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

وبعد:

فهذه رسالة في سلسلة رسائل «على بصيرة» أسميتها: «مراجعات في

الفكر والدعوة والحركة (٢)»، كما أسميت الكتاب الأسبق، الذي صدر منذ أكثر من ربع قرن عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن، والذي لاقى قبولاً واستحساناً كبيراً من الدعاة والكتاب والمفكرين، وصدى ثقافياً واسعاً، واهتمت أكثر من دار نشر بطباعته وتوزيعه مرات عديدة.

وعلى الرغم من مرور ما يعادل ربع قرن تقريباً، أي ما يقارب حقبة مليئة بأحداث جسام، شكلت منعطفات كبيرة وتغيرات مهمة في الخطط والاستراتيجيات والوسائل والأدوات والإعلام والتقنيات والنظم والقيم الاجتماعية وأنظمة الحكم وأنماط الحياة، ومع ذلك ما تزال الكثير من القضايا والإشكاليات التي عرض لها الكتاب عالقة، إن لم نقل: إنها تحولت إلى إصابات مزمنة، حيث ما تزال ذهنية التسويغ، وفلسفة الهزائم، ورسم البطولات في الفراغ، والتطاول، والادعاء، والتحزب، والتعصب، والتوقع، والانغلاق، والتعبد بالأسماء والشعارات، والاحتماء بالتاريخ لمعالجة مركب النقص، والنكوص صوب الماضي، تتحكم بفكرنا وتصرفاتنا.

فلقد تحول ماضي كثير من الجماعات والأحزاب والتنظيمات وتاريخها ليأخذ مكان المستقبل أو يصبح هو مستقبلها، حيث ما نزال نتعاطى مع المتغيرات والمستجدات وتطور المجتمعات وتغيير الاستراتيجيات بالوسائل والأدوات والذهنية نفسها.

وبذلك أصبح العمل الإسلامي وإلى حد بعيد يعاني من غربة الزمان والمكان؛ أصبح دائرة مغلقة وجسماً منفصلاً عن مجتمعه وأمته يقوم بانفجارات هنا وهناك، بعيدة عن الشرع والعقل؛ إلا من بعض الإضاءات والومضات، التي تشكل الأمل الباقي وتحرك الفاعلية.

ولا شك أن هذا الاستنقاع الحضاري والركود الثقافي ومظاهره من الاجترار الفكري والمراوحة والتكرار والعمل على تكديس الكتب والأسفار، دون دراية ما فيها، إنما هو بسبب غياب النقد والتقويم والمراجعة ومطاردة أهلها والضيق بهم؛ لقد أنطفأ سراج العقل المنير بحجج وذرائع شتى، قد تُنسب لقيم الدين أحياناً كثيرة، فتوقف الكسب وتوقف الزمن، وغاب

المستقبل وانعدمت مسؤولية الإعداد له، وأهمل شأن التخطيط، وانحسرت الرؤية الاستراتيجية، وتمحور الفكر حول قراءة (الذات) وإعادة قراءتها، والإعجاب بالنفس والإنجازات الموهومة، التي هي أشبه ما تكون بأحلام اليقظة، وتكرست الزعامات، وتحجرت وتخشب القيادات، بحجج واهية، وبذلك حُجر على فضل الله بإمكانية استنبات قيادات جديدة أكثر تأهيلاً؛ ولم تختلف قيادات العمل الإسلامي، التي تطرح نفسها كبديل في كثير من المواقع، عن قيادات العمل السياسي ذات الزعامة الأبدية، التي يتكرر فوزها بالتزكية و بانتخابات مزيفة، وألقاب الزعيم الأوحد، والرئيس للأبد، والتي لا تغادر القصر إلا إلى القبر!

ولعل ذهنية الركود الثقافي وحالة الاستنقع الحضاري وعدم التفكير بصناعة المستقبل، والإعداد له، والتخطيط الاستراتيجي، إنما تكرست وشاعت بسبب بعض الفهوم العليلة، والأنظار الكليلة، للمصطلحات والمقولات والمفهومات الدينية المشوّهة، من مثل: «لا يعلم الغيب إلا الله»، أو أن «المستقبل بيد الله»، وكأن الإشكالية هي في النزاع حول مدى علم الله وشموله!

فالله تعالى يعلم الحاضر والماضي والمستقبل، ويعلم عالم الغيب وعالم الشهادة، وهذه تكاد تكون مسلمة من مسلمات الإيمان وخصيصة من خصائص وصفات الألوهية، لكن الأمر قد يتطلب تحرير مصطلح الغيب وبيان المقصود به، الذي تارة ما يطلق ويراد به الماضي ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ٤٤]، وتارة يطلق ويراد به الغائب عن ساحة الحضور، وتارة ما يراد به المستقبل، القريب والبعيد، وتارة يراد به العالم الآخر المقابل لعالم الشهادة في الدنيا.

لذلك؛ فالخلط هنا والالتباس أو التليس جعل لمصطلح الغيب مفهوماً واحداً دون تحديد الأبعاد، والمعاني المقصودة من خلال السياق، وذلك يحمل كثيراً من الإشكاليات والفهوم المغلوطة، التي تعطل فاعلية الإنسان وتوقف إعداده واستعداده، وتلغي بصيرته في رؤية المستقبل ومسؤوليته عنه

وأهمية التخطيط له، وتشجيع لونا من الإرجاء الجديد، ويجعل التدين سبيلاً إلى التخلف والتراجع الفكري والحضاري والديني، بعيداً عن التأسّي بفعل النبوة في التخطيط والإعداد والاستعداد.

ولو تأملنا قليلاً في أحاديث الفتن، التي هي إخبار من الصادق المصدوق عليه السلام، لوجدنا أنها من وجه آخر تشكل رؤى مستقبلية تتطلب الاستيعاب والمبادرة والإعداد والتحضير للتعامل معها والنجاة منها - «إمكانية تجنب الأزمة والتفكير بكيفية إدارتها» - لأدركنا أهمية التفكير المستقبلي، وأهمية الإعداد والاستعداد والتخطيط له، وإلا ما معنى إيراد هذه الأحاديث، وما مقصد النبوة من إيرادها؟

ولعل في خطة سيدنا النبي يوسف عليه السلام السبعية: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ﴾ (يوسف)، التي استغرقت مساحة تعبيرية كبيرة في القرآن، خير شاهد في هذا المقام على فعل النبوة، هذا إضافة إلى أن علم الله بالغيب لا ينفي أن يكون لعلم الإنسان نصيب من هذا العلم، في ضوء المنهج السنني، الذي لا يتبدل ولا يتغير، الذي شرعه الله، والذي يمكن من قراءة الغيب وما سيكون في ضوء سنن الله الماضية في الحياة والأحياء.. لقد أصبح المستقبل من العلوم المعتمدة والمعتمدة والمستمرة وأخذ بعده المهم في التخطيط في ضوء سنن وقوانين الماضي وطبيعة الحاضر.

فإذا أضفنا لذلك أن تغيير الحال، وتغيير الحاضر الواقع إلى مستقبل أفضل هو من فعل الإنسان وكسبه واختياره، وهو من مسؤوليته أيضاً، حيث يقول تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا يُقْوِرُ حَتَّى يُغَيِّرَ مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (الرعد: ١١)، أدركنا دور الإنسان وفاعليته بالنسبة لصناعة المستقبل، فإله سبحانه ناط التغيير والتجديد بالإنسان وإرادته وجعله مسؤولاً عنه.

ولقد كان لتخطيط الرسول ﷺ ورؤيته المستقبلية وإعداداته لقابلات الأيام الدور البارز في تحقيق النجاح والانتصار من خلال سنن الله في الأنفس والآفاق، التي تتحقق بعزمات البشر، وليكون ذلك دورة تعليمية، وعبراً حضارية، وفهماً إسلامياً صحيحاً.

والعقيدة الدينية الإسلامية، التي يمكن أن نطلق عليها عقيدة «القلق الحضاري» أو ما يسمى بـ«القلق السوي»، التي تُشعر معتنقها بالتناقض بين ما يؤمن به وبين ما عليه واقع الحال، فيستشعر مسؤوليته تجاه تغيير هذا الواقع، لكن المشكلة عندما يتحول التدين إلى ضرورة سلبية انسحابية؟! عند ذلك تصبح وظيفة الدين التنفيس عن الاحتقان وتخفيف حدة التناقض والقبول بالتعايش معه بدل العمل على تغيير الواقع.

فالعقيدة هي التي تحرك المؤمنين بها باتجاه التغيير للواقع، والارتقاء للأفضل، والتفكير الدائم بوسائل وأدوات الدعوة المشروعة للتغيير، والاهتداء بتجليات السيرة النبوية كدليل حياة في مراحلها المتعددة، واستصحاب تجسيد رؤيتها للحياة وبيان اختلالاتها، بسبب حيدتها عن الجادة، وكيفيات التعامل معها، وتوازى في ذلك مسيرة الدعوة إلى تحقيق فعل الخير والمعروف، والإغراء بفعله، مع التنفير من اقتراف الشر والمنكر وكشفه، وبيان مخاطره على الفرد والمجتمع، والنهي عنه، واستخدام الأساليب المتنوعة في المراجعة والنقد للواقع القائم لأحوال مَنْ كان قبلنا، ليشكل ذلك عبرة ووقاية.

وَيَعْبُد:

فهذه بعض الملامح العامة والملحوظات، والعرض لبعض الإصابات التي شكّلت ولا تزال تشكل عقبات على طريق العمل، لا بد من اقتحامها بالمبادرة للفعل الإيجابي «بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ فِتْنًا كَقِطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ»^(١)، لتغيير ما بالنفس «فَلَا أَقْنَمُ الْعَقَبَةَ ۝ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ۝ فَكَّ رَقَبَةٍ ۝ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ ۝» [البلد]، حتى يأخذ العمل الإسلامي طريقه الصحيح في التفكير والتخطيط وال ضبط والمراجعة وتقدير الظروف المحيطة والاستطاعات المتاحة، فيحول ذلك بينه وبين المجازفات التي كانت السبب في فشله وتدمير وهدر طاقاته وتحويله إلى رصيد جاهز لحساب (الآخر) يستخدمه لتصفية الحسابات المحلية والإقليمية والدولية.

(١) أخرجه مسلم.

ولقد أسميتها «مراجعات في الفكر والدعوة والحركة» على غرار الكتاب الذي سبق أن صدر تحت العنوان نفسه؛ وفي هذه الرسالة لم أميز بين مجالات الفكر والدعوة والحركة لاعتقادي أن نسيج الفكر والفعل والسلوك واحد في النهاية، وأبعاده متداخلة إلى حد بعيد.

وأود الإشارة هنا إلى أن اختيار عنوان «المراجعات» والدعوة إلى الانضباط بالمرجعيات لا يعني، فيما أردت، التفهقر والنكوص والرجوع إلى اجترار الماضي والغيوبة فيه، وإنما هو في الحقيقة فعل مستقبلي، واقع في صميم المستقبل؛ هو لون من تحقيق الاعتبار والتحريض والتسديد والعمل على اكتشاف الخلل والإصابة في المسيرة، الذي يعيق الحركة ويحول دون تحقيق الأهداف المستقبلية وحسن الإجابة عن سؤال النهضة؛ هو جهد واجتهاد لإحياء عبرة الماضي لتصبح الرافعة الفكرية والحضارية للدفع إلى الأمام وإبصار المستقبل بشكل واضح وسليم، فهي مراجعة ومحطة للانطلاق السليم وليس رجوعاً ولا تراجعاً.

وأحب أن أؤكد أن ما ورد في هذه «المراجعات» من ملامح وملاحظات ورؤى فكرية هو اجتهاد قد يصيب وقد يخطئ، وهو قابل للنقد والنقض والتعديل والتطوير؛ بل لعل الوصول إلى هذا الحراك الفكري هو من أهم مقاصده، وقد أردتها مجردة لا تخص مجتمعاً ولا جماعة ولا جغرافيا ولا تخص أشخاصاً ولا هيئات إلا بالقدر الضروري، في محاولة لإحياء علم الجرح والتعديل في حياة الأمة العقلية، الذي حمى تراثنا من العبث، وعمل على استرداد حسبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فالنقد والمراجعة من لوازم الفكر والفعل الحضاري السليم.

والله غالب على أمره.

الدوحة في:

رمضان ١٤٣١هـ - آب/أغسطس ٢٠١٠م



تمهيد

أنزل الله سبحانه وتعالى القرآن، الوحي الإلهي الخاتم، مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيماً عليه، فقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]، وبذلك تقرر أن من مقاصد القرآن الكريم وأهدافه الرئيسة وخصائصه توفير المرجعية، ومنح المعيار الذي يمكن من اكتشاف الخلل، وبيان القصور والانحراف والتحريف وتحديد مواطن التقصير، وأتى لذلك بالأدلة والشواهد من تاريخ الحضارة الإنسانية ومسيرة النبوة، فكان القصص القرآني منجم العبر؛ وكان إلى جانب القصص ضرب الأمثال، وكان البيان المباشر، ويمكن القول: إن القرآن استخدم لذلك كل الأساليب وفنون القول، ليوقف الأمة المسلمة، أمة الوحي الخاتم، على قمة التجربة الإنسانية، ويسلحها بالرؤية السليمة للأشياء، التي تمكنها من تحديد مواطن الخلل في ذاتها وعند (الآخر) وضرورة التنبه إليه، خشية أن تنتقل إليها إصابات وعلل الأمم السابقة، التي كانت سبب سقوطها وانهيارها.

ولعلنا نقول هنا: إن خصيصة الهيمنة ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨] التي تميّز وتفرّد بها كتاب الأمة المسلمة تعني - فيما تعني - المعيارية، والرقابة، والشهادة على التاريخ الإنساني والتصويب لرؤاه الدينية، وما لحقها من عبث نتيجة التحريف والتبديل والمغالاة؛ فالقرآن بذلك يعتبر - من بعض الوجوه - كتاب النقد والتصويب والتقويم والمراجعة الأول للعقائد والسلوك الإنساني المنحرف، وبيان طريق الصواب وسبيل الصراط المستقيم، ومواطن النكوص عن هذا الصراط، وليس ذلك فقط، وإنما ربّى الأمة المسلمة على الحذر

وأهمية رعاية القيم وحراستها والاضطلاع بمهمة النقد لانحرافات (الذات) و(الآخر)، وناط خيريتها وامتدادها واستمرار عطائها بمدى التزامها بعملية النقد والتصويب، فقال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ذلك أن خيرية هذه الأمة كانت ولا تزال منوطة بممارستها مهمة النقد والتصويب وفق المعايير والقيم التي يوفرها لها الإيمان بالله ووحية المنزل ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾.

فالتصويب والنقد والمراجعة والتقويم من لوازم الإيمان ومن شروط التحقق بالخيرية؛ فالأمة المؤمنة بالله وما أنزل من كتاب هي أمة الحق ﴿وَمِنْ قَوْمٍ مُّوسَىٰ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨] . . . هي أمة ترسيخ العدل وإشاعته ونشره وتحقيقه في حياتها وفي عالم الناس: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣].

فإبلاغ قيم الحق للناس والشهادة عليهم، وإغرائهم بفعل الخير، وتحذيرهم من عمل الشر ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠] يعتبر من المهمات الصعبة، والمسؤوليات الكبيرة، والرسالة الإنسانية العظيمة، التي تتطلب من الأمة، التي تضطلع بذلك، مؤهلات وخصائص ومعارف وخبرات تمكنها من أداء مسؤوليتها؛ وهذه الوظيفة، أو هذا التكليف العام للأمة يعتبر من أعلى أنواع النقد والمناصحة والتصويب والإصلاح، وإن شئت فقل: إنه يوفر المناخ التربوي الكبير الذي يتشكل فيه العقل اليقظ الواعي الناقد، الذي يستشعر المسؤولية عن مسيرة الحياة والأحياء وهدايتها وحملها على الطريق الصحيح بالحكمة والموعظة الحسنة.

فموضوع النقد، الذي يتمحور حول بيان جوانب الصواب لتنميته والتزامه وجوانب الانحراف والخطأ وبيان سبيل معالجته وتصويبه والذي يكاد يتبلور في حسبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس قائماً على الإرهاب والإرهاب والتخويف والتنفير، وإنما على التبشير والتزكية والبيان والمنطق والحوار والحكمة، «فمن كان أمراً بالمعروف؛ فليكن أمره بمعروف»، وإلا فإن الخطأ في ممارسة النقد والتصويب سوف يكون سبباً في أن ينقلب إلى

ضده، فيكرس الانحراف، ويورث العناد، ويصنع الاستكبار، وينمي الكبر، الذي يحول دون فعل الخير.

والنبي الخاتم ﷺ، الذي تفرد بالعصمة عن الخطأ عن سائر البشر، هو النموذج المحتذى، فهو المسدّد بالوحي، المؤيّد به، حتى في اجتهاده فيما وراء الوحي، فإذا أصاب أقره الوحي، وإذا أخطأ راجعه وصوب له الوحي وبين له ما أخطأ فيه، وعلى ذلك فكل ما وردنا عنه بطريقة صحيحة صحيح مبرأ من الخطأ.

ولعلنا نقول هنا: إن تصويب الوحي لأخطاء الأنبياء، على أهميتهم ومكانتهم في الأمة وجلالة قدرهم، في اجتهادهم واختيارهم هو نوع من أرفع أنواع النقد لأعظم مستويات البشر، فلا أحد فوق احتمالية الخطأ ومن ثم النقد والتصويب.

كما أنه بالإمكان القول: إن محور رسالة النبوة وسيرة الأنبياء وتعاليمهم كان ممارسة نقد العقائد، والمبادئ، والأفكار، والأقوال، والأفعال المنحرفة لأقوامهم، وبيان سبل السلام، وأطريهم على الحق أطراً، فكانوا القدوة والدليل إلى هداية الأمة إلى الصراط المستقيم، والوصول بها إلى سبيل الرشاد، وتقويم سلوكها بقيم الوحي.. والتقويم في حقيقته هو تصويب للخطأ ليصبح العمل ذا قيمة، وبياناً للاعوجاج والانحراف وجعل المسار مستقيماً بعد عوج، وذا قيمة وقدر بعد أن كان بسبب اعوجاجه لا قيمة له عند الله وعند الناس.

ومن هنا تأتي أهمية ما ندعو إلى استرداده من العمل وبذل الجهد والقيام بالنقد والتقويم والمراجعة لجوانب التقصير والغلو والانحراف، الذي تعاني منه الأمة، لمعاودة إخراجها، وإحياء مواتها، واسترداد رسالتها في الاضطلاع بمهمة النقد والتقويم والمراجعة وكشف الخلل الذي لحق بها، وإعادة بناء خيريتها من خلال إشعارها بمسؤوليتها عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفق معايير الوحي وتعاليمه، وإعادة تأهيلها بقيم الوحي لتتوفر على الخصائص والصفات المطلوبة لإقامة الكتاب والميزان، والتأهل بالعدل للشهادة على مسيرة الإنسانية وممارسة الشهود الحضاري، استجابة

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

فالشهادة على الناس، والقيادة لهم إلى الخير، وإلحاق الرحمة بهم، وتحقيق العدل في بناء (الذات) وتقويم اعوجاجها، ونقد مجافاتها للحق، ومن ثم حمل رسالة الحق والعدل، التي جاء بها الوحي للناس، وتقويم سلوكهم بها وبيان مواطن الخلل والانحراف والفساد، التي يمكن أن تعترها تتطلب مؤهلات كبيرة، كما أسلفنا.

إن حمل قيم الحق والعدل للناس، وتقويم سلوكهم بها، ونقد الواقع الفكري والفعلية الذي هم عليه كان ولا يزال محور رسالة النبوة الكبرى، ومهمة وراثه النبوة على مدار التاريخ، وكانت قولة الأنبياء جميعاً ووسيلة الأنبياء جميعاً في الإصلاح والتغيير، التي دفع المؤمنون في سبيل تأسيسها ونشرها ثمناً غالياً لما لحق بهم من تكذيب وتعذيب وأذى وطغيان.

لذلك قد يكون من الخصائص والصفات الأساس المطلوبة للتأهل للشهادة على الناس أن نقوم سلوكنا أولاً وقبل كل شيء بقيم الوحي، ونصوب شهادة الرسول ﷺ علينا ﴿لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٨]؛ وهذا التصويب والتقويم بقيم الوحي يتطلب ديمومة المناصحة والمفاكرة والمشاورة والنقد والمراجعة والاجتهاد والتجديد والمراقبة والمعايرة ونفي نوابت السوء، ومحاولة الارتقاء دائماً إلى الدرجات العلى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ دَسَّهَا﴾ (١) [الشمس]، ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ (٢) [الاعلى]، والترقب الدائم والحذر من التراجع والسقوط إلى الدركات السفلى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّهَا﴾ (٣) [الشمس]؛ لأن احتمال الزلل وتسويل النفس مرافق دائماً للإنسان؛ والتحذير من الكبر والظلم والطغيان وتكذيب الرسل؛ ذلك أن الظلم والطغيان وغياب العدل يؤدي بطبيعته إلى الكذب والتزييف وانبعاث الأشقياء في الأمة، الذين يعيشون بأمنها ومقدراتها، وهذا كان ولا يزال إيذاناً لها بالخيبة والسقوط والهلاك: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّهَا﴾ (٤) كَذَبَتْ تَمُودُ يَطْعُونَهَا (٥) إِذْ أُنْبِئَتْ أَشَقُّهَا (٦) [الشمس].



محورية النقد

- مشروعية النقد:

وقد يكون من المفيد أن نتوقف قليلاً وبما يتسع له المجال للحديث عن مشروعية النقد في الكتاب والسنة، وإن كنا قد أتينا على ذكر ذلك في ثنايا الحديث فيما سلف.

ولعل في مقدمة دلائل المشروعية: القرآن الكريم، حيث جاء إنزاله مصداقاً لما بين يديه من الكتاب، ومهيماً عليه.. فالتصديق للصواب، والتصويب للخطأ.. وبيان ما وقع به أصحاب الأديان السابقة هو ممارسة للعملية النقدية بكل أبعادها؛ فالقرآن مهيم على الكتب السماوية السابقة، ومصوّب للرؤى الدينية؛ والقرآن مهيم على الإنتاج البشري، وحاكم عليه، ولو كان هذا الإنتاج مُستنبطاً من القرآن نفسه؛ فهو المعيار والرقيب والشاهد.

وقد ناط القرآن بأمره الشهادة على الناس ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وهذا دليل مشروعية النقد والمراجعة والتصويب، فالشهادة بإبلاغ الصواب، وبيان مسالك الخطأ والانحراف، والتحذير من ذلك هو مراجعة ونقد؛ كما ناط القرآن بالرسول ﷺ الشهادة على أمة القرآن ﴿وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

وعرض القرآن لقصص الأنبياء، وبيّن التحريف والتبديل والغلو والتطرف، وحذر من انتقال علل أصحاب الأديان السابقة.

كما عرض لبعض إصابات وأخطاء المؤمنين، كما حصل في معركة أحد، يقول تعالى: ﴿أَوْ لَمَّا أَصَبْتُمْ مَوْصِيَّةً فَذُكِرْتُمْ أَنَّ هَذَا قُلٌ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (آل عمران)، وغزوة حنين؛ يقول تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَرْتُكُمْ فَلَمْ تُقِنْ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ (التوبة).

والرسول ﷺ اعتبر ممارسة النقد والمناصحة ونفي نوابت السوء هو سبيل حماية قيم الدين وممارسة التدين السليم وامتداده، فقال: «يحملُ هذا العلم من كل خلفٍ عدوُّه، ينفون عنه تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين»^(١)، فبيان التأويل الجاهل والتحريف الباطل والانتحال والمغالاة، والتحذير منه هو النقد ذاته.

فممارسة النقد من الرسول ﷺ لبعض أعمال وممارسات أصحابه، على جلالة قدرهم وعظيم دورهم وعطائهم، وهم خير القرون، دليل واضح على مشروعية النقد وأهمية ممارستها، وأنه سنة من سنن النبوة: «اللَّهُمَّ! إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ (عليه السلام)»^(٢).

ولا شك عندي أن خيرية الأمة ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (آل عمران: ١١٠)، كانت ولا تزال منوطة برسالتها ووظيفتها في ممارسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أي ممارسة عملية النقد والتصويب والمناصحة والمراجعة؛ وهل في النقد غير ذلك؟ كما أن اكتساب الأمة لمفهوم ومدلول ومواصفات الوسطية والعدل هو الذي أهلها للشهادة على الناس وتحقيق الشهود الحضاري؛ وهل الشهادة على الناس؛ إلا ممارسة النقد والمراجعة والتصويب؟

وليس ذلك فقط، بل إن تعطيل عملية النقد والمراجعة والتواطؤ على الخطأ مؤذن بالسقوط؛ لذلك عاب الله تعالى على الأمم السابقة تواطأها على الباطل، وتوقفها عن المناصحة والمراجعة والنقد، وتسترها على الأخطاء والعيوب، يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَخْبَارِ وَالزُّهْبَانِ لِيَأْكُلُونَّ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبُطْلِ وَيَصُودُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ

(١) أخرجه البيهقي.

(٢) أخرجه البخاري.

الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٧٦﴾
 [التوبة]، ويقول أيضاً: ﴿لِمَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ
 وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ
 عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [المائدة: ٧٨، ٧٩]، ويقول: ﴿يُحَرِّقُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ
 وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ [المائدة: ١٣]، ويقول: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّيُّونَ
 وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْآثِمَ وَأَكْلِهِمُ الشَّحَّ لَيْتَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [المائدة].

وقد لا يكون مستغرباً أن تختزل رسالة الإسلام بقول الرسول ﷺ:
 «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»^(١)، فهي من جوامع الكلم وجماع الأمر كله، وأن تكون
 المناصحة من التكاليف الكبيرة والمسؤوليات العظيمة: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا
 ظَالِمًا فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعْتَمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ»^(٢)، وأن يكون
 أَحَبُّ الْجِهَادِ إِلَى اللَّهِ ﷻ: «كَلِمَةُ حَقٍّ تُقَالُ لِإِمَامٍ جَائِرٍ»^(٣).

فإن من كان لديه الاستعداد لأن يضحي بنفسه لإيقاظ أمة من سباتها،
 وذلك بالوقوف أمام الإمام الظالم يأمره وينهاه، ومن ثم يدفع ثمناً لذلك
 حياته في الدنيا الفانية، لكنه في الآخرة الباقية يحوز الدرجات العلى، يأتي
 في المرتبة بعد سيد الشهداء: «سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ حَمَزَةٌ، ثُمَّ رَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ
 جَائِرٍ قَامَرَهُ وَنَهَاها، فَقَتَلَهُ عَلَى ذَلِكَ»^(٤).

ولا شك أن عملية النقد والمناصحة، تتعاضم بتعاضم الظلم والانحراف
 وغياب العدل، لتصل في المقاربة إلى مستوى منزلة سيد الشهداء حمزة،
 عم الرسول ﷺ.

فرسالة الدين المناصحة والنقد وكشف الخلل، الأمر الذي لا بد أن يبدأ

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه الترمذي.

(٣) أخرجه الإمام أحمد.

(٤) أخرجه المنذري في «الترغيب» (٣٣٤٦)، وهو في «صحيح الجامع
 الصغير» (٣٦٧٥).

من العدل مع (الذات) فيؤهلها، و«الْكَيْسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ»^(١)، «حَاسِبُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُحَاسَبُوا»^(٢)، وينتهي بحمل المناصحة والعدل لـ(الآخر) ونقد الخلل في حياته وعقيدته وفكره وفعله بالحكمة والموعظة الحسنة: «من أمر بالمعروف فليكن أمره بالمعروف، ومن نهى عن المنكر فليكن نهيه بلا منكر».

إن النقد والتقويم لم يتوقف لحظة واحدة في تاريخ النبوة، فلقد بدأ مع الخطوات الأولى للنبوة وللإنسان، وذلك عند خروج آدم عليه السلام، وزوجه عن الوصية الإلهية عندما نسي، وأكل مع زوجه من الشجرة: «فَنَسِيَ وَلَمْ يَحْذَرْ لَمْ عَزَمًا» [طه: ١١٥]، قال تعالى: «وَبَكَدُمْ أَشَكُّنَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ» ﴿١٦﴾ فَوَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْءِئِهِمَا ﴿١٧﴾ فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءُهُمَا ﴿١٨﴾ [طه: ١٢١]؛ لقد اكتشف آدم خطأه عندما بدت له سوأته، فعاد إلى جادة الصواب؛ وتاب عندما تلقى من ربه كلمات «فَلَقَّيْنَاهُمَا مِنْ رَّبِّهِمْ كَيْفَ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ» ﴿٣٧﴾ [البقرة: ٢٣٧] ذلك أن الرجوع إلى الحق، والعدول عن الظلم، والعودة عن الخطايا سوف يبقى متاحاً للإنسان - رحمة من الله - ومغرياً له بالتخلص من خطاياه، ومن هنا تتأكد فائدة النقد والتقويم والمراجعة والمناصحة، وعظيم الثمرات التي تترتب عليها في الدنيا، في الإصلاح والصلاح، وفي الآخرة بالفوز والفلاح... إلخ.

ولا نكاد نقرأ آية في القرآن تقريباً في التبشير والإغراء بعمل الخير والتبصير والتحذير من الانحراف والوقوع في المعاصي؛ إلا ويمكن تصنيفها في خانة النقد والمراجعة للخطأ وبيان طريق الصواب، كما أننا لا نكاد نقرأ قصة نبي في تاريخ النبوة الطويل؛ إلا ونبصر أن رسالة النبي ودوره في الحياة إنما كان مناصحة قومه ونقد ما هم فيه من الخطايا والسفاهات وبيان طريق الصواب.

(١) أخرجه الترمذي.

(٢) حديث موقوف على عمر بن الخطاب ؓ، انظر: «شرح السنة» للإمام البغوي (٤١١٧).

فالقُرآن، الذي جاء ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [المائدة: ٤٨] (معتزفاً بالنبوات السابقة ومؤكداً أنها في أصولها من عند الله)، ﴿وَمَهْمِيمًا عَلَيْهِ﴾ (ناقداً وكاشفاً لمواطن التحريف والتبديل ومبيناً لسبيل الصواب)، بما قدم من معايير وقيم ثابتة، غير متأتية من الإنسان، وما قدم من نقد لأحوال وانحرافات في ضوء تلك القيم والمعايير، وما قص من مسيرة النبوة وعبر التاريخ، وبين من قوانين السقوط والنهوض الحضاري يمكن اعتباره إلى حد بعيد، دليل العمل النقدي والفكر النقدي، على مستوى التنظير والممارسة معاً، إلى درجة تمكنا من القول: لا نهوض ولا عدل ولا تنمية ولا حراك فكري ولا استقامة بدون تربية التفكير النقدي وبناء العقل الناقد؛ ذلك أن غياب أو تغييب النقد والمناصرة وإلغاء الاجتهاد والتستر على الخطأ هو الفخ الكبير، الذي وقعت به الأمة وكان وراء تخلفها.

- النقد وسيلة التنشيط الذهني والحراك الفكري:

وسوف لن نُخرج الأمة من جديد، ولن نتحقق لها الشهادة على (الذات) والناس، ومن ثم يتحقق لها الشهود الحضاري؛ إلا إذا كان النقد محور نشاطها الذهني ووقود تفكيرها، الذي بموجبه تتجسد في حياتها المعيارية، وتتميز بالوسطية، وتتحول بعقلها وفكرها وفعلها لأن تكون أمة معيارية، كما أراد لها ربها: ﴿وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٨]، فكتابها معياري ﴿وَمَهْمِيمًا عَلَيْهِ﴾، ورسولها معياري ﴿وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾، وهي بالتزامها وسلوكها وانضباطها بقيم الوحي معيارية، ورسالتها للناس معيارية أيضاً ﴿وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾؛

وهذه المعيارية خالدة ومستمرة، ومن لوازم الرسالة المعيار الخاتمة الخالدة؛ هذه المعيارية تضيق وتسع لكنها لا تنقطع، لتدل في كل عصر ومصر أن هذه القيم واقعية وليست خيالية، قادرة على أن تتجسد في حياة الناس، وتشكل دليلاً للتطبيق وإثارة الاقتداء: «لَا يَزَالُ مِنْ أُنْتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ

يَأْمُرُ اللَّهُ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ، وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ»^(١).

بل لعلنا نقول: إن توقف الوحي، الذي يعني - فيما يعني - توقف التصويب من السماء لمسيرة البشر وكشف الانحرافات والخطايا والإصابات الدينية والاجتماعية والحضارية يشير بشكل واضح إلى أن النقد والمراجعة والتصويب والمناصحة والتجديد أصبحت منوطة بالعقل، في ضوء مرجعية ومعايير قيم الوحي.

إن اجتهاد العقل الناقد هو الذي يكشف الانحرافات والسفاهات والفساد، ويبين طريق الصواب، وما حديث الرسول ﷺ فيما أخبر بأن «اللَّهُ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»^(٢) أو «أمر دينها»، الذي هو إخبار الصادق المصدوق من وجه؛ إلا أنه من وجه آخر تكليف بالنقد والمراجعة لحالات التدين المغشوش، وما يمكن أن يلحق بإيمانها من علل وإصابات، واختلاط التقاليد بالتعاليم، ونمو نوابت السوء.

فالنقد والمراجعة من وسائل حفظ هذا الدين واستمراره وخلوده، وأن توقفه يحمل الكثير من المخاطر والعلل، التي تتنافى أصلاً مع خلود هذا الدين وخاتمته وهيمنته، التي تقتضي - فيما تقتضي - استمرار الحراسة والبيان بالنقد والمراجعة.

وليس أقل من ذلك دلالة إخبار الرسول الصادق ﷺ، الذي يحمل إلى جانب الإخبار تكليفاً شرعياً، بقوله: «يحملُ هذا العلم من كل خلفٍ عدوُّه، ينفون عنه تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين»^(٣)، فهؤلاء العلماء العدول هم (النقاد) الذين ينفون عن الدين الانحراف والتحريف الباطل، والتأويل الجاهل، والانتحال الغالي... وهل كشف ذلك

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه أبو داود.

(٣) أخرجه البيهقي.

الزيف، وردّه، وحراسة قيم الدين كما أنزلت؛ إلا لون من أرقى ألوان النقد والتقويم والمراجعة وحماية الحقيقة ونشر قيم الحق والعدل؟

لذلك قد يعجب الإنسان كيف انطفأت جذوة النقد في هذه الأمة، بعد أن كانت تمثل الروح السارية والممتدة والعقل المتوهج؟! كيف تعطلت أدوات النقد والمناصحة حتى كاد يكون النقد من المحرمات؟!

ومن الأمور العجيبة حقاً أن ما كان من النقد (الجرح والتعديل للرواة) وبيان علل الأحاديث، التي تشكل المصدر الثاني للتشريع، كان يمثل إحدى المفاهيم العلمية والمنهجية والركائز الأساس في تراثنا وتاريخنا الثقافي والعلمي بما اصطلح على تسميته «علم مصطلح الحديث»، ومع ذلك فالأمر اليوم يغيب عن حياتنا العلمية والفكرية والثقافية بالأقدار المطلوبة!

لقد كان النقد في تراثنا علماً له أدواته وآدابه ومقاصده ومصطلحاته ومتخصصوه، وكان من ثمار ذلك العظيمة حفظ حديث رسول الله ﷺ وكشف الموضوع والمكذوب والضعيف والصحيح، وحفظ البيان النبوي لقيم القرآن من كل دخیل، والترصد الكامل للوضاعين والكذابين والقصاص وغير المؤهلين، وقطّهم عن التقول بما لا يعلمون، وكان هذا النقد مؤشراً أيضاً على حفظ القرآن، الذي تعهد الله به، وحفظ بيانه: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (٧) فَإِذَا قُرَأَتْهُ فَلْيَعِزُّهُ قُرْآنَهُ ﴿٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿٩﴾ [القيامة].

- أبعاد نقد التراث:

والأمر الذي لا بد من بيانه هنا أن نقد التراث (فهوم البشر واجتهاداتهم) وما أنتج السابقون وغربلته، في ضوء قيم الوحي في الكتاب والسنة، على أهميته وضرورته، حتى لا تتسرب علل وأخطاء الماضي، وتؤخذ على أنها مسلمات مع أنها في حقيقتها فهم وفعل بشري يجري عليه الخطأ والصواب، وحتى تتحقق العبرة لبناء الحاضر وصناعة المستقبل، فهو من وجه آخر عظيم الفائدة؛ لأنه نزع للقدسية عن فهوم واجتهادات البشر والتباس الذات بالقيمة، ومساهمة في بناء العقل الناقد، وتحقيق الحراك

الفكري؛ إلا أنه من بعض الوجوه أيضاً يعتبر استدعاء للمعارك الفكرية من الزمن الماضي، وغياب الخصم القادر على الدفاع عن وجهة نظره وإبانة دليله والرد على ما يوجه إليه.

وتبقى هذه معارك تجري حول فكر الزمن الماضي، وتعاني من خلل الزمان والمكان والتكافؤ في الفرص، وقد تكون في كثير من الأحيان - وهنا قد تكمن الخطورة - على حساب إشكالات الحاضر وضرورة رؤيتها من جميع الزوايا، وإصلاح الخلل الواقع والمتوقع فيها، وتصويب مسيرة الأمة، بل لعلنا نقول: إن نقد تلك الاجتهادات، الماضي زمانها وأشخاصها، قد تكون الغاية منه والمبرر له تحقيق عبرة للحاضر أو التأهل لإصلاح الحاضر ونقده وتجنبه عثرات الماضي.

لذلك؛ فقد يكون من الأجدى، وليس البديل، إضافة لذلك خاصة وأن العملية النقدية لا بد لها من الاتصال والتواصل والفعل والتفاعل والتفكير والتفكير، أن يركز النقد على الواقع الفكري والثقافي والشرعي والسياسي... إلخ، بكل مكوناته، وبيان الخلل الذي يعاني منه والذي يتطلب استصحاب الماضي، ولا يشكل السكوت عنه والانصراف إلى الماضي كلية سبباً في ضلال الأجيال، وتكريس الأخطاء، وتعطيل وظيفة العقل، خاصة عندما يثبت فشل الواقع الفكري والسياسي في تحقيق الأهداف، حيث يصبح السؤال الكبير والبدهي: لماذا فشلنا؟ وكيف نستدرك ونتجاوز الفشل؟

إن الإجابة سوف تتمحور بكل أبعادها حول بناء العقل الناقد، القادر على البصارة وإيجاد الأوعية والحلول، التي تصوّب المسيرة قبل تعثرها، وتبين مواطن الخطأ وطريق الصواب بعد العثار الواقع فيها.



لزوم النقد وأهميته

- النقد من لوازم الخاتمية والتجديد:

قد يكون من أهم لوازم التجديد والتصويب، الذي نيط بالأمة وجُعِلَ من أعظم وظائف أمة الرسالة الخاتمة، بعد أن توقف الوحي واختتمت الرسالات السماوية حيث توقف التصويب من السماء: القيام بعمليات التقويم والمراجعة المستمرة لصور التدين، وإعادة معاييرها بقيم الدين، ونفي البدع ونوابت السوء، والعودة بالأمة إلى الينابيع الأولى في الكتاب والسنة، وإزالة ما يمكن أن يكون قد ألحق بها من الشوائب وما حصل من التداخل بين الذات والقيمة، ووقع من الالتباس بين التقاليد والتعاليم، بين نص الشارع واجتهاد الشارح، والمجتهد والمفسر، الأمر الذي يطفئ الفاعلية ويؤدي إلى التخلف والتراجع والاستنقاع الحضاري، والعجز المورث للخزي، حيث تتحول هذه الأمور شيئاً فشيئاً إلى وباء ذهني وعقلي وديني يتم توارثه اجتماعياً لدرجة قد يصعب معها الانفكاك عنه والانفلات منه.

لذلك نجد أن ذلك الوباء ينعكس حتى على التفكير والاجتهاد والنظر في النصوص؛ إن حصل، فلا يحقق النتائج النهضوية والتنمية المرجوة، وإنما يصبح نظراً متخلفاً يحمل في باطنه بذور التخلف، ذلك أن حالة التخلف في حقيقتها حالة نفسية وشاكلة ثقافية، تنعكس على النظر والاجتهاد ومحاولات التجديد فيأتي ذلك متخلفاً، لا يُحرك ساكناً ولا يغير واقعاً ولا يحدث أثراً، وإنما يرسم في فراغ، ويكتب على سطح الماء، ويدور في

حلقة مفرغة، والمصيبة الكبرى أن أصحابه قد يظنون أنهم يُحسنون صنعاً، دون أن يدروا أنهم قد يكونون من الأخسرين أعمالاً.

- أهمية المنهج النقدي:

لذلك نقول: إذا لم نقتنع أن المنهج النقدي من لوازم المنهج النقلي، وأن قيم المنهج النقلي من ضوابط المنهج النقدي ومعايره، وأن الأمرين لا بد أن يسيرا ويستمرّا متوازيين متكاملين فإن الخلل واقع في عقل الأمة وفي صور تدينها لا محالة؛ وهذا الخلل مهما أحسنا به إذا لم ندرك أسبابه وأقداره ونعالج أسبابه ونغالب أقداره، فإن عمليات الإصلاح والنهوض سوف تبوء بالفشل، كما هو حاصل في الكثير من أحوالنا.

فالمنهج النقلي والمنهج النقدي متكاملان وليس متقابلين، كما يتوهم أصحاب العقول الضيقة، التي لا تتسع للحقائق الشرعية والموضوعية.

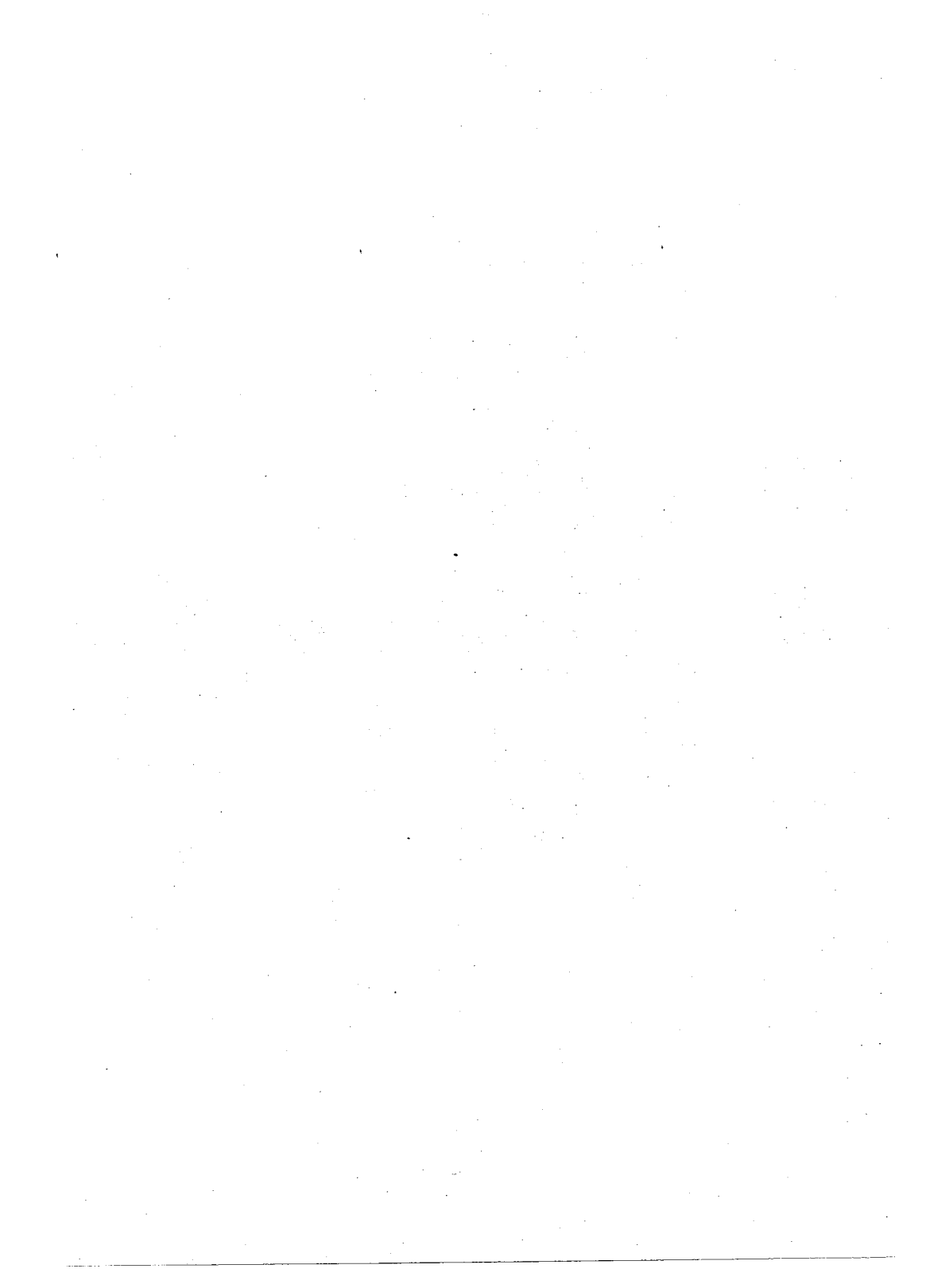
إن الاقتصار على المنهج النقلي وعدم إدراك متطلباته وتجاوز استحقاقاته سوف يؤدي إلى تعطيل أدوات النظر والاجتهاد، ويحوّل المنهج النقلي إلى أشبه ما يسمى بالتأبوت، الذي يحمله بعض الكهنة ويتحدثون عن أهميته وقديسيته وصوابه وقدراته الخارقة ويكتفون بذلك، ويحرّمون كل نظر أو رأي أو تفسير أو تأويل، بذريعة عدم الأهلية لذلك، وكان الله وقت الوحي وأنزله لعصير معين وأناس بأعيانهم، وأن الله سبحانه وتعالى، الذي خاطب بالوحي الخالد الإنسان في كل زمان ومكان إلى أن تقوم الساعة لا يعلم علمهم بتدني الأهليات وعجزها عن إدراك أبعاد ومقاصد الوحي، الأمر الذي شكل قطيعة معرفية وثقافية وحتى شرعية، وعطل فاعلية النص وقدرته على تحريك وصياغة حياة الناس، وأدّى عند كثير منهم إلى تجاوز الوحي، أو الاقتصار على الإيمان به إيماناً سلبياً تسليمياً لا يغير شيئاً من الواقع، بل قد يلغي كل تطلع لتغيير أو تفكير مبصر.

وهذا التصور البائس خلف في حياة الأمة تركّة ثقيلة من التراجع، أو مخزوناً كبيراً من التخلف والعجز يصعب تجاوزه وترحيله؛ لأن النشاط

الفكري اقتصر على الدوران في المكان نفسه أو المراوحة في داخله، دون القدرة على الامتداد به والإفادة منه؛ لقد أصبح التراث محلاً للتبرك فقط، أو على أحسن الأحوال وسيلة تقتصر في الهجوم على الآخرين ورميهم بالتكفير والتأثير والتجريم، أو التسلط عليهم وممارسة لون من الحرمان أو الغفران، الذي كان يتعاطاه الكهنة ورجال الدين.

وهذا الأمر بطبيعة الحال انتهى برجال الدين والكهنة إلى إلغاء دور العقل في فهم النص وتنزيله على واقع الناس بحسب استطاعتهم، وإدراك أهميته في نقد مواطن التحريف والتبديل والغلو، وبذلك تعطل النقل وتعطل النقد، تعطل الوحي وتعطل العقل، وتحولت الأمة إلى لون من التخشب الفكري والقفود عن الإنتاج والعطاء والتجديد والتجدد، أو على أحسن الأحوال الاقتصار على تلقي الفتات الفكري من عند (الآخر)، الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، وإنما يزيد من فجوة التخلف وتكريس التراجع الحضاري.





من إفرازات واقع التخلّف

ومن الثابت تاريخياً وواقعاً أنه لا ينفع عقل بلا دين أو بلا وحي، كما لا ينفع دين بلا عقل، تلك هي العلة الأساس والمعادلة الصعبة في التخلّف والتراجع الحضاري، وهي السبب الكامن وراء سائر الإفرازات السلبية، على مستوى الأفراد والجماعات والمجتمع.

- تغييب الجوانب السلبية وإبراز الفترات المتألّقة:

ولعل من أخطر هذه الإفرازات السلبية: الاختصار على قراءة فترات الإنجاز والتألّق الحضاري والعطاء الإنساني وتعميمها على فترات التاريخ الإسلامي، وتقديسه كله، وبذلك تعطيل عمليات النقد، وكأن المجتمع الإسلامي في مسيرته الطويلة، على الخير الكثير فيها، هو في حقيقته مجتمع ملائكة مبرمجين على الخير، وليس مجتمع بشر يخطئون ويصيبون، ومن ثم التموضع في هذه الفترات المتألّقة، ومحاولة «إسقاط» خصائصها وصفاتها على واقع حالنا، على كل ما قد يكون فينا من عيوب وتخلّف وتقصير وابتعاد عن الجادة، والتعامل مع هذا الواقع بغيوبة وبطوباوية عجيبة وكأننا مجتمع خير القرون، وأنا الجيل الرباني الفريد، أو الجيل القدوة!

إن الخطورة كل الخطورة تكمن في عدم التمييز بين عملية «الإسقاط» تلك وما يمكن أن يترتب عليها من اختلالات ومجازفات وهدير للطاقات وسوء تقدير، وتحويل الأوهام إلى حقائق، واختلاط الأمنيات بالإمكانات، وبين تنزيل القيم في الكتاب والسنة والسيرة على واقع الناس بحسب

استطاعتهم وإمكاناتهم المتاحة وظروفهم المحيطة، وإدراك مدى انسلاخهم عن القيم الإسلامية، وبحث سبل العودة المتدرجة.

إن عملية «الإسقاط» هذه حرمتنا من الاستفادة من السيرة والتاريخ ومسيرة الحياة الإسلامية، وقادتنا إلى الكثير من الهزائم غير المحسوبة أو المتوقعة، وأدت - فيما أدت - إلى إسقاط مفاهيم ومسؤوليات كبيرة وخطيرة على إمكانات محدودة وقاصرة، ومن أخطرها مفاهيم البيعة الكبرى، وأبعادها ومسؤولياتها ولوازمها، التي أصبحت من الأمور السهلة، التي يمكن العبث والتلاعب بها والتي يمكن أن تُعطى لرئيس تنظيم، أو قائد حزب، أو مسؤول جماعة، دون النظر في مؤهله أو استطاعته، وليس ذلك فقط، وإنما دون النظر إلى حدود المسؤوليات والصلاحيات الممنوحة والقدرات المتاحة.

لقد تحولت مفاهيم البيعة الكبرى لتستخدم سوطاً للترعيب «... مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً»^(١)، بحيث أصبح الرئيس والمسؤول يستخدم لوازِم هذه البيعة واستحقاقاتها في محيطه الصغير، وهو يفتقد مؤهلاتها، وبذلك يورد جماعته وحزبه بأوامره غير المدروسة وإمكاناته المحدودة ونظيره القاصر موارد الهلاك؛ والويل كل الويل لمن يعترض على أميره أو إمامه؛ لأن الاعتراض انخلاع من البيعة، بكل ما يترتب على ذلك من آثام شرعية!

وليس أمر الطاعة في العسر واليسر للأمير بأقل خطورة ومأساة؛ لأنها تحولت إلى دين، يحكمها الثواب والعقاب، مع أن الخلل أصلاً كامن في تجيير هذه المفاهيم وإسقاطها على حالات وأبعاد لا علاقة لها بها.

إن البيعة العظمى لإمام المسلمين ومسؤولياتها الكبرى، وأبعاد الطاعة المطلوبة من الناحية الشرعية والفقهية، وما يترتب عليها من نتائج خطيرة لا يمكن أن تُختزل بقائد تنظيم وإمام جماعة يتوهم أنها جماعة المسلمين، وقد لا يمتلك من الأمر شيئاً؛ إلا البيعة والطاعة من أفراد التنظيم والانفصال بهم

(١) أخرجه مسلم.

عن جسم الأمة، واللجوء إلى الغابات والجبال تحقيقاً للعزلة وتوفيراً لمناخ التربية، وقد لا يكون ذلك مستغرباً كثيراً إذا كان كل تنظيم أو جماعة تعتبر نفسها هي جماعة المسلمين، وأن الخارجين عليها خارجون على المنهج أو السنة أو الجماعة أو... أو... إلى آخره. وإذا احتجنا إلى دليل داعم لهذه الرؤية الكليّة فحديث افتراق الأمة كما افتרכת بنو إسرائيل جاهز، ذلك أن «الإسقاط» هو تفصيلٌ للقيمة على مقياس الناس، والتفتيش عن الأدلة، وانتقاء الشواهد المدعمة لذلك.

- غياب فقه المحل:

وفي تقديري أن أساس الإشكالية ليس «الإسقاط» فقط، وإنما هو أيضاً تنزيل النصوص على غير محالها، حيث فقه المحل لا يقل أهمية عن فقه النص، بل لعلنا نقول: إن فقه المحل هو من لوازم فقه النص، ذلك أن حفظ النصوص دون فقهها ودون فقه محل تنزيلها، بكل ما يتطلب من شروط واستطاعات وخبرات وما يترتب على عملية التنزيل من تداعيات، يحمل الكثير من المجازفات والمخاطر، الأمر الذي جاء ويجيء نتيجة للانسحاب من المجتمع وعدم البصارة بمشكلاته وحاجاته وإمكاناته واستطاعاته.

إن عدم فقه محل النص أدى إلى القيام بمجازفات وممارسات غير مدروسة وغير محسوبة، كما انتهى بالعمل الإسلامي إلى عواقب ومضاعفات صار يتمنى معها الرجوع إلى حالته الأولى، حيث تسود حالة الندم والتلاوم والتآكل الذاتي، التي تأتي كنتيجة طبيعية للفشل في السعي، وعلى أحسن الأحوال ممارسة الدفع أو الدفاع بصناعة فلسفة الهزائم، وإصدار الكتب والدراسات التي تساهم باستمرار العمى والضلال وتكريس الهزيمة وتعطيل أدوات النظر؛ كل ذلك يكون حتى نعفي أنفسنا من كل خطأ، في الوقت الذي تحيط بنا أخطاؤنا، ويبقى الشعار الكبير: أننا لم نخطئ! كيف نخطئ وشاعرنا يقول:

لا تلم كفي إذا السيف نبا صغ مني العزم والدهر أبى؟

- بروز زعامة الخطبة:

وقد يكون ذلك بسبب من غياب منهج التخطيط والرؤية الاستراتيجية أو ذهنية إدراك أهمية التخطيط، وغياب منهج النقد والمراجعة، وبروز زعماء الخطبة والحماس واعتلاء المنابر المؤثرة، وغياب أهل الخبرة والدراية والاختصاص، حيث في حقب الانحطاط والتراجع يكثر الخطباء ويقل الفقهاء، كما ورد في بعض الآثار.

إن زعامة الخطبة، التي احتلت نفوسنا، وعطلت عقولنا، وأثارت انفعالنا، وغيّبت فعلنا، وحولتنا إلى إقطاعات بشرية تسير بلا رؤوس وراء القائد الملهم، أو البطل الفذ، أو العالم العلامة، كانت وراء الكثير من الغوغائية والهزائم وبروز الزعامات المزيفة والواهمة أو الموهومة؛ لقد أغرت زعامة الخطبة الكثير باعتلاء منابرنا، مهما كانت مؤهلاتهم وقدراتهم، والكثير منهم - مع الأسف الشديد - لا يفقهون النص الشرعي ولا يفهمون الواقع، بل قد يكونون ممن لا فقه لهم أصلاً، وإنما كان المؤهل الوحيد بطاقة الانتماء إلى التنظيم، لذلك فلا يعجزهم قطع النصوص عن سياقها ومناسبتها وإعادة تنزيلها على مقاسهم، وهذا حمل ولا يزال يحمل الكثير من المخاطر ما الله أعلم به؛ حيث تُحوّل النصوص من دافع إلى العمل والحركة والنمو والعطاء إلى مانع من النهوض والتنمية والتقدم، الأمر الذي يشوّه القيم الإسلامية، ويقلل الثقة بها، ويجهضها من الداخل، ويؤدي إلى الاستهانة بها وبأهلها، والتطلع إلى الخلاص من خارج دائرة القيم الإسلامية.

إن إشكالية بروز أهل الحماس وغياب أهل الاختصاص، بروز الخطباء وغياب الخبراء، والله تعالى يقول: ﴿فَسَكُنْ بِرَبِّكَ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، ويقول: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤]، أدت إلى ترسبات خطيرة في الذهنية الإسلامية المعاصرة، وقد نقول: إن ذلك شكّل ثقافة مغلقة أو منغلقة، غير بصيرة بمكونات الواقع وسبل معالجته؛ ثقافة حالمة، أو هي على الأقل تعيش أحلام اليقظة، صار لها شعاراتها ومفاهيمها وفلسفاتها، وأدت إلى التباسات خطيرة ساهمت بانسحاب المسلم من المجتمع، وتعطيل وسائل

الدعوة إلى الله، وتشكيل أسوار طائفية، وإقامة حواجز نفسية وعملية بين المسلم والناس، محل دعوته، وزميتهم بكل نقيصة، والاقتصار على قراءة ذاته وإعادة قراءتها والافتتان بها، مما أدى إلى تشكيل عوالم خاصة، ورجم المجتمع بكل أنواع القذائف الخطيرة، دون استشعار دوره في المعالجة أو الإحساس بمسؤوليته تجاه عملية الإنقاذ.

- من عثرات الدعاة:

الدعوة إلى الله علم وفن، إعلام وبلاغة، وشخصية ملائمة ذات تأثير وليست أمراً عفواً ارتجالياً يحسنه كل إنسان.

فالبلاغة: في أبسط تعريفاتها: مطابقة الكلام لمقتضى الحال؛ والدعوة إغراء بالخير ودلالة عليه وتحل به.. فالدعوة ليست أمراً بسيطاً يسهل ادعائه خاصة في هذا العصر الإعلامي الخطير أو المعرفي والعولمي المتحدي.

واليوم، بعد أن أصبح الإعلام علماً له مؤهلاته وشروطه ومقوماته وأدواته المتعددة، ومعاييره، ووسائل تقويمه وقياسه وكيفية تشكيله للرأي العام، لقد تطور وارتقى وارتقى، بحيث استوعب ولائس مشاكل الناس، وانخرط في حلها، وعذد السبل والأساليب والأدوات في الأثر والتأثير، وكيفيات ذلك، لقد أصبح الإعلام اليوم ثمرة لعدة علوم، اجتماعية ونفسية وفنية وإنسانية، الأمر الذي يجعله من الصناعات الثقيلة، التي تتطلب مؤهلات خاصة وتخصصات متنوعة، مع ذلك ما تزال وسائل دعوة الناس إلى الله تخضع عندنا للارتجال والعفوية والقوالب والأوعية التقليدية المتوارثة، وتحكمها ذهنية الاستسهال، التي تكتفي بأن تتكئ على عظمة الإسلام وتأثيره في الحياة.

وقد لا يفكر كثير ممن يرتقون المنابر بما سوف يقولون إلا وهم على درجات المنبر؛ لأنهم بحمد الله! يعرفون كل شيء، ويمكنهم أن يرتجلوا القول في كل شيء، دون أن يفكروا بعظم المسؤولية، واحترام عقول مستمعيهم، فيفكروا فيما سيقولون، ويرصدون أثر ذلك في نفوس الناس! وكثيراً منا ما يزال يظن أن نجاح الخطبة بطولها، وسمك حناجر أصحابها،

وعلو أصواتهم، وملء المسجد بالصياح والضجيج، على الرغم من وجود مكبرات الصوت وكل التقنيات الحديثة.

وبالإمكان القول: إن بعض الخطب المنبرية والدروس الوعظية معزولة عن الحياة بكل مفاصلها وفعاليتها، لا تمت إلى الواقع والعصر بصلة، ولا تلمس ما يعانيه الناس، ولا تقدم لهم أية مساهمة لمعالجة مشكلاتهم، في الوقت الذي تعلن أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان، ولا تطرح السؤال البسيط: كيف أنزل الإسلام على واقع الناس وأصلح من شأنهم؟ وأحياناً مهما نبذل من جهد ذهني ونتوفر على استجماع كل متطلبات التلقي؛ فقد يصعب علينا نسبة الخطبة إلى المجتمع، الذي نعيش فيه، أو الزمن الذي تقال فيه، أو مستوى الناس الذين تخاطبهم، أو نوع المشكلات والقضايا التي تعالجها!

لقد كنا وما زلنا نمتلك أكبر المؤسسات الإعلامية وأقدمها وأعظمها أثراً وتأثيراً، وأكثرها جمهوراً متلقياً؛ إن الحضور والبكور والتجمع والاستماع يعتبر قيمة من قيم الدين؛ «... مَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ لَغَا»^(١)، «... مَنْ قَالَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِصَاحِبِهِ صَبِّهِ فَقَدْ لَغَا، وَمَنْ لَغَا فَلَيْسَ لَهُ فِي جُمُعَتِهِ تِلْكَ شَيْءٌ»^(٢).

وإذا حاولنا أن نحصي عدد المساجد والمنابر والخطب والدروس الوعظية في مجتمعاتنا الإسلامية لما أمكننا؛ لوفرتها، والحمد لله، لكن الإشكالية في السؤال الكبير، الذي لا بد من طرحه دائماً ليؤدي المنبر رسالته والمسجد دوره بشكل كامل: لماذا لا يبلغ المنبر مداه اليوم في حياة المسلمين والإنسانية جميعاً؟ وكيف لنا أن ندرك أبعاد مهمتنا ومسؤولياتنا ونغدّل عن إلقاء اللوم والتبعة على وسائل الإعلام الأخرى ومدى خطورتها وتأثيرها، دون أن ندرك أننا تحولنا إلى أن نكون بأدائنا البئيس جزءاً من المشكلة وتكريسها بدل أن نكون سبيلاً إلى الحل؟!

(١) أخرجه مسلم.

(٢) أخرجه أبو داود.

فقد تقتصر بعض المنابر على مهاجمة الآخرين، إلى درجة التطفيف والبخس، وبعضها الآخر على توظيف المنبر لنزعات حزبية أو طائفية، وتضييق فضاءاته، ومحاصرة رسالته، يمكن أن يستشهد بآيات الكافرين والمنافقين ويسقطها على رؤوس المؤمنين المصلين... ويبقى السؤال الكبير والملف المفتوح:

كيف ندعو الناس؟ وما هي المشكلات التي يعانون منها؟ وما هي الجوانب السلبية التي تتطلب علاجاً؟ وماذا يجب أن نقدم لهم في هذه المرحلة، وفيما بعدها؟ ما هي الأولويات؟ ماذا نقدم وماذا نؤخر؟ كيف نبني الخطاب العام للجماهير ونعيد نسيج المجتمع وبناء قيمه ونقيمه على الجادة الصحيحة؟ وكيف يمكن أن نمي جوانب الخير ونحاصر جوانب الشر؟

ألا يستحق المنبر منا التحضير الجيد، والأداء المبين، والمعالجة الناجعة، وتقديم المفيد، واحترام عقول المصلين وأوقاتهم، ومراعاة ظروفهم وأحوالهم، وحمل البشائر لنفوسهم والبصائر لقولهم، بدل الترهيب والضغط على آيات العذاب وتغيب آيات الرحمة والغفران؟

- إشكالية حدود التكليف:

وجاءت مقولة «خذوا الإسلام جملة أو دعو» لتُفهم بشكل ساذج ولتترك آثاراً خطيرة على المسلم وتصرفاته وعلى العمل الإسلامي والإنساني لم نتخلص منها حتى اليوم، ذلك أن أقدار التدين - كما هو معلوم - غير مستقرة على حال، شأن طبيعة الإنسان في تقلباته، قوة وضعفاً، فطرة وغريزة، عقلاً وعاطفة، ودوافع خير ونوازع شر.

فقد ترتقي أقدار التدين حتى تلامس الكمال والاكتمال، وتنتسب بذلك إلى مقارنة جيل خير القرون ومصافحة الملائكة؛ وقد تتدنّى وتتدنّى لتُهبط بصاحبها إلى أدنى المستويات؛ ولكل مرحلة أو حالة ظروفها وملابساتها، حيث المسلم الحق هو من يؤمن بالإسلام جملة، لكنه قد يعجز عن استكمال شرائعه في التطبيق.

لذلك أعتقد أن الإيمان بالإسلام جملة، كتاباً وسنة، وأركاناً وفرائض، وكل ما ورد فيه نص صحيح صريح هو معيار الإيمان وفيصل الكفر؛ أما التطبيق فإنه منوط بالاستطاعة، فإذا استفرغ الإنسان استطاعته في التطبيق؛ فقد طبق الإسلام المكلف به ولو لم يستكمل كل شرائعه وأركانه، ولو مات دون أن يستكمل ذلك؛ فالتكليف منوط بالاستطاعة، فإذا غابت الاستطاعة لم يرد التكليف؛ فإذا قام الإنسان المسلم بما يستطيعه؛ فقد طبق الإسلام كاملاً بالنسبة لحالته واستطاعته، حيث لم يُكلف بما وراء ذلك من الأحكام التي يؤمن بها ويسعى جهده لاستكمالها.

وهنا قد تأتي أهمية إدراك إشكالية تطبيق أحكام الشريعة وأبعادها، وكل الصراعات حولها، والمجازفات بشأن استكمالها، والرؤى النصفية أو الجزئية لأحكامها، والقيام بمواجهات غير محسوبة وغير مدروسة وغير واجبة لغياب الاستطاعة.

وهذا لا يعني أن تكاليف الإسلام بشكل عام هي فوق طاقة البشر، فالله لا يكلف نفساً ابتداءً إلا وسعها، وهذا يعني - فيما يعني - أن أحكام الشريعة كافة واقعة ضمن استطاعة البشر، وإنما هذا الإنسان المكلف، فرداً وجماعة، معرض للقوة والضعف، والنصر والهزيمة، والتمكين والاستضعاف، ولكل حالة أحكامها، فلا بد من فقه الحالة وبالتالي الأحكام التي تنزل عليها، لذلك سمي هذا الفقه في تراثنا بفقه النوازل وفقه التنزيل؛ أما إلغاء النظر إلى حالة المكلف واستطاعته والتدرج للارتقاء به بدعوى النسخ؛ فالأمر يحمل من المخاطر الفكرية والفقهية والعملية ما الله أعلم به.

إن مسيرة الدعوة الإسلامية وتنزيل قيم الكتاب والسنة على واقع الناس، ابتداءً من بدء الوحي في قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [المعلق]، واكتمالاً وكمالاً بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: 3]، استوعبت أصول الحالات التي مرت، أو سوف تمر بها الإنسانية كلها حتى انتهاء الحياة على الأرض، وبنت وقدمت النموذج لكل هذه الحالات،

واتبعت في ذلك سنة التدرج في أخذ الناس بالتزام هذه القيم شيئاً فشيئاً، وتأهيلهم لتنزيل الشريعة بكل أبعادها، وليس الأحكام فقط، على واقعهم، وبالتالي فإن مسيرة البشرية، كما هو معلوم عقلاً وشرعاً وواقعاً، لم ولن تستطيع البقاء والثبات عند حالة الكمال والاكتمال، وإنما ستعرض للصعود والهبوط، ولكل حالة حكمها وفقهها وطريقة التعامل معها، وبالتالي فإن المطلوب من المسلم بعد اكتمال قيم الدين أن يُبصر هذا النموذج الكامل المكتمل، ويسعى للارتقاء دائماً للوصول إليه، ويؤمن أيضاً أن هذا النموذج يقع ضمن طاقة الإنسان، ودليل ذلك تجسده في حياة الصحابة، رضوان الله عليهم.

هذا الإيمان بالنموذج المتكامل لا يعني الاستطاعة على التطبيق كاملاً في كل الأحوال والأوقات، وإنما تتعرض الاستطاعات للصعود والهبوط، كما أشرنا.. لذلك لا بد، فيما نرى، بعد توافر الإيمان الكامل والالتزام بهذا النموذج من الناحية النظرية وإمكانية الوصول إليه من أن نوائم بين مراحل بناء النموذج والمرحلة الاستطاعية التي نحن عليها اليوم، فيشكل النموذج ضمن مسيرة بنائه المتدرجة الموقع الذي يشكل لنا محل الاقتداء في هذه المرحلة، ملتزمين في ذلك سنة التدرج في المحاولة والارتقاء حتى في حالات الارتكاس والنهوض، لذلك فإلغاء التدرج بحجة اكتمال النموذج محل نظر من الناحية الشرعية والعقلية والواقعية.

- الالتباس بين التدرج والفسخ:

إن إلغاء الحالات التي يمر بها الإنسان وعدم اعتبارها أو محاولة إسقاطها أو تجاوزها بدعوى النسخ أمر يحمل من المخاطر الشيء الكثير، وبالإمكان القول: إن مسيرة هذا النموذج من الخطوة الأولى إلى مرحلة الكمال والاكتمال هي مسيرة البشرية المحتاجة له بكل مراحل وحالاته، وإن بعض دعاوى النسخ تجاوز كل معقول ومنقول، وأدت إلى عسكرة القيم الإنسانية، وأقصت كثيراً من القيم والأحكام الشرعية والقيم الأخلاقية والوسائل الدعوية والحالات الإنسانية عن ميادين التشريع والتربية والتعليم

والدعوة، حتى باتت آية السيف تنسخ أكثر من مائة وعشرين آية، حيث تم بذلك عسكرة الفرد والمجتمع بحق وبدون حق، وبداعٍ ومشروعية وبدون داعٍ ولا مشروعية.

وإذا لم ندرك فقه الحالة ونبصر سنة التدرج، التي تحكم الكون والحياة والإحياء، فسوف نعيش الأوهام الكبيرة ونعرض أنفسنا ومجتمعاتنا بل وديننا للهوان.

وليس أقل خطورة من ذلك، تحويل الإسلام من شعائر وممارسات إلى شعارات وحماصات، واستخدامه للابتزاز السياسي والأنشطة الانتخابية وإطلاق شعارات عامة عريضة تحاكي شعور الناس وعواطفهم ولا تخاطب عقولهم وتقدم لهم خارطة لطريق العودة إلى الإسلام والتدرج في الوصول إليه، والتدرج في تطبيقه على واقعهم.

فعندما نطلق شعارات كبيرة وعناوين عريضة هي أشبه بالشعارات الحزبية والأنشطة الانتخابية ونحاول تنزيل القيم الإسلامية الكبيرة على الحالات البشرية الصغيرة والهزيلة دون أن نقدم الخطط والبرامج المدروسة والواقعية، من حيث الاستطاعات المتاحة والظروف المحيطة، من مثل: «الإسلام هو الحل»، وغير ذلك كثير فسوف تُمنى بخسائر كبيرة؛ وليس ذلك فقط وإنما نساهم بذلك بإجهاض القيم الإسلامية من داخلها، وتهوين شأنها أمام الناس، وإثارة الشكوك حول قدرتها على الأخذ بيد الأمة إلى مدارج التنمية والنهوض والصلاح.

- تغييب الشورى والجدل حول مفهومها:

ولعل من الإشكاليات الكبيرة التي تحتاج إلى كثير من النظر والمناقشة والمحاورة والمفاكرة والتأصيل الشرعي تغييب مسألة الشورى، التي تعتبر ساحة الحراك الفكري ومدرسة النقد الجماعي، ذلك أن كل ما أُنتج حول مفهوم الشورى وحكمها تمركز حول: هل الشورى مُعلّمة أو مُلزمة؟ وهل الشورى تشابه الديمقراطية أم تخالفها؟

وقد أدى الأمر في كثير من الأحيان إلى استغلال الإسلاميين من قبل أنظمة الاستبداد السياسي لدفع الديمقراطية كقيمة غربية مخالفة للشورى، وكانوا السبب المباشر أو غير المباشر في تكريس الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، واقتصر نصيب الشورى في الواقع الإسلامي على المحاجة في إعلاميتها وإلزاميتها عن ممارستها والتدريب عليها في التنظيمات والأحزاب والجماعات، وكان التمرس حول مخالفة الشورى للديمقراطية سبباً، في كثير من الأحيان، وسبيلاً إلى تكريس الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والإرهاب الديني؛ هذا عدا عن أن جميع المحاجة والمجادلة حول الشورى وأهميتها كانت تتم ضمن البعد أو الإطار السياسي، أما في المجالات الإدارية والأسرية والتربوية والاجتماعية، التي هي بمقدور الناس جميعاً والتي تعتبر الركائز الأساس للنظام السياسي فلا يوجد حتى مجرد إحساس بغيابها أو أهميتها أو التفكير بكيفية استدعائها!!

وقد يكون أحد الأسباب لذلك نمو النزعة الفردية، والتركيز على الفرد، وإضفاء الألقاب الكبيرة على النفوس الصغيرة، التي لا تستطيع الإبصار إلا ذاتها، وادعاء وإبراز الرجل الملحمة، الذي يفهم في كل شيء، ويفتي في كل شيء، حتى في غير دراسته واختصاصه، وعلى ذلك فلا حاجة للشورى مع وجود الرجل الذي يفهم كل شيء!!، والقائد الفذ القادر على كل شيء، والزعيم الملهم، والإمام المعصوم، الذي قد تتجاوز عصمته عند أتباعه مقام النبوة المتصلة بالوحي، التي لا حاجة بها للشورى لاستغنائها بالوحي، ومع ذلك أمرت بالشورى، يقول تعالى مخاطباً رسوله الكريم: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وقد لا يكون مستغرباً اعتقاد العصمة، دون التصريح بها، في مجالات متعددة لزعماء وقيادات الجماعات والتنظيمات والأحزاب والطرق الصوفية، الذين لم يسجلوا أو يُسجل عليهم في تاريخهم الطويل ولو خطأ واحد ليدل على بشرتهم على الأقل! هذا عدا عن بعض الفرق والطوائف التي تصرح بذلك، وتعتبره ركناً من أركان الدين وكأنهم لم يقرأوا قوله تعالى مخاطباً نبيه: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، وقوله: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا

تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكُمْ ﴿الفتح: ٢٠﴾، وقوله: ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، وقوله: ﴿عَسَىٰ

وَتُوبَ﴾ ﴿أَنْ جَاءَهُ الْآخِرُ﴾ [عبس: ١٠٠] إلخ.

وبذلك؛ فقد لا نكون أحسن حالاً، في تنظيماتنا وجماعاتنا وأحزابنا وإدارة مؤسساتنا وأسرنا، من الأنظمة الموسومة بالاستبداد والتي نطرح أنفسنا بدائل لها.

ولعل من النواتج الطبيعية لغياب الشورى عن مسارات الحياة المختلفة نمو الفردية وشيوع الاستبداد وفرض الرأي وسلب الحرية، حتى وصل الأمر إلى درجة الترسل الثقافي وتنمية التخلف وزرع حاسة الذل والهوان، يقول الشاعر:

مَنْ يَهْنُ يَسْهَلِ الْهَوَانُ عَلَيْهِ مَا لَجُرِحَ بِمَيِّتٍ إِيْلَامُ

وهذا ليس مقتصرأ على الأنظمة السياسية أو أنظمة الحكم، وإنما معظم أنظمة المعارضة أيضاً وقعت في فخاخها، ولم تكن التنظيمات والجماعات الإسلامية بمنأى عنه، وهذا الأمر أدى إلى غش ثقافي وحضاري وتاريخي.. فقد أبرز أهمية القوة وغيب دور الحجة، وأدى إلى تقوية السواعد وإضعاف العقول، وتقديم أهل الثقة وإبعاد أهل الخبرة؛ وتوسيع دائرة الأمن وتقليص دائرة العدل، وزيادة عدد المأجورين وغياب الغيورين، وليس ذلك فقط، وإنما أصبح اللجوء إلى القوة والمغالبة وليس الحجة هو السبيل للوصول إلى حكم المجتمعات، فكانت هناك مجموعة ممارسات لم تزد الأمة؛ إلا خبالاً وتقهقراً وتراجعاً وتكريساً للظلم والاستبداد والتخلف الحضاري.

- عسكرة الفكر الإسلامي:

فاعتماد الأنظمة على العسكر في الحكم والمليشيات في المعارضة، مع اختلاف التسميات، ليست لمواجهة العدو الخارجي، كما يشهد التاريخ، وإنما لحماية مؤسسة الحكم والتنظيمات والقيادات والزعامات والتهديد بالقوة والترتب بالخصوم للانقضاض عليهم وعلى الحكم، فإذا ما تحولت لمواجهة العدو كان من أيسر الأمور إلغاؤها وتصفيتيها أو تغييرها.

لذلك قد لا نستغرب عسكرة الفكر وعسكرة التاريخ وعسكرة السياسة وعسكرة القرآن بنسخ آيات الدعوة والأخلاق والتربية والقصص القرآني لصالح آية السيف، وإبراز الجوانب التي تخدم وتسوغ اللجوء إلى المواجهة، وتغيب الجوانب الكثيرة التي تبني الحياة. وتقوم مسارها وتقيم المجتمع المتكامل القائم على الشورى والخلق وحرية الاختيار وعدم الإكراه.

لقد انعكست هذه الثقافة وهذه الذهنية على الكثير من المفاهيم، ففرئ الجهاد بأبجدية العسكرة فقط، واختزل معناه وأبعاده، وغابت شروطه ومقاصده الكبرى ومشروعيته، كما تمحورت الأنشطة جميعاً تقريباً حول نظام الحكم، وكانت إشكالية الحاكمية ومفاهيمها واختزال أبعادها في بعد واحد هو أحد المحاور الرئيسة للجماعات والجمعيات، لدرجة يمكن أن نقول معها: إن الذهنية الإسلامية وأنشطة الجماعات والتنظيمات الإسلامية تحولت كلية من الأمة إلى الدولة، ومن الدولة إلى الحكومة، ومن المبادئ إلى المصالح، ومن العقيدة إلى السياسة، ومن بناء المجتمع إلى الوصول إلى الحكم، بمؤهل وبغير مؤهل، وعدم التنبه إلى الأبعاد الأخرى.

إن الوصول إلى الحكم بالقوة، وممارسة الاستبداد السياسي، وإلغاء (الأخر)، وعدم الاعتراف به، والانسداد في أكنية الحوار كان من أخطر إفرازاته صياغة ذهنية ثقافة المواجهة لا الحوار، التي يكاد لا ينجو منها أحد، تُمجّد الفرد البطل، والقائد الملهم، والعالم العلامة، وتقرأ التاريخ قراءات فردية، وترى أن الحياة ساحة مغالبة، البقاء فيها للأقوى وليس للأصلح، وتصرف كل نشاطها لبناء القوة التي تمكنها من الغلبة واستلام الحكم، أما شؤون الحياة الأخرى فلا شأن يذكر في برامجها!

لقد أفرزت هذه الذهنية مفاهيم خطيرة كانت سبباً في تفرق الأمة وتخلفها وذهاب ريحها والعجز عن الإفادة من قيمها وتاريخها وتجاربها.

إن عسكرة العمل الإسلامي، الذي نعاني منه نحن بالدرجة الأولى، وتنعكس آثاره على جميع الجوانب جاء كرد فعل يكاد يكون طبيعياً على القهر والاحتلال والإذلال والاستبداد السياسي، لكنه أدى إلى ترك مكانن

القوة في حياتنا وتاريخنا وحضارتنا من الفكر والحجة والمعرفة - «إننا لم ننتصر بعدد ولا عدة وإنما انتصرنا بهذا الدين» - إلى اللجوء إلى القهر والقوة حتى دون أن نمتلك مقوماتها ونبصر شرعيتها.

والأشد والأخطر من ذلك يكمن في شرعنة هذا الاتجاه، ومحاولة دعمه بالنصوص والاجتهادات والآثار الشرعية، والقراءة الانتقائية لنصوص الكتاب والسنة، حيث لم تقتصر هذه الذهنية الانتقائية على خصوم الإسلام وأعدائه، في محاولة لإيجاد الغطاء والمسوغ الشرعي أمام الشعوب الإسلامية، وإنما تسربت إلى الكثير من الإسلاميين، الذين يبحثون عن الآيات والأحاديث التي تدعم مواقفهم وتساند مسالكهم، والرسول ﷺ يقول: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به»^(١)، وليس «ما جئت به تبعاً لهواه».

لذلك جاء الاجتهاد الفكري أو الفكر الاجتهادي، المنوط به أصلاً التصحيح والتصويب، جاء فكراً منحازاً مغلقاً أو مغلقاً على نفسه، مفتوناً بجماعته وحزبه، ضيق من فضاء الإسلام الكبير واستيعابه للزمان والمكان والإنسان وانفتاحه على جميع الناس وعالمية خطابه وإنسانية رسالته ليكون أقرب إلى أن يكون فكراً طائفيًا مفتوناً بنفسه وجماعته، يبدي ويعيد، ويعظم ويبجل، ويتمحور حول تفخيم الذات وعصمتها وعبقريتها... إلخ.

وليست معظم الأنشطة الدعوية والوعظية اليوم، إلا من رحم الله، بأحسن حالاً، حيث إنها لم تستطع الإفلات من هذا المناخ، فوقع الكثير منها في الخلط بين قيم الدين وصور الدين، والخلط بين الذات والقيمة، الخلط بين الأعمال المكفرة والأشخاص المكفرين، دون امتلاك القدرة على التفريق بين قيم الدين المعصوم، التي تشكل المقياس، وصور الدين التي قد تلحق بها إصابات تجري على تدين البشر، وهي قابلة للتصويب والتسديد، وعدم التفريق بين الأعمال المكفرة لتحذير الناس منها وبين

(١) أخرجه البغوي في «شرح السنة» (١٠٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٥)، والخطيب التبريزي في «مشكاة المصابيح» (١٦٧).

الأشخاص الذين لا يجوز ولا يمكن تكفيرهم بهذه السهولة، بادعاء أنهم يعملون هذه الأعمال؛ إلا بعد الاستبانة والاستيضاح وإزالة الشبهة وما إلى ذلك من أمور معروفة في مظانها العلمية.

أما بمجرد أن تقول: «من حلف بغير الله فقد أشرك»^(١)، و... فقد كفر، وأن «فلان حلف بغير الله فهو كافر» هكذا غيابياً ليرتب عليه القتل، وما إلى ذلك، هذا بكل بساطة وبمعادلة ساذجة، فإن الأمر يحمل الكثير من المجازفات والتجني وأخذ الناس بالباطل وتفكيك نسيج المجتمع.

وليس ذلك فقط، وإنما الاستشهاد بآيات المتأفقين والكفار وصباها على رؤوس المؤمنين من رواد المساجد ومراكز الدعوة، فتلك حالة مأزومة وخطيرة لا تقل خطراً على الإسلام من خصومه وأعدائه، أو هي على أحسن الأحوال بعيدة عن معالجة مشكلات الناس ومعاناتهم وتقديم الحلول الإسلامية لواقعهم، لذلك فقد لا نجد نسباً بين معاناة الناس وبين بعض ما يلقي عليهم.

- القراءة بأبجديات خاطئة:

إن سوء التقدير والقراءات الخاطئة والجاهلة وغير المتخصصة لواقع الحال، انتهى بالعمل الإسلامي إلى الوقوع في كثير من الحفر والمآزق، ودفعه إلى صناعة المسوغات والمبررات لتبرئة الذات وإعفائها من المسؤولية، كما دفعه تحت وطأة المآزق وما أدخل نفسه فيه من الضرورات الملجئة إلى الارتقاء في أحضان خصومه، وأحياناً أعدائه، والعمل لحسابهم ومخططاتهم، ووضع طاقاته وإمكاناته تحت تصرفهم؛ بل ودخول معارك طاحنة لصالحهم، والقيام نيابة عنه بدفع الكثير من الأثمان من دماء الناس وأمنهم، وتسويغ ذلك بالضرورات الملجئة حيث القاعدة الشرعية: «الضرورات تبيح المحظورات»! فالضرورة هي التي ألجأتنا إلى ذلك لتأمين مستلزمات الحياة وتأمين المساعدات اللازمة، بمعنى أننا نصنع الضرورات

(١) أخرجه أبو داود، والترمذي، والمنذري في «الترغيب والترهيب».

بأيدينا لنستبيح المحظورات، حتى لنكاد نقول: إن بعض جوانب العمل انتهى إلى استيلاء خصومه عليه، فأصبح يتمثل مقولة: «كالآيتام على موائد اللثام».

وليس ذلك فقط، وإنما يصبح غاية ما نصبوا إليه العودة إلى استرداد الحال السابقة، التي كنا ننعم بها، قبل تلك المجازفات غير المحسوبة وسوء التقدير للعواقب والنتائج، لهذا مع جنوحنا إلى حسن الظن؛ مع أن سوء الظن قد يكون في بعض المواقف عصمة (حسن الظن ورطة وسوء الظن عصمة).

وقد تكون الإشكالية الكبيرة التي تكمن وراء الاختلالات والضلالات في السعي هي سوء التقدير وإدراك الواقع من خلال العلوم المتخصصة بفهمه، وفي كيفية التعامل مع القيم الإسلامية، في الكتاب والسنة، وحسن تنزيلها على واقع الناس، الأمر الذي يتطلب فقه النص وفهم الواقع، ولا يغني أحدهما عن الآخر، وإن كنا نقول هنا: إن من لوازم فقه النص فهم الواقع، كما أسلفنا.

- قصور فقه الاقتداء:

وفي اعتقادي أن الدليل العملي والنظر المطلوب لتسديد مسيرة العمل الإسلامي في ضوء قيم الكتاب والسنة، أو إن شئت فقل: تقويم مسيرة الحياة بقيم الكتاب والسنة لتحديد مواطن الخلل والنظر لقيم الكتاب والسنة من خلال واقع الناس وظروفهم إنما هو السيرة العملية، التي جسدت هذه القيم في حياة الناس بحسب أحوالهم وظروفهم المختلفة والمتنوعة.

لكن الإشكالية - كما أسلفنا - قد تكون بغياب منهجية الاقتداء، أو فقه الاقتداء، الأمر الذي أدى وسيؤدي إلى فشل الاقتداء، وقد نقول استحالته، وإقامة الحواجز النفسية والشرعية أمامه؛ فالسيرة النبوية هي دليل العمل بالقيم في الكتاب والسنة، والتعامل مع محطات الحياة المختلفة، وفيها من الثراء والغنى ما يجعلها قادرة على أن تقدم النموذج المحتذى لكل الحالات

البشرية؛ لأنها تعاملت مع البشر بحسب كينونتهم وما تنطوي عليه من الخطأ والصواب والسلبيات والإيجابيات، وشملت جميع ألوان السلوك والتصرف البشري، لذلك فالنظر إليها من خلال لون واحد فيه الكثير من الخل والتجني والبعد عن الموضوعية.

فقد لا يرى بعضنا من السيرة؛ إلا مجموعة غزوات مع إسقاط التبصر في مقدماتها ونتائجها وعواقبها، بمعنى أننا نحاول وتحت وطأة الاستبداد السياسي والقهر الأمني عسكرية السيرة والتاريخ - كما أسلفنا - لنسوغ بعض تصرفاتنا ونعالج مركب النقص والضعف الذي نعيشه، وفي هذا ما فيه من تجاوز الكثير من الآفاق الإنسانية والتربوية والحضارية.

وليس أقل من ذلك خطورة الاختصار على إبراز الجوانب المضيئة، على أهمية ذلك وضرورته التربوية، والاكتفاء بها، وتغيب الجوانب السلبية، التي هي من طبيعة البشر، وكيفية التعامل معها، علماً بأن السيرة هي دليل مجتمع بشري كامل، يجري عليه الخطأ والصواب، والسلب والإيجاب، والسقوط والنهوض.

وفي المقابل نجد أن الكثير من المفكرين والكتاب والنقاد وكأنهم تخصصوا في ممارسة البخس والتطفيف والتحيز، فلم يبصروا إلا النقاط السود والقضايا السلبية في السيرة والتاريخ الإسلامي، فصوروه وكأنه كتلة تناقض وسوءات وسيئات، لحاجة في نفوسهم، وأنه غير جدير بالإفادة والاعتبار، وبذلك يوجدون الفراغ المسوغ ويهيئون المناخ الفكري لاستدعاء (الآخر) والافتتان بإنجازاته.

- الاكتفاء بالانتماء عن بناء الأهلية:

وقد تكون من الأمور اللافتة والمشاهدة حقاً اكتفاء كثير من أعضاء وعناصر؛ بل وقيادات الجماعات والتنظيمات والأحزاب، التي ترفع شعار الإسلام، بالانتماء لجهة عمل إسلامي، وحمل هويته عن بناء الأهلية المطلوبة من المسلم، بله الداعية، من الفقه والعلم والثقافة والدراية، حتى

بات الفخر والتعالي بهذا الانتماء من الأمراض المستوطنة، الأمر الذي حمل أصحابه على الادعاء والتطاول والقول في أعقد القضايا وأخطرها بدون علم ولا معرفة ولا حتى ثقافة عامة، ولا شك عندي أن الجراءة والتطاول على الخوض فيما لا علم لنا به، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، هو ثمرة للجهل والتعصب والانغلاق والتوهم بأن مجرد الانتساب لهذه الجماعة أو تلك، بات يشكل صك «الغفران»، الذي يبيح لصاحبه أن يفعل ما يريد.

وكثيراً ما يُغطى ذلك الجهل وانعدام الأهلية بغموض في المواقف والتهرب منها، وعدم الوضوح في الرأي والفكر، والعجز عن رؤية الواقع بأبعاده المطلوبة، ومن ثم ترك الجماعات والجماهير تلقى مصيرها وتكون صيداً ثميناً للمجازفات وسوء التقدير.

ولعل من نواتج ذلك أيضاً غياب الرؤية الاستراتيجية، وإن شئت فقل: التفكير الاستراتيجي، لانعدام الإمكانية والأهلية وغياب استشعار أهمية توفير الاختصاصات المتعددة في جوانب الحياة المعرفية المتنوعة، التي تشكل العقل الجمعي، وتؤسس التفكير الموضوعي، وتمتلك القدرة على تحديد الإمكانيات وحسن توظيفها، واختيار الموقع المناسب والوقت المناسب والكيفية الملائمة للارتقاء بها وتحقيق كسب أكبر للعمل الإسلامي، وليس ذلك فقط وإنما القيام بعمليات التقويم والمراجعة والمتابعة المستمرة لاختبار الجودة والأولوية وما إلى ذلك، مما أصبح اليوم علوماً لها أهلها ومتخصصوها.

إن غياب الرؤية الاستراتيجية والخطط التنموية التي تأخذ باعتبارها الإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة والأولويات المطلوبة واختيار الموقع أو المربع المناسب للاستطاعة للانطلاق منه، أوقع العمل الإسلامي بمجازفات ومواقف حماسية، وخطب عصماء، وانفعالات عاطفية، وأدى إلى سوء تقدير للعواقب البعيدة والنتائج القريبة، وجعل رد الفعل، وليس الفعل، والمواقف الدفاعية والفكر الدفاعي جميعاً خاضعة لفعل وتحكم (الآخر) حتى نكاد نصبح جزءاً متفعلاً بمخططاته وخططه وإثارته عندما يريد.

وبذلك تحول العمل الإسلامي والعاملين إلى رصيد تضحيات جاهزة لإثارتها واستغلالها لتصفية الحسابات الدولية والإقليمية بدماء المسلمين، والاكتماء بعد ذلك الفشل والخيبة والخسران المبين بالتلاوم على أحسن الأحوال، هذا إن لم تُسد فلسفة التبريرات والمسوغات والهزائم، وتأتي نقدها والتفكير فيها؛ لأن ذلك يتنافى مع ضرورة الخضوع والاستسلام للأقدار الغلبة! دون أي تفكير استراتيجي بالتقويم والمراجعة واكتشاف الخلل وتبين أسباب القصور ومواطن التقصير ومغالبة قدر بقدر، لذلك تتكرر التجارب وتتكرر الإصابات، وقد تكون نفسها؛ ويبقى قول الرسول ﷺ: «لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ»^(١) مُعْطَلاً معلقاً على المنابر أو مرفوعاً على أرفف المكتبات، وتتحول بأشخاصنا وتراثنا وفعلنا لنكون عبرة وميدان تجارب للآخرين، والعاقل من اعتبر بغيره، والأحمق من كان عبرة لغيره، والأحمق هو الذي لا يغيّر رأيه ووجهته إذا تبينت له الحقائق.

وفي تقديري - والله أعلم - أن هذه الطاقات الضخمة وهذه التضحيات الكبيرة، التي يستمر هدرها، غالباً، في المعارك الخطأ، ويحكمها الحماس وسوء التقدير والتي يمكن أن ينتسب بعضها إلى خير القرون، من حيث التضحية والفداء وتقديم النفس والمال فيما يُخيّل لهم أنه سبيل الله، هذه الطاقات الضخمة والتضحيات الكبيرة، التي صُنعت لها أهداف موهومة غير مدروسة، ومثالية غير واقعية، جاءت نتيجة للإحباط واليأس والتأزم، فاندفعوا بها إلى هذه المجازفات الخطيرة، التي قد تفتقر إلى الدليل الشرعي الصحيح والصريح، هذه الطاقات لو أحسنّا توظيفها ونوّعنا تخصصاتها المعرفية، ووضعناها في الموقع الفاعل والمجال المجدي، لغيرت واقع الأمة، بل وجه العالم، بكل المعايير؛ وكم ستكون النقلة نوعية، والنتائج مؤثرة، والعواقب حميدة، والطاقات موفورة، والتنمية مستدامة!!

(١) أخرجه البخاري.

لكن، مع الأسف الشديد، بدل أن نفيد من التجارب ونصحو من الغفلة، نجد أن الكثير ممن كان لهم مصلحة في ذلك في وقت ما، ممن نظروا لهذه الممارسات وسوغوها وشجعوها وأفتوا بها، وساهموا بدفع كثير من الطاقات إلى الضياع والهدر، اكتفوا بأن تحولوا، عندما أحسوا بفشل اجتهداتهم، إلى إدانة هذه الأعمال - وهي مدانة في كل الظروف والأحوال بلا شك، لافتقارها للشرعية أولاً والاستطاعة والمشروعية ثانياً- ونسوا أنهم من ساهم بضعفها!

بل وأكثر من ذلك، أنهم لم يقتصروا على مجرد إدانتها، وإنما تحولوا إلى الاصطفاف مع خصومها وأعدائها، فأخطأوا مرتين، مرة بدفع الناس إلى مثل هذه الممارسات الطائشة وغير المشروعة، وتارة أخرى بتخطئتهم وتحميلهم وزر العمل كله، ودعوتهم إلى التوبة والمراجعة.

وقد يكون من المستغرب أن يصل الأمر ببعضهم إلى إعطاء فتاوى شرعية بتجريم وتحريم هذه الممارسات، على النقيض من فتاواهم التاريخية الخطيرة، التي تسببت في تسويق تلك المسالك غير المشروعة، تدعو إلى الإيقاع بهم، وبذلك يتم دائماً إلقاء القبض على القاتل؛ وذلك يعتبر، بشكل مباشر أو غير مباشر، تبرئة لخصومهم وظالمهم، الذين أخرجوا أصحاب هذه الطاقات فأخرجوهم إلى هذه الممارسات غير المشروعة والسقوط في المعارك الخطأ.

- ضالة العطاء المنتج في فكر الصحوة:

وقد يكون الكثير من حصاد فكر ما أسمى بـ«الصحوة»، التي انتهت في بعض جوانبها وأنشطتها وإعلامها ودعاتها إلى سوق ترويجية استهلاكية للكثير مما يمكن أن يكون من البضائع المغشوشة والعملية الرديئة، التي تطرد عادة العملة الجيدة من التداول، حيث دخلها - في غياب وتوقف عملية النقد والترصد - من يحسن ومن لا يحسن، فأنتجت ما أنتجت من المساوئ والسيئات تحت ذريعة النوايا الحسنة وضغط العواطف الجياشة والنصرة

للإسلام، بحيث شكل ذلك الهياج حاجزاً نفسياً حال بسبب هذه الذهنية الضبابية دون التصحيح والمراجعة بحجج وذرائع شتى أيضاً - سنأتي على ذكرها إن شاء الله - ليس أقلها الترويج لضرورة توقف النقد والمناصحة بحجة عدم تبصير الخصوم والأعداء بمواطن الضعف والإصابة حتى لا ينفذوا منها! دون أن ندري أن العدو أعلم بعللنا منا، وأن العلل المستوطنة هي أشبه بالغام اجتماعية موقوتة سوف تنفجر بأصحابها، وهي أخطر على الأمة من عدوها، بكل كيوده ومكره.

لذلك قد نقول: إن حالات الفشل التي منينا بها على كل المستويات تقريباً، إنما كانت بسبب غياب المناصحة والنقد، والعودة إلى تصنيف وتعصيم نماذج من البشر قبل أن تهوي.

وقد يكون من أهم الأمور وأبعدها أثراً وخطراً ألا يستصحب كثير من المفكرين والكتاب والخطباء الكبار والصغار والدعاة سلوكهم وفكرهم حتى تاريخهم القريب ومواقفهم في هذا المجال، التي تغيب عن ذاكرتهم!

وكم كنا نتمنى أن نقع ولو على اعتراف بخطأ واحد أو نقد (للذات) ولو مرة واحدة، وأن نمتلك الجرأة والشجاعة الكافية على الاعتراف بالخطأ، الذي أدى إلى توريط الجماهير وحققها بشحنات الحماس المتدفقة العالية، وصنع البطولات في الفراغ، وممارسة التحديات الكبيرة لكل الأنظمة والحكومات والدول والشرق والغرب والشمال والجنوب!

وكم ستكون خيبات الأمل كبيرة والكوارث الفكرية مأساوية إذا حاولنا استرجاع بعض الخطب النارية في المساجد والساحات والميادين العامة، التي حرضت الناس ودفعتهم إلى المواجهات ولم تبال من ثم بإراقة الدماء في سبيل صنع الزعامات المزيفة والقيادات الفاشلة!

كل ذلك يحدث دون أي تعقل أو اعتبار أو حسن تقدير أو استشراف للمستقبل، حيث ما يزال يسلمنا الفشل إلى فشل؛ ويستمر فينا هذا الحماس الطاغى والهياج المتدفق، الذي لم يترافق معه وضع أي من الخطط والأوعية

الشرعية والمشروعة لحركة الجماهير، حتى اليوم، الأمر الذي حوّلها إلى الغام اجتماعية وفكرية موقوتة، كما أسلفنا، يمكن أن تنفجر فتدمر نفسها - وقد حدث ذلك وأكثر - ومن ثمّ وهو الأخطر تتحول لتكون محل نقد واتهام وتحميلها المسؤولية كلها حتى ممن كانوا السبب في مأساتها!

كم نحن بحاجة دائماً إلى توبة الفكر والفعل وممارسة المراجعة لأخطائنا وماضيها، والاعتراف الشجاع بخطايانا؛ كم نحن بحاجة إلى توبة الفكر والعقل التي قد تكون أشد من حاجتنا إلى توبة السلوك والعمل؛ لأنها تتعدانا إلى الآخرين، لكن المشكلة في الكبر الذي في الصدور ﴿إِنَّ فِي صَلَواتِهِمْ إِلَّا كِبَرٌ مَّا هُمْ بِيَكْفِيهِ﴾ [غافر: ٥٦]، الذي يحول بين الإنسان واعترافه بالحقيقة وتغيير رأيه، تحت شعار يرفعونه ولا يطبقونه: «الرجوع للحق خير من التماذي في الباطل»، ذلك أن الحمقى هم الوحيدون الذين لا يغيرون آراءهم، يقول تعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ قَتِيلِهِ بَصِيرَةٌ ﴿١﴾ وَلَوْ أَنَّهُ مَعَاذِرُهُ ﴿٢﴾﴾ [القيامة].

لذلك تعطلت عمليات النقد والمراجعة، وحوصر أصحابها، وفصلوا وطردوا من المؤسسات والتنظيمات والجماعات العاملة للإسلام وكيّلت لهم التهم، ولم يكونوا أحسن حالاً فيما اتُّهموا به وانتهوا إليه ممن عارضوا السلطات السياسية، الأمر الذي ألحق بالعمل الإسلامي الكثير من العلل المستوطنة والقاتلة.

ونستطيع أن نقول: إن الكثير من هذا الفكر، الذي جاء من بعض زعماء الجماعات ومؤسسات «الصحوة»، الذين لا فقه لهم ولا دراية ولا علم، أدّى إلى صناعة الكثير من المشكلات والحفر في طريق العمل الإسلامي بدل أن يقدم الحلول، لذلك نعتقد أن ملف ما أُسمي بـ«الصحوة»، الذي أصبح يمثل تركة، يحتاج إلى الكثير من الغريزة والنقد والمراجعة والترحيل من أمام الجماهير المسلمة على مختلف المستويات.

ولعل من بعض آثار ذلك الأشخاص، الذين قفزوا إلى المنابر

بسهولة وبدون أهلية ومن تخصصات لا تؤهلهم لذلك من الناحية الشرعية والفكرية والاجتماعية، تركوا مواقعهم التي تخصصوا فيها ثغوراً مفتوحة، ونصبوا أنفسهم ككتاباً ومفكرين ومؤرخين وفقهاء ودعاة، يُمارسون الشحن من هناك والتفريق هنا، دون دراية وفقه للنص وللواقع معاً؛ وهكذا انتهت الصحوحة حيث استمرت الأمة في حالة استنقاع فكري وحضاري رغم الهوجات وأصوات الطبول الكبيرة، حصل ذلك كله ونحن نحسب أننا نحسن صنعاً؛ وما حصل ذلك إلا بسبب أن أصحابه بمأمن من النقد والمراجعة على الأصعدة المتعددة، وبسبب غياب حرية النقد؛ لأن الحرية والنقد هما الكفيلان بإبراز الكفاءات وبيان الأخطاء والحيولة دون الادعاء والتطاول، الذي ما يزال يُمارس علينا ويعطل عقولنا باسم الدين والنصرة لأهله.

- اختزال السيرة في جوانب التالق والإنجاز:

المجتمع الذي تجسدت فيه السيرة، دليل الحياة الخالد، مجتمع بشر وليس مجتمع ملائكة مبرمجين على فعل الخير، مجتمع نزوات ونزعات، مجتمع دوافع خير ونوازع شر، لذلك فالاكتماء بإبراز جوانب الخير وكأننا مجتمع ملائكة - كما أسلفنا - يحول بيننا وبين إمكانية الاستفادة من السيرة كدليل لحياتنا في التعامل معها في مراحل الجنوح والسقوط الفعلية، بل وحالات الجرائم والتصرفات الشاذة.

وفي تقديرنا أن السيرة جاءت لتكون قدوة وأنموذجاً للتعامل في جميع حالات الإنسان.

فقد وقع في مسيرة تطبيق السيرة، وتنزيل القيم على حياة الناس سلبات وقضايا خطيرة وإشكاليات معقدة، وقد يكون من المفيد الإتيان على بعض الشواهد لذلك، ولكيفية تعامل السيرة مع واقع الناس من مثل:

- حديث الإفك، وهو الأخطر، حيث تناولت الإصابة بيت النبوة أرقى وأنقى وأطهر بيت، ونزلت فيه آيات تتلى إلى يوم القيامة، يقول

تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١﴾ تَوَلَّى إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴿١٢﴾ تَوَلَّى جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَدَاءِ فَأُولَٰئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ ﴿١٣﴾﴾ [النور].

- ووقع ما يطلق عليه اليوم الخيانة العظمى؛ وقصة حاطب بن أبي بلتعة ؓ في ذلك شهيرة، نزلت فيها آيات تتلى إلى يوم القيامة؛ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الأنفال].

يقول الإمام علي ؓ: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَالزُّبَيْرُ وَالْمِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ، قَالَ: انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاحٍ، فَإِنَّ بِهَا ظِعِينَةً وَمَعَهَا كِتَابٌ، فَخُذُوهُ مِنْهَا... فَأَنْطَلَقْنَا تَعَادَى بِنَا حَيْلُنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى الرَّوْضَةِ، فَإِذَا نَحْنُ بِالظِعِينَةِ، فَقُلْنَا: أَخْرِجِي الْكِتَابَ... فَقَالَتْ: مَا مَعِيَ مِنْ كِتَابٍ... فَقُلْنَا: لَنُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَنُلْقِيَنَّ الثِّيَابَ... فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ عِقَاصِهَا، فَأَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا فِيهِ: مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بِلْتَعَةَ إِلَى أَنَاسٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، يُخْبِرُهُمْ بِبَغْضِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا حَاطِبُ مَا هَذَا؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ، إِنِّي كُنْتُ امْرَأً مُلْصَقًا فِي قُرَيْشٍ وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهَا، وَكَانَ مِنْ مَعَكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ لَهُمْ قَرَابَاتٌ بِمَكَّةَ يَحْمُونَ بِهَا أَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ، فَأَخْبَيْتُ إِذْ قَاتَنِي ذَلِكَ مِنَ التَّسَبُّ فِيهِمْ، أَنْ أَتَّخِذَ عِنْدَهُمْ يَدًا يَحْمُونَ بِهَا قَرَابَتِي، وَمَا فَعَلْتُ كُفْرًا، وَلَا ازْتِدَادًا، وَلَا رِضًا بِالْكَفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ صَدَقْتُكُمْ. قَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَغْنِي أَضْرَبُ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ، قَالَ: إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُذْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ^(١).

(١) أخرجه البخاري

- ووقع زنى، من المحصن ومن غير المحصن (قصة ماعز وقصة الغامدية)؛ فقد أخرج الإمام مسلم: عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَهِّرْنِي.. فَقَالَ: وَنَحَكَ، ازْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ، قَالَ: فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَهِّرْنِي.. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَنَحَكَ، ازْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ، قَالَ: فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَهِّرْنِي.. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ، مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كَانَتْ الرَّابِعَةُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ: فِيمَ أَطَهَّرَكَ؟ فَقَالَ: مِنَ الزَّنى.. فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَبِهْ جُنُونٌ؟ فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ.. فَقَالَ: أَشْرَبَ خَمْرًا؟ فَقَامَ رَجُلٌ فَاسْتَنَكَّه، فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خَمَرٍ؛ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَنْتِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرَ بِهِ فُرْجِمَ؛ فَكَانَ النَّاسُ فِيهِ فِرْقَتَيْنِ: قَائِلٌ يَقُولُ: لَقَدْ هَلَكَ، لَقَدْ أَحَاطَتْ بِهِ خَطِيبَتُهُ؛ وَقَائِلٌ يَقُولُ: مَا تَوْبَةُ أَفْضَلَ مِنْ تَوْبَةِ مَاعِزٍ، أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَوَضَعَ يَدَهُ فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: اقْتُلْنِي بِالْحِجَارَةِ. قَالَ: فَلَبِثُوا بِذَلِكَ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ؛ ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ جُلُوسٌ، فَسَلَّمَ ثُمَّ جَلَسَ فَقَالَ: اسْتَغْفِرُوا لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: فَقَالُوا: غَفَرَ اللَّهُ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ؛ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوَسِعَتْهُمْ.

قَالَ: ثُمَّ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ مِنَ الْأَزْدِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَهِّرْنِي؛ فَقَالَ: وَنَحَكَ، ازْجِعِي فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ، فَقَالَتْ: أَرَاكَ تُرِيدُ أَنْ تُرَدِّدَنِي كَمَا رَدَّدْتَ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَتْ: إِنَّهَا حُبْلَى مِنَ الزَّنى؛ فَقَالَ: آتَتْ؟ قَالَتْ: نَعَمْ؛ فَقَالَ لَهَا: حَتَّى تَضَعِي مَا فِي بَطْنِكَ، قَالَ: فَكَفَّلَهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى وَضَعَتْ، قَالَ: فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: قَدْ وَضَعَتِ الْغَامِدِيَّةُ؟ فَقَالَ: إِذَا لَا نَرْجُمُهَا وَنَدْعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا، لَيْسَ لَهُ مَنْ يُرْضِعُهُ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: إِلَيَّ رِضَاعُهُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَالَ: فَرَجَمَهَا.

- ووقع سرقة وتوسط في إلغاء إيقاع حدٍّ من حدود الله، عندما سرقت

المخزومية... فعن عائشة رضي الله عنها أَنَّ قُرَيْشاً أَهَمُّهُمْ شَأْنَ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَالُوا: وَمَنْ يَكْلُمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَخْتَرِي عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَلَّمَهُ أَسَامَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟» ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلُكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ! وَإِنَّمَا اللَّهُ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتُ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»^(١).

- ووقع خلاف في الرأي والاجتهاد والتعامل مع أحداث الحياة في كثير من المواقع، حتى في سقيفة بني ساعدة عند انتخاب أبي بكر رضي الله عنه، خليفة لرسول الله ﷺ... تقول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «اجْتَمَعَتِ الْأَنْصَارُ إِلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَقَالُوا: مِمَّنْ أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ؛ فَذَهَبَ إِلَيْهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، فَذَهَبَ عُمَرُ يَتَكَلَّمُ فَأَسْكَنَتْهُ أَبُو بَكْرٍ، وَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ بِذَلِكَ؛ إِلَّا أَنِّي قَدْ هَيَأْتُ كَلَاماً قَدْ أَعْجَبَنِي خَشِيبُ أَنْ لَا يَبْلُغَهُ أَبُو بَكْرٍ؛ ثُمَّ تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَتَكَلَّمَ أَبْلَغَ النَّاسِ، فَقَالَ فِي كَلَامِهِ: نَحْنُ الْأَمْراءُ وَأَنْتُمْ الْوُزراءُ، فَقَالَ حَبَابُ بْنُ الْمُنْذِرِ: لَا وَاللَّهِ، لَا نَفْعُ لَنَا مِنْكُمْ أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ؛ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا وَلَكِنَّا الْأَمْراءُ وَأَنْتُمْ الْوُزراءُ، هُمْ أَوْسَطُ الْعَرَبِ دَاراً، وَأَعْرَبُهُمْ أَحْسَاباً، فَبَايَعُوا عُمَرَ أَوْ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ؛ فَقَالَ عُمَرُ: بَلْ نُبَايِعُكَ أَنْتَ، فَأَنْتَ سَيِّدُنَا وَخَيْرُنَا وَأَحَبُّنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخَذَ عُمَرُ يَدَهُ فَبَايَعَهُ، وَبَايَعَهُ النَّاسُ»^(٢).

- وحدث أيضاً نوع مما يسمى اليوم التمييز العنصري؛ فعن المغيرة بن سُوَيْدٍ قَالَ: لَقِيتُ أَبَا ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ، وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ وَعَلَى غُلَامِهِ حُلَّةٌ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي سَابَيْتُ رَجُلًا فَعَيَّرْتُهُ بِأَمْرِ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، أَعَيَّرْتَهُ بِأَمْرِ؟ إِنَّكَ أَمَرُوْهُ فَيَكُ جَاهِلِيَّةٌ؛ إِخْوَانُكُمْ خَوَلُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيَطْعِمْنَاهُ مِمَّا يَأْكُلُ وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه البخاري.

يَلْبَسُ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِيبُواهُمْ»^(١).

- وحصل حب متكرر للدنيا، بينه الله في كتابه قرآنًا يتلى إلى يوم القيامة؛ لأنه حالة بشرية متكررة: ﴿مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١٥٢]، حتى قال بعض الصحابة: «ما كنت أعلم أن فينا من يريد الدنيا حتى نزلت هذه الآية».

- كما حدث اختلاف في غنائم بدر حتى وصل إلى مراحل خطيرة، يقول تعالى: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١﴾﴾ [الأنفال]؛ أخرج الإمام أحمد: «عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الصَّامِتِ عَنِ الْأَنْفَالِ، فَقَالَ: فِينَا مَعْشَرُ أَصْحَابِ بَدْرٍ نَزَلَتْ جِئْنَا اخْتَلَفْنَا فِي الثَّغْلِ، وَسَاءَتْ فِيهِ أَخْلَاقُنَا، فَتَزَعَّاهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِنْ أَيْدِينَا فَجَعَلَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَسَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِينَا عَنْ بَوَاءٍ.. يَقُولُ: عَلَى السَّوَاءِ».

- وما أمر صلح الحديبية، بكل تفاصيله، وموقف بعض الصحابة منه، وكيفية تعامل الرسول ﷺ معه، ودور أم سلمة ؓ عنا ببعيد؛ كما أن تخلف بعض الصحابة في غزوة تبوك، وكيفية تعامل الرسول ﷺ والمجتمع معهم، وشيوع النفاق والتشاغل في الأرض قبيل الخروج، وما كان من قرارات حاسمة ضمنت تماسك المجتمع وإعادة صياغة إيمانه معروف في مظانه مما لا يتسع المجال للإتيان على ذكر ذلك كله، على أهميته وضرورته.

كل هذه الأمور قد يكون المطلوب أن تُدرس وتحلل وتكون حاضرة في ثقافتنا، لنعرف كيف نتعامل مع إشكاليات الحياة وأقدار التدين المتقلبة وأنواع البشر، بحيث لا تتحول السيرة إلى أنموذج للتعامل مع مجتمع ملائكة، وبذلك يُحجب عنا الاقتداء والإفادة من معطيات السيرة، وبذلك تتحول من دليل عمل إلى شعار معلق للتبرك والتقديس.

(١) أخرجه البخاري.

وقد أجاب الرسول ﷺ عن الكثير من الحالات والأحوال، كلاً بحسب حاجته، وهذه هي الدنيا بكل ما فيها، تحتاج إلى دليل للتعامل معها، من خلال القيم في الكتاب والسنة، ومن خلال حالات الناس، ولا سبيل لذلك إلا بفقه السيرة، ولا نقصد بفقه السيرة الاقتصار على سرد حوادثها ولا اعتبارها مصدراً للحكم التشريعي فقط، وطرح ما وراء ذلك من اعتماد السيرة دليل الحياة بأنشطتها المتعددة.

فقد تكون المشكلة في تحويل السيرة إلى مصدر للأحكام الشرعية، واختزال فضائها في ذلك، بينما هي منجم عطاء ودليل حياة بكل ما فيها، وإيضاح الحكم التشريعي جزء من ذلك.



من أسباب غياب النقد والمراجعة

ولعل من أهم أسباب غياب النقد والمراجعة والتفكير الموضوعي:

- الاستبداد:

ولا نقصد هنا الاستبداد السياسي والإداري فقط، وإن كان هو محور الاستبداد بكل أشكاله وألوانه، وإنما الاستبداد الذي نقصده هو كل أشكال الاستبداد الحزبي والأسري والطائفي والعرقي والعنصري... إلخ، ذلك أن النقد، الذي هو أساس الحراك الفكري، لا يؤسس ولا ينمو إلا في مناخ الحرية، ولا يتشكل ويخرج إلا من رحمها.

فالاستبداد أيًا كان لونه يشل العقل، ويخرس اللسان، ويلغي الإنسان، ويقدم أهل الولاء والثقة على أهل المعرفة والخبرة، ويحول الناس إلى نسخ مكررة عن الزعيم، أو الرئيس، أو شيخ القبيلة أو الطريقة، فتتعطل سنن المدافعة ووسائل التكوين للشخصية السوية، ويحول دون الاكتشاف للخبرات، فتتحول الأمة إلى مجموعة أفراد تمشي في القطيع، بدون تفكير، أو مجموعة أجساد بلا رؤوس، تفكر كلها برأس الزعيم، ففي مناخ الاستبداد لا تُولد إلا الأقزام، الذين يصبحون أرقاماً في خانة الزعيم، والأقزام لا يولدون إلا زعامة قزمة.

وبغياب النقد وتعطيل أدواته وآلياته تصبح مقولة: «الناس على دين ملوكهم» صحيحة؛ وليس أقل منها صحة: «كما تكونوا يُولَى عليكم»، أو «عمالكم أعمالكم»، وهكذا تتشكل الدائرة المفرغة وتتحكم عبودية

المصالح، فتورث العبودية المتبادلة؛ ولا سبيل لكسر هذه الحلقة المحكمة الإغلاق؛ إلا بعمليات النقد والمراجعة واسترداد مناخ الحرية، على مختلف الأصعدة.

- الإرهاب الديني:

وليس الإرهاب والإرهاب الديني، أقل خطراً على الدين والعقل والتفكير من الاستبداد السياسي، فإذا كان الاستبداد السياسي يحكم ظاهر الناس وسلوكهم، ويساهم بصنع الشخصية المزدوجة المزيفة المزورة المغشوشة، التي تعتقد شيئاً وتظهر آخر، فإن الإرهاب الديني يتحكم، إضافة إلى ذلك، ببواطن الناس، ويتسلط على ضمائرهم، ويجزّم مسالكهم: ﴿قَوِيلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٧٩].

وتبقى الصورة الأخطر عندما يتحالف الاستبداد السياسي مع الإرهاب الديني، عندما يتحول الدين إلى كهانات، ويلتقي الجيت والطاغوت، فالسياسي يحتاج إلى غطاء ومسوغ ديني أمام جماهير الأمة المتدينة، والديني يحتاج إلى سلطة حماية سياسية تحمي مكاسبه وتحفظ موقعه وتضمن استمراره، وهكذا تدور الرحى على معاني الحرية والتفكير والتأمل والنقد فتسحقها، وتجزّم أصحابها، وتطردهم من رحمة الله، وتتهمهم بشتى التهم، وتنتعهم بأبشع النعوت، ويصبح النقد من الأمور المحرمة.

- الخلط بين نصوص الوحي وفهوم البشر:

ولعل من الأسباب الكبيرة لغياب النقد وأخطرها أيضاً، وخاصة في مجال التدين المغشوش، حيث يشكل الدين المهرب الطبيعي والغريزي والعقلي من الاستبداد السياسي: الخلط بين نصوص الوحي المعصومة وفهوم البشر المظنونة، التي يجري عليها الخطأ والصواب، أو عندما تلتبس الذات بالقيمة، فتنتقل العصمة من النص المنزل من الخالق إلى الإنتاج الفكري للشخص المخلوق، وبذلك يُلغى النقد والمراجعة، حيث يصبح الحديث عن

خطأ الشخص أو انحرافه أو مغالاته اتهاماً للدين والشرعية؛ فالذي يتكلم عن «المتحدث باسم الدين» ويخطئه يتكلم عن الشرعية ويخطئها؛ والذي يتكلم عن الشرعية يتكلم عن مبلغها الرسول ﷺ؛ والذي يتكلم عن الرسول، مبلغ الشرعية، يتكلم عن الله منزلها...

وهكذا تمر هذه السلسلة من الفهوم المغلوطة والملتبسة بمتوالية مغشوشة محكمة الحلقات، وتشكل في هذا المناخ الرديء طبقة أكليروس تحمل كل علل رجال الدين في الأمم السابقة، الذين ادعوا بأنهم يحتكرون الحقيقة ويتحدثون باسم الله ويحملون الكتاب المقدس ويفهمونه دون غيرهم، حيث الكلام عن الشخص ونقد الخطأ في اجتهاده هو كلام على الله وجحود له وكفر به! وكأن الأشخاص الذين يحملون شارات وشعارات الدين أصبحوا فوق مقام النبي المعصوم ﷺ، الذي عوتب أكثر من مرة، حيث قال الله له: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، وقال: ﴿مَا كَانَتْ لِيَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخَفَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وقال له: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾، وقال: ﴿عَسَى وَتَوَلَّى ۖ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ [عبس].

وكان الأشخاص، حملة هذا اللون من التدين، أصبحوا فوق مقام أهل أخذ من كرام الصحابة، الذين وصف الله أحوالهم ودخائل نفوسهم وهم على أرض المعركة، وبيّن سبب هزيمتهم بمساحة تعبيرية كبيرة تكاد تروي دقائق الأمور، وقرر أن تلك الإصابة كانت بسبب تقصيرهم، كانت من عند أنفسهم: ﴿أَوْ لَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِنْهَا قُلْتُمْ أَنَّنَا هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران]، جاء هذا كله وهم ما يزلون على أرض المعركة، ولم يخطر بالبال أن ذلك يقوي العدو ويصره بمواطن ضعفهم! أو أنهم باعتبارهم مسلمين وأصحاب رسول فوق الخطأ، أو أن فعلهم معصوم لا يتطرق إليه الخطأ.

وكان بعض المتدينين من أصحاب الكهانات والمشيخات اليوم، يضعون أنفسهم فوق مقام أبي بكر الصديق رضي الله عنه الذي أعلن في خطبته الأولى ما يمكن أن يطلق عليه «العقد الاجتماعي الأول في حياة البشرية»

بعد اختياره خليفة للمسلمين: (إن أحسنْتُ فأعينوني، وإن أسأت فقوموني... أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيته فلا طاعة لي عليكم)؛ وفوق مقام سيدنا عمر رضي الله عنه، عندما قامت امرأة في المسجد تقول على مرأى ومسمع من الناس: «أُعطينا الله ويمنعنا عمر؟!»، فما كان منه إلا أن قال: (الحمد لله الذي جعل امرأة تقوم اعوجاج عمر).

- توجه النقد للأشخاص وليس الأعمال:

وقد يكون من أسباب غياب النقد وتعطيله وانسداد قنواته: التوجه بالنقد صوب الأشخاص، وتجريحهم بدافع من الحقد والكراهية والحسد، والتركيز على صفاتهم الشخصية، وليس التوجه صوب الأعمال، وهنا مكن خطر كبير، يفتقد النقد عنده وظيفته وأهميته، وتتعلل آليته، ويتحول من التصويب وبيان الخلل إلى المهارات وإثارة العداوات والخصومات والأحقاد، فيوقع في الإثم وينمي الحقد والكيد الشخصي، الذي يتدخل فيه حسد النعمة والبهتان والزور، والاختصار على النقائص والسلبيات دون ذكر أية فضيلة، ويصبح إلغاؤه والسكوت عنه مطلوباً ومشروعاً من باب سد الذرائع، لمن لا يستطيعون تجاوز الصورة إلى الحقيقة، وعندها يختلط الحابل بالنابل.

- التطفيف وبخس الناس أشياءهم:

ولعل من مشكلات غياب النقد أيضاً: الذهنية المغشوشة السائدة، في الأوساط العامة والفكرية معاً، وهي اختزال تاريخ الإنسان الطويل وكسبه المتنوع بخطأ واحد في موقف واحد، يسقط معه كل كسبه وجهده واجتهاده وصوابه، ذلك أن مجرد الخطأ - «كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ»^(١)؛ «كفى المرء نبلاً» أن تُعدّ معاييه، يُسقط تاريخ الإنسان، بكل إيجابياته وعطائه، ويحوّله إلى كتلة أخطاء؛ وفي المقابل فأبي صواب قد يجعل منه عبقرياً فذاً مبدعاً مجدداً معصوماً منزهاً عن الخطأ، لذلك فهو إما معصوم يُحاط بسياج من الحماية

(١) أخرجه الترمذي.

من النقد حتى لا يسقط بخطأ، ويُطارد ويحاصر كل من يخطر بباله النقد والتصويب، وإما شرير خطأ لا خير فيه ولا رجاء منه، وعند ذلك لا يؤدي النقد وظيفته، ولا يستشعر الناس أهميته ودوره في ترشيد المسيرة؛ فالحكام في عالم التخلف ليسوا وحدهم المعصومين؛ بل رجال الدين أيضاً وزعماء التنظيمات والأحزاب والجماعات!

فإذا كان الخطأ يجري على كل إنسان، وكل إنسان يؤخذ من كلامه ويرد إلا المعصوم ﷺ، فإن صناعة العصمة المزيفة للأشخاص في تاريخنا العقيدى والثقافى والفقهى، وبروز زعامات موهومة ومزيفة وفاشلة إنما يتأتى بسبب غياب النقد والتصويب والمناصحة.

- التعميم في الأحكام:

ومما لا شك فيه أن التعميم في الأحكام، الذي يعني - من بعض الوجوه - العمية أو عمى الألوان، ينتهى بصحابه إلى سلب الناس قدراتهم وأهليتهم وقابلياتهم، كأن يقال: «فلان ليس بشيء» أو «ما عنده شيء» أو «خالي الوفاض» أو «لا يفهم شيئاً» أو «...» أو «...» على الرغم من أن ذلك محذور عقلاً وشرعاً؛ لأنه يناهى الحكمة من الخلق، ويصادم الفطرة وأصل العطاء الإلهي لكل من خلق الله، يقول تعالى: ﴿الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه].

إن عدم التنبيه إلى ما أعطاه الله لكل مخلوق من قابليات ومواهب حتى أصبح محلاً للهداية، يشكل مخاطرة كبيرة ويهدر طاقات كثيرة، تكاد تكون مشكلتها أنها يراها الناس لكنهم لا يبصرونها في الحقيقة، لأنها لم توضع في مجالها، فمن لا يحسن هذا الشيء، بسبب من الخطأ في اختياره لهذا الموقع، قد يكون مبدعاً وعبقرياً في مواقع وأشياء أخرى، وتجارب الحياة الكثيرة تدل على ذلك، والشاعر يقول:

إذا لم تستطع أمراً فدعهُ وجاوزهُ إلى ما تستطيعُ

ويبقى مجال النقد هو المجال الذي يحرر الطاقات من التعسف في

استعمالها، ويهندس مسيرة الحياة وتحقيق الاصطفاء والتقاء الأعمال بأهلها. وعلى الرغم من أن هذا التعميم محذور شرعاً - كما أسلفنا - ويعتبر دليل الجهل وسبيل البهتان ومؤشر ضالة العلم، فإنه يمثل الوجه الآخر للتصنيف والتعظيم، الذي يجعل من الإنسان المعظم والعالم العلامة والزعيم المبجل الملهم، يفهم بكل شيء دون أن يبقى فهماً لأحد.

- شيوع الذهنية الذرائعية:

ومن أسباب غياب النقد أيضاً، بالأقدار المطلوبة: شيوع الذهنية الذرائعية، وثقافة الإلقاء بالتبعية والمسؤولية على (الآخر)، في محاولة لإعفاء (الذات) من المسؤولية.. وهذا (الآخر) قد يتمثل في عدو شرس، ومؤامرة كبيرة، وكيود خطيرة، أو ما إلى ذلك، حيث نظرية المؤامرة ما تزال تسيطر على عقولنا وتعطل تفكيرنا وتسهم بانتسلامنا، ويستمر فينا الشعار المرفوع لكل حالة: أنه «ليس بالإمكان أفضل مما كان»، وما تورث تلك الثقافة من قبول للفشل، والتسليم بالواقع، وتكريس العجز عن التغيير، وإلغاء مجرد التفكير بالمراجعة والنقد، وأقل ما يقال في ذلك: إن الذين يتناولون على زعامة الأمة وقيادة الجماعات والتنظيمات والأحزاب، والحالة هذه، هم دون سوية التعامل مع الظروف المتغيرة والمعطيات المتقلبة والتحديات القائمة، ذلك أن التطلع إلى الارتقاء ومحاولات التغيير، أو ما يسمى بالقلق السوي، هو المهماز الحضاري للترقي، حيث يصبح الشعار دائماً: أنه «بالإمكان أفضل مما كان».

وليس أقل من ذلك خطورة عندما يعجزنا العثور على عدو نُلقي عليه بالتبعية، أو تعوزنا الحجة أن نُلقي بالتبعية على القدر، وننزل بعض الشعارات والعبارات الإسلامية على غير محلها، وننتقي عبارات نتوهم أنها تستر تقصيرنا، من مثل: «قدر الله وما شاء فعل»، ويفوتنا أن الله يشرع من الأقدار ما يشاء؛ إنه هو الذي شرع الأقدار والسنن، ومنح الإنسان الحرية والاختيار، وكلفه بمغالبة تلك الأقدار ومدافعة تلك السنن؛ ومن هنا كانت مقولة ابن القيم وفهمه الشرعي الدقيق ﷺ: ليس المسلم هو الذي

يستسلم للقدر وإنما المسلم الحق الذي يدفع القدر بقدرٍ أحب إلى الله،
لذلك كانت قولة الصحابة جميعهم، تقريباً، عليه السلام: «نفر من قدر الله إلى
قدر الله»، ولم يفهم ولا حتى واحد منهم أن القدر يعني العطالة وسلب
الإرادة؛ إلا ما كان في العصور المتأخرة من بعض فهوم فترات التراجع
والانحطاط والسقوط الحضاري.

- ادعاء العصمة للأئمة والشيخو والمسؤولين:

وقد تكون من أبرز إشكاليات غياب النقد أو التفكير النقدي، بشكل
عام، ما كنا أسلفنا الحديث عنه من: ادعاء العصمة لبعض من يطلق عليهم
أئمة أو علماء أو شيخو طرق صوفية، والارتفاع بهم فوق النقد، وإقامتهم
كأنصاب وأزلام لا يجوز أن تُمس، والتخويف والتأثيم من مجرد الاقتراب
منهم، علماً بأن الرسول ﷺ دون سواه هو المعصوم؛ لأنه مسدد بالوحي،
ومؤيد به، فإذا اجتهد فأصاب أقره الوحي، وإذا اجتهد وأخطأ صوّب له
الوحي ويبيّن الخطأ - كما أسلفنا - فكل ما وردنا عنه بطريقة صحيحة هو
صواب؛ ومن هنا يمكن لنا أن ندرك أبعاد قولة الإمام مالك رحمته الله عنه:
«كل إنسان يؤخذ من كلامه ويرد إلا صاحب هذا القبر ﷺ»؛ فمتى نصل
بتديننا إلى مرحلة أن نأخذ ونرد، ونعرف وننكر؟ وهذا هو النقد والتفكير
النقدي الذي ندعو إليه، ذلك أن العمل النقدي في أهدافه ومقاصده
ومحصلته النهائية يعتبر شريكاً في البناء والتنمية والترقي؛ وكما سيكون التدين
محزناً ومعوقاً وسبباً في التخلف وانطفاء روح الأمة وتعطيل تفكيرها عندما
ندعي العصمة لأولياء قضا أو علماء أو صالحين أو أئمة، والرسول ﷺ
يقول: «لا تُظروني كما أظرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبده، فقولوا:
عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ»^(١) ليتروا بذلك إلى ما فوق مقام النبوة، ويدعوا لهم
صفات الألوهية!

وهنا قد يكون من المفيد التمييز بين عصمة عموم الأمة، التي

(١) أخرجه البخاري.

لا تجتمع على خطأ أو ضلالة: «إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ»^(١) أو «خطأ»؛ وبين خطأ الأفراد، ابتداءً من جيل الصحابة، كرام الناس، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وبالإمكان القول: إن تعطيل التفكير وإيقاف الاجتهاد، بحجة عدم الأهلية، أصاب الحياة الفكرية بشكل عام والتفكير النقدي وعمليات المراجعة والمناصفة والتصويب بشكل خاص في مقتل؛ والأمر قد يصبح أشد خطورة عندما يوصف حكام الاستبداد السياسي بأنهم يمثلون ظل الله على الأرض، أو ينفذون إرادته، أو يتحدثون باسمه، سواء كان ذلك مباشرة أو من قبل سدنتهم من الكهنة ورجال الدين من فقهاء السلاطين، الذين يضمنون لهم الجنة حال حياتهم ويجعلونها من نصيبهم بعد موتهم، الذين يسوِّغون أعمالهم ويشرعونها، في أسوأ وأخطر ما يصيب كرامة الإنسان وحرية، وذلك يكون عندما يتحالف الجبت والطاغوت - كما أسلفنا - وقد أمر الناس أن يكفروا بهما، يقول تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنزَلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظَّالِمِينَ وَقَدِ امْرَأُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: ٦٠]، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَلْفُتُونَ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا﴾ [النساء: ٥١]؛ إنها انتقال علل التدين دون التنبه إلى خطورتها والحد من آثارها.

- عدم إدراك أهمية الشك في بناء اليقين:

وهنا قضية قد يكون من المفيد التوقف عندها وهي: أن المناصفة والمراجعة والنقد، التي تبصّر بالأخطاء، وتنقب عليها، وتبحث فيها، حماية للأمة وتحقيقاً للحراك الفكري ومساهمة في النمو والارتقاء وسلوك سبل السلام تعتبر أحد أهم الروافع الحضارية والتنموية عندما تصبح ثقافة للأمة كافة، بكل شرائحها؛ ذلك أن نظرية الشك، ابتداءً في الفلسفة، حتى يثبت

(١) أخرجه ابن ماجه .

اليقين كانت السبب الرئيس - في نظري - في انتظام العمل، واستواء التفكير، ودقة وإتقان الإنجاز، تلك التي عبر عنها بعض أئمتنا، بمنطق شرعي وحسٍّ إيماني رفيع ودقيق بأن الأصل في الأشياء الحظر حتى تثبت الإباحة، أو أن الأصل في الأشياء نصّ الشارع؛ كررنا ذلك دون أن ندرك ما لهذا من أبعاد فكرية وفقهية كبيرة، لا يتسع المجال للتوقف عندها.

نعاود القول: إن المناصحة والمراجعة والنقد، بكل عطائها، يمكن أن تكون المقابل لعملية المديح والإطراء والتصفيق للخطأ والصواب وإضفاء صفات العبقريّة والتميز والإبداع والتفرد على الأشخاص والأعمال، الأمر الذي يلغي العقل، ويعمي البصر، ويعطل البصيرة، ويكسر الخطأ، ويطفئ روح الأمة السارية، فالنفس مفطورة على حبّ المديح، ضائعة بالنقد؛ لذلك حذر الرسول ﷺ من مخاطر وآثار المديح، وقال لأحد المداحين: «وَيْلَكَ قَطَعْتَ عُتْقَ صَاحِبِكَ، قَطَعْتَ عُتْقَ صَاحِبِكَ - مَرَارًا»^(١)، أي ألغيت عقله، وعطلت تفكيره، وتركته يعيش الوهم؛ وفي ذلك بطرٌ للحق وغمطٌ للناس، وقال: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْمَدَاحِينَ فَاخْشَوْا فِي وُجُوهِهِمُ التُّرَابَ»^(٢).

ولعل الآفة الأخطر المتولدة عن غياب النقد والتي تعطل عملية النقد والمناصحة: نُمُوُّ عقدة (الأنّا) أو تفخيم (الذات)، عند بعض القيادات والزعامات والتي معها يصاب بمرض جنون العظمة، فيجعل نفسه فوق البشر، وفوق النقد، لا يطبق إلا المديح، ولا يستمع لغيره، ويقضي عمره في السعي إليه، ويتوهم أن عظمته لا تتحقق إلا بتحطيم الآخرين وإسقاطهم، والعلو على جثثهم.

- شخصنة معايير النقد:

والأمر الذي نريد له أن يكون واضحاً ابتداءً أن الإشكالية قد تكون أيضاً في نوعية معايير النقد ومصدرها ومقاييس النظر إلى الأعمال والحكم

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه مسلم.

عليها؛ في القيم التي تقوم بها الأمور، ويكتشف اعوجاجها، ويعاد تقويمها والعمل على استقامتها، ذلك أن الخطأ في اختيار نوعية هذه المعايير أو في دقة تطبيقها على واقع الناس قد ينتهي إلى كوارث ومخاطر واختلالات اجتماعية وإنسانية ويؤدي عكس المطلوب، ويساهم بشكل سلبي بتعطيل عمليات النقد والمراجعة وانعدام جدواها.

ولعلنا نقول هنا: إن القيم والمعايير، التي تعتمد في النظر للأشياء والحكم على الفعل الإنساني، ومدى عدالتها واستوائها في الرؤية الإسلامية هي مستمدة من معرفة الوحي، في الكتاب والسنة، وتطبيقاتهما في السيرة العملية، لذلك فهي قيم ثابتة ودقيقة وموضوعية وغير منحازة بطبيعتها مصدرها؛ لأنها متأتية من مصدر آخر غير الإنسان، من خالق الإنسان، العالم بأحواله، الشارع لسبل هدايته، لذلك فهي موازين مجردة ودقيقة ومعصومة عن الخطأ وبعيدة عن الهوى والتحيز والخضوع للمؤثرات الشخصية بكل أنواعها، هذا إضافة إلى أنه لا يمكن عقلاً ولا واقعاً أن يكون الإنسان مصدر الاجتهاد ومحل الفعل، وفي الوقت نفسه معيار الحكم على ذلك الفعل! أو بتعبير آخر أن يكون الإنسان مصدر المعيار ومحل المعايير، في الوقت نفسه.

ولا شك أن لهذه المعايير النقدية المتأتية من معرفة الوحي أدبها وأخلاقها وأسلوب استعمالها، فهي تقتضي أول ما تقتضي الفقه بالأمر المطروح، والإحاطة بعلمه من كل جانب، حيث يقول تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ويقول: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِطُوا بِإِلَهِهِ﴾ [يونس: ٣٩]؛ لأن الحكم على الشيء والشهادة عليه فرع عن تصويره.

كما تقتضي توفر خصائص وصفات شخصية لمن يقوم بالعملية النقدية من مثل خوف الله، وعفة اللسان، والبعد عن الغيبة والتشهير والنيل من القضايا الشخصية، التي يقتصر أثرها على الشخص ولا تتعداه إلى الآخرين، والتمحور حول الأعمال وليس الأشخاص، واستخدام الأساليب الحكيمة والمؤثرة، والتنوع في الوسائل والأساليب، واستخدام الطرق غير المباشرة أحياناً، على سنة النبوة في التحذير والنصح: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ

يَقُولُونَ كَذًا وَكَذَا؟! (١)، «كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ...» (٢)، «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ...» (٣)، وأهمية البدء بذكر الفضائل والإيجابيات، ومن ثم تناول السلبيات بنوع من الإشفاق على الواقع فيها، وإرادة الخير له؛ فالرسول ﷺ يقول: «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» (٤)، ونصرة الظالم بكفه عن الظلم.

ولعلنا نؤكد أن قوله الرسول ﷺ: «الَّذِينَ النَّصِيحَةُ» تحمل هذه المعاني جميعاً، حيث هدف النقد الإصلاح ونصرة الآخر، ظالماً أو مظلوماً، وليس التشهير والجلد.

لذلك نقول: إن الشخصيات غير السوية؛ الحاقدة، والحاسدة، والمأزومة، والمزاجية، والمتقلبة، والفاشلة، وصاحبة البهتان والسفه والإسفاف والفجور في الخصومة والمبالغة والتطفيف والبخس والتي تبتغي الفتنة وتتبعها وتولع بإيقاظها، والتي تحسن الهدم ولا تطيق البناء هي غير مؤهلة، بطبيعتها، لممارسة النقد والقدرة على الصدق فيه، كما أن الاقتصار على الجوانب السلبية، وتجريد المنتقد من كل إمكانية، يعتبر خللاً في الممارسة النقدية، ويؤدي إلى تعطيل عملية النقد وتحويلها إلى تكريس التصلب والتعصب.

- اختلال موازين الموضوعية:

قد يكون من أهم أسباب غياب النقد والمراجعة: اختلال موازين الموضوعية وعدم التزامها، ذلك أن الإشكالية الأساس عندنا قد تكون في مفهوم الموضوعية، أو ما يطلق عليه: «التفكير الموضوعي»، ومعايير الفحص والاختبار، فمتى يكون التفكير موضوعياً ومتى لا يكون؟ وهل التفكير منضبط بحدود الموضوع المطروح للنظر والتفكير؟ وكيف لنا أن نحدد المكان الذي يخرج فيه المفكر والناقد عن حدود الموضوعية والتفكير الموضوعي لرده إليها؟

(٣) أخرجه البخاري.

(٤) أخرجه البخاري.

(١) أخرجه أبو داود.

(٢) أخرجه البخاري.

وفي تقديري أن لكل خَلْق في هذه الدنيا قانونه، سواء في ذلك عالم الأنفس، أو عالم الآفاق، وعلى ذلك يكون التفكير موضوعياً، فيما نرى، إذا التزم الباحث أو المفكر المنهج السنني (قانون الأشياء) في النظر، واتسق معه، وفكر ضمن سياقه، أما إذا لم يستوعب القانون ولم يُحِط به علماً فمن أين له الموضوعية في تفكيره؟

ومسألة أخرى، ما هو المعيار الذي نحكم من خلاله على موضوعية أمرٍ أو عدم موضوعيته؟ ذلك أن الإنسان بطبيعته تكوينه منحاز لأسباب كثيرة لا مجال للخوض فيها.

لذلك نقول: إن معرفة الوحي في الكتاب والسنة والسيرة العملية هي التي تضع الإطار المرجعي والضابط المنهجي للتفكير الموضوعي، وتحكم عليه بالموضوعية من عدمها، فإذا ما خرج العقل عن حدود الموضوع المطروح أو خرج عن وظيفته وحدوده ومجالاته إلى مواطن لا يمتلك أدواتها، فإنه يخرج عن الموضوعية؛ كذلك إذا وضع الإنسان مقدمات خاطئة واعتبرها مسلمات، هكذا بدون معيار أو ميزان، ورتب عليها نتائج، ثم اعتبرها موضوعية ومنطقية! مع العلم أن المقدمات الخاطئة تقود دائماً إلى نتائج خاطئة، الأمر الذي يسهل معه ادعاء الموضوعية.

من هنا يتبين أن محور الموضوعية هو قيم وموازن معرفة الوحي، فهي التي تضع الأسس والضوابط الموجهة للتفكير الموضوعي، والمعايير التي يحاكم إليها، لذلك يمكن أن ينصبّ النقد والمناصفة، في كثير من الأحيان، على تصويب الخروج على الموضوعية في ضوء تلك المعرفة.

هذه لمحات وملاحظات حول أسباب غياب المراجعة والنقد وشيء من لوازمه وآدابه وأخلاقه وشروطه يمكن لها أن تشكل نافذة على تلك العملية الخطيرة، التي ما تزال غائبة بالشكل المطلوب عن حياتنا السياسية والفكرية والشرعية والثقافية.



خاتمة

وتبقى عملية النقد والمراجعة والنصيحة، في إطارها العام، اجتهاداً فكرياً وفقهياً واجتماعياً وثقافياً، حيث المجتهد والناقد شريكان في البناء الحضاري للأمة، ومحاولة جريئة على الطريق الطويل المحفوف بالكثير من المخاطر والتحديات والالتباسات، في وقت يفتقر فيه الوسط المسلم، بعد هذه الإخفاقات والممارسات الفاشلة، إلى الكثير المطلوب من الدراسات النقدية، التي توقفت في حياتنا، وكان انقطاعها وتوقفها السبب الرئيس في عمليات التأخر والانحطاط والسقوط والاستنفاع الحضاري وتكريس الفشل وتكراره في مشاريع النهضة والإصلاح، وبروز زعامات وقيادات وكتّاب ومفكرين وخطباء ووعاظ وسياسيين على حين غفلة وتقصير من النقاد النّصحة وحملة العلم العدول، الذين ينفون عن قيم الدين ما يلحق بها من البدع والخرافات ونوابت السوء والتدين المغشوش والغلو والتحريف والتأويل.

إن تجديد أمر الدين، الذي يعتبر تكليفاً شرعياً ومسؤولية دينية، منوط باكتشاف مواطن الخلل، وبيان أسبابها، وكيفية علاجها، والعودة إلى ينباع الأولى، وهذا لا يتأتى دون نقد للواقع ومراجعة لمساراته وتقويمه بقيم الكتاب والسنة.

إن مناخ الحرية هو الكفيل بإبراز الكفاءات، والحيلولة دون ظهور الطفيليات على الجسم الإسلامي، واعتماد أهل العلم والخبرة، واستبعاد أصحاب الادعاء والتطاول بغير علم ولا معرفة ولا خبرة ولا موضوعية.

إن عملية النقد كفيّلة بممارسة الردع لغير المؤهلين؛ لأنّ النقد لهم بالمرصاد.

فهل تحقّق هذه المراجعات المأمول، وتحرك رواكّد الأمة، وتستفّز الإمكانيّات المخبوءة لتقوم بدورها في ممارسة النقد لتحوّل دون هذا الغثاء الكثير الذي يغشى الأنظار والذي قد يضر ولا ينفع، حتّى ولو حسنت النوايا، وتطمئنّ الأمة إلى شرعية ومشروعية عملها، وتؤكد أنّ النقد كان ولا يزال تكليفاً شرعياً وسبباً في خيرية الأمة ومعاودة إخراجها لتكون شاهدة علىّ الناس من جديد؟

وهل تعتبر الأمة أنّ غياب النقد والمراجعة والمناصحة وعدم اعتماد الموضوعية والدقة في ذلك من أهم أسباب سقوط الحضارات فتأخذ حذرهما، فتتفر وتستنفر للمناصحة والترشيد، ثباتٍ وجميعاً؟
ولله الأمر من قبل ومن بعد، ويومئذ يفرح المؤمنون.



الفهرس

الموضوع	الصفحة
* مقدمة	٣
* تمهيد	٩
* محورية النقد	١٣
- مشروعية النقد	١٣
- النقد وسيلة التنشيط الذهني والحراك الفكري	١٧
- أبعاد نقد التراث	١٩
* لزوم النقد وأهميته	٢١
- النقد من لوازم الخاتمية والتجديد	٢١
- أهمية المنهج النقدي	٢٢
* من إفرازات واقع التخلف	٢٥
- تغييب الجوانب السلبية وإبراز الفترات المتألقة	٢٥
- غياب فقه المحل	٢٧
- بروز زعامة الخطبة	٢٨
- من عثرات الدعاة	٢٩
- إشكالية حدود التكليف	٣١
- الالتباس بين التدرج والنسخ	٣٣
- تغييب الشورى والجدل حول مفهومها	٣٤
- عسكرة الفكر الإسلامي	٣٦
- القراءة بأبجديات خاطئة	٣٩
- قصور فقه الاقتداء	٤٠

الموضوع	الصفحة
- الاكتفاء بالانتماء عن بناء الأهلية	٤١
- ضآلة العطاء المنتج في فكر الصحوة	٤٤
- اختزال السيرة في جوانب التألق والإنجاز	٤٧
* من أسباب غياب النقد والمراجعة	٥٣
- الاستبداد	٥٣
- الإرعاب الديني	٥٤
- الخلط بين نصوص الوحي وفهوم البشر	٥٤
- توجيه النقد للأشخاص وليس الأعمال	٥٦
- التطفيف ويخس الناس أشياءهم	٥٦
- التعميم في الأحكام	٥٧
- شيوع الذهنية الذرائعية	٥٨
- ادعاء العصمة للأئمة والشيوخ والمسؤولين	٥٩
- عدم إدراك أهمية الشك في بناء اليقين	٦٠
- شخصنة معايير النقد	٦١
- اختلال موازين الموضوعية	٦٣
* خاتمة	٦٥
* الفهرس	٦٧



عَلَى بَصِيرَةٍ

دَوْرُ الْوَقْفِ، أَمْ، بَرًا
فِي التَّيْمَنِ، دَهْرًا، مَسْتَلَامَتَا

مقدمة

الحمد لله، الذي أخرجنا بالإسلام من عبادة العباد إلى عبادة الله، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، وجعل الإيمان بنبو محمد ﷺ ورسالته إيماناً بالأنبياء جميعاً، من لدن آدم عليه السلام، فكان المسلم بذلك من أطول الناس أعماراً، وأغناهم تجربة، وأكثرهم عبرة، وأصوبهم منهجاً، وأرشدهم سبيلاً، وأكرمهم أخلاقاً، وأوفرهم حظاً، وأميزهم عطاءً، وأسبقهم إثارةً، وأدومهم ثواباً، وأتقنهم عمراناً وحضارة، وأبرهم بأصحاب الحاجة، وأسبقهم في فعل الخير.

والصلاة والسلام على رسول الهدى والرحمة، محل التأسي والافتداء، الذي ورث النبوة والكتاب، وانتهت إلى رسالته أصول الرسالات، واجتمعت له كمالات الأنبياء وخلاصة تجربتهم الإنسانية، فكان أنموذج الكمال ولبنة الاكتمال.

وبعد:

فلا شك أن قيم الدين وآدابه وتعاليمه إنما جاءت لإصلاح الدنيا وتصويب مسيرتها، وبناء الإنسان الصالح، الذي يجسد القيم الإسلامية في فكره وفعله وسلوكه، ويستشعر مسؤوليته ورسالته تجاه إنقاذ الآخرين وتخليصهم من كل أنواع المعاناة، وإخراجهم من عبادة العباد إلى عبادة الله.

ذلك أن الدين عقيدة وعمل، فكر وفعل، إيمان وتصديق، وليس مجرد براعة في صناعة الكلام وإلقاء المواعظ النمطية والقدرة على تحريك المشاعر وإلهاب العواطف وإثارة الحماس؛ هو عقيدة تتجلى معانيها في

الفعل والسلوك وترك ظاهر الإثم وباطنه، لذلك كان من أشد المقات وآكده عند الله أن يقول الإنسان المؤمن ما لا يفعل، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿١﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [المف].

لذلك كان جيل الصحابة، رضوان الله عليهم، يخاف من القول الذي لا يقارنه الفعل، حتى في التعامل مع كتاب الله، فكانوا يتعلمون العلم والعمل معاً، فلا يغادرون الآيات إلى غيرها ما لم يعملوا بها، لذلك كانوا يعملون أكثر مما يقولون، وجاء بعدهم جيل التابعين يقولون ويعملون، وانتهى الأمر إلى من يقولون ولا يعملون ولا يشبعون من القول - لقد أصبح القول عملاً وحرقة ومهنة - أو إلى من لا يقولون ولا يعملون.

فكم توبخنا منابرنا ونوادينا ووسائل إعلامنا يومياً، فلقد ورد في الأثر: أن من كان فعله يخالف قوله فكأنما يوبخ نفسه.

لذلك كان الإيمان والاستقامة، الفكر والفعل، القيم والأخلاق والسلوك، القول والعمل من أبرز سمات الحضارة الإسلامية وميزاتها.

وبالإمكان القول: إن القيم الإسلامية في الكتاب والسنة تمحورت جميعها حول تحقيق التكافل الاجتماعي، وتحقيق الكفاية والعدل والمساواة، وتكريم الإنسان، وبناء شبكة العلاقات الاجتماعية السليمة، وتقوية نسيج المجتمع باعتباره الحاضن الأساس للتربية والتعليم والثقافة والقيم الإنسانية والأخلاق الكريمة وتشكيل الشخصية السوية وبناء المواطن الصالح المصلح.

لقد أكدت القيم الإسلامية، في الكتاب والسنة، أهمية تحقيق التكافل الاجتماعي، واعتبرته من مقاصد الدين وتكاليفه الشرعية، التي يترتب على فعلها عظيم الثواب وعلى تركها شديد العقاب والعذاب، بل لعلنا نقول: إنها ربطت نجاة الفرد وفلاحه بنجاة المجتمع وفلاحه: «فَلَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(١)، «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ

(١) أخرجه البخاري.

وَتَعَاظِفُهُمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى^(١)، و«ما آمن بي من بات شبعاناً وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم»^(٢).

ولم يكن ذلك مجرد مواعظ ووصايا وتعاليم وترانيم تحاكي الضمير وتحرك المشاعر وتترك لمبادرة الأفراد فقط، وإنما أتبع ذلك بوضع الأسس والأصول والمرتكزات النفسية لهذه القيم.

ومن هذه الأصول النفسية للتكافل الاجتماعي:

- الأخوة كعقد اجتماعي بكل متطلباتها واستحقاقاتها: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

- المحبة بكل وشائجها: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(٣).

- الرحمة بين الناس: «مَنْ لَا يَرْحَمْ لَا يُرْحَمْ»^(٤)، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

- التعاون على الخير: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

- العدل بين الناس: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

- العفو: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهَ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٩].

(١) أخرجه مسلم.

(٢) أخرجه الطبراني والبخاري بإسناد حسن.

(٣) أخرجه البخاري.

(٤) أخرجه البخاري.

- الإيثار: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩].

إلى آخر هذه القيم، التي تشكل مقاصد الدين والأصول النفسية والمرتكزات الأساس للتكافل الاجتماعي وتحقيق الكفاية والعدل والمساواة للمجتمع.

ولم تقتصر القيم الإسلامية على ذلك، كقيم ومبادئ وأخلاق، وإنما جسدت ذلك التكافل وحمته بالتشريعات الملزمة أيضاً، التي تبني ذلك وتحققه في حياة الناس.

فشرعت موارد التكافل الاجتماعي المالية كالزكاة والصدقات والكفارات والنذور وإنفاق العفو ونظام النفقات، والإرث، والوصية، والهبة، ويأتي في مقدمة ذلك كله نظام الوقف، الذي يعتبر إلى حد بعيد رؤية متقدمة للتنمية المستدامة، يحركه ويدفع إليه الرغبة في الثواب المستمر.

ولئن كانت موارد التكافل الاجتماعي، التي سبق ذكرها، يمكن أن تصنّف ضمن الموارد الإغائية الاستهلاكية بشكل عام، فإن نظام الوقف من بين تلك الموارد يمكن أن يصنّف في إطار الموارد الإنتاجية التنموية، ويتفرد باستهدافه تحقيق التنمية المستدامة وضمان استمرار المشروعات الكبيرة وتحقيق اكتشافاتها الذاتي، وضمان استمرارها في الفعل الاجتماعي، والحيلولة دون توقفها أو انقطاعها وعدم تعرضها لدفقات الحماس والتبرعات الآنية والهزات الاقتصادية والارتباط بالأشخاص، ذلك أن الوقف بطبيعته وأحكامه وتشريعاته هو فعل اجتماعي تنموي، أقرب من سائر الأعمال الخيرية وأعمال البر إلى العمل المؤسسي.

لقد رافق وقف الأموال المنقولة وغير المنقولة، تحقيقاً للتكافل الاجتماعي والتأسيس للملكية الجماعية، المسيرة الإسلامية منذ خطوات النبوة الأولى وقيام المجتمع الإسلامي وبناء المرافق العامة في المدينة، حيث وقف الرسول ﷺ ووقف الصحابة رضوان الله عليهم وفي مقدمتهم الخلفاء الراشدون كرائم أموالهم.

ولم يقتصر فعل الوقف على المسلمين، وإنما تجاوز ذلك إلى مشاركة

غير المسلمين من المواطنين، حيث شارك اليهود في الأوقاف أيضاً، وكلنا يذكر، وقف النبي ﷺ لسبعة حوائط في المدينة كانت لرجل يهودي اسمه مخيريق، وكان قد شارك المسلمين في غزوة أحد.

وباستطاعتنا القول: إن مؤسسة الوقف بهذا الاعتبار هي مؤسسة وطنية كبرى، متاحة لمشاركة جميع المواطنين بالمساهمة بوقف أموالهم، وانتفاع جميع المواطنين، مسلمين وغير مسلمين من كفالاته، فإذا أجاز بعض الفقهاء صرف أموال الزكاة لفقراء غير المسلمين، وهي عبادة من العبادات، فيصبح انتفاع جميع المواطنين في المجتمع المسلم من عطاء الوقف من باب أولى.

كما نستطيع القول أيضاً: إن نظام الوقف في الإسلام كان رؤية تنموية مبكرة وفعلاً اجتماعياً وعملاً مؤسسياً بدأ مع خطوات المجتمع الإسلامي الأولى وحقق رعاية المجتمع الإسلامي وامتداده ونموه في جميع المجالات، العلمية والصحية والخدماتية والخيرية والإغاثية والتربوية، وقام بوظائف الدولة، وخاصة في الفترات التي انفصل فيها السلطان عن القرآن، أو في فترات الاحتلال والاستعمار والاستلاب الثقافي والحضاري والتعليمي، حيث لا تزال المؤسسات الوقفية باقية إلى اليوم من قرون طويلة مستمرة العطاء في المجالات المتعددة.

إلا أنه، وعلى الرغم من ذلك كله، وأن نظام الوقف بأبعاده المتعددة رؤية إسلامية متقدمة - كما أسلفنا - فإن تطوير أوعية الوقف، ووسائل تشميره، ومجالاته، وآفاق فعله، وطرق إدارته، ومهمة نظارته، والتعامل مع شرط الواقف، ما تزال تحكمها الرؤية القديمة والوسائل القديمة والأهداف القريبة، ويشارك فيها الشرائع المحدودة من الممولين في المجتمع، دون سائر الشرائع الاجتماعية المؤهلة للمشاركة، بما يتاح لها من خلال سندات وقفية بسيطة القيمة والمساهمة بمشاريع كبيرة عظيمة النفع للمجتمع، كما لا يزال مفهوم المال وتداوله يخضع لعقلية نظام المقايضة.

وليس ذلك فقط، بل ما نزال نرى اقتصار الوقف على بناء المساجد، سواء وجدت الحاجة إليها أم لم توجد، وغير ذلك من الأمور المحسوسة،

دون القدرة على بدء التفكير والتخطيط لمشروعات تعليمية أو بحثية أو خدماتية أو إنتاجية طويلة الأمد تساهم بحل إشكالية الفقر والمرض والبطالة وإنتاج الدواء والعلاج.

إن نظام الوقف، الذي هو في أصله رؤية إسلامية مبكرة، يفعل فعله اليوم في المجتمعات المتقدمة، وتقوم على عاتقه المؤسسات الكبرى والجامعات والمعاهد ومراكز البحوث والدراسات وتمويل الخطط التنموية للدول والمجتمعات.

لقد تطورت أوعية الوقف ووسائله وأهدافه وإدارته وقوانينه ونظم استثماره، وأصبح مجالاً متاحاً لكل شرائح المجتمع وليس وفقاً على الأغنياء منه، إلى درجة يمكن معها القول: إن كيان المجتمعات في الحضارة المتقدمة يقوم على نظام الوقف، الذي يرتقي بهذه المجتمعات يومياً ويحقق لها التأمين الصحي والتعليمي والاجتماعي، كما يحقق لها التأمين الشامل على كل متطلبات الحياة، ويفتح الطريق أمامها للمستقبل البعيد.

فهل ندرك أبعاد الفعل الوقفي، ونحاول الارتكاز إلى قيمنا وتجربتنا التاريخية الحضارية، ونحسن الاتصال بعصرنا، والإفادة من تطوير وسائل الفعل الاجتماعي، فنكون في مستوى إسلامنا وعصرنا، ونوقف مجتمعاتنا الإسلامية على الجادة الصحيحة، ونزودها بالرؤية السليمة للنهوض وتحقيق مقاصد الدين في إعادة صناعة الدنيا؟!

ولعل هذه الرسالة تشكل دعوة للمراجعة وإحياء دور الوقف في الحياة الإسلامية والفعل الاجتماعي، وتفتح نافذة على أهميته.

والله من وراء القصد.

الدوحة في:

شوال ١٤٣١هـ - أيلول/سبتمبر ٢٠١٠م

مَدخل

قد يكون من الأهداف الرئيسة، التي ما تزال غائبة بأقدار متفاوتة، بناء الوعي بالعمل الجماعي، وتعميق ثقافة تقسيم العمل وتكامله، وتحقيق التيقن واليقين بأن طريق النهوض الوحيد هو النفرة للفقهِ في تحقيق مقاصد الدين في المجالات المتعددة، ويأتي في مقدمة ذلك استشعار القائمين على أمر العمل الإسلامي من جماعات وجمعيات ومنظمات ومؤسسات - ومؤسسة الوقف من أقدمها وأبعدها أثراً - أهمية حفظ الأمانة، التي تقتضي إيكال الأمر إلى أهله، وذلك بالعمل على استدراك التخصصات المتعددة في شعب المعرفة المتنوعة، وتيسير السبل لبلوغها، وتذليل العقبات من أمامها، وإتاحة الفرص المتكافئة أمام كل إنسان صاحب موهبة ما لتنمية موهبته وتيسير الوصول إلى ما هو مؤهل له، وعندها يتحقق فينا قول رسول الله ﷺ: «كُلُّ مُيسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ»^(١)، واستشعار الخطورة والخوف أيضاً من الإقدام على إحداث الخلل في مسيرة الأمة، وذلك بتضييع الأمانة التي حملها الإنسان؛ وضياعتها إنما يكون ابتداءً بتوسيد «الأمر إلى غير أهله»، لغير المؤهلين له والمتخصصين به، فالرسول ﷺ حذر من هذه الإصابات والعلل، التي سوف تؤدي بلا شك إلى حدوث الخلل في نظام الحياة، وتوازن المجتمع وعند ذلك تؤذن بالاستبدال «يَسْتَبْدِلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ» [محمد: ٣٨]، أو بتوقف الحياة وانتهائها وقيام الساعة.

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ

(١) أخرجه البخاري.

فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ» .. قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِذَا أَسْنَدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»^(١) .. وإضاعة الأمانة تخرم الإيمان، وقد تأتي عليه من أصله، يقول الرسول ﷺ: «فلا إيمان لمن لا أمانة له»^(٢).

فالأهلية إنما تتحقق وتبنى بالخبرة والتخصص والعلم.

لذلك نقول في ضوء ذلك كله، وفي ضوء الواقع، الذي ما يزال التخلف ينمى فيه بضياح الأمانة: إنه لا بد من إعادة النظر بمصطلح «أهل الحل والعقد» ودلالاته، أو ما يمكن أن يسمى بأدوات وآليات تكوين «العقل الجمعي» للأمة، الذي يضبط تصرفاتها، ويرسم مساراتها، ويبرر تحدياتها، ويولد الحلول الملائمة لمشكلاتها والذي يمثله أهل الحل والعقد.

فلكل قضية مطروحة، ولكل إشكالية واقعة أو متوقعة بحسب موضوعها، ولكل خطة مستقبلية، ولكل قراءة للواقع، أهل حلها وعقدها من الخبراء والمتخصصين بعلمها، حتى لا تقاد الأمة إلى التهلكة بسبب من شيوع ثقافة الكذب والتضليل والادعاء وطرح عناوين طويلة عريضة دون التحقق بأية مضامين: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِطُوا بِإِلَيْهِ وَلَكِنَّا بآيَاتِهِمْ أَكْفَرُ﴾ [يونس: ٣٩].

إن الوعي بأهمية استدراك التخصصات المتنوعة وفقهاها في الشعب المعرفية والعلمية جميعاً، القائمة منها والقادمة، واعتماد ذلك كأساس ومقوم وشرط في تشكيل أهل الحل والعقد، هو سبيل الخروج وإعادة إخراج الأمة لاستئناف دورها الرسالي، وتخليصها من مركب النقص أمام ماضيها المتألق، وحاضرها المتخلف، وخصمها المتقدم.

ذلك أن هذه التخصصات المتنوعة هي أشبه ما تكون بخواص الإنسان العضوية، التي تزود العقل بكل ما حوله ومن حوله؛ وفي ضوء عطائنها والتمييز بينها واختبار معطياتها يرسم العقل طريق الحركة، ويحدد نوع الاستجابة.

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه البيهقي.

فالتخصصات في شعب المعرفة المتنوعة هي حواس «العقل الجمعي» للأمة، ومصادره المعرفية، وهي السبيل لإعادة بناء النسيج الاجتماعي المتماسك، وتجديد شبكة العلاقات الاجتماعية، التي تعمل على ربط إنجازات المجتمع بتخصصات أفراده جميعاً، وإشاعة ثقافة التعاون والتكامل، وتنمية الشعور بالحاجة الماسة إلى (الآخر) وقيمته كلبنة في البناء الحضاري.

وقد تبدو الحاجة إلى التوضيح اليوم، أكثر من أي وقت مضى، هذه الحاجة تتمحور حول أهمية التمييز بين مدلول «الثقافة العامة»، الذي يعني معرفة شيء ما، أو قدر ما، أو معرفة ما، عن كل شأن من شؤون الحياة ومعارفها، بالقدر الذي ييسر للإنسان الفهم والتكيف والتعامل، وبين مدلول «العلم والتخصص»، الذي يعني المعرفة الدقيقة والمحيطه بالأمر المطروح من كل جوانبه، والوصول به إلى مرحلة اكتساب ملكة الفرقان والبيئة، التي تشكل المخرج من الحيرة والضلال والتيه والالتباس، وتكشف حقيقة الأشياء، وتدرك كنهها وعواقبها ومآلاتها، وبكلمة مختصرة: ما لم نميز بين «الثقافة العامة» التي تعني معرفة شيء عن كل شيء، و«العلم» الذي يعني معرفة كل شيء عن الشيء المطروح، فسوف تستمر حالة التيه، ويستمر تضيق الأمانة، ويتعمق الخلل الكامن بسبب من استمرار إيكال الأمر إلى غير أهله، حتى ولو تحققوا ببعض ثقافته؛ فمجرد التمكن من ثقافة الحنجرة واللسان لا يغني الأمة شيئاً، إن لم يساهم بضياها وبعثرة طاقاتها.

إنه لا بد لنا من العمل على تحقيق وتأصيل النقلة الذهنية حول هذا الأمر، بحيث نقتنع تماماً أن استدراك التخصصات والنفرة لها هو فقه في الدين وسبيل إلى الثواب، أو هو دين من الدين، وفرض من فروض الكفايات، بحيث يحس الإنسان الذي ينفر إليها ويتخصص فيها ويكفي الأمة والمجتمع ويسد حاجتها في هذا الثغر، بأنه يتقرب إلى الله، بالتزام شرعه والاستجابة لأمره، وأن ممارسته لذلك هي استزادة ثواب لا يقل عن ثواب القائم الليل، الصائم النهار.

فإذا كان الساعي على الأرملة والمسكين، كالمجاهد في سبيل الله،
القائم الليل، الصائم النهار، فأبي قيام أعظم من العمل على كفاية الأمة
كلها، وليس بعض أفرادها؟ وأي ثواب أكبر من ثواب من ينفر مجاهداً في
طلب العلم للقيام بأمر الله وأداء حق الأمة وتحقيق كفايتها؟!



إحياء دور الوقف

والوقف كفعل اجتماعي ووسيلة لبناء التكافل الاجتماعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والترقي الحضاري، يأتي في مقدمة قضايانا وإنجازاتنا الكبرى، التي هي بأمس الحاجة إلى استدراك التخصصات المعرفية في الإدارة، والاستثمار، والمسح الاجتماعي، وفقه الحكم الشرعي، وفهم الواقع العملي، والتحقق بالرؤية المستقبلية.

وما لم يدرك القائمون على أمر الوقف بخاصة هذه الآفاق، وإذا لم يستوعبها الواقفون أمام الثغور المفتوحة في جسم الأمة، فيخشى أن يفقد الوقف رسالته وهدفه ودوره في التنمية والنهوض.

إن انحسار وانكماش آفاق العقل الديني ومفهوم الفقه الديني ومفهوم العبادة في الذهنية المسلمة جاء نتيجة للعجز والتخلف وثمره للانسحاب من مهام الحياة وحاجات العمران واستساغة العطالة والعجز، حتى أصبح ذلك مناخاً قاتلاً للقابليات والتوجهات نحو هذه الثغور. . وليس ذلك فقط، بل دفع الكثير من الأفراد الذين تحصلوا على مثل هذه التخصصات العلمية الغائبة عن الأمة إلى إخلاء الثغور العلمية والتكديس في ساحات الكسل والتكايا، وممارسة تولية الأدبار لهذا النوع من الجهاد، والانسحاب من ممارسة التخصص ونفع الناس، إلى العيش عالة على (الآخر)، وممارسة صناعة الكلام والضجيج واقتحام المواقع التي قد لا تكون لهم أهلية لها، ولا قبل لهم بها، وبذلك تتحلل المؤسسات الاجتماعية، وينحل عقد الأمة.

إن الإيمان بأن التخصصات هي السبيل إلى الارتقاء والإبداع والعمل

الجماعي وبناء التكافل الاجتماعي، هو الكفيل بالخروج من حالة التخلف والعجز، وسوف ينتهي بالأمة إلى استرداد إقامة الأعمال المؤسسية، التي أصبحت اليوم، في العالم المتقدم، أشبه بمخابر للفكر والفعل الإنساني والتخطيط المستقبلي والنمو المستدام والتغيير الحضاري، لا تقل أهمية عن مخابر العلوم والبحوث الكيميائية والفيزيائية وسائر العلوم المادية التجريبية.

- رؤية مبكرة للعمل المؤسسي:

ويمكن القول، بكل الاطمئنان: إن الاستقراء والاستقصاء لشريعة الوقف وأحكامه، وفقهه، وتاريخه، وعطائه، يؤكد أنه كان يمثل رؤية مبكرة ومبكرة جداً للعمل المؤسسي، في مجتمع المسلمين، رافق مسيرة الحضارة وساهم بصناعاتها، وغطى حاجاتها ومكنها من بلوغ أهدافها، وسدد طريقها الطويل، ابتداءً من الإنسان البدائي في المجتمع الرعوي، ومروراً بالمجتمع الزراعي، فالمجتمع الصناعي، فالميكانيكي، ووصولاً إلى المجتمع الإلكتروني المعاصر، ولا عبرة بما لحق به من الجمود والتخلف والتوقف، وانكماش الرؤية، والدوران في حلقات مفرغة على يد إنسان التخلف، حيث اقتصر العمل على نقل تعاريفه وأحكامه وشروطه ودوره التاريخي ورؤية المذاهب الفقهية، دون امتلاك القدرة على توليد ولو فكرة واحدة أو خطوة معاصرة واحدة، حتى لنكاد نبصر أن الكلام نفسه يتحرك من كتاب إلى آخر، ومع ذلك كله استطاع نظام الوقف، كعمل مؤسسي تنموي، التجاوز والصمود والامتداد والعطاء لكثير من مؤسسات المجتمع المدني اليوم.

بل لعلنا نقول: إن الوقف كان تاريخياً وراء استمرار وامتداد المجتمع الإسلامي بمؤسساته، الصحية والعلمية والتعليمية والإغاثية والتنموية، دون انقطاع، حتى عندما كانت تغيب الدولة أو تقصر عن القيام بوظائفها ويقع الانفصال بين السلطان والقرآن، ذلك أن الوقف كان ولا يزال مؤسسة القرآن الممتدة وليس أحد مؤسسات السلطان المتداولة الدائلة، بل هو مؤسسة المجتمع وليس مؤسسة الدولة، هو مؤسسة المجتمع المدني، حتى يمكن القول: بأنه حمى المجتمع الإسلامي في فترات الشدة من عدوان الدولة

المستبدة الظالمة، وامتد بالاحتفاظ بخمائر النمو وتحقيق التواصل العلمي والثقافي والصحي والاجتماعي في مراحل القهر والفقر والمرض والاستبداد.

ولعل الوضع الشرعي للوقف ونظام الوقف، وحصانته بشروط الواقف والأحكام الشرعية والفقه الخاص به، حال دون العدوان عليه والعبث بممتلكاته من قِبَل أعداء الإسلام وخصومه على حدٍّ سواء؛ حتى في حالات التجمد التي لحقت بمؤسسات الوقف، لسببٍ أو لآخر، فمن الإنصاف أن نقول: إنه احتفظ دائماً بالإمكان المؤهل للنمو والانطلاق حيثما تتوفر الظروف والشروط الملائمة.

ومن الأمور اللافتة حقاً، أن النظر في تطوير مؤسسات الوقف ترافق مع عودة الوعي إلى الواقع الإسلامي، الذي أحدث التنبه إلى رسالة الوقف ودوره في الفعل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وحتى السياسي، سواء كان ذلك ناتجاً عن الاستجابة للتحدي والعودة إلى «الذات» على مستوى الداخل، أو كان رد فعل وتحريض ومحاكاة لتطور أنظمة الوقف ومجالاته في دول الحضارة المتقدمة والمهيمنة.

لذلك بدأنا نلمح آثار هذا الوعي في السعي لإقامة مؤسسات وقفية وبنوك وقفية، وإعلام وقفي، والدعوة إلى ندوات ومؤتمرات يشارك فيها اقتصاديون وإداريون وفقهاء للحوار والنظر والتطوير والارتقاء.

ولئن كان ذلك لم يتجاوز البدايات بعد، فإنه يحمل الكثير من بشائر الخير وبصائر المستقبل، شريطة أن نعيد النظر بجذور الذهنية، التي ما تزال تحكم تصرفاتنا، من الحماس والتحميد والتعبئة ورد الفعل، والقفز من فوق القضايا، ومغادرة العمل قبل إكماله وإتقانه، والاضطراب في جدول الأولويات، الأمر الذي يورث الفشل والضياع وتبديد الطاقات وبعثرتها، واختلاط الأمنيات بالإمكانات، وطرح الكثير من القضايا والعناوين في غياب المقومات والإمكانات، بعيداً عن المرباطة في الموقع المختار وتوفير كل متطلباته وشروط نجاحه.

ولم نقصد من ذلك مصادرة الأحلام والأمنيات، ولا ممارسة التخذيل

والإحباط، ولا محاولة بخس الناس أشياءهم، وإنما الذي نقصد إليه أن نستمر في طرح السؤال الكبير قبل الإقدام على أية قضية: ماذا أعدنا لها؟

ذلك أن الإشكالية عندنا كانت وما تزال، في عالمنا الإسلامي الكبير، أن المؤهلات والمقومات في الجماعات والتنظيمات والمؤسسات يحكمها الولاء والثقة والانتساب وليس العلم والتخصص والخبرة والانتخاب، ولا مانع عندنا من تضييع الأمانة (إيكال الأمر إلى غير أهله)، حتى ولو كانت تتم تحت شعارات وشعائر إسلامية!

هذا من جانب، ومن الجانب الآخر فإن الجرأة في طرح الكثير من القضايا والمؤسسات والعناوين الكبيرة، دون توفير المقومات المطلوبة لها، ودون أن تسبقها دراسات متكاملة وتخطيط دقيق، تتحول إلى صناعة ألقاب لأصحابها، ذات مضامين فارغة، حيث ما تزال الألقاب تفعل فعلها في المجتمعات المتخلفة، دون أن ندري أن هذه الألقاب والعناوين توبخنا تاريخياً، وتجهض العمل المؤسسي من داخله، وتقلل ثقة الناس بجذواه، وتتحول بينهم وبين التعاطي معه والحماس لرسالته، وتكرس التخلف والجنوح إلى العزلة وإيثار العمل الفردي، وفي ذلك ما فيه من مجافاة روح العصر، وتكريس التخلف، ومحاصرة الموارد، والإخلال برسالة العمل المؤسسي، وفي مقدمة ذلك الوقف ودوره.

وقد لا نأتي بجديد عندما نقول: بأن العمل المؤسسي أصبح سمة العصر، وضرورة العصر، وحاجة العصر، وأصبحت له علومه ودراساته واختباراته ومعايير جودته وتخصصاته المتنوعة ومراكز بحوثه ودراساته، وكل يوم يحمل لنا إبداعاً جديداً، وأسلوباً جديداً، وتطوراً جديداً في الإدارة.. بل حتى الإدارة تنوعت وتقسمت إلى تخصصات، في الإدارة العامة وإدارة المشاريع، وأصبح لكل مشروع نمط في علم إدارته ومواصفات وتخصصات مديره، عدا عن تطور آليات وأدوات وأوعية الاستثمار والمحاسبة والإحصاء والتخطيط ووسائل دراسات الجدوى، التي تكاد في ضبطها وربطها لا تخطئ؛ لقد أصبحت بضبطها والتحكم بحركتها أقرب ما تكون إلى انضباط

قوانين المادة، هذا إضافة إلى ما ترافق مع ذلك من قوانين التعامل المالي والتحويلات وسندات القبض والاعتمادات المالية وتحديد نسبة المخاطر المتوقعة بدقة وكيفية تداركها ومعالجتها.

لقد أصبحت التحويلات المالية تتم بلحظة إلى كل أنحاء العالم، بلا أحمال ولا أموال ولا أثقال، عن طريق ما يسمى بـ (الفيزا كارد)، وبعضنا لا يزال مصرًا على نظام المقايضة!!



مؤسسة التنمية المستدامة

أما التخلف عن ارتياذ آفاق واكتشاف مجالات للفعل الاجتماعي، والعمل الخيري والطوعي في شتى المجالات، ومحاولة إبداع أوعية سلسلة لحركته، والإغراء بفعله، وإعفاء المواطن من الضرائب حال فعله، وتعدد خدماته وعطائه، فحدث ولا حرج؛ علماً بأن نظام الوقف في الإسلام كان يمثل الرؤية الإنسانية المبكرة للعمل المؤسسي والتنموي، إضافة للآفاق والمجالات الاجتماعية التي ارتادها، كما أسلفنا.

وهنا حقيقة قد يكون من المفيد تجليتها، وهي أن نظام الوقف يختلف عن سائر موارد التكافل الاجتماعي في الإسلام، من صدقات وزكوات وكفارات ونذور ووصايا ومواريث... إلخ؛ لأن هذه الموارد في معظمها تمثل علاجات إغاثية ومساعدات استهلاكية آنية موقوتة، وقد يكون نطاقها في كثير من الأحوال فردياً، أما الوقف فهو منذ البدء كان نزوعاً إلى بناء النظام المؤسسي التنموي الإنتاجي دائم النفع والعطاء والتأصيل والتأسيس للعملية التنموية الاجتماعية، لدرجة يمكن معها وصفه بمؤسسة التنمية المستدامة في المجالات جميعاً.

بل لعلنا نقول: إن نظام الوقف، بشروطه وأحكامه وثمراته ومجالاته، يعتبر عملاً مؤسسياً، فهو مؤسسة المؤسسات جميعاً، أو «أبو» المؤسسات جميعاً. فالدور التنموي الذي اضطلع به الوقف في التاريخ الإسلامي كان شاملاً لكثير من مرافق الحياة ولا يزال.. فلقد كان يقوم بدور الكثير من الوزارات والمؤسسات اليوم، من مثل وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم،

وزارة السياحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الدفاع، ووزارات الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد والتوجيه، ومؤسسات الخدمة الاجتماعية... إلخ.

لذلك؛ فإن من الركائز الأساس للتغيير الحضاري ومعاودة إخراج الأمة وبناء الحضارة وإقامة العمران وتوفير التنمية وتحقيق مقاصد الدين إدراك الأبعاد التنموية والدينية لدور «الوقف» في المجالات المتعددة، الصحية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والإنسانية... إلخ.

إن «الوقف» بمقدار ما يمثل صدقة جارية ممتدة غير منقطعة الثواب ويساهم باستمرار عطاء الإنسان، حتى بعد موته، على المستوى الفردي، بمقدار ما يمثل الوسيلة الأهم في إقامة التنمية المستدامة على المستوى الاجتماعي؛ لأنه يمثل الروح الحضارية السارية في الحياة الإسلامية والمحرك الحضاري والرافعة الحقيقية الفاعلة، من الناحية الروحية والمادية؛ لأنه يبني الحياة، ويقيم العمران، ويغطي الحاجات، ويتيح فرص العمل، ويوسع دائرة الملكية الجماعية، ويحد من النزعات الفردية والأثرة الناتجة عن تكدس المال حتى يصبح دولة بين الأغنياء دون الفقراء والمعوزين، ويشجع الروح الجماعية، ويذكي النزوع باتجاه الآخرين واستشعار حاجاتهم وإيثار مصالحهم.

وبالإمكان القول: إن نظام «الوقف» في الإسلام بكل أحكامه الشرعية، الذي انطلق من القيم في الكتاب والسنة وفعل الصحابة، وارتكز إلى بناء هياكل المجتمع، وغطى جميع مرافقه، وحقق التكافل الاجتماعي، وقوى النسيج الاجتماعي، يتميز عن سائر الصدقات والنذور والكفارات والموارد المالية، التي شرعها الإسلام، والتي قد تكون استهلاكية في كثير من الأحيان، بأنه يمثل الاستثمار الإنتاجي والتنمية المستدامة، حيث يقع على التآيد، ومن أهم شروطه حبس العين، بقاءها واستمرارها، والتحرك بالمنفعة والنواتج.. فهو عطاء مستمر، غير محدد بزمان، ولهذا بطبيعة الحال يضمن للمشروعات الإنتاجية والتنمية الامتداد والاستمرار والاستقرار.

أما بقية الصدقات والهدايا والوصايا والزكوات والكفارات والنذور، فيغلب عليها الطابع الاستهلاكي وسد الحاجات الطارئة وترميم الإصابات الآتية.

والأمر الملفت حقاً أنه على الرغم من أن «الوقف» نظام إسلامي ندب إليه الدين الإسلامي، ورتب عليه الثواب الدائم، وبدأه الرسول ﷺ في سنته العملية، كمحلٍ لاقتداء المسلمين، وتبعه الصحابة، رضوان الله عليهم، كمحلٍ للاتباع، فإن نظام «الوقف» وعطاؤه وفعله الاجتماعي العام أصبح نظاماً مالياً اجتماعياً استثمارياً وطنياً يتطلع إليه ويساهم فيه كل مواطن، في المجتمع الإسلامي، حتى ولو كان غير مسلم، كما أن ريعه يعم جميع المواطنين!

فنظام «الوقف» وعطاؤه أصبح مؤسسة مواطنة، ونفعه وعطاؤه لم يقتصر على دين أو جنس أو لون، وإنما هو عطاء إنساني غير مجذوذ.



البعد والدافع النفسي للوقف

وقضية أخرى تستحق التوقف عندها والنظر في بعض أبعادها، وهي البعد النفسي للوقف، إضافة إلى البعد الاجتماعي والاستثماري.

ذلك أن الإنسان في التصور الإسلامي من أطول الناس أعماراً، وأعظمهم أجراً ممتداً إلى يوم الدين، حتى ولو توقفت حياته وانقضى عمره وانطفأت فاعليته؛ ذلك أن من كمال الإيمان وصحته أن يؤمن المسلم بالنبوات جميعها، وينسلك في قافلتها الممتدة سواء في ذلك النبوة الأولى، حيث بدء الخليقة وتلقي آدم ﷺ من ربه الكلمات، وانتهاء بالنبوة الخاتمة، واعتبار أمة النبوة أمة ممتدة متوارثة واحدة على اختلاف الزمان والمكان، تلك الحقيقة التي أكدها القرآن بعد ذكر شيء من قصص الأنبياء: ﴿وَلَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون]، ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِمْ وَإِنَّا لَآلَسْبَاثٌ وَمَا أَوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة].

فالمؤمن بالنبوة الخاتمة، التي انتهت إليها أصول الرسالات مؤمن بالنبوات كلها، ابتداءً من الصحف الأولى إلى الرسالة الخاتمة، هذا الرصيد التاريخي الحضاري وهذا العطاء الإنساني وهذا البنيان المتتابع المتكامل جاء الإسلام ليشكل أحد لبناته: «إِنْ مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَخْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إِلَّا مَوْضِعَ لَبْنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْجَبُونَ لَهُ وَيَقُولُونَ: هَلَا وَضِعَتْ هَذِهِ اللَّبْنَةُ؟» قَالَ: «فَأَنَا اللَّبْنَةُ وَأَنَا خَاتِمُ

النَّبِيِّينَ»^(١)، وجاء المسلم يمتلك كل هذا الرصيد وهذه التجارب الإنسانية والتواصل الحضاري، يؤمن به ويدافع عنه ويمتد به، ويختزل الثواب التاريخي المتدفق لكل أتباع الأنبياء، حسبه أنه من أتباعهم، وبذلك يمكن اعتبار الإنسان المسلم من أطول الناس أعماراً، وأغناهم فكراً، وأثراهم تجربة، وأعظمهم إيجابية، وأقواهم شخصية؛ وأرضاهم فالاً واستبشاراً بالمستقبل وتطلعاً إلى موعود الله؛ لأنه يركز إلى ميراث النبوة وعطائها التاريخي ويتابع المسير إلى يوم الخلود الموعود.

حتى الموت، الذي يشكل الهاجس الدائم للإنسان ويورث الخوف والقلق؛ لأنه يشكل بالنسبة لغير المتدين أحد الأسئلة الكبرى والبلغز المحير الذي لا يفارقه مهما تشاغل عنه: من أين جئنا؟ وكيف بدأت الحياة؟ وإلى أين تنتهي؟ وهل الموت يعني الانطفاء النهائي؟ إلى آخر هذه القائمة الطويلة من الأسئلة التي أعيت الفلاسفة وقهرت عقولهم، وإذا كان ذلك كذلك فما طعم الحياة مع المرض والموت، الذي ينتقص من طعم الحياة وينغص سعادتها، ولا يجد له الإجابة الشافية إلا في قيم السماء، قال تعالى: ﴿وَلَجَدْنَاهُمْ آخِرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوتِهِمْ وَأَنَّا أَشْرَكُوا يَوْمَئِذٍ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحَّزِحٍ مِّنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة].

فالموت الذي هو بحسب الظاهر والمعياري المادي توقفٌ للحياة وانطفاءٌ للفاعلية وانقطاع عن ممارسة العمل، لا يعني عند المسلم توقف العطاء واستمرار الثواب وامتداد النفع؛ فهناك أعمال صوّب الإسلام النظر إليها واستهدفها، تبقى ممتدة ومستمرة ومستزيدة للعطاء والثواب حتى بعد الموت، من مثل الوقف والصدقة الجارية، والعلم النافع، والذرية الصالحة المستقيمة على الطريق.

هذه الرؤية أو هذه العقيدة وهذا الإيمان والتصديق، الذي يمتلكه

(١) أخرجه البخاري.

المسلم ويتميز به وينتشره من الإحباط والقلق واليأس والسقوط والسلبية، وربما الانتحار، جاء نتيجة لنزوع فطري عفوي إنساني صوب الخلود وحب الاستمرار والبقاء، الذي يعيش في أعماق كل إنسان، والذي انحدر إلى البشرية من صلب آدم، أبو البشر ﷺ عندما أقدم على الأكل مما توهّم أنها شجرة الخلد وملك لا يبلى: ﴿وَقُلْنَا يَتَادُمُ اشْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [البقرة]، لكن الإنسان، بغياب معرفة الوحي، قد يضل طريقه السوي فيعبر عن هذا النزوع إلى الخلود بأشكال وممارسات قد تكون في بعض الأحيان أقرب إلى الأوهام من مثل صناعة التماثيل والأنصاب وتثبيت بعض المشاهد بملققات تصويرية، أو إقامة نصب تذكارية، أو نحت تماثيل تبرز بعض جوانب العظمة والتميز، أو الإنفاق على جيوش من المداحين والإعلاميين لإطرائه والحديث عن عظمتهم وإنجازاته، التي يتوهم أنها ستخلد ذكره، وقد يصل الأمر عند بعضهم أن تتعاطم رغبته في الخلود والاحتفاظ باللحظة السعيدة التي يعيشها والخوف من فواتها؛ لأنه لا يرضى أن تنقضي، فيقدم على إيقاف حياته عندها ويتنحّر.

هذه المعادلة الحياتية الصعبة، وهذا النزوع الفطري إلى الخلود عالجه الإسلام بحسن توجيهه الوجهة السوية الإيجابية، فرتب عليه الإيمان بيوم الخلود، يوم القيامة، حيث العمل المورث للسعادة والبقاء الدائم وعدم وجود المنغصات جزءاً من عقيدة المسلم، تلك العقيدة التي تكسبه الاطمئنان والإيجابية والفاعلية وترشد سلوكه إلى ممارسة أعمال تضمن استمرار حياته وطول عمره وعدم انقطاعه، وذلك بإغرائه بوقف بعض أمواله وتقديم الصدقات الجارية المستمرة ذات النفع العام، التي تضمن له الاستمرار وعدم الانقطاع والانطفاء بالموت.

فالعلم النافع، والعمل الخير، والتربية الصالحة هي ركائز الحضارة والانعقاد من التخلف، وهي محاور العيش السعيد في الدنيا والحياة المديدة، والفوز بالآخرة دار الخلد. . والعمل الخير وخير أنواع العمل يتمثل في الحياة الإسلامية بتشريعات «الوقف» الذي بدأ خطواته الأولى مع

نزول الوحي وإقامة المجتمع المسلم الأول، الأنموذج، والحرص على تحقيق كفايته وتنميته.

لذلك نقول: إن الوقف يعتبر إحدى الوسائل والأبواب، التي تجعل المسلم بفعله هذا من أطول الناس أعماراً، وأكثرهم كسباً للخيرية وامتداداً وارتقاءً وثواباً، فالرسول ﷺ يقول: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ (الوقف)، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ (من ثمرات الوقف على العلم والتعليم)، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ (من ثمرات الفعل التربوي)»^(١).

فعمر المسلم يصبح طويلاً، وعطاؤه ممتداً، ونفعه مستمراً، فلا يقاس عمره بعدد السنين والأيام المحدودة، بل يمتد عمره باستمرار ذكره ونفعه حتى يوم القيامة.. وأكثر من ذلك، فالمسلم إنسان خالد بإسلامه وأعماله، فهو خالد بایمانه وإسلامه؛ لأنه يؤمن بكل النبوات، من لدن آدم ﷺ وحتى النبوة الخاتمة، التي من لوازمها الإيمان بالأنبياء جميعاً: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَكَ مِنْ رَبِّهِمْ وَلَنُتِمِّعَنَّ وَلَنَشْقَى وَلَنَقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة]، فتواب الإيمان وثمرة الإيمان بالأنبياء تاريخياً متحصلة للمسلم؛ وممارسته لتعاليم الرسالة الخاتمة، التي اجتمعت إليها أصول الرسالات جميعاً، هو استجابة وممارسة لتعاليم الأنبياء جميعاً، بكل ما يترتب عليها من ثواب.

فالمسلم يمتلك عمقاً بعيداً، ضارباً في جذور تاريخ النبوة الأولى، وعمرراً مديد الأثر، وذلك باستمرار عطائه ونفعه حتى يوم القيامة.. وهو خالد في الحياة، وأطول الناس أعماراً، وأكثرهم ثواباً وبقاءً وعطاءً، وهذا بعض أبعاد نعمة الإسلام والإيمان، التي تقتضي الشكر الدائم.. فالإنسان بالإسلام ليس عرضاً زائلاً، فقد يموت الشخص

(١) أخرجه مسلم.

ويغيب ولكن تبقى الشخصية حاضرة ممتدة بآثارها، تفيض بعطائها ونفعها المستدام.

وقضية أخرى، وهي أن الأصل في نظام الوقف، أو رسالة الوقف العالمية، أو فقه الوقف، أو خطاب الوقف أن يستوعب العالم وحركته الاجتماعية، ويواكب تنمية الواقع الإسلامي الاجتماعية والاقتصادية بالدرجة الأولى، ومن ثم يستوعب العالم بكل تحركاته؛ يفيد ويستفيد من التجارب والمستجدات، ويكون قادراً على تطوير أوعية الوقف وآفاق فعله الاجتماعي؛ ومجالاته الاستثمارية لتعظيم دوره؛ لأن المجتمعات لا تتوقف، فهي في حركة مستمرة ونمو دائم، وقد تأخذ حركة المجتمعات مسارات خطيرة إذا لم تقدم لها الحلول والأوعية الشرعية والمقنعة.



الاجتهاد روح الوقف

والاجتهاد روح الوقف الممتدة، ومحور حركته.. لذلك فإن توقف الاجتهاد حول آليات تثمير الوقف، لتعظيم دوره الاجتماعي، وتوقف الاجتهاد عن إبصار آفاق الفعل الاجتماعي، وإبداع أوعية تتلاءم مع وجهة المجتمع وحركته وحاجاته، سوف يؤدي إلى الجمود والتوقف بالمجتمع عند حدود الاجتهادات السابقة، وفي ذلك ما فيه من الجمود والتوقف ومحاصرة النمو، وهذا ضد طبيعة الأشياء والحياة والأحياء، الأمر الذي ينتهي إلى العزلة والخروج من المجتمع، وتركه ينفلت ويسير بدون ضوابط شرعية، أو على الأقل يسمح لـ (الآخر) بفكره ومشاريعه بالامتداد في فراغنا.

فقد يكون من الأمور اللافتة أن نظام الوقف، بكل أحكامه ومقاصده وفعله الاجتماعي، وقد مضى عليه ما يقارب خمسة عشر قرناً عندما كانت المجتمعات البشرية ما تزال تحبو صوب التحضر وبناء المجتمعات وتحقيق التكافل وتنمية الحس الاجتماعي، يشكل رؤية مبكرة في التنمية المستدامة.. والباحث المنصف هو الذي ينظر لموضوع «الوقف» كفكرة رائدة متقدمة من خلال زمانه ومكانه ومحيطه وديمومة عطائه.

ولا يضير هذا النظام في أصل فكرته أنه تجمد في أحكامه ووسائله ومجاله وأوعيته، وتحول إلى قوالب جامدة اكتسبت نوعاً من القدسية والرتابة، بسبب توقف الاجتهاد فيها والتوليد لأحكام جديدة وحصول السبق من قبل الآخرين، الذين طوروا نظام التبرعات والعمل التطوعي، طوروا أوعيته ووسائله ومقاصده ومجاله حتى باتت المؤسسات العلمية والصحية

والاقتصادية والاجتماعية والتنمية الكبرى والمؤثرة في العالم المتقدم تمتد وتتطور ويعظم نفعها، وتبتكر وسائل وأدوات جديدة، وتمتد إلى خارج الحدود، ولا تعيش عالة على غيرها، وتتمكّن بسبب أصول الوقف الثابتة ومشاريع الاستثمار المجدية من وضع خطط طويلة الأمد، دون أن تتعرض لأية مخاطر، إنها تبصر طريقها لمئات السنين، وتساهم باستمرار واستقرار مجتمعاتها، في الوقت الذي ما يزال نظام «الوقف» في حياتنا الحاضرة يعاني من التخلف والجمود والتقليد والعجز، الذي انعكس عليه من خلال مناخ التخلف وإنسان التخلف، إنه في كثير من جوانبه ما يزال يُحكم بعقلية نظام المقايضة من الناحية المالية، ويمارس فيه تقديس أشكاله ووسائله، حتى لو أفقدته روحه.

إن «الوقف» في حياتنا المعاصرة لم يكتشف أبعاداً جديدة لفعله ومرافق إنسانية حديثة لوجهته، ووسائل استثمارية وتنموية متقدمة إلا بأقدار بسيطة، كما أنه لم يستفد بالقدر الكافي من طرائق الإدارة، التي أصبحت فناً وعلماً، ووسائل الاستثمار الحديثة وإعادة هيكلة مؤسساته، وكأن شكله القديم ووسائله وأدواته وأوعيته ومجاله هي مقدسات لا تُمس ولا تراجع! علماً بأن الذي عنده إطلاع بسيط على أحكام «الوقف» الشرعية والتزاماته وشروط الواقف واستبدال الوقف وجواز الرجوع عنه وتعظيم استثماره، وكونه ملكية عامة، تخرج عن إطار الفرد، أو هو ملكية لله تعالى لها أحكامها الخاصة، تلك الأحكام الخاصة التي تحول دون إدخاله في إطار وأنظمة الملكية العامة ووسائل التصرف بها، حماية له من سطوة الطغاة والحكام الظلمة.

إن الذي يقرأ وجهة نظر جميع المذاهب الفقهية، التي استوعبت كل الاحتمالات الممكنة يرى كم الفضاء الاجتهادي واسعاً، والمدى للحركة والإبداع والابتكار رحباً، وإمكانية الاختيار للأنسب لعصرنا ومشكلاته متاحة؛ إنها المرونة الكاملة، التي تتمتع بها سائر أحكام المعاملات المبنية أصلاً على تحقيق مصالح الناس والمجتمع.

ولئن كانت أحكام الأمور العبادية تتناهى بطبيعتها، والطريق إليها الاقتداء والاتباع، ولا تتجاوز سقفاً للاجتهاد محكوماً إلى حد بعيد، لذلك قد يسوغ فيها إغلاق باب الاجتهاد؛ لأنها استبحرت حتى لم تدع استزادة لمستزيد، فإن أمور المعاملات المبنية على تحقيق المصالح الدنيوية أو المعللة بتحقيق المصالح الدنيوية المتجددة لا تتناهى ولا تحدّها حدود، لا يجوز توقف الاجتهاد فيها تحت أية ذريعة من الذرائع؛ إن إغلاق باب الاجتهاد جعل الكثير منها يراوح مكانه من عصور ماضية خارجة عن حدود الزمان والمكان؛ لقد أصبحت تعاني من غربة الزمان والمكان.

ومن هنا ندرك أهمية ما كان من التفصيل في الأمور العبادية القائمة على الاتباع وأمور الإرث وتوزيع التركات في الكتاب والسنة، وندرك ما كان من أهمية الإجمال والعموم في تنظيم المعاملات المتطورة والسريعة، القائمة على الاجتهاد في اكتشاف المصالح والاجتهاد في تنزيل النص عليها وتحقيقها.

وندرك أيضاً لماذا جعل بعض الفقهاء تحقيق المصلحة غاية النص، وحكمته وعلمته، التي يدور عليها، إلى درجة وصل معها إلى تقييد النص بالمصلحة!

ولعلنا نقول هنا: إن إشكالية إغلاق باب الاجتهاد وتوقيف فعل العقل في النظر والتدبر والاعتبار والقياس وتعدية الرؤية من المنصوص عليه إلى الحادث المشابه أدّى إلى الخروج من ساحة الحياة بشكل شبه كلي، وقضى على فاعلية الأمة ونشاطها الذهني وإنتاجها العقلي والفكري والفقهية، وانتهى بها إلى الدوران حول ما أبدعه الأسلاف، وعلى أحسن الأحوال إعادة إنتاجه مرة أخرى ولكن على شكل آخر، لا جديد فيه إلا لون الورق، وطريقة الطباعة والتجليد!

لقد كانت الإصابة في فقه «الوقف» خطيرة جداً، قد تتجاوز الكثير من الإصابات في المجالات الأخرى؛ انعكست على الفعل الاجتماعي، والنسيج المجتمعي، وضمور الفعل الخيري، وتبيس حركته ومحدوديتها؛ لقد توقف

حراك «الوقف» كما توقفت الكثير من مفاصل المجتمع، بسبب إغلاق باب الاجتهاد بذريعة فساد العصر وعدم وجود الكفاءات الفقهية وعدم توفر شروط الاجتهاد النظرية التعجيزية، في معظم الأحيان، والخوف على قيم الدين من العبث، فكانت النتيجة أخطر بكثير مما يمكن أن يكون من خطأ أو إصابة نتيجة للاجتهاد.

كانت النتيجة خروج العقل المسلم من ساحة الفعل الثقافي والحضاري، وخروج الفقه من حركة الحياة، وتقطع الأمة أمماً، وشيوع التقليد، وتبعثر رقعة التفكير، والتمزق الاجتماعي، سواء في ذلك التقليد للسلف الذين اجتهدوا لعصرهم فأبدعوا وسبقوا وأنجزوا حضارة ما تزال تُعتبر مفخرة من مفاخر العطاء البشري، أو التقليد الأعمى لـ(الآخر) دون القدرة على التمييز بين ما نأخذ وما ندع؛ لأن القادر على ذلك التمييز هو العقل الواعي المجتهد، الذي يمتلك المقياس والمعياري المتأني من قيمه، المنطلق من معادلاته الاجتماعية؛ لذلك أصبحنا نعاني من غربة الزمان، بتقليد الماضي دون تبصر، وغربة المكان بتقليد (الآخر) دون بصيرة، ودون أن ندري أننا إنما ندور في المكان الواحد... وتمضي الأيام.

وقد تكون الإشكالية الذهنية أو الثقافية أننا ما نزال نبدي ونعيد، ونوجز ونختصر ونشرح، وننقل آراء أئمة المذاهب دون زيادة أو نقصان من كتاب إلى آخر، ونقتصر في ذلك على إيراد أحكام الوقف والخلاف المذهبي في بعض التفاصيل والدلالات اللغوية، ونحن نحسب أننا نحسن صنعاً، دون أن ندري أن كل ذلك إنما يقع في إطار الوسائل والأدوات المعينة على تسديد مسيرة الوقف واستجلاء أحكامه وبناء الملكة على توليد رؤية قادرة على بناء فعله الاجتماعي بشكل رشيد.

أما في مجال مؤسسة الوقف وتعظيم رسالته وتشجير أمواله وارتياح آفاق متطورة ومتوازية مع حركة المجتمع، ومجالات استثماراته وخططه التنموية، فنستطيع أن نقول: إنه على الرغم من الوعي المعاصر برسالة الوقف ودوره وإدراك أهميته والتحديات والمحرضات المتولدة من التقدم، والقفزات النوعية

التي حققها (الآخر) غير المسلم في مجال الوقف وآفاق فعله، فإن النتائج ما يزال متواضعاً، والركود والبطء ما يزال مسيطراً، والتخصص في مجال الإدارة وتقسيم العمل وتقدير التخصص وآليات الاستثمار والاجتهاد في توليد الأحكام لم يأخذ بعد بعده المطلوب.

لذلك نقول هنا: إن الكتب والمؤلفات المعنية في أمر الوقف لا تخرج في عمومها عن أن تتكلم عن عظمة الوقف ودوره التاريخي ومؤسساته التاريخية في المجالات المتعددة، وقد يشكل ذلك في كثير من الأحيان وسيلة لمعالجة مركب النقص والعجز، حيث نستغني بذلك عن امتلاك الفقه المطلوب لفعله في الحاضر ورسم خطته المستقبلية، وقد لا يجد الإنسان في معظم المؤلفات خطوة متقدمة، ولو حتى طرح قضية للمفارقة والمناقشة في محاولة لإحداث نقلة أو ممارسة تحريك للواقع الراكد.

ولعل من المستغرب توقف الاجتهاد، وأمر الوقف وهدفه قائم على تحقيق المصالح التي تستدعي المزيد من الاجتهاد وتوليد الأحكام التي تحقق تلك المصالح وتسهم بتعظيم دور الوقف - وحيثما وجدت المصلحة فثم شرع الله، كما يقول ابن القيم رحمه الله - على خلاف الأمر في فقه العبادات، الذي غالباً ما يقوم على التلقي والتوقيف وعدم التطور، كما يشمل سائر أحكام الحلال والحرام في الأطعمة والأشربة التي تتحرك ببطء، فالوقف وسائر فقه المعاملات المبنية على تحقيق المصالح.

ولعل هذا الأمر واضح في المعاملات، حيث مجاله رحب، والباب واسع جداً للاجتهاد والتوليد لتحقيق المصالح، لذلك نرى آيات وأحاديث الأحكام النازمة له هي ذات دلالات عامة أقرب ما تكون للمقيم الضابطة للمسيرة أكثر من كونها أحكاماً جزئية تتدخل في كل شيء، الأمر الذي دعا بعض الفقهاء إلى الرأي أن المصلحة في المعاملات مقدمة على النص؛ على عكس العبادات وأحكام الحلال والحرام، لأن مبتنى المعاملات المصالح، والانطلاق إلى الاجتهاد في تحقيقها سريع وبابه واسع جداً.

ونحن لسنا مع هذا الرأي؛ لأن النصوص إنما جاءت لتحقيق مصالح العباد في معاشهم ومعادهم، لذلك لا نرى تقابلاً بين المصلحة والنص، فالنص إنما جاء لتحقيق المصلحة، فكيف يناقضها؟ لكن الإشكالية في الاجتهاد والتحقق من توفر شروط محل التكليف، ومن ثم تنزيل النص على محله.

وتبقى الإشكالية أن نقابل هذه الحركة المعاملاتية والاجتماعية الدينامية بالجمود وإغلاق الاجتهاد!!... فالاجتهاد بالتوقف عن الاجتهاد بإطلاق أمر خطير، وفي اعتقادي أن الذي يستطيع تقدير المصالح والمفاسد هم أهل الاختصاص في الشعب المعرفية المطلوبة وليسوا حملة وحفظة النصوص، بل فقهاء النص (كمرجعية) وفقهاء الاستثمار (كتنمية) وفقهاء الإدارة (كضبط وربط وسلاسة حركة).

لذلك نرى أنه لا بد من مزيد من الاجتهاد في إشكالية «استبدال الوقف» وبيان حدود وضوابط جواز ذلك، كما ذهب إليه بعض الفقهاء؛ لأن فيه مصلحة، وفيه تعظيماً للوقف، والحصول على قدر أكبر لموارده وتحقيق أهدافه، وعدم الجمود على الحال القديمة وقد تغيرت الدنيا، الأمر الذي قد ينتهي بالوقف إلى مؤسسة متخلفة عاجزة عن النمو بدل أن تكون قادرة على التنمية، وبذلك يفقد الوقف وظيفته الاجتماعية والاقتصادية. أما الثوابية فأمرها إلى الله؛ لأن الثواب على قدر العطاء، وقد لا تكفي في ذلك النوايا الطيبة، فالعمل الحسن هو الذي يجمع بين الإخلاص (النية الخالصة) والصواب (الخطط والأدوات المناسبة).

ولست أرى مع بعض الفقهاء أن شرط الواقف يمثل قيداً يحكم الحركة ويعطل الاجتهاد، وإنما يمثل الرؤية التي تحدد التوجه وتعين المقصد، وتفسح المجال للاجتهاد في وسائل تحقيق هذا المقصد، لذلك فإبداع الوسائل وتطويرها وإبصار الآفاق البعيدة لشرط الواقف لا يشكل أي عدوان عليه أو يسقطه، بحال من الأحوال.

وليس ذلك فقط، وإنما لا بد أيضاً من الاجتهاد في طبيعة المال

بعموم وفقه مقاصد الموقوف، بين وقف الرقبة ووقف المنافع، وبحث مسألة التأييد والتوقيت بالوقف، فكثير من الناس يرغب في أن يقف ساعات من اختصاصه لفعل الخير كالأطباء والحرفيين؛ وكثير من أصحاب الأراضي قد يرغبون في إيقاف أراضيهم لفترة زمنية محدودة أو وقف بعض المحصول السنوي لبساتينه وثمارها؛ وكثير من أصحاب مواقف السيارات المأجورة يرغبون في إيقاف مواقفهم بلا مقابل وقت صلاة الجمعة مثلاً أو أثناء التجمعات والاجتماعات الخيرية؛ وكثير من أصحاب المعامل يريدون أن يوقفوا جزءاً من إنتاجهم على الفقراء؛ وكثير من الموظفين يريدون أن يوقفوا قسماً من مالهم شهرياً ولو بقدر بسيط... وهكذا.

فكيف نجتهد ونؤسس ونؤصل ليسع الوقف فعل هؤلاء جميعاً، وغيرهم؟ وما الضرر الشرعي في أن نفيد من تطور هذه الوسائل عند (الآخر) الذي يوقف أغنياؤه على الجامعات والمعاهد والأبحاث العلمية ومعالجة الأمراض واكتشاف الأدوية وتقديم البعثات الدراسية في تخصصات مطلوبة لنهضة الأمة؟

فالجُمود والإصرار على الواقع، وحجر الوقف على الأغنياء غالباً، وقصره على الفعل الاستهلاكي، وعدم استشراف آفاق إنتاجية تنمية يتناقض - فيما نرى - مع رسالة الوقف وطبيعته التنموية.



وقف النبي ﷺ أنموذج الاقتداء

وقد يكون من الأمور التي تستحق التوقف عندها والتأمل فيها وقراءة أبعادها بدقة واستشعار دور الوقف في بناء المواطنة وتشكيل الوطن وإتاحة الفرصة لجميع المواطنين المشاركة فيه، أن أول وقف خيري عرف في الإسلام هو وقف النبي ﷺ لسبع حوائط بساتين في المدينة كانت لرجل يهودي اسمه مخيريق.. يقول ابن إسحاق^(١): «وكان من حديث مخيريق، وكان حبراً عالماً، وكان رجلاً غنياً كثير الأموال من النخل، وكان يعرف رسول الله ﷺ بصِفَتِهِ وما يجد في علمه، وغلب عليه إلفُ دينه فلم يزل على ذلك، حتى إذا كان يوم أحد، وكان يوم أحد يوم السبت، قال: يا معشر يهود، والله إنكم لتعلمون أن نَصَرَ محمدٍ عليكم لحقٌ.. قالوا: إن اليوم يوم السبت، قال: لا سبت لكم.. ثم أخذ سلاحه، فخرج حتى أتى رسول الله ﷺ بأحد، وعَهْدَ إِلَى من وراءه من قومه: إِنَّ قُتِلْتُ هذا اليوم فأموالي لمحمد (ﷺ) يصنع فيها ما أراه الله. فلما اقتتل الناس قاتل حتى قُتِلَ. فكان رسول الله ﷺ - فيما بلغني - يقول: «مخيريق خيرُ يهود».. وَقَبَضَ رسول الله ﷺ أمواله.. فعامة صدقات رسول الله ﷺ بالمدينة منها».

وفي هذا ما فيه من الأبعاد والآفاق، ومحاولات الاجتهاد لمصادر الوقف وموارده وعالميته، والمشاركة فيه.. فاليهودي قاتل في أحد وهو

(١) «السيرة النبوية» لابن هشام (ط٣، ١٩٧١م، ١٦٤/٢)

وهنا قضية قد تكون ملتبسة في بعض الأذهان، وهي أن الوقف هو ملكية عامة، أو مال أوقف للنفع العام، وبهذا يمكن أن يُعتبر نظام الوقف في الإسلام أول نظام سعى إلى إقامة الملكية الجماعية أو تخصيص ملكية لصالح المجتمع، في مقابل الملكية الخاصة بالأفراد، وشرع لهذه الملكية أحكاماً وضوابط شرعية خاصة بها، قبل أن تولد الأفكار الاشتراكية.. لكن الإشكالية، بعد أن تطورت المجتمعات والمذاهب الاجتماعية والاقتصادية وشتى المذاهب الاشتراكية، تعالت الأصوات لإيجاد ملكيات اجتماعية ذات نفع عام، أو مرافق اجتماعية يشترك في ملكيتها الناس جميعاً، أو قطاعات عامة، أو أملاك دولة، بمعنى أن إدارتها وتشميرها إنما يكون بيد الدولة، على مختلف التسميات، فادعى الأمر إلى التباس في بعض الأذهان: أن الوقف هو أحد أملاك الدولة، أو هو يخضع، باعتباره ملكية جماعية أو عامة، لجميع القوانين التي تخضع لها الأملاك العامة، أو أملاك الدولة في جميع المعاملات، كسباً وتنمية وتمييزاً وإنفاقاً؛ لأنه يتقاطع أو يتشابه مع الملكية العامة... إلخ.

غير أن للوقف، كما هو معلوم في مظانّه من كتب العلم، شخصية اعتبارية خاصة، تحكمها أحكام شرعية في الكسب والتشمير والصرف والتصرف، كما يحكمها ويوجهها شرط الواقف. فأشكال التصرف كلها، من جميع الوجوه، خاضعة للأحكام الشرعية ولشروط الواقف، وهي وإن كانت تشبه الملكية العامة من بعض الوجوه، من حيث النفع العام، إلا أنها تختلف عنها في ملكيتها، وأوعية استثمارها، وضوابط استثمارها وإنفاقها.

فالوقف مؤسسة خاصة، لها نظامها وأحكامها، وإن كانت تلتقي من بعض الوجوه مع أملاك الدولة في محصلة عطائها.

(١) انظر: «الوقف» للشيخ مصطفى الزرقا رحمه الله.

وقد يكون من المفيد التأكيد أن الوقف عمل اجتماعي خيري وليس شركة استثمارية غايتها الربح فقط، وإنما السعي إلى الربح وممارسة الاستثمار لتعظيم دور الوقف في الفعل الاجتماعي؛ مما يتطلب مزيداً من الجهد والعمل على استشعار دور الوقف، وتحقيق رسالته في الحياة الإسلامية المعاصرة وتنمية المجتمع، والإفادة من الماضي لرؤية الحاضر وارتداد مجالات جديدة، والاجتهاد في إقامة مشروعات وقفية تساهم بتوفير التنمية المستدامة، من خلال إبداع أوعية للاستثمار معاصرة ومنضبطة بالضوابط الشرعية، وتنشيط الهمم للاجتهاد وتوليد الأحكام الجديدة، التي تمكن من ارتداد آفاق وقفية أو أوعية وقفية جديدة، ومحاولات استثمارية متقدمة، والإفادة من تجارب (الآخر) الذي تطور نظام الوقف عنده وبلغ آفاقاً تكاد تغطي جميع حاجات المجتمع، وتساهم في تنميته في شتى المجالات، وتحرك الهمم للبحث العلمي وتوفير متطلبات الحياة جميعاً.

إن الإفادة من وسائل وآليات (الآخر) في الفعل الاجتماعي والبحث العلمي والتأمين الصحي والتكافل الاجتماعي هو من المطالب الشرعية، فالحكمة ضالة المؤمن، أينما وجدها فهو أحق بها.

ونخشى أن نقول: إن الافتخار بالماضي دون القدرة على الإفادة منه لإصلاح الحاضر ورؤية المستقبل هو نوع من تكريس التخلف، قد لا يختلف - من بعض الوجوه - عن حال من يتنكر للماضي بالمطلق، ويلغي ذاكرة الأمة وتجربتها الحضارية التاريخية.



إن الماضي بإنجازاته الباهرة يتحول إلى عبء ومعوق عند إنسان التخلف «الإنسان الكل» بدل أن يشكل عنده الماضي محرّضاً وباعث نهضة وكاشف بصيرة؛ «وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْتَكُمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ» [النحل: ٧٦]؛ وإن إنجاز (الآخر) وأشياءه التي تُلقَى إلينا أو علينا دون حسن الاختيار والقدرة على تمييز ما يحقق الانتفاع سوف يؤدي إلى تكريس التخلف وإطفاء الفاعلية والاسترخاء وعدم استشعار الحاجة؛ ذلك أن «الإنسان العذل» الغائب اليوم عن عالمنا الإسلامي بالأقدار المطلوبة هو الذي يعرف ويُنكر، يأخذ ويرد، يقبل ويرفض.

فحالة التقليد التي تحكمنا ولما نحاول بشكل علمي وجاد (بقدره وإرادة) الانعتاق منها بفتح منافذ النقد والتفكير لم تمكنا من التغيير والامتداد بحضارتنا والاجتهاد في تنزيل قيمنا على واقع الناس؛ وفي الوقت نفسه لم تمكنا من الإفادة من (الآخر) بمنجزاته وتقدمه، وتحول الفخر بالماضي، الذي غالباً ما نلجأ إليه هرباً من واقعنا الأليم ومعالجةً لمركب النقص والعجز فينا، إلى لونٍ من التلاوم والتبرم والشكوى والخوف وجميع إفرازات ذهنية الاستحالة؛ هذا الماضي العظيم أصبح عظيماً مانعاً بدل أن يكون دافعاً.

ولعل هذا أظهر ما يكون في نظام «الوقف» الذي ما يزال يراوح في مكانه، بكل شروطه وأحكامه وأوعيته وأدواته، التي هي في نهاية المطاف

اجتهاد قابل للنقد والنقض والتجاوز، بسبب تجدد الظروف والأحوال والحاجات؛ إنه ما يزال يراوح من قرون إلا من بعض الإضاءات هنا وهناك يرجئ لها أن تكون من بصائر الحاضر وبشائر المستقبل؛ مع تقديرنا الكامل لأصحاب النوايا الطيبة، الخائفين على الوقف من العبث خوف الأم على وليدها المريض من الذهاب به إلى الطبيب الذي قد يعالجه ببعض ما يؤلمه، الخوف الذي لا يساهم بشفائه، حيث لا بد له من خبرة الطبيب وعاطفة الأم.

لقد اختلف مفهوم الأشياء المتقومة بمال اليوم، حتى مفهوم المال نفسه، فأصبحت الخبرة مالاً، والوقت مالاً، والخدمات مالاً، والتصميم مالاً، والاختراع مالاً، والإبداع مالاً، ومؤسسات الإنتاج مالاً، واختلفت شروط التملك التام ومفاهيم القدرة على التسليم ووسائل التسليم والتحويل، ومع ذلك لم تتطور تلك المفاهيم في المجال الوقفي، الأمر الذي أدى إلى جمود الحركة والعجز عن التغيير والتطوير والافتقار إلى المرونة والامتداد بعباء الوقف، حيث ما يزال ينتسب إلى حقبة نظام المقايضة، كما أسلفنا، ونحن نعيش في عصر (الفيزا كارت).

وليس ذلك فقط، فالثقافة السائدة والشائعة والمتوارثة أن «الوقف» وقف على الأثرياء وأصحاب الأموال والإقطاعات الكبيرة، لذلك فشريحته هي بعض المجتمع، بينما بالإمكان أن يمتد في الشرائح الاجتماعية المتعددة وخاصة الشريحة الوسطى التي تشكل عماد المجتمع وتنشط أوعيته وذلك بأن تُبتكر أوعية ومجالات جديدة تجعله يستوعب معظم شرائح المجتمع، الغنية والمتوسطة وحتى الفقيرة، بحيث يتيح لها المجال للمشاركة والمساهمة، فبعضهم قد يشارك بمال يوقفه، وبعضهم قد يشارك بوقت يمتلكه يمكن أن ينتج ويتحول إلى مال، وآخر يمكن أن يشارك بخبرة تثمر عطاء ومالاً، ومنهم من يجعل تخصصه لساعات في الأسبوع لخدمة المجتمع، ومنهم من يشارك بوقف مرافق عامة يملكها لبعض الوقت أو كل الوقت.

وأعتقد أن تذليل الأمر وتسهيله لمشاركة الجميع، مهما كانت إمكاناتهم وخبراتهم وتخصصاتهم ميسور؛ ولعل في إصدار سندات ذات قيم متفاوتة تتجمع لتتيح وقفاً كبيراً لا يحتاج إلى أكثر من حسن إدارة ودقة اجتهاد، وبذلك يشعر الجميع بمسؤوليته الاجتماعية، ويساهم الجميع بارتقاء مجتمعهم، وتغيير واقعهم ويشعر الجميع بقربهم إلى الله وفعلهم الخير و«دِرْهَمٌ»، في كثير من الأحيان، يسبق «مِائَةُ أَلْفِ دِرْهَمٍ».

وليس ذلك فقط، بل يمكن النظر والتطوير في مجالات «الوقف» ومحاله، فليس المجال مقصور على بناء مسجد، على أهمية دوره الاجتماعي، أو تكية أو مصحة أو ميثم أو سبيل ماء، وهذا جميعه على غاية من الأهمية، لكن لا بد من التفكير أن هناك مرافق مهمة ومؤثرة، وثغوراً مفتوحة في مجالات الحياة جميعاً؛ وهناك أولويات من حيث النفع العام والإسهام في تنمية المجتمع واستكمال إحياء الفروض الكفائية فيه، فإن «الوقف» هو الكفيل بإغناء هذه المجالات جميعاً.

أين هو من إقامة معاهد الدراسات ومراكز البحوث؟ أين هو من ابتعاث الطلبة لاستكمال التخصصات النافعة والنادرة؟ أين هو من مجالات البحث العلمي النافع البعيد عن هدر الوقت والمال حيث استعاذ الرسول ﷺ: «مَنْ عِلْمٌ لَا يَنْفَعُ»^(١)؟ أين هو من إقامة المؤسسات الاستثمارية الكبرى، التي بها قوام المجتمع وتحقيق مقاصد الدين، وإتاحة الفرصة للأيدي العاملة العاطلة لتوفير مجالات عمل لها؟ أين التشريعات والقوانين، التي تحقق للعملية الوقفية انسياباً وسلاسة وشفافية؟

في العالم المتقدم اليوم «الوقف» هو الذي يغطي حاجات الدولة والمجتمع، بل ويقوم بوظيفة الدولة في إقامة الجامعات الكبرى ومراكز البحوث والدراسات، ويسعى الأغنياء إليه تخليداً لذكراهم وتحقيقاً لنزعة الخلود عندهم، يخلدون ذكراهم بهذه الأعمال الكبرى؛ والدولة تشجع ذلك

(١) أخرجه مسلم.

وتعفي صاحبه من الضرائب وفي مقدمتها ضريبة الدخل؛ وتقيم في الجامعات نصباً تذكارية لهؤلاء الأعلام الكبار في مجالاتهم.

وأكثر من ذلك، فالكتاب والفنانون والشعراء والرسامون وأهل الشهرة يقيمون معارض وحفلات ولوحات معروضة للمزاد، وهذه كلها أموال أو سبب في تحصيل أموال، ليعود ريعها إلى المشروعات الاجتماعية، تخليداً لذكراهم، ونحن نقرأ وندرس وندرس قول الرسول ﷺ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»؛ هذه المجالات هي التي تلخص مقاصد الحياة في التكافل الاجتماعي والاقتصادي والتقدم العلمي والمعرفي والتربية والتوارث لقيم الخير وضمان امتدادها، فأين نحن من ذلك كله، أم ما زلنا دون أن نخطو خطوة باتجاه تطوير محال «الوقف» ومجالاته؟

ولعل الجمود أوضح ما يكون، من بعض الوجوه، في محاصرة «الوقف» وتوقفه عن العطاء، وفوات مقاصده، بما يصطلح عليه بالتزام «شرط الواقف»، الذي أضفي عليه من القدسية لدرجة أصبح يعادل نص الشارع: «شرط الواقف كنص الشارع». . ولا شك أن احترام اختيار الواقف وتقدير رأيه من الأمور المطلوبة؛ لأنه صاحب المال، لكن إذا تحول هذا الشرط ليصبح لوناً من التعسف في استعمال الحق ويتحول إلى معوق وحاجز عن الانتفاع بالوقف وتقويت غرض الوقف ومقصده، بسبب تجاوز الزمن له، فإن الالتزام به يصبح نوعاً من الحماية التي تؤدي إلى الإلغاء الضمني لشرط الواقف.

ومن ذلك أيضاً عملية «استبدال الوقف» عندما يصبه العقم وعدم النفع بسبب أو لآخر. . . وهكذا أمور كثيرة. . . وفي المذاهب الفقهية المعتمدة اجتهادات متنوعة لدرجة التعارض تمكن من ترجيح المصلحة، التي تحقق غرض «الوقف» وتوصل إلى مقصده، دون أن نخرج على اجتهادات السابقين؛ فلماذا العطالة وتقديس غير المقدس وتسوية اجتهاد الشارح بنص الشارع؟

وبشكل طبيعي لم تعد الظروف والمشكلات والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والتنموية والسياسات المالية والاقتصادية والنقدية والتمويلية والاستثمارية هي ذاتها قبل قرون، ولا قبل سنوات، وهي في تطور يومي مستمر، ولم تعد تغني معها الوسائل البسيطة، التي جاءت كثمرة اجتهادية لعصرها، بل إن تلك الصورة البسيطة التي كان يضطلع بها «ناظر الوقف» والمجالات التي يضطلع بها تطورت إلى مجموعة علوم ومعارف واختصاصات ومؤسسات، أصبحت أكبر من طاقة شخص أو أشخاص لمجرد أن يحيطوا بها، وليس للتعامل معها، فلا بد لأي عمل واستثمار وشأن مالي واستثماري وإداري في شتى المجالات من متخصصين بالاستثمار ووسائله ومجالاته ومخاطره وجدوى مشروعاته، ولجان متابعة لتقويم مراحله، ولا بد له من متخصصين بالإدارة وآلياتها، ومتخصصين بالقانون التجاري والمالي والاقتصادي، وحتى الدولي، ومتخصصين في التخطيط التنموي وإدارة المشاريع، بحيث يقسم العمل بين مجموعة اختصاصات، ولا بد للجميع من أن ينطلقوا من مرجعية شرعية، إضافة إلى متخصصين بفقه الوقف قادرين على التوليد لرؤى متقدمة تتوازى مع العصر وتبصر كل أدواته ووسائله وتجاربه، على مستوى الذات و(الآخر)، في مجال العمل التطوعي والاستثماري.

وقد يكون من المفيد جداً التفكير بإقامة مشاريع وقفية استثمارية تعاونية كبرى، غايتها الاستثمار، يشارك فيها مجموعة مساهمين بسندات وقفية، وتكون لها، كما لسائر المشروعات الاستثمارية، هياكلها الإدارية وأوعيتها المالية ووسائلها الاستثمارية وجمعياتها العامة، بحيث تستوعب كل الإمكانيات والطاقات والشرائح الاجتماعية، كلاً بحسب إمكانياته وما يمكن أن يقدمه، بحيث يصبح ريع هذه المشروعات الاستثمارية، التي تستوعب كل المساهمات، قليلها وكثيرها، يغطي الكثير من المرافق الاجتماعية والتعليمية والصحية والتنموية، وبذلك يسترد «الوقف» دوره في الفعل الاجتماعي والتنموي.

إن «الوقف» اليوم بحاجة إلى رؤية متقدمة منطلقة من رصيد الماضي

ومتصلة بالحاضر ومستشفرة للمستقبل، ومستفيدة مما توصل إليه العالم من أنظمة للإدارة والاستثمار وإقامة المشروعات الكبيرة ذات الجدوى، بحيث يشعر كل فرد في المجتمع بالمساهمة، وعدم قصره على الأغنياء وأصحاب الأموال الكبيرة.

وهذا من وجه آخر لا يعني أن «الوقف» مؤسسة أو شركة استثمارية غايتها تجميع الأموال الطائلة؛ وإنما الاستثمار في المجال الوقفي إنما هو لتحقيق غرض «الوقف» في الفعل الاجتماعي والتنموي والتكافلي... إلخ، لذلك يبقى الاقتصاد على المباشرة بكمية الأموال دون تعظيم دورها في تنمية المجتمع مؤشراً تخلف.

إن تعظيم دور «الوقف» في الحياة يتطلب إقامة مشاريع عامة تنموية تعطي مردوداً كبيراً قادراً على انتشال المجتمعات والترقي بها على الأصعدة المختلفة.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن الإهمال الكبير، الذي لحق بمؤسسة «الوقف» في معظم بلاد العالم الإسلامي، الأمر الذي أدى إلى تجمده وتراجع دوره وتضاؤل وتأكل مؤسساته وغيابه، أصبح محلاً للمراجعة وإعادة النظر، وبدأت الخطوات الأولى على الطريق الصحيح، الأمر الذي استدعى ملف «الوقف» إلى ساحة الاهتمام والاستثمار والتنمية، وسوف يتطور ويتطور ويستقطب متخصصين أصحاب رأي وخبرة إلى جانب المخلصين أصحاب الطيبة والنوايا الحسنة.

ولعل في تجارب بعض المؤسسات الوقفية المعاصرة في العالم الإسلامي مؤشراً طيباً على استشعار دور الوقف وأهميته في التنمية، بكل جوانبها، ووضع التشريعات وتوفير الخبرات والتخصصات اللازمة لتحقيق ذلك.

والجدير بالإشارة أيضاً أن نظام «الوقف» تاريخياً لم يقتصر على القيام بحاجات المجتمع في مجال الصحة والتعليم والتكافل والتنمية والدعوة والثقافة، وإنما كان له دور حمائي لكيان المجتمع الإسلامي حال دون أنظمة

الاستبداد السياسي والاستعمار من التسلط والسيطرة والسلب لأراضي
«الوقف» ومؤسساته؛ لأنه ملك الله، لا يجوز التصرف به.

وحسبنا أن نقول: إن الإقدام على وقف المؤسسات والأراضي وسائر
المرافق العامة هو الذي سوف يحميها في المستقبل من أيدي العابثين؛ ولقد
تنبه أسلافنا إلى ذلك فأوقفوا الأرض والمؤسسات، الأمر الذي حال ويحول
دون السيطرة عليها؛ ولعل المسجد الأقصى وما يحيط به من الأوقاف غير
القابلة للتصرف، إلى جانب جهاد ومراقبة أهل بيت المقدس، كان هو
السبب الأساس في بقاء المسجد واستمراره ومد الصامدين والمرابطين بروح
إيمانية عالية جعلتهم يقدمون أرواحهم في سبيل الدفاع عن أولى القبليتين.

ومهما حاولنا الكلام عن أهمية «الوقف» القادم من تراثنا العريق،
ودوره في التنمية بكل آفاقها، يبقى المطلوب القدرة على الإبصار المهم
لدور «الوقف» الآتي من المستقبل بكل فضائه وآفاقه؛ كيف نوسع دائرة
المشاركة لينخرط الناس جميعهم في الفعل الوقفي؟

كيف نعيد النظر في محاله ونطور مجالاته؟

كيف نقرأ الاجتهادات الفقهية الغنية، فتشكل سبيلاً لنا لخصوبة الرؤية
وإدراك المصلحة؟

كيف نفيد من تجارب (الآخر) في الإدارة والاستثمار وإصدار السندات
الوقفية وطبيعة المشروعات التي يمولها «الوقف»؟ .. إن (الآخر) اكتسب
الفكرة من سبق الإسلام وتقدم بها من حيث توقفتنا.

وببقى ملف «الوقف» مفتوحاً من كل زواياه، يتطلب مزيداً من الفقه
والاجتهاد والاختصاص والتشريع، الذي ينأى به عن متناول السلطات
الغاشمة.

وتبقى الحاجة مستمرة لمحاولات بحثية جادة لاستلهام التجربة الوقفية
التاريخية، التي اضطلع بها «الوقف» في تغطية حاجات المجتمع، وتحقيق
تكامله، والإسهام في تنميته الشاملة، والامتداد بالمجتمع الإسلامي وحمايته،

خاصة في الفترات التي انفصل فيها السلطان عن القرآن، فكان الاستبداد وكان الاستعمار وكان الانسلاخ من قيم الإسلام.

إن المطلوب اليوم التفكير الدائم في إبداع الأدوات، التي تمكن من تفعيل دور «الوقف» في المجتمع المسلم، وتوسيع مشاركاته وتنويع مجالاته لمعاودة النهوض وتوفير متطلبات التنمية؛ وهي حاجة تتطلب دائماً مزيداً من النظر والتدبر والاجتهاد والامتداد، متخذين تاريخنا وإنجاز أسلافنا محرضاً حضارياً ودليلاً مرشداً، لتنصرف جهودنا إلى ارتياد آفاق جديدة ولا تنحصر بإعادة الإنتاج لما سبق.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.



المحتو

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
مدخل	٩
إحياء دور الوقف	١٣
رؤية مبكرة للعمل المؤسسي	١٤
مؤسسة التنمية المستدامة	١٨
البعد والدافع النفسي للوقف	٢١
الاجتهاد روح الوقف	٢٦
وقف النبي ﷺ أنموذج الاقتداء	٣٣
آفاق مستقبلية	٣٦



أَعْمَالُ الْمُرْتَبِتَاتِ

هذه المجموعة من الأعمال الفكرية التي لم تنشر كرسائل أو كتب، شأن بقية الأعمال، ولم تأخذ موقعها من الترتيب الموضوعي والزمني أثناء إعداد هذه المجلدات، كتبت في أوقات متقاربة ومتباعدة، وقد حاولنا - ما أمكن - القيام بمقاربة موضوعية وإدراجها تحت عنوان عريض يشكل إطاراً لها.

- من عطاء عقيدة التوحيد.
- في الرؤية الحضارية.
- في الإنتاج الحضاري.
- على طريق النهوض.
- من مناهج النظر المعرفي.
- الأسرة رحم المجتمع.

مِنْ عَطَاءِ
عَقِيدَةِ التَّوْحِيدِ

1. The first part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

2. The second part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

3. The third part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

4. The fourth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

5. The fifth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

6. The sixth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

7. The seventh part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

8. The eighth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

9. The ninth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

10. The tenth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

11. The eleventh part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

12. The twelfth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

13. The thirteenth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

14. The fourteenth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

15. The fifteenth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

16. The sixteenth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

17. The seventeenth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city of New York.

الحرية في الفكر والفعل^(١)

الحمد لله، الذي حبَّب إلينا الإيمان وزينه في قلوبنا، وكرَّه إلينا الكفر والفسوق والعصيان، وجعلنا من الراشدين، يقول تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]، ذلك أن الإيمان بالله الواحد ﷻ لمن يُذكر أبعاده وآثاره في العقل والنفس والحياة والمجتمع يبصر أنه هو النعمة الكبرى، التي لا تعدلها نعمة، إنه جماع النعم، بل لعلنا نقول: إن سائر النعم التي يبصرها الإنسان أو يغيب بعضها عنه إنما هي ثمرة ونتاج لتلك النعمة الكبرى، نعمة الإيمان بالله الواحد، وعلى رأس تلك النعم التي لا تحصى نعمة الحرية، وإيقاف الظلم والتسلط، وتحقيق الكرامة والمساواة بين الخلق.

وقد تكون الإشكالية الحقيقية في عدم إدراك أبعاد الإيمان بالله الواحد؛ وعدم الإدراك لهذا والذهول عنه لا يجعلنا نبصر الفارق الكبير بين المؤمن بالله الواحد وبين الكافر إلا في الادعاء والأسماء والعناوين، أما المعطيات العملية في واقع الحياة والناس فقد تكون واحدة، مع الأسف، فقد يتميز الكافر بسلوك أو إبداع إنتاج أو بعلاقات عمل، وقد يتميز المؤمن بالله بشيء من ذلك، لكن الفارق الكبير يبقى غير ملاحظ في الغالب، ومن هنا قد لا نرى الأثر المطلوب لعقيدة التوحيد في حياة الإنسان، أو على حياته، وقد لا يحس بها ويعطائها؛ لأنه تلقاها أشكالاً ورموزاً وتقاليد

(١) كتبت في رجب ١٤٤٣هـ / تموز (يوليو) ٢٠١٠م.

بالتوارث الاجتماعي والاستسلام والتسليم، دون أن يفكر في أبعادها، أو تبلغ هي أبعادها في نفسه، ودون أن تنعكس على جميع أنشطته الحياتية.

وفي تقديري أن الفرد المؤمن لو وعى هذه العقيدة وعياً كاملاً لوعى رسالته ونفسه ومجتمعه وعالمه واستعلاءه الإيماني، يقول تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران]، والاستعلاء بالإيمان محمود ومطلوب وهو غير الكبير المذموم بطبيعة الحال.

فأولى معطيات عقيدة الوجدانية هي تحريرُ نفس الإنسان وواقعه من كل أنواع التسلط والظلم والعسف، ونسخ وإلغاء لسلطان الطواغيت والآلهة بكل أشكالها؛ هي تحريرُ للإنسان، واسترداد لإنسانيته وأساس لحريته، وخلص لعقله من الخرافات والأساطير والخوارق، وإعادة الاعتبار لوظيفته ومكانته، وخلص لضمير الإنسان من الذل والخنوع والعبودية لأحدٍ غير الخالق، الذي يعني القوة المطلقة، بكل خصائصها وصفاتها.

فعقيدة التوحيد في الحقيقة عقيدة التحرير والانعقاد، وسبيل الخلاص من الظلم والفساد والاستبداد وتسلط الإنسان على الإنسان تحت شعارات متنوعة وبأساليب ووسائل شتى، ذلك أن تاريخ البشرية كان ولا يزال مثقلاً بالظلم والقهر والاستعباد والاستبداد والطغيان.

فالإنسان بفطرته ينزع نحو استكمال شخصيته واستقلاليتها، والتمتع بحريته، وعدم القبول بالتسلط عليه من أحد، وخاصة إن كان خُلُقاً مثله، وسوف لا يجد ذلك التحرر والانعقاد والاكتمال إلا بالإيمان بالله، لذلك نقول: إن الإسلام دين الفطرة، وهذه حقيقة، فالإنسان بطبعه وفطرته يأنف التسلط والقهر والاستعباد، ويسعى للخلاص والتمتع بإنسانيته كاملة غير منقوصة.

ومن هنا يتقرر في الحقيقة والواقع أن الذين يحاربون عقيدة التوحيد (الإيمان بالله الواحد) أو الإيمان بشكل عام إنما يحاربونها لأنها تعيدهم إلى بشريتهم، وتسويهم ببقية الخلق، وهم يريدون أن يقيموا من أنفسهم آلهة على الناس؛ ولكل عصرٍ آلهته من الطغاة والمستبدين والمستعبدِين

والمستغلين لخلق الله؛ فالإيمان بالله قوة مطلقة لا حدود لها؛ إنه الخالق والرازق، والمحيي والمميت، والنافع والضار، يعلم ما يخفي الإنسان وما يعلن، بابه مفتوح ليلاً ونهاراً لاتصال الإنسان به، وفي كل الأحوال والأوقات، والبوح له ميسر لكل إنسان، وطلب العون منه مباشرة، دون وسيط، كائناً من كان، يحول دون التسلط والاستغلال بأي شكل من الأشكال وتحت أي ذريعة من الذرائع حتى ولو كانت باسم الدين.

إن الفيصل الأساس في التحرر والحرية هو إلغاء الوساطة بين الله والإنسان، وعدم وجود طبقة رجال دين يحتكرون الصلة بالله ويدعون التحدث باسمه، وذلك لا يقل خطورة من الكفر بالله، من حيث الحرية والتحرير؛ ذلك أن تاريخ الإنسانية مليء بالاستغلال وأكل الدنيا بقيم الدين: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيُصَدِّقُونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتَرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾﴾ [التوبة]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْفِتْنَةِ وَلَا يُرَكِّبُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾ [آل عمران]، ﴿قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا قَوْلٌ لَهُمْ مِّمَّا كُتِبَتْ أَيْدِيهِمْ وَقَوْلٌ لَهُمْ مِّمَّا يَكْتُمُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [البقرة] حيث طبقة رجال الدين، والكهان، والأكليروس كانوا الأخطر والأشد ظلماً وابتزازاً في تاريخ الإنسانية، سواء من حيث الإساءة للدين وتشويه قيمه وتهريب الناس منه، أو بممارستهم وتشكيلهم طبقة لسدنة الاستبداد السياسي وتسويق مسالكه واضطهاده وطفغيانه؛ لذلك فإن التحرر من طبقة رجال الدين والتواصل مع الله مباشرة يعتبر مفرق طريق بين سبيل الله المستقيم والسبل الأخرى، التي يقف على رأس كل منها شيطان من شياطين الإنس.

إن الإيمان بوجود واسطة بين الله والإنسان، من حاكم أو كاهن متحدث باسم الله أو غير ذلك، أو بوجود طبقة متميزة عن الناس بمسوحها ورسومها وأشكالها وممارساتها يمكن أن يكون الأخطر على قيم الدين

وصور التدين من الكفر الصراح؛ ذلك أن وجود هذه الطبقة، إضافة إلى ممارستها التسلط على حياة الناس وضمايرهم وأموالهم وأعراضهم بأسوأ أنواع التسلط، تكون سبباً في تنفير الناس من الدين وكرههم له وهروبهم منه، وليس ذلك فقط وإنما إلغاء النزوع إلى التدين كفطرة بشرية. وكقلق سوي يحرك الإنسان صوب الإيمان بالله، القوة المطلقة، التي يستنجد بها في أزمانه ومعاناته، التي لا تخلو الحياة منها، ويساهم بالعبودية، ويوسع دائرتها، ويجعل الخلاص منها بالتمرد ورفض الدين، الذي تجسّد في هذه الطبقة البشرية، بكل فواحشها وموبقاتها واستغلالها، وهي في الحساب النهائي لا تخرج عن أن تكون بشراً من البشر.

لذلك، فإن إلغاء طبقة رجال الدين والواسطة، بكل أشكالها، بين الله والإنسان هي من أعظم عطاءات عقيدة التوحيد، أو عقيدة التحرير؛ ذلك أن إلغاء هذه الطبقات والواسطات هي التحرير والتحرر، وإن كان وجود الكهانة والأكليروس، والتمتع بهذه الامتيازات الكبيرة، والشراء بآيات الله ثمناً قليلاً، وأكل الدنيا بالدين لم تتوقف في تاريخ التدين، ولم ينجو منها واقع التدين حتى في مجتمعات الرسالة الخاتمة، على الرغم من تحذير عقيدة التوحيد في الإسلام من الوقوع فيها.. لكن الشر من لوازم الخير دائماً، وجدلية الحياة هي مدافعة بين الحق والباطل والاستقامة والانحراف.

ولا شك أن الإيمان بعقيدة التوحيد والوحدانية، الإيمان بالله الواحد، لمن يتأمل أبعاده هو أعلى أنواع الحرية، ذلك أن من شعارات الإسلام الممتدة التي أكدتها قيمه في الكتاب والسنة وشعائره التي تجلت في مجتمعاته بشكل عام، وإن حاول بعض الظلمة والكهنة تغييبها في بعض الفترات أو ادعاء نسخها، قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقوله: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢]، وقوله: ﴿فَلَمَّا عَلِمْتَ الْبَلْغُ﴾ [آل عمران: ٢٠]، وقوله: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، وقوله: ﴿تَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكَرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ١٠].

فالتنوع والاختلاف سنة ماضية في الخلق، يقول تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ

لَجَمَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١٧﴾ [هود]، حتى لقد اعتبر علماءنا أن إيمان المقلد لا يجوز؛ لأنه محاكاة؛ ولأن الإكراه زراية بكرامة الإنسان، وإسقاطاً لإنسانيته، وإلغاء لما فضله الله به من ملكة الاختيار؛ فكيف والحالة هذه يجوز إكراه الناس على الدخول في الإسلام؟!

- محور رسالة النبوة:

لقد كان محور رسالة الرسول ﷺ الدعوة إلى التوحيد والانعقاد من العبوديات: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ قُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَفْلِحُوا»^(١)، الذي أصبح بسبب ذلك مستهدفاً للظلمة والطغاة، إرهاباً وإرغاباً، ليتحول عن دعوته إلى التوحيد، التي سوف تُسقط آلهتهم وتُوقف جبروتهم، حتى من أقرب الناس إليه، لقد عرضوا عليه كل متع الدنيا من المال والنساء والزعامة والرياسة فكانت قوله التي ما يزال يُسمع صداها في تاريخ الإنسانية وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها: «يَا عَمَّ! وَالله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك دونه، ما تركته»^(٢).

فلقد كانت عقيدة التوحيد منطلقاً للحرية والتحرير، تحرير الناس من الطغيان والكهانة، وإعلان المساواة بين الناس، بعيداً عن الألقاب والأجناس والكيانات الموهومة الكاذبة والمزيفة.

لقد أصبح ميزان التفاضل والكرامة اختيارياً، فالأكرم هو الأتقى، وبذلك أعيد بناء الإنسان، وأعيد نسيج المجتمع، وتم إلغاء الطبقة والعنصرية والطائفية بكل ملحقاتها واستحقاقاتها.

لذلك قد يكون من أوجب الواجبات اليوم: السعي الدائب لبناء الوعي وإدراك أبعاد عقيدة التوحيد، أو عقيدة التحرير، بالنسبة للمسلم المعاصر، واسترداد فاعليتها في الفكر والفعل والعقل والسلوك والبناء الأخلاقي، لتتحول إلى رافعة أساس في النهوض والتغيير وإيقاظ الهمم المستمر، الذي يشكل بصيرة العقل، وغذاء الروح، وإغناء العاطفة، وعلو الهممة، وتجميع

(١) أخرجه الإمام أحمد.

(٢) سيرة ابن هشام.

الطاقة وتحريك الفاعلية والقدرة على تجاوز الصعاب، وتحقيق الاتصال بالقوة المطلقة القادرة على انتشال الإنسان مما يعاني، وحمايته من السقوط تحت أقدام الطغاة والآلهة المزيفة ووطأة أشد الظروف.

ولعلنا نقول: إن تجديد معاني الدين في النفس والمجتمع والحياة ليتجدد الإنسان ويولد من جديد هو مقصد العبادات جميعها، وهدف التربية بكل شعبها، ومنطلق الدعوة والأنشطة الثقافية والفكرية والوعظية، فإذا توقف التجديد والتغيير والتفكير بالارتقاء تحولت التعاليم إلى تقاليد وأسوار وقيود وأنصاب ورموز ورسوم فاقدة للمعنى، تحركها العادة، وتغيب عنها العبادة والعبودية، وتنتقص فيها عقيدة التوحيد والتحرير، على الرغم من وجود شعاراتها على الألسن وفي العبادات؛ فشهادة أن لا إله إلا الله تُعلن كل يوم خمس مرات من على أعلى المنابر لكنها في الغالب لا تلامس إلا أسماعاً نائمة غير فاعلة ولا منفعة؛ ذلك أن التجدد والتزود بمعانيها مطلوب دائماً للحفاظ على زخمها ووعيتها واستشعار دورها في التحرير والخلاص.

- أبعاد التجديد في العقيدة:

ومن هنا، فالتجديد لا يقتصر على الاجتهاد في الجانب التشريعي وإيجاد حلول شرعية جديدة وأفضية شرعية جديدة للحوادث الجديدة، وهي آلية مستمرة استمرار الحياة، ودليل حيوية الإسلام وخلوده وصلاحيته لكل زمان ومكان، وإنما التجديد الحقيقي والتجدد يمتد ليطمحور حول إعادة بناء العقيدة الصحيحة، والوعي بها، وإدراك أبعادها، ونفي نوابت السوء والإصابات وعلل التدين عنها، التي يمكن أن تتسرب إليها؛ للحفاظ على امتدادها واستمرارها، واستعادة دورها في إحياء فاعلية الإنسان وحرية وتخليصه من العبودية، بكل أنواعها، وتحرير ضميره وعقله ونفسه، وإعادة ربطه بالقوة المطلقة القادرة على انتشاله مما يعاني، والحيولة دون سقوطه، مهما اشتد الظلم وعظم شأن الظالمين.

والأمر الذي قد يكون من الضروري الإشارة إليه أن معظم جهودنا في التجديد وساحاته وميادينه كانت ما تزال تتجه صوب المجال التشريعي، على

أهميته وضرورته، على أن العقيدة هي العقيدة، في كل زمان ومكان، ولا تحتاج إلى تجديد، وهذا صحيح من بعض الوجوه، لكن من الصحيح أيضاً أنه يعتري العقيدة الكثير من الغبش، فتفتقر فاعليتها، وينكمش دورها، وتبت حولها الكثير من البدع والخرافات، ويتسرب إلى أصحابها الكثير من الفكر المعوج، وتُنسج حولها الكهانات الدينية، وكل ذلك بحاجة إلى تنقية وعلاج.

إن حركات التجديد والإصلاح، التي تمحورت حول العقيدة مما اعتراها من البدع والخرافات من مثل الاستغاثة بالقبور والصالحين والتوسل إليهم وطلب الشفاعة منهم وكل ما قذفت به فترات التخلف والانحطاط من علل التدين، والاستغناء بذلك عن القيام بالعبادة... حقق الكثير مما يمكن أن يُطلق عليه: «تنقية العقيدة» وتصفيتها مما لحق بها وشوّه حقيقتها، لكن ذلك يشكل نصف الطريق - في رأينا - ويبقى الأمر الأهم والمكمل الذي لا بد منه، وهو التوجه بالتجديد صوب العقيدة ليتجدد المسلم ويُعاد بناء مهاراته المعرفية والسلوكية والوجدانية، وتنبعث فاعليته من جديد عندما يدرك أبعاد عقيدته؛ فليس التجديد، نفي الأمور السلبية فقط، من إلغاء الوساطة من الأموات والصالحين وتقديم النذور والذبائح للقبور والأضرحة والأولياء والاستعانة بغير الله، وهذا كله مطلوب ومهم - كما أسلفنا - لكن المطلوب الأهم تجديد معاني العقيدة وأبعادها، التي تسترد الفاعلية، وتجمع الطاقة، وتدفع إلى اكتشاف مواطن الخلل، للإفلاق من جديد.

لذلك نرى أن تجديد الدين الوارد في قوله، عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ اللَّهَ يَنْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»^(١)، إنما ينصب بالدرجة الأولى على تجديد معاني العقيدة وإبراز أبعادها في النفس والحياة والمجتمع والدولة والعالم.

ذلك أنه بتجديد العقيدة تتجدد الحياة والحركة والدعوة والفكر والفقه والفعل، بعيداً عن فهم العقل المتخلف للتجديد.

(١) أخرجه أبو داود.

ولا يقل عن ذلك أهمية دراسة المعوقات والعثرات التي تحول دون أداء العقيدة دورها في بناء الشخصية الاستقلالية، وتحقيق الحرية والكرامة، وتحرير الناس من عبودية غير الله، واستشعار أن العقيدة خلاص وتحرير ومساواة وكرامة، وأن المهم دائماً المحافظة على ذلك، وتضمينه مناهج التربية والتعليم والإعلام، والأنشطة الفكرية كافة، وربط الجوانب البشرية والاقتصادية والاجتماعية بجذورها العقيدية، لتبقى شعلة الإيمان بعقيدة التوحيد (لا إله إلا الله) متقدة ومضيئة، تجدها العبادات بكل شعبها، ويعلمها الأذان خمس مرات في اليوم، لتحقيق اليقظة، والتحذير من الغفلة، ذلك أن من مصلحة الظلم والاستعباد والاستبداد تحويلها إلى تراث لا يغادر المآذن إلى صناعة الواقع، ولا يجاوز الشفاه إلى القلوب والعقول.

ولا نرى مستكراً أن نقول: إننا في هذا المجال وإلى حد بعيد نعيش في هذا المجال ثقافة يمكن أن نطلق عليها «ثقافة استهلاكية» نتكئ فيها على سبيل وإنتاج الجيل الأول في مجال فاعلية العقيدة وإعادة صياغتها للإنسان، وهذا طيب بلا شك لتقديم الأنموذج وإثارة الاقتداء، والتدليل على واقعية العقيدة أو تجليتها في واقع الناس، لكن الإشكالية أن يتحول إلى حالة سلبية عندما يقتصر على الفخر ومعالجة مركب النقص وعدم القدرة على إنتاج نماذج في كل زمان ومكان تتجلى فيها أبعاد العقيدة في مسالك الناس بشكل كامل.

ويبقى المطروح والمطلوب دائماً: كيف نُعيد لهذه العقيدة رواءها وعطاءها، وندرك أبعادها، ونحقق الانفعال بها والتفاعل معها، ونكسر أسوار التقليد والرتابة اليومية في الاقتصاد على التلفظ بها، فنحقق التحرر والتحرير، ونسعد بممارسة الحرية الحقيقية؟ ذلك أن مجرد اللفظ الذي لا يحرك سلوكاً ولا يشكل نقلة ولا يحدث تغييراً ولا يحقق حرية وتحرراً لا يمكن أن يترتب عليه عظيم الثواب الذي ورد في المأثور: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(١)، فهل يعقل أن يدخل الإنسان الجنة، التي فيها

(١) أخرجه الترمذي.

ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ويتميز عن غيره بلفظ لا يغادر الشفتين؟ وهل يعقل أن يكون الفیصل بین الإيمان بكل عطائه والكفر بكل أخطاره على النفس والمجتمع مجرد حركة الشفة بـ(لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؟!

- الحرية لـ(آخر):

وقضية أخرى قد تُعتبر من لوازم عقيدة التوحيد (التحرير) واستحقاقاتها ومسؤولياتها، وهي أن المؤمن بها ليس مسؤولاً عن خاصة نفسه، أو تحرير نفسه باعتناقها والارتقاء بها، وإنما مسؤوليته تمتد لتحرير الآخرين، وتأمين الحرية لهم، ورفع الظلم والإكراه عنهم، وإزالة العوائق من أمام حرية الاختيار، حتى لو كلفه ذلك حياته وماله، فلا قيمة للحياة في الإسلام بدون الحرية، ولا اعتبار للإنسان بدون حرية الاختيار.

لذلك نرى من أهم مشروعات الجهاد رفع الظلم، وإيقاف الإكراه، والحيلولة دون الفتنة، وهي إجبار الناس على ما لا يختارون، يقول تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾؛ لأن سلب الحرية أو انتقاصها قتلٌ للشخصية، ولو استمرت الحياة كسائر الحيوانات، وقد تجلّى ذلك واضحاً في قوله تعالى، في رواية قصة سرية عبد الله بن جحش رضي الله عنه، عندما وقع القتال خطأ من المسلمين في الأشهر الحرم، وعاب المشركون على المسلمين ذلك، يقول تعالى: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَرَاوُنَّ يُقْتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ قِمَتٌ مِمَّا كَفَرَ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [البقرة]، إن قوله تعالى: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ اعتراف من المسلمين أن اختراق حرمة الشهر الحرام والقتال فيه كبيرة من الكبائر، لكن هذا القتال الكبير هو دون الكثير من الكبائر التي يفعلها الكفار، ذلك أن الكفر بالله والصد عن المسجد الحرام أكبر؛ والفتنة، بمنع الناس من الإيمان وحرية الاختيار، أكبر من القتل.

ففتنة الناس وإيذاؤهم والحيلولة دون حرية اختيارهم والتعدي عليهم،

وصدهم عن المسجد الحرام، وسلبهم إنسانيتهم وكرامتهم واختيارهم أكبر عند الله من قتلهم، وأخطر وأبعد أثراً من إزهاق روحهم؛ فالفتنة أكبر من القتل.

لذلك، فإن اختراق حرمة الشهر الحرام وإن كانت كبيرة لكنها كبيرة دون كبائر يمارسها من يعيبون على المسلمين القتال في الشهر الحرام اشتباهاً.

لذلك قرر العلماء أن من مشروعية الجهاد القتال حتى لا تكون فتنة، يقول تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونََ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣].. وأكثر من ذلك، فلقد رأى الكثير من الفقهاء أن الجهاد والقتال ليس بسبب الكفر وإنما لرد الظلم ورفع الفتنة وتحقيق حرية الاختيار؛ لأن شعار الإسلام الكبير: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، فالحرية لرفع الظلم ورد العدوان ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

إن تحقيق قيمة الحرية واسترداد إنسانية الإنسان وإيقاف التسلط والظلم هو بالنسبة للمسلم دين وعقيدة ومسؤولية وتكليف شرعي، والعمل على إشاعتها ونشرها في الحياة بعد تحقيقها في ذاته، هو رسالته في هذه الحياة وإحدى عباداته الكبرى.

- الثراء الفقهي:

وإذا اعتبرنا أن حرية التفكير هي أساس التنمية والإبداع والارتقاء، بل هي أساس الحريات جميعاً أدركنا الأهمية الكبرى لجعل الإسلام الاجتهاد (التفكير وعطاء العقل) أحد مصادر التشريع بعد الكتاب والسنة والاجتهاد الجماعي (الإجماع)، وكيف أن الإسلام جعل الاجتهاد وتوليد الأحكام الشرعية العبادية مرتكزاً إلى حرية التفكير، وأكثر من ذلك لقد جعل للمجتهد المخطئ أجراً وللمصيب أجراً؛ حتى ولو اجتهد وأخطأ فله أجر على أعمال العقل والنظر والمقارنة والمقايسة والمناقشة، وكلها مسائل تتمحور حول قيمة الحرية وتنبع منها.

ولعل من أعظم معطيات الحرية هذا التنوع والغنى والتعدد في الأحكام التشريعية والمذاهب الفقهية، حتى على مستوى المذهب الواحد، والمجتهد الواحد، والعصر الواحد، ذلك التنوع والتعدد الذي استوعب جميع الاحتمالات والحالات، إنه الدليل الواضح على مناخ الحرية الفكرية والدينية، التي جاء بها الإسلام، فكانت وراء هذا العطاء والإبداع والإنتاج الفكري.

لذلك حسبنا أن نقول هنا: إن الإسلام اعتبر أن الاجتهاد والتفكير هو أحد مصادر التشريع وتوليد الأحكام الشرعية؛ بمعنى أن ما يجهده المجتهد المستكمل لشروطه يصبح شرعاً وديناً يتعبد به المسلم.

وقد نقول في ذلك: إن الحرية في دين الإسلام لم تقتصر على الشأن الشخصي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي وإنما شملت أخطر الشؤون وهو الشأن الديني والفقه والتشريعي بعد أن تحول الدين، في تاريخ النبوات، إلى كهانات واستبداد فأقام الحكم الشيوعي (الديني)، حيث الحاكم نائب عن الله، حاكم بإرادته، لا تجوز مخالفته ولا معارضته ولا حتى نصحه؛ لأنه معصوم عن الخطأ!

وبالإمكان القول هنا: إن الإسلام هو الذي حل المعادلات الصعبة تاريخياً، وفي مقدمة ذلك فصل الحكم عن الألوهية، وإعادة الحاكم إلى بشريته، وجعل انتخابه محكوماً بحرية الاختيار، وأقام عقداً اجتماعياً بين الحاكم والمحكوم: «أطيعوني ما أطع الله، فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم»^(١)، وجعل إدارته للحكم شورية؛ والشورى أعلى أنواع الحرية الاجتماعية ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

كما أن الإسلام هو الذي حل معضلة الدين التاريخية بإلغاء الوساطة وإلغاء الكهانة، وجعل الإنسان حراً في دينه، ومتصلاً مع الله مباشرة، بلا وساطة تستغله وتتحكم فيه.

(١) من خطبة سيدنا أبي بكر رضي الله عنه، بعد أن انتخب الخليفة الأول للمسلمين.

- الإيمان بالقدر تحرير للإرادة:

والمسؤولية فرع الحرية، كما هو معلوم، فالإسلام أعاد للإنسان حرية واختياره، أعاد له فاعليته، وجعله مسؤولاً عن اختياره، ومحاسباً عليه، وبذلك قدم حلاً لإشكالية القدر والحرية، والعبودية والحرية، والحاكمة والألوهية؛ ولأول مرة في تاريخ التدين لم يُلغِ القدرُ حرية الإنسان واختياره، وإنما دفعه إلى المغالبة للأقدار، والتحول من قدر إلى قدر؛ لأن الأقدار هي سنن الله وقوانينه في الحياة، في الأنفس والآفاق، وأن فهم السنن هو السبيل إلى مغالبتها وتسخيرها، ولذلك فالقدر في العقيدة الإسلامية دافع ومحرك ومحرض حضاري وليس معوقاً ومانعاً ومعطلاً لإرادة الإنسان، بل هو حافظ لها.

إن الإيمان بالقدر يخلص الإنسان من الاستغراق في حسرات الماضي، وإهدار طاقاته وأوقاته في البكاء على الأطلال والانغماس بالهموم، التي لا يستطيع استردادها وإعادة تركيبها، وإنما القدر يحوّل طاقاته ونشاطه لتجاوز الماضي، الذي لا يمكن استعادته إلى المستقبل، الذي ما تزال فرصه متاحة، وإحسان بنائه من خلال عبرة الماضي؛ فالإيمان بالقدر انتشالٌ للمؤمن به من التبدد والضياع، وتوفيرٌ للطاقة، ومحطة للانطلاق نحو بناء الحاضر وصناعة المستقبل.

لقد أوقفت عقيدة التوحيد كل أنواع التسلط والعبودية لغير الله؛ لأن أصل الشر والظلم في الدنيا كامن في تسلط الإنسان على الإنسان، الذي أخذ في التاريخ أشكالاً وألواناً مختلفة من تسلط صاحب الأرض على العاملين فيها (أقنان الأرض)، وصاحب العمل على العامل، ورجل الدين على الناس، والحاكم على الرعية، والطبقة على غيرها من الطبقات، والحزب القائد على كافة البشر والجماعات والأحزاب، ولم يكن أمر اللون والجنس والتمييز العنصري والقوم والطائفة بأقل خطراً، من ناحية التسلط.

لذلك لا يمكن تحقيق العدل والمساواة والحرية إلا بإيقاف التسلط والاستغلال، ولا يمكن إيقاف ذلك إلا بإلغاء هذه الآلهة، والإيمان بالله

الواحد، وتحقيق المساواة أمام الله الخالق الواحد للناس جميعاً، والحذر من الوثنية، التي تتسرب للإنسان في حالات الضعف والعجز: ﴿...يَلْمُوسَىٰ أَجْمَلُ لَنَا إِلَهُهَا كَمَا لَمْ يَلَهُهُ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

وقضية الحرية في الاجتهاد وتوليد الأحكام وتحقيق خلود الإسلام وبيان قدرته على الإنتاج في جميع شؤون الحياة يعتبر من أهم ما تميز به عطاء العقيدة الإسلامية ومارسه المجتمع المسلم تاريخياً، بكل عناصره وأجناسه وألوانه، فالحرية للجميع؛ لأنها منحة من الخالق وليست مئة من أحد، وأي اعتداء عليها أو انتقاص منها اعتداء على شرع الله، وأحد نوايس الكون وسنن الحياة تتطلب مجاهدته ومقاومته.

ولعلنا نقول: إن فضاء الحرية، الذي منحته العقيدة الإسلامية، شكلاً مناخاً عجيباً حاضناً للمجتهدين والمفكرين والعلماء والمثقفين، فكانت العطاءات والإبداعات المتنوعة التي لم تتكرر بمجموعها في أية حضارة من الحضارات؛ وأكثر من ذلك فلقد كان مناخ الحرية وسقفها المرفوع وفضاؤها الواسع حاضناً دافئاً لغير المسلمين أيضاً، من اليهود والنصارى، وكان ملاذ المضطهدين من العالم كله.

إن الإفادة من هذا المناخ الحاضن في مجال الاجتهاد والفقه التشريعي بلغ مدًى لا يُطاول، ودلّل على مرونة استوعبت جميع الحالات والاحتمالات في كل آن ومكان، وعرض لجميع الاحتمالات مما أنتج ثروة من الفقه المقارن تخطب العقل وتفتح منافذه كلها على الجهات كلها، وتمنح المكلف سعة وراحة ورحمة في تعامله مع قيم الكتاب والسنة يحفزه للتفكير والاجتهاد والتخطيء والتصويب ويحول دون التعصب والانغلاق والتوهم باحتكار الصواب وامتلاك الحقيقة.

وقد يكون صحيحاً إلى حد بعيد أن هذا النمو والامتداد والاجتهاد تبحر في الجانب التشريعي، من فقه العبادات والمعاملات، وضمير وانكماش في الجوانب الأخرى، فالفقه التشريعي يكاد يكون هو الثروة التراثية الكبرى في هذا المجال، أما الفقه السياسي والإداري والتربوي والتنموي... إلخ،

فلم يُكتب له الامتداد بسبب سطوة السلطان وانفصال السلطان عن القرآن إلا من بعض الفتاوى المقدورة في مجال التجنيس ومحاربة الاستعمار ومساائل الولاء والبراء، التي شكلت منعطفات كبرى في تاريخ العمل السياسي، أما فيما وراء ذلك فلا يخرج الأمر عن فتاوى سلطانية، أو فتاوى تحت الطلب للسلطان لتسويغ سياساته وتبرير أعماله ومسالكه أمام الجمهور المسلم.

- إغلاق باب الاجتهاد.. إلغاء لوظيفة العقل:

وقد يكون من أخطر المعوقات العقلية والإصابات الفكرية والانتقاص لقيم الحرية والانتكاس لمسارها إغلاق باب الاجتهاد باجتهاد وحجج واهية، ضيقت مجال الحرية، وأوقفت النمو، وحاصرت الامتداد، وأغلقت العقل، وقضت على مرونته وممارسته لوظيفته في الامتداد بالوحي وتحقيق خلوده في واقع الناس، في كل زمان ومكان، ولم يدر من أقدموا على إغلاق باب الاجتهاد بحجة حماية الشريعة والحيلولة دون الدخيل عليها لعدم الأهلية، أن الحرية وإطلاق الاجتهاد والمناقشة والمقارنة والمحاورة تسقط الرديء من الاجتهادات وتعري أصحابها، وتحصص الحق، وتحرك سنة المدافعة في الحياة، فكان أن توقف أو كاد أن يتوقف الفقه التشريعي، كما أوقف الفقه السياسي، مما فتح الباب واسعاً أمام التعصب والتقليد وإفرازات عقلية التعصب من التأييم والتكفير والتجريم وسائر الصور المشوهة لمرونة الشريعة الإسلامية وسعتها، التي جاءت لتهديب الإنسان والارتقاء بإنسانيته وليس لتعذيبه وإلغاء إنسانيته وجعله آلة بلا إرادة، وأقام حواجز وأسواراً مخيفة بين القيم الإسلامية وتنزيلها على واقع الناس، لذلك لم تقتصر الإصابة على العقل والتفريط في وظيفته، وإنما امتدت بسبب ذلك إلى الوحي أيضاً بمحاصرة امتداده وعطائه، فاقترص العقل على سلوك مدارج الفخر والتبرك.

- من ثمرات العقيدة:

لذلك نقول: إن الإيمان بالله الواحد والعبودية له حرية للإنسان، بكل أبعادها، والحرية تعني الانعتاق من جواذب الأرض والارتقاء إلى مدارج الكمال.

فالمسلم إذا أدرك إيمانه وعقيدته وتحرر بها يصبح إنساناً جديداً متجدداً في كل عصر، يقدم أنموذجاً يشير الاقتداء على المستويات كافة.

والمسلم بعقيدته وتحرره يصبح من أشجع الناس، لأنه يعلم أن النفع والضرر بيد الله، يقول الرسول ﷺ: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ»^(١)، ومن أكرم الناس؛ لأنه يعتقد أن الأكرم هو الأتقى، يقول تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَى﴾ [الحجرات: ١٣]، ويقول: ﴿وَمَنْ يُوقِ شَعْنَهُ فَإِنَّهُ يَنْفَيْهِ فَإِنَّهُمْ كَالْمُفْلِحِينَ﴾ [التغابن: ١٦].

والمسلم بعقيدة التوحيد يصبح من أعدل الناس؛ لأنه يعتقد أن الله أنزل الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]، ويقول تعالى: ﴿... وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨]، ﴿... وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَيَهْدِ اللَّهُ أَوْفَوْا ذَلِكُمْ وَمَنْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

والمسلم بعقيدته أطول الناس عمراً؛ لأنه يؤمن بالأنبياء جميعاً من لدن آدم عليه السلام، ويؤمن بما بعد الحياة الدنيا، وبأن الموت ليس انطفاء للحياة وإنما نقلة لحياة أخرى يعمل لها، وأن ثوابه وعطاءه ممتد بعد الموت: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَنْفَعُهُ»^(٢).

والمسلم بعقيدته يصبح أكثر الناس إثارة وبعداً عن الأثرة؛ لأنه يعلم موعود الله وثوابه، يقول تعالى: ﴿وَيُؤْتُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩].

(١) أخرجه الترمذي.

(٢) أخرجه مسلم.

والمسلم بالإيمان بالله الواحد يصبح أنفع الخلق إلى الناس؛ لأنه يعلم أن أقرب الناس إلى الله أنفعهم للناس: «أحب الناس إلى الله تعالى أنفعهم للناس»^(١).

والمسلم بإيمانه يصبح أرحم الناس بعباد الله وخلقته؛ لأنه يعلم أن الراحمين يرحمهم الرحمن: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ»^(٢)، «ارْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ»^(٣)؛ ويعتقد أن الغاية من عقيدته ورسالته تحرير الناس وإلحاق الرحمة بهم: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ»^(٤) [الأنبياء].

والمسلم بعقيدته يتحول ليصبح من أكثر الناس إحساناً للخلق؛ لأن من عقيدته: «وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ» [القصص: ٧٧]، «مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ» [التوبة: ٩١].

والمسلم بإيمانه بالله الواحد إنسان منفتح يقبل التعددية، التي بدأت مع الخطوات الأولى لمجتمع المسلمين، فهو أبعد الناس عن العنصرية؛ لأنه يعلم أن الناس من أصل واحد: «...أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَجْعَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا لِأَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى...»^(٥).

والمؤمن بالله هو الأمين على أموال الناس وأعراضهم: «الْمُؤْمِنُونَ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ»^(٦)؛ «الْمُؤْمِنُونَ مِنْ أَمْنَةِ النَّاسِ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ»^(٧).

والمسلم بعقيدته يصبح عنصر سلام وأمن: «فَإِنَّ الْمُسْلِمَ مِنْ سَلَامِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَوَلَدِهِ»^(٨).

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»، وصححه الشيخ الألباني.

(٢) أخرجه الترمذي.

(٣) أخرجه الترمذي.

(٤) أخرجه أحمد.

(٥) أخرجه البخاري.

(٦) أخرجه ابن ماجه.

والمسلم بعقيدة الوجدانية يصبح أكثر الناس تضحية، فهو يضحي بنفسه وماله، يجاهد ويستشهد في سبيل تحقيق حرية الاعتقاد ودرء الفتنة؛ لأنه يدرك مدلول قوله تعالى: ﴿وَقُلُّوْهُمْ حَتَّى لَا تَكُوْنُ فِتْنَةٌ وَيَكُوْنُ الدِّينُ كُلُّهُ لِلّٰهِ﴾ [الأنفال: ٣٩].

وغير ذلك من المعاني الغائبة عن الحياة الإسلامية ومقتضيات عقيدة التوحيد كثير...

فليس تجديد العقيدة مقتصراً على نفي الشرك والواسطة والاستعانة بالأضرحة والقبور والصالحين فقط، وفي هذا خير كثير - كما أسلفنا - وإنما هو ممارسة التوحيد وتجديد معانيه واستردادها في النفس.

وببقى السؤال الكبير: كيف نجدد الدين ونعيد فاعلية العقيدة في النفس، لنغير ما بها فيتغير المجتمع والناس؟

لقد أنتج مناخ الحرية في الإسلام هذه الدينامية الفكرية والحركة الاجتهادية والثروة الفقهية، التي تدلل على مرونة القيم الإسلامية في الكتاب والسنة وقضاءاتها الواسعة، وقدرتها على الاستجابة للمستجدات والوقائع، في كل زمان ومكان، وتحقيقها لخلود الإسلام وامتداده وقدرته على الإنتاج في كل آن، ورعايتها لحرية التفكير، وإطلاقها لقدرات العقل، واستيعابها لكل الحالات، وسعتها لكل الاحتمالات، الأمر الذي يشكّل رحابة للمكلف، ورحمة به، وارتقاء بمداركه، ويفكك أسوار التقليد والتعقيد، عدو الحرية، ويحمي نسيج المجتمع من التمزق، ويحول دون التوهم بامتلاك الحقيقة أو احتكارها من قبل أحد، ويحول دون ممارسات التكفير والتأثير والإرهاب الفكري.

ولا شك أن الحرية تمنح المسلم جرعة كبيرة من الاعتزاز والصمود في وجه كثير من التحديات والممارسات السياسية والفكرية والفقهية اليوم، التي تنتقص من حريته وتحول دون الإفادة من التاريخ الثقافي والسياسي والفقهية في بناء الحاضر وإبصار المستقبل، لكن الأمر الأهم هو: كيف نمتد بذلك في حاضرنا ومستقبلنا؟ وما هي الوسائل والآليات التي تمكّنتنا من

صناعة الحرية وفتح النوافذ في الجدران المسدودة على الماضي والحاضر
والمستقبل، حتى نكون في مستوى إسلامنا وعصرنا، وتنحقق ثمرات عقيدة
التوحيد (التحرير) في حياتنا، وحتى لا يشكل الكلام عن الماضي أحد
المهارب ومعالجة عقدة مركب النقص الحاصل في حاضرنا؟
ولله الأمر من قبل ومن بعد.



الوسطية سبيل التفاعل الإيجابي^(١)

أرسل الله ﷺ رسله بالبينات، وأنزل معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط، فتسود شريعة العدل الحياة بكل أنشطتها، ويكون عطاء النبوة وقيم النبوة الإطار المرجعي والضابط المنهجي لإشاعة ثقافة العدل وممارسته في حياة الناس، بحيث تكون النبوة وسيلة البيان والشاهدة على إبلاغ الأمم رسالة الله، رسالة العدل، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

ذلك أن معظم الشر في العالم متولد عن غياب قيمة العدل والمساواة بين الناس، وناشئ من تسلط الإنسان على الإنسان، ذلك التسلط الذي بدأ مع بدء الخلق، يقول تعالى: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتَقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٨﴾ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَبُنِيَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴿٢٩﴾ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [المائدة: ٢٥].

ولقد أخذ هذا التسلط والتأله في التاريخ أشكالاً وألواناً قد لا تحصى، وكلما افترض لون من ألوان هذا التسلط استبدله الإنسان بتسلط جديد.

(١) كتبت في المحرم ١٤٣٠هـ/كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩م.

ويبقى التسلط في جوهره هو التسلط، فمن تسلط مالك الأرض على من يعمل فيها إلى مالك المال على الأجراء والعمال، إلى تسلط المتحدث باسم الله، الذي تسلط على ضمائر الناس في دنياهم وآخرتهم، إلى حكام الاستبداد السياسي، إلى نظرية الشعب المختار دون سائر الشعوب واصطفاء العرق، إلى تسلط الحزب والطبقة، إلى ممارسات التمييز العنصري، الذي يعج به العالم اليوم، إلى حقبة الهيمنة والتسلط على مستوى الدول وتجاوز السیادات، حيث يُحتكر العلم الفعال اليوم ويُتلاعب بأهدافه ويوجه جميعاً إلى إنتاج أدوات السيطرة والهيمنة والتسلط في هذه الحقبة الإلكترونية.

وفي اعتقادنا أن هذا الشر، لا يمكن أن ينتهي إلا بإيقاف تسلط الإنسان على الإنسان، أساس الشر، وهذا الإيقاف لا يتحقق إلا بإشاعة المساواة والعدل بين بني البشر، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا بإلغاء التآله وتوحيد الألوهية، فالتوحيد والإيمان بالله الواحد يعني - فيما يعني - التحرير من العبودية، والتحرر من ألوان الظلم والتسلط، والوصول إلى المساواة والعدل، وهي رسالة النبوة في التحرير.

وهكذا فالمدافعة، التي تشكل جدلية الحياة، مستمرة بين الحق والباطل: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ [الأنبياء: ١٨]، ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ﴾ [الرعد: ١٧]، ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ...﴾ [الفرقان: ٣١].

فالمدافعة مستمرة بين النبوة ببياناتها ورسالتها التاريخية وأهدافها في إشاعة ونشر العدل والمساواة وبين الظلمة والكبراء والمتسلطين والمتآلهين من الناس على الناس، الذين يحاربون رسالة النبوة والإيمان بالله؛ لأنها تسويهم بغيرهم من البشر، وهم يريدون أن يكونوا آلهة فوق البشر.

لذلك نقول: إن الشر تاريخياً كان ولا يزال ناشئاً من تسلط الإنسان على الإنسان، وإن الخير كل الخير في التوحيد في الاستمساك برسالة النبوة والإيمان بالإله الواحد، الذي يتساوى أمامه الناس جميعاً.

ولقد بعث الله محمداً، عليه الصلاة والسلام، شهيداً على الناس بالبيان والإبلاغ لرسالة النبوة وعطائها في العدل والمساواة والتحرير من العبودية بكل أشكالها، يقول تعالى: ﴿وَأَمَرْتُ لِعَدِلٍ بَيْنَكُمْ...﴾ [الشورى: ١٥]، وبذلك فالعمل على تأسيس وتأسيس الوسطية وإقامة العدل والمساواة دين، من الدين ومسؤولية، يترتب عليها التزامات الثواب والعقاب والشهادة على مدى أدائها أمام الله من قبل الأنبياء قبل أن تكون قانوناً والتزاماً في الدين.

كما أن العمل على تحقيق خلود القيم الإسلامية في واقع الناس يتطلب إنتاج النماذج الربانية، التي تكون محلاً لإثارة الاقتداء، وذلك بفقهها لقيم الإسلام واستصحاب تاريخه الحضاري ومقاربة جيل خير القرون، وفهمها للعصر بامتلاك القدرة على الإفادة من معطيات الحضارة المعاصرة بمعايير منضبطة، من خلال قيم يُعرف من خلالها ما يفيد وينفع وما يسيئ ويضر.

بل إننا لنرى أكثر من ذلك: إن استيعاب هذه الحضارة المعاصرة ومحاولة فهمها يتطلب امتلاك المؤهلات المطلوبة لذلك، ومن ثم تأتي مرحلة التمكن من كيفية التعامل والتكيف معها للوصول إلى مرحلة الحكم عليها، وحسن الإفادة منها، واجتناب مخاطرها، وإن شئت فقل: امتلاك القدرة على تقويمها والشهادة عليها من خلال خلود وامتداد قيم النبوة، التي جاءت بالبينات والهدى، واتسمت رسالتها بالكتاب والميزان، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]، الحكمة والعدل، ذلك أن الإنسان الغافل العاجز المتخلف منطقي الفاعلية، العاجز بطبيعة حاله عن التعاطي مع قيمه وتراثه، هو أكثر عجزاً في الوقت نفسه عن الإفادة مما عند الآخرين؛ لأنه يعاني من حالة الضلال والفراغ واهتزاز المعايير، التي تمنحه الرؤية والبصيرة على تمييز النافع من الضار.

مرتكزات الوسطية

لذلك نقول: إن الإنسان الوسط، والأمة الوسط، والقيم الوسط، هي التي تمتلك الإمكانية أو القدرة، إلى جانب الرؤية المبصرة لحقائق الأشياء وموازنتها؛ تمتلك الحكمة الكتاب، والميزان.

- تحقيق معيارية الشهادة:

ولعل من اللافت في تاريخ حضارة النبوة، حضارة التوحيد، وعلى الأخص عطاء رسالة وسيرة النبوة الخاتمة تميزها بالمعيارية.

فالقرآن الكريم هو المعيار، الذي توزن من خلاله الأمور، وتبصر العواقب، ويعتمد ميزاناً محايداً غير منحاز؛ لأنه من وضع الله، في التقويم والتصحيح؛ وهو معيار بناء الرشد، يقول تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّئًا عَلَيْهِ قُلُوبَ قَوْمٍ يَذَّكَّرُ بِهِ أُولَئِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [المائدة: ٤٨]، فأهلية النظر في الأمور والحكم عليها واستبانة وجه الصواب فيها واكتشاف سبل الانحراف والتحريف إنما يوزن بقيم القرآن، ولعل المصطلح القرآني «مهيئاً» يشير إلى ذلك بوضوح، فهو يتضمن أبعاداً وآفاقاً ليس أقلها إمكانية الرقابة وتحديد مواطن الانحراف، ويتضمن المعيارية في وزن الأشياء، والعدل في ضبط النسب، وبيان الخلل والاختلال، فالقرآن الذي يشكل دستور هذه الأمة تكاد تكون من أبرز خصائصه ومقاصده وقيمه: المعيارية والتقويم، إقامة وحماية لقيم التوازن والاعتدال.

والسنة والسيرة بيان وتطبيق وممارسة وتنزيل لهذه المعيارية على واقع الناس، ومعايرة وبيان ما هم عليه من الاستقامة أو الاعوجاج.

والرسول ﷺ بيانه وبلاغه وسلوكه معيار أيضاً: ﴿وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ والشاهد والشهيد، كصيغة مبالغة لشاهد، من أولى خصائصه وصفاته ومؤهلاته أن يتسم بالعدالة من التوازن والاعتدال والمعرفة

والسلوك القويم، من الترفع عن الدنيا والتحلي بالخلق العالي «كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ»^(١)، فهو الشاهد والأنموذج والقُدوة في الدنيا، وهو الحجة والدليل وبيّنة الحكم في الآخرة، حيث يستشهد به كحجة ودليل وشاهد على فعل الناس، الذي يحاسبون عليه.

وأمة الإجابة، الأمة المسلمة، أمة الإيمان، من آمنت بالقرآن والسنة والرسالة والرسول، هي أمة الوسط، أمة المعيارية، بما تمتلك من معايير الكتاب والميزان ﴿لِنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وبطبيعة الحال، فالقيم والأمة والحضارة التي تفتقر إلى العدل تفتقر إلى المؤهلات التي تمكنها من الشهادة على الناس والقيادة لهم إلى الخير، لذلك جاء النص واضحاً جلياً: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، فالجعل وظيفة تكليفية حضارية وتاريخية وشرعية وأمانة عظيمة تترتب عليها المسؤولية العظمى أمام الله؛ وأهلية الشهادة تتحقق بهذه الوسطية، بهذه العدالة، بهذه المعيارية، فانحراف العدالة والافتقار إلى مقومات المعيارية يسلب الأمة هذه الحقيقة العظيمة.

وباعتبار أن الأمة المسلمة أمة الرسالة الخاتمة، التي تشكلت من خلال معيار، من خلال كتاب، من خلال أسس قويمية قائمة على العدالة والحكمة، من خلال الكتاب والميزان، وليست أمة تشكلت بسبب من جنس أو لون أو جغرافيا أو غير ذلك من سائر الأمور القسرية التمييزية العنصرية الأخرى، هي أمة معيارية بأصل تشكيلها وبطبيعة وظيفتها، لذلك فالتخلي عن هذه المعايير يسلبها أهلية الشهادة على نفسها ويعجزها عن الشهادة على الآخرين.

وهنا نود أن نشير إلى أن مواعيد الله سبحانه وتعالى ومواريثه أن لا تسلب هذه المعيارية من الأمة كلها، فالمأثور قوله عليه الصلاة والسلام: إن الأمة «لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ»^(٢)، ذلك أن هذا الاجتماع والقبول بالضلال

(١) أخرجه الإمام أحمد.

(٢) أخرجه ابن ماجه.

والفساد يناقض خلود الرسالة الخاتمة وقدرتها على إنتاج نماذج بشرية تشير
الاقتداء، كما يناقض خاتميتها، حيث من لوازم الخاتمية التجلي في واقع
الناس.

لذلك نجد في حالات ومراحل السقوط أن الأمة لا تسقط بالكلية،
وإنما تبرز الطائفة القائمة على الحق (الطائفة المعيارية) التي أخبر
الرسول ﷺ باستمرارها وعدم زوالها، في حمل المعيار والعدل وتمثله في
ذاتها حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ
عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ، وَهُمْ كَذَلِكَ»^(١).

- إقامة الكتاب والميزان:

وهنا قضية، نرى أنه من المفيد استدعاءها، والتوقف عندها، بما
يمكن أن يتسع له المجال، وهي: أن أمة الرسالة الخاتمة وريثة النبوة
التاريخية، بكل قيمها وتجربتها، هي أمة الكتاب والميزان، أمة المعيار
والمعايرة لكل فكر وفعل إنساني، رسالتها بيان الحق وإقامة العدل (الكتاب
والميزان)، ولعل ذلك ما يميزها ويعتبر روح رسالتها وحضارتها، وميزانها
في ذلك القرآن الكريم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه (في الرؤية
المستقبلية واستشراف المستقبل)، ولا من خلفه (الرؤية التاريخية
والاستشراف للماضي، لتجربة النبوة وتعاملها مع أقوامها)، الأمر الذي يعني
- فيما يعني، بعد استيعاب المعيار وامتلاك القيم - أن من أهم مسؤولياتها
ديمومة النظر والتصويب والنقد والمراجعة والمناصحة والمكاشفة والمناقفة
والمشاورة والتقويم وبيان مواطن التحريف والانحراف؛ هذه هي روح
الأمة، وسبب خيريتها، وثمره وسطيتها، ومسوغ بقائها، فهي أمة النقد
والتقويم وبيان الحق والعدل.

إنه الشهود الحضاري بموازين الحق والعدل، الذي يعني الإيجابية
والفاعلية وبناء المؤسسات والوسائل وامتلاك المؤهلات، التي توفر للأمة

(١) أخرجه مسلم.

هذه المهمة وتحقق لها هذه الوظيفة، التي تشعرها بالمسؤولية وتبني حضارة الحق والعدل والمساواة.

ولعلنا نقول، بكل الأسى: إن فترات التألق والإنجاز والفاعلية، التي كانت وراء البناء الحضاري والشهود الحضاري تاريخياً للأمة المسلمة ﴿لِنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، بدأت تخبو وتراجع، بحيث يكرس العجز والتخاذل والتراجع وانطفاء الفاعلية وموت تلك الروح السارية في حياة الأمة، الأمر الذي أدى إلى الاستنقاع الحضاري والتخلف والتذرع بالقدر في قراءة حال الأمة، وليس ذلك فقط وإنما تحريم النقد والمراجعة والتقويم؛ لأن ذلك برغم بعض أنماط التدين المغشوش يناقض ويعارض القدر ويخرم الإيمان! الأمر الذي أدى إلى اتساع دائرة الجبرية القاتلة، وساهم بشيوع السوء والفساد على مستوى «الذات» و«الآخر»، لغياب الشهادة والشهود وقعود الأمة عن وظيفتها في إحقاق الحق والقيام بالعدل.

- إشاعة ثقافة النقد والتقويم:

وقد تكون الإشكالية اليوم، ونحن نعاني ما نعاني من ضروب التخلف الذي ينعكس على كل فهم وفكر وفعل، اعتبار ذلك هو الدين السليم والتدين الصائب!

فأمة، أصل مهمتها النقد والتقويم والمراجعة والبيان والتصويب للواقع وبيان مواطن الانحراف والتحريف ومغالبة قدر بقدر، تتخلّى عن رسالتها بمسوغات وذرائع دينية، وتدع مهمة الشهادة والقيادة، وتتوانى عن حملها، فيصبح الحبل على الغارب، ويسود الجور والحيث والظلم، ولا ترى في ذلك أي هاجس مخيف مقلق؛ لأنه القدر، الذي نُلقي عليه بالتبعة لنعفي أنفسنا من المسؤولية، والله تعالى يقول: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَهْدِهِمْ أُولَٰئِكَ بَعْضٌ إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ (تخلياً عن مهمة الشهادة ومقتضيات الولاية تحت أي ذريعة) تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿٧٣﴾ [الأنفال].

لقد تحول النقد والمراجعة والتقويم والمعايرة من ميزة ووظيفة مأمور بها ومسؤولية أمام الله، بسبب تعطيلها والقعود عنها إلى محظور، فانطفت

بذلك الفاعلية، وأقيل العقل، وتوقف الاجتهاد، وامتد الفساد عن مستوى «الذات» و«الآخر»، وتعطلت موازين الحق والعدل، وقعدت الأمة عن المهمة الرئيسة المنوطة بها، وتسلفت إليها علل الأمم السابقة من الإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعض (عملياً وإن لم يكن نظرياً) فأصابها الخزي والعجز والوهن: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَيْهِ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٨٥]؛ إنها الصعوبات في الدنيا والجزاء الأوفى في الآخرة على المعاصي، التي نقتربها، وفي مقدمتها النكوص عن المهمة والوقوع في كل تداعيات هذا النكوص.

إن النقد والتقويم والمراجعة والمعيارية، الذي جعله الله من أخص خصائص الأمة المسلمة ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، هذا الجعل أصبح محرماً ومحظوراً على يد إنسان التخلف والنكوص في واقع الأمة، حيث تحولت القدسية من النص الإلهي المعصوم إلى الاجتهاد والفهم البشري المظنون.

فأصبح للاجتهاد والفهم البشري عظمة تحول بينه وبين النقد والمراجعة والتقويم والتصويب وإقامة العدل والصواب؛ وهذا بلا شك عطل الملكات، وأطفأ الفاعلية، وكرس الأخطاء، وأفعد الأمة عن أداء وظيفتها، التي جعلت لها في إقامة الحق وتأسيس العدل والانضباط بقيم الكتاب والالتزام بالميزان، كما حاصر تنزيل الشريعة على واقع الناس وتصويب مسيرتهم؛ لأن الشريعة كما يقول ابن القيم رحمته الله عدلٌ كلها، وحيثما تحقق العدل فثم شرع الله.

ولعل من الأمور البديهية، أن إحقاق الحق، وإقامة العدل، الوسطية (الجعل الوسط) من الله لهذه الأمة في الشهادة على الناس هو تكليف شرعي ودين من الدين - كما أسلفنا - ومسؤولية أمام الله وأمانة عظمى تتجاوز الفهوم البسيطة لتكاليف العبادة وأبعاد العبودية؛ لأنه العبادة الأعظم، وهي معايير وقيم ثابتة من الله ليست من وضع أحد، حتى لا تتحول قنطرة

للتسلط وتحقيق الرغبات والشهوات وإيقاع الظلم والحيث؛ هي قيم ثابتة منزلة ومتأتية من الله الخالق للناس جميعاً، العالم بمكوناتهم ورغباتهم وما يسعدهم، حتى يتساوى أمامها الناس جميعاً، ويكون بعدها الحساب والثواب والعقاب من الذي يعلم السر وأخفى، وهذا يضمن لها الخلود والديمومة والاستمرار والرقابة الذاتية والحماية من التحريف والتبديل.

وقد تكون الإشكالية اليوم في تحول الكثير من هذه القيم العظيمة من دائرة الشعائر والفعل والممارسة والتجلي في حياة الناس وإقامة المؤسسات ووضع البرامج وإبداع الأدوات والوسائل، التي تقيمها وتصلها وتعمقها وتشيعها وتحقق الرقابة العامة لها والمسؤولية عنها، إلى شعارات ترفع في المناسبات والأزمات وتُسَقَط على واقع يملأه الظلم والحيث والاضطهاد وغياب العدل، حتى لنكاد نقول: إن هذه القيم بدأت تفقد قيمتها وجدوى طرحها وتوظف من بعض الجماعات والطوائف وفق رغباتها وكأنها لها - والأخطر أنها قد تمارس تحت هذا الشعار ألواناً من الظلم لا يليق بالعلاء - بله للأمة بأسرها.

هذه من وجه، ومن وجه آخر أصبحت الوسطية، التي هي مهمة جليلة ورسالة عظيمة وسبب خيرية الأمة والروح السارية فيها والحياة الممتدة لحضارتها أصبحت لوحات وإعلانات وشعارات لمؤسسات وتوجهات وادعاءات تحتاج إلى أدلة، وهذا أخطر ما يواجه القيم الكبيرة من إجهاض وإحباط.

إن مصطلح «الوسطية» ليس مصطلحاً هلامياً ولا نظرياً ولا خيالياً حتى يذهب فيه كل إنسان حيث شاء وبما شاء، فليس هو التعادلية التوفيقية التي دعا إليها بعض الكتاب والمفكرين، وليس هو الحياد السلبي، أو هو المحافظة على وضع الوسط المكاني بين طرفين كثمرة للعقل الهروبي من المسؤولية والفعل، وإنما هو مسؤولية وتكليف وأمانة، ذو دلالة شرعية هي إطار مرجعي لفعل الإنسان، يتطلب سُلماً من القيم، يركز بعضها إلى بعض، في مقدمتها الإيمان بالله والتوحيد، الذي يعني المساواة، التي تقتضي

الحرية، والعدل، ومواجهة الظلم والانحراف والتحريف والتمييز، وإيقاف التسلسل، وضبط النسب، والتوازن، والاعتدال، والاستشعار بالمسؤولية، والرقابة، وإعطاء كل ذي حق حقه، والسهر على ذلك، والمسؤولية عنه بإيمان واحتساب.

- التفاعل الإيجابي:

وقضية أخرى لا بد من الإشارة إليها، وهي أن الوسطية التي تعني تأصيل العدل وإقامة العدالة لا تعني الانسحاب من المسؤولية والخنوع والاستسلام والسلبية في التعامل مع قضايا الحياة ومشكلاتها، كما هو شأن ما يصطلح على تسميته بالحياد السلبي في القانون الدولي، وإنما هي حالة إيجابية فاعلة، تسعى لإقامة العدل ودفع الظلم والتعامل مع الأزمات بالوسائل المناسبة والملائمة والمجدية لتأسيس وإقامة العدل ودفع الظلم، التي تتطور وتبديل بتطور وتبديل الإصابات وذلك بامتلاك الحكمة، وهي وضع الأمور بمواضعها، ووزنها بموازينها، والتعامل معها بالوسائل التي تتناسب مع طبيعتها واستحقاقاتها وتداعياتها، ذلك أن الافتقار إلى الحكمة في التعامل مع قضايا الحياة وإشاعة العدل وتأسيس دفع الحيف والظلم ينتهي إلى السوء، ويشيع الفساد في الأرض، ونحن نتوهم الصلاح والإصلاح، حيث يزين لنا الشيطان أعمالنا فنصدق فضله، فنضع الندى في موضع السيف، ونضع السيف في موضع الندى.

يقول الشاعر:

وضع الندى في موضع السيف بالعلو مضر كوضع السيف في موضع الندى

حيث لا بد من استحضار الكتاب والميزان، الكتاب والحكمة، فالحكمة هي الميزان الدقيق في النظر للأمور وكيفية التعامل معها، وبذلك تتحقق الوسطية، فلا وسطية بدون قيم دينية (الكتاب)، ولا وسطية وعدل وعدالة بدون الميزان الدقيق (الحكمة).

غير أن الواقع اليوم يشير إلى نوع من العبث والفهم المعوجة في

التعامل مع القيم الإسلامية السامية ومحاولة إسقاطها على واقع يسود الظلم والاستبداد السياسي ووقائع سلبية آثمة دون فقه وروية، حيث بتنا نرى التحريف الخطير، وهو الخروج بالمصطلح أو بالمعنى عما وضع له اللفظ، ذلك أن الخطورة كل الخطورة أن يتم التحريف باسم الدين ومن بعض رجال الدين، الذين أصبحوا يشكلون لونا من الكهانة وطبقة من الكهانة، ويوظفون الدين ويذللون قيمه لخدمة الظلم والطغيان، أو يستخدمون الدين ليأكلوا بقيمه ومبادئه، والله تعالى يقول: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ [التوبة: ٣٤]، حيث العلة تاريخياً إنما تولدت من الأحرار والرهبان (كهنة الدين) في تاريخ التدين.. فهل تسربت إلينا علل الأمم السابقة في هذا الزمن الرديء؟

وهل يستفز ذلك العلماء العدول، علماء الوسط (العدل)، ليقوموا بواجبهم في إعادة الحق إلى نصابه وتأسيس قيم العدل وإقامة الكتاب والميزان فيحملون هذا العلم فينفون عنه (الخبث) استجابة لقول الرسول ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوؤه، ينفون عنه: تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين»^(١)؟

إن محاولة ضبط المصطلحات، وتحديد الدلالات، واستقراء فقه التوسط، والتفعيد له، والتوفر على الإحاطة بعلمه من خلال مقارنته بفهم وفقه خير القرون ومخزون التراث والأحكام الفقهية والاجتهادات المتعددة في تراثنا الفقهي والمعرفي وتعاملنا الحضاري، والوقوف في وجه هذا العبث، الذي يستخدم هذا المصطلح ليساهم بصناعة فلسفة الهزيمة وتكريس التخلف وانطفاء الفاعلية، والحيلولة دون إعادة الحق إلى نصابه، وتجديد مسؤولية الأمة ووظيفتها في الشهادة والقيادة، لهو اليوم من أجل الأعمال الفكرية البنائية والحماية معاً بعد هذه الموجة العابثة من الغلو والتعصب والتمييز والعنصرية وردود الفعل والعبث بالقيم الإسلامية ودلالاتها، ومحاولة تسييس هذه القيم وتذليل الأمة لصالح الهيمنة العالمية.

(١) أخرجه البيهقي.

ولا شك أن إقامة الحق ونشر العدل (الوسطية والاعتدال) تكليف وأمانة حملها الإنسان المسلم والأمة: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ...﴾ [الأحزاب: ٧٢] قبل أن تكون تشريفاً ومكانةً وافتخاراً.

لذلك وحتى تستحق الأمة ميزة الشهادة على الناس وتصبح جديرة بها يوم القيامة وتشكل حجة يقضي الله بها في الثواب والعقاب للناس، فالأمر يتطلب أن تكون قامت بمهمة البلاغ المبين والبيان الواضح في الدنيا وحذرت من الظلم والحييف وتجاوز العدل، أما إذا لم تقم به في نفسها ومجتمعها وتقيم مؤسساته وأدواته وتشيع ثقافته وتربي على عظيم ثوابه فإنها تصبح غير مؤهلة للشهادة على الناس يوم القيامة؛ فالشهادة تلك تُبنى مؤهلاتها في الدنيا من الاتسام بالوسطية والاعتدال وحمل رسالة النبوة من الكتاب والميزان.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.



والله أعلم
وإنه يعفو عننا
وأخوتنا داخواتنا
والنادر عليه

محمد عبد العزيز
٥٠ سوال ١٢٤

الفهرس

الموضوع	الصفحة
** الحرية في الفكر والفعل	٣
- محور رسالة النبوة:	٧
- أبعاد التجديد في العقيدة:	٨
- الحرية لـ(لآخر):	١١
- الشراء الفقهي:	١٢
- الإيمان بالقدر تحرير للإرادة:	١٤
- إغلاق باب الاجتهاد.. إلغاء لوظيفة العقل:	١٦
- من ثمرات العقيدة:	١٦
** الوسطية سبيل التفاعل الإيجابي:	٢١
* مرتكزات الوسطية:	٢٤
- تحقيق معيارية الشهادة:	٢٤
- إقامة الكتاب والميزان:	٢٦
- إشاعة ثقافة النقد والتقويم:	٢٧
- التفاعل الإيجابي:	٣٠
الفهرس	٣٣





فِي السُّورَةِ الْخُضْئِ السَّيِّئِ

الحضارة وعوامل انتشارها^(١)

جعل الله ﷻ الوراثة الحضارية قانوناً اجتماعياً وسنة مطردة لا تتحقق إلا بتوفير خصائص وصفات الصلاح وامتلاك إرادة ومقومات الإصلاح وأدواته في من نذر نفسه للاضطلاع بهذه المهمة الثقيلة، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٥]، ﴿إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَكِيدٍ﴾ [الأنبياء: ١٦]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٧].

ولقد أكدت التجربة التاريخية للنبوّة سنة التداول الحضاري، وأن الحضارة لم تكن في يوم من الأيام حكراً على قوم أو جنس أو لون أو جغرافيا، وإنما هي خصائص وصفات مكتسبة لا مندوحة عن التحلي بها للتأهل لبناء الحضارة وإدارتها وقيادتها؛ واستقراء التاريخ الإنساني شاهد على الكثير من الحضارات التي سادت ثم بادت وتحللت وسقطت؛ وكان ذلك بسبب انتقاص هذه الخصائص وشتى الفساد وظهوره بما كسبت أيدي الناس؛ ذلك أن الحضارة هي فعل بشري في نهاية المطاف، وأن غاية الحضارة الإسلامية ومقصدها تحرير الإنسان وإلحاق الرحمة بالعالمين جميعاً.. ومن هنا كانت الغاية من النبوّة أو الرسالة أو الرسول هي إلحاق الرحمة بالناس جميعاً.

ولعلنا نسارع إلى القول: إن الحضارة الإسلامية، هي من بعض

(١) كتبت في رمضان ١٤٢٨هـ/تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٧م.

الوجوه خلاصة لحضارة النبوة وتجربتها، وهي جماع القيم السماوية عبر تاريخ الإنسان، وهي الحضارة التي استطاعت الامتداد والعطاء الإنساني على الرغم من خضوعها لقانون السقوط والنهوض الحضاري وخضوعها للمد والجزر حسب توفر الخصائص الحضارية أو انتقاصها؛ ذلك أن هذه الحضارة، شأن سائر الحضارات، هي إنتاج بشري إنساني خاضعة للخطأ والصواب والسقوط والنهوض، لكنها تختلف أو تتميز عن غيرها من الحضارات بأنها جهد بشري مؤطر بقيم الوحي الهادية في الكتاب والسنة، أي أنها تمتلك المعايير، تمتلك القيم والأفكار المجردة عن فعل الإنسان، الخارجة عن وضعه، فإذا وهنت أو سقطت أشياء الحضارة (إنتاج الإنسان) فلا يعني ذلك ولم يعن تاريخياً موت الحضارة، ذلك أن القيم والأفكار والثقافة التي تركز إليها الحضارة الإسلامية هي قيم خالدة، قادرة على معاودة انتشال الإنسان، كما أنها قادرة على معاودة الإنتاج كلما استطاعت أن تصوب مسيرتها في ضوء قيم الوحي؛ لذلك نرى الحضارة الإسلامية تميزت على سائر الحضارات في التاريخ بقدرتها على البقاء والاستمرار ومعاودة النهوض والبقاء.

الأمر الذي يجعلنا نؤكد في كتاباتنا، دائماً، على أهمية العمل على معاودة النهوض الحضاري للأمة، وتصويب مسيرتها، وبيان مواطن الخلل والإصابات التي لحقت بالحضارة الإسلامية فأقعدتها عن أداء دورها، إضافة إلى بيان الأثر السلبي الذي لحق بالعالم بسبب غياب القيم الإسلامية عن مسيرة الحضارة الإنسانية، وتأكيد المنهج السنني الذي لا يتخلف عن حكم الأنفس والآفاق، يحكم أفكار الحضارة ويتحكم بأشائها، وأهمية اعتماده في المحاولة لإعادة بناء الأنفس، مواطن التغيير الأساس، فلا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، وبيان سبيل ووسيلة هذا التغيير، الأمر الذي يتطلب فهم السنن الناطمة للحياة، وامتلاك القدرة على تسخيرها في المدافعة، أو مغالبة قدرٍ بقدر، واسترداد الفاعلية، والتمييز بين القدر والحرية، وبناء القدرة للإفادة من رصيد التجربة التاريخية، والتحقق بالعبرة والخبرة المعاصرة، والتأكيد على أن جذور الإنسان المسلم المؤمن بالرسالة الخاتمة

ضاربة في تاريخ البشرية، فهو ليس عرضاً موقوتاً وشخصية مهزوزة يسهل اقتلاعها، وإنما هو إنسان خالد ممتد الجذور في عمق التاريخ، ابتداءً من النشأة الأولى - نبوة آدم - ومروراً بالأنبياء جميعاً، عليهم السلام، وانتهاءً بالرسالة الخاتمة، التي اجتمعت لها أصول الرسالات وتجاربها.

فالمؤمن بالرسالة الخاتمة مؤمن بالنبوة التاريخية، وهذا الإيمان ركن من أركان إيمانه بالرسالة الخاتمة، ومثاب على هذا الإيمان، كما لو كان في عصرها. فنوبة الأنبياء جميعاً رصيده الفكري والتاريخي والحضاري وحتى ينشأ الله النشأة الآخرة؛ فهذا الوريث للنبوة وتجربتها، وهذه الخلاصة للرحلة الإنسانية التي يمتلكها، كيف يمكن أن يفيد منها وأن يضطلع بدوره لإلحاق الرحمة للعالمين؟

إن معاودة إخراج هذا الإنسان، وسيلة حضارة الرحمة وغايتها، ومن ثم إقامة حضارة الرحمة، يتطلب الكثير من الجهد والمجاهدة والاجتهاد والبصيرة والخطأ والصواب، وهذه المجاهدات والمعادلات هي في النهاية جدلية الحياة وستنتها في المدافعة والصبر والمصابرة، حتى تتحقق الوراثة الحضارية، والمهم أن يستوعب عباد الله العابدون هذا البلاغ ﴿إِنَّ فِي هَذَا لَبَلْغًا لِّقَوْمٍ عٰكِدِيْنَ﴾ [الأنبياء] ذلك أن إدراك هذا البلاغ، بأبعاده جميعاً، هو السبيل للاضطلاع بالمهمة لإقامة حضارة الرحمة وتحقيق العبودية: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعٰلَمِيْنَ﴾ [الأنبياء].

فإشكالية قيام الحضارات وسقوطها تاريخياً إنما تمحور حول محاولات التسلط والتأله والعبودية من الإنسان على الإنسان؛ ذلك أن مهمة الأنبياء كانت ولا تزال إيقاف التسلط وإلغاء التأله وتحرير الناس من عبودية العباد، وذلك لا يكون أو يتحقق إلا بالعبودية للإله الواحد، بعقيدة التوحيد؛ فالتوحيد يعني التحرير والمساواة بين بني البشر واسترداد إنسانية الإنسان. والظلم والتأله والهيمنة والتسلط كانت ولا تزال هي دابة الأرض، التي تأكل منسأة الحضارة، وتؤذن بسقوطها؛ من هنا كانت قولة الأنبياء جميعاً، أو كانت دعوة النبوة وحضارتها: ﴿يَنْقُورِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلٰهٍ غَيْرُهُ﴾

[هود: ٥٠]، ومن هنا أيضاً كانت المواجهة بين النبوة وبين الكبراء المتألهين، بين الإيمان بالله الواحد وبين الطاغوت، حيث محاربة الإيمان بالله الواحد من الكبراء إنما هي في الحقيقة لأنه يسويهم بغيرهم من البشر ويلغي تسلطهم وامتيازاتهم وهم يحاولون أن يجعلوا من أنفسهم آلهة تتصرف بمصائر الناس وأرزاقهم، فالنبوة في سعيها التاريخي إنما جاءت لمعالجة هذه المعضلة الحضارية وتحرير الإنسان من عبودية العباد.

ونستطيع القول: إن خاتمة الرسالات بما قدمت من وحي وفكر وفعل هي أول من أوقف التسلط، مصدر الشر في العالم، وفك الارتباط بين الألوهية والحكم، حيث كان الحكام آلهة بكل معنى الكلمة، وكانوا يدعون أن إرادتهم من إرادة الله، وعلى ذلك فإن فعلهم لا يُعَارَض ولا يُناقَش؛ لأنه تنفيذ لإرادة الله، وأن معصيتهم هي معصية لله.. ولم يكن رجال الدين، المتحدثون باسم الله، بأقل خطورة على حياة الناس ومصائرهم وابتزازهم من الحكام المتألهين، بل لعلنا نقول: إن رجال الدين والكهنة كانوا دائماً في حلف غير مقدس مع الطغاة المتألهين، فكانت حضارة الجبت والطاغوت في مواجهة حضارة النبوة والتوحيد؛ وتلك سنة الحياة، فالشر من لوازم الخير، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان].

- معيارية القيم وبشرية العطاء:

والذي نريد أن يكون واضحاً ابتداءً أن الحضارات بشكل عام، بما في ذلك حضارة النبوة تاريخياً، إنما هي جهد بشري، إنتاج بشري، وليست الحضارة الإسلامية سوى إنتاج بشري أيضاً، وهي بطبيعة بشريتها تبقى خاضعة للسقوط والنهوض والخطأ والصواب كلما توفرت لها عوامل ذلك، والمسلمون في تاريخهم الطويل، وخاصة بعد مرحلة الأنموذج وما ترافق معه من حراسة الوحي وتسديده في عصر النبوة، هم مجتمع بشري، له أخطاؤه وانتكاساته وليس مجتمع ملائكة معصومين ومبرمجين على فعل الخير؛ والإنسان بطبيعة تكوينه تتعاوره دوافع الخير ونوازع الشر، لذلك

فأقدار الإيمان لا تثبت على حال، فهي تزيد وتنقص، كما هو المشاهد عملياً والمعلوم علمياً وشرعياً؛ وهذا الإيمان دائماً يمثل شعلة الحضارة ووقودها، فإذا خبا تدنت وتقهقرت وتراجعت وإذا توهج واتقد ارتقت وتسامت واتسع عطاؤها وازداد خيرها.

فالحضارات جميعها هي وضعية، من وضع الإنسان وإنتاجه، لكن الفرق بين حضارة النبوة وحضارة الكبراء، حضارة الإيمان وحضارات الجبت والطاغوت، أن حضارة النبوة تمتلك فلسفة للحياة ورؤية ودليلاً لإدارتها والتعامل معها، تمتلك بوصلة ووجهة ومقاصد واضحة؛ لأنها مؤطرة بمعرفة الوحي، تمتلك قيماً تقوم وتسدد بها مسيرتها، وتحدد في ضوئها مواطن الخلل، وتمتلك بها إمكان المعاودة والنهوض من جديد، لذلك فحضارة النبوة حضارة قيم وأفكار، قادرة على التجديد، خالدة، قادرة على الإنتاج في كل زمان ومكان وإنسان، وحضارة الطاغوت بائدة مهما طال عمرها.

ويمكن أن نقول: إن حضارات الطاغوت بمجملها حضارة إنجاز وإنتاج مادي، أو إن شئت فقل: حضارة أشياء، وتلك الحضارات إذا سقطت أشياءها أو أسقطت بفعل غزو أو حرب أو جائحة انتهى عمرها، أما حضارة النبوة فهي حضارة القيم والأفكار والمعايير والثقافة، حضارة فكرة وعقيدة، إلى جانب إنتاجها المادي، وهذه بطبيعتها قادرة على معاودة النهوض حتى ولو سقطت أشياءها وإنتاجها المادي؛ لأن تصاميم الفعل ومخطط البناء متوفرة، والأفكار والقيم القادرة على بناء الرؤية واسترداد الفاعلية جاهزة للإقلاع أكثر من مرة، حتى ولو توقفت في بعض المحطات بسبب من خلل أو كسل أو وهن، هذا إضافة إلى أن حضارة النبوة لها من وجود المعايير والقيم ما يشكل ضبطاً للمسيرة وتحديداً للوجهة ويشكل ذهنية للمراجعة وتحديد مواطن الخلل، فإذا سقطت الأشياء بقيت خميرة النهوض قائمة.

وهذا ما يميز حضارة النبوة ويضمن استمرارها وامتدادها وخلودها،

إنها الخمائر الحضارية الخالدة على الزمن، القادرة على التفاعل وإثارة الفاعلية والتحريض الحضاري.

أما الحضارات الوضعية الأخرى فتفتقر لهذا جميعه، وعلى أحسن الأحوال - وهذا موطن الخلل والأرضة التي تُسقط الحضارة وتنخر في جسمها - يكون الإنسان فيها هو معيار الحضارة وهو وسيلتها وهو محلها، أما في حضارة النبوة فالمعيار هو قيم خارجة عن وضع الإنسان ومسوغاته وذرائعه وفلسفته في تسلطه على بني جنسه.

لذلك نعاود القول: إن المسلمين مجتمع بشري، له أخطاؤه وصوابه، وليسوا مجتمع ملائكة معصوماً عن الخطأ، وفي ضوء ذلك فتضاريس الحضارة الإسلامية طبيعية، فيها الكثير من الفجوات والصعود والهبوط، وهي ليست فعلاً أو إنجازاً مقدساً معصوماً فوق النقد والمراجعة، بل هي دائماً تكاد تكون أكثر من غيرها عرضة للمراجعة والتقويم بقيم الوحي القائمة عليها وتحديد الخلل، وإن لم تتم هذه المراجعة وهذا التقويم والتصويب يُخشى أن تفتقد إسلاميتها.



إشكاليات في طريق الحضارة

وهذه الحقيقة قد يكون من المفيد تأكيدها بالبيان والممارسة حتى تنزع القداسة الموهومة، التي قد تحول دون النقد والمراجعة وتحديد مواطن الخلل والسقوط في الحضارة الإسلامية.

- ادعاء العصمة:

إن جو الإرهاب الفكري، الذي تُحاط به الحضارة الإسلامية، والادعاء بأنها معصومة عصمة القيم في الكتاب والسنة، والالتباس بين الفعل والقيمة (المعيار) عطل آلية النقد والمراجعة، كما عطل الاستفادة منها في تحقيق العبرة لحاضر الأمة ومستقبلها، ذلك أن التوهم بقدسيته دفع بالكثير إلى الانحياز العاطفي، وشكل الكثير من مواقف الدفاع عن عثرتها والتماس الأعذار وإبداع الفلسفات من هنا وهناك لحمايتها، حتى وصل الأمر ببعض المتحمسين أو الحماس للدفاع عن الأخطاء وإجهاد أنفسهم بتسويقها، وهذا أدى إلى تكريس الأخطاء، وتعطيل فاعلية الأمة، وشل قدراتها، وإجهاد النفس للدفاع عنها بالحق والباطل، ومطاردة كل رأي ونقد ومراجعة لتاريخ هذه الأمة.

- أحادية النظر:

وقضية أخرى قد لا تقل خطورة عن هذا الانحياز العاطفي أو الدفاع الأعمى، بل لعلها فرع عن ذلك، وهي محاولة الاقتصار على التوقف عند الجوانب المضيئة وإبرازها وتعظيمها وحتى الوصول بها إلى مراتب الإعجاز،

واستحالة المقاربة، بل ومجافاة الواقعية والمنطق، وفي ذلك ما فيه من الخطورة على أجيال هذه الحضارة وإصابتها بالعجز عن مطاولة عظمة الحضارة وحتى محاكاتها، وكأن الإسلام إنما جاء لصناعة حضارة لعصر معين ثم انتهى! وفي هذا ما فيه من محاصرة فكرة الخلود والإمتداد واستمرار العطاء، أو بمعنى آخر تحولت إلى حضارة تاريخية لا يمكن استردادها ومعاودة إنتاجها.

وليس أقل من ذلك خطورة محاولة عسكرية الحضارة والتاريخ وإعطاء انطباع على أنها حضارة القوة والقهر والنصر والإكراه، علماً بأن الواقع غير ذلك، فالبلاد التي فتحها المسلمون بشروط الفتح وأحكام وآداب الجهاد المعروفة لا تعدل خمس بلاد العالم الإسلامي التي أسلمت طوعاً وقنعة وساهمت بحضارة الإسلام واعتبرتها حضارتها.

إن الاقتصار على الجوانب الحضارية المضيئة في تاريخ الأمة، والمسلمون مجتمع بشري له غلظه وصوابه، له سقوطه ونهوضه، له نجاحاته وارتكاساته، له تألقه وجموده، له نجاحه ورسوبه، وليس مجتمع ملائكة - كما أسلفنا - يحمل من الخطورة الكثير، حيث يحول دون القدرة على التعامل مع الجوانب السلبية وكيفية تجاوزها، خاصة وأن الحياة فيها المظلم والمضيء، وقد كان ذلك في مرحلة القدوة والعصمة، فترة النبوة، فكيف لا يكون في مراحل التاريخ والحضارة التي لا وحي فيها؟! إضافة إلى أن ذلك يؤدي إلى تحويل الحضارة الإسلامية إلى ضرب من المثالية والخيالية وحتى الطوباوية، ويجعلها فوق طاقة تعاطي البشر وإفادتهم.

ولقد أورث هذا، فيما نرى، ذهنيةً مصابة، تشكلت على الفخر بالإنجاز الحضاري الإسلامي التاريخي والزهو بما قدمت الحضارة للإنسانية في شعب العلوم والمعرفة المتنوعة، كتعويض لمركب النقص ومعالجة عقدة التخلف والعجز عن الإنتاج، على حساب الواقع البئيس.

والسؤال الكبير لم يجب عليه إلا أقل القليل: هذه الحضارة، التي أنجزت ما أنجزت، لماذا أصيبت بالعقم وعدم العطاء، وأين الخلل في

مسيرتها وفي تعامل أجيالها معها وإفادتهم منها؟ وكيف يمكن تجاوز الواقع إلى إنجاز حضاري مأمول؟

إن الفخر بالحضارة الإسلامية إذا تجاوز القدر المحرض للأجيال المتتالية لمتابعة المسيرة يتحول إلى عامل مرضي، يكرس عجز الأمة وتخلفها، وقد لا يقل هذا خطورة عن الكلام الطويل العريض الذي يملأ الساحة اليوم عن الإعجاز العلمي للقرآن والسنة، والاستدلال لذلك بالاكشافات المبكرة للحقائق العلمية، والاستغناء بذلك عن الإنجاز العلمي المعاصر وحسن اختيار العمل المجدي.

- الافتخار دون الاعتبار:

وقد تكون الإشكالية الكبيرة اليوم، في ذهنية الكثير من المسلمين، تتمثل - كما أسلفنا - في الافتخار دون الاعتبار، لتعويض مركب النقص، ولهذا من الخطورة ما له، الأمر الذي يُخشى منه المساهمة السلبية بإجهاض القيم الإسلامية والإيمان بقدرتها على العطاء في كل زمان ومكان.

كما أنه قد يدفع الكثير من العاجزين عن التفريق بين الصورة والحقيقة، بين الذات والقيمة، إلى التفتيش عن إجابات لأسئلتهم وواقعهم عند حضارات أخرى، وإطلاق الأحكام الجائرة على حضارة الإسلام، والتوهم بأن إشكالية التخلف والعجز إنما هي بسبب التمسك بالقيم الإسلامية، التي لا تقدم حلولاً لمشكلات الإنسان اليوم، وليست بسبب البعد عن هذه القيم وكيفية التعاطي معها وحسن تنزيلها على واقع الناس بحسب استطاعتهم.

- التضخيم للأخطاء:

وليس أقل من ذلك خطورة ما ذهب إليه كثير من المتخصصين بالنقاط السود والجوانب السلبية في الحضارة الإسلامية، وتناولها بالكثير من التهويل والتضخيم، فلم يروا من الحضارة إلا البقع السوداء التي عموها وأنكروا كل خير وعطاء، وعجزوا عن رؤية كل الإنجازات الحضارية الإنسانية.

- الاستدعاء لتاريخ الفتن:

وبعض الباحثين أو المؤرخين مع الأسف الشديد، يدفعهم حماسهم باسم الدفاع عن التاريخ والحضارة، إلى الوقوع في فخاخ تاريخية قد تنصب لهم، بحيث ينصرف كل جهدهم لتعميق جراحات الأمة، وذلك بالعمل على استرداد فتنها، وحمل الحطب التاريخي لإيقاد المعارك من جديد وقد ذهب زمانها ورجالها ومشكلاتها، وإخلاء الساحات المجدية للعمل، باسم الدفاع عن التاريخ والحضارة والحيلولة دون تشويهها! وهذا قد يذكرنا إلى حد بعيد بقولة سيدنا عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عندما حاول بعضهم أيام الفتنة الكبرى أن يعيب عليه عدم خروجه للمقاتلة استجابة لقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٣٩]، عندما قال له: (قَاتِلْنَا حَتَّى لَمْ تَكُنْ فِتْنَةً وَكَانَ الدِّينُ لِلَّهِ، وَأَنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَقَاتِلُوا حَتَّى تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِغَيْرِ اللَّهِ)^(١).

فكم نحن بحاجة إلى إعادة القراءة والتفكير والتأمل والمراجعة حتى لا نقاتل لتكون فتنة، وبذلك فقط نكون قادرين على محاصرة الجوانب السلبية، وتنمية الجوانب الإيجابية؛ ذلك أن بعض الناس ما تزال تستهويهم الفتن وبها يظهرون، ولا يرون في تاريخنا وحضارتنا إلا تاريخ الفتن والافتتال والاغتيال، ويعجزون عن إدراك كل الجوانب الإيجابية وامتلاك القدرة على الامتداد والاعتزاز والإغراء بها.

والأمر المحزن حقاً أن معظم جهودنا الفكرية تنصرف اليوم إلى الحديث عن عظمة الحضارة الإسلامية، وعبقريتها، وإنجازها التاريخي، وإنسانيته، وعمق جذورها، واتساقها مع مكونات الإنسان، والقليل القليل من هذه الجهود الذي يتحدث عن أسباب تخلف المسلمين، وكيفية الاستفادة من حضارتهم، وكيفية الاعتبار بها، والتعاطي معها، ووسائل استئناف دورها الإنساني، واكتشاف أين الخلل في مسيرة الأمة.

(١) أخرجه البخاري.

من الخصائص الذاتية للحضارة الإسلامية

فالبحوث والدراسات التي تتجه صوب التحليل والمراجعة والنقد والتخطيط المستقبلي في فكرنا الحضاري أندر من النادر، وكأن العقل المسلم، الذي أضاء في القرن السابع الهجري بابن خلدون وابن تيمية والشاطبي عاود الانطفاء مرة أخرى، حيث ما نزال نعيش على إنتاج ورؤية واسترداد هؤلاء الرواد، الذين حاولوا مراجعة الواقع الإسلامي في ضوء قيم الوحي، وفتحوا ثغرة في جدار التخلف، لأننا ما نزال عند حدودها دون القدرة على الامتداد فيها.

- البناء الإيماني للفرد:

وقد يكون من المفيد أن نلقي ولو ضوءاً بسيطاً على رؤية «ابن خلدون»، ولا يفوتنا هنا أن نقول: بأن (الآخر) أفاد من منهجه في النقد والتاريخ والحضارة أكثر من المسلمين، الذين يعيشون حالة التخلف:

«نظر ابن خلدون إلى طبيعة الدولة الإسلامية ومقوماتها، وفكك الأصول التي قامت عليها، وبين الواقع الذي آلت إليه، ورجع إلى النفسية الفردية للمسلم، بين عهد السلف وعهد الخلف، يضبط حقيقتها، ويجعل من اختلاف الحقيقتين سبباً لاختلاف المظهرين الاجتماعيين، من حيث تتمثل الصورة الاجتماعية للأمة في ما يصدر عنها في كل عصر، من مدارك الحضارة والثقافة، على اختلاف ذلك قريباً وبعداً من حقيقة الدين ومن حقيقة المظهر المثالي الكامل، الذي ينبغي أن يبرز فيه المجتمع الذي يتكوّن بهذا الدين، فجعل شؤون السياسة والعمران والصناعة والعلم في الدولة الإسلامية

تبعاً لشأن الدين، وجعل الحقيقة الأولى للدين، التي هي العقيدة الفردية، أصلاً وأساساً لذلك كله، فأخذ يدرس مشكلة فساد الدولة وركود ربح العمران في عصور الإسلام اللاحقة عن عصوره السابقة، وانتقاص الصنائع، وتلاشي ملكات العلوم، واختلال طرائق التعليم في الأمصار الإسلامية لعهد، جاعلاً ذلك كله راجعاً إلى اختلال الحقيقة الأولى للدين، التي هي أساس العمران الناشئ به والدولة القائمة عليه، أعني العقيدة الدينية.

فرّد ذلك كله إلى صورة تكوّن الفرد تكوّنًا إيمانيًا، يرتبط من جهة بالدين الإسلامي في عقيدته ويسري منه إلى كل ما انبثق عن تلك العقيدة من مظاهر عمرانية وصناعة فكرية.

وإذا كان الناس يكتفون بأن يعللوا ما بدا في حياة المجتمع الإسلامي وحضارته من إخلال بما يرجع إلى نظم الحكم، وصور الدول، وما شاع من فساد الخلق، وتفكك الروابط الاجتماعية، فإن ابن خلدون يطلب لهذه العلل عللاً، ويرد هذه الأسباب إلى أسباب وراءها، حتى يظهر أنها وإن أثرت في أوضاع الحضارة والثقافة تأثيراً مباشراً فليس ذلك التأثير بأصلي ولا جوهري، أنها هي بذاتها تأثرت بما تكيف به العامل الأصلي من كيفية مختلة، فبقيت صالحة مستقيمة ما استقام ذلك العامل الأصلي وصلح، وآلت إلى الاختلال والفساد لما آل أصلها ومنشؤها إلى ذلك.

فالناس جميعاً يدركون أن حالة الحضارة والثقافة، من حيث قابلية الإنشاء وقوة الصعود وحرارة المزاج في عهد الخلفاء الراشدين، غير حالة الحضارة والثقافة في آخر العهد العباسي، وإن كانت المظاهر أقوى والأعداد أكثر، فإن العبرة بالروح المنتمية لا بالأشباح الناشئة على إلف الأوضاع المستقرة الموروثة.

فحضارة الإسلام المعتمد بها، هي الصورة اليقظة الفكرية، والهمة الإنشائية، التي تولدت من حرارة إيمان المسلمين في الأجيال الأولى، فمكنتهم من أن يخرجوا عن المحيط الإقليمي، إلى المحيط العالمي، وأن يتناولوا المعارف كلها بداع من إيمانهم الديني، ولغاية تبدو في عظمة

دينهم، يستباح الغداء فيها، والهلاك من أجلها، فطلبوا المعارف ونالوها، وجمعوا بين أطرافها وهضموها، وصنفوها، وتحكموا فيها، فتطورت على أيديهم، وتواصلت وتقابست، وتأصل ما بينها وبين دينهم، فانطبعت بشخصيتهم، وتأثرت بأوضاعهم الفكرية الأساسية، التي هي أوضاع الفكرة الدينية التي أنشأ الإسلام عليها أفكارهم، والسكينة الإيمانية، التي رتبت دعوة الإسلام عليها نفوسهم.

هذه الحضارة هي التي ولدت ما ازدهر به التاريخ الإسلامي من المعارف، والآداب، والصنائع، والفنون، فكان المسلم الذي هو منشئ تلك الآثار الباهرة من الحضارة، سيدها ومعمرها بإيمانه القوي، وروحه المتقدمة، وفكره المتوثب، وخلقه الطاهر، وسلوكه الأمين.

فلما تحولت به الحال، عن تلك المعاني السامية، بقيت مظاهر الحضارة ومعالمها، ونشأت بعدها مظاهر ومعالم أخرى، ولكن المسلم لم يبق سيدها ومعمرها، وإن كانت تنشأ في أرضه، بيده وعن معرفته، لأنه أصبح أسيرها، وعامل فسادها وخرابها، لما فقد ما كان عنده من قوة في الإيمان، والروح، والفكر، والخلق، والسلوك^(١).

- غياب الثنائيات:

ومن القضايا الأساس التي قد يكون من المفيد التوقف عندها والإشارة إليها، أن الحضارة الإسلامية لم تعرف الثنائيات الكثيرة، التي سقط المسلمون فيها في فترات التخلف والاستلاب الحضاري، ولم يكن التدين في يوم ما من فترة القدوة وفترات التألق والإنجاز انسحاباً من صنع الحياة، وانكفاء عن شؤون الدنيا، وانغلاقاً حول الذات، وإنما كان التدين يعني العبودية لله، وتخليص الناس من التأله والظلم، وإقامة العمران، وتحقيق المعارف، وإبداع الصناعات، وإتقان العمل، وبناء الحياة وفق منهج الله تعالى.

(١) انظر «روح الحضارة الإسلامية» للشيخ محمد الفاضل بن عاشور.

- الارتقاء بمفهوم العمل إلى مستوى العبادة:

لقد كان الإنتاج في حضارة الإسلام عبادة، والإلتقان فريضة، شكراً لله ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣]، «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»^(١)، ولعلنا نرى في قول الرسول ﷺ: «إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَبَيَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَقُومَ حَتَّى يَغْرَسَهَا؛ فَلْيَفْعَلْ»^(٢) ما يشير إلى نسق الحضارة الإسلامية وتميزها ووجهتها وكيف أنها اعتبرت أن أرقى مجالات التدين إنما هو في تحقيق النفع العام واستنفاد الجهد للقيام بالإنتاج وبناء إنسان الواجب، ففي هذا الحديث: نلمح كيف أن قيام الساعة أصبح واقعاً يقيناً، والزمن الباقي قليل قليل لا يمهل، والإنسان في هذه الحال قد يكون أحوج ما يكون إلى استدراك أمره في التوبة والمغفرة والدعاء، فتجيء وصية الرسول ﷺ للمسلم أن يتابع الإنتاج إلى آخر لحظات حياته، ويستخدم بقايا طاقته، حيث التوجه صوب الإنتاج في هذا الموقف الحرج أعتبر عملاً مطلوباً شرعاً.

- التوازن وضبط النسب:

حتى لقد اتفق العلماء على أن تحصيل العلوم في الحضارة الإسلامية في شعب المعرفة جميعاً من فروض الكفايات، فجاءت حضارة الإسلام بفكرة التوازن بين متطلبات الحياة، والتوازي بين شؤون الحياة وضبط النسب في تسخيرها والتعاطي معها، فقدمت من العلوم والفنون، وطورت من الصناعات، وأبدع المسلمون في ظلها في مجال الرياضيات والهندسة والفلك والطب والفيزياء والكيمياء، ووضعوا أصول بعض العلوم، وطوروا أصولها الأخرى، التي كانت موجودة، وكان ذلك إلى جانب النبوغ في علوم الدين من الفقه والأصول والحديث والتفسير.

فلم تعرف الحضارة الإسلامية هذا الانشطار، الذي يعاني منه إنسان الحضارات الأخرى.

(٢) أخرجه الإمام أحمد.

(١) أخرجه أبو يعلى عن عائشة.

- الرحمة والعدل والمساواة:

ولعل من أهم العوامل التي ساهمت في بقائها واستمرارها، على الرغم من الوهن الحضاري والتخلف الذي يمر به المسلمون، أنها حضارة التوحيد وإيقاف التأله والتسلط، حضارة الرحمة والعدل والمساواة؛ إنها حضارة مفتوحة للناس جميعاً، فهي إنسانية لا تختص بقوم أو عرق أو لون أو جنس، وأنها تاريخية تمثل تاريخ النبوات من جانب والمشارك الإنساني من جانب آخر، فكل العروق والأجناس والألوان شاركت بصناعتها؛ لذلك جاء عطاؤها إنسانياً كثمرة لقيمها، فهي حضارة إنسانية، حضارة الإنسان، يصعب نسبتها إلى شعب أو لون أو قوم، وإنما نسبتها كان دائماً وأبداً للإنسان.

- معيارية القيم وقدرتها على العطاء:

ولعل من أهم مقومات استمرارها وبقائها وجود القيم، قيم الوحي، التي تشكل ضابطاً ومعياراً لمسيرتها، وأن هذه القيم ليست من وضع الإنسان ليعبث بها، ويراوغ في تقويمها، وإنما هي قيم خالدة متأينة من خالق الإنسان، العالم بتكوينه، لذلك فهي مؤهلة للإنتاج والنهوض في كل زمان ومكان وإنسان، وتشتد الحاجة إليها اليوم أكثر فأكثر للخروج من أسر الظلم والهيمنة والتسلط والاستكبار الحضاري، الذي يمارس على الإنسان.

إن قيم الحضارة الإسلامية، معاييرها (عالم أفكارها)، خالدة ومحفوظة، حيث تعهد الله بحفظها، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَحْفَظُهَا﴾ [الحجر]، كما أن التجربة التطبيقية والبيان العملي (الإنجاز الحضاري لهذه القيم - السنة وفترة السيرة) محفوظة، حيث خضعت لأدق مناهج النقل والحفظ، هذا إضافة إلى ما تمتلكه الأمة من التجربة التاريخية الحضارية التي مرت بها الحضارة الإسلامية بما يسمى تجربة «الدورات الحضارية» جميعاً، في الوهن والنهوض من جديد، الأمر الذي يؤهل الأمة لاستئناف رسالتها في كل حين والانطلاق من الواقع الذي هي عليه، الأمر

الذي تفتقر له سائر الحضارات إلى جانب ما تميزت به الحضارة الإسلامية من خصائص ذاتية.

حضارة التوحيد تتميز تاريخياً بتخليص الإنسان من الظلم والتأله والاستكبار والعبودية لغير الله، وإشاعة قيم الحرية والعدل والمساواة وحقوق الإنسان واحترام إنسانية الإنسان، حيث مقصدها الأساس إخراج الناس من عبادة العباد.

إضافة إلى ما تتميز به الحضارة الإسلامية من قيم ومعايير خالدة ومثمرة متأتية من الوحي وخارجة عن وضع الإنسان، الأمر الذي يحمي مسيرتها، ويضمن لها الخلود والبقاء والقدرة على علاج الوهن الحضاري، الذي يلحق بالأمّة في فترات السقوط، ويؤهلها إلى معاودة النهوض.

والكلام الذي نقدمه عن الحضارة الإسلامية ليس للمساهمة بالفخر السلبي الذي يكرس العجز والتخاذل، وإنما ليكون محرضاً حضارياً لعله يدفع أجيال الأمّة للتفتيش عن مواطن الخلل والإصابة في سعيها لمعاودة الإقلاع من جديد، لإلحاق الرحمة بالعالمين.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.



دعوة إلى إعادة قراءة القيم الحضارية^(١)

إن معرفة الوحي هي سبيل الهداية إلى سبل السلام، ووسيلة الإخراج من الظلمات إلى النور، فقال تعالى: ﴿يَهْدِي بِكَ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ أَتَّبِعَ رِضْوَانَكُمْ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة].

ولقد كان الرسول، عليه الصلاة والسلام، هو المنقذ من الضلال، الذي بما أوحى إليه وَضَعَ عنا إصرنا والأغلال التي كانت علينا، بعد أن لم نكن ندري ما الكتاب وما الإيمان، الذي صَوَّب الرؤية الدينية، وخلَّص الوحي الإلهي من عبث الكهنة ورجال الدين، وجاء بالحنيفية السمحة، وأسس وأصل للوسطية والاعتدال، بعيداً عن الغلو والتطرف والتعصب والانغلاق، وربى الأمة الوسط، ونشهد أنه بلغ الرسالة وأدى الأمانة، لتتطلق أمة الشهادة في جنبات الأرض تحمل وحي الله، وتشهد بذلك على الناس، استجابة لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله تعالى: ﴿يَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٨]، وبذلك كان البعث الحضاري لهذه الأمة، وانتهى إليها الكتاب والميزان فتحققت لها المعيارية والمنهج القويم، ونيطت بها مهمة التقويم وبيان سبيل الاستقامة.

(١) كتبت في رمضان ١٤٣١هـ/أيلول (سبتمبر) ٢٠١٠م.

لذلك، فإن المسلم مطالب دائماً باستدعاء معرفة الوحي لواقع الناس لتشكيل البوصلة والدليل لوجهة الإنسان في تعامله مع الحياة والأحياء، والعمل على استنفار العقل ليقوم بدوره في ضوء هداية الوحي في الاجتهاد ووضع الخطط والبرامج، وفق الإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة، وتنزيل قيم الوحي في الكتاب والسنة على حياة الناس، وتقويم سلوكهم بها، وبناء العقل الناقد، واستمرار المراجعة لصور التدين، والحراسة الدائمة لقيم الدين، ونفي نوابت السوء.

ومن ثم اقتراح وسائل تجاوز فجوة التخلف، وترحيل آثارها ودراسة أسبابها، ورسم سبيل الخروج ومعاودة النهوض، واستحضار جميع التجارب، والتحقق بعبرتها، ومحاولة الإجابة عن سؤال النهضة، وإنهاء حالة العطالة الثقافية والحضارية، وإحياء القيم الإسلامية، وتجديد فاعليتها لتأخذ دورها المأمول في ترقية المجتمع وتزكية أفرادهِ وبناء مؤسساته، واستئناف الدور الرسالي لعالم المسلمين في العطاء وإلحاق الرحمة بالعالمين.

- ضلال النخب:

وبالإمكان القول: إن عجز ما يسمى بالنخب في الواقع الإسلامي عن الإنتاج الثقافي المأمول والمقنع وتطوير الأدوات والوسائل، التي تعيد ربط الأمة بقيمها، في الكتاب والسنة، وتعالج حالة الكلاله الحضارية، وتوقف الاجتهاد والامتداد، والخوف من التفكير والإبداع، ومحاولة الهروب إلى الماضي والتسوّر به الأمر الذي أدّى بشكل سنني وطبيعي إلى استدعاء (الآخر)، والافتتان بقيمه وفلسفته للحياة وأنساقه المعرفية، وعدم الاقتصار على استيراد أشياءه والانتفاع بها وإنما الحرص على إشاعة أفكاره وقيمه وثقافته أيضاً التي هي في نهاية المطاف لا تفك عن أشياءه التي تملأ حياتنا.

ولعلنا نرى أيضاً: أن اعتلاء المنابر المؤثرة والفاعلة في المجتمع من غير المؤهلين والمتخصصين وأصحاب الأصوات العالية المنوط بهم الأخذ بيد الأمة إلى النهوض والتجاوز ووضع الخطط والبرامج والأوعية الشرعية لحركة الأمة في ضوء قيمها، حال مجتمعات التخلف، انتهى بهم إلى أن

أصبحوا جزءاً من إشكالية التخلف نفسها، إن لم نقل: إنهم يمارسون، وعن حسن نية في كثير من الأحيان، تكريس التخلف والعجز؛ لأنهم يعيشون وهم الفهم والإدراك لكل شيء، وما ندري كيف يتفق هذا الفهم وهذا الفقه وهذه العبقريات العظيمة مع واقع التخلف والتراجع الحضاري الذي لا يتوقف في حياة الأمة؟!!

وليس أقل من ذلك شأنًا وخطرًا الذين غادروا قيمهم وتجربتهم التاريخية الحضارية، وعجزوا عن التوليد والتجديد من خلال قيمهم، وارتموا على (الآخر) واستدعوه، مع كل ما عنده، دون أي قدرة على التمييز بين النافع والضار، وما يتوافق مع قيم المجتمع ومعادلته الاجتماعية وأنساقه المعرفية، ولو أنهم كانوا في مستوى التمييز بين النافع والضار والقدرة على الأخذ والرد والمعرفة والإنكار لما وقعوا ضحايا لحضارة (الآخر)، التي أحدثت تغييراً في أسياننا ووسائلنا ونمط حياتنا، وألغت عقولنا وأفكارنا ومحاولاتنا للنهوض وحتى مجرد التفكير والأمل والحلم بالمبادرة والابتكار والوصول إلى مرحلة القدرة على الاستفادة من (الآخر) بعقل وحكمة.

لذلك نرى أن الذين توجهوا صوب الماضي وحبسوا أنفسهم في دوائره دون القدرة على التحقق بعبئته، لم يستطيعوا أن يحققوا لمجتمعهم أية نقلة حضارية، وإنما ساهموا بتوسيع دائرة أحلام اليقظة عنده، وتكريس العجز عن أي تجديد أو توليد من خلال قيمهم الحضارية التي ينتسبون إليها ويدعون نصرتها والالتزام بها؛ وأن الذين توجهوا صوب (الآخر) وألقوا بأنفسهم بالكلية في قوالبه الحضارية الجاهزة المتولدة عن أصول وتاريخ آخر، فحاولوا إقامة حاضر حضاري على أصول وماض حضاري مغاير لم يستطيعوا أيضاً أن يحركوا في رواكد التخلف شيئاً.

وببقى المطلوب أن تتولد نخبة قادرة على استدعاء قيمها وتجربتها التاريخية الحضارية وامتلاك المعيار والميزان، وفي الوقت نفسه قادرة على الاستفادة مما عند (الآخر)، وممارسة التبادل الثقافي والمعرفي، ذلك أن

الإنسان المتخلف عاجز أصلاً عن الاستفادة مما عند (الآخر)، فهو في حقيقة الأمر والميزان الحضاري زبون يسوق أفكار (الآخر) لا تلميذ دارس يتعلم ممن هو أعلم منه.

- أنسنة علاقات التعامل:

ونحن بذلك لا نرمي إلى إلغاء (الآخر)، أو قطع جسور التواصل معه، والانكفاء عنه، وعدم الاستفادة منه، أو التلفيق والمقاربة الحضارية على حساب قيمنا فنحاول مسخها وصّبها في قوالبه، وإنما نرى أن (الآخر) موجود وسيبقى موجوداً إلى يوم الدين، وأن التفاعل والتنامي والحراك كما يتم في إطار (الذات) أو ما يمكن أن يسمى حوار (الذات) ومن خلال نقدها ومراجعتها فهو يتم بشكل أوفر وأبعد أثراً مع (الآخر)، الذي يمكن أن يشكل الاستفزاز والتحدي، بمعناه الإيجابي، والمعرض الحضاري، الذي يلم الشمل، ويجمع الطاقات، ويشحذ الفاعلية، ويحرك القوى الكامنة، ويدعو للاستباق الحضاري، وخاصة عندما ندرك ويدرك أن ليس أحداً بديلاً للآخر، وأن لكل إنسان وجهة هو موليتها، وأن حرية الاختيار هي كرامة الإنسان، الذي أسسها الإسلام بقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وأن المطلوب هو أنسنة علاقات التعامل، وبناء المشترك الإنساني، وتوسيع دائرة التفاهم، وتكريس حقائق التعارف والتعايش، والاعتقاد بأن ذلك هو مقصد الدين، وغاية الدين؛ فالاختلاف والتنوع بل والتدافع الحضاري هو سنة من سنن الأنفس والآفاق، بها يتحصل النمو، ويتحقق الارتقاء في مدارك الكمال، ويتم من خلالها التلاقح والتناغم والتوالد والامتداد: ﴿وَلَا يَزَالُونَ تُخْلِفِينَ﴾ ﴿إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ وَلَئِكَ خَلْقُهُمْ﴾ [هود]، فإذا أبصرنا هذه الحقائق الحياتية والكونية فقد استوعبنا رحلة الحياة.

والبوصلة التي تحدد الوجهة في ذلك كله هي معرفة الوحي، فهي دليل الحياة وكيفية التعامل معها؛ ومجموعة القيم التي أكدتها معرفة الوحي جاءت لتشكيل الدوافع والروافع للعقل الحضاري، كما أنها تقيم وتقوم الميزان والمعيار للعقل البشري؛ ويبقى المطلوب فقه معرفة الوحي وإدراك

أبعادها ودورها في تأطير حركة الحياة، وفقه القيم ودورها في ضبط مسيرة الحياة.

- تجديد الاعتقاد:

وعندي أن التجديد والنهوض يبدأ بل ينطلق من إدراك أبعاد عقيدة التوحيد وتجديد معانيها في النفس، وتحويلها من مسألة توارث اجتماعي، كحال التقاليد والعادات وأثاث المنزل وسائر الأشياء، إلى محل نظر وتفكير وتجديد اختيار واعتناق واعتقاد، ومن ثم إدراك أبعادها التغييرية في النفس والمجتمع، ووضع البرامج والمناهج التربوية والإعلامية والتعليمية والثقافية لتحقيق النقلة بالأجيال من الإرث العفوي إلى تجديد الاعتناق والاعتقاد، الذي يوصل إلى تجديد معاني العقيدة في النفس والمجتمع، وبيان دورها في مسيرة الحياة، وضبط حركتها بقيم الدين.

ولا شك أن الجهود الطيبة المشكورة، التي بذلت من بعض رواد الإصلاح والتجديد تمحورت في معظمها حول تنقية العقيدة من البدع والخرافات ونوابت السوء، وهذا يشكل أساساً محورياً في عملية التجديد، لكن الإشكالية هي التوقف عند ذلك والإبداء وإعادة حوله، دون استكمال المشروع الإصلاحي في تجديد معاني العقيدة في النفس، واسترداد فاعليتها في الحياة، وإعمالها في تحقيق الحياة الطيبة لمعتقيها.

إن تنقية العقيدة على قدر كبير من الأهمية الدينية والثقافية والحضارية وحتى السياسية والاجتماعية، وبدون ذلك لا يمكن أن يكون الدين السليم البعيد عن الغش والعوج وهم العافية؛ فالتنقية قاعدة البناء الحضاري الصلبة، لكن كيف نبني استحقاقات ومعاني العقيدة في النفس والمجتمع لتحدث أثرها في التغيير والارتقاء وهداية الأمة سبل السلام؟ فتلك هي: المعادلة الصعبة والممتدة طوال الحياة الإنسانية.

وهذا البعد هو الذي عبر عنه «ابن خلدون» عند بيانه لحقيقة عقيدة التوحيد في قوله: «إن المعتبر في هذا التوحيد ليس هو الإيمان فقط، الذي

هو تصديق حكمي فإن ذلك من حديث النفس، وإنما الكمال فيه حصول صفة منه تتكيف بها النفس»، ومعناه تفعيلها لقيمه وانطلاقه من تحريك الحياة من خلال مقتضياته، استخلاقاً في الأرض، وتركيزاً للنفس، وتعميراً للبنيان الحضاري، وشهادة على الخلق.

لذلك، كم نحن بحاجة اليوم إلى استدعاء القيم الحضارية في الإسلام، ومعايرة الواقع الإسلامي بها، وتقديم قراءة جديدة لهذه القيم وكيفية إعادة تفعيلها وفاعليتها، وبيان دورها في التغيير والتجديد للواقع المتخلف، والإفادة من فشل قيم (الآخر) في تغيير واقع الأمة وانتشالها من التخلف، الذي تعاني منه، حتى ولو عايشت من حيث الشكل مظاهر حضارية من خلال استعمالها لأشياء (الآخر) والتي تبقى مظاهر حضارية مغشوشة؛ وكيف أن النجاح الحضاري والتغيير الثقافي منوط بالقدرة على التوليد والتجديد من خلال القيم الحضارية لعقيدة الأمة، والبناء على أصولها الحضارية؛ وأن هذه القيم، إذا أحسننا استرداد فاعليتها، قادرة على التجديد والتحديث، أو بناء حداثة إسلامية لا تقتصر على الداخل الإسلامي، وإنما يمكن أن تشكل أنموذجاً جديداً لحضارة إنسانية على مستوى العالم.

والحمد لله من قبل ومن بعد.



الإسلام حضارة الإنسان^(١)

شاءت إرادة الله ﷻ أن ينحدر الناس جميعاً من أصل واحد، فقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١]، وقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣]، ذلك أن الإيمان بأن أصل الخلق واحد يعني - فيما يعني - الأخوة الإنسانية والمساواة الطبيعية، ويشير إلى القواسم المشتركة بين بني البشر، كما ينص على إمكانية التفاهم والتعارف بين الخلق جميعاً؛ وتحول هذه العقيدة دون كل أنواع التمييز والعنصرية والصراع والمواجهة، وتتيح المجال لتكافؤ الفرص والتنافس والتسابق والعطاء والارتقاء والتفوق.

ولعل من أهم المرتكزات لهذه العقيدة - عقيدة وحدة الأصل البشري - أو هذه الرؤية والفلسفة للحياة في الإسلام أن الجميع مؤهلون لتلقي الرسالة الإلهية، وأن الوحي الإلهي خطاب للناس جميعاً، بكل أجناسهم وألوانهم وعناصرهم، وحتى أديانهم، وأنه ليس حكراً على قوم أو جنس أو لون، يعلو به أو يفاخر أو يتميز، وأن مجتمع المؤمنين بهذه العقيدة مجتمع إنساني مفتوح لاستقبال القادمين والمقبلين باستمرار، وأن الأكثر عطاء واستقامة على المنهج هو الأكرم عند الله: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ﴾ [الحجرات: ١٣]، فميزان الكرامة في عقيدة الإسلام قائم على الكسب والاختيار، فهو كسبي متاح لكل إنسان وليس قسرياً تمييزياً عنصرياً، ذلك

(١) كُتِبَ فِي رَجَبِ الْأَوَّلِ ١٤٢٩ هـ / نَيْسَانَ (إِبْرَيْل) ٢٠٠٨ م.

أن الإكراه والقسر والإقصاء والتمييز العنصري وادعاء الاصطفاء والنقاء والعرق المختار والشعب المختار هو سبب بلاء الإنسانية وويلاتها وحروبها وأحقادها التي لا تنتهي.

وقد حدد الله سبحانه أبعاد رسالة ومهمة المبعوث رحمة للعالمين، عليه الصلاة والسلام، بقوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَّخِذُهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبا: ٢٨]، وجعل مهمته إبلاغ رسالة الله للإنسان، دون قسر أو إكراه: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾ [آل عمران: ٢٠]، ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَانُ الْغَيْثِ﴾ [العنكبوت: ١٨]، وأكثر من ذلك وأشد وضوحاً حيث لم يكلف الرسول بمحاسبة الكفار: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢]، أو إكراه المعاندين، وبين أن مهمته تتمحور حول الإقناع، يقول تعالى: ﴿تَحْنُ أَعْلَىٰ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكَرَ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق]، بل اعتبر القرآن أمة الرسالة، من لدن آدم عليه السلام، إلى محمد، عليه الصلاة والسلام، صاحب الرسالة الخاتمة، أمة واحدة، يقول تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩١]، وأن الأنبياء على تاريخ الإنسانية أبناء أسرة واحدة: «الأنبياء أبناء علات»^(١)، وأنهم مشتركون في العمل على الترقى بالبشر وتحريرهم وإقامة البناء الإنساني الواحد المتكامل: «إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إِلَّا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَمَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَنْجُبُونَ لَهُ وَيَقُولُونَ: هَلَا وَضِعَتْ هَذِهِ اللَّبَنَةُ؟ قَالَ: فَأَنَا اللَّبَنَةُ، وَأَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ»^(٢).

فهذه الأخوة الإنسانية، وأخوة النبوة، ووحدة الإله، ووحدة الخطاب، ورعاية كرامة الإنسان واحترام اختياره بعدم الإكراه، وجعل ميدان التنافس والترقي كسباً، وعدم جعل العقيدة حكراً على قوم أو جنس أو لون أو طبقة أو نسب هو الذي كان ولا يزال يمنح الإسلام القدرة على الامتداد

(١) أخرجه مسلم.

(٢) أخرجه البخاري.

والكسب، ويجعل من عطائه الحضاري عطاءً إنسانياً تشارك فيه جميع الشعوب والأجناس والألوان.

ومن هنا تأتي أهمية ما ندعو له دائماً من ضرورة السعي الدائب لبناء الوعي، وكشف مواطن الخلل، الذي يعيق مسيرة الأمة، ويقعدها عن أداء رسالتها في الشهادة على الناس وإلحاق الرحمة بهم، تحقيقاً للغاية التي من أجلها كانت الرسالة الخاتمة: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (٧٧) [الأنبياء]، وإعادة بناء الموالاة للقيم الإسلامية، التي تكاد تصبح غائبة بالأقدار المطلوبة، وتفكيك الموالاة للأشخاص وبيان أخطارها، واسترداد وحدة الأمة الوسط، ومعاودة إخراجها، وإشعارها بمسؤوليتها الإنسانية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإعادة تأهيلها للشهادة على الناس وإبلاغ قيم الإسلام، استجابة لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

ذلك أن الشهادة على الناس والتزام ميزان الاعتدال للوقوف في وجه الهيمنة والتسلط والغلو والتطرف، وتجسيد المنهج الوسط يحتاج إلى تأهيل وإعادة بناء الذات، وفي مقدمة ذلك التأهيل: الاستقامة على منهج الكتاب والسنة وتصويب الاقتداء لنصبح مؤهلين ونرتقي إلى مستوى شهادة الرسول ﷺ علينا ولنا، الأمر الذي يجعلنا بعد ذلك مؤهلين أيضاً للشهادة على الناس وقيادتهم إلى الخير، يقول تعالى: ﴿لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٨].

إن إعادة بناء الذات، واسترداد الفاعلية - وذلك بتصويب منهج الاقتداء، والارتقاء إلى مستوى أن يكون الرسول علينا شهيداً - هو الذي يؤهلنا للشهادة على الناس (الآخر غير المسلم)، ويعيد بناء الأمة التي تمتلك معايير التوازن والاعتدال، فتحول بذلك دون الفتنة في الأرض وممارسات الإكراه والتسلط والاستعباد؛ ذلك أن غياب الأمة الوسط عن أداء رسالتها وقعودها عن أداء دورها، وحصول الخلل في ولائها وموالاتها يفسح المجال لامتداد الفتنة والفساد، بكل تجلياتهما في الحياة الإنسانية، يقول تعالى:

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَهْدِهِمْ أُولَئِكَ بَعْضٌ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٣]، فعدم الفعل والفاعلية والموالاتة وعدم قيام الأمة برسالتها هو الذي يتيح المجال لانتشار الفتن والفساد بكل أشكالهما.

وقد يكون من مكرور القول أن نعاود الإشارة إلى أن خطاب الإسلام خطاب عالمي، ورسالته إنسانية، لذلك كانت المسؤولية عن نشره وإبلاغه عالمية أيضاً، وكانت آفاق الشهادة المطلوبة تعم الناس جميعاً، حيثما كانوا، فمسؤولية المسلم إنما تتحدد بحماية إنسانية الإنسان، ورفع الظلم والفساد والإكراه والهيمنة عنه، وتحقيق حرية الاختيار: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿وَقُلُوبُهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣].

- رابطة الفكرة والعقيدة:

وبالإمكان القول هنا، وإلى حد بعيد: إن رسالة الأنبياء السابقين، لسبب التطور والتأهيل الإنساني، كان خطابها قومياً - إن صح التعبير - وجغرافياً ووقتياً أيضاً، يقول تعالى في بيان ذلك: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ﴾ [المائدة: ٢٠]، ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُ شُعَيْبًا﴾ [هود: ٨٤]، ﴿يَبْنَئِي إِسْرَءِيلَ...﴾ [طه: ٨٠]... إلخ، وإن رسالة النبوة الخاتمة، التي انتهت إليها أصول الرسالات السماوية جميعاً، جاءت عالمية إنسانية، خالدة على الزمن، وهذا إضافة إلى أن رسالة النبوة وتعاليم الأديان وقيم السماء قامت على التكامل ومتابعة بناء حضارة النبوة حتى وصلت بالرسالة الخاتمة درجة الاكتمال والكمال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وكلمة ﴿دِينَكُمْ﴾ هي خطاب للجنس البشري، الذي اتبع الأنبياء، الممتد من نبوة آدم عليه السلام، إلى النبوة الخاتمة حيث الكمال والاكتمال وتوقف الوحي.

لذلك نقول: إن الوحدة والتكامل والشرابة في استنقاذ وهداية الجنس البشري كانت مهمة الأنبياء جميعاً، وأن الإيمان بالنبوة التاريخية ركن أساس

في إيمان المؤمن بالنبوة الخاتمة، لا يستقيم إيمانه ولا إسلامه ما لم يؤمن بها، فالأمر قائم على التكامل والوحدة والإيمان، لكن الإشكالية دائماً في انغلاق أهل الأديان وتعصبهم.

إن النزعات القومية والطائفية والعنصرية كانت ولا تزال ملازمة للبشر، وإنها تضيق وتتسع بحسب الظروف والأحوال لكنها لم تنقطع، وتتأرجح بين الارتفاع إلى مستوى الأخوة الإنسانية واستحقاقات قيم النبوة من التحرر والانعقاد، وتنحدر إلى الارتكاس إلى حماة التعصب والنزوع العنصري والقومي، الذي يذكي الروح العدوانية والعنصرية ويؤدي إلى الصراعات والفتن والفساد.

إن الارتقاء إلى المستوى الإنساني، والتخلص من أسر روابط الأرض والعرق والجنس واللون والقوم ليس بالأمر السهل، بل يحتاج إلى نبوة أولي العزم.

ولعلنا نقول: بأن مهمة الرسالة الإسلامية كان الارتقاء بالإنسان إلى مستوى رابطة الفكرة والعقيدة والاجتماع على قيم الحق والخير، التي تشكل النسب الاجتماعي والثقافي للإنسان، وتميزه عن حظائر الحيوان، وتبني الشخصية الاستقلالية، وتخلصه من روح القطيع، وترتقي به إلى مستوى الاختيار والتمييز بين الخير والشر.

- رسالة الفطرة:

وفي اعتقادي أن سر خلود الرسالة الإسلامية واستقرارها وامتدادها واستمرارها وانتشارها أنها رسالة الفطرة، فكأن بينها وبين الإنسان السوي تواضعاً والتقاء، إضافة إلى أنها - كما أسلفنا - خطاب الله للإنسان دون حواجز، وحيثما كان، وليس حكراً على قوم أو لون أو عنصر أو زمان أو مكان، وأن مجتمعها مفتوح، وأنها أول من دعا إلى المواطن العالمي في أمة الإسلام، وأول من جعل ميزان الكرامة منوطاً بكسب الإنسان وفعله، وأن خطابها اختياري، بعيد عن القسر والإكراه، وأن الإقبال عليها من

الشعوب والأمم والأقوام والقبائل جاء بالاختيار، وبذلك نبع الإسلام وتشكل من طينة البلاد ونسيجها الاجتماعي واختيارها نفسها، ولم يتحقق قسراً؛ ذلك أن العقيدة هي بطبيعتها ثمرة للاختيار، وأن الإكراه والإجبار لا يصنع قناعة، وإنما يمثل حالة مؤقتة لا تلبث أن تزول لحظة زوال المُكْرِه، والشواهد أكثر من أن تحصي على سقوط الإمبراطوريات، التي سادت ثم بادت، وعادت الشعوب والأمم التي استعبدتها واستعمرتها وسلبتها ثقافتها وعقيدتها إلى قناعاتها بعد عدة أجيال تربت خلالها على القهر والتسلط.

ولعلنا نقول هنا: إن سر بقاء الإسلام واستقراره واستمراره في البلاد التي وصل إليها أن أهل البلاد آمنوا به عن طوعية واختيار، ولم يشكل عنصراً غريباً أجنبياً غازياً مفروضاً على أهل البلاد يتحينون الفرص للانقضاض عليه للخلاص منه.. بل على عكس ذلك آمنوا به، ودافعوا عنه، وقدموا في سبيل حمايته التضحيات الكثيرة، واحتفظوا به في قلوبهم، خلال فترات طويلة من التسلط والقهر والتنصير والتهجير، وما لبثوا أن عادوا للانتماء له والالتزام بقيمه.

ويكفي أن نشير إلى أن أكثر من أربعة أخماس المسلمين في العالم اليوم وصلهم الإسلام عن طريق الدعوة، بل أكثر من ذلك حيث انتشر الإسلام من خلال النماذج المثيرة للاقتداء؛ فالمسلمون بسلوكهم وأخلاقهم وتعاملهم حين مرّوا ببلاد العالم، تجارة وسياحة ودعوة، كانوا نماذج أثارت الاقتداء، وكانوا سبباً في دخول الناس في الإسلام من خلال تلك النماذج الجديدة المختلفة عما هو موجود وقائم، واستمر الإسلام عقيدة وسلوكاً عند شعوب الأرض جميعاً، بما فيها بلاد البلقان.

وقد يكون التجار والسياح والدعاة، الذين حملوا رسالة الإسلام، من غير العلماء والفقهاء، وإنما من أهل الخُلُق المتميز والسلوك الإنساني الرفيع والمؤثر، ولذلك فقد يكون عند الكثير من الشعوب التي أسلمت بعض العادات والمخالفات الشرعية التي تحتاج إلى تصويب وتنقية، لكن ذلك لم

يمنع من إيمانهم بالإسلام وانتسابهم لأمتهم: ﴿وَلِكُلِّ دِينٍ مِمَّا عَمِلُوا﴾
[الأنعام: ١٣٢].

فالإسلام - كما أسلفنا - بطبيعة رسالته وخطابه عالمي وليس حكراً
على قوم أو لون أو جغرافيا، فلا أحد أحق به من أحد، لذلك نجد العطاء
الحضاري، تاريخياً، جاء إنسانياً، شاركت فيه جميع الأقوام والأجناس
والألوان والأزمان، فكان نسيجاً إنسانياً عالمياً؛ وقد تداول القيام على أمر
المسلمين أجناس وأقوام كثر، فمن أسلم وحسن إسلامه يصبح مؤهلاً
يتجاوز حتى من سبقه وتقدمه بالإسلام.

فالتاريخ السياسي لمسيرة الأمة المسلمة يؤكد أنه في مرحلة الخلافة
الراشدة وما بعدها، نوعاً ما، تم تداول السلطة على قاعدة الشورى في
اختيار الحاكم، والشورى في إدارة شؤون الحكم بين القبائل عند النشأة
الأولى، ومن ثم توالى عليها العرب والترك والمغول والسلاجقة والأكراد
والشراكسة والفرس... إلخ.

هذا عدا عن أن الوصول إلى المناصب الكبيرة والمؤثرة في الدولة
المسلمة تحقق من جميع العروق والأجناس.

ولعلنا نقول: إن هذه الرؤية المبكرة للأمة العالمية وما ترتب عليها من
تداول السلطة بين العروق والأجناس والألوان، واعتماد معايير الشورى في
الاختيار بدأ قبل أربعة عشر قرناً، عندما كان الناس يعيشون الحكم التسلسلي
والقبلي والأسري، الحكم المقدس، حيث الحكم وقف على أمراء وقبائل
لا تجوز معارضتهم أو مناصحتهم أو الخروج عليهم؛ لأن في ذلك
عصياناً لله ﷻ، فهم المتحدثون باسم الله تعالى!

- المشروعية العليا للدولة:

وهنا حقيقة قد يكون من المفيد التوقف عندها، ولو بقدر، وهي أن
الأمم أبقي من الدول، فالدول دائلة زائلة بطبيعتها؛ والعقائد أقوى من
الفلسفات، والمبادئ أقوى من السياسات والحكومات، والقرآن أقوى من

السلطان، وأنه على الرغم من إصابة الدولة في تاريخ الإسلام، وأن عروة الحكم الشوري أول ما انتقض، لكن بقيت المشروعات العليا في تاريخ دول المسلمين للإسلام، فإن الأمة بقيت خالدة وممتدة، وبقي ولاؤها وانتمائها للكتاب والسنة.

^{الدولة}
فالدولة في الرؤية الإسلامية والفقه السياسي هي القيام بأمر الدين وإدارة شأن الدنيا وفق منهج الله، وأنها في المحصلة النهائية وسيلة وليست غاية، وسيلة لتنظيم أمر الدين وامتلاك قدرة أكبر لإبلاغه والدفاع عن قيمه ورد العدوان عنه؛ هي وسيلة للدعوة، وعلى ذلك فلا يجوز أن تنقلب غاية بحد ذاتها، بحيث يصبح أمر الحفاظ والإبقاء عليها والبقاء فيها والحصول عليها هدفاً قائماً بذاته، حتى ولو توقفت عن أداء رسالتها.

وقد تكون الإشكالية الكبيرة ومعظم المضاعفات التاريخية والفتن الكبرى بالنسبة للأحزاب والجماعات والتنظيمات والفرق والمذاهب، غلبة فلسفة وثقافة الوصول إلى الحكم وإقامة الدولة على فكرها وأنشطتها، سواء كان ذلك عن قصد أو غير قصد، في أحيان كثيرة، على حساب الدعوة، ودقة الانضباط بالقيم الإسلامية؛ وقد تأسس الدعوة وتستغل شعائر وشعارات الدين للوصول إلى الدولة، بمعنى أن تصبح المعادلة: دعوة الدولة لا دولة الدعوة.

لذلك، ففي كثير من الحالات قد يكون الانحياز للمجتمع، للأمة، والفعل فيها، والتوسع في دوائر الخير، والتحرك ضمن فضاءات كبيرة بعيداً عن الانفصال عن جسم المجتمعات لتشكيل جماعات أو طوائفيات أو منظمات مغلقة، تحت شعارات مفاصلة المجتمع وتجنب انحرافاته لبناء الأنموذج المثير للاقتداء - والمجتمعات هي محل الدعوة - هو الأصوب.. وهنا يتطلب الأمر فطنة عالية، وموازنة مبصرة بين المصالح والمفاسد، وحسابات دقيقة، ودراسات موضوعية، بعيداً عن العاطفة والتحيز وإخلاص النية لله ﷻ، فقد يكون الانفصال عن جسم الأمة، بكل مكوناتها وأديانها وطوائفها، وتشكيل جسم غريب يؤدي إلى إثارة العداوات والأحقاد،

ويحاصر حركة الدعوة، فيصبح أهلها من الأخسرين أعمالاً، الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا.

ونشر الإسلام في مناخ من السلم والأمن هو الأولى والأجدى خاصة إذا كانت الدولة العتيدة مستهدفة وسوف تستنزف كل طاقتها وتعيش حالة المدافعة عن نفسها، وبذلك تقعد عن أداء رسالتها، وتعجز عن أن تشكل أنموذجاً يشير الاقتداء، وتصبح جزيرة معزولة في محيطها الكبير تسهل محاصرتها وشل حركتها وتعطيل قدراتها، وتأخذ شكلاً عنصرياً أو تعطي شكلاً عنصرياً، وقد تكون إقامتها ثمرة لحسابات دولية وإقليمية ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قبله العذاب، هدفها البعيد محاصرة الإسلام والحيلولة دون امتداده.

لا شك أن الدولة جزء من الإسلام، وأن السعي لإقامة دولة تؤدي رسالتها وتقوم بوظيفتها من تحقيق كسب أكبر للدعوة الإسلامية، وحماية لأبنائها أمر شرعي ومطلب إسلامي، وعلى الأخص إذا تعرض المسلمون لتطهير عرقي وممارسات عنصرية ممن حولهم، بحيث تغلب هنا قاعدة: «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح»، شأن حال المسلمين الألبان في البوسنة وإقليم «كوسوفا»، حيث تعرضوا لأسوأ أنواع التصفية الجسدية والتطهير العرقي والإبادة الجماعية والاغتصاب الشنيع والتعصب، الذي يستصحب عصور الظلام ويوقظ الروح الصليبية الحاقدة، التي تكاد تكون جزءاً من المكون الذهني الممتد تاريخياً، ولعلنا نقول: إن مجزرة واحدة مما وقع للمسلمين وما أوقع فيهم... يمكن أن تتجاوز مساحة مآسيها وضحاياها ما وقع من سلبات في التاريخ الإسلامي جميعه، ومع ذلك فالمسلمون إرهابيون ومتطرفون!

والمحزن حقاً أن التاريخ القديم والمعاصر يحمل لنا دلالات ونتائج مخيبة للأمال لقيام بعض الدول باسم الإسلام، ومن ثم كيف تحولت إلى دول بوليسية يسودها الاستبداد السياسي والاضطراب الاجتماعي والفتن المذهبية والتخلف وإعطاء أنموذج سيئ عن مفهوم الدولة وأدائها ووظيفتها

في الإسلام، بل لعلنا نقول: إن قيام بعض الدول باسم الإسلام وانفصالها باسم الدين حمل الكثير من السلبات والعداوات والأخطار لها وللأقليات المسلمة، التي بقيت معزولة في مجتمعات ما قبل الانفصال، تعاني من الاغتراب والحصار. والحيلولة دون الاندماج.

- العثمانيون في البلقان:

وقد لا يكون المجال مواتياً لمثل هذا الكلام، أو وجهة النظر، بعد المعاناة الشديدة، التي عاشها المسلمون في بلاد البلقان، وخاصة «كوسوفا»، ونحن لا ندعي بأن الدولة في الإسلام بشكل عام أو الدولة العثمانية بالذات دولة ثيوقراطية دينية مقدسة ومعصومة عن الخطأ وأنها حكم الملائكة على الأرض، وإنما هي دولة مدنية، يحكمها بشر يُختارون، يخطئون ويصيبون، لكن الدولة المسلمة على التاريخ، وخاصة الخلافة العثمانية، وبالرغم من كل الإصابات بقيت مشروعاتها الكبرى قيم الإسلام.. وعلى الرغم مما يؤخذ عليها، فإذا ما قيست بممارسات الدول الإقليمية والقومية والعنصرية، التي قامت بعد الانقراض عليها حيث الناس يعانون من الجوع والخوف بكل مكوناتهما تصدق فيها مقولة: «سيئات المقربين حسنت الأبرار».

وفي تقديرنا أن الكثير مما يقال عن الدولة العثمانية، التي كانت وراء انتشار الإسلام في أوروبا والتي كانت وعاءاً للأجناس والألوان والأعراق، لا يخرج عن التحيز لها أو عليها، التحيز ضدها، بدوافع الحقد والعداوة وروح الثأر، الأمر الذي لا يدع أدنى مجال للموضوعية، أو التحيز لها بعاطفة وحماس ديني يؤدي إلى تجاوز الأخطاء وعدم امتلاك القدرة عن الإفادة منها.

فالدولة العثمانية، كسائر الدول التي تعاقبت على حكم الأمة المسلمة عبر التاريخ، لم تكن دولة مقدسة معصومة عن الخطأ، دولة ملائكة، كما يحلو لبعض المسلمين أن ينعتها، كما أنها لم تكن في المقابل دولة شر، دولة شياطين مبرمجين على الشر، كما يحلو لبعض الحاقدين أن يصفها ويبخسها حقها، إنما هي دولة بشر يجري عليهم الخطأ والصواب.

والحقيقة التي ما تزال غائبة بالأقدار المطلوبة: أننا ولو وصلنا في دراساتنا وأحكامنا إلى امتلاك أدوات الإنصاف ومعايير التقويم السليمة والموضوعية، التي تمكننا أن نعرف وننكر، لتحول التاريخ الإسلامي والتاريخ العام إلى معلّم يمنحنا الكثير من الرؤية الموضوعية والبصيرة النافذة لحسن التعامل مع قضائنا.

إن إطلالة عامة على انتشار الإسلام في دول البلقان بشكل عام، وفي إقليم «كوسوفا» بشكل خاص، والإطلاع على الظروف التي رافقت هذا الانتشار والمعاناة التاريخية الشديدة التي عاشها المسلمون الألبان والتي دفعت بهم للخروج هروباً بدينهم حيث استوطن الكثير منهم في بلاد الشام، واندمجوا بأهلها، وتزوجوا معهم، وتعلموا في مدارسهم وجامعاتهم، وتمتعوا بثمرة الأخوة في الدين حتى أحب لهم الناس ما يحبون لأنفسهم، بعيداً عن أي تمييز وحس بالاغتراب، تؤكد أن الألبان وجدوا أنفسهم وتوفر كرامتهم واسترداد إنسانيتهم بالإسلام، وحصلوا في رحاب الدولة العثمانية على الفرص المكافئة، وتمتعوا بحقوق الأخوة، فالدولة العثمانية لم تكن دولة محتلة، حيث تبوأ فيها حوالي اثنين وأربعين ألبانياً منصب الصدر الأعظم (رئيس وزراء)، وتمتعوا بالمواطنة الكاملة.

ومن جانب آخر، فإن هذه الإطلالة على انتشار الإسلام في منطقة البلقان بعامه، وكوسوفا بخاصة، تمكن من إبراز جانب مهم من تاريخ هذه الحاضرة من حواضر العالم الإسلامي، أو عالم المسلمين، التي تكاد تكون غائبة عن ثقافة الجيل اليوم، بكل ما تحمل من دلالات، وتبرز من صور، وتعرف مسلم اليوم، حيثما كان، بالتاريخ والواقع، لعل ذلك يبصره بالأخطار وبالطريق وبالوسيلة الأجدي لحمل خير الإسلام للبشرية ورحمته للناس.

ويبقى التاريخ هو مختبر الفعل البشري، ودليل فاعلية السنن الاجتماعية، وإنضاج الحوادث وتأكيد العواقب وتحقيق الدروس والعبر لحاضر المسلم ومستقبله.

وما أشبه اليوم بالبارحة، فكما أن المعاناة والظلم والاضطهاد واستلاب حرية الاختيار والاعتقاد والحقن العنصري والتعصب الديني والتطهير العرقي والاعتصاب الجماعي والجرائم الإنسانية، التي مورست ضد المسلمين في (كوسوفا) والتي جعلت التعايش أو الحياة المشتركة تكاد تكون مستحيلة، هي العوامل التي هيأت أهل تلك البلاد لاعتناق الإسلام، الذي وجدوا أنفسهم فيه، فإن التصفية الجسدية والتعصب والتمييز العنصري والتطهير العرقي والجرائم الجماعية، التي لا تكاد تصدق، هي التي دفعت الإقليم اليوم إلى الانفصال أو الاستقلال، لعل ذلك يكون وسيلة حماية من تحول الإقليم إلى مقابر للناس وهم أحياء.

والحمد لله من قبل ومن بعد.



الفهرست

الموضوع	الصفحة
*** الحضارة وعوامل انتشارها:	٣
* معيارية القيم وبشرية العطاء:	٦
* إشكاليات في طريق الحضارة:	٩
- ادعاء العصمة:	٩
- أحادية النظر:	٩
- الافتخار دون الاعتبار:	١١
- التضخيم للأخطاء:	١١
- الاستدعاء لتاريخ الفتن:	١٢
* من الخصائص الذاتية للحضارة الإسلامية:	١٣
- البناء الإيماني للفرد:	١٣
- غياب الثنائيات:	١٥
- الارتقاء بمفهوم العمل إلى مستوى العبادة:	١٦
- التوازن وضبط النسب:	١٦
- الرحمة والعدل والمساواة:	١٧
- معيارية القيم وقدرتها على العطاء:	١٧
*** دعوة إلى إعادة قراءة القيم الحضارية:	١٩
- ضلال النخب:	٢٠
- أنسنة علاقات التعامل:	٢٢
- تجديد الاعتقاد:	٢٣
*** الإسلام حضارة الإنسان:	٢٥

الموضوع	الصفحة
- رابطة الفكرة والعقيدة:	٢٨
- رسالة الفطرة:	٢٩
- المشروعية العليا للدولة:	٣١
- العثمانيون في البلقان:	٣٤
الفهرس	٣٧



في الانتاج الحضاري

ثقافة العمران^(١) (حضارة الذات)

جعل الله ﷻ التفاهم والتعاون والتعايش والتسامح هو سبيل بناء الحضارة الإنسانية، وغاية التنوع البشري، وعلّة الاجتماع والعمران، ووسيلة الفقه الحضاري وتحقيق التقوى والكرامة الإنسانية، التي تشكل السياج السليم للنسيج الاجتماعي بعيداً عن النزعات العنصرية، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

فمعيار الكرامة الإنسانية في الرؤية الإسلامية، الذي يرتكز إلى التقوى هو العاصم الحقيقي من كل ألوان الصراع القائم على الجنس والعنصر واللون والجغرافيا والمكانة الاجتماعية والطبقية، الموصول إلى السلام والتحقق بالإنسانية السعيدة والمجتمع الآمن.

فالرسول عليه الصلاة والسلام، رسول للإنسانية جمعاء، يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، الذي جسّد القيم الإسلامية الإنسانية في مجتمع النبوة، ليكون أنموذجاً للاقتداء في التعاون والتفاهم والتعايش والتسامح، وأقام المؤسسات الاجتماعية وفي مقدمتها عقد المآخاة بين المهاجرين والأنصار وبناء المسجد، محور الحياة والنشاط الاجتماعي، وكتابة الوثيقة التي مثلت

(١) كتبت في ربيع الأول ١٤٣١هـ/ آذار (مارس) ٢٠١٠م.

عقداً اجتماعياً ودستور التعايش والتسالم في المدينة، عاصمة المسلمين

الأولى.
مجتمع النبوة *

لقد استطاع مجتمع النبوة الأنموذج أن يبين للناس أبعاد الرؤية الإسلامية للكون والحياة والحضارة والإنسان، هدفها وركيزتها، ويقدم نماذج من الاعتبار والتدبر في القراءتين، في كون الله المنظور وكتاب الله المسطور، للحياة المعاصرة، بفلسفتها ورؤاها وإنتاجها، على الأصعدة المتعددة.

إن هذا التدبر هو الذي يجعل الإنسان قادراً على القراءة بأبجدية صحيحة للحياة والأحياء، ويمكنه من أن يحدد مكانه، ويقدر فاعليته بدقة، ويدرك أبعاد رسالته في واقع الحياة، في ضوء استطاعته، آخذاً في الاعتبار الإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة، مستصحباً المنهج السنني في التغيير وحسن التقدير، بعيداً عن المجازفات والشعارات الكبيرة وقرع طبول الحرب، دون إعداد واستعداد، وشعارات الحماس والتعبئة، دون دراية وتخطيط، الأمر الذي لم يُورثنا إلا مزيداً من التخلف والتراجع الحضاري وتبصير عدونا بنا، وتعريفه بجوانب ضعفنا، وإثارة عنصريته وتعصبه وأحقاده.

وفي تقديرنا أن تلك الحال ما تزال تحكم حركتنا؛ لأننا ما نزال في مرحلة التخلف والوهن الحضاري وحياة القصعة، ندع ما يقع ضمن استطاعتنا من اكتشاف دوائر الخير والتوسع فيها إلى التطاول إلى ما لا نستطيع؛ التطاول إلى القضايا الكبيرة ظناً منا أنها تُحل وتعالج بالشعارات والصراخ والحماس وسماكة الحناجر وضخامة الأصوات، وقرع الطبول، واستمرار الندب، فتهدر بذلك إمكانياتنا، ويضل سعيها، وقد نظن أننا نحسن صنعاً؛ حالنا كحال من افتقد بوصلة الهداية فاختلفت عليه الأمور وتحديد الجهات فمشى مكباً على وجهه.

والمحزن حقاً أنه لم يبق لنا من الإيمان، إلا من رحم الله، إلا التلطف بالشهادتين وممارسة عادات تحت مسمى العبادات.

الكتاب

- سبيل التغيير:

ولعل أول الطريق إلى تغيير الحال يبدأ من الإحاطة بعلم بأنفسنا وإمكاناتنا، وتحديد مواطن الخلل فينا، ومن ثم الإحاطة بعلم الواقع من حولنا؛ ونقصد بالواقع الحال، التي عليها الأمة المسلمة الآن وحال خصومها وأعدائها والظروف التي تحيط بها.

وليس ذلك فقط، وإنما اكتشاف نقاط التقاطع والالتقاء والتشارك في ما بين معطيات الرؤية الإسلامية ونواتج الحضارة المعاصرة، التي تحيط بنا من كل جانب، بعين متخصصة بصيرة، والتعرف الدقيق على أن الحضارة المعاصرة ليست شراً مطلقاً ولا خيراً مطلقاً، وإنما هي من هذا وذاك، والعامل هو القادر على التمييز، العارف ماذا يأخذ وماذا يدع، المدرك لدوره في هذا الواقع ورسالته في الحياة والمجتمع وما يتطلبه ذلك من آليات وخطط وأعمار وأجال وحتى أجيال.

ذلك أن الحضارة الإسلامية، التي توقفت شرايينها عن التدفق ونسخها عن الامتداد والعطاء والقيام بوظيفة الاستخلاف والعمران من قرون عديدة، الأمر الذي يعني التراجع الحضاري، وفسح المجال لامتداد الآخر في فراغنا، لا يمكن أن تختزل تلك الفجوة الحضارية بساعات وأيام وسنين، كما لا ينفع معها العلاج بالبكاء على أطلال الماضي وامتداد الافتخار بإنجازاته لمعالجة مركب النقص في كثير من الأحيان، وبذلك يتحول النواح على الماضي من دافع ومحرك ورافع ومحرض حضاري إلى مانع ومعوق ومعطل ومكرس للعجز ومخرب للوعي ومؤد إلى الغيبوبة الحضارية ووهم العافية.

ولا مندوحة من الاعتراف بأننا على حال متخلفة لا نُحسد عليها، حيث تحيط بنا أخطاؤنا، وتحاصرنا معاصينا من كل جانب، الأمر الذي أسقطنا في ارتهان حضارة (الآخر)؛ وليس ذلك فقط، وإنما في استمرار اتساع الفجوة الحضارية التي تزداد كل يوم، بل كل ساعة تقريباً بيننا وبين

(الآخر)، لدرجة من الهوان أصبحنا معها ميدان تجارب ووسيلة إيضاح لنمو وتقدم (الآخر).

ولا تقتصر هذه الإصابات على أصحاب الشأن السياسي، الذي نكاد نحمله عادة كل الأوزار لإعفاء أنفسنا، وإنما باستطاعتنا القول: إن أصحاب الشأن الديني والشأن التربوي والشأن الثقافي ليس أحسن حالاً وأقل مسؤولية من أصحاب الشأن السياسي في هذا الجانب، إن لم نقل: إن الشأن السياسي إنما هو ثمرة ونتيجة للخلل والإصابات الخطيرة في تلك الجوانب جميعاً.

والناظر في حال الأمة على الأصعدة المختلفة، الديمغرافية والاقتصادية والسياسية والتربوية واللغوية، قد لا يجد في الواقع المعيش ما ينتسب إلى مرجعيتها أو يشير إلى تواصلها الحضاري، حيث تقيم حاضرها على أصول وقيم حضارة أخرى؛ لقد انتهينا إلى الحالة الذي ذكرها القرآن من التقطع في الأرض، سياسياً واجتماعياً ولغوياً، حيث تقطعت الأمة أمماً: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا مِّنْهُمْ أَصْلَحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾ [الأعراف: ١٦٨].

إن ملامح واقع الأمة اليوم، بشكل عام، يشير إلى أن هذا الواقع جاء ثمرة ونتيجة لحضارات غازية وثقافات مهيمنة تكاد تأتي على مقومات الأمة جميعاً بحيث باتت تغيب معها قسماً هوية الأمة وتاريخها وتواصلها الحضاري.

لقد تجاوز الحال، التي نحن عليها، عملية التبادل الثقافي والمعرفي والشاركة الحضارية الموهومة، الحال الطبيعية بين الأمم والشعوب والحضارات، إلى الاستلاب الحضاري والتنميط ضمن سياقات الحضارة الغالبة، وذلك على الأصعدة المتعددة، السياسية والثقافية والتربوية والتعليمية واللغوية والسياسة السكانية والفنون العمرانية؛ لقد تحولنا إلى أرقام معطلة المعنى والفاعلية، لدرجة أصبحت معها تلك الأنماط أو هذا الحال من التنميط أشبه بعمود إذعان تسلب إرادتنا وتعطل اختيارنا في كل مجالات الحياة وحركتها.

- السقوط في فخاخ الماضي:

وقد يكون أحد وجوه الإشكالية أنه بعد أن تقطعت الأمة أمماً تقطعت ثقافتها، ومُزقت رقعة أفكارها، وهجنت لغتها، وعجمت ألسنتها، وتبعثرت مرجعيتها، واهتزت كلياتها، واختلت أولوياتها، وأصبحت كل أمة من هذه الأمم شظية تعيش حبيسة مرحلة معينة من الماضي تنقلب فيها! لقد سقطت في فخاخ ذلك الماضي وفتنه ومشكلاته، وهي ما تزال تقيم المعارك ولا تقعدها بغير عدو حقيقي، وتغرق في النظرات الجزئية، التي تعميها عن رؤية المشكلات الأساس بشكل صحيح وتحول دون القدرة على التحقق بالرؤية الشاملة، التي تمكن من رؤية الحاضر، وتستصحب عبرة الماضي، التي تحقق لها العبور وصناعة المستقبل السليم.

فهل يحق لنا أن نقول: إن ذلك بسبب افتقارنا المعيار ودليل الهداية ووسيلة الاقتداء؟ أم نقول: لقد اختلطت علينا الأمور، وعُميت علينا الأشياء، إلى درجة أصبحنا معها نُقدّس المندس وندنس المقدس، ونقبل الضار ونرفض النافع المفيد؟ وهل السبب في ذلك منتجات الحضارة وسياساتها وثقافتها وفضاؤها؟ وهل هذا هو الذي شل إرادتنا وعطل ذهنتنا وأخرجنا من مرجعيتنا فتحولنا إلى زبائن أغبياء لا نحسن حتى التقليد والمحاكاة، لا تلامذة أذكاء متعلمين؟

إن الحضارة المعاصرة بآلتها وجبروتها تحيط بنا من كل جانب، كما أسلفنا، في البيت، والشارع، والمركب، والمشرب، والملبس، والمدرسة، والنادي، والجامعة، والمسرح، والمعرض، والمكتبة، والدائرة، وطرز البناء والعمران، تحاول تنميطنا وقولبتنا وفقاً لمقاييسها حتى ولو كنا نختلف عنها قيماً، وتاريخاً، وعادات، وتقاليد، وموروثات حضارية، ومعادلات اجتماعية، وعمر حضاري؛ إنها تمارس التخلية، بمعنى التفرغ، من كل ما يختلف عنها، وتحشد لذلك العلماء والخبراء من كل اختصاص، وتحاول الإمساك بعقول النخب السياسية والثقافية والتربوية والفكرية، تجندها في محاولة لنخرب بيوتنا بأيدينا؛ لقد أصبحنا، وإلى حد بعيد، نمثل رجع الصدى لها، على كل المستويات، حتى ولو كنا نقاد إلى حفتنا بظلفنا.

- من مظاهر الاستهداف للأسرة:

لقد بدأت الإصابات تترى وتتوالى علينا، في السياسة والثقافة والتربية والتعليم والسياسات السكانية وطرز البناء والعمران، وتوثق بمعاهدات دولية تمثل بالنسبة لنا ارتهاناً وعقود إذعان؛ لقد تمحورت معظم السياسات المستهدفة حول الأسرة، في محاولة لإيقاد الصراع بين أفرادها، والدعوة والإغراء بالتمرد والصراع على قيمها تحت شعارات «الحرية الشخصية» وفلسفات «صراع الأجيال» والحق في «حرية الاختيار»، ومواجهة التمييز ضد المرأة، والحد من الاغتصاب الجنسي، حتى في نطاق الحياة الزوجية، والمطالبة بالحقوق المتساوية في الإرث والسفر والإقامة والقوامة، وذلك شأن كل الفلسفات التي تدعو إلى الخلاص من سلطة الأبوين وإسقاط مجتمعات الأبوة بإطلاق؛ وليس ذلك فقط وإنما إيقاد الصراع أيضاً بين الرجل والمرأة، ومحاولة إلغاء الفوارق العضوية والنفسية والتخصصية والوظائف الاجتماعية، والدخول إلى أخص الخصوصيات، والتدخل في العلاقات الزوجية بأدق دقائقها، الأمر الذي أدى إلى تفكك الأسرة في عالمنا الإسلامي، التي كانت ولا تزال تعتبر الحصن الأخير للتربية والخلق والثقافة والعادات.

لقد وُضعت الفلسفات للتحويل من الأسرة الممتدة، بكل عطائها وروابطها ونسيجها الاجتماعي وما تحققه من التوارث الاجتماعي والتجانس بين الأجيال، إلى الأسرة النووية، التي تقتصر على الأب والأم والأولاد، التي تقطعت معها الأوصال، وقُضي فيها على صلات الأرحام، وأدت إلى تمزق النسيج الاجتماعي للأمة، والعبث بقيمها وتاريخها.

- من أشكال التدمير للحياة الاجتماعية:

وبالإمكان القول: إن ذلك كان سبيلاً إلى عملية تدمير كامل للحياة الاجتماعية، بكل أبنيتها، بما في ذلك الأسرة النووية، ويمكن لنا بنظرة بسيطة ومستعجلة أن نبصر المصير الذي انتهت إليه الأسرة النووية من التباعد والتفكك والصراع بين الأزواج والزوجات والأبناء والبنات؛ ولو طرحنا

سؤالاً: كم من الأسر النووية المعاصرة استطاعت الصمود والامتداد؟ لأجابتنا معدلات الطلاق بما يُبلسنا والغاوين؛ ولو عقدنا مقارنة بسيطة بين أسرنا السعيدة في التاريخ الإسلامي وماذا أنجبت وأنتجت من العلماء والقادة والأبطال وأسرننا التعيسة المعاصرة وماذا تنتج من المأزومين والانهمازيين والمغرورين والفاستدين بشكل عام، لعرفنا ببساطة إلى أين نسير، وماذا يحمل لنا المستقبل! لكن يؤسفنا أن نقول: إن العاقل يعتبر بغيره وخطأ نفسه، والأحمق من يكون عبرة لغيره.

إن أسرتنا المعاصرة فقدت الروح الجماعية، التي تربي العواطف، وتقوي الأواصر، وتدرب على التعاون والإيثار والوفاء والإخلاص والحب والرحمة واحترام الكبير والعطف على الصغير.

لقد أصبح أفراد معظم أسرنا المعاصرة أشبه بنزلاء الفنادق، لكل غرفته وطعامه ومنامه واهتمامه وممارساته لشأنه الشخصي، حتى ولو جمعتهم أحياناً غرفة أو مجلس واحد؛ فالتلفزيون لبعضهم هو أمه وأبوه وأخوه وأخته، وحديثه وأنيسه فهو مشدود إليه، يعيش بجسمه فقط في الأسرة؛ ومنهم من ينكفئ على الكمبيوتر يحاكي من يريد ويستدعي ما يريد؛ ومنهم من يفرق في بحر الإنترنت بكل أطرافه ومخاطره؛ ومنهم من قد يمضي وقته كله خارج المنزل ويعود منهكاً إلى فراشه وكأن لا علاقة له بغيره؛ وكثير من النساء المتحضررات المتحررات يغادرن البيوت إلى وظائف مُنهكة قد لا تمت إلى وظيفتها الاجتماعية والعضوية بنسب، فتكسب درهماً بخسة قد تدفع بها إلى التمرد والانكفاء وعدم الانسجام الأسري، ومحاولة الاستقلالية الخادعة، دون استشعار لأهمية دورها في التربية، وكأن تربية الأولاد والسهر على الأسرة عبثاً من العبث وليس عملاً!

وحتى بعض المتدينات، لسن أحسن حالاً، من اللواتي بدان يخرجن باسم الدعوة والنشاط الديني، حتى ولو كان ذلك على حساب الزوج والأولاد وسعادة الأسرة وتأمين متطلباتها والقيام باستحقاقاتها، وكأن رعاية الزوج وتربية الأولاد وغرس الفضائل والرعاية الصحية وبناء العواطف وتمتين

الأواصر الأسرية في البيت ليست من الدعوة إلى الله! لكن المشكلة تصبح أكثر تعقيداً وأشدّ خللاً إذا لم تدرك المرأة أبعاد مهمتها في الأسرة والدور المنوط بها، فيصبح مكثها في البيت ذا إشارة سلبية ويشكل عبئاً عليها وعلى أسرته، وبذلك تخسر الأسرة وتخسر الأمة.. وهكذا يستغرقنا الاعوجاج حتى في فهمنا لقيمنا الدينية وتطبيقاتها على الواقع.

وليس ذلك فقط، وإنما بالإمكان القول: إن نمط وطرز العمران وشكل البناء وهندسته المقلدة لحضارة (الآخر) ضاغط ودافع إلى تفكيك الأسرة واختصار حجمها، والوصول إلى الأسرة النووية، والانخلاع من الأسرة الممتدة؛ وليس ذلك فقط أيضاً وإنما يمثل ضاغطاً ودافعاً لأفراد الأسرة، وخاصة المرأة، للخروج إلى الشوارع والمجمّعات والشرفات والأسواق والمطاعم.

- العمران ثمرة للرؤية الإسلامية:

لقد كان طراز البناء ثمرة واستجابة للرؤية الشرعية، بكل استحقاقاتها وأبعادها وحدودها الشرعية، في الحل والحرمة؛ كان معاوناً للأسرة على الاضطلاع برسالتها، ومكملاً ومساعداً على الالتزام بأخلاقتها..

كان طراز البناء وفن المعمار قائماً على الستر والراحة والمتعة؛ كان يسهّل النظر في الكون، والاتصال بالسماء، والتأمل في آلاء الله؛ كانت البيوت (الدور) تتمتع بفسحة سماوية، وتحتوي على حديقة مملوءة بالزهور والأشجار المثمرة، محاطة بغرف ومرتفعات من دورين تأخذ المرأة فيها حقها من المتعة والحرية وكأنها في غرفة نومها، فجاءت الأنماط الحديثة تحاصر المرأة، تحجبها عن السماء وتحبسها في غرفة كأنها السجن أو العلبة تضغط عليها، وتدفعها دفعاً للخروج إلى الشرفات والحدائق، الأمر الذي قد لا يمكنها كل خرجة من ارتداء اللباس الساتر، الذي تنساهل فيه شيئاً فشيئاً، هذا إضافة إلى ما يحمله هذا الخروج من استكمال المظاهر واللباس والتزين والمفاخرة!

لقد انقلبت الآية، فخرجت الزينة إلى الشوارع، وتحولت البيوت إلى مستودعات لأدوات زينة الشوارع، فالشارع محل الزينة والبيت مخزنها، هذا إضافة إلى ما يحمل تقابل الأبنية والنوافذ من كشفٍ للعبورات وانكشافٍ يتطلب من المرأة المسلمة أن تكون في بيتها بكامل لباسها وكأنها في الشارع، الأمر الذي سوف لا يستقيم ولا يمتد، حيث لا بد أن يخرجها شيئاً فشيئاً.



عقبات على الطريق

١ - استيراد السياسات السكانية:

والعلة ليس فقط في طراز ونمط البناء، الذي يقطع الإنسان عن الاتصال بالسماء وينكس رأسه إلى الأرض، وإنما بالتدخل أيضاً بتكوين الأسرة ومحاولة استيراد سياسات سكانية عجيبة وغريبة على ديننا ومجتمعنا وواقعنا الديمغرافي؛ سياسات تتناسب مع حضارة العمران وطرز البناء المستوردة أيضاً، تدخل علينا متدثرة بثوب العلم والمعرفة ومستصحبة التجارب والدراسات الرعية عن خطورة الزواج المبكر والذي باتت تُحشد له الدراسات الوهمية حتى ولو صادم الفطرة، وفتح المجال أمام الرذيلة والعلاقات المشبوهة، من مثل أهمية تنظيم النسل والمباعدة بين الولادات بدل أن يقولوا تحديد النسل، ومحو الفوارق بين الجنسين، واختراع مصطلح جديد (الجنندر) حتى يصدق على الذكر والأنثى، دون معرفة الجنس، وإشاعة وتفشي الزواج خارج نطاق الأسرة، وتشريع قوانين الحماية له، والتفتين لزواج المثليين، ... وإلى آخر هذه القائمة الدنسة.

إن هدم الأسرة الممتدة، وتقطيع صلات الأرحام، وإلغاء الذاكرة الأسرية والتوارث الاجتماعي المتواصل بين الأجيال، ومحاولة تجاوز التقاليد والأعراف بدعوى الاقتصار على الأسرة النووية، في فلسفة للحياة

الاجتماعية، والرؤية الحضارية الاجتماعية، وإقامة العمران وتخطيط البيوت والمدن وطرز الأبنية في ضوءها، شكّل في الحقيقة بداية الطريق لإلغاء الأسرة كلياً، سواء في ذلك الممتدة والنوية معاً.

لقد أصبحت الحياة الاجتماعية تعني - فيما تعني - أزواجاً بلا زوجات، وزوجات بلا أزواج، وآباء بلا أبناء، وأبناء بلا آباء، وزواج متعة وصداقة، وزواجاً خارج إطار الزوجية، وزواجاً بشرط عدم الإنجاب، وزواجاً مثلياً.. لقد انتهت الأسرة في الحضارة المهيمنة بكل أشكالها، فهل ندرك غايات ومرامي تلك الفلسفات قبل فوات الأوان؟

يأتي ذلك كله في الوقت الذي تشكو فيه بلادنا، وخاصة مجتمعات الخليج، من قلة السكان الأصليين وخطورة غلبة الوافدين إليها من كل أنحاء الأرض.

ب - استيراد الخبراء:

والمؤسف، أشد الأسف، ما يمارسه بعض الخبراء القادمين من الخارج، الذين يسرقون أموالنا في النهار ويعبثون بحياتنا: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُوا سَوَاءً﴾ [النساء: ٨٩] من تقديم واقتراح خبرات عجيبة وغريبة، من تطبيق قوانين وسياسات المجتمعات الأخرى، التي تشكو من التخلف وزيادة السكان وقلة الموارد وضيق الأماكن، يأتوا بهذه الخبرات ليطبقوها على مجتمعات تختلف في طبيعتها وعقيدتها وتاريخها وإمكاناتها..... إلخ.

وما أزال أذكر أننا كنا في بعض بلداننا العربية الإسلامية نناقش قضية التربية والتعليم والأبنية المدرسية ومتطلباتها من التوسع وأهمية التخطيط لهذه الأبنية بشكل مواز لنمو الطلبة وبمعدلات مدروسة، فاقترح أحد المشاركين، وقد يكون من الخبراء! أن يُجعل الدوام في المباني الموجودة على ثلاث دفعات، فتصبح المدرسة تستوعب ما تستوعبه ثلاث مدارس؛ ولما حاولنا مناقشة ما يترتب على ذلك من سلبيات ضياع الأوقات والتسكع في

الطرق، وزحمة الشوارع، وانعكاس ذلك على البيئة ووسائل النقل، وانتقاص حق الطالب من المعرفة، كان جوابه (المقنع) طبعاً بأن في دولة الصين خمس دفعات تتتابع في المبنى الواحد.. وهكذا تتم المقارنات المحزنة بين بلد يبلغ عدد سكانه المليار إنسان وبلد لما يصل عدد سكانه إلى المليون أو بعض المليون! فكيف يمكن أن نطبق تلك القوانين التي جاءت ثمرة لكثافة سكانية معينة على بلد يشكو الفقر السكاني؟ وهكذا مع الأسف تدار الأمور وتوضع الخطط!

ج - استيراد المشكلات:

وقد تكون الإشكالية كلها في أننا نستورد المشكلات، التي تعاني منها المجتمعات الأخرى، ونفترض وجودها عندنا، وبالتالي نبرر استيراد الحلول والخبراء لمعالجة المشكلات المفترضة أو الموهومة، ونضيع بذلك أموالنا وأوقاتنا ومجتمعاتنا ولا نواجه المشكلات الحقيقية التي نعاني منها.

فالسياسات السكانية المستوردة، واستراتيجيات التنمية، ودراسات ومعاهدات التمييز ضد المرأة، ودراسات معالجة ظواهر العنف الأسري، وتآليب أفراد الأسرة على بعضهم تحت شعارات ومسميات خادعة، وتسليط أفراد الأسرة بعضهم على بعض بدأ يُنذر بنتائج خطيرة هنا وهناك، وهذا يمكن أن يشكل الملامح الجديدة المعاصرة والقادمة لبلاد العالم الإسلامي عامة: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَكًا مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا بُتِنَ لَهُمُ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ١٠٩].

وهذا الرد والإخراج من الدين لم يعد بالوسائل المباشرة، التي قد تحدث عكس مفعولها فتؤدي إلى استشعار التحدي والاستفزاز وتعمل على تجميع القوة والنفرة إلى المواجهة، وإنما تحوّل إلى ألوان أخرى من التسلل واستخدام القوى الناعمة المتدثرة بثوب العلم؛ تحملها إلى العالم الإسلامي المتخلف والعاجز والمؤهّل لتقبل كل شيء دون فحص أو اختبار؛ ولو كان مؤهلاً للفحص والاختبار والبصارة الحقيقية لما يأخذ وما يدع لما كان

متخلفاً وعاجزاً، لذلك أصبح محلاً لنفايات الحضارات والثقافات الأخرى، تحت شعارات المشاركة والحوار والتفاعل والتفاهم والعولمة.

د - دول الخليج الأنموذج الأكثر إيضاحاً:

والإشكالية الاجتماعية قد تكون أكثر وضوحاً في دول الخليج والجزيرة العربية، مهبط الوحي، حيث كانت الأسرة بما تمثل من التقاليد الاجتماعية السليمة والمؤسسات الاجتماعية والتوارث الاجتماعي والروابط الاجتماعية تشكل الحصن الأخير للأمة المسلمة.

لقد بدأ يصلها هذا الوباء الاجتماعي، وإن كانت المناعة والاستجابة ما تزال تختلف من مكان إلى آخر، فالتفكك الأسري بدأت نذره، والعزوف عن الزواج أصبح ظاهرة، وزيادة معدلات الطلاق صار مرعباً، والتحول إلى الأسرة النووية وتقطيع الأوصال الاجتماعية يسير بسرعة رعبية.

والأخطر من ذلك كله المشكلة الديمغرافية، الألغام الاجتماعية أو الألغام البشرية التي تزرع بزيادة الوافدين وتناقص سكان البلد الأصليين، حيث بلغت نسبة الوافدين من جنسيات مختلفة ما يقارب ٨٠٪ من السكان في بعض بلدان الخليج، بعاداتهم ولغاتهم ومشاكلهم وجرائمهم، حتى بات يصدق فينا قول المتنبي:

ترى الفتى العربي فيها غريب الوجه واليد واللسان

ذلك أن المشكلة الاقتصادية هي الأهن على كل حال، أما المشكلات الاجتماعية والثقافية والأمنية والجاسوسية فهي أشبه بالألغام الموقوتة، التي بدأت تنفجر هنا وهناك.

لقد بدأت المدينة الخليجية تفتقد هويتها وملامحها وقسماتها إلى حد بعيد، فإذا نظرت إلى طراز البناء، أو نظرت إلى سحن الوجوه في الشوارع والدوائر، أو نظرت إلى طرز اللباس والمأكّل والمشرب فيصعب عليك تحديد الجغرافيا التي تعيش فيها.

وتزداد الإشكالية خطورة حين تضاف إليها ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة ومن البداوة إلى الحضارة وما يترتب عليها من مخاطر وسلبات.

إن ظاهرة الهجرة الكبيرة من البادية إلى الحاضرة، أو من حياة البداوة إلى حياة الحضارة في المدن، وما يترتب عليها من آثار سلبية وعمران عشوائي غير متجانس، وتبعثر اجتماعي، وتناول في البنيان من رعاة الشاة، على الرغم من كل الاختلالات المدنية والعمرانية والاجتماعية، التي يورثها، يعتبر من بعض الوجوه مؤشراً ودليلاً وعلامة على اقتراب الساعة حيث يقول الرسول ﷺ لجبريل ﷺ: «أَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا»، قَالَ: «... أَنْ تَرَى الْخُفَاءَ الْعُرَاءَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ»^(١)، ذلك أن هذا الاختلال الاجتماعي والعمراني مؤذن بالخراب العميم؛ وانتهاء الحياة على الأرض.

هـ - التفكيك للمدن:

وقضية أخرى قد يكون من المفيد أن نشير هنا إليها وهي أن تفكيك المدن والأحياء وإعادة تنميطها باسم التنظيم قد يقصد في كثير من الأحيان إلى بعثرة تماسكها، والقضاء على تجانسها وتعارف أهلها، الذي كان يحول دون اختراق أي غريب أو اختفاء أية جريمة.

إن هذا التفكيك هو بلا شك أحد أهداف أنظمة الاستبداد السياسي ومتطلبات الأجهزة الأمنية حتى يسهل زرع أزمة الثقة وتحقيق إمكانية السيطرة عليها وتسييل بعض السكان على بعض؛ كما أنه أحد أهداف الاستبعاد وأنظمة الهيمنة الدولية، التي تسعى اليوم إلى تفكيك الدول وخلخلة المجتمعات بإثارة العنصرية والإثنية والقومية والطائفية، حيث قد لا يوجد بلد مسلم اليوم إلا ويعاني من هذا التدخل وهذه التشظيات المرسومة القادمة.

(١) أخرجه مسلم.

إن المدن والأحياء وأنماط البناء والعمران كانت أشبه بحصون وقلاع تحمي أهلها، وتمتن الأواصر بينهم، وتحمي أعراضهم وأخلاقهم وأمنهم؛ فهي كالإهاب للجسد الواحد، أما الآن في الأنماط العمرانية الجديدة فلا يعرف أحدٌ أحداً، ويبقى كل أحد مصدراً للشك والريبة والتجسس على الآخر!

وفي تقديري أنه لا بد في ضوء ذلك من التفكير بإعادة النظر في تشكيل المؤسسات الاجتماعية، وبناء رسالتها، وعدم الاكتفاء بالتشخيص، دقيقاً كان أو غير ذلك.

وقد يكون بدء الإحساس بإشكالية ما ظاهرة إيجابية تمهد الطريق لوعيتها وإدراك مخاطرها، هذا الإدراك الذي يمثل بحد ذاته المحرض والمحرك المتحدي والمستفز لاستشعار الخطر ومن ثم تلمس سبيل الخروج قبل أن تتحول الظواهر إلى كوارث، لكن الخطورة، كل الخطورة، أن تبقى الأمة عند عتبة الإحساس والشكوى والتأوه والتبرم، حتى يصبح ذلك، بحد ذاته، عملاً بدل أن يدفع للعمل.

ولعلنا نقول هنا: إن العقود المتطاوله، التي تمر بنا وتحمل لنا المشكلات اقتصرت في كثير من الأحيان، عند إعلاميين ومفكرين وخطباء... إلخ، عند حدود التشخيص للمشكلة، هذا إن كان التشخيص صحيحاً ودقيقاً، وأعتبر ذلك عملاً، دون القدرة على التجاوز ووضع الحلول الناجعة للإصابات الواقعة، وما تزال تزداد فينا دقات الحماس والتوثب والانفعال، وترتفع نبرة الخطاب، إلى درجة قد تدفعنا إلى بعض الممارسات الطائشة وغير المدروسة والمأمونة، التي لا تزيد حياتنا إلا خيالاً، وواقعاً إلا تعقيداً.

وفي الحال التي عليها الأمة الآن من الاستلاب العمراني والديمغرافي، والاعتراب الفكري، والتفكك الأسري، وبدء غياب المشروعات الكبرى ومعاني الوحدة الجامعة والتفاعل الصحيح نحتاج إلى العزيمة الصادقة وأخذ الكتاب بقوة، نحتاج إلى إدراك وإخلاص؛ نية وعزيمة، إيمان واستقامة،

فكر وفعل؛ نحتاج إلى إعادة تشكيل وتفعيل المؤسسات الاجتماعية التي أنتجت المجتمع الأول، والقيم التي ضببطت مسيرته، والأخلاق التي حكمت علاقته، ليعت الحياة فينا من جديد.

- إحياء وظيفة المسجد الجامع:

كم نحن بحاجة في هذا الاغتراب الاجتماعي والاختلاط الديموغرافي والتنميط العمراني، حيث تُحارب بالحجر والبشر لنخرج عن قيمنا، كم نحن بحاجة إلى إعادة النظر بوظيفة المسجد الجامع، سفينة الإنقاذ، بكل معانيها وأبعادها ليتحول المسجد إلى رثة اجتماعية تساهم في إعادة النسيج الاجتماعي، وإحياء حقوق الأخوة بكل متطلباتها، تشيع قيم المحبة والإحسان والعفو والإيثار والرحمة والتعاون والتعارف.

لقد وُجد المسجد ليشكل محلاً للالتقاء والعبادة والجماعة، والتعرف على أفراد الجماعة ومشكلاتهم وحاجاتهم، وتحقيق التكافل الاجتماعي بكل معانيه.

إن المسجد اليوم، مع الأسف، أخذ يتحول من بناء جماعة متلاحمة متماسكة متضامنة إلى ضم مجموعة أفراد يصطفون ويفترقون، وقد لا يعرف بعضهم مجرد اسم (الآخر)؛ غُطلت وظيفته، إلى حد بعيد، وقُلص وهُمش دوره، ولم يعد المسلم يشعر بفارق عملي كبير بين صلاته منفرداً وصلاته في جماعة، حيث الدافع للجماعة فضلها وثوابها عند الله فقط، أما وظيفة المسجد الاجتماعية فتكاد تغيب تماماً!

والحل الوحيد العودة إلى عمارة المساجد، واستعادة كل المعاني الغائبة، واسترجاع دورها، ليصبح المسجد الملاذ الأمين من هذا الاغتراب، ويعيد لحنمة الأمة، ويبعث الروح في المعاني والأحكام الشرعية، ليستشعر المسلم أنها دين من الدين.

فصلات الرحم، وكل الآداب والأحكام التي تشرعها، وتحض عليها، وحقوق الأخوة، وأحكام الأسرة والزواج، ونظام النفقات، وأحكام الإرث،

والعلاقات بالكبار واحترامهم، والعطف على الصغار ورحمتهم... إلى آخر منظومة هذه القيم الاجتماعية، التي تشكل المانع من الذوبان، والدافع إلى التمسك، وترتبط ذلك بأمر الدين هي السبيل إلى الحماية والمواجهة واستعادة العافية، أما التهاون بها تحت أي ظرف من الظروف أو فلسفة من الفلسفات فذلك يعني الحالقة، التي تذهب بريح الأمة.

لذلك، فإن استرداد رسالة المسجد الجامع، وإدراك أبعادها، واختبار جدواها، وتطوير وسائلها قد تكون من أهم الأمور، التي بها نكون أو لا نكون.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.



صناعة الإنتاج التقني (حضارة الآخر)^(١)

بدأ الله ﷻ النبوة بالكلمة (في البدء كانت الكلمة)، وجعل الخطوة الأولى على طريق النبوة الخاتمة قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ① خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ② أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ③ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ④ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ⑤﴾ [العلق]، فأوضح أن بناء الإنسان وسبيل النهوض وإخراج الأمة والقيام بأعباء الاستخلاف الإنساني وإقامة الحضارة والعمران وتحقيق التعايش والتعارف إنما يتحقق بالعلم والتعلم والقراءة والكتابة، بكل متطلباتها واستحقاقاتها وأدواتها؛ تلك القراءة الواعية لميدانها، المبصرة لهدفها، المسبوقة بالنية والقصد لفعلها وعملها، فـ«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٢).

فباسم الله الخالق تكون رحلة القراءة للخلق، ابتداءً من علم الأجنة وآلية تكوين الإنسان وطبيعة فطرته ومعرفة مؤهلاته واستعداداته وما زوده الله به لرحلة البحث والكشف العلمي، وانتهاءً بالفضاءات العلمية ورحلة الكسب العلمي جميعها، في المجالات كلها، والاستمرار في رؤية الآيات التي ما تزال تتبدى على مستوى الأنفس والآفاق، فالإنسان المستخلف في الأرض لإقامة العمران وبناء الحضارة واكتشاف قوانين التسخير مؤهلٌ لهذه المهمة، إنه مستودع أسرار، ومنجم طاقات، انطوى عليها، قادرة على تسخير الكون والمخلوقات الأخرى، طاقاته لا حدود لها، وحسبنا في ذلك النظر إلى

(١) كتبت في ربيع الأول ١٤٢٧هـ/ نيسان (أبريل) ٢٠٠٦م

(٢) أخرجه البخاري.

بعض القدرات الخارقة التي يتمتع بها بعض الناس ومخزون القدرات الهائلة التي نبصرها عند الذين فقدوا بعض حواسهم فأصيبوا بالإعاقة.

يقول الشاعر:

وتحسب أنك جرم صغير وفيك انطوى العالم الأكبر

أما حقائق الكون، حقائقه الغائبة المذخورة للاكتشاف ضمن قدرات الإنسان وتطور معارفه وكسبه، فلا يتوقف اكتشافها إلا بتوقف الإنسان وانتهاء رحلة الحياة وبدء النشأة الآخرة.

لذلك فإن المسلم المعاصر قد يكون مطلوباً منه السعي في سعيه الدائب لاكتشاف مواطن الخلل، ودراسة أسبابه، وتصميم الذهنية الثقافية القادرة على التحول من معالجة الآثار المترتبة على الخلل إلى دراسة الأسباب المنتجة له، والمساهمة باسترداد الفاعلية وإيقاظ الوعي بالمنهج السنني وفقه العواقب وإبصار قوانين الحركة الاجتماعية في السقوط والنهوض الحضاري، في محاولة لمعاودة إخراج الأمة من جديد، ووضعها على طريق المعرفة، التي كانت ولا تزال تشكل القوة الحقيقية للأمة والخطوة الأساس في طريق النهوض والتنمية، وتجاوز ذهنية التخلف، وتوسيع دائرة الرأي والمثاقفة والمفاكرة والحوار، وبناء العقل الناقد القادر على التمييز بين قيم الدين المعصومة في الكتاب والسنة وبين صور التدين القابلة للخطأ والصواب والنقد والتصويب، وعدم الاقتصار في النقد والهجوم والمدافعة والمواجهة على (الآخر) والاكتفاء بالمرابطة على الحدود، دون التوجه صوب الداخل الإسلامي ودراسة مواطن الخلل في بنيته وتقديم سبيل الوقاية والعلاج.

ذلك أن التوجه صوب (الآخر) واستنفاد الطاقة في حراسة الحدود، والاقتصار بالفخر والإعجاب على عطاء السلف، وإنجازاتهم العلمية والمعرفية، الذي قد لا يخرج عن معالجة عقدة مركب النقص والعجز الذي نعاني منه، دون التنبيه إلى الإصابات المستوطنة بذهنية المسلمين اليوم، سوف يؤدي إلى تكريس التخلف، والمزيد من العجز، وتفاقم الإشكاليات،

وزيادة مساحة الوهم والضلال الثقافي، وتحكم الأمنيات وتعطيل
الإمكانات، وقد تنتهي هذه الذهنية الثقافية بنا إلى أقدار مخيفة من النظرات
الحزبية الضيقة والأسوار الحزبية المحكمة، التي تحمي التخلف وتطارد النقد
والمناصرة ولا تنتج إلا ذهنية التطفيف والانحياز، وتساهم بإقامة دوائر
اجتماعية مغلقة هي أشبه بالطائفيات، تقتصر على الإعجاب بنفسها وإنتاجها
وإنجاز شيوخها إلى درجة يتحول ماضيها ليصبح مستقبلها، ويغيب فيها النقد
والتناصح والمراجعة وشجاعة الاعتراف بالخطأ.

- قناعات موهومة:

إن انفلات ضبط النسب، وما يورثه من فقدان التوازن وعدم إبطار
مواقع العمل المجدي، وغياب الأولويات، وعدم التبصر بالعواقب
والمآلات، والتمحور حول الفكر الدفاعي، وتحويل الحواس جميعها صوب
الحدود ومخاطر العدو ومؤامراته وكيوده، وتجاوز الأقدار المطلوبة في قرع
طبول الحرب، وتضخيم الأزمات، والعجز عن الالتفات للدخل واكتشاف
أمراض التخلف المستوطنة والمزمنة، هو - من بعض الوجوه - نوع من
المناخ المطلوب للذهنية الذرائعية، ومحاولة إعفاء النفس من مسؤولية
التخلف والعجز بسبب من الأزمات المتتالية والتآمر العالمي.

ذلك أن بعض الذهنيات الغوغائية، وعلى الأخص ذهنيات عصور
التخلف وما تنتجه من زعامات، تستعذب مناخ الأزمات، بحيث باتت لا
تحسن إلا إنتاج فكر الأزمات، ولا تستطيع سوى قرع طبول الحرب
وتجيش الناس صوب العدو، الذي قد يكون موهوماً أو وهماً في كثير من
الأحيان.. وعلى افتراض وجود العدو وضخامة مؤامراته وكيوده، فإن العلم
لا يُقَابَل بالجهل، والعقل لا يُقَابَل بالساعد، والفاعلية لا تُقَابَل بالبلادة،
والذكاء لا يُقَابَل بتكريس الغباء، والمؤامرات لا تُعالج بالأصوات وسماكة
الحناجر، وبناء زعامات الظواهر الصوتية على المستوى الفكري والظواهر
السوطية على المستوى السياسي.

إن التهويل والتضخيم والصراخ والعيول يفقد الأمة الحس الصحيح

والإدراك النضيج لمشكلاتها والرؤية السليمة لتوظيف طاقاتها، كما يفقدها الأمن والاطمئنان، ويحيطها بالقلق، عدو كل علم ومعرفة وتقدم، وينتج بطبيعته مزيداً من ضاربي الطبول والتحشيد والحماس، ويهدر طاقات الأمة، ويبدد إمكاناتها، ويعطل توجهها. صوب العلم المنتج واستشعار إحياء فروض الكفائية، ويشكل زعامات جوفاء لا تحسن إلا قرع طبول الحرب دون أن تكون عندها معرفة بفنون القتال، ولا وسيلة القتال، ولا روح التضحية.

في هذا المناخ الموهوم تختلط الأوراق وتضطرب الأولويات؛ هذا المناخ الغوغائي - إن صح التعبير - يجعل الأمة تراوح مكانها وهي تحسب أنها تحسن صنعاً، كما يجعلها تعيش حالة القلق والتوجس والخوف، الذي يقضي على روحها وفعاليتها وينشئ زعامات متخصصة في ركوب الموجة، والإفادة من الأزمة، وامتلاك القدرة على التحويل والتضخيم والتحشيد، والبحث دائماً عن أزمات جديدة لينبثق التوتر والإرهاب الفكري في أعلى درجاته، شأنها في ذلك شأن زعامات الاستبداد السياسي ومصادرة الحريات باسم الصمود بوجه المؤامرة.

وكم كان يتمنى الإنسان أن تنشئ هذه المناخات زعامات أو نخباً قادرة على إدارة الأزمات حال عدم القدرة على دفعها، لكن الأمر يتمحض حول توظيف الأزمة لصنع الزعامة، الأمر الذي تحول من زعامة أزمة إلى أزمة زعامة ونخبة.

كما أدى هذا المناخ، في الوقت نفسه، إلى انتقاص إنسانية الإنسان، وافتقاده للكثير من حواسه ووعيه في هوجة طبول الحرب المستمرة فوق رأسه، فزعماء صناعة الأزمات وتضخيم المؤامرات والتحويل حولها وإقامة المعارك الفكرية والثقافية بغير عدو ليسوا أقل خطراً من تجار الحروب والأزمات، الذين يُقَامرون بأقوات الناس وحياتهم، فالجميع يعطلون ارتقاء الأمة ويشلون قدرتها على إقامة العمران وتحقيق المعارف النافعة والترقي في مدارج الحضارة الإنسانية.

إن حالة زعامات الأزمة انعكست على كل شيء فأزمته؛ لأن ذلك

أصبح مناخاً لا يمكنها العيش بدونه، الأمر الذي أدى إلى الوقوع في حفر التخلف والفراغ والغياب الخطير للدور الرسالي والحضاري، الذي استدعى (الآخر)، وبذلك بدأت فصول جديدة أو روايات جديدة من الأزمات؛ وانعكست حالة زعامات الأزمة على حالة الأمة التربوية والتعليمية والثقافية، ولم تقتصر أصوات طبول الحرب على الحدود، التي لم يلبث الأعداء أن أدركوا أنها طبول جوفاء وهشة لم تعد تخيف إلا أصحابها، بل امتدت لكل المواقع، وافتعلت المعارك والصراعات والعداوات في المذاهب والمدارس والأندية والجامعات والمنظمات والأحزاب، وحتى المساجد، حتى المؤسسات المنوط بها عملية التغيير والإنقاذ سقطت في وهدة التخلف لدرجة أصبح معها زعماء الأزمة الذين كانوا وراء الفساد هم رجاء الإصلاح وأمل النهوض، وهكذا تستمر الحلقة المفرغة.

وفي تقديري - والله أعلم - أن الإشكالية ابتداءً هي أننا نصنع معارك بغير عدو، ونستورد مشكلات مجتمعات أخرى - وقد تكون أصبحت تاريخية عندهم - لنستورد حلولها، ويستغرقنا الفكر الدفاعي، الذي يجعل الخصم والعدو يتحكم بأنشطتنا ومجالات تفكيرنا حتى مناهجنا التعليمية وكسبنا العلمي والمعرفي، وهذه كلها تظهر لزعامات وقيادات الأزمات.

ولعلنا نقول هنا: إن الجدلية الأساس لحركة الحياة وتفاعلها وتقدمها أو تخلفها هي في انتظام العلاقة بين العلم والدين، وإن المعادلة الصعبة تاريخياً كانت ولا تزال في افتعال الصراع بين القيم الدينية والحقائق العلمية، أو بين معرفة الوحي ومعرفة العقل، أو بين النقل والعقل، ونعتقد أن افتعال مثل هذا الصراع أو تضخيمه، على أحسن الأحوال، يدخل في ما أسميناه: «صناعة الأزمات» وإيجاد المسوغات لها.

- الشرخ الحضاري بين الدين والعلم:

والأمر الذي نراه ابتداءً أن إشكالية العالم بشكل عام وإشكالية العالم الإسلامي، التي تعتبر رجع الصدى لمشكلات العالم، هو وجود علم بلا دين يقابله وجود دين بلا علم.

هذا الشرح الحضاري والإنساني جعل رحلة العلم المنفلتة من قيم الوحي، على الرغم من كل عطائها وإنجازها وما قدمته للبشرية، ترافقت مع سهام طائشة قد تصيب صاحبها، لانفلات المعرفة عن أدبها وقيمها وأهدافها وفقدانها المرجعية والمعايير التي تتحكم إليها وترجع إليها لاكتشاف الخلل وتصويب المسيرة دون أن يشكل ذلك عوائق أمام المسيرة العلمية، إضافة إلى فقدانها الأهداف الإنسانية، الأمر الذي انتهى بها على ما فيها من خير إلى انتقاص إنسانية الإنسان، والإكثار من علله وأمراضه وخوفه وإصاباته، وفقدان طمأنينة وسكينة نفسه، وتحويله إلى كائن قلق خائف متوتر، ذلك أن معرفة العقل أو العلم لم تستطع أن تغطي المساحة الإنسانية لمعرفة الوحي.

هذا الشرح الحضاري والإنساني بين الدين والعلم، أو الخصومة المفتعلة بين معرفة الوحي ومعرفة العقل، انتهى إلى لون من التدين السلبي العاجز المنسحب من صناعة الحضارة وبناء العمران والقيام بأعباء الاستخلاف (مهمة الإنسان) عن الإنتاج العلمي والحضاري، بل أكثر من ذلك جعل عطاء معرفة الوحي، القائم في الأصل على التلقي والاتباع والتلقين، بديلاً عن رحلة الكشف العلمي القائم على الإبداع والتفكير والتراكم المعرفي والنقد والتصويب، أو مقابلاً لها، وبذلك حرم الوحي من إنتاج وإبداع العقل وحرم العقل من هداية الوحي، دون امتلاك القدرة لكل منهما أن يغطي وظيفة (الأخر).

ولعل من المسلمات التأكيد أن موضوع الدين غير موضوع العلم، أو محل الدين غير محل العلم، وإن تجاوزا وتشاركا في بعض المساحات الضرورية للتواصل والتأثير والتأطير، لأن موضوع الدين والعلم هو الإنسان. . . ولئن كان موضوع الدين أو معرفة الوحي هو الإنسان وتركيبته والعمل على تأهيله وبناءه وهدايته والارتقاء به وتحضيره وبيان أهدافه وغاياته وصناعة سلوكه السوي، فإن موضوع العلم أو معرفة العقل هي في تلقي الوحي والاجتهاد في تنزيله على واقع الناس وتقويم سلوكهم به، إضافة إلى

إبداع أشيائه، التي تشكل مجموعة الوسائل والعلوم التي تعينه على القيام بمهمة الاستخلاف، فالوحي يصنع الإنسان والإنسان يصنع العلم.

وقد يسوغ لنا القول: إن محل العلم بشكل عام آيات الآفاق، وإن محل التدين آيات الأنفس، وتوجيه الإنسان للنظر في آيات الآفاق واستمرار الكشف العلمي والكسب العلمي؛ وإن عطاء الوحي معارف يتحقق العقل من سلامة نقلها، وعطاء العقل علوم وقوانين وحقائق، يكتشفها العقل ويختبر مدى صوابها؛ وإن الوحي الذي محله الإنسان - والعقل جزء منه - يعتبر العقل من لوازمه، لفهمه والتعاطي معه وانطلاقه لرحلة البحث والكشف العلمي ضمن مرجعية وهدفية وأخلاق لا تتأنى إلا من الوحي.

لذلك قد لا نستغرب أن تأتي الكثير من وظائف العقل في الوحي الإلهي ضمن إشارات عامة وتوجيهات عامة، في الكتاب والسنة، لتوجه العقل صوبها، قياماً بوظيفته، بينما نرى أن معارف الوحي جاءت على الكثير من التفصيل والتفريع للحيلولة دون الخطأ في الاجتهاد والابتداع في الدين، ومن ثم توفير طاقات العقل لذلك.. فإمكانات العقل وساحة نشاطه مختلفة نوعياً عن إمكانات الوحي ومجالاته.

إن الخلط بين معارف الوحي ووظائف وعطاء العقل، أو الصراع بين الوحي والعقل، الدين والعلم، انتهى إلى النتائج الخطيرة والفاشلة في حياة الإنسانية، سواء كان هذا الصراع معلناً، كما هو الحال في الحضارة الأوروبية، أو كان خفياً ورجعاً للصدى، كما هو واقع بعض من الحالة الإسلامية.

وقد تكون الإشكالية هي ادعاء رجال الدين أنهم العلماء والمتخصصون في كل شيء، وأنهم يعرفون كل شيء، وأن معرفة الوحي معصومة ويقينية وبذلك فهي تلغي معرفة العقل القابلة للخطأ! وهذا ضد أصل الخلق وتنوعه، وضد طبيعة الأشياء، الأمر الذي أدى في الغرب إلى معالجة الانحراف بانحراف مقابل، بتأليه العقل بديلاً عن الوحي واعتماده والطلب إليه القيام بوظيفة الوحي، ذلك أن الدين قائم في تصور الغرب على التسليم

دون تفكير أو مناقشة ومراجعة، والعقل قائم على البرهان والشك والمناقشة والمراجعة والنقد والتقصص، وبذلك الخلط المتحصل بسبب رجال الدين وصور التدين المغشوش، لا بسبب قيم الدين، عزول الدين عن الحياة، أو عزلت الحياة عن الدين، وانطلقت الرحلة العلمية بدون ضوابط وأهداف، فكانت المحصلة شقاء الإنسان بغياب الأمن النفسي، وشقاء الإنسان بتغييب إنسانيته عن الرحلة العلمية المنفتحة من أهدافها ومرجعيتها.

إن تسمية معارف الوحي علماً، بالمدلول الفني لكلمة العلم، وإقحامه في غير ما نزل له، ودفعه للتنازع مع الحقائق العلمية، يشكل خطورة دينية وعلمية في الوقت نفسه، كما أن تسمية عطاء العقل الوضعي هو الدين الجديد للبشرية وأن العلم هو الإله، يشكل خطورة أشد وأخطر، ويفقد العلم قيمته وفوائده، وقد يصرفه ليكون أداة بغي وهيمنة وصراع وإصابات ومخاطر جعلت الكثير يفرون منه إلى نوع من الفلسفات الوجودية والارتكاس إلى الحياة البدائية؛ لأنها قد تكون الأسعد للإنسان المعذب بمعطيات الحضارة المعاصرة.

وعندما ينفلت العلم من الدين، أو يخرج على الدين، يقع في البغي والهيمنة، يقول تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ١٤]، عندها تتحول الرحلة العلمية بمعظم عطائها لإنتاج أدوات الهيمنة والتسلط؛ وأكثر من ذلك فقد يُزيف العلم ليكون في خدمة الساسة أو المغامرين السياسيين، ولا نزال نذكر الدراسات البيولوجية التي نشأت في ظل النازية والفاشية في محاولة يائسة وطائشة باسم الحقائق العلمية لإثبات التمييز العنصري علمياً.

نعود إلى القول: إن الصراع المفتعل بين الدين والعلم، على اختلاف موضوعيهما ووظيفتيهما ورسالتيهما ودوريهما ومصدريهما، جعل العالم يدفع الأثمان الباهظة ولا يزال، بسبب غياب العلم الذي يعتبر من لوازم الدين، أو بسبب غياب القيم الدينية الضابطة لمسيرة العلم، والتي تعتبر من لوازم العلم.

- أثر الدين في الإنتاج:

والإشكالية قد تكون أكثر خطورة وأشد تمظهراً في واقعنا الإسلامي، حيث إن الرسالة الإسلامية الخاتمة استوعبت حركة البشرية، وجاءت لتصويب المعادلة ومعالجة أسباب الصراع بين العلم والدين، وقدمت لذلك تجربة حضارية تاريخية تجلت في واقع الإنسان، حيث جاء ازدهار العلم وتقدمه وتألقه موثقاً للالتزام بالقيم الدينية وتقديم أرقى نماذج التدين والكسب العلمي، الذي يثير الاقتداء، حيث كثيراً ما اجتمع التخصص في العلم التطبيقي والاجتهاد في معارف الوحي في شخص واحد، وأن التخلف والإصابات والفهم المتخلف والجمود الذي لحق بقيم الوحي لم يقتصر عليها وإنما امتد هذا التخلف والجمود لتعطيل وظيفة العقل والحد من انطلاقه أيضاً، وأن فترة التآلق والإنجاز الحضاري كانت عندما أخذ الوحي مجاله وأخذ العقل مجاله، بعيداً عن الثنائية والانشطار، بعيداً عما تصنعه الحضارة المعاصرة من تكوين الإنسان برأسين ووجهتين، وتركه في شقتين، شقوة الدنيا وشقوة الآخرة.

ذلك أن التقدم بأشياء الإنسان لا يغني عن الارتقاء بخصائص الإنسان، ومنحه معرفة الأسماء ودليل التعامل مع أشيائه ومع الحياة، وأن من مقتضى الارتقاء بخصائص الإنسان وثمرته إبداع أشيائه ومعرفة حقائق الحياة، وأن طريق الخلاص هو الخروج من الثنائيات، الوحي والعقل، العلم والدين، الدنيا والآخرة، مطالب الجسد ومطالب الروح، وفك الاشتباك الموهوم بين العلم والدين، من حالات إيجاد المخلوق المسخ علم بلا دين أو دين بلا علم.

إن دور الدين أنه يؤهل الإنسان بالرؤية الشاملة للكون والإنسان والحياة، ويزوده بالدليل المطلوب للرحلة العلمية، ويضعه في المناخ العلمي، ويلفت نظره ويحرضه ويدفعه للملاحظة والكشف والاختبار، ويقدم له بعض الحقائق العلمية لتكون دليلاً لرحلته وتعريفه بوظيفته... أما الادعاء بأن القيم الدينية قادرة على الإجابة عن الأسئلة العلمية، وإقامة كهانات دينية لذلك تدعي المعرفة بكل شيء وتحاول إقحام القيم الدينية في المجالات الفنية والعلمية، فهذا إساءة للدين قبل أن يكون إساءة ومحاصرة للعلم،

وذلك لا يقل أهمية عن إقحام العلم للإجابة عن كل الأسئلة التي لا يمتلك وسيلة الإجابة عنها ولا البحث فيها.

وإقامة الزعامات الوهمية قد يدفع ببعضها للجرأة والادعاء أن النص الديني يغالب النص العلمي، وأن النص الديني سبق رحلة الكشف العلمي بإثبات بعض الحقائق العلمية، وقد يستغرقنا هذا التوجه، على الرغم من التخلف العلمي الذي يعاني منه أهل النص الديني، دون أن ندري أننا قد نمارس توبيخ أنفسنا.

وفي تقديري أن عملية النمو والتقدم عملية شاملة ومتكاملة بأبعادها المتعددة، ومجالاتها المتنوعة، ومعاييرها المنضبطة، فالتدين الصحيح يدفع لاكتساب العلم والتبحر به، لذلك أعتقد أن معادلة «دين بلا علم» محل نظر؛ لأن التدين الصحيح أو الالتزام الصحيح بقيم الوحي ينعش العقل، ويحرّضه، ويدفعه، ويوفر طاقاته، ويشعره بالمسؤولية عن وظيفته ويحميه من السقوط وتجاوز حدوده.

فمؤشر التدين الصحيح الإنتاج العلمي المحكوم بالأهداف الإنسانية، وأن صور التدين التي تحاصر العلم وتحول دون انطلاقه هي تدين مغشوش، يحتاج إلى مراجعة وإعادة تصويب.

نعود إلى القول: إن معارف الوحي قائمة على الاتباع والتلقي والافتداء والتأسي والمقاربة بالأنموذج: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(١)، «لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ، فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ»^(٢)، «مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ»^(٣)، «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(٤)، «... عَلَيْكُمْ بِسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَظُّوا عَلَيْهَا بِالتَّوَّاجِدِ»^(٥).

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه مسلم.

(٣) أخرجه البخاري.

(٤) أخرجه البخاري.

(٥) أخرجه أبو داود.

فالتلقي والتلقين والتبليغ والأمانة في النقل هي وسيلة إيصال الوحي، بينما المقارنة والبرهان والاستدلال والملاحظة والاختبار والاكتشاف والتراكم والتصويب هي وسيلة الوصول إلى اكتشاف القوانين العلمية والسبب الكونية للوصول إلى الحقائق.

وفي ضوء ذلك يمكن القول: إننا بالنسبة لمعارف الوحي: كلما اقتربنا من بدء الوحي زماناً ومكاناً وصحابة وتابعين كلما تجلت لنا الصورة الصحيحة والمعرفة الدقيقة والمطمئنة، أما بالنسبة للكسب العلمي فعلى العكس تماماً حيث تتوثق المعلومة وتتأكد وتكتشف وتحرر وتتراكم كلما امتدنا صوب المستقبل؛ ولا نعني بذلك أن وجهة العلم مغايرة لوجهة الدين، ذلك أن القيم الإسلامية خالدة للزمن، ولتؤكد من وجه آخر حقيقة اكتمال الدين وكماله، والحيلولة دون الابتداء فيه وتجاوز موضوعه، وإنما لنقرر أن موضوع الدين ومحله هو الإنسان وموضوع العلم هو أشياء الإنسان - كما أسلفنا - وأن العلم مُنتج إنساني بشري والقيم الدينية مُنزل سماوي.

- التخلف ثمرة الصراع بين العلم والدين:

وفي تقديرنا أن الأسباب الكبرى للتخلف، ولكل إشكالاته وانعكاساته في عالمنا الإسلامي، جاءت ثمرة للمعارك المفتعلة بين الدين والعلم، أو بين معرفة الوحي ومعارف العقل، التي قد يكون لها أسبابها ونتائجها في الحضارة الغربية، حيث لم تكن نحن نمثل فيها إلا رجوع الصدى، ضمن من عقولهم في آذانهم، الذين يتلقون الإنتاج الثقافي بالسنتهم، الأمر الذي أدى بالكثير من الأشخاص والمؤسسات التي ترعى معارف الوحي إلى الانكفاء على الذات وبناء الأسوار السميكة بين المعرفة العلمية وبين القيم الإيمانية، باسم سد الذرائع، الأمر الذي أدى إلى تحريم وتجريم الذين يتوجهون صوب الدراسات العلمية على أنها مقابل الدراسات الشرعية، حتى أصيبت المؤسسات الشرعية بغربة الزمان والمكان والعجز عن معرفة حقيقة المجتمعات التي هي محل دعوتها، ودافعت المؤسسات الشرعية دفاع

المستमित لتحول دون دخول بعض المواد العلمية إلى المدارس والجامعات الشرعية خوفاً عليها، دون أن تدري أن هذا الخوف لم يكن سوباً، وأن هذا الجمود تولد عنه قيام جامعات ومدارس مقابلة وُسمت بالعلمانية لكنها أيضاً لم تنج من الإصابة بقصر النظر وغياب البصيرة، حيث دافعت دفاع المستमित دون دخول المواد الشرعية أو الدينية كثقافة ومعلومات ضرورية لرؤية الحياة وكيفية التعامل معها.

هذا الانشطار الثقافي، وقيام المعارك، وتبيد الجهود بغير عدو حقيقي، حرم المؤسسات العلمية من قيم الوحي، التي تحدد أهدافها وتضبط مسيرتها وتكون مرجعيتها، كما حرم العلم من الانضباط بقيمه وأهدافه وأخلاقه، وانكفأت المؤسسات الشرعية على قراءة ومحاسبة نفسها، حيث لم تفلح في أداء رسالتها للإنسان بشكل كامل وتقود مسيرة العلم إلى الأهداف الخيرة.. وحتى تعفي نفسها من المسؤولية عن حركة العلم والمجتمع انتهى بعض القائمين على شؤونها إلى إشاعة أفكار محزنة وبئيسة: «إن الله اصطفانا لعبادته وسخر لنا الكفار لخدمتنا والعمل في المصانع والمعامل ومؤسسات علوم الدنيا!» وكأن الفروض الكفائية إنما هي تكاليف لغير المسلمين.

وبذلك لم تقتصر على تكريس الجمود والتخلف والتراجع، وإنما وضعنا له المسوغات والمبررات والفلسفات الغريبة العجيبة، وبذلك فرضنا حالة ثقافية موهومة ومغشوشة تتهم كل من حاول اختيار الجامعات والعلوم المدنية بالإلحاد والعداوة للإسلام والمروق من الدين، فأوقعنا الناس في إشكاليات ومآزق، وكان التسرع دون تبين في الاتهام واقتراف المعصية يفرحنا، وتوجهنا إلى التأثيم والتكفير والحكم على النوايا، وأرهبنا الكثير من الطلبة من إثم التوجه صوب الاختصاصات العلمية، ودفعنا الكثير من المتخصصين إلى مغادرة تخصصاتهم إلى منابر الوعظ والإرشاد، بزاد وبدون زاد، وكان القيام بأعباء الاستخلاف وإقامة العمران إنما يتحقق بالأمانى والآمال، والنصر يتحقق بالترغبات دون إعداد واستعداد وتخصص، فأنتهينا إلى أن نعيش حالة في مأكلا ومركبنا وملبسنا ودوائنا وراثنا على الإنتاج

العلمي (للآخر) لدرجة توقف حياتنا على عطائه، ولو يشاء لقطع عنا سبل الحياة.

- الترويج لحياضية العلم:

ولا يقل عن ذلك خطورة القول: إن العلم حياضي وغير منحاز، وبذلك يتم الترويج لإبعاد الرحلة العلمية عن القيم الدينية وتجريد العلم عن وظيفته وأهدافه الإنسانية وانفلاته من ضوابطه بحجة أن القيم الدينية أو الأيديولوجيا تعيق مسيرة العلم وطلاقة البحث، وهذا إنما جاء ثمرة لتسلط رجال الدين في الحضارة الأوروبية - كما أشرنا - على غير مجالهم واختصاصهم ومحاصرة العلم والعلماء والتنكر للحقيقة العلمية إذا عارضت أهواءهم ومصالحهم، فكانت ردة الفعل خروج العلم على أصول الدين، وهذا قد يكون رد فعل سوي إلى حين، أما عندما تحرر الحقيقة العلمية وتأخذ القيم الدينية دورها ووظيفتها ورسالتها، وتأخذ الحقيقة العلمية مسيرتها وحريتها وإبداعاتها في المجالات الحضارية المختلفة، فسوف يلتقيان في بناء الإنسان والارتقاء بخصائصه وصفاته الخيرة بقيم الوحي المنزلة من الله.

ولا شك أن الحقيقة العلمية إنما يجيء التوجه إليها وإنتاجها وطريقة استخدامها من قبل إنسان له قيمه وأهدافه ورؤيته وحاجاته ومشاعره وشخصيته، فهي بطبيعتها مشبعة بثقافة واهتمامات منتجها، وهي الوسيلة الخصبة لإيصال هذه الثقافة، ثقافة المنتج إلى المستهلك، وطبعه بطابع ثقافة وحضارة المنتج؛ فالمنتجات العلمية هي في حقيقتها شواخص ثقافية، أشد فنية وتأثيراً من القول المباشر، لذلك تأتي القيمة الدينية الهادية كضرورة لبناء ثقافة المنتج ورؤيته، ليجيء الإنتاج لخدمة الإنسان المنتج والمستهلك وليس لتدميره.

ولذلك جعل الرسول ﷺ، السعي لطلب العلم وكسبه، مستصحباً للإيمان بالله في ضبط مسيرة تعليمه، وربطها بأهدافها، بادئاً رحلته باسم الله، مدركاً ما يمنحه ذلك من عزيمة، ويتيح له من حضارة وترقي، وما

يمنحه من ثواب وعافية سعيدة، فقال: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ بِهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ»^(١).

فطريق العلم النافع هو طريق التوصل إلى الجنة؛ وكان شعاره الدائم، قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، كما كان خوفه واستعاذته الملفتة من انحراف رحلة البحث العلمي عن مقاصدها وأهدافها فيجيء دعاؤه ومناجاته للإله الخالق الذي يقرأ باسمه: «اللَّهُمَّ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ»^(٢).

وما أكثر النماذج المفزعة اليوم من المخاطر والإصابات، التي رافقت معطيات العلم والتكنولوجيا، وما ألحقت بإنسانية الإنسان وخصائصه وصحته من أمراض وشُرور، وما أورثته من تلوث للبيئة، التي تشكل رحم الإنسان ومحضنه، إضافة إلى ما حققت من إنجازات مبهرة في مجالات شتى ساهمت بتقدم البشرية ومعالجة أمراضها المزمنة والمستعصية.

ولعل التأمل في بعض هذه النماذج التي تشكل نوافذ أمينة للإطلاقة على رحلة العلوم التقنية ونتائجها، يؤكد الحاجة الماسة إلى ترشيد الرحلة العلمية، وضبط مسيرتها، وتحديد أهدافها ووظيفتها ورسالتها، ذلك أن الكثير من الإنتاج التقني اليوم إنما تمحور حول إنتاج الأدوات التي تمكن للهيمنة والتسلط والتدمير، والقليل القليل منها لتحقيق سعادة الإنسان.

إن الإصابات التي لحقت بالإنسان، إنما كانت نتيجة انفلات الرحلة العلمية من القيم السماوية الحضارية.

وما لم نضبط المسيرة العلمية بقيم الوحي لترشيد خطواتها وتحديد أهدافها فسوف يستمر الانفلات العلمي من القيم السماوية، وتستمر الإشكالية اليوم والمعادلة الصعبة، حيث دين بلا علم يقابله علم بلا دين، وافتعال الصراع المستمر بين الدين والعلم.

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه مسلم.

إن رحلة العلم المعاصرة وبعد اكتشاف هذه الآثار الرعيبية التي تهدر
كرامة الإنسان وتسقط إنسانيته بأشد الحاجة إلى أبجدية جديدة للقراءة، باسم
الله الأكرم، واستصحاب هداية الوحي التي تحرض على كسب العلم،
وتضبط مسيرته، وتحدد رسالته، وتبين أهدافه، حتى لا ينقلب العلم إلى
وسيلة للبغي والهيمنة والتسلط، والتضحية بأمان الإنسان في سبيل توفير أمن
الجبابرة والطفة.

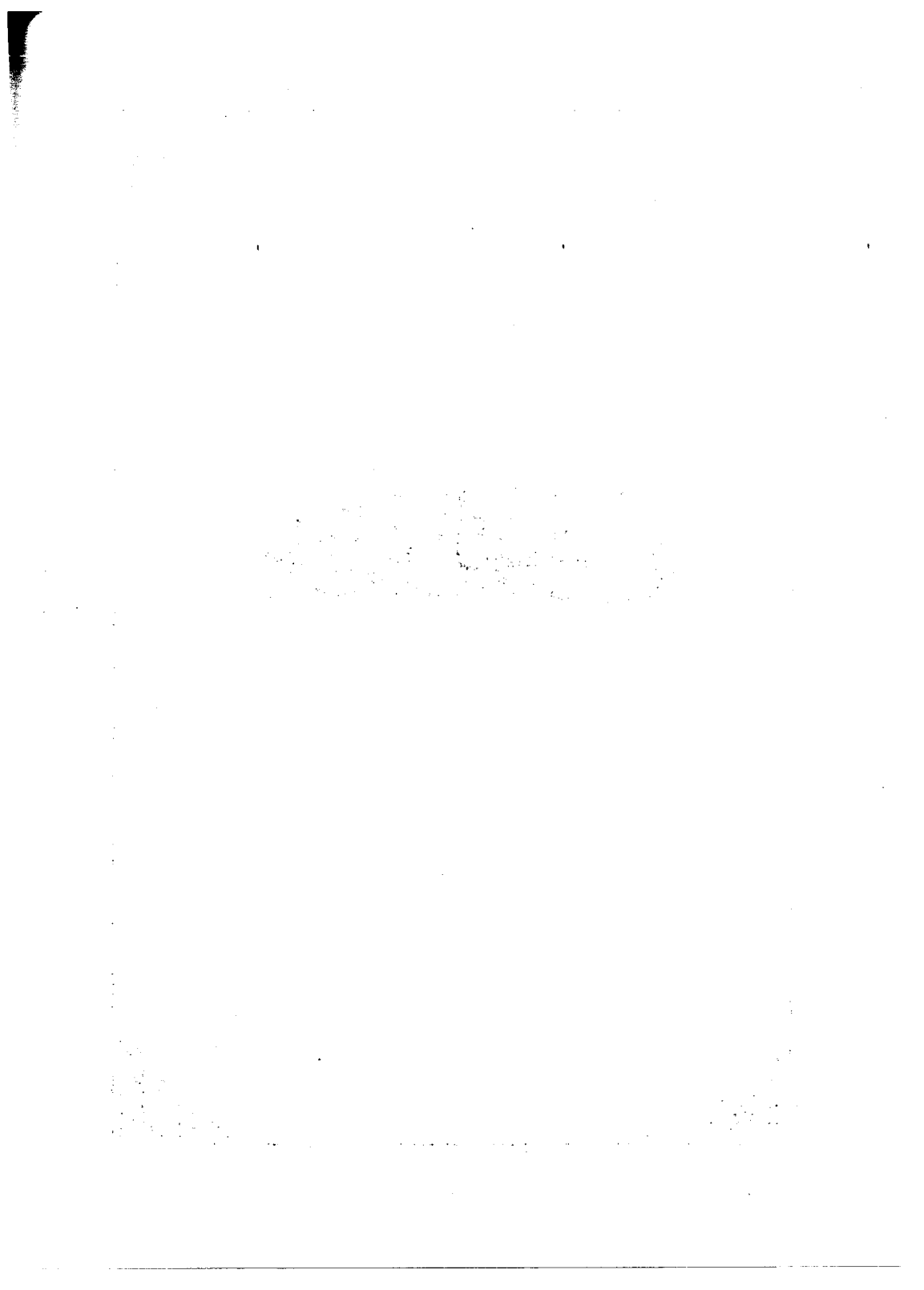
والحمد لله من قبل ومن بعد.



الفهرس

الموضوع	الصفحة
** ثقافة العمران (حضارة الذات)	٣
- سبيل التغيير:	٥
- السقوط في فخاخ الماضي:	٧
- من مظاهر الاستهداف للأسرة:	٨
- من أشكال التدمير للحياة الاجتماعية:	٨
- العمران ثمرة للرؤية الإسلامية:	١٠
- عقبات على الطريق:	١١
- استيراد السياسات السكانية:	١١
- استيراد الخبراء:	١٢
- استيراد المشكلات:	١٣
- دول الخليج الأنموذج الأكثر إيضاحاً:	١٤
- التفكيك للمدن:	١٥
- إحياء وظيفة المسجد الجامع:	١٧
** صناعة الإنتاج التقني (حضارة الآخر):	١٩
- قناعات موهومة:	٢١
- الشرخ الحضاري بين الدين والعلم:	٢٣
- أثر الدين في الإنتاج:	٢٧
- التخلف ثمرة الصراع بين العلم والدين:	٢٩
- الترويج لحيادية العلم:	٣١
الفهرس	٣٥

عَلِيٌّ طَيْبُ نَوَالِ الْهَوَاضِ



على طريق النهوض عقبات ومتطلبات^(١)

ناط الله ﷻ الوراثة الحضارية بتوفير شروط وظروف بناء الإنسان الصالح المصلح، كمحور للنهوض، وإقامة المجتمع ميدان الفعل وثمره الفاعلية الحضارية، وجعل ذلك معايير ثابتة وخالدة في قيم النبوة وسنة ماضية في تاريخ الأمم، يستوي في ذلك الوراثة الدينية والثقافية والحضارية وتحقق الشهود الحضاري بشكل أعم، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ (١٥) إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَالِمِينَ ﴿١٦﴾ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٧﴾ [الأنبياء]؛ وجعل قيم الرحمة وإشاعة التراحم، وليس التلاحم والمواجهة، هو روح الحضارة وهدفها والغاية النهائية من النبوة الخاتمة، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (١٧).

وتبقى معادلة النهوض، أو سؤال النهضة ملحاً وقائماً: كيف نبني الإنسان الصالح المصلح ونقيم المجتمع، وكيف نبني الحضارة ونصل إلى تنمية الحس الحضاري للتطلع والعمل والتسامي للوصول إلى إشاعة قيم الرحمة وإدراك عطائها، على مستوى الفرد والمجتمع، ودورها في التوسع بدوائر الخير والبر في واقع الناس وتحقيق الأمن النفسي، واعتمادها الهدف الذي يتمحور حوله نشاط الإنسان، ووسيلة الخلاص لجميع معاناة وعذابات البشر؟

(١) كتبت في جمادى الأولى ١٤٣١هـ/أيار (مايو) ٢٠١٠م.

وفي الطريق إلى النهوض والنمو والمحاولات المستمرة لبناء مجتمع الغد الصالح، الذي يسوده التراحم، تتعدد وجهات النظر والرؤى وتتفاوت حياة المجتمعات، بين التظالم والعدالة والمساواة والتراحم والتلاحم والارتقاء والتسامي، وهكذا تمضي في الناس سنة المدافعة، وتحقق من خلال سيورتها سنة التداول ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوُلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، وتقوم حضارات وتسقط أخرى، ويظهر أفراد وجماعات تشكل خمائر النهوض تقدم الأنموذج المثير للاقتداء.

وهذه جدلية الحياة، من بدء الخلق وحتى ينشئ الله النشأة الآخرة: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، وشاهد الحياة القائم والدائم يتمثل في نبا ابني آدم، حيث يقول تعالى: ﴿وَأَتَلَّ عَلَيْهِمْ نَبَأُ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [المائدة: ٢٧]، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُاذِنُ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿١٢٧﴾﴾ [فاطر: ١٢٧].

ولقد جاءت النبوة الخاتمة ورسالتها الإنسانية نقطة تحول وتغيير نوعي في التاريخ الإنساني العام ومثلاً يحتذى في كيفية التعامل مع السنن الجارية في الحياة والأحياء، ومنعطفاً في تغيير حال وواقع العرب، الذين مثلوا القاعدة البشرية الأولى، من الشرك إلى التوحيد؛ التوحيد بمفهومه الشامل الذي يعني الانعتاق من الظلم والتسلط وتوفير الحرية والمساواة؛ ومن الجهل والخرافة إلى العلم والمعرفة الحقيقية؛ من الإيمان بالأوهام واعتماد الخوارق أو السنن الخارقة والأساطير وما يترتب عليها من مجازفات سلبية وتبديد طاقات إلى استيعاب السنن الجارية وكيفية التعامل معها وحسن تسخيرها ومغالبة قدر بقدر؛ حيث كانت ولا تزال سنة الرسول القدوة ﷺ في بناء التحول وسيرته في التغيير والنهوض مصدر عطاء خالد، ومنجماً إنسانياً لا ينضب، وتجربة حضارية لم ينطفئ توهجها على الرغم من كل التجارب والمحاولات البشرية، التي قد تقترب أو تبتعد عنها.

لقد تبلور في دعوته ﷺ ورسالته، وتجلياتها في سيرته، التأكيد أن

مشاريع النهوض لا بد أن تخضع لسنن جارية ومطرودة في الحياة والأحياء، وأن التغيير إنما يتحقق من خلال عزمات البشر وقدراتهم واستطاعتهم حتى ولو كان على رأس قيادتهم نبوة معصومة، إلا أنها النبوة القدوة، المتعاملة مع السنن الجارية، الخاضعة لقوانين الاجتماع البشري، المبصرة بكيفية التعامل معه، ليكون ذلك دليل العمل مع الحياة للسائرين على الطريق بعد توقف الوحي.

لقد أسست النبوة الخاتمة لآليات النهوض، فكراً وفعلاً، فالتغيير منوط بإرادة البشر، فالله أراد لهم أن يريدوا؛ يقول تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا يَقُومُ حَتَّى يُغَيَّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، فالله ﷻ من خلال سننه الجارية لا يأذن بحدوث التغيير إلا عندما تتوفر إرادة الجماعة، التي تمتلك أهلية التغيير وأدواته، فالتغيير يبدأ من بناء الإرادة من داخل النفس، من تغيير الفرد فالجماعة فالأمة.

فالتغيير كمشروع منوط بفعل وفاعلية الأمة كلها ﴿حَتَّى يُغَيَّرُوا﴾، وليس ببطل أو فرد أو زعيم أو نبي أو قديس أو زعيم ملهم أو جماعة أو طائفة مهما عظم شأنها.. لقد أسست النبوة لمنهج التغيير؛ فليس المحور حول البطل كشخص، حيث ينحصر الإنقاذ في ذاته ويتوقف على حضوره وإنجابه وإنجازه، وإنما أسست ليكون هذا المحور والتعظيم منصرفاً إلى البطولة كقيمة يمكن لكل أفراد الأمة مقاربتها ومحاكاتها والنزوع إليها، وهكذا سائر الفضائل المطلوب توفرها للنهوض والإنجاز الحضاري.

فالخصائص المطلوبة للنهوض في قيم النبوة وعطائها لم تتمحور وتنحصر في الفرد الممتاز وإنما جعلت متاحة للأمة بعمومها، ولا يخرج الفرد عن أن يكون دليلاً وأنموذجاً على إمكانية تجسيد هذه القيم في حياة الإنسان، وبذلك يتحول الفرد الصالح المصلح إلى أنموذج حضاري يشكل محرضاً حضارياً يمنح الرؤية والإمكانية والممكن والدليل، ويبقى التغيير العام منوطاً بإرادة الجماعة والأمة، وهذه سنة الله وقدره وإرادته، فهو الذي أراد للأمة التي تنشئ التغيير أن تريد وتعمل على تحقيق إرادتها بكل شرائحها

ومن كل مواقعها وليس المكوث في غرفة الانتظار ليظهر الإمام، أو ينزل الفارس من كوكب آخر، أو يخلق الزعيم الملهم، أو يأتي المهدي المنتظر ليملاً الأرض عدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً.

ومسيرة التاريخ الحضاري العام والتاريخ الإسلامي، كثمرة لتجارب تاريخ الأمم والنبوات، هي دليل على اطراد السنن الجارية، فكثير من الأنبياء بُعثوا ولم يؤمن بهم أحد، فلم يحدثوا تغييراً؛ ولئن كان هذا دليلاً من بعض الوجوه على أهمية الثبات على الحق، على المبدأ، وأن الحياة لا تخرج عن كونها موقفاً مهما تضاءل أتباعه، فإنه من وجه آخر دليل على أن التغيير يبدأ من عند تغيير الفرد كخميرة نهوض وينتهي ليكون مشروع أمة كامل.

ولذلك كان منبع خيرية الأمة المسلمة، التي كانت بها خير أمة أخرجت للناس، أن رسالتها التغييرية تقوم على تحقيق إنسانية الإنسان، وتخليصه من الظلم والتسلط والهيمنة بكل صورها وأشكالها، القديمة والمستحدثة، وإلحاق الرحمة به، وتأهيله لحمل الأمانة وحسن أداء الرسالة، وتصويب رؤيته للكون والإنسان والحياة، وتأهيله لكيفية التعامل مع قيم الوحي، في الكتاب والسنة، واستصحاب السيرة النبوة وسيرة خير القرون، في محاولة بعث تجديدية تشكل دليل الحياة وكيفية التعامل معها، وضبط مسيرتها وفق هدايات الدين وإبداعات العقل.

إن إحياء الاجتهاد لتحقيق خلود القيم الإسلامية وتأكيد قدرتها على العطاء وتوليد الرؤى والأحكام التي ترشد الناس وتردهم إلى طريق الحق أصبح من المهام الكبرى للعلماء والخبراء، من مختلف التخصصات والمؤسسات ومراكز البحوث والدراسات؛ وبدون ذلك فلا سبيل للنهوض، في كل زمان ومكان، وفك قيود التقليد التي كبلت العقل المسلم وأوقفته عن العطاء وحاصرت امتداد القيم الإسلامية في حياة الناس بذريعة درء المفاسد، الأمر الذي أنتج المفسدة الكبرى وهي خروج شريعة الله من بناء حياة الناس، وإحداث الفراغ الكبير أمام كل وافد لدخول الفساد والإفساد.

من معوقات النهوض

- إغلاق باب الاجتهاد:

إن الإصابة الكبرى، التي لحقت بالأمة وحالت دون امتدادها ومعاودة إخراجها، والحكم عليها بالموت مع وقف الدفن، هي في إغلاق باب الاجتهاد، وبذلك تعطلت العقول عن النظر والاجتهاد، وتوقف المجتمع عن الامتداد والتفكير في وسائل النهوض، وكأن الله الذي أنزل الشريعة الخاتمة الخالدة، وأعلى مرتبة الاجتهاد وتوليد الأحكام والاستجابة لكل قضايا الحياة إلى أن يكون أحد مصادر التشريع للأحكام، بعد القرآن والسنة، لا يعلم فساد العصور وتقلبات الأيام، وكأن من تذرعوا بالإغلاق خوفاً على الدين من العبث هم أكثر غيرة على الإسلام والقرآن من خالق الإنسان ومنزل القرآن، الذي رضي الإسلام ديناً للناس في كل عصر وأن!

- تعطيل وظيفة العقل:

ولعلنا نقول هنا: إن الأسباب الحقيقية لإشكالية التخلف واستعصاء النهوض تتمثل في إغلاق باب الاجتهاد، وبذلك إقالة العقل من وظيفته، واعتبار أن النظر والتفكير والاجتهاد وتوليد الأحكام للاستجابة لمستجدات الزمان والمكان مروق من الدين وإثم وخطيئة وتطاول على شرع الله قد يصل إلى حد الكفر بالله، والعياذ بالله.

لقد أدخل العقل المسلم، الذي يشكل أهلية التكليف ومحل التلقي لخطاب الله ووسيلة فهم الوحي وإدراك أحكامه والنظر والاجتهاد في كيفية

الاستجابة له، وتعددية الرؤية والحكم الشرعي لكل مستجد ونازلة، في غيبوبة لم يستفق منها، وبذلك دخلت الأمة معه حالة العجز والعقم التي لما تنفلت منها أو تنفك عنها بالشكل المطلوب حتى الآن، حيث أصبح ديدن الكثير من العقلاء والمفكرين الفرار والهرب من مجتمع المسلمين، الذي تحول إلى معسكرات للأسر والمصادرة لإنسانية الإنسان وكرامته وعقله على المستوى السياسي والثقافي وحتى الشرعي ليجدوا أنفسهم عند (الآخر)، ويجدوا حريتهم عند (الآخر)، وإبداع عقولهم عند (الآخر)، ومناخ إنتاجهم وتميزهم في مجتمعات غير مجتمعاتهم.

وما دامت هذه العقلية أو هذه الصورة من الاستبداد السياسي والتدين المغشوش والكهانة الدينية هي التي تحكم الحياة فإن ذلك سوف ينتهي، كما هو واقع الحال، إلى تكريس وتنمية التخلف والتراجع الحضاري، وليس تخلف عملية التنمية واستعصائها؛ وتزداد الخطورة أكثر فأكثر، كما هو الحال في كثير من بلاد المسلمين، عندما تتشكل الكهانات الدينية وتحالف مع الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، بحيث تغادر الأمة قيمها ومعاييرها وأفكارها وتجربتها التاريخية الحضارية لتصبح وقفاً على الأشخاص الذين يشكلون آلهة العصر، ووقفاً على طبقة رجال دين تتحدث وحدها باسم الله وتجرم كل من يفكر بغير عقلها، كما يجرم الدكتاتور والمستبد السياسي كل صاحب رأي وعقل غير رأيه وعقله.

- افتقاد ملكة التدبير والتدبير:

لقد أنزل الله من فضله كتابه للناس جميعاً، وجاء خطابه ميسراً لكل إنسان، ليكون محرضاً عقلياً وفكرياً، يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ۖ﴾ [القمر]، لذلك فمن حق كل إنسان أن يقرأ ويفكر ويتأمل وينظر ويعتبر ويذكر ويجتهد ويستجيب للتكليف بحسب قدراته واستطاعته؛ وهذا الفضاء المفتوح في كتاب الله وتكليفه أمام العقل قد يلحق بعض الإصابات بسبب من الجهل والجراءة على القول بدون علم والغلو والانتحال وسوء النوايا والتحريف، وكل شيء في المجال الفكري

الاجتهادي وارد، وكل احتمال أكثر من طبعي في هذا المجال، لكن ليس العلاج إغلاق باب الاجتهاد وإلغاء العقل والنظر والتفكير والاعتبار والعودة إلى الأمية وإلغاء وظيفة الوحي باسم الحرص على الوحي.

فالاعتبار والنظر والوعي المطلوب لقارئ القرآن، الأمور به الإنسان، سوف يؤدي به إلى استخلاص العبرة ومن ثم العبور إلى إِبصار المستقبل في ضوء رؤية الماضي؛ والتدبر الذي أمرنا به سوف يؤدي بصاحبه إلى امتلاك ملكة التدبير والنظر في الأمور، وهذا من الاجتهاد.

نعاود القول: ليس العلاج لما يُحتمل من إصابات في إلغاء العقل وما يتولد عنه من النظر والاجتهاد والاعتبار (الذي يعني الغياب الشرعي والغيوبة العقلية بكل أبعادها)، وإنما العلاج بفتح باب الاجتهاد والتفكير والتفكير والثقافة والتقويم والمراجعة على مصراعيه؛ هذه العمليات الفكرية هي دون سواها وسيلة التصويب ورد الأمور إلى نصابها، وبناء حالة التوازن والتوسط والاعتدال، والحيلولة دون الجنوح؛ وتلك مهمة العلماء العدول في كل خلف وجيل من الأمة، وهذه هي جدلية الحياة، التي تعني ديمومة عملية ضرب الحق والباطل، ليذهب الزبد ويمكث في الأرض ما ينفع الناس، يقول تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧].

إن أي تفكير بمشروع للنهوض، أو أي تفكير بالإجابة عن سؤال النهضة دون البدء في إحياء النظر والاجتهاد هو نوع من الرسم بالفراغ، واستنبات للبذور في الهواء، والضرب في الحديد البارد، وتسجية للوقت، وإلهاء لجماهير الأمة بأوهام وشعارات لا نصيب لها من الحق والواقع، حتى ولو كانت لافتات إسلامية.

ونستطيع أن نقول: إن حالة الركود والاستنقع واستمرار سؤال النهضة مشروعاً وملف النهوض مفتوحاً كان ولا يزال أمراً موازياً وملازماً لإغلاق باب الاجتهاد، ذلك أن الإغلاق أدى إلى الاستغلاق، وانتهى بالأمة إلى إعفاء نفسها من المسؤولية ودخول غرف الانتظار طلباً للمخلص والمنقذ

والفارس والبطل والإمام المنتظر، الذي سوف يملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً وظلماً، الذي يأتي من الكواكب الأخرى، وتكريس الاعتقاد والتفكير الأعوج أن المزيد من الانحطاط والظلم مدعاة لسرعة حضوره.

- الإغراق في الانحطاط والتخلف:

وقد نستغرب، أو لا نستغرب، في حالات التخلف والتراجع الحضاري، أن يصبح الإغراق في الانحطاط والتخلف من أعلى أنواع التدين، والانسحاب من المجتمع والهروب من تحمل المسؤولية وأداء الأمانة دليل الزهادة في الدنيا والإعراض عن مفاتها وزينتها، حتى انتهى الأمر إلى شيوع تفسيرات للقيم الإسلامية عجيبة وغريبة ومريضة، فإذا كان الرسول ﷺ يحذر النساء من سوء العشرة، ويخير أنهن من أكثر أهل النار، بسبب كفران العشير وعدم إدراك مسؤوليتهن الاجتماعية والأسرية، وأن ذلك الترهيب إنما ورد ليدعو إلى الاستقامة والانسجام الأسري واستشعار المسؤولية في بناء الحياة الأسرية على التوازن والتفاهم والانسجام والإحساس بالتبعة، أدّى الفهم والتفسير لهذا الحديث عند صاحبات العقل المتخلف إلى أن درء الدخول في النار إنما هو بعدم الزواج، على ما في ذلك من مخالفة السنة والفطرة!

- محاولة تسويق المعاصي بمسوغ شرعي:

وأغرب من ذلك الفهم والفقہ والتدين محاولة تسويق المعاصي والإصرار على فعلها بمسوغ شرعي، فقله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴿١﴾ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ فَعَدَّلَكَ ﴿٧﴾﴾ [الانفطار]، يتحول ليصبح عند بعضهم فهماً معوجاً، فيقول: «غرّني كرمك ورحمتك وعفوك!» وهكذا تتحول بعض الفرق من الصوفية المنحرفة إلى لون من ممارسة الإباحية وإسقاط التكاليف الشرعية باسم الدين؛ وتلك الانحرافات كلها إنما تراكمت بسبب إيقاف الاجتهاد وما يترتب على ذلك من ضرورة تصويب العلماء العدول وإقامة الكتاب والميزان في حياة الأمة.

إن إغلاق باب الاجتهاد، الذي لا يخرج عن كونه وجهة نظر واجتهاد، أدى إلى انطفاء فاعلية الأمة، التي تعتبر المحرك والمحرز الحضاري الذي يصنع القلق السوي، الذي يدفع إلى النظر والتحري والتجربة والملاحظة والاختبار ومحاولة تلمس سبل التغيير؛ يدفع إلى التدبر الذي يورث ملكة المقايسة والمقارنة والمقاربة والعبرة من الخطأ، والقدرة على تجاوزه، وعدم السقوط في الحفر نفسها، كما هو حال الأمة اليوم.

- التخويف من استخدام العقل:

ولم يقتصر إغلاق باب الاجتهاد على إقالة العقل من وظيفته؛ بل حصل ما هو أكثر من ذلك، انتهى إلى التخويف من الاقتراب من العقل والعقليين، على الرغم من أنه، شرعاً ووحياً، هو مناط التكليف ووسيلة تلقي الوحي وفهمه والاستجابة لتعاليمه والاجتهاد في تنزيله على واقع الناس، لذلك نعاود القول: إن سؤال النهضة كان ولا يزال قائماً، والمحاولات كلها للإجابة، على مستوى الفكر والعقل، لم تغير ساكناً، حيث ما زلنا نراوح عند فتح الملف ونعيش الشتات الثقافي لغياب المنهج والقاعدة والمنهجية، ونتوهم العافية، وتضيع أعمارنا بتعليق آمالنا فيمن كان شحمة ورمماً، فيصدق فينا قول الشاعر:

أعيذها نظرات منك صادقة أن تحسب الشحم فيمن شحمه ورم

- غياب العقل الناقد:

ولعل من أخطر نتائج إغلاق باب الاجتهاد، الذي يعني التوقف وتعطيل التفكير والتطلع إلى وسائل النهوض وإبداعها: غياب العقل الناقد، واعتباره لعنة، وممارسته مروقاً من الدين، وعلى أحسن الأحوال القول في الدين بالرأي، والخروج على الوحي، والاعتراض على أحكام الله وتكاليفه، الأمر الذي أدى إلى الجمود على الفهوم السابقة، التي اجتهدت لعصرها، ومحاصرة للشريعة عن الامتداد، وإيقاف للخلود الذي يعتبر من أخص خصائصها - حيث لا يخرج الخلود الذي ندعيه وننادي به عن القدرة على

تعدية الرؤية وتوليد أحكامها في كل زمان بكل مستجداته - ورمي كل تفكير وإنتاج وإبداع وعطاء بالابتداع «وَكُلُّ مُخْدَعَةٍ بِذَعَةٍ، وَكُلُّ بِذَعَةٍ ضَلَالَةٌ وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»^(١).

وقد تكون الخطورة، كل الخطورة في إلباس هذه العطالة اللبوس الديني، وممارستها تحت شعار التقوى والورع والخوف على دين الله والتزام السنة والاعتداء بسلف الأمة، حيث أصبح هذا شعاراً نرفعه في وجه كل ابتكار وإبداع دون وعي وبصيرة وتمييز وفهم لدلالة مصطلح «البدعة» في الدين وانحصار مجالها في عبادة الناس.

- شيوع مذاهب الجبرية والقدرية:

وكل ذلك قد يهون أمام ما أورثت وأفرزت عطالة العقل من الفهم المعوجة حول القدر والحرية ومسؤولية الإنسان عن عمله، حيث المسؤولية - كما هو معلوم - فرع الحرية، وشيوع مذاهب الجبرية والقدرية في الأمة، وإعفاء النفس من رسالتها ووظيفتها وتكليفها بالتغيير والارتقاء والتصويب بمعايير ومسوغات دينية، والإلقاء بالتبعية على القدر، فالله خلقنا وما نعمل، مستدلين بقوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحُونَ ﴿٩٥﴾ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات]، علماً بأن الآية وردت في مجال خلق الله للناس والحجارة، التي ينحتونها ويتخذونها أصناماً تعبد من دون الله بما لا يليق بعقل، والاعتقاد أنه القدر النازل من السماء - والعجيب الغريب أن يكون القدر مختصاً بالأمة المسلمة دون غيرها! - وأن أي محاولة لتغيير الحال هو اعتراض على إرادة الله وقدره في الناس وقضائه في العباد، وفي ذلك عودة بالفرد والمجتمع والأمة إلى الطفولة العقلية، إلى العقل الخوارقي الأسطوري، الذي ينتظر حصول المعجزة لإنقاذه مما هو فيه، والذي ما كان الوحي إلا لخلص الناس من هذه الإصابات العقلية وحفظ كرامة الإنسان وحماية عقله وسلامه تفكيره.

(١) أخرجه النسائي.

ولعل من المستغرب أيضاً أن يتوافق ذلك مع ما تمتلئ به أدبياتنا وكتاباتنا ووعظنا وخطبنا من أن الله لم يخلق الدنيا عبثاً وإنما خلقها طبقاً لنظام محكم يليق بالله سبحانه ويدعو للإيمان بالخالق المبدع، حتى لقد اعتبر (دليل النظام) هذا أحد الأدلة الأساس في الاستدلال على وجود إله لهذا الكون، الذي لم يخلق عبثاً؛ وكثيراً ما نتلو الآيات، ونكرر تلاوتها، التي تستنكر حال من لا يدركون نظام الكون وخضوعه للسنن والقوانين ولا يدركون حرية الإنسان في الفعل والترك ومسؤوليته عن الإيمان بهذا النظام ومسؤوليته عن التعامل معه وتسخيره، من مثل قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ (المؤمنون)، فالكون يحكمه نظام ويسير وفق سنن وقوانين وأقدار مطردة، والله تعالى يقول: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ (آل عمران) ويقول: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ (سنته) قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ (الأحزاب: ٣٨) فأقدار الله هي سننه في الكون، ويقول تعالى: ﴿... فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ (١٧) هذا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ (١٨) [آل عمران]، سنن اجتماعية وقوانين وأقدار مطردة تخضع لها مسيرة الحياة؛ فهل نعي هذه القوانين ونحسن التعامل معها وتسخيرها، وبذلك يتحقق انسجام الإنسان مع نظام الكون وسنن الحياة فننتج حضارة متميزة تحمل الرحمة للناس؟

فالإنسان (العَدَل) صانع الحضارة أمل النهوض هو الذي يعي ويدرك سنن الكون والحياة ويحسن التعامل معها ويغالب قدراً بقدر؛ والإنسان (الكُل) هو المعطل المتخلف المنطفيء الفاعلية، العاجز عن إدراك السنن، المنتظر الخوارق والمعجزات.

والعجيب في حال هذه الأمة ما انتهت إليه كثير من أبنائها من التلبس بالتدين المغشوش والفهم الأعوج لقيم الدين والذهاب إلى انتظار الخوارق والمعجزات لحل مشكلاتهم وتغيير حالهم! فالمعجزة كما هو

معلوم: الأمر الخارق للعادة، أي الخارق للأسباب، مما يعني - من بعض الوجوه - أن الحياة والكون والإنسان خاضعة لأسباب وسنن مطردة.. وكون المعجزة خرقاً للأسباب من قبل الله دليل على اطراد تلك الأسباب والسنن، وأن عطاء المعجزة، بقيادة الموحى إليه، تحقق من خلال عزمات البشر في التزام الأسباب والسنن، وقدمت أنموذجاً وقدوة للنهوض ودليلاً للسقوط من خلال حسن التعامل مع السنن أو الخطأ في التعامل معها، ولم تأت في إقامة الحضارة وبناء العمران ونهوض المجتمع بالخوارق والاصطدام بالسنن، الأمر الذي يكرس عطالة الإنسان وعجزه.

لقد خضعت المسيرة الإسلامية النواة بقيادة النبوة لكل الأحوال، وفي شتى المجالات، للتعامل مع السنن من خلال الطبيعة البشرية نفسها، سقوطاً ونهوضاً، لتكون دليل العمل والتعامل والتسخير؛ فالتحول عن السنن الجارية وانتظار السنن الخارقة نوع من البله العقلي والتدين الفاسد، لذلك ومن هنا نقول: إن هذه الثقافة أو هذه العقلية يمكن أن تعتبر السبب الرئيس في استمرار العجز وفشل مشروعات النهوض وارتكاسها وقصورها في الرؤية وبقاء سؤال النهضة مغلقاً وملفها مفتوحاً؛ والأخطر من ذلك أن يحول هذا التدين الفاسد دون المراجعة والنقد والتقويم واكتشاف مواطن الخطأ ودراسة أسبابه وأخذ الحيطة والحذر والعبرة لعدم تكرارها.

وقد نلاحظ أن من أعظم إنجازات هذا التدين المشوّه - إن صححت تسميتها بإنجازات - ما يحملنا عليه من النخوة والانفعال وسرعة الاستجابة لترميم آثار الإصابات! أما التفكير في أسبابها وبيان الخطأ والتقصير واستدراك ذلك في قابلات الأيام؛ فذلك اعتراض على قدر الله وتحكيم للعقل وإبعاد للوحي، الذي اعتبر القدر من أركان الإيمان!

إن إغلاق باب الاجتهاد شكل المناخ لهذه الفهوم الفاسدة، التي لا ينتجها إلا العقل البليد؛ فإذا حرم الإنسان من التفكير والمقاربة والمقارنة

والاجتهاد في تنزيل القيم على واقع الناس، بحسب تغير أحوالهم وتفاوت استطاعتهم، وما قيم الدين إلا لصناعة الدنيا وبناء السلوك والمجتمع الفاضل، فمن أين يأتي الإنتاج كثمرة للعقل محرك النهوض، ومن أين يتكون العقل الناقد لهذا الإنتاج الغائب؟ فالعقل الناقد المجتهد هو ثمرة وجود اجتهاد وإنتاج وعمل وعطاء، فكيف وحالتنا هذه نطلب حضور العقل الناقد القادر على التقويم والمراجعة والمناقشة والمقارنة والمقاربة وبيان كيفية الاقتداء؟ لذلك نعتقد أن تكرار الإصابات واستمرار حالات العجز والتخاذل والخزي أكثر من طبيعية.

ولعل من عجائب الأمور وإفرازات الذهنية التي تلقي بالتبعة على القدر لتعفي نفسها من المسؤولية هو شيوع فلسفة الجبر أو عقلية الجبر، التي قد تعتبر اليوم، عند بعض المسلمين، من أعلى أنواع الدين، وتستخدم لذلك إسقاط بعض الآيات على هذه الحالة الشاذة المتناقضة مع كل عقل ووحى، من مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وهكذا يُستدل بالآيات مقطوعة عن سياقها ومقاصدها، مع أن الرسول ﷺ يقول: «اخرض على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز»^(١)، والله تعالى ناط العمل والتغيير والارتقاء وإقامة العمران بإرادة الإنسان وفعله، ورتب على ذلك المسؤولية والجزاء ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ١٠]، ﴿وَأَنْ سَعِيهِمْ سَوْفَ يُرَى﴾ [النجم: ١١]، ﴿ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءُ الْأَوْفَى﴾ [النجم: ١٢]؛ فالله هو الذي أراد للإنسان أن يريد، أن يكون حراً، وشرع له السنن الجارية، وطلب إليه تسخيرها لتحقيق مصلحته وفق مقاصد الدين، وقدم له نماذج من النبوة على كيفية التعامل معها، فقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾، حيث ناط الله فعله بالتغيير بإرادة المجتمع، الناس، القوم، - كما أسلفنا - الذين يدركون السنن فيتعاملوا معها، ويغالبا قدرأ بقدر، ولعل كلمة ابن القيم رحمه الله، وهو العالم السلفي

(١) أخرجه مسلم.

النصبي المجدد، يمكن أن تشكل الرؤية الدقيقة والشرعية في هذا المقام عندما يقول: «ليس المؤمن الذي يستسلم للقدر، وإنما المؤمن الحق من يغالب القدر بقدر أحب إلى الله»^(١) وهذا الفهم هو المهماز الحضاري ودليل النهوض ومحرك القاعلية.



(١) «مدارج السالكين».

من متطلبات النهوض

- استيعاب فئات الأمة:

إن عملية التغيير أو مشروعات النهوض بشكل عام مشاريع تتطلب استيعاب الأمة جميعاً لها وانخراطها بها بحيث تستنفر طاقاتها وتجمعها وتنفر لإنجازها، كل من موقعه، ذلك أن مشاريع النهوض غالباً ما تكون من تفكير نخبة وإنجاز أمة.. فالله ﷻ في سننه وقوانينه للتغيير قال: ﴿حَتَّى يُعْرِضُوا﴾ فواو الجماعة هنا لها دلالة واضحة، حيث تبدأ إرادة التغيير واستيعاب التغيير والتأهل للتغيير بتغيير ما بالنفس من عند الفرد، وتتراكم إرادات الأفراد وتتعاظم لتشكل مجرى التغيير العام القاصد، عندها يحدث التغيير والنهوض، الذي يشارك فيه الأفراد جميعاً، وينعكس على الأفراد أو على الأمة جميعاً.

لذلك نقول: إن أي مشروع نهوض لا تفقه الأمة ثقافته ولا ينزل إلى مستوى تعبئة الأمة ولا تتفاعل معه ولا تنخرط فيه ولا تبصر أهدافه ووسائله بوضوح وتستشعر المسؤولية تجاهه محكوم عليه بالفشل والسقوط، فدور الرواد والأبطال والزعماء والنخب هو قدح الشرارة، وإيقاد الشمعة، وإنارة الطريق، وتحريك الفاعلية، وتحديد الأهداف العامة الواضحة والمرحلية، واختيار الوسائل واختبارها وتحويلها لتكون رؤية نخبة وبطل وزعيم وعبقري وإنجاز أمة؛ وحتى رسل الله الكرام عملوا على تثبيت الإيمان في الفرد فالأمة، فتحولت بذلك الإيمان إلى أمة قادرة على أن تجمع طاقاتها وتستشعر مسؤولياتها تجاه واجبها ودورها الرسالي.

- اعتماد السنن الجارية:

ولعل في دروس السيرة، حيث معرفة الوحي وتنزيلها على واقع الناس وتسديد الوحي ومراجعته لكل خطأ وبيانها لكل خلل، ما يؤكد لنا هذه الحقيقة، ذلك أن النبوة لم تعتمد السنن الخارقة والمعجزات وتعفي نفسها والمؤمنين بها من التبعة والمسؤولية، وإنما تعاملت مع الحياة والأحياء من خلال السنن الجارية وعزمات البشر، وخضعت بكل تاريخها إلى عوامل وقوانين السقوط والنهوض والنصر والهزيمة، والصحة والمرض والوهن والتمكين، وهذا الذي يرشحها لأن تكون المنطلق ومصدر الرؤية ومحل التأسي والاقتداء.

فالخضوع للسنن الجارية والقوانين الاجتماعية وعوامل السقوط والنهوض والقيام بعمليات التقويم والمراجعة واكتشاف مواطن الفشل والقصور وأسباب التقصير وبناء العقل الناقد واعتماد الاستطاعة، أو ما يسمى في علم السياسة بـ«فن الممكن»، كان دائماً هو وسيلة التصويب، وإمكانية التسخير للسنن، ومغالبة قدر بقدر، وروح الارتقاء والنهوض، وسبيل الصمود والاحتماء من السقوط، فالشعار كان دائماً، للحركة الإنسانية، للسقوط والنجاح: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، ﴿حَتَّى يَمُوتُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾، وحتى لو وجد في المجتمع بعض الأفراد الممتازين الموهوبين النخبويين الأبطال، والجماعات والأحزاب لكنهم عزلوا أنفسهم وعجزوا عن التفاعل والانفعال مع الأمة فلن يستطيعوا التغيير.

ولعل قول الله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُغِيْبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَافِئَةً وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٢٥]، والحديث الذي ترويه أم المؤمنين زينب بنت جحش رضي الله عنها، عندما سألت الرسول ﷺ: «أَنْهَلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْحَبْتُ»^(١)، ما يشكل إضاءة واضحة أو

(١) أخرجه البخاري.

معلماً حضارياً على طريق السقوط والنهوض، وأنه لا يتحقق إلا من خلال أمة بكل مقوماتها.

لذلك، فالحديث عن إشاعة ثقافة السنن الخارقة والبطل الخارق والزعيم الملهم والقائد الفذ والإمام المنتظر هو نوع من التعطيل والتخدير وتكريس التخلف، أو تنمية التخلف، والقضاء على كل أمل في النهوض، حتى لو استطاع بعض تلك الزعامات تحريك جماهير الأمة ودهمائها وتحقيق انفعالها وعجز عن تقديم رؤية واضحة وبرنامج عمل مدروس، فسوف تتحول إلى هياج غوغائي طائش السهم بعيد عن أي إنجاز، بل على العكس قد يكون في مصلحة العدو، الذي يتخذ من ذلك ساحة للدراسة والمعرفة واكتشاف أزرار الضغط على الأمة لتحريكها، ووسيلة لاختبار ذهنياتها، وبناء خطته في المواجهة في ضوء هذه الخبرات المتحصلة.

- قدرة القيادة على البصارة وحسن التقدير:

ولعل من أبرز خصائص وصفات القيادة الناجحة هي القدرة على التأثير والإقناع والبصارة المنفعلة، وحسن تقدير العواقب والمآلات وإدارة الأزمات وإشراك الأمة في هذه البصارة، وإدماجها جميعاً في مشروع النهوض، ووضعها على جادته، وترشيد خطاها في ضوء الاستطاعات مناط التكليف، بعيداً عن الغوغائية والحماس والمجازفات غير المحسوبة، لا شرعاً ولا عقلاً، حيث ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، والتناول إلى ما لا تستطيع وانتظار السنن الخارقة دون اعتماد السنن الجارية والأسباب والتزام حدود الاستطاعة، التي تعتبر في مقدمة شروطها ولوازمها.

فآيات القرآن ونصوص الحديث وسيرة الرسول ﷺ كلها تؤكد أن التعامل والعمل إنما هو من خلال السنن الجارية في الحياة والأحياء، وليس من خلال الخوارق والمعجزات، بل قد نجد نصوصاً كثيرة تؤكد ذلك وتوضحه، ولعل في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ مَشَاءَ اللَّهِ لَانْتَصَرْتُمْ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَا بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ﴾ [محمد: ٤]، ما يؤكد ذلك ويزيل أي لبس ويجعله تكليفاً من التكليف.

فالقيادة في أخص خصائصها إدراك أسلحة العصر الفاعلة، والعمل على إقامة مجتمع المعرفة والتخصص والحكمة والتكامل، وبناء الخبرة، وتوزيع العمل، وحسن اختيار أهل الحل والعقد - ولكل قضية مطروحة أو لكل إشكالية أهل حلها وعقدها من الخبراء والمتخصصين - والتأسيس والتأصيل لذلك، لتتحول من شعار إلى فعل، وذلك بإقامة مراكز البحوث والدراسات، ومؤسسات الإحصاء وتحديد وقياس الإمكانيات، ومراكز استشراف المستقبل واستطلاع توجهات الرأي العام، والقدرة على التبادل المعرفي، والإفادة من تجربة (الآخر)، والقدرة أيضاً على استشراف الماضي واستصحاب عبرته وليس الانحباس ضمن أسوار زمانه ومشكلاته وأشخاصه، القدرة على تجريد تجربة الماضي من إطار الزمان والمكان والقدرة على توليدها في زماننا ومكاننا، لنضيف أعماراً إلى عمرنا وتجارب إلى تجربتنا، ونبني أهلية التحليل والتقويم والدراسة المعمقة لكل حدث وظاهرة وفشل ونجاح وسقوط ونهوض، ونكتشف أسباب نجاحنا ونعمل على تنميتها، ونحدد أسباب فشلنا وسقوطنا فنحاصر امتدادها ونتقوى بعبرتها، حتى لا نعاود السقوط، فلا يلدغ المؤمن من جحر مرتين.

- المراجعة والتقويم والنقد:

وليس من مؤهلات القيادة جهورية الصوت وإلهاب الحماس وتهيج الجماهير وسماكة الحناجر وبناء السواعد على حساب الأدمغة والعقول (زعامة الخطب)، ومن ثم تترك الجماهير الغاضبة الملهبة حماساً واتصالاً لتلقى مصيرها وتعاني من الإحباط، وتتحول إلى وسيلة إيضاح للعدو لدراساتها والتعرف على قيم وإمكانات قيادتها دون رؤية واضحة الخطوات مبصرة البرامج مدركة الاستطاعات.

فالعاقل الذي يعتبر بغيره، والأحمق هو الذي يكون عبرة ومحل تجريب لغيره؛ فكم نرتكب يومياً من حماقات بإصرارنا على الخطأ والقراءة بأبجدية خاطئة لأحداثنا وتجاربنا وممارساتنا، بنوع من الصلف والاستكبار؟! وكان المطلوب بعد كل محنة وإصابة أن نراجع فعلنا ونفحصه ونحدد

سليباته و«كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ»^(١) ونتعود ممارسة التوبة السياسية والفكرية والسلوكية، إلا إذا كنا مجتمع ملائكة؛ ذلك أن التوبة في حقيقتها هي عود على الفعل وإلى الفعل وتقويم له والعزيمة على عدم الوقوع بالخطأ مرة أخرى، نقرأ أنفسنا وكسبنا، ونقرأ عدونا، ونخلص إلى نتائج دقيقة من خلال السنن والقوانين التي تحكم الحياة والأحياء؛ أما أن تستمر العطالة ونكتفي بلعق جراحنا ونعاود حياتنا وكأن شيئاً لم يكن، وخصمنا يدرس أداءنا، ويتعرف إلى مواطن ضعفنا، ويقرأ ذهنيّتنا، ويعد العدة للتعامل معنا في ضوء تلك المعطيات جميعاً، فأمر يدعو للحزن! وليس ذلك فقط، بل قد نفعل الأسوأ والأخطر وذلك بممارسة التضليل، والقراءات المعكوسة، وتحويل الهزائم إلى انتصارات، واستدعاء الخوارق، وتكريس الأوهام، والتأهل لهزيمة ومحنة جديدة، ومدافعة القتل بمزيد من القتل، والتحول إلى مخزن للتضحيات تُستخدم وقت اللزوم! وأوراق على لعبة الشطرنج.

- الفقه لقيم الجهاد والاستشهاد:

إن النزوع إلى الشهادة والموت في سبيل الله وتقديم التضحيات بالنفس والمال لا شك أنها من القيم الكبرى، لكن لا بد أن يصاحبها فقه سديد بأن ذلك كله من الوسائل لإرضاء الله وإزاحة الطغاة من أمام نشر الدعوة وإقامة المجتمع الإسلامي، الذي يحمل الخير للناس جميعاً ويسوي بينهم وينقذهم من الظلمات إلى النور، مجتمع يتمثل الإسلام في حياة أبنائه وسلوكهم وعلاقاتهم، وليس الموت، مهما كانت أهدافه، فالدم المسلم أكرم على الله من البيت الحرام، أو إجادة صناعة الموت، الأمر الذي سوف يحوّلنا إلى مخزن للتضحيات قد يستخدمها (الآخر).

وقد تكون الإشكالية أننا نتعلم كثيراً فضل الموت في سبيل الله وثوابه العظيم، وهذا أمر طيب، لكننا لا نتعلم إلا قليلاً كيف نحيا في سبيل الله، وما هي مقومات الحياة في سبيل الله والقيام بعبادته وحمل الرحمة للعالمين،

(١) أخرجه الترمذي.

الغاية التي من أجلها كانت رسالة الرسل، عليهم السلام: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (١٧)، ونذكر أن المسلمين في عهد النبوة وقيادة النبوة منعوا من القتال في سبيل الله لحفظ حياة طائفة بسيطة مؤمنة في المجتمع الكافر المعادي، يقول تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمَّا تَعَلَّمُوهُمْ أَن تَقْطُوعُهُمْ فَنُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِّيَدْخُلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفتح: ٢٥].

فالمجاهدة إنما تكون في الميادين جميعها؛ ومشروع النهوض هو مشروع أمة بكل فئاتها ومواقفها ومسؤولياتها؛ والجهاد، بمعنى دفع العدوان وإزالة المعوقات من طريق الدعوة ونشر الحرية، جانب أساس في مشروع النهوض بكل أدواته، لكن لا بد لنا أن نعرف أين نضع أقدامنا، لا بد من التخطيط ودراسة الجدوى ومعرفة الإمكانيات الذاتية وإمكانات الخصم وخططه والتمتع بوضوح في الرؤية والهدف ونظافة الوسيلة، وكل ذلك من الجهاد، بمعناه العام، فالرسول ﷺ يقول: «وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضِبُ لِعَصْبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصْبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصْبَةً فَقَتِيلٌ؛ فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ»^(١).

فالقضية إيمان وبصر وبصيرة وإحاطة، وفكر وفعل وممارسة، واستشعار بالمسؤولية، والتزام بأداب الجهاد وارتباط بأهدافه، وضبط لأدواته، وليس مجرد توثب روحي وحماسات وغضب عارم وحناجر سميكة وخطب رنانة ورايات عمية قد يتسلمها أو يحركها العدو فتقود الأمة إلى حتفها، حتى ولو كان ظاهرها يرفع شعار الإسلام.

- الاعتبار بتجارب التاريخ:

ولعلنا نقول هنا: إننا نكاد نكون الأمة الوحيدة التي لم تتعلم ولم تنتفع بتجاربها وتبصر أبعاد الحركة والساحة التي تعمل فيها، وهذا من الغباء والبلاء.

(١) أخرجه مسلم.

ويمكن القول: إن تاريخ التردّي والتراجع أصبح إراثاً اجتماعياً، وفلسفة الهزائم أصبحت من أهم أدبياتنا من أكثر من قرن، من حين أطلق العرب: «الفرس الشقراء» ورفعوا شعار: «طاب الموت يا عرب»، ومن حينها ما تزال معركة الشعارات هي التي تحكّمنا وتجلب لنا الكثير من الوليات، وفي مقدمتها ما كان من بلاء الاستعمار القديم والحديث وتقسيم أرض العرب المسلمين (بمعاهدة سايكس بيكو) وذهاب فلسطين وتقاسمها بين من حرصونا على إخواننا في الدين وقتلوا فينا، وما تزال هذه ذهنية سارية فينا وإراثاً نضالياً، وما تزال مخزناً للتضحيات تُستدعى وقت اللزوم، وما حديث أفغانستان عنا ببعيد، حيث استُخدم الجهاد والمال والمجاهدون في قتال الاتحاد السوفيتي، ومن ثم وبعد قضاء المهمة تحول الجهاد إلى إرهاب والمجاهدون إلى إرهابيين يطاردون، وليس ذلك فقط بل أصبح المسلم، أيّاً كان، إرهابياً!

وقد لا يتسع المجال للإتيان على ذكر الكثير من الحماسات والارتجال الذي دفع إلى دخول المعارك الخطأ غير المحسوبة بدقة، والقيام بمجازفات لم تحمل لنا إلا الفشل وخيبة الأمل والحسرة، والسعي بكل ما نمتلك لترميم آثارها وما يستدعي ذلك من التنازلات والخضوع للضغوط أو الابتزاز والتذرع بالظروف والضرورات الملجئة، بحيث يصير غاية ما نصبوا إليه استعادة حالنا السابق، داعين لموتانا بالرحمة، وما ذلك إلا بسبب من عدم استيعاب سنة الله وافتقاد الرؤية الاستراتيجية ووجود القيادات المؤهلة والخبراء المتخصصين في تقديم الرأي النضيج والحساب الدقيق.

وهكذا نستمر في طحن الماء وقبض الريح والتراجع، حيث مشاريع التنمية اقتصرت عندنا على نمو القدرة على صناعة المسوغات وفلسفة الهزائم.

لقد أصبحنا وقوداً لطبخات لا نصيب لنا فيها، فالقدرة على الموت والتضحية هي - من بعض الوجوه - كالقدرة على الدفن وحمل الجناز والبكاء على الميت والتبرع السخي لترميم آثار الحرب والعجز عن دراسة

أسبابها، وانعكاس ذلك على واقعنا ومستقبلنا، وتستمر فينا رحلة البكاء ليصبح نسيجاً ذهنياً وإراثاً اجتماعياً، كما أسلفنا، دون أن نغير ما بأنفسنا، وليست النائحة كالثكل، فالشعوب التي تُخادَع بالشعارات وتُحرك بعواطفها وانفعالها وصدقها اليوم هي الثكل، والأنظمة هي النائحة، التي تُوهم الجماهير بحمل همها ومعالجة قضاياها، والحقيقة أنها تأكل بدمائها، وتقدمها قرايين لأسياها.

- بناء العقل الناقد:

وكم نتمنى أن تتوجه تربيتنا وتعليمنا وإعلامنا ومناهجنا في الأسرة والمدرسة والنادي والجامعة والمجتمع ووسائل الإعلام - كونها تعليمياً مستمراً - إلى بناء العقل الناقد، القادر على الفحص والاختبار والمراجعة والاكتشاف والملاحظة والمقاربة والمقارنة والمقايسة، العقل القادر على رؤية الصواب ورسم ملامح الطريق وتقديم الأنموذج خاصة وأننا نمتلك معايير النقد والتقويم والمراجعة من خلال معرفة الوحي المعصوم وتجلياتها في السيرة، لكنها غُطّت وتحولت إلى مجالٍ للتبرك والتفاخر والمساهمة السلبية بتكريس وتسويغ الاستبداد السياسي وتشكيل الكهانات الدينية؛ وكم كنا نتمنى أن تكون حركات التغيير ومشاريع النهوض محل دراسة، بل دراسات تحليلية تفكيكية، وتحديد جوانب الفشل وأسبابه، وكيفية استدراكه في قابليات الأيام، إذ ليس من المعقول ونحن نعيش حالة الفشل والإخفاق البائسة، خاصة وإن معظم مشروعاتنا لم تحقق هدفها، ومع ذلك فنحن مبرأون من الخطأ والمسؤولية، وإذا حوصرنا وفقدنا الإجابة نعلق ذلك على قدر الله، الذي يستهدفنا دون غيرنا!

وعلى الوجه الآخر للإشكالية، كم كنا نتمنى أن يقدم من تصدوا للاضطلاع بمشروعات النهوض وأقاموا لها المؤتمرات والندوات غير الخطب والحماسات والخطاب الوعظي فيما يجب فعله دون القدرة على تقديم الكيفيات للوصول إلى هذا «يجب»، أو من تصدوا للعملية النقدية والتنظير دون أن يقدموا دراسات وقراءات خاضعة لمنهجهم الذي رأوه واكتشفوه

ويشرون به، لكن للأسف الشديد لقد تحول النقد في واقعنا الحزين إلى نوع من البكائيات، التي لم تزد الأمة إلا حزناً وحسرة وبعثرة وخبالاً وانعدام ثقة بمشروعات النهوض وأصحابها، أو إلى رؤى قادمة من وراء الحدود، تفتقد إلى المرجعية وتجافي معادلة الأمة الاجتماعية، فتحولت رؤاهم إلى صيحة في واد، هذا في الوقت الذي قُرئ تاريخنا وحضارتنا قراءة فعلية من خصومنا، وأخضع لمناهج وفلسفات خارجة عن طبيعته وسياقه ومرجعياته وقيمه، من اشتراكية ويسارية وليبرالية ورأسمالية، وقدمت لذلك نماذج عملية أوقعت في شركها الكثير من أبناء المسلمين، بسبب غياب القراءات المستهدفة بهداية الوحي ومسالك خير القرون.

وليس مستغرباً أن يحاول أصحاب المذاهب والفلسفات كلها الدخول على الأمة من خلال تراثها، والعمل على أسرها وارتهانها وإيهامها أنهم أولاد شرعيين لحضارتنا، إلا نحن الذين خرجنا من تراثنا أو جمدنا عليه تقليداً وتقديساً واكتفيناً بذلك.

ونخشى أن نقول في محصلة هذا الواقع وهذه المعطيات: إن النقد على مختلف المستويات أصبح يدور في فراغ، ويجتر الماضي ويدور في إطاره دون توليد لخطوة النهوض، ويساهم بشكل سلبي بتنمية التخلف، حيث إننا نعاني في معظم أنشطتنا من نتيجة التخلف والتراجع بدل تخلف التنمية وكيفية النهوض بها. . لقد تحول النقد إلى ساحاتٍ لتنفيس الاحتقان وامتناس القلق وتزجية الأوقات والمحافل، وإعادة إنتاج الإشكاليات، التي لم تزد الأمة إلا ضياعاً، ومحصلتها في أحسن الأحوال صناعة نوع من القلق المرضي.

لقد استطاع النقد الإعلامي أو الرده الإعلامي هدم بعض الأبنية لفسادها، لكن بعد تكسير الأسوار وفضح الفساد وبيان الخلل يجيء السؤال الكبير: ماذا بنى هذا النقد، وماذا قدم، وما هو الحصاد لهذا الضجيج الإعلامي والثقافي، الذي يخطف الأبصار ويصادر الآذان والعيون، ويقف عند حدود ذلك؟ إنه استطاع وأحسن الهدم وهز بعض الثوابت وكسر

الأسوار، لكنه مع الأسف عجز عن البناء، لذلك فمحصلته النهائية، شاء أم لم يشأ، تنصّب في عملية تكريس التخلف وإصابة الأمة بحالة اليأس والإحباط وأي أمل في النهوض.

لقد أصبح النقد وسيلة شك وتشكيك، وإعادة إنتاج الثنائيات التي شكلت فخاخاً أوقعت الأمة في شراكها، وأنهكت قواها، وبعثرتها إلى فرق وطوائف من مثل: الدنيا والآخرة، والعروبة والإسلام، والعلم والإيمان، والشورى والديموقراطية، والفصحى والعامية، والدولة أم التريبة، والمؤسسة أم الفرد... من أين نبدأ؟ علماً بأن هذه الثنائيات التي وضعت على سبيل التقابل وأعجزت الناس عن الخيار الصعب هي في حقيقة النظر قائمة على التكامل وليس التقابل؛ وليس أقل من ذلك خطورة الثنائيات المعاصرة اليوم من التقدم والتأخر، الأصالة والمعاصرة، العرب والغرب، العلم والدين، والعقل والنقل... إلخ، حتى افتقد فكر النهضة أي تجانس وانسجام وسقط في مآزق كثيرة، وكان المأمول أن يقود الشك والنقد إلى اليقين، وإلى تقديم الأنموذج والمثال المحتذى بعد مناقشة لجدلية النهوض.

ونقول بكل الصراحة: إن كثيراً ممن دخلوا ساحة النقد والتنظير لم يستطيعوا، وعلى أكثر من مستوى، أن يقدموا أنموذجاً بديلاً أو قراءة أخرى إيجابية للتاريخ والواقع تشكل دليل عمل ووسيلة نهوض، سواء كان ذلك في التاريخ أو العلوم الاجتماعية والإنسانية أو حتى على مستوى العلوم الشرعية، التي توقفت ولم يستطع أصحابها تجاوز مثال الأقدمين، وكأن تلك القواعد العامة التي من المفترض أن تنتظم الكثير من الأمثلة والجزئيات وتكون ممتدة متولدة في كل زمان ومكان لم تقعد إلا لمثال واحد ما يزال يُنقل من كتاب إلى آخر.

ويبقى المطلوب دائماً: كيف نستطيع أن نتقدم خطوة في مشاريع النهوض وأن نوظف التاريخ العام والخاص، وما يكتنفه من رؤى بشكل إيجابي ونحولها إلى برامج وخطط لتصبح دليل عمل؟

ولعل في القضية الفلسطينية بشكل عام وقضية القدس بشكل خاص،

التي كانت ولا تزال محور الصراع العالمي الديني والعرقي والقومي والحضاري عبر التاريخ، وموقف المسلمين في التعامل معها ما يدل على هذا السقوط الحضاري، فهي أرض النبوات جميعاً، منذ فجر التاريخ، وقبله الأنبياء وأتباعهم؛ فلقد كانت المحرك للجيوش والتمويل والتضحيات، منذ أقدم العصور، وأكثر بقع الأرض ضحايا؛ ولا تزال قضية قابيل وهابيل، التي أشار إليها القرآن في قوله تعالى: ﴿وَأْتَلَّ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٧٧﴾﴾، تتكرر وتدور على أرضها.

ولعل مما يلفت الانتباه أن الله بعد أن قص قصة ابني آدم، منذ النشأة الأولى، وبين نزوع الإنسان إلى الفساد وسفك الدماء شرع عقوبة الردع، ولم يوكل الناس إلى ضمائرهم، فقال: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا يَغْتَرِ نَفْسًا أَوْ فَسَادًا فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]، وكان بنو إسرائيل هم وسيلة الإيضاح.

ولعلنا نقول: إن الفترة الوحيدة، التي نعمت فيها القدس بالسلم والأمن وإشاعة الاطمئنان والحرية على مستوى عالمي ولأبناء الأديان جميعاً هي فترة الحكم الإسلامي، حيث الشعار والشعيرة والممارسة ﴿لَا إِكْرَاهَ﴾ فعاش أصحاب الأديان وأماكن العبادة في أمان وسلام.

ولعلنا نقول أيضاً: إن العهدة العمرية، التي تولدت عن مشروع حضاري تغييري جاءت به النبوة الخاتمة، على الرغم من مرور هذه القرون الطويلة عليها، يمكن أن تشكل دستوراً معاصراً لإدارة القدس وحكم القدس وخلاص البشرية من الأحقاد الدينية والعنصرية والتعصب المذهبي، فالعقود الدينية، شئنا أم أبينا، يبقى هو المحرك الحضاري للشعوب والأمم، مهما غيب، لذلك نرى حتى الملاحظة ومنكري الأديان يلجأون إليه لتحريك الجماهير في السلم والحرب، يستخدمون القيم الدينية ويستحضرون المعارك الدينية في التاريخ؛ وأن منهج قابيل في الفساد والإفساد ما يزال سارياً في عروق المحتلين، الذين يمارسون قتل الناس جميعاً.

واليوم يشتد الصراع الدولي والإقليمي حول القدس، وعلى الأخص بعد حقبة التهويد ومعاودة الفساد وما أثارته من الأحقاد والحروب والمواجهات، الأمر الذي يؤكد دائماً أنه لا خلاص لمشكلة القدس إلا بالإسلام، وتاريخها الطويل شاهد على ذلك.

فالقدس كانت ولا تزال محور الصراع ومفتاح السلام العالمي، وهي معيار الحضارة وشاهد الهمجية.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.



من فقه الوسائل^(١)

يقول الله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف]، فالسبيل هو الطريق المسلوك، هو المنهج المحقق للهدف.

لذلك فقد يكون اختيار الطريق وإبصاره من جميع جوانبه، وامتلاك الأدوات المطلوبة لكل مرحلة من مراحله، هو الإشكالية الأساس والعقبة المطلوب اقتحامها حقيقة؛ لأن الضلال في بعض أبعاده لا يخرج عن فقدان بصيرة الطريق والبوصلة المحددة للسير، أو هو غياب علم الطريق، حتى ولو عُرف الهدف؛ لأن معرفة الهدف ومدى فائدته والحرص على بلوغه قد تكون من الشروط المطلوبة ابتداءً، لكن تبقى الإشكالية في اختيار وتحديد المنهج الموصل.

فالمنهج هو علم الطريق، أو بصيرة الطريق، وتوفير وسائله وأدواته الآمنة من الضلال؛ فكم من الأهداف السامية حالت دون الوصول إليها وبلوغها المناهج الخطأ والوسائل العقيمة، لدرجة حولت هذه الأهداف لتصبح ضرباً من الخيال أو المستحيل، الذي يصعب إدراكه، علماً بأننا لو أنعمنا النظر لوجدنا أن الخلل كامناً في المنهج أو في الطريق أو في اختيار الوسائل والأدوات الصحيحة.

لذلك فوضوح السبيل واستيعاب المنهج، بكل ما يتطلبه من الخطط والبرامج لتحقيق الأهداف، هو المفصل الأساس في الإنجاز الملائم، ومن

(١) كتبت في رجب ١٤٢٨هـ/ آب (أغسطس) ٢٠٠٧م.

هنا يمكن أن نتدبر قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ وأن وضوح المنهج وانضباطه يوازي في أهميته إبصار الهدف والتحقق من مدى قيمته؛ ذلك أن الكثير من الأهداف الكبيرة تحاصر وتموت من سوء التخطيط، وفساد المناهج الموصلة، وعقم الوسائل والأدوات المستخدمة، ولذلك نقول: إن البحث في الوسائل، أو فقه الوسائل، ودقة اختبارها لا يقل أهمية عن إبصار الأهداف وحسن اختيارها، وهو ما أكدّه الرسول ﷺ حين خط خطاً مستقيماً وقال: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ» ثُمَّ خَطَّ خُطُوطاً عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، مُتَفَرِّقَةً، وقال: «هَذِهِ سُبُلٌ.. عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ»^(١).

لقد شكلت سيرته ﷺ المنهج العملي للاتباع وتحقيق العبودية لله، في ظروف الحياة كلها، والأنموذج للهدى بعد الضلال، فقد كان ضالاً طريق التوحيد والعبودية إلى الله، قبل هداية الوحي، أو قبل معرفة الوحي، قال تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى]، فالمنهج وعلم الطريق وتحديد الوجهة للوصول إلى الهدف يحتاج إلى بوصلة تنقذ من الضلال في مراحل كثيرة من الطريق، هذه البوصلة وهذا الدليل تحددها معرفة الوحي، حتى ولو احتاج الطريق إلى الكثير من الوسائل والأدوات.. فهذه الأدوات جميعاً إذا افتقدت البوصلة سوف تضل الوجهة وتنتهي إلى الضياع.

من هنا تأتي أهمية البحث في المناهج والوسائل وإبصارها من خلال البوصلة الموجهة (البصيرة)، وأن ذلك لا يقل أهمية، كما أسلفنا، عن الإحاطة بمعرفة الأهداف؛ وذلك في إطار ما يمكن أن يبذل من جهد لمعاودة التأسيس والتأصيل العلمي والثقافي وبناء النخبة (أهل الحل والعقد؛ ولكل قضية أهل حلها وعقدوها، بحسب موضوعها) القادرة على استصحاب الماضي، أو بمعنى آخر: بناء أهلية النخبة القادرة على أن تكون بمستوى قيمها في الكتاب والسنة إيماناً، وتراثها التاريخي عطاءً، القادرة على العودة إلى ينباع الأولى من خلال فهم أسلافها ووسائلهم ومناهجهم في التعاطي

(١) أخرجه أحمد.

مع القيم في الكتاب والسنة، واستيعاب الظروف التي أنتجت هذا العطاء، وعدم القفز من فوق التراث إلى الكتاب والسنة إما عجزاً عن استيعابه وتوظيفه وإما مجازفة، وبذلك تلغي هذا الرصيد العظيم من التجربة بكل مكوناتها، من النهوض والسقوط، والصواب والخطأ.

- حضارة الشرعة والمنهج:

هذا من جانب، ومن الجانب المقابل الجنوح إلى الانحباس ضمن إطارات التراث، وعدم القدرة على استلهامه، ومعاناة غربة الزمان والمكان.

إن التراث أعمار تضاف إلى عمرنا، وتجارب تضاف إلى تجربتنا، وعقول تضاف إلى عقلنا، فإذا كانت النخبة في مستوى قيمها وتاريخها وتراثها وحضارتها، وحقت في ضوء ذلك رؤية وبصيرة ومناهج ووسائل متجددة للتعاطي مع الحياة، وليس ذلك فقط وإنما لا بد لها أن تكون قادرة على الاستفادة من التراث لتصبح في مستوى عصرها علماً وتخصصاً ومعرفة وشراكة حضارية؛ بهذا دون غيره تستطيع معاودة إخراج الأمة لتكون في مستوى إسلامها وعصرها معاً، ذلك أن انكسار أحد طرفي المعادلة يعني - فيما يعني - التخلف والتقهقر والتراجع وفسح المجال لامتداد (الآخر) بكل رؤاه ومناهجه ووسائله، أو بتعبير أصح أن ذلك يعني إما غربة الزمان وإما غربة المكان، وفي ذلك كله ضلال في السعي، وخروج من الحياة بفعلها وفاعليها، وتعطيل لآليات التفاعل والتعامل معها.

إن المنهجية التي تفاخر بها الحضارة المعاصرة، وقد بلغت في ذلك شأواً بعيداً يكاد يخطف الأبصار حقيقة - حيث لا نجاح ولا نهوض إلا بامتلاكها؛ لأنها وسائل التقدم والارتقاء وأدوات البحث العلمي والكشف المعرفي - هي علوم الطريق لكل سالك يريد الوصول، هي الوسائل الموصلة إلى الغايات، هي الأسباب المؤدية إلى النتائج، هي دليل النظام على مستوى الكون، على مستوى الأنفس والآفاق، حيث لا عبثية ولا فوضى ولا بخس ولا تطفيف، يقول تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا

وَأَنْتُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿٧٥﴾ [المؤمنون] ويقول: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٧٦﴾﴾ [النجم]، ويقول تعالى: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَءَاتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبِيلًا ﴿٨٥﴾ فَأَتْبَعَ سَبِيلًا ﴿٨٦﴾﴾ [الكهف]، فالحياة موازين للأعمال، فهل تكون هذه الموازين، من بعض الوجوه، مناهج مسلوكة تؤدي إلى الخير؟

فإذا كان تعريف المعجزة، التي هي من قدرات الخالق المميزة له عن المخلوق، هي: «خرق الأسباب»، أليس الوجه المقابل للمعجزة هو تأكيد أن المنهجية والسببية هي السبيل إلى تحقيق الغايات والوصول إلى الآمال والحصول على النتائج، ليس في شؤون الحياة فقط وإنما في المجال العبادي أيضاً: الصوم طريق التقوى، والزكاة طريق طهارة النفس، والحج طريق الخلاص من الذنوب، والصلاة سبيل الالتزام بالخير والانتفاء عن فعل الفواحش والمنكرات، وأن موازين الله لا تغفل مثقال الذرة؟

نعود إلى القول: إن الحضارة، التي تكاد تكون متحركة بالدنيا جميعاً اليوم إنما هي حضارة المنهج، أو الحضارة الممنهجة بشكل عام، وأن سبب امتدادها واستمرار بسط نفوذها وغزارة إنتاجها أنها لم تصب بالتصلب والتكلس المنهجي، وإنما كانت ولا تزال تمتلك المرونة للاستيعاب كما تمتلك الشجاعة في الإقدام على التجربة والملاحظة والتغيير والمراجعة والارتقاء والإفادة من كل ملاحظة وخبرة ومعرفة، كما أنها تحاول باستمرار تقويم المناهج واختبار مدى ملاءمتها للزمان والمكان وتغير الحال.. (أما نحن، فلا نزال نكرر القاعدة الفقهية الذهبية: «لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان»، ونكتفي بالضجيج حولها والاجترار لها والمراوحة والمفاخرة دون أن نفعل شيئاً، فلقد استحكمت إصابتنا، إننا نقول كثيراً ونفعل قليلاً، حيث المطلوب أن نقول قليلاً ونفعل كثيراً.. فهل بدأنا المرحلة الأخطر في تكريس التخلف، وهي التفكير بالسستنا؟).

وليس ذلك فقط، بل أصبح من معطيات الحضارة المعاصرة أن لكل علم وفن ومعرفة ومجال مناهجه ووسائله ودليل طريقه وتخصصه وخبرته.

- أمة المنهج:

ولو كنا بمستوى تراثنا المتأني من قيمنا في الكتاب والسنة لتبين لنا أننا أمة المنهجية تاريخياً، فسائر علومنا ومعارفنا إنما جاءت ثمرة لمنهج ووسائل وطرائق موصلة في حقيقتها، وإن تحولت في عصور الركود والتخلف إلى شعارات ومفاخرات وقواعد ذهنية مجردة جامدة متقطعة الأوصال، فاقدة للحياة، حتى يمكن القول: إن بعضها حتى من ناحية الحفظ والاستمرار، أصبح مهدداً بالانقراض.

فعلم أصول الفقه بكل ضوابطه ودقائقه هو منهج الوصول إلى استنباط الحكم الشرعي للالتزام به وانتظام الحياة باتباعه؛ وليس علم الأصول منهجاً واحداً وإنما مناهج متعددة متنوعة، فالقياس منهج له مقوماته، والاستحسان منهج، والاستصحاب منهج، والعرف منهج، والإجماع منهج، والسنة منهج، ولكل منهج كفاءاته وأدواته. . . والقرآن منهج المناهج، منه استمدت العقلية المنهجية.

وما يقال في مناهج الأصول، التي أنتجت هذه الثروة الفقهية العظيمة، يقال في مناهج التفسير والحديث وقواعد التلاوة وقواعد البلاغة وقواعد النحو والصرف وهكذا، حتى لنكاد نقول: إن العلم والفقه الحقيقي وميدان البحث الحقيقي هو ميدان المناهج، ميدان علم الوسائل، وعلم الطرق المؤدية إلى الهدف؛ وهذا العلم هو سبيل للتقدم المعرفي وثمره للتجريب والملاحظة والخطأ والصواب، بل هو اليوم يكمن وراء وضع الخطط والاستراتيجيات، وحتى علوم المستقبل أو وسائل استشراف المستقبل، الذي ما يزال عصياً عن حواس الإنسان، واقعاً في إطار تخميناته وتقديراته واستنتاجاته، من خلال مقدمات الواقع وقياس الحاضر على الماضي والمستقبل على الحاضر.

فالإشكالية في نهاية المطاف إشكالية منهج، فإذا غاب المنهج حوصرت الأهداف، وتعطل عطاؤها، وأسئ إليها، وأجهضت قيمتها، وتحول الناس إلى غيرها، بوهم أن الإصابة فيها.

ولا بد من التأكيد أن لكل شيء منهجه الموصول إليه، وليس المنهج الواحد مؤهل لتحقيق النتائج في كل علم وفن، صحيح أن التربية المطلوبة إكساب العقل صفة المنهجية، بشكل عام، لينطلق العقل بعد ذلك لاكتشاف منهج كل علم وفن. فالحضارة الحديثة اكتشفت لكل علم منهجاً، ولكل فن منهجاً ووسيلة. . . صحيح أن مناهج العلوم التجريبية أبناء أسرة واحدة، كما أن مناهج العلوم الإنسانية كذلك، إلا أننا إذا تجاوزنا المعطى العام فسوف نجد أن للرياضيات منهجاً، وللفيزياء منهجاً، وللكيمياء منهجاً، وللطباعة منهجاً، وللفلك والكون وسائل معرفة ومناهج، وعلوم المجتمع والتاريخ والنفس والاجتماع والإنسان مناهج.

فالعقلية المنهجية ابتداءً هي التي تُستصحب وتُكسب المنهجية في المجالات جميعاً، وتبدع لكل شعبة معرفية منهاجها؛ وقد تعدد المناهج والمذاهب في النظر، والحركة مستمرة في التعديل والتكميل وكشف الخلل والإلغاء والاستبدال، والرحلة المعرفية ماضية إلى يوم القيامة.

وكان عندنا، كما أسلفنا، للأصول منهج، وللتفسير منهج، بل مناهج لكلٍ منهما، وللنحو منهج، وللبلاغة منهج، وللصرف منهج، وللتلاوة منهج. . . وهكذا. . . لكن إيقاف الاجتهاد كان إيقافاً للتفكير والامتداد وحصول القطيعة المعرفية وعطالة امتداد المناهج وإفقادها مرونتها وحيويتها وامتداد عطائها، فأصبح كل الجهد ينصب على فهم مناهج الأسلاف، والقليل القليل من الجهد لكيفية تطويرها وإعادة تشغيلها وإعمالها، فتحوّلت من وسائل وعلوم طريق إلى غايات بحد ذاتها، وبذلك نتعلم معالم الطريق، ونتوقف عن السير فيه، ونقطع المسافات الوهمية، ونحن نراوح مكاننا!

والإشكالية المنهجية أو الذهنية لإنسان التخلف، التحول من التفكير بإبداع الوسائل والاجتهاد في تطوير المناهج وتجريبها وإعمالها واختبار مدى ملاءمتها، وهي وظيفة العقل الأولى ومحل الاجتهاد الأساس، والتحول إلى المفاخرة والمناظرة والتباهي وصرف الجهود لبيان عظمة ما نمتلك من أهداف وما حقق أسلافنا من نتائج، علماً بأن ساحة فعل العقل الحقيقية هي

الوسائل والمناهج؛ لأن ساحة التفكير في المناهج هي التي نمتلكها، أما الأهداف والنتائج فهي التي تملكنا ولا نملكها؛ والتخلف دائماً يحول المعادلة، فنسعى إلى ما يملكنا ونعدل عما نملكه ونقدر عليه، ونخشى في ذلك أن يضيع أجرتنا وعمرنا.

- الخبراء الفقهاء:

إن الاجتهاد في تحديد الوسائل، واختيار الملازم منها، لتحقيق الأهداف، من خلال ظروف الزمان والمكان والحال والاستطاعة، واختبار جدواها في تحقيق المطلوب، لا يغني فيها حملة الفقه وحفظته، بل الفقهاء الخبراء، الذين يفقهون النص ويدركون الواقع، بكل مكوناته وإمكاناته، والظروف المحيطة به، ويطورون وسائلهم في ضوء ذلك كله «قُرْبَ حَامِلٍ فِقْهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»^(١).

هذا النوع من الاجتهاد، في حالة تغيير ونمو وحركة مستمرة، حيث أباح الإسلام للمؤمن النطق بكلمة الكفر، على خطورته، في حالات الاستضعاف والإكراه، شريطة أن يحتفظ في داخله بالإيمان، حماية لنفسه من الإهلاك؛ لأن النفس، محل الحكم، مقدمة في الاعتبار على الحكم، حيث لا قيمة للحكم ولا جدوى منه إذا افتقد المحل (المكلف)، قال تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ عَذَابٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل].

كما أباح الإسلام الكذب، على خطورته وعواقبه، في حالة الحرب وحالة الإصلاح بين المتخاصمين... واستخدم الرسول ﷺ التورية ليعمي على أعدائه وجهته في الحرب، وقال: «الْحَرْبُ خَدْعَةٌ»^(٢).. وهكذا نرى أن الوسائل متحركة، متطورة بحسب الحالة المطلوب التعامل معها.

(١) أخرجه الترمذي.

(٢) أخرجه البخاري.

إن المعاناة أو الإشكالية التاريخية إنما كانت في عجز الخطط والوسائل وقصورها عن تحقيق الأهداف والمقاصد، إضافة إلى أن هذا القصور والخلل لم يكن محلاً للمراجعة والتقويم وتحديد أسباب الفشل، والعمل على استدراكها، وتقديم تجربة نضيجة للأجيال القادمة، بحيث يحوّل الفشل والعجز إلى تجربة تغني مسيرة الأمة وتسدها وتبصرها بعثراتها وما يمكن أن يعثر بها على الطريق، أما الاستمرار بالعقلية الذرائعية أو ما يسمى اليوم بنظرية المؤامرة، والإلقاء بالتبعة على مجموعة مبهمة لتعفي أنفسنا من التبعة ونعفيها من المراجعة والتقويم للخطط والوسائل، فبذلك تستمر حالة الوهن والهوان دون أن نكتشف السبب، ولو أردنا كشفه لاكتشفناه، ولكن عقلية التستر بحجج وذرائع أصبحت لا تليق، هي المشكلة.. وقد رافق هذه الحالة فهمٌ معوجة تحميها، وتدينُ مغشوش يقيم حولها الأسوار، ويحول دون مسها، وهي مقولة: «علينا أن نعمل وليس علينا إدراك النتائج» دون أن نسأل أنفسنا: ماذا نعمل، وكيف نعمل؟ ولماذا لم نتحقق النتائج؟ ونطرح السؤال الكبير: لماذا؟ وبذلك فقط يمكن أن نحدد الخلل ونستدركه.

ولا شك أن تلك العقلية حملت الوسائل والمناهج، التي هي محل الاجتهاد البشري، إلى مرحلة القدسية، وحرّمت جواز المس بها أو مناقشتها، وليس ذلك فقط وإنما حولت هذه الوسائل إلى أهداف نكتفي بتكرارها وترديدها ونقف عند حدودها دون فحص أو اختبار لمدى عطائها، وقد تغيرت ظروف الزمان والمكان.

- العطالة من لوازم التدين المغشوش:

وليس أقل من ذلك خطورة أن يقودنا التدين المغشوش إلى العطالة عن الفعل والمراجعة والتقويم لوسائلنا الفاشلة، التي لم تحقق النتائج المرجوة، والاستبدال لها وتغييرها بحسب تغير الظروف والاستطاعات، وتأثير مجرد النظر فيها بحجة أنه يحكمها القضاء والقدر ويتحكم فيها الله، وأنه ليس في وسع البشر عن طريق الحكمة والنظر والاعتبار تغييرها أو تبديلها، وأنه لا سبيل إلى ذلك مطلقاً؛ لذلك فمن غير المجدي أن يعمل

الإنسان شيئاً فيما قضى به الله، وما على الإنسان إلا أن يدع الأمور تجري في أعتتها، وهكذا تنطلق الأمور وتتداخل الفهوم والحدود بين القضاء والقدر والحرية والإرادة الإنسانية.

وفي تقديرى أن تلك هي معضلة التدين المغشوش عبر تاريخ الإنسان، وأنها قد تضيق وتتسع لكنها لم تنقطع، وقد تغيب وتخبو لكنها لا تلبث أن تظهر وتعود، وخاصة في حقب التخلف عندما نريد تسويق الواقع والفعل الخطأ وتعجزنا الحيلة ولا تسعفنا الأدلة، فنلقي باللوم على القضاء والقدر.. ولو كان ذلك كذلك لتحولت الحياة إلى أسوار صلبة وسنن قسرية تفتقد معها إرادة الإنسان وفعله، وتصبح مسؤوليته عن أفعاله عبثاً من العبث.. وهذه الحجج غالباً ما لجأ إليها بعض حكام الاستبداد والساسة، الذين اعتبروا أنفسهم قدر الأمة، ولولا إرادة الله لما كانوا، فما على الأمم إلا السمع والطاعة، وأن المعارضة هي معارضة للقدر، ومن ثم دخلت ساحة الفكر والعقائد؛ لأن تسييس الدين والفكر سعي وسعاية قديمة، حيث السياسة أدهى وأمكر في تسييس الدين والعقيدة وتدجينها، وعجزت المؤسسات الدينية عن تدين السياسة، فكانت نتيجة المعركة باستمرار لصالح السياسة.

وأعتقد أن هذه المعضلة التاريخية وجدت حلاً في الرسالة الخاتمة، على الأقل في مرحلة القدوة، حيث كان الفهم واضحاً والتمييز مبيناً بين القدر والحرية، وأن الإنسان حر مختار مريد، وأنه مسؤول عن عمله، وأن لا معنى للتكليف والمسؤولية والإيمان بيوم القيامة إذا كان الإنسان مسلوب الإرادة.

ففي الإسلام ينسب الفعل واختيار الوسائل الموصلة للإنسان؛ ولقد أشعر الإسلام الإنسان بمسؤوليته عن عمله، وبين له أن الإخفاق وعدم إتقان الوسائل واختيار الطرق الموصلة بمسؤوليته بالدرجة الأولى: ﴿أَوْ لَمَّا أَصَبْتُمْ مُمْسِيَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مَثَلَيْنِا قُلْتُمْ إِنَّ هَذَا قُلٌ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، والمعروف هنا أن الخطاب للصحابة بقيادة الرسول ﷺ في

معركة أحد، حيث عللت الهزيمة بعدم إتقان الأسباب الموصلة إلى النصر.

وما تلك الحادثة التي مرت في حياة الصحابة، حيث عاب أحدهم على أخيه، عندما غادر بأنعامه المكان المجدب إلى المكان الخصيب، بأنه يفر من قدر الله، فكان جواب التصحيح والتصويب: نفر من قدر الله إلى قدر الله.. ومن هنا كانت قولة الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فيما معناه: «ليس المسلم الذي يستسلم للقدر، وإنما المسلم الحق الذي يغالب القدر بقدر أحب إلى الله».

هذا الفهم الدقيق في تقديري يحسم الأمور، إضافة إلى أنني أعتقد أن السنن، التي شرعها الله في الأنفس والآفاق، وطلب إلى الإنسان السعي إلى كشفها وتسخيرها، ومغالبة قدر بقدر، هي أقدار الله، ولا أدل على ذلك من قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨].. فهذه السنن هي الأقدار الماضية في الناس، بحسب الإمكانيات وتفاوت الاستطاعات البشرية والمادية.

ونخشى هنا أن يترافق مع الفهم المعوج لقيم الدين، قدر من الحمافة، حيث الإصرار على الخطأ، دون أن ندري، فالعاقل الذي يعتبر بغيره، خطئه وصوابه، والأحمق من يصبح عبرة لغيره.

ولعل الأخطر من ذلك التوهم بأن الكتاب والسنة يضمما البرامج والخطط، ومحاولة تحميل النصوص ما لا تحتل، ووصف البرامج والخطط بالإسلامية، وكأنها قرآن وسنة، مع أنها اجتهد بشري يتوصل إليه في ضوء القيم الإسلامية.

وقد لا نكون بحاجة إلى القول: إن ما ورد في الكتاب والسنة إنما يصنّف في إطار الأهداف والقيم الضابطة للمسيرة الموجهة للبرامج والمناهج، أما البرامج والمناهج فهي من وضع البشر ومن وضع العقل، الذي يجري عليه الخطأ والصواب، وإن صح النص على الوسائل في الكتاب والسنة فذلك إنما يتحدد غالباً بالعبادات: ﴿إِنَّكَ أَفْكَوَةٌ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، ﴿تَتَأَخَّلُوا مَنَاسِكَكُمْ، فَإِنِّي لَا أَذَرِي

لَعَلِّي لَا أَحْجُجُ بَعْدَ حَاجَتِي هَذِهِ»^(١)، «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(٢)، «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»^(٣)، «الصَّوْمُ جُنَّةٌ»^(٤)، وسبيل تحقيق التقوى، الزكاة وسيلة الطهارة والنماء وهكذا...

أما في مجال المعاملات والأنشطة الحياتية جميعاً، القائمة على المصالح، فإن إبداع خططها ووسائلها منوط بالعقل وضعاً ونقداً ومراجعة وتبديلاً وتغييراً، أما دور الوحي في الكتاب والسنة فهو ضبط للوجهة والمسيرة، وتحديد للهدف؛ والاجتهاد محله الوسائل والمناهج والطرق الموصلة.

- ميدان الكشف المعرفي:

وهنا قضية نعتقد بأنها أساس في هذا الشأن، وهي أن لكل هدف وسيلته، ولكل معرفة وعلم منهجها، ولكل مشروع إدارته، ولكل فن علمه القائم بذاته، وإن تلاقى الجميع بأهمية العقلية المنهجية.. وهذه الوسائل أو المناهج دينامية متحركة متغيرة متبدلة، بطبيعتها وبتراكم المعارف وتلاقح التجارب، وملاحظة الخطأ والصواب في التجربة الواحدة.

حتى في المجال الصناعي، نجد المبدعين فكروا بوسائل متعددة اختصاراً للوقت واختصاراً للجهد، وزيادة للإنتاج، فعمدوا إلى حذف الحركات غير المجدية للعامل، وصمموا له طريقة تؤدي إلى زيادة الإنتاج بالجهد نفسه، وهكذا في مجال تعميم استمارة الاصطفاء المسلكي والتوظيف، حيث الاستمارة خاضعة دوماً للمراجعة والاختصار للوصول إلى معرفة الموظف ومؤهلاته بأقل وقت وجهد، وكل ذلك في جميع المجالات.. وكل اكتشاف، حتى ولو كان يقوم على الوسائل القديمة، إلا أنه يعود عليها بالتعديل واكتشاف بعض الخطأ، وهكذا تستمر رحلة المعرفة والكشف ووسائل الملاحظة.

(١) أخرجه مسلم.

(٢) أخرجه البخاري.

(٣) أخرجه البخاري.

(٤) أخرجه البخاري.

فالمناهج والوسائل هي ميدان الكشف المعرفي واستخراج المخبوء ورؤية الآيات في الأنفس والآفاق؛ هذه الرؤية التي تمثل سر الحياة وسر حركتها وامتدادها، بل تمثل جدلية الحياة الدائبة، فلا يقف الكشف إلا بتوقفها.

فإذا كانت الأهداف الأساسية من الثوابت وهي أقرب ما تكون إلى القيم التي تصبغ الحياة: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة: ١٣٨] وهي متأية من معرفة الوحي في الكتاب والسنة، فإن الوسائل من المتغيرات المتحركة التي لا تتوقف، حيث التوقف يعني الموت وانقطاع الحرية.

وقد يكون لتحقيق الهدف أكثر من طريقة ووسيلة، وقد يكون بعضها طويلاً وبعضها مختصراً، وقد يأتي كشف العلم والتقدم الفكري بوسائل أحدث وأسرع.

لكن لا بد لنا من القول: بأن لكل معرفة منهجها، ولكل علم طريقة الوصول إليه وأدوات البحث فيه، فمنهج العلوم السياسية ومتطلباته وأهلية الاجتهاد فيه والمعارف المطلوب تحصيلها للفقه فيه غير منهج الثقافة، غير منهج الشريعة (أصول الفقه)، غير منهج التربية؛ ومنهج العلوم التجريبية غير منهج العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ وسنن الأنفس وفهمها وإدراك كيفية التعامل معها غير منهج الآفاق المادية وأدوات النظر فيها.

ويبقى القول: إن من أعظم أنواع فقه الوسائل وأعلاها مرتبة هو الفقه الشرعي، فقه الأدوات والآليات التي يتوصل بها إلى استنباط حكم الله، فالاجتهاد لكشف مراد الله من المكلف هو الأدق والأهم، وهو رأس الأمر كله، الذي ينعكس بدقه ومتطلبات الأمانة فيه وآدابه على سائر فقه الوسائل الأخرى، في أنشطة الحياة جميعاً، فهو أساس صلاح الناس في معاشهم ومعادهم.

ويبقى الكلام في فقه الوسائل - في المنهج - لا يقل أهمية عن الكلام والبحث في فقه المقاصد؛ لأن الوسائل هي ساحة الاجتهاد الحقيقي والسبيل

إلى تحقيق المقاصد، ذلك أن المقاصد تبقى أهدافاً معلقة عصية على التطبيق والتنزيل على الواقع، حال غياب المنهج السليم.

ولعل التأمل في رصيدنا المعرفي يؤكد قضيتين:

الأولى: أن تراثنا العظيم والمقدور إنما تولد وأنتج وأبدع من خلال عقلية منهجية واجتهاد منفتح وممتد.

والثانية: أن البحث في فقه الوسائل يمنح العقل ويكسبه المنهجية ويشعره بأهميتها، ويؤكد أهمية النظر في الخطط والمناهج وتسديدها ومراجعة وتقويم مدى تحقيقها للأهداف، بما يمكن أن نطلق عليه: «فقه الخطط والاستراتيجيات والمناهج والوسائل وأدوات النظر».

والله ولي التوفيق.



البعد التربوي لرافعة النهوض^(١) الصوم والدعاء

- في حكمة الصوم:

جعل الله ﷻ عبادة الصيام فرصة متألفة للفرار إلى الله والاعتزال من الذنوب والتطهر من الآثام وطريقاً لبناء النفس، ووسيلة لتربية قوة الإرادة وتحكمها بضغط الشهوة وتهينة مناخ التسامي الغريزي أو التصعيد الغريزي، وتحقيق الوقاية الشخصية، والممانعة الحضارية، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾﴾ [البقرة]، وأعقب آيات الصيام بقوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٤﴾﴾ [البقرة]، وبذلك تكون الحكمة والمقصد من شرعة الصيام الانعتاق من الآثام وتحصيل التقوى أو حصول التقوى، على مستوى الفرد والمجتمع والدولة والأمة، ذلك أن التقوى المتحصلة من الصوم وأن شريعة الصوم تقع ضمن وسائل الإعداد والاستعداد لمواجهة ظروف الحياة وإصاباتنا وضغط الشهوات ودركاتها.

والصيام بحد ذاته هو جهاد، وأي جهاد؛ إنه جهاد النفس وبنائها، وتأهيلها لرحلة الحياة بكل أبعادها، وهو الجهاد الأكبر، لأنها مرتكز التغيير

(١) كتبت في رمضان ١٤٢٧هـ/تشرين أول (أكتوبر) ٢٠٠٦م.

والارتقاء لتكون المقدمة الأساس والقاعدة الصلبة لمشروعية مواجهة المعتدين، ومقارعة المتسلطين، والنصرة للمظلومين، لذلك جاءت فرضية الصيام سابقة لفرضية الجهاد في الإسلام، لذلك فلا غرابة في أن تأتي معاركنا وانتصاراتنا الكبرى في شهر رمضان.

والصيام، من بعض الوجوه، هو عكوف على النفس، وتخليصها من طغيان بعض الغرائز والشهوات، وتوفيرها للمراجعة للأخطاء والتوبة منها، والترميم للإصابات، والعزم على استئناف حياة نشيطة نظيفة، والتحضير لما يتطلبه مناخ الصوم من التوبة والمراجعة وعملية التنقية والتطهير، من دعاء بعيد ما فتر من التواصل والرقابة واستشعار القرب من القوة المطلقة القادرة على الاستجابة لكل شيء خير ومشروع.

ولنا في إمام المتقين وسيد المجاهدين عليه السلام أسوة وقدوة، فقد رفع يديه إلى الله في غزوة بدر، بعد أن استكمل جميع الأسباب، طالباً من الله النصر لهذه العصابة، التي تشكل أجنة الدعوة وخميرة النهوض، ذلك أن هلاكها قد يعني انتفاء العبادة في الأرض، وقد ألح في الدعاء حتى أجهد نفسه وقال له أبو بكر رضي الله عنه إشفافاً: «إنما تدعو سميعاً».

لقد لفت عليه السلام النظر إلى أهمية مناخ الصوم في تنشئة الشخصية وحمايتها من تحكم الغريزة وضغط الشهوة والترفع عن الدناءات السلوكية، فقال عليه الصلاة والسلام: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ»^(١)، والوجاء هو تصعيد الغريزة والتسامي بها، وليس إلغاءها، وتحويل الاهتمام، واستشعار الرقابة، والشعور بالمسؤولية عن استقامة السلوك.

أما في مجال الترفع عن الدنایا والدناءات والمحرمات والإصابات الشخصية فيقول عليه الصلاة والسلام: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ،

(١) أخرجه البخاري، كتاب النكاح.

فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ»^(١)، ويقول: «... إِذَا كَانَ يَوْمٌ صَوْمٌ أَحَدِكُمْ فَلَا يَزِفْتُ وَلَا يَضْحَبُ، فَإِنْ سَابَّهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ؛ فَلْيَقُلْ: إِنِّي أَمْرُؤٌ صَائِمٌ»^(٢)، إنها دورة في المجاهدة والترقي والتسامي، تتطلب الكثير من التواصل مع الله والدعاء له، والاستمسك بحبل الله المتين، والحرص على حسن الأداء للوصول إلى التقوى.

وهي مطلوبة اليوم أكثر من أي وقت مضى لبناء البصيرة، وتشكيل الوعي، وتحقيق التقوى، والارتقاء بالمسلم إلى مرحلة الوقاية الحضارية، حيث يتقي فيرتقي، ليصير في مستوى إسلامه في مجال تربية «الذات» والعلاقة مع (الآخر) محل الدعوة، ويتحقق بالبصيرة التي تمكنه من التمييز بين الأمور الملتبسة وامتلاك أهلية الفرقان، وممارسة الرشد والفلاح، يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَنفَعُوا اللَّهَ يُغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٩]، ويقول: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَأْخُذْ بِالْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾ [المائدة: ١٠٠].

ذلك أننا نعتقد - فيما نعتقد - أن عمليات التجديد والإحياء، إضافة لما تتطلبه من توفير التخصصات في الشعب المعرفية المتعددة، التي تمكن من إدراك السنن والقوانين الإلهية في الأنفس والآفاق، وتحسن تسخيرها، ومغالبة قدر بقدر، الأمر الذي يتطلبه فقه النص، فقه (معرفة الوحي)، وفقه الواقع وهو الحال التي عليها الناس بكل مكوناتهم وعلاقاتهم، ومن ثم تحديد مجال الاستطاعة وما يتطلب من تكاليف وأحكام شرعية لمعاودة إخراج الأمة واسترداد فاعليتها وعافيتها، وعودة الوعي الغائب، وإبصار طريق الرشاد، ووضع المناهج والبرامج لإعادة الصياغة وتحقيق صبغة الله لأعمالنا وسعيها، تتطلب إبصار البعد الغائب ودوره في تحقيق التقوى، التي تتمثل في الوقاية النفسية والحضارية بشكل عام.

هذا البعد الغائب يتجلى، وإلى حد بعيد، بإعادة الحياة والروح للعبادات حتى تؤدي دورها في بناء الإنسان، أساس الحضارة، والعنصر

(١) أخرجه البخاري، كتاب الصوم. (٢) أخرجه البخاري، كتاب الصوم.

الفاعل في انطلاقتها أو انطفائها، في سيادتها أو إبادتها، لأن العبادات بكل أنواعها وأشكالها هي الأدوات والوسائل التربوية ذات الأهداف العملية، التي تتوافق فيها الممارسة العضوية مع العملية النفسية لتأكيد العبودية لله ﷻ، وفي مقدمة تلك الأهداف تحقيق الانعتاق من مشبطات الدنيا، وتجاوز عثراتها، واحتمال إصاباتها، وعدم الانكسار أمام تحدياتها؛ إنها السبيل لاقتحام العقبة وتخليص الإرادة من الإحباط واليأس، وبناء الرغبة في الصمود والمواجهة والارتقاء، يقول تعالى: ﴿إِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ۖ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [الشرح].

إلى ربك فارغب.. هذه الرغبة، هي التي تمنح الإنسان الحيوية والفاعلية، وتحول دون الانتكاس والسقوط، هي المفاعيل النفسية والاجتماعية والإنسانية لقيام الحضارة، واستمرار التوقد والتوهج والتصميم والفاعلية والمحاولة، حتى في أشد حالات المعاناة.

- مفهوم العبادة:

ولا نقصد بالعبادة، وفي مقدمتها الدعاء، وهو مُخُّ الْعِبَادَةِ وأرقى درجات العبودية واستشعار البشرية، تلك الصور والحركات والعاتات، حيث الكثير من العبادات فقدت عطاءها ورواءها؛ لأنها تحولت إلى عادات وحركات مفرغة من مضمونها وحكمتها، وحسبنا أن نخبر ذلك في أنفسنا وحالنا قبل ممارسة العبادة وبعدها، وإلى أي مدى نحس بالتغيير والتغير والارتقاء أو العودة إلى نفس مألوفنا ومعروفنا.

ولعل من الأمور الأساس التنبيه إلى أننا لا نريد بالعبادة الصور والحركات والعبادات المعزولة عن النفس ومشكلاتها والحياة وقضاياها، مكاناً وزماناً وعطاء، والتي يمكن أن يضطلع بقيادتها بعض الذين ينسحبون من الحياة ويخرجون من المجتمع، يعيشون في غرف الانتظار، وبعيداً عن واقع الأمة ومشكلاتها ومعاناتها؛ حيث وصل الحال بنا، أو بالكثير منا، إلى عدم الحس بمدلول العبادة في نفسه وأثرها التغييري في حياته ومجتمعه؛ لأنها لم توضع في الموقع الصحيح، ولم يتعامل معها كما شرعت لبناء

الحياة وتغيير واقعها، ابتداءً من الفرد وانتهاءً بالأمّة، لم تعد تغتنم لتعبئة الطاقات وإثارة الفاعلية، حتّى لقد وصل الأمر لدرجة صعوبة التفريق بين مسالك من يمارسها ومن يبتعد عنها أو ينكرها، والرسول ﷺ يقول: «رُبَّ صَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ صِيَامِهِ إِلَّا الْجُوعُ، وَرُبَّ قَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ قِيَامِهِ إِلَّا السَّهَرُ»^(١)؛ إنها حركات تؤدّى، وقد تكون مستكملة الناحية الفقهية، لكنها في الحقيقة فاقدة للروح والتأثير، ومن ثم التغيير المنشود وتحقيق الوقاية النفسية والاجتماعية.

لقد وصل الحال بنا اليوم، أو بالكثير منا، إلى أن تتحول العبادة إلى فقه فقط، نستكمل أحكام أدائها ونفتقد غايتها وحكمتها؛ لأننا لم نتعامل معها كما شرعت للتعبير عن حالة عقدية فكرية نفسية، ولم نحسن توظيفها لتعبئة الطاقات، وإنعاش الذهن، وإثارة الفاعلية، وتجديد العزيمة، وتحقيق الاطمئنان، وسكينة النفس، والإقلاع من جديد بخطوات وثيقة صادقة.

ولعل أصدق مثال على ذلك ما نراه اليوم من صور ممارسة الدعاء، والدُّعاء مُخَّ العبادة، كما أسلفنا، بل العبادة كلها دعاء، وأقصى حالات التذلل والعبودية، والحس بالبشرية والضعف والحاجة إلى الاستنجاد والاستمداد من القوة المطلقة القادرة على انتشالنا من كل معاناتنا والتجاوز عن كل أخطائنا وماضينا، وتحضيرنا للانطلاق بلا عوائق الحاضر وأثقال الماضي.

- فاعلية الدعاء:

والدعاء في حقيقته وعلة تشريعه ليس هروباً من الحياة، ولا انسحاباً من قضاياها ومشكلاتها، ولا إلغاءً لهما، كما قد يتوهم كثير، ليس حالة سلبية، أو تجاوزاً للسنن والقوانين الإلهية وقفزاً من فوقها، وإنما هو تجديد لإبصارها، والإيمان بفاعليتها واطرادها، ورجاء امتلاك القدرة على تسخيرها، والوصول إلى القدرة على مغالبة قدر بقدر.

(١) أخرجه ابن ماجه، كتاب الصوم.

الدعاء قوة دافعة، ودرع واقية، حالة إيجابية تربوية وقائية، يمكن لملكة التقوى في النفس، ويبصر بالفرقان المتولد منها وعنهما ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]، وحالة علاجية تعالج الإحباط والانكسار واليأس والعجز وانطفاء الفاعلية.. إنه تجديد للفاعلية، وشحن للهمة، وإزالة للهموم، ومنح الثقة لتجاوز الحواجز والموانع والمعوقات، وتحقيق الاتصال المباشر مع القوة المطلقة، صاحبة العلم المطلق، والبوح لها بكل المعاناة.

إنه بوح واعتراف بالذنوب والإصابات، التي تعتري الحياة وتكدر صفوها، وندم وانكسار وتذلل أمام القادر على الإجابة، بعد استكمال الأسباب.

وقد يكون من أعظم نعم الله الأكرم، التي جاء بها الإسلام والتي حفظت كرامة الإنسان وإنسانيته وحالت دون الشر الكامن في تسلط الإنسان على الإنسان، وخلصت البشرية من شقوتها أن جعل الدعاء بين العبد وبين الرب بدون واسطة من بشر أو غيره، جعل الاعتراف بالذنوب أمام من يستر الذنوب ويعد المعترف بالعفو عنها والاستجابة لحاجة صاحبها، دون أن يفشي له سرّاً، بل قد يكون من مؤهلات الاستجابة الستر وعدم المجاهرة بالذنوب.

إن الدعاء اتصال مباشر في كل زمان ومكان، ولحظة وحالة مع القوة المطلقة القادرة على الاستجابة، وفي هذا ما فيه من المعاني التي وقف عندها طويلاً علماء التحليل النفسي المعاصرون، الذين يعتبرون أن البوح عما يعتلج في النفس والتفريغ للأحزان والآلام هو سبيل شفاء الكثير من الأمراض النفسية، وأن حالات الضعف والإصابة النفسية تستدعي البوح الذي يحقق الراحة النفسية للمريض، ويعيده إلى الحالة السوية ويسهم بشفاؤه، لدرجة قد نضل معها الطريق، لعدم الوضوح في الإيمان، فنذهب إلى الإيمان بالسحر والشعوذة والخوارق والأساطير والقديسين وما إلى ذلك.

فالإنسان خطأ بطبيعة خلقه، وأخطاؤه تطارده، وتثقل كاهله، وهو

بحاجة إلى الخلاص من المعاناة، لذلك فإن هذه الحالة من المعاناة استُغلت كثيراً من بعض المخلوقين، من رجال الدين والكهنة، وانحرفوا بها ولعبوا بتوجهاتها الفطرية، وكم من الضحايا سقطوا نتيجة لابتزاز الكهنة ورجال الدين في أموالهم وأعراضهم، حيث جعلت مسألة العفو والتجاوز والغفران منوطة ببشر يجلس من يريد غفران ذنوبه ويعترف أمامه على كرسي يسمى بكرسي الاعتراف، فيكشف مستوره حتى يتحول إلى رهينة بماله وعرضه لإنسان مثله، فيكون ذلك سبباً في تسلط عليه وابتزازه.

نعاود القول: بأن الإسلام جاء بأكبر نعمة على الإنسان، كانت السبب في حفظ كرامته وإنسانيته وحياته الطيبة، أن جعل الاتصال مع الله مباشرة وبدون وساطة في حالات الضعف والمعاناة، التي يكون الإنسان عندها مهياً لقبول كل شيء، كما جعل الدعاء حصناً من السقوط، جعله علاجاً من الغطرسة والتجبر.

- الرؤية النصفية لمهمة الدعاء:

وقد تكون الإشكالية الأخطر هي الاقتصار في الدعاء على التوجه صوب الآخرة، على أهمية المصير كمحرك وموجه لمسارات الحياة وأنشطتها باتجاه الخير، لكن المشكلة أن يقتصر الأمر على عدم الإبصار من الدعاء إلا الغفران والفعل الأخروي من رجاء الثواب، الأمر الذي عزل الدعاء شيئاً فشيئاً عن الحضور في شؤون الدنيا، وكأنما صار هناك فصل بين شؤون الدنيا ومهام الاستخلاف في الأرض وشؤون الآخرة بشكل عملي، ولذلك تحرك الدعاء صوب الآخرة وانسحب من الدنيا وقضاياها، فتحول من حالة إيجابية تمنح اليقين والثبات والعزيمة والنشاط والفعل المستقيم المثاب الذي يهون مصائب الدنيا والتعاطي معها، إلى صورة سلبية معطلة بعيدة عن الشأن الدنيوي والانحباس عند الشأن الديني، بمفهومه الحسير، كشأن سائر الثنائيات الجدلية والخيارات، التي فرضت علينا من ثقافات الأمم السابقة وما نزال نعاني منها والتي دمرت العقل البشري تاريخياً وبقي أمامها حائراً؛ لأنه عاجز عن الاختيار والمقابلة والمعادلة بين قضايا صعبة من مثل الدنيا

والآخرة، والجسم والروح، والدين والدولة، والعلوم التجريبية والعلوم الشرعية، وما إلى ذلك من الثنائيات.

فالدنيا هي معاش الإنسان والآخرة معاده، والجسم وسيلة الأداء ووعاء الروح، والروح وسيلة التسامي والتميز عن الحيوان، والدين فطرة الإنسان ووسيلة توجيه سلوكه وحمايته من السقوط، والدولة وسيلة إدارته وتحقيق مصالحه، والعلوم الشرعية مرجعيته ودليله وبوصلته إلى المعاد في الحياة، والعلوم التجريبية أدواته في الكسب والسعي والإنتاج وتحقيق المعاش وإقامة العمران .. وهكذا.

فالرؤية النصفية لمهمة الدعاء ومشروعيته انتهت بأصحابها إلى الانسحاب من الحياة، والعزوف عن الدنيا وتعاطي الأسباب وتسخير الكون، والاكتماء برصف ألفاظ وتمتمات، ومعاودتها في كل الظروف والأحوال، ولو أدى ذلك إلى الانقطاع والعيش من إنتاج الآخرين والتحول بالإنسان من منتج ينفع عيال الله إلى مستهلك صاحب يد سفلى، من متصدق إلى محل للصدقة.

فالدين والعبادة بكل جوانبها وأبعادها، بما في ذلك الدعاء، إنما شرعت لحسن صناعة الدنيا وفق المنهج الصحيح السليم، الذي يمنح الحياة الطبية ويبني سكينه النفس، ويعالج أزمات الإنسان، الموصول إلى الآخرة السعيدة.

فالرسول القدوة ﷺ شرع لنا من الأدعية الماثورة لحالات الحياة المتنوعة وإصابات الإنسان المتعددة، في مجالات الطعام والشراب، والنوم والاستيقاظ، والسفر، والزواج، وحتى الوطأ والنكاح، والعجز والفقر، والهرم، والهم، ولحوق المصيبة، وأثناء هجوم النعمة واندفاع النقمة، والتوبة، والحرب والسلام، وحفظ الصحة، واستمرار التمتع بالحواس، إضافة إلى ما شرع لمعالجة الكثير من الإصابات، وما يعين على التحمل والصبر والاحتساب وامتلاك القدرة على احتمال الظلم ومقاومته والصبر عند المكاره وإعداد العدة حتى ينجلي الأمر .. وهكذا.

وبذلك نجد في الدعاء المأثور لكل حالة يعاني منها المسلم أو يعيشها أو يقدم عليها دعاءً خاصاً يمثل حبل النجاة، الذي يمتد لينتشل الإنسان من همومه ومخاوفه، ويثبت قدمه على الطريق الصحيح، مهما كانت العقبات؛ وبذلك تميز المسلم بأنه إنسان إيجابي في كل الأحوال، في الضراء التي تستدعي الصبر، والسرء التي تقتضي الشكر.. وارتكازه إلى الله، القوة المطلقة القادرة على انتشاله من السقوط والارتقاء به، يمنحه التفاؤل والبشر وقوة الاحتمال، حتى في أحلك الظروف وأشد المكاره، فكل أمره له خير، يقول الرسول ﷺ: «عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَاءٌ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءٌ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ»^(١).

- الدعاء.. وقاية وعلاج:

من هنا نعاود التأكيد: بأن الدعاء في الإسلام ليس رصف ألفاظ أو حفظ مفردات تجري على الألسنة أو تختزن في الذاكرة بدون تفاعل وانفعال بها، وإنما هو علاج، وتعبير عن حالة نفسية من التذلل والاستنصار، هو وسيلة شفاء، وتجديد، وإعادة ولادة للشخصية، ومحطة تعبئة للطاقات ليتابع الإنسان مسيرة الخير والاستقامة بلا هوان ولا تخاذل.

وإذا تأملنا الأدعية المأثورة بتنوعاتها، رأينا لكل دعاء حاجته البشرية، وحالته النفسية، وظروفه الحياتية، وعلى الأخص عند معرفتنا بأسباب الورد، ومناسبات المعاناة، والمناجاة بها.

ولا بد أن نؤكد أن الدعاء في بعده الصحيح، ليس عدة الكسالى والمتواكلين، والقاعدين، وليس مقابلاً للعمل والجهد واستنفاد الأسباب، كما هو حال الكثير منا اليوم، من الذين يقعدون عن طلب الرزق، ويقولون: «اللهم ارزقنا» دون تعاطي الأسباب، وهم يعلمون أن السماء لا

(١) أخرجه مسلم، كتاب الزهد والرقائق.

تمطر ذهباً ولا فضة، فيصبح الدين في مثل هذا الفهم البئيس مخدراً، بدل أن يكون مستغفراً.

لقد شُوّه مفهوم الدعاء، وغاب البعد الحقيقي له عن حياة المسلمين، وتحول في واقعنا ليصبح بضاعة الكسالى، ووسيلة الفاعدين والهاربين من الحياة، لذلك أصبح كل دعاء يصح لكل حالة، وأصبح الدعاء رصفاً للألفاظ - كما أسلفنا - بعيداً عن حالة المعاناة والرجاء لخالق الأسباب، بعد الإعداد واستنفاد الأسباب.

لقد كان الرسول القدوة ﷺ إذا أراد أمراً، استفرغ وسعه في اتخاذ الأسباب وإتقانها، لدرجة قد يظن الجاهل معها أن لا صلة له بالسماء، وبعد ذلك يتضرع إلى الله، ويجأ بالدعاء، الذي يعني طلب العون والمدد، وتفعيل الأسباب من خالقها وشارقها، ليتحول الدعاء إلى علاج لما يمكن أن يحدث من العجز والتخاذل والقلق والإحباط، وتحريض للمقدرات والطاقات، وترشيد للأسباب، وحسن تسخيرها، وضبط للأهداف، وارتباط دائم بالعبودية، حتى لا يغتر الإنسان بإنجازه، وحتى لا تشكل الأسباب حاجزاً سميكاً يحول دون رؤية خالق الأسباب ومسيرها.

أما دعاؤنا اليوم، في معظمه، فهو خروج من الحياة، ودخول في الفراغ.

لذلك يبقى المطلوب دائماً، التفكير بأبعاد الدعاء الغائبة، ومحاولة التربية على استردادها؛ لأنه وقود الانتصار والإنجاز، وحصن مانع من العجز والسقوط، وعلاج ناجع للتأزم والتبرم، والتأله، والاعتزاز بالقوة.

وكم نحن بحاجة إلى تأصيل هذه المعاني والتذكير بأهميتها ودورها، عليها تؤتي ثمارها في النفس والمجتمع، وتحقق التلازم والارتباط والتكامل بين البعد الروحي والبعد المادي.. فهي تمثل الحس الصادق لمعادلة النفرة لبناء الحياة الطيبة، في ميادينها المتعددة، حيث تتأكد للقيام بمهمة الاستخلاف الإنساني، وخاصة عندما يشتد فيها الكرب، ولا يبقى ملجأ ولا منجى من الله إلا إليه.

ذلك أن الدعاء إنما شرع، والله أعلم، ضمن إطار عمليات تجديد العزيمة، وشحذ الفاعلية، وإعادة التوازن المفقود لعالم الإنسان.. هو تجديد للمسؤولية، واستشعار لها، وتجديد للعهد أمام الله ﷻ، واعتراف بالنعم، وشكر عليها، أو هو بكلمة مختصرة: اعتناق من الحال التي نحن عليها، وانفساح في الآمال والرجاء، للارتقاء في مدارج الكمال، وإتقان الأعمال، للوصول إلى الأسمى.. هو فرار إلى الله للتزود بالطاقة والعود لمعركة الحياة أزكى وأقوى.

ولعل مناخ شهر الصيام، شهر المراجعة والتوبة والفرار إلى الله يمثل الوعاء الأهم والمناخ المناسب لاستشعار قبول الدعاء، حيث تفتح أبواب الجنة وتغلق أبواب النار وتصعد الشياطين، ولا شك عندنا أن سياق مجيء قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة]، بعد فرضية الصيام، والرياضات التي يمنحها الصيام، ويقويها وينفخ فيها الدعاء الحيوية والروح، يعتبر مؤشراً واضحاً ويلفت النظر إلى أهمية الدعاء في هذا الشهر الكريم.

والله الأمر من قبل ومن بعد.



THE
JOURNAL OF THE
ROYAL ANTHROPOLOGICAL INSTITUTE

Volume 100, Part 1, 2000

Edited by
J. H. J. VAN DER KAM

Published by
Taylor & Francis Ltd

London and
New York

ISSN 0022-2949

0022-2949(200001)100:1;1-0

Printed in the
United Kingdom

Copyright © 2000
Taylor & Francis Ltd

0022-2949(200001)100:1;1-0

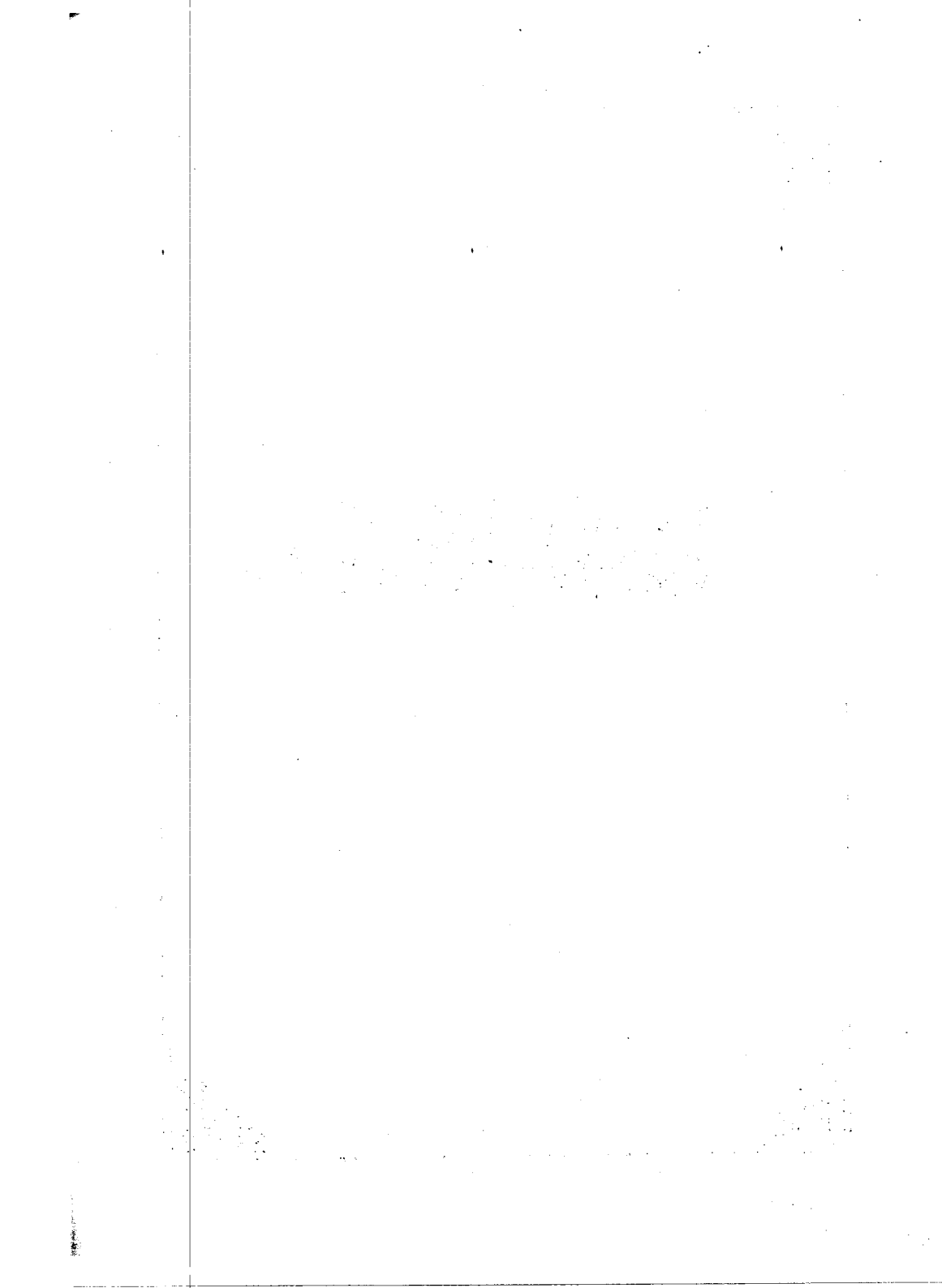
الفهرس

الموضوع	الصفحة
** على طريق النهوض: عقبات ومتطلبات	٣
* من معوقات النهوض:	٧
- إغلاق باب الاجتهاد:	٧
- تعطيل وظيفة العقل:	٧
- افتقاد ملكة التدبر والتدبير:	٨
- الإغراق في الانحطاط والتخلف:	١٠
- محاولة تسويغ المعاصي بمسوغ شرعي:	١٠
- التخويف من استخدام العقل:	١١
- غياب العقل الناقد:	١١
- شيوع مذاهب الجبرية والقدرية:	١٢
* من متطلبات النهوض:	١٧
- استيعاب فئات الأمة:	١٧
- اعتماد السنن الجارية:	١٨
- قدرة القيادة على البصارة وحسن التقدير:	١٩
- المراجعة والتقويم والنقد:	٢٠
- الفقه لقيم الجهاد والاستشهاد:	٢١
- الاعتبار بتجارب التاريخ:	٢٢
- بناء العقل الناقد:	٢٤
** من فقه الوسائل	٢٩
- حضارة الشرعة والمنهج:	٣١

الموضوع	الصفحة
- أمة المنهج:	٣٣
- الخبراء الفقهاء:	٣٥
- العطالة من لوازم التدين المغشوش:	٣٦
- ميدان الكشف المعرفي:	٣٩
** البعد التربوي لرافعة النهوض: الصوم والدعاء	٤٣
- في حكمة الصوم:	٤٣
- مفهوم العبادة:	٤٦
- فاعلية الدعاء:	٤٧
- الرؤية النصفية لمهمة الدعاء:	٤٩
- الدعاء.. وقاية وعلاج:	٥١
الفهرس	٥٥



مِنْ مَنَاهِجِ النَّظَرِ الْمَعْرِفِيِّ



التجديد في أدوات النظر^(١)

نحمد الله، الذي جعل طائفة من المصطفين لورثة النبوة والكتاب من يحمل علم النبوة الصحيح، ويتمثله في سلوكه، وينقله عبر الأجيال، يحدده ويحميه وينفي عنه نوابت السوء ونزغات الضلال: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُؤْتِنُ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٢١﴾﴾ [فاطر]، يقول الرسول ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوؤه، ينفون عنه تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين»^(٢).

فلقد اختار الله من ورثة النبوة والكتاب من يمتد بهذا الإرث الإنساني الخالد، يكتشف أبعاداً جديدة وفضاءات كبيرة لخلود الرسالة الخاتمة، وقدرتها على الإنتاج والعطاء والإجابة عن أسئلة الإنسان وقضايا العصر في كل زمان ومكان، فيكون قادراً على الإبداع والاجتهاد والتجديد ومعاودة النهوض واسترداد الخيرية التي تفتقدها الإنسانية.

واختار سبحانه محمداً، عليه الصلاة والسلام، ليعلمنا الكتاب والحكمة: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾، وينقذنا من الضلال ﴿وَلَوْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ لَيْسَ ضَلَّلِ مُبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢]، ويضعنا على الجادة البيضاء، ليها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا ضال.

(١) كتبت في ربيع الأول ١٤٣٢هـ/آذار (مارس) ٢٠١١م.

(٢) أخرجه البيهقي.

وقد يكون من الأمور البينة أن الرسالة الخاتمة ناطت بتجديد الدين وتوليد الأحكام وتنزيل النص الديني على واقع الناس بالعقل، كما ناطت بالعقل الاجتهاد والامتداد بقيم الوحي، وتصويب الانحراف وبيان التحريف بعد ختم النبوة وتوقف التصويب من السماء، كما ناطت بالعقل معاودة النظر في عطاء الوحي إليها والاستنباط منه بنظرات ومناهج ووسائل وأدوات واجتهادات جديدة، قادرة على تحقيق الخلود والكشف عن معالم الطريق السوي الموصول سعادة الدنيا والآخرة، والإجابة عن إشكالات الحياة وأسئلة الإنسان في كل عصر، بكل استحقاقاته، ذلك أن الاكتفاء بالنظر إلى قيم الوحي والتعامل معها من خلال أدوات ووسائل ومناهج العصور السابقة وحدها قد لا يحقق من الكشف والإبداع وتوليد الأحكام القدرة على الاستجابة لمشكلات العصر الحاضر وتقديم الحلول الناجعة لها إلا القليل؛ لأنها ثمرة عصرها بكل مكوناته واستطاعاته ومشكلاته.

لذلك نرى أنه لا بد من استيعاب الوسائل والأدوات السابقة واستصحابها وعدم القفز من فوقها، والانطلاق منها إلى إبداع وسائل وأدوات جديدة للنظر والاكتشاف تتأثر من خلال حاجات كل زمان ومكان وإشكالاته، وعدم الجمود والاكتفاء بالأدوات القديمة نفسها؛ إن صوابية المناهج والوسائل والأدوات السابقة في الإجابة عن مشكلات زمانها لا تعني بالضرورة صوابيتها ونجاحتها لكل زمان ومكان، الأمر الذي يتناقض ويتعارض بطبيعته مع ختم النبوة وخلود النص الديني، ويؤدي إلى محاصرته، ويجعل قيم الوحي في الكتاب والسنة مقتصرة على زمن وتاريخ معين.

وسوف لا يكون لمدلول التجديد المطلوب شرعاً من الأمة، أفراداً وجماعات، أي معنى إذا كانت أبعاده تقتصر على الدوران في عقول السابقين واستخدام أدواتهم في النظر والاجتهاد وإعادة إنتاج ما أنتجوه باسم التجديد، الأمر الذي سوف يؤدي بالأمة إلى الانكفاء والخروج من العصر والعجز عن الإجابة عن أسئلة الحياة ومعالجة قضاياها وافتقار دليل

التعامل معها، مهما ادعينا الاجتهاد والتجديد وأهمية تنزيل قيم الوحي على واقع الناس، ذلك أن التجديد يعني، من بعض الوجوه: تحقيق الخلود لنصوص الوحي بتنزيلها على واقع الناس، وذلك لا يتحقق إلا في إبداع الوسائل وأدوات النظر في ضوء واقع العصر وأشكالاته ومعطياته وما وفرت العلوم والمعارف من فضاءات ثقافية وحقائق علمية وآفاق فكرية ومناهج معرفية وتبادل ثقافي وتواصل حضاري، حيث لا بد من تصحيح المعادلة الصعبة وهي التحول من الدوران والتفكير بعقول السابقين إلى التفكير بكيفية استيعابهم، ومن ثم التفكير بعقولنا: كيف نفيد منهم لحاضرنا ومستقبلنا؟

لذلك نعاود القول: إن قوله الرسول ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهُ»^(١)، تدعو لكثير من التأمل والتعمق في أبعاد مهمة التجديد، الذي لا يقتصر على كونه إخبار الصادق المصدوق وإنما هو تحديد للمسؤولية والتكليف المنوط بورثة النبوة والكتاب من العلماء العظام، الذين يرسمون الطريق، ويضعون المنهج، ويبصرون العصر، ويطورون آلات ووسائل النظر والاجتهاد القادرة على الاستنباط لاستحقاقات الحياة المتطورة المتغيرة؛ وينشطون في العمل البناء للتأسيس الحضاري للأمة، واسترداد خيريتها، والدعوة إلى السير في الأرض والتوغل في التاريخ، وإحياء المنهج السنني لإبصار عوامل السقوط والنهوض في حضارات الأمم استجابة لقوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ (٢٢٧) هَذَا بَيَّانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢٢٨﴾ [آل عمران]، لتحقيق الاعتبار، والعودة من رحلة السير بالتبين لعوامل السقوط والنهوض، والاهتداء إلى الطرق والمناهج السليمة، الموصلة إلى الهدف وأطر الناس عليها وإغرائهم بها، وتحقيق الاتعاض وعدم الوقوع بما وقعت به الأمم السابقة، فسنن الله جارية في جميع الأمم، لا تحابي أحداً ﴿فَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن يَجْعَلَ لِبَنِي إِسْرَءِيلَ اللَّهُ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣].

(١) أخرجه أبو داود.

- بين السنن الجارية والسنن الخارقة:

ونعتقد أن من الأمور الأساس في مسيرة النهوض وإعادة البناء إدراك أهمية التمييز بين السنن الجارية التي تعبد الله الناس باكتشافها وكيفية تسخيرها والسنن الخارقة الخارجة عن فعل الإنسان وطاقاته وتكليفه، والوقوف طويلاً أمام فترات التألق والإنجاز والتجديد في تاريخنا الحضاري، التي تحققت من خلال عزمات البشر والسنن الجارية في الحياة والأحياء، والتأمل في أبعادها، وتحقيق الاعتبار بالتجارب التاريخية، على مستوى (الذات) و(الآخر)، والإفادة منها، واستصحابها للعبور من الماضي لإبصار الحاضر واستشراف المستقبل، والعمل على تجميع طاقات الأمة، وتبصيرها بالتحديات، والتحول من حالة العجز والاستكانة وردود الفعل إلى الاستيعاب، واستشعار التحدي، وإعادة بناء الذات، والإفادة من التجربة الحضارية التاريخية، والعمل على اكتشاف سنن النهوض، واستكمال عوامله، ودراسة الاستطاعات المتوفرة والإمكانات الموجودة وكيفية توظيفها في عملية النهوض والبناء، وامتلاك القدرة على التجاوز بعيداً عن المجازفات والحماسات والادعاءات والاكتفاء بالفخر التاريخي لمعالجة مركب النقص والعجز الحالي.

ونرى أولاً وقبل كل شيء العمل على توفير المناخ وبناء الشاكلة الثقافية الحاضنة للنفرة البحثية والتحقيق بشعب المعرفة المتنوعة، التي باتت تشكل اليوم الحواس الضرورية المطلوبة للعقل الجمعي للأمة، وإعادة تركيب مؤسساتها من الخبراء والعلماء المتخصصين في محاولة لإناطة المهام الاجتماعية والعلمية والمعرفية بأهلها وخبرائها من أهل الحل والعقد، ولكل قضية أهل حلها وعقدها بحسب نوعيتها، والتوقف عن الاستمرار في تضييع الأمانة، الذي يعني - فيما يعني - إيكال الأمور لغير أهلها، كما أخبر الرسول ﷺ؛ فضياع الأمانة مؤذن بغياب الإنجاز وفساد الأحوال وخراب العمران واقتراب الساعة.

والأمر الذي يتطلب الكثير من التفكير والمثاقفة والمناقشة والمحاورة

وحتى المماحكة يتمثل، من وجهة نظرنا، في كيفية دراسة حركات التغيير والنهوض وأعلام التغيير، الذين شكلوا منعطفات كبيرة في حياة الأمة وتعديل مسارها، سواء على مستوى (الذات) الحضارية التاريخية أولاً، ثم على مستوى (الآخر)؛ لأن السنن الاجتماعية الحاكمة للاجتماع البشري السارية في حركة الأمم هي واحدة، وإلا لما طلبت النبوة الخاتمة السير في الأرض والتعرف على تاريخ الأمم وعلل سقوط ونهوض الحضارات، ولما كان هناك داع للقصص القرآني والإطلاع على مسيرة النبوة التاريخية، وتجاربها وعطائها وكيفية تعاملها مع مختلف الظروف والشعوب والعصور والأحوال، ولاكتفى بالرسالة الخاتمة وحضارة (الذات).

- التجديد في وسائل النظر:

والذي نود الإشارة إليه والتأكيد عليه أن دراسة حركات التغيير وتحديد جوانب إخفاقاتها وفشلها وجوانب نجاحها بنفس المناهج والوسائل والأدوات التقليدية وعدم الاستفادة من التقدم في العلوم والمعارف المعاصرة سوف يعيد الإنتاج السابق في هذا المجال، ولا يأذن بتحريك إلى الأمام، ولو قيد أنملة، ونحن نحسب أننا ندرس ونجتهد ونحسن صنعاً.

وفي تقديري أن فترات التألق والإنجاز والمنعطفات الكبرى في تاريخنا الحضاري لم تتحقق بالتقليد الجماعي وتطبيق نفس القوالب والمناهج والأدوات والخضوع للإيقاع نفسه، وإنما جاءت برؤية جديدة متجددة أخذت باعتبارها استصحاب الماضي وأدواته وإبصار الحاضر ومشكلاته، ودراسة الاستطاعات وكيفية تسخيرها، وإبداع أدوات جديدة للتعامل مع القيم الإسلامية في الكتاب والسنة، وكيفية تنزيلها على واقع الناس، بحسب استطاعتهم، وهذا هو القانون الطبيعي للحياة والأحياء ومنطق تسخير السنن الإلهية الحاكمة لمسيرتها، وإلا لكانت الحياة بكل تداعياتها وتطوراتها نسخاً مكررة، تلغي العقل وتعطل الفاعلية وتحجر الإنسان وتوقف التنمية.

نعاود القول: إن دراسة حركات التغيير والنهوض وحتى أسباب الركود والعطالة بالوسائل والأدوات نفسها سوف لا يفيد شيئاً، وإنما لا بد من

دراستها في ضوء معطيات العصر ومعارفه وعلومه ومناهجه وبرامجه.

ولعلنا نقول: إن رواد الإصلاح والنهوض لو لم يأتوا بجديد، كثرة لإبصار وسائل وآفاق وأبعاد وأدوات نظر جديدة، لما ظهروا ولا أثروا وأثروا، ولما تحقق لهم ما تحقق، ولكانوا أفراداً عاديين مغمورين في مسيرة الحياة والخضوع لإيقاعها الرتيب، مثلهم مثل سائر أفراد المجتمع.

وقد يكون من الخطورة بمكان، أثناء دراسة حركات التغيير والإصلاح وأعلام النهوض، تعطيل الاستفادة منهم، وذلك بشدهم إلى الوراء ومحاولة قولبتهم في الرؤى وأدوات النظر السابقة الجاهزة، سواء من منطلق الفرق والمذاهب أو على مستوى المناهج وأدوات النظر؛ تلك الفرق والمذاهب والفلسفات التي لم يعد لها وجود عملي وإنما باتت تقتصر على القيمة التاريخية.

ونحن هنا لا ندعو للقطيعة مع المناهج والوسائل والأدوات السابقة للنظر في النصوص الشرعية والقضايا الاجتماعية، وإنما نعني استيعابها ومحاولة تطويرها وتجديدها لتكون في مستوى العصر، بحيث تكون قادرة على الاستفادة من المعطيات المعرفية بشعب المعرفة جميعاً، وإغناء حاجة الأمة، فهي في نهاية المطاف ليست معصومة ولا مقدسة؛ فإذا كان التنزيل للنص على الواقع، وتحرير النص مما لحق به من نوابت السوء وصور التدنين المغشوش، واختيار كيفية التعامل معه تكليفاً شرعياً فإن النظر في الأدوات والوسائل التي تخدم ذلك والعمل على تجديدها وحتى استبدالها هو الطريق إلى التجديد، وإلا كان التجديد دعوةً بلا دليل.

- الآخر يقرأ تراثنا:

وقد يكون من المحزن حقاً أن تعود إلينا قراءة تراثنا ودراسته وتحليله والإشارة إلى بعض آفاته من (الآخر)، وأن يكون بما يمتلك من أدوات الأقدَر على اكتشاف كنوز هذا التراث، الاستفادة منها، والبناء عليها، وتحقيق قفزات نوعية تختزل الزمان وتسهم بارتقائه، علمياً وحضارياً، وتبصره بكيفية

التعامل معنا ونحن غافلون، وحتى إذا ما تبناها وأشاد بها وبسبقتها كان ذلك مدعاة فخرٍ لكن ذلك لا يصنع إلا مزيداً من الوهم، وليس التحريض على الفهم والاجتهاد والتوليد والامتداد.

- ابن خلدون.. يعود إلينا:

فابن خلدون مثلاً، الذي يعتبر أحد رواد التحليل والتأصيل والتأسيس لمناهج وأدوات النظر التاريخي بقي مجهولاً عندنا لقرون عديدة تقريباً، من القرن السابع الهجري إلى أوائل القرن الثالث عشر الهجري، وذلك عندما وجد فيه (الآخر) المعجم الثري، فهو صاحب رؤى دقيقة وصائبة في التأسيس والتأصيل لعلم الاجتماع والعمران والتاريخ والاقتصاد والسياسة والحكم.

والتاريخ كما هو معلوم يعتبر أب العلوم الاجتماعية، حيث لا تزال «المقدمة» حتى هذا اليوم محل دراسة وتحليل واستنتاج وسبقٍ لكثير من العلوم الاجتماعية والحضارية والإنسانية، حتى ليتمكن القول: إنه لولا (الآخر) لذهب ابن خلدون وغاب في بطون التاريخ وطواه الزمن مع من طوى، دون أن تنتبه إليه!

وإذا ما أدركنا عظمة هؤلاء الرجال العظام فقد أدركناها من خلال أدوات (الآخر) في التحليل والدراسة والاستنتاج، وبقينا عاجزين عن تطويرها والامتداد بها وإمكانية تطبيق تلك المناهج وتنقيتها من خلال قيمنا والإتيان بمثال تطبيقي آخر؛ فلقد توقف ابن خلدون عندنا عند حدود قراءة (الآخر).

ويبقى السؤال الكبير: هل تنبها إلى ابن خلدون عملياً وواقعياً، وأخذ منهجه طريقه إلى جامعاتنا ومعاهدنا ومدارسنا ومؤسساتنا الثقافية بشكل عام؟

وما قدمه الباحثون والمفكرون من أطروحات ودراسات حول نظرية ابن خلدون في الاجتماع والاقتصاد والعمران لا يخرج بعمومه عن كونه الترجمة العربية لأعمال الآخرين، وليت أصحاب هذه الترجمات والأطروحات استطاعوا أن يستخدموا أبجديتها في تقديم أية رؤية مقنعة قادرة على التغيير

الاجتماعي والانتقال بالأمة إلى آفاق جديدة أو التقدم بها خطوة واحدة، وإنما بقيت ضمن معطيات (الآخر) لكن بلسان عربي غير مبين أيضاً لا يلبث أن تتكشف عورته وادعاؤه بل وسرقاته.

لقد لفت (الآخر) النظر إلى كنوز في تراثنا المعطل، الذي لا يخرج عندنا عن نطاق المفارقة به، والعجز عن الامتداد بمعطياته، والبناء عليها.. والحقيقة أن لفت النظر المتأتي من (الآخر) لم يغير الكثير من حالنا الثقافية والتخلفية؛ نعم، أُقيمت مراكز ابن خلدون، وقُدمت أطروحات للدكتوراه والماجستير في الجامعات عن ابن خلدون، لكنها مع الأسف لم تخرج عن كونها أوراقاً امتحانية تناولت الموضوع إما من خلال الأدوات والوسائل القديمة نفسها، بعيداً عن المعطيات المعرفية والعلوم الإنسانية والاجتماعية الحديثة، وإما من خلال وسائل وأدوات (الآخر)، فجاء العمل مكرراً يتسم بمعاودة الإنتاج؛ وأما الانطباع بمنهجه ونظريته والامتداد بها والقراءة للواقع من خلال أبجدياتها، والخلوص إلى نتائج تشكل رافعة حضارية ووسيلة تغييرية، وتدريب الأجيال على الامتداد بذلك؛ فالنتائج في هذا المجال محزنة.

وقد لا نرى كبير فارق بين من درس ابن خلدون ومن لم يدرسه من حيث الاستفادة من منهجه، والعمل والتعامل مع الواقع في الحكم على الأمور المختلفة.

وتلك حالة ثقافية تخلفية تشكل وباء اجتماعياً تتوارثه الأجيال، لا يقتصر أثرها على رائد أو عالم أو حركة تغيير أو شعبة معرفية أو علم من العلوم وإنما هي مناخ يحكم مواقعنا الثقافية والعلمية فيتركنا: لا نحن بمستوى تراثنا ولا بمستوى عصرنا، فعمليات الإسقاط، وتوزيع الألقاب، والامتداد المذهبي والطائفي، والامتداد بمقولات الفرق والملل والنحل وتعميم توجهاتها على الواقع بأحداثه وأشخاصه، وقولبة الكثير من العلماء والمفكرين بالقوالب السابقة، التي كانت لها ظروفها وأسبابها ومناخها وتداعياتها وردود أفعالها، ولم يبق لها إلا القيمة التاريخية، التي قد تكون

سلبية في كثير من الأحيان يجب تجنبها، ومحاولة التصيد والانتقاء لبعض المقولات والأفكار هنا وهناك لإثبات ذلك، هي بضاعة الكسالى والعاجزين ولا تكلف شيئاً.

إن توزيع الألقاب والالتهامات والحكم المبتسر والمجازفات الثقافية والفكرية، فهذا أشعري وذاك معتزلي أو خارجي، فيه الكثير من التيبس والتراجع وعدم الاستيعاب والعجز عن إبداع وسائل للنظر مناسبة لموضوع البحث، والعطالة الثقافية، والوقوع في حفر الماضي، وعدم القدرة على تجاوزها.

لقد قرئ تاريخنا وتراثنا العلمي والثقافي وأعلامنا ورواد الإصلاح في حضارتنا، بل نقول أكثر من ذلك: قرئت قيمنا المتأتية من الوحي، الميمنة من الرسول ﷺ بأبجدية قومية ويسارية وماركسية وعلمانية.... إلخ، وحاول الجميع شد التراث والتاريخ الحضاري إلى جانبه، لتوفير الشرعية الثقافية والسياسية لحركته وحزبه واتجاهه، بحيث يشكل له ذلك مناخ قبول وانتشار؛ أما نحن وعلى الرغم من التطور الكبير في العلم والمعرفة ووسائل الحصول على المعلومة وأدوات فحصها واختبارها ما زلنا نرابط عند الدراسات والأقوال السابقة بكل أدواتها ووسائلها، ونخاف من أية قراءة أو اجتهاد أو تجديد، وإن تمت بعض المحاولات فلا بد، إيثاراً للسلامة والخوف من الخطأ، من أن ننسب الرأي للسابقين، لنختبئ وراءهم، ونهرب من المسؤولية، وكأن الخطأ في الاجتهاد جريمة، والتقليد والعجز والقعود وتعطيل التفكير فضيلة ومكرمة! حيث لا فضل ولا إضافة ولا كرم ولا عطاء! وهكذا يستمر الحال في مجتمع التخلف، فهو نهب مستباح، تُقرأ الأمور فيه في معظم الأحوال بأبجديات خاطئة ومخطئة.

ولا شك عندي أن التحول إلى دراسة حركات الإصلاح والتغيير والنهوض يعتبر من بشائر الخير وبصائر المستقبل، كما أن دراسة حياة ومناهج وأدوات رواد التغيير والنهوض والإصلاح يعتبر على الأقل مؤشراً على التملل والقلق السوي من الحال التي نحن عليها، لكن تبقى المشكلة

سلبية في كثير من الأحيان يجب تجنبها، ومحاولة التصيد والانتقاء لبعض المقولات والأفكار هنا وهناك لإثبات ذلك، هي بضاعة الكسالى والعاجزين ولا تكلف شيئاً.

إن توزيع الألقاب والاتهامات والحكم المبتسر والمجازفات الثقافية والفكرية، فهذا أشعري وذاك معتزلي أو خارجي، فيه الكثير من التيسر والتراجع وعدم الاستيعاب والعجز عن إبداع وسائل للنظر مناسبة لموضوع البحث، والعطالة الثقافية، والوقوع في حفر الماضي، وعدم القدرة على تجاوزها.

لقد قرئ تاريخنا وتراثنا العلمي والثقافي وأعلامنا ورواد الإصلاح في حضارتنا، بل نقول أكثر من ذلك: قرئت قيمنا المتأينة من الوحي، الميَّنة من الرسول ﷺ بأبجدية قومية ويسارية وماركسية وعلمانية... إلخ، وحاول الجميع شد التراث والتاريخ الحضاري إلى جانبه، لتوفير الشرعية الثقافية والسياسية لحركته وحزبه واتجاهه، بحيث يشكل له ذلك مناخ قبول وانتشار؛ أما نحن وعلى الرغم من التطور الكبير في العلم والمعرفة ووسائل الحصول على المعلومة وأدوات فحصها واختبارها ما زلنا نربط عند الدراسات والأقوال السابقة بكل أدواتها ووسائلها، ونخاف من أية قراءة أو اجتهاد أو تجديد، وإن تمت بعض المحاولات فلا بد، إيثاراً للسلامة والخوف من الخطأ، من أن ننسب الرأي للسابقين، لنختبئ وراءهم، ونهرب من المسؤولية، وكأن الخطأ في الاجتهاد جريمة، والتقليد والعجز والقعود وتعطيل التفكير فضيلة ومكرمة! حيث لا فضل ولا إضافة ولا كرم ولا عطاء! وهكذا يستمر الحال في مجتمع التخلف، فهو نهب مستباح، تُقرأ الأمور فيه في معظم الأحوال بأبجديات خاطئة ومخطئة.

ولا شك عندي أن التحول إلى دراسة حركات الإصلاح والتغيير والنهوض يعتبر من بشائر الخير وبصائر المستقبل، كما أن دراسة حياة ومناهج وأدوات رواد التغيير والنهوض والإصلاح يعتبر على الأقل مؤشراً على التملل والقلق السوي من الحال التي نحن عليها، لكن تبقى المشكلة

بمناهج الدراسة وأدواتها والمعيار التي يحدد الجوانب الإيجابية والسلبية في سيرة ومسيرة الرواد وجوانب النجاح والإخفاق في حركات الإصلاح والتغيير، والقدرة على تنزيل ذلك على الواقع لإبصاره من كل الجوانب، وتحديد إمكان النهوض به وكيفية تنميته.

وقد يكون من المفيد الإشارة إلى أن دراسة حركات التغيير والإصلاح وفترات التآلق والإنجاز الحضاري، وفترات الانحسار والتقهقر والتراجع الحضاري وإبصارها من كل جوانبها، والخلوص إلى عبر ونتائج تحرك الواقع وترتقي به، وتبصر المستقبل وتعد له، وتتوقع المخاطر الممكنة وتخطط لتجنبها وكيفية إدارة الأزمات والتخفيف من آثارها حال وقوعها، يتطلب أكثر من فريق عمل متخصص بشعب المعرفة جميعاً، أو إلى مراكز دراسات وبحوث يعمل بها فرقاء عمل، لكل تخصصه، حتى يتم النظر من الزوايا جميعاً، وتتم الإحاطة بعلم القضية المطروحة، ويُطمأن إلى النتائج والمخرجات أو المعطيات؛ لأن الفرد بعلمه المحدود وعمره المحدود أعجز من أن يحيط بذلك كله، ويحكم عليه بحكم سليم صحيح.

إن القراءات الفردية وغير المتخصصة والمقلدة للمنهج والأداة والوسيلة، المتجاهلة لتقدم العلوم والمعارف الإنسانية سوف تؤدي إلى نتائج قاصرة ومبتسرة، وليس ذلك فقط وإنما تؤدي أيضاً إلى محاصرة تلك الحركات ورواد الإصلاح، وقراءتها بأبجدية مختلفة، وبذلك تساهم بحالة الركود والتوقف وعدم الاستفادة من العطاء المأمول لهذه الحركات، وتحويلها لتصبح لوناً آخر من ألوان تخلف المجتمع.

- بناء العقل الناقد:

وفي تقديري أن المطلوب اليوم، بعد هذا التقدم الهائل في العلوم والمعارف والتواصل العالمي في المعرفة وتيسير الوصول إليها هو إعادة النظر في أدواتنا ووسائلنا في النظر إلى موروثنا وواقعنا، وبناء العقل الناقد الذي يعرض كل شيء للدراسة والتحليل والنقد والتقويم، متسلحاً أولاً وقبل كل شيء بقيم الوعي كدليل عمل ومعيار تقويم ونقد وبوصلة اتجاه، وثانياً

بالعلوم والمعارف المتنوعة المتوفرة، وليس ذلك فقط وإنما إحياء المنهج السنني، والتعرف على السنن الإلهية في الأنفس والآفاق، والسير في الأرض، والتوغل في التاريخ، الذي يشكل مختبر العقل الإنساني ومصدر المعرفة لهذه السنن والقوانين وتوفير الغيرة؛ ومن ثم تقديم دراسات معمقة ومحيطية عن حركات التغيير ورواد الإصلاح والنهوض كنماذج اقتداء وإغناء تجربة، وتوفير المناخ الحاضن لهذه الدراسات، وكسر حاجز التقليد الجماعي والخوف من الاجتهاد والنقد والتجديد، الذي يعني قراءة النص من خلال أدوات ومعارف الواقع، مع استصحاب الاجتهادات وأدوات النظر السابقة، فإذا لم ندرك ذلك فسوف يستمر الضرب على الحديد البارد، وتستمر حالة الاستنقاع الثقافي والتلقي عن (الآخر)، الذي كان أقرأ لتراثنا منا؛ ونخشى والحالة هذه أن يضيع العمر والأجر معاً.

- من رواد التأسيس والتأصيل:

وكم نحن بحاجة اليوم إلى فتح كثير من النوافذ على سير ومناهج رواد التأسيس والتأصيل والمنهجية العلمية وتحقيق النقلة النوعية في أصول النظر وأدواته ومناهجه، في القرن السابع، بشكل خاص، الذي يعتبر بحق عصر التجديد والعطاء في الفقه والأصول والتاريخ والاجتماع والعمران، بعد قرنين من الركود والتوقف تقريباً على تأسيس العلوم الإسلامية وتأصيلها.

فمثلاً، ابن تيمية رحمته الله في الجهاد والاجتهاد وتنزيل نصوص الوحي على الواقع، وتجسيدها في حياة الناس، والفتاوى الشجاعة في معظم ميادين الحياة، التي فتحت الطريق أمام عمليات النقد والمراجعة والتقويم لجدوى كثير من الفتاوى في مجال الأسرة والدولة والمجتمع.

ومقاصد الشريعة للإمام الشاطبي رحمته الله الذي استقرأ من خلالها خطاب التكليف في الفعل والكف، وانتهى إلى تحديد الأهداف والغايات الكبرى، التي من أجلها جاءت النبوة، وربط الفروع الفقهية بكلياتها، وجعل لهذه الكليات مراتب من الضروريات والكماليات والتحسينات، ورأى أن الشريعة بكل تعاليمها إنما جاءت لتحقيق مصالح العباد في معاشهم

ومعادهم، وأن هذه المصالح لا تتحقق إلا بحماية وحفظ الكليات الخمس بعد هذا الغرق في الجزئيات والفروع الفقهية، التي افتقدت النظرة الكلية الشاملة، فشكل نقلة نوعية في المنهج وأدوات النظر ما تزال دون سوية الإفادة المطلوبة منها.

وفي مجال التاريخ أو العلوم الاجتماعية والاقتصاد وال عمران تأتي ريادة ابن خلدون رحمه الله، الذي جعل دراسة التاريخ والنظر في حوادثه وأخباره وتحليلها واختبارها ونقدها وتقويمها علماً قائماً بذاته، فأخرج الدراسة التاريخية من طور السرد والتلقي إلى النقد وإعمال النظر والعقل والقبول والرد، مستلهماً في ذلك مناهج من سبقه من علماء الحديث في نقد الإسناد والأخبار وتأسيس علم الجرح والتعديل.

ونستطيع القول: إن هؤلاء الأعلام العظام، وغيرهم كثير ممن لم نكتشفهم في موارثنا الثقافية، لم يأخذوا حقهم من الدراسة والبحث والخلوص إلى اكتشاف طريق النهوض على الأصعدة المتعددة، حيث ما يزال نعاني من العجز عن أن نكون في مستوى ميراثنا العلمي والثقافي وعصرنا بكل وسائله وأدواته المعرفية، حتى يمكن القول: إننا تنبها إلى أهمية هؤلاء الرواد من اكتشاف (الآخر)، أما نحن فما يزال نبدي ونعيد بما وصل إليه (الآخر)، ويستمر عجزنا عن التوليد والتجديد.

وتبقى الخطورة أن نستمر في المراوحة في أمكنتنا، نجتر تاريخنا الثقافي دون أن نمثله، ونكتفي ونجمد على قوالب ووسائل ومناهج النظر السابقة، دون الإفادة من تطور العلوم والمعارف وأدوات التواصل والاتصال في تجديد هذه الوسائل والأدوات لقراءة النص الشرعي وكيفيات تنزيله على واقع الناس المختلف والمتطور.

فالريادة والنهوض تعني - فيما تعني - اكتشاف آفاق وأبعاد جديدة لخلود النص الشرعي وتطور المجتمعات، واستعمال أدوات جديدة في النظر والبحث تفيد من معطيات العصر وعلومه، وتكون قادرة على استصحاب الماضي والإفادة من عبره وعدم القبول في مذاهبه ومناهجه وفرقه وطرقه.

إن دراسة حركات التغيير والإصلاح بنفس الوسائل والأدوات السابقة سوف لا تقدم شيئاً، وأن محاولة قولبة المفكرين والعلماء بالقوالب التاريخية نفسها، وإسقاط الألقاب التي كانت لها دلالاتها في حينها، واستخدام أدوات النظر نفسها سوف لا يحقق جديداً ولا تجديداً، وإنما يكرس حالة التخلف والاستنقاع الحضاري، ويجعل (الآخر) أعلم بتاريخنا وموارثنا الثقافية منا، ويُبقينا في موقع التلقي والعجز عن النهوض من خلال قيمنا وموارثنا الثقافية.

ولعل في تقديم هذه النماذج المضيفة في تاريخنا الثقافي والمعرفي، التي اعتنقت من مناخ الركود والتخلف، الذي كان سائداً، وحققت الريادة، ما يشكل بصيرة أمل، ويدلل على أن التخلف ليس قدراً محتوماً على هذه الأمة لا يمكن مغالبتها، وأن إمكان النهوض متوفر في قيم الوعي والتجربة الحضارية التاريخية والنماذج الممتدة، التي قد تضيق وقد تتسع لكنها لم تنقطع.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.



في منهجية دراسة الأعلام^(١)

تعتبر دراسة النماذج التي تجسد القيم في حياة الناس، وتقدم الدليل على الخروج بها من المثالية إلى الواقعية وإمكانية التنفيذ، وأنها إنما تقع بوسع البشر، وتمنح الناس الإرادة والأمل، وتشحذ عزائمهم، وتحرك روح المنافسة والاستباق في حياتهم، تعتبر من أهم وأرقى وسائل التربية النظرية والعملية والنفسية والاجتماعية، وتدفع إلى محاولة المقاربة والمحاكاة والتقليد وتخصيب الخيال، والارتقاء بالطاقة، وعلى الأخص بالنسبة للأجيال القادمة على طريق المستقبل.

كما أنها تحمي من السقوط في مركب عقدة النقص، وتخلق مناخاً ثقافياً تنشأ فيه الأجيال وميداناً للتدريب على المعاني، التي تشكل النسيج الذهني لأبناء الأمة، كما تشكل لونا مؤثراً من الضبط الاجتماعي وإشاعة الأعراف الحميدة، بحيث تقوم الفروع على الأصول؛ إضافة إلى ما تمنحه من الاعتزاز بالأمة وإنجازها التاريخي، والقدرة على التجاوز لحالات السقوط، والعمل على استئناف النهوض، لذلك كان الأنموذج ضرورياً، حتى للأنبياء، محل الاقتداء، قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَرْشِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وكانت دراسة السير أمراً ضرورياً للمقاربة والمقارنة والاعتبار، واكتشاف السنن، والإفادة من تجارب الأمم والأفراد، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ﴾ [يوسف: ١١١]، ﴿وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نَحْنُ بِذِي قُوَّةٍ﴾ [هود: ١٢٠].

(١) كُتِبَ فِي رَجَب ١٤٢٥هـ/ آب (أغسطس) ٢٠٠٤م.

وكان الرسول الخاتم، عليه الصلاة والسلام، الرحمة المهداة، محل الأسوة والافتداء، دون غيره من سائر الخلق، لأنه مؤيد بالوحي ومسدد به، فإذا اجتهد وأخطأ صوّب له الوحي، وإن اجتهد وأصاب أقره الوحي، فكل ما وردنا عنه بطريقة صحيحة هو حق ومحل اقتداء، قال تعالى: ﴿لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]؛ أما غيره من سائر البشر فيجري عليهم الخطأ والصواب، وكل إنسان يؤخذ من كلامه ويرد إلا المعصوم عليه السلام، أو كما قال الإمام مالك رحمه الله... فأفعال البشر وأقوالهم واجتهاداتهم تبقى دائماً محل تقويم ومراجعة وتصويب بقيم الوحي المعصومة، في الكتاب والسنة.

ومن هنا نقول: إن تاريخ سير الأعلام، والسير بشكل عام، هي محل عبرة ودرس، وليس مصدر تشريع، وإنها محكوم عليها بقيم الكتاب والسنة، لتبين خطئها من صوابها، على عكس السيرة النبوية الصحيحة وقيم الكتاب والسنة، فهي الحاكم على أفعال الناس وأنشطتهم، وفي ذلك حماية للإنسان من الوثنيات الجديدة والكهانات التي يمكن أن تسرب لنفسه، أيًا كانت.

كما تبقى لازمة ضرورية لما يبذل من محاولات لتصويب الاقتداء وإعادة التشكيل الثقافي، واكتشاف مواطن الخلل، في معادلة الأمة، وبيان أسباب الفشل والإخفاق وعدم بلوغ الأهداف، ومحاولة تنهيج ذهنية العاملين للإسلام بالمنهج السنني، والتأكيد أن سنن الله في الأنفس والآفاق هي الأقدار التي فطر الله الحياة عليها، وسيّرها بها، اهتداء بقوله تعالى: ﴿مُسَنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]، والتيقن من أن سنن الله لا تبدل ولا تتغير، وأنها لا تحابي أحداً: ﴿فَلَنْ يَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ يَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣]، وأن الله لم يخلق الحياة عبثاً وإنما أخضعها لنظم وقوانين؛ وأن المعجزات هي دليل، من بعض الوجوه، على اطراد السنن؛ وأنه لا يمكن تحليل ظواهر الحياة وتفسيرها وتحديد كيفية العلاقة بها والتعامل معها واكتشاف سيرورتها وتعثرها إلا من خلال اكتشاف هذه القوانين، التي تحكمها، ذلك أن الله جعل لكل شيء سبباً، وأن أي إنجاز أو تصويب لا بد له من اتباع تلك الأسباب؛ وأن

هذه الأقدار لا تورث العطالة وتلغي الحرية والاختيار، وإنما تمنح القدرة والفهم والاستيعاب وحسن التفسير والتقدير، ودقة الاختيار، بعيداً عن الخوارق والمجازفات.

- من ملامح المنهج السنني:

إن رحلة البحث العلمي وما بلغته اليوم لم تتحقق إلا بعد اكتشاف قوانين الحياة في الأنفس والآفاق، وحسن تسخيرها، وعدم الاصطدام بها، أو إبقاء العقل دون فهمها، أو إدراكها، والعجز أمامها، وتفسيرها بقوى غيبية؛ فلولا فهم تلك السنن والقوانين لما أمكن تحصيل هذا الإنجاز العلمي، الذي نتج من التفكير بآفاق وفضاءات كبيرة جداً لكيفية مغالبة هذه القوانين بقوانين أخرى.. فلولا اكتشاف قانون الجاذبية لما أمكن توظيفه علمياً، ومن ثم امتلاك القدرة على التعامل معه وتجاوزه إلى ارتياد آفاق الكون.

ومن هنا ندرك مدلول قول بعض الصحابة عليه السلام: «نفر من قدر الله إلى قدر الله»، وأن مغالبة قدر بقدر هي جدلية الحياة ووسيلة الكشف العلمي، كما ندرك قوله الإمام «ابن قيم الجوزية»: ليس المسلم الذي يستسلم للقدر، وإنما المسلم الحق هو الذي يغالب القدر بقدر أحب إلى الله.. وفي كل الأحوال يبقى المسلم يتقلب بين أقدار الله، ولا يخرج منها.

ولا شك عندنا أن إدراك فاعلية المنهج السنني، على مستوى الأنفس والآفاق، هو الذي يؤدي إلى التنمية والتمكين والقدرة على التسخير والتحكم، يقول تعالى: ﴿إِنَّا مَكِّنَّا لَكَ فِي الْأَرْضِ وَهَاجَتُهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَيِّئًا ۖ فَاتَّبِعْ سَبِيلَ ۝﴾ [الكهف]، ذلك أن اتباع الأسباب هو سبيل التمكين - كما أسلفنا - وسبيل الوقاية من الإصابات.

وقد تكون الإشكالية أن إدراك المنهج السنني في الأمور المادية والعلوم التجريبية أمر ميسور وملموس؛ لأن مرده الملاحظة والتجربة والاختبار، وكلها تقع تحت الحواس، ولا تتطلب نتائجه في الغالب عمراً

مديداً حتى تظهر خصائصه، فيراه الإنسان، ويحسه، ويسهل إدراكه، ومن ثم نقله وتطبيقه.. أما المنهج السنني في الدراسات الاجتماعية والإنسانية فغالباً ما يبقى عصبياً عن الإحساس، ذلك أن عمره مديد، وعواقبه بعيدة، فقد تقتضي جيلاً أو أجيالاً، إضافة إلى أن موضوعه الإنسان، بكل مكوناته وتقلباته، وتكيفه، وخصائصه، وصفاته، وتحيزاته، والتطور الذي يطرأ عليه في مراحل نموه، ونضجه ورشده.. وليس الإنسان موضوعه فقط، وإنما وسيلته أيضاً.

فالمعادلة الصعبة: أن الإنسان في العلوم الإنسانية والاجتماعية هو الموضوع وهو الوسيلة معاً، لذلك كان التاريخ البعيد هو المختبر الحقيقي للفعل الإنساني، والقانون الاجتماعي.. وليس غريباً القول: بأن التاريخ هو أبو العلوم الاجتماعية، ومصدر إدراك قوانين الحركة الاجتماعية، وأن محاولات تطبيق منهج العلوم التجريبية على العلوم الإنسانية والاجتماعية هو نوع من المجازفات والإسقاط للكثير من الحقائق العلمية.

وعلى الرغم من سهولة إدراك التجارب العلمية نسبياً، والإحاطة بعلمها ونتائجها، فإن الأمر مختلف تماماً في العلوم الاجتماعية والإنسانية - كما أسلفنا - التي تحتاج إلى كثير من دقة النظر؛ لأن الإنسان متحيز بطبعه وخلقه، وهو موضوع تلك العلوم ووسيلتها، لذلك تبقى إشكالية العلوم الاجتماعية والإنسانية في دقة معايير التقويم والقياس، ذلك أن تحديد القيم والمعايير تختلف وتتباين من إنسان لآخر، حتى أنها تتباين عند الإنسان الواحد في مراحل عمره المتعددة وحالاته المتقلبة، وقد تعدد وجهاتها ومذاهبها ومناهجها بتعدد علمائها، لذلك كان لا بد من معاييرها بقيم ثابتة دقيقة صحيحة (معصومة) مستمدة من خارج الذات، أي من مصدر خارج عن الإنسان، عالم به وبتقلباته ومكوناته وتطوراته، من طريق الوحي المعصوم، حيث لا بد أن تسبق بإيمان ويقين بأن الله الخالق هو العدل المطلق، المنزه عن التحيز، العالم بمن خلق.

وكون القيم ومعايير القياس متأية من الوحي، من خارج الإنسان،

فسوف تكون صحيحة وموضوعية ومجردة عن التحيز، ولا يمكن أن تتخذ وسيلة لتسلط الإنسان على الإنسان.

لذلك نقول: إن النص الصحيح الوارد من معرفة الوحي، في نطاق العلوم الاجتماعية والإنسانية، هو علمي ويقيني، ويمكن أن يعتبر بمثابة نتائج التجربة المخبرية في العلوم التجريبية.

وقد تكون إشكالية الذهنية المسلمة في عصور التخلف والتقهر والتراجع والانحطاط في عدم الإدراك الكامل للعلاقة بين القدر والحرية، بين القدر والإرادة، ذلك أن من قدر الله أنه أراد إلينا أن نريد، وأن ندرك السنن التي تقوم عليها الحياة، وأن تسخير السنن وعمارة الأرض من السنن، وهذا لا يتأتى إلا بإدراك السنن وتفسير الظواهر وتحليلها في ضوء تلك السنن، وأن مغالبة القدر من التكليف أيضاً.

وهذه المغالبة لا تكون إلا بعد الإحاطة بعلم السنن والقوانين واكتشافها، وقد دعانا القرآن لذلك، وكشف لنا من السنن والنواميس الأساسية في الحياة لإدراك أن الحياة ليست عبثاً، ولتكون في الوقت نفسه وسيلة تحريض، ودليل هداية لمزيد من الكشف والاكتشاف.

ولعل من الإصابات الكبيرة، التي لحقت بتشكيلنا الذهني، والتي يُطلب من الرواد التنبيه والتنبيه إليها، أن التكيف الشرعي للقيام بأعباء الاستخلاف الإنساني وعمارة الأرض يتطلب إدراك السنن في الأنفس لبناء الإنسان الصالح، وإدراك السنن الكونية والعلمية التجريبية في الآفاق لعمارة الأرض، والإيمان بأن إدراكها من الدين، ومن متطلبات الحضارة؛ أما بعض الفهوم المعوجة التي انتهت إلى تشطير الإنسان، والاقتصار على بذل بعض الجهود - بزعمها - في الحقل الإنساني والاجتماعي فقط، فلم تثمر إنساناً ولا حضارة.

إن استيعاب معرفة الوحي، وبناء الإنسان بشكل سليم، يدفع هذا الإنسان إلى بناء الحضارة لا إلى التفسير المتخلف للحياة بأننا ننصرف لتعلم الأحكام الشرعية ونتفرغ لممارسة العبادة، بمفهومها الحسير، والله يهيئ لنا

من الكفار من يخدمنا بمثل تلك العلوم.. ولا غرابة في ذلك إذا علمنا أن ذلك من إفرازات ذهنية التخلف، وقيادات التخلف، ورواد تكريس التخلف.

ولعل من مظاهر التخلف المفجعة: الالتباس بين الذات والقيمة؛ ذلك أن ذهنية التخلف يصعب عليها التجريد، والقدرة على إدراك المعيار والمقياس الثابت، الذي يقاس به الأشخاص والأفعال، ويحكم من خلاله على الفعل الإنساني.. فذهنية التخلف لا تستطيع الانفكاك عن التجسيد المادي، لذلك فهي عاجزة عن التمييز بين الذات والقيمة، الشخص والحق، لأنها تعاني من طفولة بشرية، لا تبصر إلا الأشياء، وتعجز عن إبصار الأفكار والقيم.

لذلك تشكل هذه الذهنية مناخاً مناسباً لانتشار الكهانات، لأنها تستدعي الوثنيات بطبيعتها؛ أما أن تعرف الحق لتعرف أهله فهذه المعرفة عملياً تعتبر إشكالية كبيرة؛ أن تقيس الرجال والفعل بالحق ولا تقيس الحق بالرجال؛ أن تنظر إلى الحق وتختبره بمعيار الوحي، من أي شخص أتى، وأن تأخذ الحكمة من أي وعاء جاءت؛ وأن تنظر إلى طبيعة المشار إليه قبل الحكم على المسير؛ فهذه هي معادلة التخلف الصعبة.

إن تلبس الذات بالقيمة يؤدي إلى تعطيل معيارية القيم، ويصبغها بالصبغة الشخصية (الشخصانية) وبذلك تفتقد القيم، التي مصدرها الوحي، في واقع الناس تميزها في كونها مستمدة من مصدر خارج عن الإنسان، ولم يبق هناك كبير فارق بين القيم الإسلامية المستمدة من الوحي المعصوم وبين القيم الوضعية التي ينشئها الإنسان ويتلبس بها، فيكون هو موضوع النظر، وهو وسيلة النظر، في الوقت نفسه؛ ولعل هذا من أخطر آفات التدين، حيث يحصل الارتكاس، فيعرف الحق بالرجال، وتكون القيم تبعاً لفهمنا وهوانا، والرسول ﷺ يقول: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به» لا ما جئت به تبعاً لهواه، وبذلك يؤصل لحالة الكهانة.

إن التحول من المجسّد المحسوس إلى المجرد المعقول يشكل مرحلة من مراحل الرشد الإنساني، ذلك أن التجريد من حدود الزمان والمكان

والشخصيات يمكن من التوليد والامتداد وتنزيل المعنى على كل الحالات المشابهة، وعدم الانحباس ضمن إطار الصورة المحسوسة وأسوارها، وإنما تجاوزها إلى الحقيقة التي يمكن أن تُبصر في كل صورة مثيلة.

من هنا نقول: بأن معجزات الأنبياء، قبل النبوة الخاتمة وبلوغ البشرية رشدًا، جاءت مجسدة مرتبطة بأشخاص الأنبياء، عليهم السلام، وُجدت بوجودهم وانتهت بموتهم؛ والإيمان بها بالنسبة للعصور المتتابعة هو إيمان بالغيب، عن طريق الخبر الصادق؛ أما معجزة الرسالة الخاتمة فهي معجزة مجردة عن حدود الزمان والمكان والأشخاص، موجهة لكل إنسان في كل زمان، ومن هنا تأتى لها الخلود والإعجاز في كل زمان ومكان، تماماً كما كان الحال في عصر صاحب المعجزة وحياته وبعد موته، عليه الصلاة والسلام.

هذا التجريد شكل منهجاً في النظر والتفكير، لذلك اتجهت الحضارة الإسلامية إلى تعظيم المعاني والأعمال، لا الأشخاص، وجاء التعظيم للبطولة دون حصرها في إطار البطل، لتكون دراسة الأبطال والأعلام مرفقة للجميع، تمنحهم الإرادة في المحاولة والاقتداء، على عكس الحضارات الأخرى التي حصرت البطولة في شخص البطل، وانصرف التعظيم والتقديس للبطل بالدرجة الأولى، وليس للبطولة والعمل.

- من متطلبات المنهج:

من هنا نقول: إن دراسة الأعلام والرواد في المنهج الإسلامي تتركز على أعمالهم وإنجازهم، فنحن نعرف الكثير عن أعمال وإنجازات الأعلام، ولا نعرف إلا القليل عن صفاتهم الخلقية؛ لأن الأشكال والأطوال والألوان أمور قسرية ليست بمستطاعة.

فإذا ذكر سيدنا عمر رضي الله عنه ذكر العدل والجرأة في الحق، وإذا ذكر خالد بن الوليد رضي الله عنه ذكرت الشجاعة والتخطيط... وهكذا... حتى عقيدة الألوهية، المنطلق، هي غاية في التجريد ارتقت إلى مستوى التنزيه، وأن الإله في التصور الإسلامي ليس كمثله شيء، وكل ما خطر ببالك فالله غير ذلك، للحيلولة دون الحلول والتجسيد؛ أما في العقائد الأخرى فلم

يستطيعوا تصور الإله الخالق إلّا مجسداً، الأمر الذي جعلهم يخلعون عليه صفات البشر المخلوق.

إن دراسة الأعلام وحركات التغيير تتطلب الكثير من الحيادية والموضوعية وامتلاك المعايير السليمة للقياس والتقويم، والتسليم ابتداءً بأن الحركات والأشخاص والجماعات يرد عليها الخطأ والصواب، وأن الحب لا يجوز أن يُخرج عن الحق، وأن ذهنية التخلف عاجزة عن التوازن وضبط النسب في التقويم؛ لأنها ذهنية عامية ثقافياً، حتى ولو تعلمت الأبجدية؛ مصابة بعمى الألوان، لا تبصر إلا لوناً واحداً، لذلك تختزل كسب الأشخاص والجماعات والهيئات في موقف، وتسقط تاريخها كله، الأمر المفزع حقيقة، بحيث أصبحت الشهادات حزبية، والوظائف حزبية، والمعاهد حزبية، والعلاقات والصلات حزبية، والألقاب والوجهات والكيانات والزعامات حزبية أيضاً، فلا نعرف الحق إلا بالأشخاص.

فالعقلية الحزبية، بالمعنى الواسع، لم تعد تقتصر على أنظمة الحكم، ومن يدور في فلكها، وإنما باتت ولاءً اجتماعياً لحق بالمعارضة للأنظمة، وحتى وصل إلى مؤسسات هي بطبيعتها تنأى عن الحزبية مثل التربية والتعليم والمجتمع المدني، الأمر الذي جعل المدافعة بين ظلم وظلم، فانتهى إلى الظلام والتخلف.

فكم من موهبة وطاقه وقابلية وقدرة ومؤهل غمطتها الحزبية، وأسقطها التعصب؟ وكم من الزعامات الحزبية غير المؤهلة قادت الأمة إلى مهالك، إلى معارك فادحة الخسارة، وهدرت طاقات خيرة، وفرطت بطاقات وتضحيات في المعارك الخطأ؛ نسأل الله أن يتقبل أصحابها على نياتهم؟ وكم من الكبار حزبياً هم صغار في حقيقة الأمر، أو هم الصغار، والذي حماهم وسمح بامتدادهم الأسوار والسراديب الحزبية والسرّيات، ومع ذلك نقرأ جميعاً بألسنتنا قوله تعالى: ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّينَ﴾ [المطففين].

وقد تكون القضية الأخطر عدم وجود الشجاعة الكافية للاعتراف بالخطأ، والتوبة الفكرية والعملية عنه، وإنما ديدننا دائماً التكرار للخطأ،

وعدم إدانة أتباعه الذين وقعوا بالخطأ بسبب الريادة الحزبية الفاشلة، التي تأبى الاعتراف بالفشل، ولو حتى لمرة واحدة.

فكيف والحالة هذه، والمناخ هذا، نكون موضوعيين في دراستنا لحركات التغيير، ورواد التغيير والإصلاح، وامتلاك القدرة على تحديد مواطن الخلل والإخفاق في بلوغ الأهداف، لتجنبها وأخذ الخبرة والإفادة من التجربة، ومواطن النجاح لاستصحابها وإضافتها إلى عقولنا وأعمارنا، بحيث نبدأ من حيث انتهوا وليس من حيث بدأوا، حتى لا نستمر في نقض غزلنا بسبب من العمل الحزبي؟

وليس التحزب كله سياسياً، فالتعصب دوافعه وألوانه شتى، من قومية، وعرقية، ومذهبية، ولونية، وجنسية، وحتى علمية: «وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا إِلَهُكُ إِلَّا مِنْ بَدِ مَا جَاءَهُمْ أَلْهَمٌ بَيْنَهُمْ» [آل عمران: ١٩].. فكم من الحقائق طمست، وكم من المواهب حوصرت، وكم من الطاقات أهدرت، وكم من المواقع عطلت، وكم من الصغائر كُبرت، وكم من الكبائر صغرت، وكم من الشخصيات حوربت وحرمت الأمة من عطائها، لافتقارها إلى الهوية الحزبية، بكل مفهوماتها التي أسلفنا؟ فأنى لأمة هذا حالها - يصادر حتى حلمها وأملها وتحاصر طاقاتها حزبياً - أن تستطيع أن تظطلع بدورها، وأن يتمتع أفرادها بتكافؤ الفرص؟!

لذلك سوف نرى عجباً يوم الحساب، يوم الواقعة، التي من أبرز صفاتها أنها خافضة رافعة، فكم من أصحاب المقامات والألقاب المزورة في الدنيا يُخفضون، وكم من المحرومين المظلومين يرفعون، فتعرية المزيفين وخفضهم ووقوعهم هو أول مظاهر العدل يوم القيامة.. فهل نعتبر؟!

من هنا تأكد الحاجة إلى دراسات تقويمية موضوعية نقدية، بعيدة عن التحيز أو الشخصية، تهتدي بهداية الوحي، وتلتزم معايير، وتستشعر المسؤولية على فعلها، وتعزم على الخلاص من هذا التخلف والسقوط الحضاري، والعودة إلى قيمنا ومبادئنا، التي كانت ولا تزال سبب نهضتنا وسبيل معاودة النهوض.

- التكامل بين الإيجابي والسلبي:

ونحن على طريق إعادة التشكيل الثقافي والارتكاز الحضاري ومعاودة النهوض، لا بد لنا من تقويم تجارب ودراسات من حركات التغيير والإصلاح، وتقديم رؤى ونماذج لرواد الإصلاح، لأن ذلك يغني تجربتنا، ويثري رؤيتنا، ويضيف عقولاً إلى عقولنا، وعلوماً إلى علمنا، ويختصر علينا الزمن، ويمنحنا خلاصة التجارب، ويحمينا من العثار، ويجنبنا الخطأ.

والأمر الذي لا بد من تأكيده باستمرار، أن التجارب البشرية جميعاً يعتربها النقص والخطأ، وأن اكتشاف الخطأ في كثير من الأحيان قد يكون أكثر فائدة من معرفة الصواب، شأننا في ذلك شأن الصحابي الذي كان يسأل الرسول ﷺ عن الشر، مخافة أن يقع فيه، في الوقت الذي كان الصحابة يسألون عن الخير ليفعلوه.. فإذا كان ذلك في عهد النبوة، فكيف سيكون حالنا والشرور تحيط بنا من كل جانب؟

ونعتقد أن الاختصار على الجوانب الإيجابية في الدراسة والنقد، على أهميته وفوائده التربوية، إلا أنه لا يقدم الصورة كاملة ولا صحيحة؛ وفي الحياة الخير والشر، والخطأ والصواب، ولنا في مجتمع ملائكة مبرمجين على فعل الخير، لذلك تبقى الحاجة قائمة لتقديم الجانب السلبي من النموذج، وذلك لمعرفة كيفية تعامل النماذج مع الأمور السلبية، وأسباب الوقوع فيها، لأننا في نهاية المطاف، كأفراد وجماعات، بشر يجري عليهم الخطأ، فلا يعقل أن كل ما فعلنا صواب معصوم، في الوقت الذي يلاحقنا الفشل من كل جانب!

ونخشى أن نقول: إن السكوت عن الجوانب السلبية في حياة النماذج وحركات التغيير والإصلاح سوف يحمل الكثير من التغريب والغش الثقافي للأجيال في واقع الحال، حتى ولو خلصت النوايا.. فالعمل الحسن هو الذي يتكون من النية الصالحة (الإخلاص) ومن الخطة النضيجه الراجحة (الصواب) فمجرد الإخلاص إذا لم يؤد إلى الصواب يمكن تصنيفه في خانة الأمناني والرغبات.

- عمر فروخ.. الأنموذج الظاهرة:

ولعل من النماذج الفريدة، التي تشكل ظاهرة قائمة بذاتها، تستحق الدراسة والتحليل، من خلال الظروف التي وجدت فيها، والمجاهدات التي اضطلعت بها، شخصية الدكتور عمر فروخ رحمته الله، الذي يذكّر بجيل الموسوعيين من الأعلام والرواد، الذين جمعوا بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية.

فلقد كان شخصية فذة من أولى خصائصها أنها كانت بعيدة عن الانتماء الحزبي، فأفاد منه الجميع، لذلك كان يتمتع بالطلاقة والرحابة والحرية في النظر، بدون قيود مسبقة، على الرغم من اعتزازه بالعروبة وإيمانه بالإسلام، ودوره في بناء الأمة وإخراجها وإسهامها في الحضارة الإنسانية، والارتقاء بلغتها ونقلها إلى مطاف اللغات العلمية والعالمية.

ارتكز إلى التربية والتعليم، وانطلق منه كانطلاقة الإسلام الأولى، أول ما نزل من الوحي ﴿أَقْرَأْ﴾، واعتبره طريق النهوض الذي لا طريق سواه.. فالمعرفة هي القوة، وهي النور، وهي الحضارة، وهي الشخصية؛ ويمكن وصفه إلى حد بعيد بأنه رجل معلم.

وعلى الرغم من أنه كان متنوع الاهتمامات، إلا أن ذلك لم يبعثر شخصيته ويفكك همته أو يقل عزمه.. اشتغل في الأدب، وإليه يعود الفضل في وضع كتاب عن «تاريخ الأدب العربي» بعد أن كان العرب والمسلمون يعيشون حالة على المصدر الأجنبي.

وكان له نظرات في اللغة، والفلسفة، والاجتماع، والتاريخ، والتشريع، فالثقافة عنده هي الشخصية والبوصلة والدليل للعقل الإنساني.

كان شخصية جادة ومأنوسة، وكان بعيداً عن المهارات بطبعه، لذلك لم تشغله الشحناء، ولم يجز وراء الخصومات والعداوات، ولم تنل منه.

كان بحق شاهد القرن المملوء بالأحداث الكبرى؛ فلقد سقطت الخلافة الإسلامية، وقامت الحروب العالمية: الأولى والثانية، وحصلت فيه

النكبات للكثير من بلاد المسلمين، وجاء الاستعمار الحديث إلى معظم بلاد المسلمين، مسبوقاً بالغزو الفكري الذي اتخذ التبشير غطاءً له؛ وبالإمكان القول: إن كتابه «التبشير والاستعمار» الذي شكل ثقافة جيل بل أجيال، ووقاية جيل بل أجيال، ما يزال حتى اليوم مرجعاً للمكتبة العربية والإسلامية؛ والكثير ممن يشتغلون بهذه القضايا ما يزالون مرابطين عند كتابه، على الرغم من تطور الأساليب وتغير المواجهات.

لقد واجه عمر فروخ رحمته الله الكثير من الثغور المفتوحة في الجسم الإسلامي، فعند أيها يرباط؟

كان يمثل صيحة النذير؛ ينبه إلى المخاطر، ويقرّع طبول الإنذار بالخطر، ويستنهض الأمة، ويصوّب رؤيتها، ويصرها بتراتها.

لكن على الرغم من صعوبة المواجهة وشراسة العدو كان بطبعه أنيساً واثقاً من منهجه، ذو شخصية محببة، قادرة على التعايش، أفاد من تكوين بلده (لبنان) سمات التنوع الثقافي والقدرة على التعايش، والمرونة، وإجادة الحوار بشكل هادئ ورزين، دون أن يعطي الدنية في دينه.

كان رجلاً موسوعياً، حمل هموم أمته، وكانت مرآته صافية، قادرة على الاستشعار المبكر، وتجاوز الصور إلى الحقائق، لم تخدعه طروحات التبشير وشعاراته الإنسانية، لأنه كان يعلم أنه ملغم بالنوايا السيئة، وأنه يشكل طليعة من طلائع الاستعمار، يهيئ له قابليات الشعوب، كما يؤهلها لتقبله. . ولو لم يكن للدكتور عمر فروخ رحمته الله، إلا كتاب «تاريخ الأدب العربي» الذي أدّى فيه أحد فروض الكفاية عن الأمة، وكتاب «التبشير والاستعمار» الذي نَمّى فيه حاسة الاستشعار المبكر للألوان والنوايا السيئة المحيطة بالأمة، والتنبه إلى كثير من الثغور المفتوحة، لكفاء.

أسأل الله أن يكون في ذلك ما يجعل من عمر فروخ رحمته الله رائداً للجيل القادم، ودليلاً على أن الأمة المسلمة خالدة بخلود رسالتها، وقادرة على الإنتاج في كل مكان وزمان.

والحمد لله رب العالمين.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
** التجديد في أدوات النظر	٣
- بين السنن الجارية والسنن الخارقة:	٦
- التجديد في وسائل النظر:	٧
- الآخر يقرأ تراثنا:	٨
- ابن خلدون.. يعود إلينا:	٩
- بناء العقل الناقد:	١٢
- من رواد التأسيس والتأصيل:	١٣
** في منهجية دراسة الأعلام	١٧
- من ملامح المنهج الستني:	١٩
- من متطلبات المنهج:	٢٣
- التكامل بين الإيجابي والسلبي:	٢٦
- عمر فروخ.. الأنموذج الظاهرة:	٢٧
الفهرس	٢٩



الاسم
رَحِمَ الْمَجْتَمَعِ



يعطيها الله ويمنعها الناس!^(١)

الحمد لله، الذي جعل المرأة إنساناً كامل الأهلية، ومحلاً لخطاب التكليف، ووجهها والرجل على سواء إلى أن العمل الصالح هو سبيل الحياة الطيبة والعاقبة الحميدة، فقال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أَنُثًى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَوةً طَيِّبَةً...﴾ [النحل: ٩٧]؛ وجعلها محلاً للولاية والاضطلاع بحمل الرسالة والقيام بحسبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلى جانب الرجل، فقال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ...﴾ [التوبة: ٧١]؛ وسوى بينها وبين الرجل في الحقوق الإنسانية العامة، فقال تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢]؛ وأقام التوازن في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ وكرمها بأن جعلها في موقع متقدم للتقدير والبر والاحترام، فكانت أحق الناس بحسن الصحبة في الأسرة والمجتمع؛ وانتشل إنسانيتها من العتب الديني والتفكير الخرافي، الذي جاء ثمرة لصور التدين المغشوش وعلل التدين المتوارثة، وصوب بالنبوة الخاتمة الرؤى الدينية السابقة التي شككت في إنسانية المرأة وأهليتها واعتبرتها رمز الشر ومحل الخطيئة وسبب اللعنة والطرود من الجنة، وعقدت للنظر في تكوينها وطبيعتها المجامع الدينية، وأقيمت المؤتمرات والمقارنات بينها وبين الحيوانات وبين الشيطان.

(١) كتبت في المحرم ١٤٣٢هـ/ كانون ثاني (يناير) ٢٠١١م.

أما مدى أهليتها للتكليف واستحقاقها للمساواة في الحقوق مع الرجل فذلك قضية لم تكن مطروحة أصلاً، فهي دون مستوى التكليف! فالطروحات كانت غريبة وعجيبة والمقارنات جاءت محزنة والنتائج مفرعة، ولم يكن العرب في جاهليتهم قبل الإسلام بأحسن حالاً كثيراً من جاهليات الأمم الأخرى التي توظف لها قيم الدين، فالمرأة تورث كالمتاع، ويتم وأدها وهي على قيد الحياة، وتستقبل بالوجوه المسودة الكاظمة.

فجاء الإسلام بمساواتها بالرجل، وفتح المجال أمامها لمسايقته واحتمال التميز عنه، فجعل التفاضل ليس الذكورة أو الأنوثة، ذلك أن هذه أمور قسرية، كما هو معلوم، لا يد للإنسان في إيجادها أو إلغائها، وإنما جعل ميزان التفاضل والكرامة: التقوى والعمل الصالح، وهذا أمر كسبي وفرصة متكافئة بين جميع الخلق، فالله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات]، ويقول تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٤٨].

وكان الرسول، عليه الصلاة والسلام على المثل الكامل والأنموذج المقتدى في التعامل مع المرأة، فجعل النساء شقائق الرجال، وجزءاً منهم مكملاً لهم في الخلق والواقع، وكانت سيرته تجسيدا لدور المرأة في الحياة الإسلامية، وبياناً لمكانتها في التشريع الإسلامي كإنسان كامل الأهلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

ففي عهد القدوة هاجرت المرأة وبايعت وجاهدت وعلمت وتعلمت وحفظت القرآن ورووت الأحاديث واستدركت على كبار الصحابة، واستشيرت في أشد الأزمات تعقيداً التي مرت بالمسلمين (صلح الحديبية) وكانت من الركائز البارزة في إِبْصَارِ المستقبل واستيعاب خطوات الرسالة الأولى في بدء الوحي؛ وتأكيد وجودها وأنها أصل الجنس البشري وُخْلِقت من نفس الرجل: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَنَفْسٍ وَنَبْطٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١]، وأنها محل

سَكِينَةَ النَّفْسِ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا
وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً...﴾ [الروم: ٢١].

وهي في الرؤية الإسلامية الضلع، أحد مكونات القفص الصدري الحاني والحامي لقلب الإنسان، محور إيمانه ومصدر حيويته ومحل حياته، فهي مصدر الخير ومحور المشاعر ومخزن العواطف الإنسانية.

وتبقى المرأة كذلك، أحد المحاور الأساس في المحاولات الاجتهادية الدائبة للعودة بالأمة إلى قيم الكتاب والسنة، وتقويم واقع الناس بها، وبيان مواطن الخلل، واستنفار الجهود، وتجميعها وإعادة ترتيبها لتوفير الفاعلية الغائبة، وإحياء مفهوم فروض الكفاية، والتوجه صوب توفير التخصصات العلمية والمعرفية، وزرع الإيمان وترسيخ الاهتمام بجوداها، وإعادة بناء مفهوم أهل الحل والعقد في ضوء ما تتطلب القضايا المطروحة للنظر من التخصصات والخبرات، انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله: ﴿وَلَا يَنْبُتُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤]، وإحياء المنهج السنني في الأنفس والآفاق في الحياة والأحياء، والعمل على إعادة التوازن وضبط النسب، وإزالة الحواجز النفسية من بين العاملين للإسلام، والعودة إلى مفهوم الأخوة الجامعة؟ ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، والعمل على استرداد الوعي العام وتحقيق المشروعية العليا وأن الإسلام يشكل عقيدة الأمة، كل الأمة، وهويتها وتاريخها الحضاري، وليس هو اختيار جماعة أو طائفة أو حزب أو فئة أو جغرافيا، أو حكر عليها، فهماً وفقهاً وتمثيلاً، والتوسع في دوائر الخير في المجتمع، والتأكيد أن تطبيق تكاليف الشريعة منوط بالاستطاعة، فإذا استفرغ الإنسان وسعه في التطبيق فقد طبق الشريعة ولو لم يستكمل جميع فروعها، شريطة أن يؤمن بها جميعاً ويعمل على استكمالها، وأن فقه الواقع وتقدير مدى الاستطاعة لا يقل فقهاً وأهمية عن فقه النص الشرعي في الكتاب والسنة، بعد أن حفظ الله القرآن ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] وتعهد بحفظ البيان (السنة) ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [الفيء: ١٠]، الأمر الذي يشكل المقدمة الضرورية لصحة التكليف، فلا بد أن تتوجه الجهود - بعد هذا العمل العظيم والكبير من

التحقيق والتوثيق لسلامة النص وصحة سنده - إلى فقه إعمال النص في واقع الناس، وتقويم سلوكهم به، واستمداد الرؤية والأحكام الشرعية من نص الشارع، والاهتداء بكيفية تنزيل هذا النص وتجسيده في سيرة الرسول ﷺ والأصحاب الكرام رضي الله عنهم، لا من مفهوم واجتهادات البشر التي قد يعتريها الكثير من الخلل والخطأ؛ فالنص هو الحاكم على الاجتهاد ومدى صوابيته، وليس الاجتهاد هو الذي يحكم النص، حال واقع الكثير من الفتاوى والفهوم، التي أقامها أصحابها حاكماً على الكتاب والسنة.

- المرأة أسيرة التقاليد:

ولعل قضية المرأة ودورها في الحياة الإسلامية ووظيفتها في المجتمع ما تزال تعتبر من الإشكاليات الكبيرة المركبة والملفات المفتوحة، التي خضعت ولا تزال إلى كثير من المقاربات والمقارنات والعادات والتقاليد، حيث ما تزال تحكمها في جوانب كثيرة التقاليد تحت شتى المعاذير والذرائع، وتغيب عنها التعاليم والقيم الشرعية، حتى لقد وصل الأمر إلى مرحلة العبث، الذي شوه صورة المرأة المسلمة ومكانتها وطمس ملامحها بين إفراط المتشددین والغالين وبين تفريط ضحايا الغزو الثقافي والاستلاب الحضاري، وغياب العلماء العدول، الذين نيط بهم رد الأمور إلى نصابها وتقويمها بقيم الدين في الكتاب والسنة، حتى ليتمكن القول: إن المرأة بين هؤلاء وأولئك وقعت فريسة للعبث وردود الفعل والته والضللال بين التعاليم الإسلامية الرحيمة والتقاليد الاجتماعية الظالمة، بين الشرعي وغير الشرعي؛ ولقد اتخذ الكثير من موضوع المرأة مادتهم الدسمة، لعلها تصبح مطية لارتقاؤهم أو دليلاً على تحررهم وتقدميتهم، ولو كان ذلك على حساب الشرع والعقل والمجتمع.

وهنا قضية قد يكون من المفيد التوقف عندها والنظر إليها واستقراء تداعياتها وآثارها السلبية على المرأة بالدرجة الأولى وعلى المجتمع، حيث تُشكل المرأة فيه الرحم الذي تتربى وتنطلق منه وتعود إليه معظم العلاقات الاجتماعية؛ لأن المرأة هي الفاعل الاجتماعي الأهم في غزل وتشكيل

النسيج الاجتماعي بكل صوره؛ ذلك أن من المسلم به أن الشريعة بكل تكاليفها والرسالة الإسلامية بكل قيمها وتعاليمها إنما جاءت لإلحاق الرحمة بالعالمين ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء]، وتحقيق مصالح العباد في معاشهم ومعادهم، وأن تكاليف الدين إنما جاءت لإصلاح الدنيا ولتهذيب الإنسان والارتقاء به بما يوافق فطرته التي فطر عليها ووظيفته الاجتماعية التي أهل لها، لا لتعذيبه والمساهمة في شقوته وعنته، وأن القيم الحاكمة على سلوك الإنسان لا بد أن تكون متأتية من مصدر خارج عنه، إذ لا يمكن أن يُعقل أن تكون ذات الإنسان هي قيمة التقويم ومعياره وهي في ذات الوقت محل التقويم والمعايرة.

فالمصلحة، كل المصلحة، في التزام شرع الله في السلوك، بكل أنواعه؛ وتقويم هذا السلوك وبيان الخلل والخطأ إنما يكون بقيم الدين الواردة في الكتاب والسنة، لا من رؤية البشر ورأيهم، حتى ولو ادعوا أن اجتهادهم إنما ينطلق من قيم الدين. فقيم الدين هي الحاكمة على السلوك والفهم وحجة عليهما، وليس الفهم والاجتهاد والسلوك هو الحاكم على تعاليم الدين وتكاليف الشرع.

وبالتالي فلا يمكن، عقلاً ولا شرعاً ولا واقعاً، أن نتصور أن التزام شرع الله والانضباط بقيمه يفوت مصلحة، وأن ذلك قد يحصل عند تصور مصلحة موهومة أو فهم قاصر أو فقه كليل ينزل النصوص على غير محالها وبغير هدى.

وقد تكون قضية المرأة وما مورس ويمارس عليها هو المثال والوسيلة الأوضح لهذه الإصابات الذهنية والشرعية والاجتماعية التي قد يظن أصحابها، من الأخسرين أعمالاً، أنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، وقد يكون ذلك حقيقة بسبب من انتقال فلسفة التدين التي كانت عند الأمم السابقة عن المرأة وتسرب تلك العلل إلينا، من حيث ندري أو لا ندري؛ تلك الأمم التي قضت ربحاً من الزمن وهي تنظر في إنسانية المرأة - كما أسلفنا - وهل هي أفضل أم الكلب العقور؟ وهل هي أكثر شراً أم الشيطان؟ وأنها رأس

الخطيئة، ومحور الفتنة، وسبب شقاء بني آدم وإخراج أبيهم من الجنة، والشقاء الذي لحق الجنس البشري، فهي الخطيئة، وأن غاية التدين الابتعاد عنها والهروب منها وعدم الزواج بها، والنزوع إلى الرهبة والانقطاع عن الزواج الذي يعتبر غاية التدين!

- من أدوات الوأد النفسي والاجتماعي:

نقول: إن بعض هذه الظلال القاتمة تسربت إلى بعض العقول والمسالك فكانت سبباً في انتقاص حقها، وحرمانها من إرثها، وتغييب إنسانيتها، وتعنيفها وعدم تعليمها، والتمييز بينها وبين إختوها من الذكور، وممارسة الوأد الاجتماعي والنفسي يومياً، فلئن كانت الجاهلية تندها فور ولادتها، الأمر الذي أوقفه الإسلام، فإن الوأد النفسي والاجتماعي والحقوقى ما يزال مستمراً بشكل أو بآخر، ولعله تسلل أيضاً إلى كثير من بيوت المتدينين ومن يُسمون بأهل الدعوة، حتى الذين يتكلمون عن حقوق المرأة ومكانتها على المنابر فكثير منهم يمارس الوأد في البيوت المقابر، ويقوده الحرص المغشوش على المرأة إلى تعطيل قيم الدين وإيقاف شرع الله بدعوى خوف الفتنة، والتعسف في استخدام بعض القواعد من مثل: «درء المفسد مقدم على جلب المصالح»، فيكون الحجر على المرأة ومنعها حقها ومشاركتها وأداء وظيفتها درءاً للمفاسد، فيصبح خروجها من البيت محلاً للفتنة، وتعلمها سبيلاً للفتنة، وذهابها إلى المسجد وسيلة للفتنة، وأخذ وظيفتها في المجتمع والقيام بدورها سبيلاً للفتنة أيضاً، وتعطيل ذمتها المالية ووضعها في خانة السفهاء أيضاً من باب درء المفاسد، وكأن المرأة المسلمة في عهد النبوة وجميع ممارساتها ليس تراثاً لنا ومحل اقتداء، وكأننا بأفعالنا الشائنة هذه أدرى بالعصر وتقلباته وفساده وصلاحه من خالق الزمان والمكان والإنسان، الذي أنزل هذه الرسالة لتكون خاتمة وخالدة إلى يوم الدين، وكأننا أكثر غيرة على المرأة من الذي خلقها!

وليس التشبث بمبدأ «سد ذريعة الفساد» - وتحديد مدى الفساد، الذي يؤدي إلى توقيف أو تعطيل الحكم الشرعي هو اجتهاد، وهذا الاجتهاد إن

أصاب فهو حالة خاصة طارئة لظرف خاص لا يلغي أصل التشريع ويتحول إلى مبدأ عام يعطل قيم الشريعة ويوقف تكاليفها - بأقل خطراً وإساءة وسبباً في الجنوح والخروج وتهريب الناس من الدين ويُمردهم على قيمه.

ولعل من ملامح خلود الإسلام استمرار تلك المواقف المشوهة والفهوم المعوجة حول المرأة وحقوقها، ووقع شيء منها، بكل ما تحمل من إساءة، حتى في جيل خير الناس فالرسول ﷺ يقول: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ»^(١)، فيظهر من يقول: «والله لنمنعن»؛ فعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ إِذَا اسْتَأْذَنَكُمْ إِلَيْهَا»، قَالَ: فَقَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: وَاللَّهِ لَنَمْنَعَهُنَّ، قَالَ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ فَسَبَّهُ سَبًّا شَيْئًا مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مِثْلَهُ قَطُّ، وَقَالَ: أَخْبِرْكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَقُولُ: وَاللَّهِ لَنَمْنَعَهُنَّ»^(٢).

وأما ما يروى عن المرأة التي قامت في المسجد لتقول لسيدنا عُمر بن الخطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أمير المؤمنين، الفقيه المتميز فلا يزال مستمراً؛ حيث عرض، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لمشكلة الغلاء في المهور وحاول مناقشتها ومعالجتها، فقال: «أَلَا لَا تُغَالُوا صَدَقَةَ النِّسَاءِ فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرُمَةً فِي الدُّنْيَا أَوْ تَقْوَى عِنْدَ اللَّهِ لَكَانَ أَوْلَاكُمْ بِهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ؛ مَا عَلِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَكَحَ شَيْئًا مِنْ نِسَائِهِ، وَلَا أَنْكَحَ شَيْئًا مِنْ بَنَاتِهِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَّةً»^(٣)، فتقوم امرأة في المسجد لتقول له: «أيعطينا الله ويمنعنا عمر؟»؛ والأخطر اليوم أن المنع إنما يتم باسم التدين والغيرة على قيم الدين وسلامة المرأة ومصلحة المجتمع.

وعلى الرغم مما قيل حول ضعف الرواية أو نكارتها، فإن الحال التي عليها المرأة في كثير من مجتمعات المسلمين اليوم يؤكد ويصدق ذلك، حيث تُحرم المرأة مما شرع الله لها.

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه مسلم.

(٣) أخرجه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

- دفع المرأة إلى التمرد والخروج:

ولا بد من الاعتراف أننا أوتينا من قبل المرأة، على الرغم من أحاديثنا الطويلة عن حقوق المرأة وخطبنا العصماء والكتب والمؤلفات الكثيرة التي تأخذ مساحات ليست بالقليلة في المكتبة اليوم عن إنسانية المرأة وسبق الإسلام إلى تقرير حقوقها ومساواتها بالرجل.

وبالإمكان القول: إن معظم الإنتاج الفكري والثقافي والوعظي إنما يتمحور حول الفكر الدفاعي، ويتحرك ضمن خارطة مسبقة يتحكم برسمها خصوم الإسلام، الذي استغرقنا واستنفد جهودنا وطاقتنا وأوقاتنا، وجاء في معظمه، إن لم نقل جميعه، على حساب بناء المرأة وتربيتها وتنميتها وتدريبها على ممارسة حقوقها والاضطلاع بواجباتها وإبصار استحقاقات وظيفتها في الأسرة والدولة والمجتمع.

وعندما عُذنا لنفثش عن المرأة، التي أرادها الإسلام وشكل شخصيتها وجدد وظيفتها وقدم نماذج لمشاركتها في الحياة الإسلامية لم نجد لها، وفي كثير من الأحيان قد يقتصر وجودها على الشكل واللباس الذي يرضينا ويزيد أوهامنا أننا ظفروا بالمرأة المسلمة؛ أما إذا تجاوزنا الشكل إلى المضمون والاهتمامات فقد لا نجد كبير فرق بينها وبين سائر النساء، وكأن الإسلام في قضية المرأة انتهى إلى رسوم وأشكال مستقرة في الذهن، حيث يصعب على مجتمعات التخلف تجاوز الصورة والشكل إلى الحقيقة والعقل!

وعلى أحسن الأحوال، فقد يأخذ الحماس بعض النساء إلى الخروج من المنزل باسم الدعوة إلى الله، حتى ولو كان ذلك على حساب الزوج وتربية الأولاد، وكان رعاية البيت والاضطلاع بمسؤولية التربية ليس من سبل الدعوة إلى الله!

لقد قضينا رداً من حياتنا نحرم تعليم المرأة ونحرمها من المعرفة، ونعتبر أن الجهل أفضل من العلم، وأن العلم والتعلم ذريعة الفساد، متسلحين بمبدأ «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح»؛ وطالما أن مكان

المرأة في نهاية المطاف البيت المنزل فما حاجتها إلى التعليم والتعلم... هكذا؟! وكأن مهمتها ومعرفة مسؤولياتها والاضطلاع بتربية الأولاد وإعدادهم للمجتمع، الذي سوف يعيشون فيه، لا تحتاج إلى علم ومعرفة وخبرة ودراية! على الأقل بالمجتمع الذي تعد أولادها إليه.

ونقول: حتى ولو لم تكن مهمتها في الأسرة تربية، وإنما كانت كعامل النظافة وصندوق للتفريخ والإنجاب، فإن ذلك أصبح له علوم وأصول وأنواع من التربية والتدريب واكتساب المهارات.

- المرأة بين تعاليم الدين وصور الدين:

وقد تكون الإشكالية - كما أسلفنا - أن ذلك إنما يتم تحت شعارات الدين والمحافظة على القيم، ولا ندري أية قيم هذه التي تمنع المرأة من حقوقها وتحرمها من إنسانيتها وتخرجها من الحياة؟!!

إن مثل هذه الذهنيات وهذا الدين المغشوش هو الذي دفع بالمرأة للتمرد والخروج وكسر الموازين وحتى الوصول إلى معاداة الدين وأهله، ذلك أن الكثير من أصحاب الدين المغشوش والعقول المعوجة، مارسوا على المرأة أسوأ أنواع الوأد والقتل الثقافي والسياسي والمعرفي والتربوي والاجتماعي؛ وفي تقديري أن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُئِلَتْ ﴿٨﴾ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴿٩﴾﴾ [التكوير]، هذا السؤال الكبير: ﴿بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴿٩﴾﴾؟ هو سؤال خالد مستمر ما استمر البشر على أرض الحياة، وأن المراجعة باستمرار مطلوبة لأفعالنا وعلاقاتنا الاجتماعية، فلولا أن القتل والوأد مستمران بشكل أو بآخر لما كان هناك معنى لخلود النص القرآني.

ويؤسفنا أن نقول، كما أشرنا: إن وضع المرأة في بيوت كثير من المتدينين مؤسف جداً، وإنهم قد يشكلون قدوة للهروب من الدين؛ ولو طلب إلى أحدها أن يحضر كلمة أو خطبة أو بحثاً في حقوق المرأة ومكانتها في الإسلام لاجتهد وأجهد نفسه بإيراد النصوص من الكتاب والسنة ووقائع السيرة والتاريخ الإسلامي، التي تثير الإعجاب والإكبار، لكن حالنا ينطبق

عليها المثل: «اقرأ تفرح، جرب تحزن»، حيث إننا نوبخ أنفسنا بأقوالنا، التي تناقض أفعالنا، والله يقول: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصفا: ٢] لقد تحولت التقاليد والتوارث الاجتماعي إلى دين، وأصبح التمرس وراءها والدفاع عنها أشد ضراوة من الدفاع عن قيم الدين.

ولعل شعار: «أيعطينا الله ويمنعنا عمر»، ما يزال يحكم حياتنا وعلاقاتنا وتصوراتنا، وإذا اضطررنا فما أسهل تأويل النصوص، وإذا عجزنا عن التأويل فمبدأ «درء المفسد مقدم على جلب المصالح»، ذلك المبدأ الذي توسعنا به حتى أحللناه محل قيم الدين وشرع الله، فباسم سد ذريعة الفساد، وعدم الأهلية، والخوف على الشريعة أغلقنا أيضاً باب الاجتهاد، وبذلك حكمنا بإلغاء العقل ومحاصرة التفكير وإيقاف امتداد الحياة الإسلامية وامتلاك القدرة على توليد الأحكام، وفسحنا المجال للآخر للامتداد في فراغنا.

فباسم حماية المرأة وسد ذريعة الفساد حبسناها في البيت؛ والحبس في البيوت إنما هو عقوبة اقتراف جريمة الزنى، يقول تعالى: ﴿وَأَلْقَى يَأْتِيكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ إِسَابِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَنصِبُوا فِي أَلْبُيُوتٍ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥]، وحرمانها من كل آفاق الحياة.

وباسم حماية الشرف والغيرة حرمانا المرأة من بيوت الله وتلقي العلم ومعرفة الأحكام؛ وكثيراً ما فهمنا بعض الأحكام الشرعية كما نريد لا كما بينتها السنة، فمثلاً الرسول ﷺ يقول: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَخْرَمٍ»^(١)، حرمانا الاجتماع والخلوة حتى عند وجود محرم كما عند عدم وجوده.

وهكذا دارت علينا الدوائر، واحتلت تصوراتنا نماذج من التدين المغشوش، ونحن نتوهم أننا نلتزم قيم ديننا؛ ودولاب التخلف والتردي

(١) أخرجه البخاري.

مستمر، وكان قيم الدين تصبح هي سبب تخلفنا! وأنه لا بد من الانسلاخ عنها لتحقيق التقدم.

وقد لا نجافي الحقيقة والواقع كثيراً إذا قلنا: إننا نحن السبب في إبعاد الناس عن قيم الدين وتشكيل الصورة المشوهة عن تعاليمه، سواء في ذلك الرجل والمرأة معاً، وإن كانت مرآة المرأة أشد حساسية وأكثر التقاطاً.

والناظر والمتأمل بمجمل حالنا اليوم لا يكاد يصدق أننا من إنتاج تلك القيم وأحفاد ذلك الجيل وأبناء وبنات تلك الحضارة، التي حررت الإنسان واستعادت إنسانية المرأة وسوّتها بالرجل وجعلتها محلاً للخطاب والتكليف والمسؤولية والموالة، مع الرجل، وقيادة المجتمع وتنقيته من الإصابات، يقول تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾، ويقول: ﴿وَلَمْ يَكُنْ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ﴾، تلك القيم الحضارية التي جعلت المرأة مصدر النسل والبيت وأصل الإنسانية، كما جعلتها الشق الآخر أو الثاني المكمل للرجل، فالنساء شقائق الرجال.

نعود إلى القول: إن التدين المغشوش والفهوم المعوجة والتقاليد البيئية والاجتماعية هي التي شوهت، ليس صورة المرأة وشخصيتها ومكانتها فحسب وإنما صورة الرجل وشخصيته ورؤيته، ولا أدل على ذلك من الحال التي وصل إليها الرجل في نظرته إلى المرأة، التي انتهت إليها في مجتمعات المسلمين، حيث ما يزال الواد الثقافي والسياسي والتربوي والتعليمي مستمراً، والتوارث الاجتماعي يسلم هذه الصورة المشوهة من جيل إلى جيل، فنفضل الطريق ونحن نظن أننا نحسن صنعاً؛ ونخشى أن نقول: من الآخرين أعمالاً.

- المرأة في عصر النبوة:

لقد غيَّب التدين المغشوش والورع الكاذب صورة وشخصية المرأة

المسلمة في عصر النبوة، فترة القدوة والمقاربة والتمثل والنمذجة، وعلى أحسن الأحوال انتهت إلى الهروب من هذه النماذج تحت شعار: «إنه عهد النبوة وجيل الصحابة، فأين نحن منهم؟» وكأن القيم الإسلامية نزلت إليهم دون سواهم! وقد نكون نحن الأحمق إلى هذه القيم وتمثلها والاقتداء بها منهم، إذا كان مجتمعهم من الأخيار والأنقياء.

أين المرأة المسلمة اليوم من شخصية أم المؤمنين السيدة خديجة عليها السلام في نظرتها الثاقبة، وفهمها السديد، واستيعابها لخطوات النبوة الأولى، ورؤيتها لصورة المستقبل، ومبادرتها لاستيعاب الحدث الجلل «بدء الوحي»، وإبصار المقدمات، وتقدير النتائج والعواقب، حتى لنكاد نقول: لقد كانت وعاء النبوة؛ استطاعت تثبيت خطواتها الأولى؛ وكانت محل الرأي والتدبير والتقدير وحسن التعاطي مع الخصائص والصفات الطيبة، التي يتحلّى بها الرسول صلى الله عليه وسلم واعتبارها بشارة خير وإمارة صدق ومصدر أمن وسكينة نفس.

أين المرأة المسلمة اليوم من شخصية السيدة الفاضلة أم سلمة عليها السلام، التي كانت برأيها السديد النضيج سبباً في إنقاذ جيل الصحابة، خير الناس ومحل الاتباع، من الهلكة في صلح الحديبية، وكانت محل شورى النبوة المؤيدة بالوحي، المسددة به؟!

لقد سمى الله صلح الحديبية بالفتح المبين، وكانت السيدة الفاضلة أم سلمة عليها السلام بحسب الأسباب والمسببات، هي الشخصية التي استوعبت الموقف، وتميزت عن جميع الصحابة في إيجاد المخرج واقتراح سبيل الخروج من المأزق.

أين المرأة المسلمة اليوم من مقاربة شخصية السيدة عائشة عليها السلام، بكل ما كان من علمها وفقهها وحضورها الاجتماعي والسياسي والعلمي، حيث استدركت الكثير من الأحاديث النبوية والقضايا الفقهية على كبار الصحابة عليهم السلام، ومؤلف «الإجابة لإيراد ما استدرسته السيدة عائشة على

الصحابه»، الذي حققه سعيد الأفغاني يدل على مكانتها العلمية، ودقة فهمها، وحدة ذكائها، وعظيم عطائها، وحضورها المتميز.

أين المرأة المسلمة اليوم وأين نحن من شخصية السيدة أم هانئ رضي الله عنها، وموقع المرأة الاجتماعي وفعلها السياسي، حيث كان بيتها ملاذاً آمناً لكل مستجير وملتجأ يوم فتح مكة؟!

أين نحن من قولة الرسول ﷺ الخالدة: «قَدْ أَجَزْنَا مَنْ أَجَزَتْ يَا أُمَّ هَانئٍ»^(١)، فبيت أم هانئ أصبح ملاذاً آمناً في مستوى الحرم، كحال المسجد الحرام، الذي يأمن كل من دخله؟!

أين موقع المرأة ودورها ومنزلتها من هذه النخب والنماذج والأمثلة ومواقع الاقتداء؟!

وكم سنشعر بفجوة التخلف وعظيم الارتكاس والحال التي انتهت إليها المرأة المسلمة اليوم إذا علمنا أن الإسلام حرر المرأة واعترف بأهليتها وإنسانيتها قبل أربعة عشر قرناً.

فإذا وضعنا ذلك ضمن سياقه التاريخي، وأن هذه النماذج تشكلت في فترة الاقتداء وجيل خير الناس، حيث العالم يغرق في الجاهلية واستمرار الطروحات البائسة حول مكانة المرأة وطرح الأسئلة العجيبة الغربية عن طبيعتها - كما أسلفنا - هل هي إنسان؟ هل هي أكثر كيداً أم الشيطان؟ هل هي أفضل أم الكلب العقور؟! ... أدركنا كيف حرر الإسلام المرأة، وكيف تحاول الحضارة الحديثة اليوم باسم الحرية والخيار الشخصي والخصوصية الفردية العودة بها إلى انتهاك آدميتها وتعرية جسدها وتقديمها كسلعة ترويج تجارية على منصات العرض والتسوق والأزياء، واختزال عمرها في عشر سنوات أو أكثر قليلاً، وهي سنوات الشباب، واستغلال جسدها ومن ثم تُلقَى كسَقَطِ المتاع تمضغ جراحها وتجتز أحزانها، أو تنتهي إلى المصحات والمؤسسات الاجتماعية إن ساعدها الحظ على العثور عليها.

(١) أخرجه البخاري.

- من سلبيات العصرية:

لقد هدمت الحضارة الحديثة، حضارة اللذة والمنفعة وإشاعة مجتمع الإباحية الجنسية، مؤسسة الزواج وقوضت أركان الأسرة، فارتفعت نسب الطلاق حتى في عالم المسلمين، الذي ما يزال يعيش على بقايا قيم الدين، ولم تستطع الأسرة المعاصرة الصمود والامتداد، حيث تتوازي وتتقارب اليوم حالات الطلاق مع عقود الزواج؛ والأمر الأخطر أن الحضارة المعاصرة تحاول إيجاد البدائل والإغراء بها، من السماح بإقامة العلاقات الجنسية خارج نطاق الأسرة والدعوة للقبول بها وتقنين الشذوذ الجنسي وزواج المثليين والمثليات، والاعتراف به وبقانونيته وحمايته، وأصبح التحرر يعني التحلل من كل قيمة وفضيلة وخلق، وأصبحت درجة حضارة المجتمع تقاس بمدى التعري والخروج على القيم والمبادئ الخلقية، فإذا لم تتعر المرأة وتتحول إلى سلعة مطلوبة وتوافق على أن تعرض جسدها على منصات عروض الأزياء فالمجتمع في حالة تخلف وظلامية وتشدد وتزمت!

وأعتقد أن ذلك هو رد الفعل الذي يكاد يكون طبيعياً لحرمان المرأة من إنسانيتها وحقوقها وسلب كرامتها باسم الحفاظ عليها، وإيهامها أن الذي يُمارس عليها هو دين الله المُنزل وليس التقاليد الجاهلية، الأمر الذي دفعها للتمرد والخروج ومعاداة كل دين وفضيلة.

لقد عانى واقع المرأة المسلمة كثيراً من الفوضى والانحراف في العلاقات الاجتماعية والغياب الرعيب لها عن الحضور المؤثر والمثير للاقتداء في الحياة الإسلامية والإنسانية وما باتت تعانيه من الانكسار النفسي واستشعار البخس والنقص والتبعية وغياب الشخصية الاستقلالية، التي رسمها الإسلام للمرأة، والدور المتميز لأدائها وفعلها في مجتمع المسلمين.

ولا شك أننا بذلنا جهوداً كبيرة في الدفاع عن المرأة وبيان منزلتها وحقوقها في الإسلام، وربطنا على حدودنا الحضارية التاريخية في مواجهة

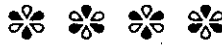
المد الطاعني من (الآخر)، لكن هذا الفكر الدفاعي على أهميته استغرق كل طاقاتنا، التي لم تترك لنا مجالاً أن نلتفت إلى أهمية بناء شخصية المرأة التي ندافع عنها وتشكيلها حسب صبغة الله التي فطر الناس عليها، ونقدمها كأنموذج للمرأة في الإسلام، فعدنا فلم نجد المرأة التي دافعنا عنها؛ لقد سُلِبنا أبناءنا وبناتنا ونحن ما نزال مستمرين بقرع طبول الحرب الجوفاء على الحدود!

ولعلنا نقول هنا: إن سوء تقديرنا وسوء تعاملنا وتعظيم أوهامنا وعدم إعطاء المرأة ما أعطاها الله كانت السبب وراء الواقع البئيس وهروبها من صور التدين المغشوش والالتحاق بـ(الآخر)؛ ولعل من أهم المخاطر حرمان المرأة من العلم والتعليم والحضور الاجتماعي وممارسة الحقوق التي شرعها الله، باسم درء الفتنة وسد الذريعة، الأمر الذي جعل الأخريات يخرجن للتعليم، والتعلم والعمل وبناء المهارات.

وعندما فكرنا بالمرأة ودورها وأهمية إعادة بناء شخصيتها وعدنا إلى الحياة العملية شعرنا بحجم الهزيمة وأن المرأة في مجتمعاتنا أصبحت مسبقة، وأن نماذج الاقتداء في المجتمع والحياة هن ممن خرجن على صور التدين ودخلن في معظم المجالات.

لذلك يبقى المطلوب حقيقة، حيث لم يفت الأوان بعد، التفكير الجدي بإعطاء المرأة ما أعطاها الله، بعيداً عن التقاليد الجاهلية والقَبَلية والاجتماعية، وتقديم نماذج للاقتداء من تاريخنا الحضاري، والعودة إلى تعاليم الدين وقيمه بعيداً عن فهم واجتهادات التخلف والتراجع الحضاري، حتى نكون في مستوى إسلامنا، الأمر الذي سوف يحقق لنا أن نكون في مستوى عصرنا، فإذا لم نحقق شهادة النبوة علينا، وفي جملتها إعطاء المرأة ما أعطاها الله ورسوله، فسوف نبقي عاجزين عن تحقيق الشهادة على الناس وقيادتهم إلى الخير، مهما ارتفعت شعاراتنا وعلت أصواتنا وازداد ضجيجنا وسمكت حناجرنا، يقول تعالى: ﴿وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٨].

ونعاود التأكد أن المرأة في ديننا تعلمت وعلمت، وجاهدت، وهاجرت، وبأبعت، وناصرت، وأمرت بالمعروف، واستدركت على الرجال، وبلغ بها الإسلام شأواً عظيماً لم تبلغ ذلك المرأة في أي حضارة أخرى، وما عرض له الكتاب في تقديم نماذج عن دور المرأة النخبوي خير شاهد ودليل، فهل ما تزال تحكمنا عقلية: «أيعطينا الله ويمنعنا الناس» فنقدم الاجتهاد وفهم الشارح المتخلف على نص الشارع وتطبيقه في فترة النبوة؟! والله الأمر من قبل ومن بعد.



حين يكون المنع عطاءً^(١) رؤية في واقع أصحاب الاحتياجات الخاصة

كرم الله تعالى الإنسان، وجعله فوق سائر خلقه، وفضله على كثير ممن خلق تفضيلاً، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَحْشِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (٧٥) [الإسراء]، فالإنسان مخلوق مكرم، وكرامته مقررة بأصل خلقه، ومستمدة ممن خلق.. وهذا التكريم من الله، سبحانه وتعالى، لكل بني آدم، مهما كان دينه وجنسه ولونه وقومه، فهو مكرم كإنسان، فلا يحق لأي مخلوق مهما كان أن يمتنهن أو ينتزع هذا التكريم، وينتهك كرامة الإنسان، لأي سبب أو تحت أي ذريعة؛ لأن في ذلك عدواناً على خلق الله وجعله وشرعه، وإخلالاً بالعدل الذي فُطرت عليه السماوات والأرض، والمساواة التي يقتضيها الإيمان بالله الواحد، وبطراً للحق، وغمطاً للناس، وتأسيساً للحقد والكراهية والكبر ونكران النعم.

فالإنسان، أي إنسان، هو خليفة الله، ومحل خلقه، ومحل خطابه والتكليف بشرعه، فهو وعاء دينه، ووسيلة عبادته وشكره وذكره والإيمان به.

وهذه الكرامة بعمومها ومكوناتها ومدى عطائها، المقررة لحق طبيعي مشروع بأصل الخلق ميداناً للتنافس والاستباق في الخيرات، وميزانها التقوى والعمل الصالح، وليس الأشكال والألوان والصور، يقول عليه الصلاة

(١) كتبت في ذي القعدة ١٤٣١هـ/ تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠١٠م.

والسلام: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ»^(١)، فالناس جميعاً مكرمون بأصل الخلق، لكن يبقى الأكرم هو الأتقى، فالله الخالق هو مصدر هذه الكرامة «وَمَنْ يُؤْنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ» [الحج: ١٨].

ولقد جسّد الرسول ﷺ أكرم خلق الله، جسّد لنا بسيرته وسلوكه تلك الكرامة وكيفية التعامل مع الناس عموماً، وخاصة أصحاب الحاجات الخاصة كبشرٍ كاملي الشخصية، مؤهلين لكثير من الأعمال الاجتماعية والمساهمة في عطاءات الخير وليسوا عالة على أمتهم ومجتمعهم؛ ولم يقتصر على تقديرهم واحترامهم ومساواتهم بالحقوق الإنسانية مع سائر الناس، وإنما أحلهم المواقع والوظائف الكبيرة والمهمات، التي تتناسب مع مؤهلاتهم، وفضلهم في ذلك على كثير من أقرانهم، حتى استطاعوا بذلك تجاوز عقدة النقص، والارتقاء والتطلع إلى معالي الأمور والمجاهدة بأموالهم وأنفسهم.

وتلك من قيم الإسلام، التي ندعو للعمل على استرداد أبعادها، وتنزيلها على واقع الناس، وتقويم سلوكهم بها، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي للأمة، وتنمية الأصول النفسية الإيمانية للتكافل الاجتماعي، من: الأخوة: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ» [الحجرات: ١٠]، والحب: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(٢)، والعفو: «وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ» [النور: ٢٢]، والعدل والإحسان: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ...» [النحل: ٩٠]، والرحمة: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى»^(٣)، والتعاون «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ

(١) أخرجه مسلم.

(٢) أخرجه البخاري.

(٣) أخرجه مسلم.

وَالْمُدُونِ» [المائدة: ٢]، والإيثار: «وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ» [الحشر: ٩]، واستشعار ثواب ذلك وأهميته، ليأخذ طريقه إلى مؤسسات التربية والتعليم والإعلام والمؤسسات الاجتماعية والخيرية، وليس ذلك فقط، وإنما التفكير بحمايته وكيفية المحافظة عليه وضمان استمراره وامتداده في حياة الناس، ليصبح سجية وطبعاً وسمة من سمات الشخصية المسلمة، التي تسعى جاهدة لتحقيق مقاصد الدين في الخلق وتجسيد الفكر والقيم الإسلامية في حياة الناس وأخلاقهم، إذ لا قيمة للقول بلا عمل، الذي يتحول ليصبح مدعاة لسخط الله ومقته، يقول تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿١﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾» [الصف: ١-٢].

فإذا علمنا أن العبادات جميعاً هي في حقيقة الأمر وسائل وأدوات لبناء الشخصية السوية المتمثلة لمعاني الدين في سلوكها وعلاقاتها أدركننا أهمية تحصيل المقاصد الأساس لمشروعيتها، وكان تحقيق تلك المقاصد في ذات الإنسان ومجتمعه وعلاقاته معياراً لسلامة تطبيقها وحسن أداؤها.

- دين الرحمة:

ولعلنا نقول هنا: إنه يأتي على رأس هذه المقاصد المراد تحصيلها في حياة الفرد والجماعة إلحاق الرحمة وإشاعة التراحم بين البشر، والتمحور حول هذه الغاية والمقصد الأساس، الذي من أجله جاءت الشرائع وابتعث الأنبياء، يقول تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٥٧﴾» [الأنبياء: ١٥٧]، فالرحمة بالناس وتراحم الناس فيما بينهم هو مدعاة لرحمة الله بهم فـ«الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ»^(١)، و«ارْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمَكُم مِّنْ فِي السَّمَاءِ»^(٢)؛

ذلك أن غياب هذه القيمة عن حياة الإنسان وسلوكه سوف ينتهي به إلى الغل والكبر والبطر والغمز واللمز والسخرية والحط من أقدار الناس

(١) أخرجه الترمذي.

(٢) أخرجه الترمذي.

والنيل من أعراضهم، وغياب معيار النظر والتقويم الشرعي للأشخاص، والعجز عن تصويب الخلل في سلم القيم الاجتماعية.

وقد يكون من المفيد أن نؤكد القول: إن الإنسان خُلِقَ مكرماً بتكريم الله له، مهما كان لونه أو جنسه أو قومه، وإن أي عدوان على هذه الكرامة ومحاولات الإهانة بشتى أشكالها وأدواتها هو عدوان على فطرة الله التي فطر الناس عليها؛ والإنسان المكرم هو محل نعم الله وابتلاءاته: ﴿وَبَلَّوْكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٥]، والفتنة بالخير والشر سنة جارية، يقول تعالى: ﴿إِنَّ آحْسَبَ النَّاسِ أَنْ يُبْزَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا بِهِمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [١] وَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [٢] [العنكبوت].

فالخير والشر مخابر الفتنة والامتحان، وقد يقلب الله الإنسان بين الخير والشر، والنعم والنقم، لاستيفاء ابتلائه واختباره، وقد يقتصر الاختبار بلحوق الأذى، وقد يشتد ذلك ويشد بتعظيم النعم، فيتوهم الإنسان البسيط في غفلة منه، أن المُنعم عليه هو المخصوص والمتميز بالتكريم عند الله في الدنيا والآخرة، وأنه أوتي هذه النعم بقوته وفعله: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٤٩]، فيكفر بالنعم، ويأخذ الأشر والبطر، ويخرج على عقله ودينه، فلا يضع النعم حيث أراد المُنعم، وذلك شكرها وسبيل الإنسان للفلاح والنجاح في الابتلاء.

وقد يحمله كفر النعمة على كفر خالق وواهب النعم، فيقع في العجب والتأله وتوهم الخلود وينطبق عليه نص القرآن الخالد: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَٰذَا أَبَدًا﴾ [٣٥] وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُودْتُ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ [الكهف: ٦١]؛ ويضطرب معياره في إحصاء أبعاد الاختبار، فيظن وتوهم أن الابتلاء إنما يقتصر على ساحة الشر وسلب بعض النعم، يقول تعالى حكاية عن مثل هذا الأنموذج الغافل من الناس: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ [٣٦] وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ﴾ [٣٧] كَلَّا بَلْ لَا تَشْكُرُونَ الْيَتِيمَ

﴿٧﴾ وَلَا تَحْشَبُوا عَلَىٰ طَعَامِ الْيَسِيرِينَ ﴿٨﴾ وَتَأْكُلُونَ الثَّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴿٩﴾ وَتَحْبِسُونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴿١٠﴾ [الفجر].

ومصطلح ﴿كَلًّا﴾، التي يستخدمها العزب للردع والزجر جاءت هنا لتسديد الفهم وتصويب المعيار وبيان آفاق وميادين النجاح في الاختبار، فالإكرام والإهانة ليست بزيادة المال أو نقصانه، وليست بتوفير النعم ولا انتقاصها، وإنما بالعزيمة على فعل الخير والعطاء والتسابق في الخيرات ﴿فَأَسْتَبِقُوا الْغَيْرَتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨]، وانتشال المحرومين، وترميم جروح المصابين، والتحاظ على إطعام المسكين، وجبر إصابات المنكسرين، والوقوف إلى جانب المحتاجين، وإقالة عشرات الناس، والتضامن مع أصحاب الحاجات، وذلك من مقتضى الشكر للنعم، التي مَنَحَهَا إنساناً ومنعها آخر.

وقد تكون الإشكالية الأساس في الرؤية المنقوصة لآفاق التكريم وميادين الابتلاء ومعيار التكريم الإلهي، الذي منحه الله للإنسان، بأصل الخلق، مهما كان شكله العضوي، وليس ذلك فقط وإنما قد تكون الإشكالية أيضاً بعدم إدراك النعم الكبيرة والطاقات الهائلة المخزونة عند الشخصية الإنسانية والتي قد تكون الإصابة العضوية أو الإعاقة من النعم الكبيرة التي تشكل سبباً ومحرزاً في اكتشافها وتفجيرها وتفعيلها وتسخيرها.

- العطاء ثمرة التحدي:

إن استشعار التحدي جعل كثيراً من أصحاب الإعاقات أو الحاجات الخاصة أنموذجاً رائعاً فيما أظهروا من طاقات كامنة ومن عبقریات مخبوءة في الإنسان، ومن إبداعات في جميع المجالات تقريباً، تفوقوا فيها عن أقرانهم ممن لا يعانون من مثل هذه الإصابات، ولا يستشعرون هذا التحدي والاجتهاد في إثبات الذات.

إن إصابة بعض الأعضاء عند الإنسان قد تتحول من نقمة في الظاهر وإعاقة إلى نعمة عظيمة، وتتكشف عن عبقرية كامنة محروم منها كثير من

الناس، الذين كان ابتلاؤهم بالكثير من النعم الظاهرة، التي لم يعرفوا لها حقها فتحولت لتكون وبالاً عليهم.

فإذا أدركنا أن الإنسان مكرم بأصل الخلق، وأن الجميع سواء في ميزان الله، وأن الحياة ابتلاءات بالخير والشر، وأن المؤمن الحق المبتلى هو الذي يدافع قدراً بقدر، فإنه بذلك يستطيع أن يحول النقم إلى نعم، ويتجاوز الإعاقة، ويجتاز الابتلاء، ويسابق في الخيرات، ويكون دليلاً لغيره من الأسوياء إلى اكتشاف الطاقات الهائلة التي أودعها الله الإنسان والتي لا حدود لها، وكيفية تسخيرها.

وقد يعجب الإنسان عندما يرى بروز الكثير من القدرات الهائلة الكامنة والإبداعات المتميزة عند أصحاب الاحتياجات الخاصة، التي تدعو لإكبارهم وتقديرهم واستشعار النقص والإعاقة عند أقرانهم من الأسوياء.

والشاعر يقول:

وتحسب أنك جرمٌ صغير وفيك انطوى العالم الأكبر

فالله سبحانه وتعالى، الذي أقام الحياة على العدل وأمر به، لم يحرم أحداً من فضله ونعمه وتكريمه، وكلٌ ميسر لما خلق له، ومعيار التكريم ليس مالياً ولا عضوياً ولا لونياً ولا جنسياً، فإذا أدركنا ذلك تماماً عَلِمنا أن المعاق بإصابة عضوية ما هو إنسانٌ مكرم كامل الإنسانية، وأن العلل والإصابات النفسية من الكبر والبطر والأشر والفجور والطغيان والعجب، وهي صفات مكتسبة غالباً، قد تكون هي الأخطر في ميزان الله من الإصابات العضوية القسرية، التي لا تتمدد آثارها لإيذاء الناس.

- الإعاقة والقدر:

وهنا قضية على غاية من الأهمية، لا بد أن نتوقف عندها ونعرض لها بقدر ما يسمح المجال، وهي الفهم المغشوش لأبعاد الإيمان بالقدر، الذي ينتهي بأصحابه إلى الاعتقاد أن إصابات الإعاقة هي قدر الله لهذا

الإنسان - وكل شيء بقدر - يجب أن يستسلم له ويرضى به، ولا يحاول تجاوزه، وكأننا بذلك الفهم الأعوج لأبعاد الإيمان بالقدر نضع المعاق في مواجهة مع القدر، الذي لم يرحمه فيمنحه ما منح لغير المعاقين، الأمر الذي يدعوه للحزن واليأس واستشعار العجز المزمن، ويميت في نفسه روح المحاولة والتحدي وكيفية التجاوز، وقد يؤدي ذلك إلى التسخط والهتم المستمر والإحباط واليأس من الحياة وإلى عدم إدراك واكتشاف الطاقات الهائلة الكامنة في ذاته والتي يمكن أن تشكل له فاعلية و طاقة يتجاوز فيها من كان قدره الاستواء من الأسوياء.

فالأقدار، كما هو معلوم، هي السنن والقوانين والأسباب التي شرعها الله لمسيرة الحياة ونظام الأنفس والآفاق، وأن من تكاليف المسلم فهمها وإدراكها وما ينتج ويترتب على ذلك الفهم من الإمكان والقدرة على تسخيرها ومدافعة قدر بقدر وسنة بسنة، والاعتقاد بأن القدر لا يلغي الفاعلية، بل يحرضها، ولا يتعارض مع الحرية، بل يؤكدها، ويوسع دائرتها، ويمنح مزيداً من القدرات والإمكانات للمغالبة.

ففهم القدر واكتشاف القوانين النازمة للحياة يتيح فرصاً أكبر للفعل ويمنح حرية أوسع للحركة والمغالبة والمدافعة الحضارية، وليس القدر بالمفهوم الإسلامي الصحيح وعمل الصحابة المأثور أمراً قسرياً قهرياً يلغي الحرية والإرادة، ولو كان ذلك كذلك لبطل التكليف وانعدمت المسؤولية وتحول الإيمان بالشواب والعقاب والجزاء عن العمل إلى حالة عبثية فاقدة للعقل والدين.

لذلك نقول: إن القدر هو السنة الإلهية في الأنفس والآفاق، وإن من تكليف الإنسان فهم هذه السنن وتسخيرها، فإله سبحانه وتعالى يقول: ﴿مُتَنِّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحراب: ٣٨]، فالسنة الجارية هي القدر، وتسخير هذه السنة ومغالبتها بسنة أخرى وعدم الاستسلام لها من الإيمان، وتلك هي جدلية الحياة، ولا أدل على ذلك من فعل الصحابة، رضوان الله عليهم، وتعاملهم مع السنن ومغالبتها وتجاوز

هذا الفهم البائس للقدر، بل لقد كان ديدنهم دائماً الفرار من قدر الله إلى قدر الله.

ومن الإدراك السنني الواعي لمفهوم القدر في الإسلام ما جاء عن الإمام ابن القيم رحمته الله، الذي يقول في «مدارج السالكين»: «ليس المسلم الذي يستسلم للقدر، وإنما المسلم الحق هو الذي يغالب القدر بقدر أحب إلى الله».

لذلك قد يكون من الخطورة، كل الخطورة، هذا التدين المعوج والتصور المغشوش لمفهوم القدر، وإشاعته وتنزيله على رؤوس «أصحاب الاحتياجات الخاصة» خاصة، لما يؤدي إليه ذلك من تسرب اليأس والشلل إلى طاقاتهم السليمة المخزونة، واليأس إلى نفوسهم، ووضعهم في مواجهة مع القدر - كما أسلفنا - وكأن الله يخصصهم بالانتقام دون سواهم! والتسبب في الإصابات والعاهات النفسية إلى جانب الإصابات العضوية، وفي ذلك ما فيه من الأبعاد الخطيرة والمجافة للرؤية الإسلامية للإعاقاة.

- المنع عطاء:

ولعل من نعم الله وأسباب تعمير الكون وبناء الحضارة وإقامة شبكة العلاقات الاجتماعية بين الناس على الأرض أن جعل الله الأعمال الاجتماعية متنوعة وذات مستويات متعددة، وأنها تتطلب مهارات متنوعة ومتعددة، وخلق البشر بقدرات ومهارات متعددة متنوعة أيضاً، ووزع نعمه بكل تنوعاتها وأنواعها على البشر، فكان بين المهارات المتنوعة والأعمال الاجتماعية المتنوعة تواجد والتقاء، ولكل مهارة مكانها في هذه الحياة، وكل ميسر لما خلق له، ولكل درجات مما عملوا.

لذلك نقول بهذا المفهوم: إن أصحاب الاحتياجات الخاصة ليسوا عالة على المجتمع ومحللاً للشفقة والعطف، وذلك مطلوب لهم ولغيرهم من الخلق، وإنما هم أناس يمتلكون من المواهب والطاقات والمهارات ما يتسع له المجتمع، وتتيحه فرص الحياة، لذلك فعدم إدماجهم في الحياة بما

يتناسب مع مهاراتهم قصور وعجز مكتسب وتقصير في حقهم وليس قدرأ
محتوماً.

إن نظرية «تقسيم العمل» التي مهدت ورأفت الثورة الصناعية وكانت
سبيل نجاحها وزيادة إنتاجها، إبان العصر الميكانيكي، أدركت منذ البداية أن
العمل لا يتطلب مهارة واحدة، وأبصرت أن خط الإنتاج وأجزاء العمل
المتعددة تتسع لكل أنواع العاهات والإعاقات والمهارات تقريباً، حتى في
مجال الأسوياء حيث تأكيد أهمية الاصطفاء المسلكي، وأن بالإمكان الاستفادة
من الطاقات البعطة كلها، مهما كان حجمها، بل ومن كل عضو متوفر من
أعضاء الإنسان، فكل إعاقة وإصابة لعضو من الأعضاء يجد صاحبها مكاناً
مناسباً في خط الإنتاج الطويل والمتنوع، وبذلك استوعب العمل أصحاب
الإعاقة كلهم، وحولهم إلى ناس منتجين، يشاركون في بناء مجتمعهم، ولا
يشعرون ببخس أو عالة على أحد.

وجاء اختراع الآلة، التي حملت عن الإنسان الكثير من الجهد العضلي
والجهد الحركي، وحتى الذهني، حيث لم تعد تتطلب معظم الأعمال إلا
المراقبة والضغط على بعض الأزرار، فأى عضو سليم يمكن الاستفادة منه،
لذلك نقول: إن اختراع الآلة قفز خطوات نوعية كبرى في الارتقاء بأصحاب
الاحتياجات الخاصة، ليصبحوا من سادة الآلة وكبار المنتجين، وبذلك
وجدوا مكانهم الطبيعي في الحياة والمجتمع؛ وليس ذلك فقط فقد جاء
العصر الإلكتروني بوسائل وأدوات تتجاوز تصور العقل وفتح من الآفاق ما
أعطى وكشف من المهارات ما لا يعلمه إلا الله، وقد لا يتسع المجال
للحديث عن العصر الإلكتروني وما قدم للإنسان السوي، بشكل عام،
لدرجة كاد معها أن يستغني عنه بكل أعضائه وملكاته ويحل محله الإنسان
الآلي في كثير من الأعمال، فما بالناس بما قدم لأصحاب الاحتياجات
الخاصة، الذين انتشلهم من معاناتهم، وأحسن توظيف طاقاتهم، وحولهم
إلى موازة الأسوياء، بعيداً عن الفهم المغشوش لقيم الدين ودلالات القدر،
الذي حاول أصحابه ترويضهم على القبول بالحال وليس تدريبهم وتأهيلهم
لوظائف الحياة، وبذلك بدل أن يؤمنوا بالقدر إيماناً إيجابياً دافعاً للفعل

والتجاوز والنجاح في الابتلاء، جعلهم أصحاب الفهوم المغشوشة والتدين المعوج في مواجهة مستمرة مع القدر، وكأنّ الله خلقهم للعامة والعذاب دون غيرهم من سائر البشر، الذين لا يبصرون عاهاتهم ولا يستوعبون ابتلاءاتهم.

نعود إلى القول: لقد قدمت التقنيات الحديثة ولا تزال آفاقاً عظيمة لاستيعاب كل المستويات، وكل الإعاقات، وهيأت لذوي الاحتياجات الخاصة الوسائل المناسبة، على مستوى التعليم والقراءة وحروف الأبجدية وإعلام الإشارة ومراكز التأهيل ووسائل الحركة وأدوات التعويض ما أعاد إليهم إنسانيتهم الغائبة وكرامتهم المفقودة فأصبحوا جزءاً من مجتمعاتهم، يعتزون بذواتهم، ويسمون بفعلهم، ويستشعرون إنسانيتهم.

- الإعاقة في حضارة التناقض:

ونود القول هنا: إنه على الرغم من التطور الكبير والتقدم الملفت في عمليات التأهيل والتدريب وإدماج أصحاب الاحتياجات الخاصة في المجتمع والإفادة من طاقاتهم وما قدمه العصر الإلكتروني اليوم من قفزات نوعية في هذا المجال فتحت لصاحب الاحتياجات الخاصة فرصاً للعمل وآفاقاً للأمل وتجاوزاً لليأس والإعاقة، فإننا نرى على الطرف المقابل ما تخلفه الحروب الاستعمارية والعنصرية وما تفرزه أقيية الأمن والمخابرات وتستخدمه من وسائل التعذيب المتطورة؛ من عاهات وإعاقات عضوية ونفسية قد تتجاوز كل القيم الإنسانية وتؤكد التناقض الكبير في حضارة اليوم، حيث تتحرك الآلة العسكرية الطاحنة، وتستخدم وسائل التعذيب الرعيبية، وفي الوقت نفسه تستصحب سيارات الإسعاف والمستشفيات الميدانية، تلحق بها وترافقها، هذا عدا عن المصححات النفسية والعقلية التي باتت تمتلئ بمخلفات الحروب وإفرازات السجون والمعتقلات، وقد لا نبالغ إذ قلنا: إن الكثير من أصحاب الإعاقات التي خلفتها الحرب العالمية الثانية باستخدام القنبلة النووية في هيروشيما وناغازاكي ما يزالون في معاناة مستمرة على أسرّة المستشفيات إلى اليوم.

ولا شك أن القيم الإسلامية والمجتمع الإسلامي الأنموذج والقذوة في عهد النبوة وفي الطريق للتخلص من الجاهلية ومحو آثارها في النفوس، كرم أصحاب الاحتياجات الخاصة، وحرم الغمز واللمز منهم، والانتقاص من أشخاصهم، والتقليل من شأنهم، وارتقى بهم إلى مصاف الأسوياء أو يزيد.

لكن الأمر المؤسف انحسار هذه الرؤية في الجاهلية المعاصرة وفي عهود التخلف والتراجع الحضاري، فأصبحنا نلقي بمسؤولية تقصيرنا على القدر، ونبدل جهودنا في تربية ذوي الاحتياجات الخاصة على الرضا باليأس والعجز والقنوط، والبقاء محلاً للشفقة والعطف والضعف الإنساني، ونعجز أن نأخذ بيدهم لمدارج الكمال وبناء الكرامة الإنسانية وتحويلهم إلى عنصر إنتاج ومشاركة بل وقيادة للمجتمع، والإسهام في نهوضهم، وعدم إشعارهم بالنقص والتميز عليهم ومطاردتهم بعاهاتهم.

وقد تغيب بعض المعاني الإنسانية والمعايير الشرعية عن الإنسان، في كثير من حالات الضعف والغفلة، فيشعر بتفوقه وتميزه عن أصحاب الاحتياجات الخاصة، وخاصة في ذلك الطغاة من أصحاب الغنى واليسار، فقد يسخر منهم أو يعيرهم، واقعاً في المحذور الشرعي: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٌ ﴿١﴾ إِنَّ زَاةَ أُنْتَقَى ﴿٢﴾﴾ [المنقذ]، يقول تعالى محذراً من الوقوع في هذه الأمراض النفسية: ﴿وَبَلِّغْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴿١﴾ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدُوا ﴿٢﴾ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ ﴿٣﴾﴾ [الهمزة]، ويقول مخاطباً الرسول ﷺ: ﴿وَلَا تَقْرُؤْ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدْوَةِ وَالْعِشْيِ يُرِيدُونَ وَجْهَهُمْ مِنْ مَقَرٍّ وَمَا مِنْ حَسَبِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَرٍّ فَتَقَرَّدَهُمْ فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾﴾ [الأنعام]، ويقول: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدْوَةِ وَالْعِشْيِ يُرِيدُونَ وَجْهَهُمْ وَلَا تَقْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدَ زِينَةَ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٢٨]، والناظر في أسباب النزول وحالات التنزيل يبصر المعيار الحقيقي لكرامة الإنسان كإنسان، الذي يجب أن لا يغيب عن حياة المؤمن.

- نماذج من عصر النبوة:

وقد يكون من المفيد أيضاً أن نأتي هنا على ذكر أحد النماذج العظيمة

والمؤثرة للاقتداء، وهو الصحابي الجليل، الذي كان أعمى منبوذاً في الجاهلية «عبد الله بن أم مكتوم» ؓ، عندما جاء للرسول ﷺ طالباً الهداية ومعرفة أحكام الدين، وكيف انصرف الرسول ﷺ عنه إلى دعوة من يظن أنه بمكانته في قومه وما سوف يترتب على إسلامه ومن ورائه إسلام قومه من خير، فأنزل الله تعالى في ذلك قرآناً خالد العطاء، والتذكير بهذه الحادثة إلى يوم القيامة، وكان وسيلة إيضاحها أكرم الخلق الرسول الرحيم ﷺ يقول تعالى: ﴿عَسَىٰ وَتَوَلَّىٰ ۖ ۚ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ ۚ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهٗ يَزَكُّهُ ۚ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعُمُ الْذِّكْرَىٰ ۚ إِنَّمَا مِّنْ أَسْتَفْتَىٰ ۚ ۖ فَأَن تَ لَمْ صَدَّقْ ۚ وَمَا عَلَيْكَ إِلَّا يَرْكُبُ ۚ ۖ وَإِنَّمَا مِّنْ جَاهِلِكَ يَسْعَىٰ ۚ ۖ وَهُوَ يَحْتَسِبُ ۚ ۖ فَأَن تَ عَنْ تَلَّيْ ۚ ۖ﴾ (عبر)، فإذا بهذا الأعمى كان سبباً في نزول سورة كاملة لتعلم الناس وتودبهم على كيفية التعامل مع أصحاب الاحتياجات الخاصة إلى يوم الدين.

وإذا بهذا الأعمى في المجتمع الإسلامي الوليد، يقف على أعلى منبر إعلامي إعلاني في المدينة المنورة مؤذناً للرسول ﷺ، ذلك الموقع الذي كان يتمناه كبار الصحابة، وفي مقدمتهم عمر بن الخطاب ؓ: «فَالْمُؤَذِّنُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَغْنَاءًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١)، حيث المؤذن يكلف برفع كلمة التوحيد، وإبلاغها للناس خمس مرات يومياً، داعياً إلى إقامة الصلاة والسعي إليها، وليس ذلك فقط، بل نقول: لقد وُلِّيَ هذا الأعمى إمارة المدينة مرتين في عهد النبوة، وهي عاصمة الدولة الإسلامية الأولى، وفيها كبار الصحابة.

وما نزال نقرأ إلى يوم القيامة، ونتقرب إلى الله بهذه القراءة التي تحكي عتاب الله لرسوله ﷺ عندما عبس في وجه عبد الله بن أم مكتوم ؓ، وهو ضرير لا يبصر العبوس، وعندما أعرض عنه أملاً في كسب كبار القوم، حتى نأخذ حذرنا، فلا نبخس أصحاب الاحتياجات الخاصة حقهم، ولا نزنهم بموازين جاهلة مضطربة، ونذكر أن الرسول ﷺ خير الخلق، وكان الذي بالإمكان أن يسدده الوحي ويعصمه من ذلك، لكن بطبيعته البشرية اختاره الله ليكون لنا القدوة ووسيلة الإيضاح، التي لا يجوز

(١) أخرجه مسلم.

أن تفارقنا لحظة واحدة، فنغفل عن الميزان السوي وننتقص من كرامات أصحاب الاحتياجات الخاصة.

ويحضرني هنا قول بعض الحكماء من العلماء العاملين الأصفياء الأتقياء: «ربما كان المنع عطاءً»، فهل ندرك أبعاد هذا العطاء؟!

إن الأمر يحتاج إلى كثير من الجهود الصادقة للفت النظر إلى هذا الموضوع الخطير وهذه الشريحة الاجتماعية المؤثرة، التي تشغل بال العالم اليوم، وتستنفذ طاقاته الثقافية والتربوية والتعليمية والتدريبية والإعلامية وطاقاته المالية أيضاً، وتستفز قيمه الإنسانية ومكتسباته الحضارية وثورته المعلوماتية وإعلامه المؤثر للتوجه صوب هذه الشريحة الاجتماعية، ومحاولة تصويب معيار النظر إليها، والحكم عليها، وإعادة تأهيلها وإدماجها في الحياة، دون بخس أو انتقاص، واغتنام المبادئ الأخلاقية والقيم الدينية لتشكيل مناخ الاهتمام وحافز الرعاية والعناية، والحيلولة دون الانتقاص من كرامة أصحاب الاحتياجات الخاصة، والاعتقاد أنهم يشكلون رصيداً ضخماً من الطاقات المخبوءة، وشهادات التاريخ أكثر من أن تحصي على عبقرية الكثير منهم وتجاوز عطائه جميع أقرانه من الأسوياء، وهذه نعم الله، التي يودعها خلقه، والله أعلم بالشاكر والكافر لهذه النعم، المعطل بالكفر، والمفعل بالسخر بالشكر.

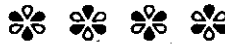
لقد اكتفينا هنا ببعض الملاحظات، التي نرجو أن تسهم في الجهود المبذولة لاستدعاء الموضوع إلى ساحة الهم الإسلامي، وفتح بعض النوافذ، وألقينا بعض الأضواء على القيم والرؤية الإسلامية، التي تجسدت في حياة الرسول ﷺ والأصحاب، رضوان الله عليهم، الذين كان فيهم الكثير من أصحاب الاحتياجات الخاصة، فما أعاقهم ذلك عن أن يكونوا من كبار الصحابة وأعظمهم عطاءً وتضحية وجهاداً، لكن تَوَقَّف الحياة الإسلامية وانكماش تمثل قيمها وأخلاقها والسقوط في وهدة التخلف والتراجع الحضاري غَيَّب هذه المعاني الكبيرة، وقَلَص مساحة تنزيلها على واقع الناس وحسن التعاطي معها وابتكار الوسائل والأوعية المناسبة لاستيعاب هذه

الشريعة الاجتماعية في الحياة الإسلامية، ونحن أحق بها، فتحولنا إلى الندب والبكاء على الأطلال وإنجازات الماضي الكبيرة في هذا المجال وفي غيره.

ولعل من الأمور المحزنة حقاً أن نُسبِق اليوم إلى ارتياد هذه الآفاق الإنسانية من قبل (الآخر)، الذي يرصد لها الأموال الضخمة، ويعتمد لها المشاريع الكبيرة، ويوظف لها المناسبات المؤثرة، ويطور وسائل التأهيل والتربية، بعد أن كنا أصحاب السبق في العطاء والاهتمام، فأوقفنا الأوقاف الكثيرة، التي تجاوزت تغطية حاجات الإنسان إلى الحيوان، وأدركنا منذ وقت مبكر أن لا ندع هذه الشريعة الاجتماعية المهمة لدفقات الحماس ويقظة المشاعر، فكان الوقف الإسلامي ضماناً لإقامة المشروعات المستدامة، والعطاء لكفالة هذه الشرائع، وتحقيق التكافل والضمان الاجتماعي لكل أبناء المجتمع، فشعر الإنسان في الإسلام بوجوده ومكانته وكرامته، بعيداً عن أي استشعار بنقص في ذاته أو انتقاص من غيره.

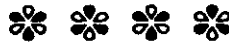
والأمل كبير أن نسترد قيمنا، ونستطيع أن نجسدها في حياتنا، ونستعيد إسهاماتنا الإنسانية، فنعاود الإقلاع من جديد؛ فالقيم الإسلامية خالدة، وقادرة على الإنتاج في كل زمان ومكان، وتبقى الإشكالية في عصور ومناخات التخلف أنها تُقدِّم الإنسان «الكل» وتغيب الإنسان «العَدْل».

ولله عاقبة الأمور.



الفهرس

الموضوع	الصفحة
** يعطياها الله ويمنمها الناس	٣
- المرأة أسيرة التقاليد	٦
- من أدوات الواد النفسي والاجتماعي	٨
- دفع المرأة إلى التمرد والخروج	١٠
- المرأة بين تعاليم الدين وصور التدين	١١
- المرأة في عصر النبوة	١٣
- من سليات العصرية	١٦
** حين يكون المنع عطاء (رؤية في واقع أصحاب الاحتياجات الخاصة) ..	١٩
- دين الرحمة	٢١
- العطاء ثمرة التحدي	٢٣
- الإعاقة والقدر	٢٤
- المنع عطاء	٢٦
- الإعاقة في حضارة التناقض	٢٨
- نماذج من عصر النبوة	٢٩



الفهرست العام

الرقم	الكتاب	الصفحة
المجلد الأول:		
٧ - ٥	تقديم بقلم الشيخ زهير الشاويش	٧ - ٥
٢٧ - ٩	مقدمة الأعمال الفكرية الكاملة	٢٧ - ٩
٤ - ٣	الأعمال الفكرية الكاملة	٤ - ٣
٢١٨ - ٥	١ - نظرات في مسيرة العمل الإسلامي	٢١٨ - ٥
٤٥٢ - ٢١٩	٢ - فقه الدعوة ملامح وآفاق - الجزء الأول	٤٥٢ - ٢١٩
٦٩٤ - ٤٥٣	٣ - فقه الدعوة ملامح وآفاق - الجزء الثاني	٦٩٤ - ٤٥٣
المجلد الثاني:		
٨٥٨ - ٦٩٥	٤ - نحو إعادة ترتيب العقل المسلم	٨٥٨ - ٦٩٥
١٠٢٢ - ٨٥٩	٥ - مراجعات في الفكر والدعوة - الجزء الأول	١٠٢٢ - ٨٥٩
١٢٨٢ - ١٠٢٣	٦ - كيف نتعامل مع القرآن في مدارس مع الشيخ محمد الغزالي <small>رحمته الله</small>	١٢٨٢ - ١٠٢٣
المجلد الثالث:		
١٥١٤ - ١٢٨٣	٧ - تأملات في الواقع الإسلامي	١٥١٤ - ١٢٨٣
١٨٧٦ - ١٥١٥	٨ - حتى يتحقق الشهود الحضاري	١٨٧٦ - ١٥١٥
المجلد الرابع:		
٢٠٨٢ - ١٨٧٧	٩ - الشاكلة الثقافية مساهمة في إعادة البناء	٢٠٨٢ - ١٨٧٧
٢٢٤٠ - ٢٠٨٣	١٠ - رؤية في منهجية التغير	٢٢٤٠ - ٢٠٨٣
٢٥٦٠ - ٢٢٤١	١١ - حتى لا تكون فتنة	٢٥٦٠ - ٢٢٤١
المجلد الخامس:		
٢٧٦٢ - ٢٥٦١	١٢ - في رحاب الحرم	٢٧٦٢ - ٢٥٦١

الرقم	الكتاب	الصفحة
١٣ -	من فقه التغيير ملامح من المنهج النبوي	٢٧٦٣ - ٢٩٠٤
١٤ -	في النهوض الحضاري بصائر .. وبشائر	٢٩٠٥ - ٣٠٥٤
١٥ -	في منهجية الاقتداء	٣٠٥٥ - ٣٢١٢
	المجلد السادس:	
١٦ -	الاجتهاد للتجديد سبيل الوراثة الحضارية	٣٢١٣ - ٣٣٧٨
١٧ -	مقالات في التفكير المقصدي رؤية في إطار معرفة الوحي	٣٣٧٩ - ٣٥٠٢
١٨ -	من فقه الاستطاعة	٣٥٠٣ - ٣٦٧٢
١٩ -	على طريق الشهود ملامح وآفاق	٣٦٧٣ - ٣٨٦٠
	المجلد السابع:	
٢٠ -	الوراثة الحضارية	٣٨٦١ - ٣٩٧٤
٢١ -	الخطاب الغائب	٣٩٧٥ - ٤١١٠
٢٢ -	من فقه الحالة	٤١١١ - ٤٢٠٨
٢٣ -	العولمة: فرص وتحديات	٤٢٠٩ - ٤٣٥٦
٢٤ -	قوة الثقافة .. لا ثقافة القوة	٤٣٥٧ - ٤٤٦٢
٢٥ -	أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)	
	دعوة للمراجعة .. وإمكانية التجاوز	٤٤٦٣ - ٤٥١٢
	المجلد الثامن:	
٢٦ -	رؤية في عوامل النهوض	٤٥١٣ - ٤٦٧٢
٢٧ -	نظرات في فقه الخطاب	٤٦٧٣ - ٤٧٠٤
٢٨ -	الخطاب الإسلامي وقفة للمناصحة «قبل أن تحيط بنا أخطاؤنا» ..	٤٧٠٥ - ٤٧٧٨
٢٩ -	الثقافة المطلوبة حتى نكون في مستوى إسلامنا	٤٧٧٩ - ٤٨٣٢
٣٠ -	لا إكراه محور رسالة النبوة	٤٨٣٣ - ٤٨٧٢
٣١ -	حضارة النبوة رحمة للعالمين	٤٨٧٣ - ٤٩٤٦
٣٢ -	العربية لسان النبوة الخاتمة	٤٩٤٧ - ٥٠٢٠
٣٣ -	إشكالية الحاكمية في العقل المسلم	٥٠٢١ - ٥٠٩٦
٣٤ -	الحاكمية في الإسلام بين الديني والمدني	٥٠٩٧ - ٥١٨٨
	المجلد التاسع:	
٣٥ -	عمرو بن العاص ؓ أنموذج للتأسي	٥١٨٩ - ٥٢٣٤
٣٦ -	البعد الثقافي لإنتاج المستشرقين	٥٢٣٥ - ٥٢٥٦

الرقم	الكتاب	الصفحة
٣٧ -	من التنمية إلى التزكية رؤية في الإصلاح	٥٣٣٨ - ٥٢٥٧
٣٨ -	أزمة التعليم والطريق المسدود	٥٣٩٤ - ٥٣٣٩
٣٩ -	المنهج السنّي أفق حضاري متجدد	٥٤٥٢ - ٥٣٩٥
٤٠ -	التي هي أقوم	٥٥٢٦ - ٥٤٥٣
٤١ -	مراجعات في الفكر والدعوة - الجزء الثاني	٥٥٩٤ - ٥٥٢٧
٤٢ -	دور الوقف في التنمية المستدامة	٥٦٤٠ - ٥٥٩٥
	أعمال لم تنشر	٥٦٤٢ - ٥٦٤١
٤٣ -	من عطاء عقيدة التوحيد	٥٦٧٦ - ٥٦٤٣
٤٤ -	في الرؤية الحضارية	٥٧١٤ - ٥٦٧٧
٤٥ -	في الإنتاج الحضاري	٥٧٥٠ - ٥٧١٥
٤٦ -	على طريق النهوض	٥٨٠٦ - ٥٧٥١
٤٧ -	من مناهج النظر المعرفي	٥٨٣٦ - ٥٨٠٧
٤٨ -	الأسرة رحم المجتمع	٥٨٦٩ - ٥٨٣٧
	الفهرس العام	٥٨٧٢ - ٥٨٧٠



يَقُولُ تَعَالَى ،
 ﴿ رَبِّ قَدْ أَتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ
 فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي
 مُسْلِمًا وَالْحَقِّنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾
 (يُوسُف، ١٠١)



الإسلام الفكري في القرن الحادي والعشرين

تتمحور حول:

- التأكيد أن عقيدة التوحيد هي ميثاق التحرير والخلاص؛ وأن الغاية الأساس للنسبة الخاتمة إلحاق الرحمة بالعالمين: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾؛ وتبيين الآثار المدمرة لتحالف الاستبداد السياسي والكهانة الدينية (الجبب والطاغوت).
- التأسيس لمنهج التقويم والمراجعة وبناء العقل الناقد؛ وتحديد مواطن الخلل، وكشف أسبابه، واقتراح سبل علاجه.
- التدريب على التفكير الاستراتيجي وبناء الرؤية المستقبلية، والإفادة من التراث لبناء الحاضر ورؤية المستقبل؛ والتشجيع على الاجتهاد وإعمال العقل، في ضوء هدايات الوحي وضوابط الشرع.
- إحياء المنهج السنني، وبيان أهمية السير في الأرض، والتوغل في تاريخ الأمم، والتبصر في العواقب والمآلات لتحقيق العبرة.
- المساهمة في بناء «الطائفة القائمة على الحق»، الأنموذج التطبيقي لقيم الدين في واقع الناس، ودليل خلود الإسلام.
- المساهمة في تجديد أمر الدين، ونفي نوايت السوء، ومعالجة أسباب الغلو والتشدد، والعودة بالأمة إلى منهج الوسطية، والتمييز بين قيم الدين المعصومة وصور التدين.
- اعتبار التشكيل الثقافي ومعاودة النظر في مواصفات الخطاب الإسلامي السبيل الأجدى للتغيير.
- التعريف بأهم مقومات النهوض التي تمتلكها الأمة، ووسائل تفعيلها.
- إحياء فكرة الفروض الكفائية، واستكمال الاختصاصات الغائبة، وإعادة بناء مفهوم «أهل الحل والعقد».
- بيان الدور الحضاري للأمة، ورسم معالم رسالة المسلم في حقبة العولة، وتوسيع دائرة التفاهم، وتحويل الاختلاف إلى تنوع وتكامل.
- تحرير القول في إشكالية «الحاكمية»، وبيان أبعاد تطبيق الشريعة، وبيان أن التكليف منوط بالاستطاعة.
- التصويب لمنهجية الاقتداء، ووضع المشكلات المعاصرة في موقعها المناسب من مرحلة السيرة وفترة القدوة وجيل خير القرون.
- بيان أن عملية النهوض تتطلب فهف النص وفهم الواقع، والتعامل مع المشكلات من خلال الإمكانيات المتوفرة والظروف المحيطة.
- صوابية الحل لمشكلات عصر معين، لا تعني بالضرورة قدرتها على معالجة مستجدات كل عصر.

